المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

إي . راي كانتربري

موجز تاريخ علم الاقتصاد

مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب

ترجمة
سمير كريّم

مراجعة
جودة عبدالخالق



1734

موجز تاريخ علم الاقتصاد

مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1734
- موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب
- إى. راى كانتربرى
- سمير كريّم
- جودة عبد الخالق
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

A Brief History of Economics:
Artful Approaches to the Dismal Science
By: E Ray Canterbery

Arabic translation arranged with World Scientific Publishing Co. Pte Ltd., Singapore

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

موجز تاريخ علم الاقتصاد

مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب

تأليف : إي. راي كانتربري

ترجمة: سمير كريم

مراجعة: جودة عبد الخالق

2011

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

كانتربرى، إي. راى.

موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب

تأليف: إي. راي كانتربري، ترجمة: سمير كريِّم، مراجعة: جودة عبد الخالق.

ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١١

٦٥٦ ص ، ٢٤ سم

١ – الاقتصاد

(أ) كريم، سمير (مترجم)

(ب) عبد الخالق، جودة (مراجع)

(جـ) العنوان ٣٣٠

رقم الإيداع ٢٠١١ / ٧٦٧٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977- 704 - 613 - 8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقـــــديم

هذا الكتاب ليس مجرد سجل ذي حـــواشٍ وتعليقـــات عـــن جماعـــة مـــن الاقتصـاديين الموتى؛ إذ إنه حينما يمسك الاقتصـاديون الأحياء بـــأطراف المـــشاكل الاقتصادية الحديثة، ويبدؤون في تغيير آرائهم، تزداد مرات ومرات أعداد القـــراء الذين يكتشفون الحاجة إلى كتب انتقالية، تهيئ لهم جَسر الهوّة بين الوضـــع الـــذي كان عليه الاقتصاد، والوضع الذي أصبح عليه، وهـــذا الكتـــاب "مـــوجز تـــاريخ الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب"، إنما يعكس هذه الرغبة في وجود جسر فوق المياه المضطربة أحيانًا.

ونظرًا لأن أساتذة علم الاقتصاد القدامى كانوا يستخدمون في تخيلاتهم فرشاة اجتماعية عريضة، مع استعمال أمثلة حية من العالم الواقعي، فقد كان الفهم أكثـــر سهولة بالنسبة لهم عما هو عليه بالنسبة لكثير من الكتـــاب المحـــدثين، وهـــو مـــا يجعلني أعتقد أن هذا الكتاب سيكون مناسبًا تمامًا للقراء المبتدئين فى علم الاقتصاد، وعلى الطرف الآخر، فإن أولئك القراء الذين سيقرؤون هذا الكتاب، ولـــديهم فهـــم عميق للنظرية الاقتصادية، مع قليل – إن وجد – من المعرفة بتاريخ الفكر يمكنهم الآن أن يتعرفوا على بعض أكثر الشخصيات الخلاّبة عبر العـــصور، وكـــل مـــا يتطلبه الأمر هو العقل المحب للبحث والتحقيق.

وقد حكمت عدة أمور قرار إصدار موجز لتاريخ الاقتصاد: **أولاً:** إنني كنت ما أزال أرى الحاجة إلى مقدمة قصيرة عن علم الاقتصاد، سهلة الفهم تمامًا بالنسبة للمبتدئين، وممتعة – في نفس الوقت – لعموم القراء، وبالنسبة للأولين، فإن ما قـــد يناسب الطلبة ربَّما يمكن بصعوبة أن يساير امتلاء المساحة في الكتـــب الدراســـية المعتادة لفصول المبتدئين، وفي نهاية الأمر لا يكون المبتدئ قد أجاد فهـــم ســـوى بضع أساسيات غير مترابطة (مع أنه ربما يكون قد اســـتمتع بـــشيء مـــن الفهـــم

الأفضل)، أما بالنسبة للآخرين من القراء العاديين، فإنني أعتقد وجود حاجة لمعالجة حديثة تمامًا للموضوعات المعاصرة مثل العولمة، وفقاعات الأسواق المالية، ونواحي عدم المساواة الاقتصادية التي لا تذكرها الكتب الدراسية الحالية.

ثانيًا: يلاحظ أن اهتمام المبتدئ بالاقتصاد أصبح يتضاءل شيئًا ما بالنسبة إلى نمو أعداد وأحجام المشاكل الاقتصادية للمجتمع، وقد وجدت أن المبتدئين يمكن إغراؤهم بالمادة إذا ما جرى تغليفها – أو بعبارة أخرى إخفاؤها – في ثنايا عباءة ناعمة من سيرة الشخصيات البارزة (آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالثس، جيريمي بنتهام، كارل ماركس، ألفريد مارشال، جون ماينارد كينز، جوزيف شومبيتر، ثورستاين ڤيبلين، ميلتون فريدمان، جون كينيث جالبريث، وروبرت هيلبرونر) إلى جانب دفء المعرفة الأليفة بالتاريخ الخاص – بعصر الجاز، والكساد العظيم، واقتصاد ريجان وما شابه ذلك.

ثالثًا: فإنني أود أن أوصل حسن حظ الأجيال الماضية إلى الأجيال الحالية، إن الاقتصاديين العظام – في الماضي والحاضر – لا يقومون فقط بالتعبير الواضح عن أفكارهم، بل إنهم يفعلون ذلك بقدر عظيم من القوة والحماسة، وفي كثير من الأحيان أيضًا مع مرح رائع، وينبغي ألا يفوت الجيل الحالي الاطلاع على تراث هؤلاء الأساتذة.

بداية، أعود إلى الأب المؤسس آدم سميث، هناك فهم واسع الانتشار، ولكنه مضلل عما كتبه آدم سميث، وعما كان يعنيه في ارتداء رباط عنق آدم سميث (يحمل نقوشًا صغيرة لوجه آدم سميث) تعبيرًا عن الإيمان بحرية الأسواق والحكومة المحدودة بدرجة كبيرة، وهذا الرباط الذي ينعقد هو رمز خالٍ من المعنى الحقيقي لمذهب سميث، ولا يخدم إلا في خنق الأوعية الدموية وضمان عدم تدفق الكمية الكافية من الدم إلى المخ، وإن شراء رباط عنق آدم سميث إنما هو عمل تجاري سليم وإيحاءً بأن العقيدة (**dogma**) تسحق المنطق، وربما كان آدم سميث – مدرس الفلسفة الأخلاقية في جلاسجو – سيرفض كليهما.

وإنني أحث، بل إنني أناشد وأتوسل، لا إلى المبتدئ فحسب، بل إلى القارئ المتمرس- أن يقرأ كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم؛ إذ إن الكتاب يزخر بالأفكار، مثل تلك التي تتدفق من وصفه الرائع لمصنع الدبابيس إلى تلك الفقرة الشهيرة "إننا لا نتوقع الحصول على عشائنا مما يتفضل به علينا الجزار أو صانع الجعة (البيرة) أو الخباز، ولكن من نظرتهم إلى مصالحهم الشخصية"، وهذه الفقرة ليست مجـرد نظرة عظيمة عميقة فحسب، ولكنها من قبيل البلاغة الرائعة، فهو ما قد يطلق عليه "الجناس الاستهلالي"؛ لاستخدامه حرف "**b**" في بداية ثلاث كلمـات متتاليـة هـي "**butcher**" الجزار، و" **brewer** " صانع الجعة، والخباز "**baker**"؛ مما أعطـى جَرْسًا جميلاً في إغرائنا بالحصول على العشاء (بدلاً من أمثلية سلوك المـستهلك)، ثم اختتم العبارة بغمزة لاذعة تشير إلى اهتمام كل طرف بمصلحته.

والتركيز على مصانع الدبابيس وآدم سميث معناه الحرص على بدء الإنتاج، وإشعال شرارة النمو الاقتصادي، وهو نفس نوع الاهتمام الذي تواجهه الآن أوروبا الشرقية، وولايات الاتحاد السوفيتي السابق، والدول النامية أو الـدول الـصناعية الناضجة، فيطلق عليها بصفة عامة مصطلح الدول "الرأسمالية"، على الرغم من أن طرقها في تنظيم الإنتاج والتوزيع قد تكون مخالفة للتصور التقليـدي، ويبـدو أن المشكلة الرئيسية في تلك الدول - بما في ذلك اليابان - هي وجود إنتـاج ضـخم جدًا مع فائض في العمالة، ويبدو أن الناس في هذه الدول يستهلكون على قدر مـا تمليه عليهم رغباتهم، ومع ذلك فإن الاستهلاك ليس كافيًا لتحقيق التـشغيل الكامـل لهم، وقد لاحظ هذه الهشاشة الرأسمالية منذ سنوات طويلة مضت، ذلك الاقتصادي البريطاني، ورجل الأعمال، ورجل الدولة - جون ماينارد كينز، الذي كتب: "لقـد نالت مصر القديمة حظها ضعفين، وكانت من دون شك مدينة بذلك لهـذا الثـراء الخرافي؛ لأنها كانت تمتلك ناحيتي نشاط هما: بناء الأهرام، والبحث عن المعـادن النفيسة، فلم تفسد ثمار هذين النشاطين لوفرتها؛ حيث لم يـتم اسـتخدامها لإشـباع حاجات الإنسان عن طريق استهلاكها، وفي العصور الوسطى بُنيت كاتيـدرائيات

كما أُنشدت تراتيم وتراتيل جنائزية، والهرمان أو الصلاتان على الأموات منفعتهما ضعف هرم واحد أو صلاة واحدة، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لخطي سكة حديدية من لندن إلى يورك".

وفي هذه الفقرة القصيرة تمكن كينز؛ اعتمادًا على معرفة بالتاريخ - من أن يلخص في نصف الجملة الأخيرة ما ضاع من عالم الاقتصاد الحديث، وما أصبح عيبًا رئيسيًا في الرأسمالية الفجَّة غير المتحضرة في خلال الثلاثينيات (١٩٣٠) ، واليوم، فإنه بدلاً عن السكك الحديدية كان سيكتب عن تزويد الطرق السريعة للمعلومات المتوازية ذات الحارات التسعمائة التي تحمل أنواع التسلية المبتذلة إلى أراضٍ منخفضة.

وحتى مع وجود هذا الطريق فائق السرعة للمعلومات، فإن من المستحيل أن نقدم الشكر المستحق والواجب إلى أولئك المراجعين والقراء والأصدقاء الذين أسهموا في هذا الكتاب، وعلى امتداد عدة سنوات كان جون كينيث جالبريث يقوم بقراءة ما كنت أكتب من مسودات، وهكذا كان إلى جانب كثيرين آخرين مصدر إلهام وتشجيع، وسترون تأثيره واضحًا على هذه الصفحات، كما قدم صديقي العزيز الذي افتقده، المرحوم سيدني واينتروب كثيرًا من التعليقات التي تتسم بعمق التفكير والدقة على المسودة الأولى، ومع مرور الزمن رحل صديق آخر هو هيمان مينسكي، الذي خصَّني بقدر كبير من أفكاره، وبكثير من المقترحات في مناقشاتي للتمويل والاستثمار.

أما الأصدقاء والمساعدون الملهمون مثل جون كيو آدامز وهـ. بيتر جراي، فقد عملوا معي ناقدين حكماء سريعي البديهة، وهناك صديق آخر هو المرحوم منكيور أولسون، قدم إليَّ ملاحظات وردود فعل قيمة لما قرأته في كتابه "صعود وهبوط الدول **Rise & Decline of Nations**"، كما أن كتاب جيرهارد مينش لم يقدم لي الإلهام وحده، بل إن جيرهارد ذاته قدم إليَّ تعليقات عميقة على المواد المذكورة في مسودة كتابي والمرتبطة بالابتكارات وآثارها على انتصارات

الدول الصناعية العالية، وفي خلال بضع سنوات ثمينة قضيتها في جامعة ولاية فلوريدا، حظيت بالدخول في حوار ذي مغزى مع صديقي أبا بي. ليرنر أحد الاقتصاديين البارزين للقرن العشرين، وفي مصادفة جميلة ورائعة كانت جوان روبينسون **Joan Robinson**، وهي نجمة أخرى تقرأ بعضًا من أصول كتابي في ذلك الوقت، وهي الأجزاء التي تضم بحوثي عن اقتصاديات كينز، وتقدم أبا على كثير من تعليقات جوان، ويقول باختصار: "إنها على خطأ!!"، تاركًا لي عبء اتخاذ القرار في هذه الحالات عما كان كينز "يعنيه حقًا".

وهذه هي المسئولية الدقيقة للمؤرخ، رغم كل شيء، وعندما نظن أننا قد اتخذنا القرار والحكم النهائي، نجد أن شخصًا ممن يتمتعون بكثير من الذكاء والمرجعية يقوم بخلق الشك في نفوسنا، ويثير التساؤلات، ولما كنا غير متأكدين تمامًا من الماضي، فإننا بالتأكيد سنقوم بعمل التنبؤات بقدر كبير من التهور.

ولكي يصل الكتاب إلى القراء، يجب نشره؛ ولهذا فإنني أعرب عن امتناني للدعم والمساندة غير العادية التي لقيتها من دافيد شارب في دار النشر وورلد سيانتفيك **World Scientific**، ليس فقط عن هذا الكتاب وحده، بل أيضًا عن كتابي "رأسمالية وول ستريت **Wall Street Capitalism**"، وأقدم عرفاني أيضًا للمراجعات الدقيقة والمساعدات التي قام بها ريتشارد بولمان من كلية أوجستانا، وفرانسيس بيدل من كلية ويست آرك، وجوزيف كايرو من جامعة لاسال، ومايكل كارول من جامعة ولاية كولورادو، وريتشارد ن. لانجلوا من جامعة كونيكتكت، وكان ما قامت به جوي كويك من منشأة وورلد سيانتفيك هو السحر بعينه متمثلاً في دقة تحريرها.

وأخيرًا، فإن كارولين شريكتي في الحياة هي من قدمت لي كثيرًا من البهجة، أكثر مما يستحقه أي مؤلف، ومهما أكون قد بالغت فيما هي أهل له.

إي. راي كانتربري

E. Ray Cantrebery

مقدمة

على غرار ما يقوم به قادة الطائرات قام الاقتصاديون باتباع مقاربات متعددة ومختلفة؛ ولذا فليس من المستغرب أن تكون بعض المقاربات إلى تاريخ تخصصهم أقل نجاحًا من بعضها الآخر، وسواء أكان الأمر يتعلق بعلم الملاحة الجوية أم بعلم الاقتصاد، فإننا نواجه حدودًا أو قيودًا، ومن ثم فإن عدم معرفتنا بحدود علم الاقتصاد يماثل تمامًا عدم معرفة الطيار بحدود أو قيود الجاذبية.

إننا نرغب دائمًا في أن نعرف أكثر من مجرد كيف أن آدم سميث غفل عن بعض الممرات السماوية، وعلى الرغم من كل شيء، كانت لأفكار عظماء الاقتصاديين تأثيرات هائلة على المجتمعات، كما أنها في نفس الوقت قد تشكلت وفقًا للوسط الثقافي الذي نشأت وترعرعت به، وهذه هي الطبيعة الصادقة للمعرفة الاقتصادية التي يجب أن يتطلع إليها جميع المواطنين، وإذا ما كان لنا أن نضع آدم سميث أو جون ماينارد كينز في إطاره التاريخي أو الثقافي، فإننا نحتاج إلى معرفة الأسئلة المهمة التي كانت تدور في خلد كل منهما.

ما الذي أدى إلى تفكير كارل ماركس في أن تناقضات الرأسمالية ستقودها إلى انهيار مدمر؟ لماذا كان الانزعاج الشديد الذي أصاب ثورستين فيبلين **Thorstein Veblen** نتيجة لسلوك مديري منشآت الأعمال إلى درجة رغبته في إعادة هيكلة الصناعة؛ بحيث تقوم على أكتاف المهندسين، إن الرياضيات والإحصاء لهما نفس درجة الأهمية التي يتمتع بها التحليل المنطقي الصرف، وإذا ما كنا لا نعرف إلا أدوات المهنة فقط، فإننا لن نتمكن من وضع الاقتصاد في نطاق مجتمع الأفكار الأوسع نطاقًا، وسنكون أقل قدرةً على تفسيره لمن لا يعرف حتى أبسط الأشياء، ولن تكون لدينا القدرة على المشاركة في النقاش مع المثقفين.

إننا نريد الانطلاق خارج الوادي الضيق، وادي إعادة البناء العقلاني؛[1] كي نحلق عبر المجالات المجاورة، إلى التاريخ والفلسفة والرياضيات والسياسة والعلوم الطبيعية والأدب، فهذا هو ما يسمح لنا بوضع الاقتصاديين العظماء في المكان الصحيح الذي نريده لهم في أزمانهم.

عندئذ سيمكننا أن ندرك ما الذي يدين به آدم سميث لكل من إسحاق نيوتن ولوك **Locke**؟ وما الذي يدين به تشارلز داروين **Charles Darwin** لتوماس مالثس **Thomas Malthus**، ويمكننا رؤية انعكاسات المشاكل العويصة للكساد العظيم الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي ليس فقط في كتابات كينز **J.M.Keynes**، ولكن أيضًا في كتابات جون شتاينبك **John Steinbeck** وجون دوس باسوس **John Dos Passos**، وفي رواية ف. سكوت فيتزجرالد **F. Scott Fitzgerald** "جاتسبي العظيم **The Great Gatsby**" يمكننا أن نجد انعكاسًا لتأثير فيبلين **Veblen**، وأن ندرك معنى الاستهلاك التفاخري.

إن عمل هذه الصلات يحقق ما هو أكثر من إرضاء حب الاستطلاع الثقافي لدى المرء (على الرغم من أنه في حد ذاته سبب جيد جدًا)، ويكذب البعد التاريخي أي ادعاءٍ أن علم الاقتصاد كان على الدوام علمًا تقدميًا – يعمل مثل علم الفيزياء النووية، خارج نطاق الزمن بحثًا عن الحقائق الأزليَّة، إن الأبدية زمان شديد البعد، ولكن في ضوء قصر زمان التاريخ الاجتماعي شهدت المجتمعات نظمًا اقتصادية مختلفة، بل إن الرأسمالية ازدهرت كأنواع وفصائل كثيرة، واستغرق عنصرها الأساسي ستة آلاف عام من التاريخ المسجل؛ كي يعطي أول براعمه، ومن خلال تاريخ علم الاقتصاد يمكننا أن نرى تفتح الأفكار الاقتصادية، مرغمة إيَّانا على توسيع نطاق رؤانا، وأن نكون أكثر تأملاً وأكثر تفكيرًا.

إن إحدى الطرائق للتأكد من الهبوط على المندرج السليم هي جعله أكثر اتساعًا.

إن التاريخ أمر أساسي لدراسة الأفكار، ولا يمكننا التعرف بصدق على أفكار جديدة، إلا إذا أصبحنا نألف الأفكار التي اكتشفها وسبر غورها الاقتصاديون، كما لا يمكننا فهم الاقتصاديين العظماء إلا إذا فهمنا الأزمنة التي عاصروها في حياتهم، إن الزمن يتغير، وكذلك النظم الاقتصادية؛ ولذا فإننا نريد أن نقدّم وصفًا لتطور النظم الاقتصادية من الإقطاع إلى اقتصاد السوق، ثم إلى الاقتصاد المختلط المعقد، ثم إلى الاقتصاد العالمي الحالي.

وبين معشر الاقتصاديين، فإن التاريخ لم يُنْسَ، وفي عام ١٩٩٣ قامت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، ذات المكانة المحترمة – بمنح جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد مناصفة لكل من دوجلاس سي. نورث **Douglas. C North** من جامعة واشنطن وروبرت فوجل **Robert Fogel** من جامعة شيكاغو، وهما من أهم المجددين في التاريخ الاقتصادي، وكان جوهر أعمال نورث هو تساؤله عن "السبب في ثراء بعض الأمم وفقر بعضها الآخر؟"، وكانت إجابة نورث **North**، كما كانت بالنسبة لآدم سميث – تكمن في كيفية تطور المؤسسات وتأثيرها في أداء الاقتصاد عبر الزمان، (المؤسسات تشمل النظم الرسمية، مثل الدساتير، والقوانين، والضرائب، والتأمين ولوائح تنظيم الأسواق، وكذلك الأعراف غير الرسمية للسلوك مثل العادات والمعنويات والأخلاقيات، وطرائق التفكير، ونظم المعتقدات) ، وقد دفع نورث كثيرًا من الاقتصاديين إلى الإدراك التام بحدود ما لدينا من "قوانين اقتصادية"، والتسليم بالأثر الكبير الذي يحتمل أن يكون للقوى الخارجية أو للأحداث العارضة، فالنتائج تعتمد دائمًا على الظروف، وفي الواقع، فإن نورث يعيد التاريخ إلى مجال النظرية الاقتصادية.

وفضلاً عن هذا، فإن الأفكار الاقتصادية عندما يجري نسجها من خيوط التاريخ الاقتصادي، فإن أي موضوع، حتى لو كانت رياضيات العلوم الطبيعية – لا يمكن أن يتجنب الإنسانية، ومن ثم يصبح إنسانيًا، إن الرياضيات تعمل على

إدخال الدقة المتناهية الرائعة إلى الاقتصاد، إلا أن التاريخ يمنع وقوعها في وهدة التخشب أو تيبس الموت[٢].

وقد مارس الأدب أحيانًا دورًا رئيسيًا في قيامنا بوضع لبنات السلوك المجتمعي تجاه الموضوعات الاقتصادية، وأحيانًا كانت الشخصيات الأدبية البارزة تصف الظروف والأحوال الاقتصادية المعاصرة بدقة تفوق الوصف الذي كان يقدمه الاقتصاديون، وفي أثناء الثورة الصناعية الإنجليزية لم يكن الاقتصاديون الكلاسيكيون هم الذين قدموا لأصحاب الصناعات الدفاع عن يوم عمل مدة ١٢ ساعة يوميًا وعن تشغيل الأطفال في المصانع يستطيعون مجاراة تشارلز ديكنز[*].

كما أن بعض كبار الاقتصاديين كانوا هم أنفسهم من الشخصيات الأدبية، ومن بينهم كينز (فيما عدا ما كتبه بعد تحوله إلى الأطروحات الاقتصادية)، كما يمكن الاستمتاع بما كتبه كل من فيبلين **Veblen** وجون كينيث جالبريث **John Kenneth Galbraith**، وروبرت هيلبرونر **Robert Heilbroner**، كأدب وكاقتصاد في نفس الوقت.

وغالبًا ما كان الاقتصاديون الأوائل يعملون من دون بيانات كافية، كما كان عليهم أن يبيعوا ما لا يمكن التعبير عنه بالأرقام من خلال التعبير اللبق؛ ولذا فإن من الأهمية دراسة اللغة فيما يتعلق بالوثائق والمستندات المتاحة، وعندئذ يصبح تشاؤم توماس مالثس **Thomas Malthus** (وهو أن عدد السكان سيفوق كمية عرض الغذاء) مفهومًا في ضوء معدل نمو السكان في الحضر في ذلك الوقت.

وحديثًا، اتخذ نطاق الأدب مدى أبعد، ففي البيان الاقتصادي أصبح أكثر الاقتصاديين نجاحًا هم أكثرهم إقناعًا[٣]، وقد سادت آراء دافيد ريكاردو جزئيًا على

(*) اشتهر الكاتب الإنجليزي تشارلز ديكنز **Charles Dickens** برواياته العظيمة، وخاصة ما كتبه فيها عن الأطفال وبؤسهم مثل قصة أوليفر تويست، وفرصة الأمل الكبرى، ودافيد كوبرفيلد وحكاية مدينتين وأوقات عصيبة، وقضى معظم حياته يدعو في كتاباته إلى الإصلاح الاجتماعي ودعم المؤسسات التي ترعى الفقراء؛ (المترجم).

ما كان يراه مالتس بشأن أصحاب الصناعات؛ لأن ريكاردو كان أفضل إقناعًا كما كان يمكنه الجدل والإدلاء بالحجج من مقعده في البرلمان.

والآن أصبح كثير من "المحادثات مع الاقتصاديين" يأتي إلينا حيًّا من معاصرينا[٤]، وعلى الرغم من أهمية التمييز بين "الكلام المرسل" للاقتصاديين وبين كتاباتهم للأجيال اللاحقة (وهو غاية لا يبلغها إلا قليل)، فإننا يمكن أن نعتمد إلى حد معين على هذا الشكل الجديد من الأدب.

ومع كل هذا الاهتمام الكبير بالشكل، فإن البيان الجديد فيما يتعلق بالأدب يعتمد على الجدل في حدود السياق، ومن دون هؤلاء التجاريين الأشرار، فإن محاجات آدم سميث بشأن التجارة الحرة كانت ستصبح شديدة السخف مثل تلك المدينة الساحلية الإسكتلندية، التي يقول المثل: إن مياه المد رفضت العودة إليها بعد انحسارها، ولو كان دافيد ريكاردو يتزعم المناداة بالتصنيع في العصور الوسطى، لكان مالتس المفرط في المبالغة قد تفوق عليه في جدله، هذا، إضافة إلى أن هناك دائمًا ما هو أكثر من البيان، وقد أعطانا الاقتصاديون العظام نظمًا متكاملة لملاحظة السلوك الاقتصادي.

لذا فإن أحد الأمور الأساسية هو فحص التيارات الاجتماعية والثقافية التي شكلت كلاً من تفكير هؤلاء الاقتصاديين العظام، والتي كانوا هم السبب في تشكيلها، وأحد الانتقادات المستمرة الموجهة لعلم الاقتصاد هو افتقاده للصلة بالواقع. ولو صدق هذا، فقد يرجع إلى أن بعض الاقتصاديين كانوا بعيدين عن الاتصال بأسلافهم من المثقفين، وأحيانًا ما كانوا يصفون المبادئ الاقتصادية كما لو كانت قوانين طبيعية ثابتة، تعمل على الظواهر الطبيعية، وكانت هناك أسباب ثقافية لحدوث ذلك، ولكن هناك أسباب اجتماعية للاهتمام بها.

وبعد سبر واختبار مختلف الاتجاهات الاجتماعية والثقافية المتنوعة، لا نجد مبدأً شاملاً يمكن أن يسوغ بلا غموض طريقًا واحدًا باعتباره "الأفضل" للنظر إلى

العالم، إن الغموض - على أية حال - لا يمنعنا من التعميم بشأن ما تثمنه المجتمعات وتعطيه قيمة. وإحدى الطرائق لذلك هي تقدير نظرة هذا المجتمع المعني إلى العالم، وما الذي يعتقد بأهميته الفعلية؟ إن النظرة العالمية هي مجموعة من المعتقدات التي يجري تقاسمها على نطاق واسع بشأن علاقة الفرد بالعالم الطبيعي، وبأقرانه وزملائه، والنظرة العالمية فوق ذلك كله هي رؤية - وهذا من الواضح - أنه لا يمكن أن يوافق كل فرد على النظرة العالمية السائدة، كما أنه ليس من الممكن تقاسم كل عناصر النظرة العالمية بالتساوي، ولكن إذا تم تقاسم نظرة عالمية، بصفة عامة، فإن ذلك يقدم إطارًا للقيم الأخلاقية المسيطرة، ويمكن استخدامها لتفسير الأنماط العامة للسلوك.

وبعض النظرات العالمية يتم بناؤها على أساس نظام طبيعي، على حين يتم بناء بعضها الآخر على أساس نظام اجتماعي، والتمييز بين الاثنين له أهمية كبيرة؛ إذ إن النظام الطبيعي غالبًا ما يكون نتيجة للخيال الإنساني أكثر منه نتيجة للتجربة والخبرة الإنسانية، وعندما نتحدث عن القانون والعدالة مثلاً، فإننا نشير عادة إلى نظام اجتماعي إنساني، مثل ذلك الذي نعيش فيه، ولكن معظم الاقتصاديين الأوائل كانوا يعتقدون أن القوانين الاقتصادية التي تحدثوا عنها كانت في صلب الطبيعة، وأنها كانت قابلة للاكتشاف عن طريق العقل والمنطق البشري.

كما أن القواعد الاجتماعية والقوانين لها أهميتها أيضًا باعتبارها وسيلة للتوفيق بين العواطف والمصالح الخاصة للأفراد ومصالح المجتمع بأسره أو الأمة بأكملها، والرؤية الأكثر اتساعًا لا بد أن تضم بالضرورة القواعد الاجتماعية أيضًا.

وعلى حين عمل إسحاق نيوتن العالم الإنجليزي والمتخصص في الرياضيات على توعية الناس بالنظام الطبيعي، فإن تحالف علم الاقتصاد وعلوم الطبيعة بدأ مع آدم سميث، وهو أيضًا كان واقعًا تحت التأثير، كان عالم نيوتن يعمل بدقة ساعة ضخمة، وكان سميث يأمل إظهار النظام الاجتماعي جزءًا من الجهاز الذي يقوم بالعمل، وقد اعتادت تخيلات القرن السابع عشر في وصف

حركة الكواكب أن تخلب كثيرًا من ألباب المفكرين العلميين، وبالنسبة لكثير ممن يعملون في الميادين العلمية (التي للمفارقة لا تضم علوم الفلك الحديث والفيزياء)، ما زالت ميكانيكا نيوتن هي الشكل الذي يفترض أن يكون عليه العلم، وفي منتصف القرن العشرين، كان بول صامويلسون **Paul Samuelson**، الذي شاء القدر أن يكون أول أمريكي يفوز بجائزة نوبل للاقتصاد - ينادي بأن علم الاقتصاد علم موحد وواقعي مثل الفيزياء، وكان معظم زملائه يهزون رءوسهم بالموافقة.

وكان هناك بالطبع عدد من أكثر الشخصيات المثيرة للاهتمام لا يهزون رءوسهم بالموافقة، كما كان بضعة منهم متيقظين ويعترضون، وكان هؤلاء هم المفكرين الذين يهاجمون المعتقدات الثابتة، والمتحررين من التقاليد، ممن يقدمون انتقادات لوجهة النظر العالمية في زمنهم، وكانوا بصفة عامة يعارضون وجهة النظر المنادية بالنظام الطبيعي واعتمادها على القوانين الطبيعية الثابتة، وكانوا يرون أنه حتى النظم الاجتماعية تخضع للتغيير، وفي الواقع، فإن آدم سميث كان راديكاليًا في زمانه، وعلى الرغم من إسهامه في النظام الطبيعي في أحد كتبه فإنه قد وافق على النظام الاجتماعي في كتاب آخر، وكل المفكرين العظماء كانوا يعتبرون راديكاليين في زمانهم، ومن ثم فإن فيبلين وماركس وجالبريث وهيلبرونر وفردريك فون هايك وجوزيف هـ. شومبيتر وآخرين - يجب ألا يجري تجاهلهم.

إن النظرة العالمية - حتى عندما يعلنها الاقتصاديون - تساعد في تسويغ تنظيم اجتماعي معين، ولكن هناك طرائق عامة لتنظيم نشاط اقتصادي وللأشكال الخاصة المحددة التي يتخذها هذا التنظيم، إن نظام التبادل عن طريق الأسواق الذي أصبح الآن سمة الاقتصادات الغربية، والذي يجري التطلع إليه في أرجاء العالم، ليس فقط في شرق آسيا، بل في الدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا، وفي الاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك، فقد نشأت نظم أخرى، كما أن نظم السوق ليست كلها متماثلة، والتطلع إلى الشيء لا يعني تحقيقه.

إن ترتيب المجتمع وتنظيمه أمر حاسم، ويجب أن يستمر المجتمع في إنتاج السلع والخدمات، ومن دون ذلك يموت، وقد أصبح الروس يدركون هذا اليوم بكل ألم، ويجب على المجتمع أيضًا أن يجد طريقةً لتوزيع مزايا الإنتاج؛ إذ إنه من دونها يتوقف الإنتاج، وكل المجتمعات على وعي بهذا المطلب، وهذا الغرض الثاني وثيق الصلة بالنظرة العالمية؛ نظرًا لأن الإنتاج يمكن أن يكون نتيجة للإكراه أو الاختيار، ويتوقف ذلك على ما تتيحه الظروف لأعضاء المجتمع؛ ليسمحوا به أو يطلبوه، وبصفة عامة، فإن الترتيبات الممكنة للمجتمع يمكن أن تقوم بتلخيصها مجموعة صغيرة – من خلال العادات (أو العرف)، من خلال الأوامر أو من خلال المنافسة، أو عن طريق التعاون.

وفي الاقتصاد التقليدي المألوف أو العرفي **Customary Economy**، كانت التقاليد والعرف تحدد كل مهنة وكل عمل، وكان الناس يقومون بأعمالهم؛ نظرًا لأن ذلك كان ما يفعله دائمًا آباؤهم وأسلافهم، وفي مصر القديمة مثلاً كان يطلب من الشخص – بحكم مبادئ الديانة المصرية القديمة – أن يتبع مهنة أبيه، وفي المجتمع الغربي، وحتى القرن الخامس عشر أو السادس عشر، كان تحديد الأعمال أيضا وراثيًا في أغلب الأحوال، وكان الدور الاقتصادي للشخص يتقرر عند الميلاد، وحتى فيما بين بعض الجماعات العرقية (مثل الإيميش **Amish** (*)) في الوقت الحالي، ما زال الأفراد في معظم الحالات يختارون مهنة آبائهم.

وفي الاقتصاد الموجه **Command Economy** يتم إخطار منتجي السلع والخدمات عما يقومون بعمله، مثلما تعطى الأوامر للجيش من الضابط القائد، وقد تقتصر الأوامر والتوجيه على الناحية الاقتصادية، وقد تمشي جنبًا إلى جنب مع نواحي الديمقراطية السياسية، وعلى أية حال، فإن عمل العبيد أيضًا كان نوعًا من الاقتصاد الموجّه، وعلى الرغم من شهرة مدينة أثينا في اليونان القديم باعتبارها

(*) **Amish** (الإيميش) طائفة بروتستانتينية متشدِّدة تعيش في جنوب ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة. (المترجم).

مهد الديمقراطية، فإنه حتى في قمة "ديمقراطيتها"، كان ثلث سكانها على الأقل من العبيد، كما اعتمدت الإمبراطورية الرومانية على عمل العبيد أيضًا.

وعلى حين يمكن للاقتصاد التقليدي والموجه أن يمتزجا معًا أحيانًا، فإن اقتصاد السوق التنافسية يقف شامخًا وحده، بشرط أن يكون نقيًا، وبشكل منفرد يقوم النظام ذاته في اقتصاد السوق التنافسية، ومن دون أي تدخل من التقاليد أو السلطات – بتقرير ما يجب إنتاجه، وإلى من يذهب الإنتاج، ودائمًا ما يحدث نظريًا، وغالبًا أيضًا عمليًا، أن كل السلطة تأتي من أسواق السلع والخدمات، ويقوم الأشخاص باختيار الوظائف والمهن تبعًا لما لديهم من معلومات ومهارات، وتنتقي العائلات من الأسواق ما تشاء وما تحتاج إليه من السلع والخدمات، ويقوم المنتجون بإنتاج ما يطلبه المستهلكون بأسعار تنافسية، ولما كانت هناك فرص للاختيار في صلب النظام، فقد أطلق آدم سميث على السوق التنافسي "نظام الحرية".

وكثيرًا ما تجري الإشارة إلى اقتصاد الولايات المتحدة باعتباره مثالاً لنظام السوق التنافسي، إلا أن الأمريكيين يعلمون أن هذا تصوير مضلل؛ إذ إن هناك بضعة عناصر من الاقتصاد المألوف أو العرفي في الولايات المتحدة الآن، إلا أن جزءًا كبيرًا من الاقتصاد "عام"، وهو ما يعني أن به قدرًا كبيرًا من التوجيه المركزي من الحكومات الفيدرالية، وحكومات الولايات، بل حتى الحكومات المحلية، وفضلاً عن هذا، هناك قطاعات ضخمة معينة من الاقتصاد ليس بها سوى بضعة منتجين فقط للمنتج، إلى جانب دخولها في علاقات متشابكة ومعقدة مع اتحادات العمال بها بطريقة تؤدي إلى ألا تكون الأسعار دائمًا نتيجة لمناخ من المنافسة الحرة.

والتعاون قد يؤدي إلى صيغة توافقية لاقتصاد السوق التنافسي؛ إذ يتم تقرير كميات وأسعار محددة للمنتجات محددة وفقًا لنظام السوق الحر، ومع ذلك فإن التطرفات في توزيع الدخول والثروات تخضع للتأثير من جانب حكومة ديمقراطية، وبمعنى آخر، يجري تقييم نظام السوق الحر وفقًا لكفاءته في الإنتاج، ولكن توزيع

الدخول يخضع لقدر من النظرة الاجتماعية، والاقتصاد التعاوني يتطلب سياسات توافقية، وتقاسم الأهداف باعتبارها جزءًا متكاملاً للتفاعل مع المنتجين في القطاع الخاص والوكالات الحكومية في القطاع العام، ويمكن تنسيق هذه الجهود من خلال لجان دراسية ومجالس إدارية تتضمن مشاركة مشتركة من العمال والإدارة والممولين وممثلين للحكومة، ويتم تحديد الأهداف الاجتماعية على أساس حوار واسع ومناقشات مكثفة، والجدل بين قادة الأعمال وموظفي الحكومة الرسميين وأجهزة الإعلام، ودور الصحافة والإعلام - يحيي صيغة لقاعة البلدية تمثل برنامج "لاري كينج المباشر" في التليفزيون الأمريكي، والاقتصاد التعاوني يتطلب مرونة أيديولوجية واسعة الانتشار وتقديرًا للتلاحم الاجتماعي.

والاقتصادات الإسكندنافية، وخاصة النظام السويدي هو الأقرب للتلاؤم مع معايير الاقتصاد التعاوني، وعلى الرغم من أن ٩٠% من الصناعة السويدية مملوكة للقطاع الخاص، فإن الحكومة المركزية لها سلطة تعديل قوى السوق لتشجيع التوافق مع الأهداف الاجتماعية، وغالبًا ما يشار إلى السويد باعتبارها مثلاً "لدولة الرفاهية"، التي يعتمد فيها النظام على إيرادات شديدة الارتفاع من الضرائب (نحو ضعف نصيب الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة)، وفضلاً عن هذا، فإن الضريبة الوطنية على الدخل في السويد تصاعدية وشديدة الارتفاع (أي ترتفع النسبة المئوية للضريبة كلما ارتفعت الدخول)، وهو ما يؤدي إلى أن يصبح سعر الضريبة على دخل العامل الحدي ضعف مثيله في الولايات المتحدة، وإحدى النتائج المترتبة على هذا هي تخفيض درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في السويد مقارنًا بالولايات المتحدة، وينتمي معظم الأفراد إلى عديد من مجموعات الضغط السويدية واسعة الانتشار، التي تروج للمصالح المشتركة، وتقوم بأداء معظم ما تتطلبه وظيفة التوافق مع الحكومة.

وغالبًا ما يوحي مصطلح التنظيم إلى إحساس بالنقاء والصفاء، ولكن هذه الأنواع الأربعة العامة والمجردة للتنظيم الاقتصادي نادرًا ما توجد في صورة

خالصة نقية، وقد كتبت ماري ولستونكرافت Mary Wollstonecraft (١٧٥٩-١٧٩٧)، وهي إحدى المناصرات الأوليات لحقوق المرأة وزوجة الفيلسوف السياسي ويليام جودوين William Godwin (١٧٥٦-١٨٣٦): "إن نفس طاقة الشخصية التي تجعل الرجل شريرًا جسورًا هي التي يمكن أن تجعل منه شخصًا نافعًا للمجتمع، إذا ما كان المجتمع جيد التنظيم"[٥]، إن التنظيم قد لا يكون غايةً في حد ذاته، ولكنه مهم فعلاً، وقد لعب الأفراد مع كل ذلك أدوارًا في تحقيق تنظيم المجتمع، حتى مع مساعدة المجتمع في تحديد هذه الأدوار".

وليس من المستغرب لهذا السبب أن تكون تنوعات كثيرة من السوق العرفية أو الموجهة أو التعاونية ممكنة، وعندما نعود إلى النظر في كل نوع من أنواع النظم الاقتصادية في العالم الحديث، فإننا سنجد أيضًا أن هذه النظم لا توجد سوى في مزيج غير متجانس، وغالبًا ما نجد عناصر من كل الأنواع الأربعة للتنظيم الاقتصادي في الدول الاشتراكية والشيوعية، بل حتى في الدول الرأسمالية، وعلى سبيل المثال، فإن ألمانيا النازية تمكنت بشكل قاسٍ من مزج الاشتراكية القومية ورأسمالية الدولة مع استرقاق العمالة.

وحبًّا في السياسة أو الأيديولوجية تقوم أحيانًا برسم رسوم كاريكاتورية للاشتراكية والشيوعية ورأسمالية السوق الحر، ويبالغ رسام الكاريكاتور الرئيسي في هذا السبيل، فيرسم ظلاً متورمًا للواقع، ويقال: إن الاشتراكية تتسم بملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج، وفي الواقع، فإن الاشتراكية لا تتطلب الملكية العامة أو المشتركة لكافة وسائل الإنتاج، بل لفروع الاقتصاد ذات الأهمية الحاسمة لعمل وسائل الإنتاج فقط، إن جنة عدن في التوراة، كما هو معروف، هي قمة الشيوعية؛ نظرًا لأن السلع كانت وفيرة بحيث كانت أسعارها صفرًا، وكان يمكن لكل من آدم وحواء أن يستهلكا ما يحتاجان إليه، ومع ذلك فإن الشيوعية في العالم الواقعي لا يمكن أن توفر كميات لا نهائية من السلع والخدمات مجانًا مثل الهواء، يمكن لأي

فرد أن يستهلك منها ما يشاء حسب احتياجاته، لقد انتشر عدم الرضا والإغراءات في جنة عدن بل في شرقها.

الرأسمالية هي اقتصاد يقوم على أساس الملكية الخاصة ونظام تبادل ثنائي الاتجاه، يتم فيه تبادل سلعة بأخرى أو مقابل قيمة مساوية من النقود، وفي الواقع فإن هذا النظام يتمتع بكثير من التباديل والتوافيق، ولم يعتمد قط على الأسواق التنافسية الحرة بشكل مطلق، وعلى قيام كل شخص بتكريس جهوده لمصالحه الاقتصادية الذاتية.

وفي الاقتصاد التعاوني: لا يتم تقرير توزيع الدخل والثروة بصفة تامة من خلال عملية سياسية ديمقراطية، ومن ناحية أخرى، فإن الديمقراطية السياسية تستحيل استدامتها فعليًّا في مجتمع – حتى لو كان مجتمعًا منظمًا على أساس الحرية الرأسمالية للمشروعات – به فجوات ضخمة مثيرة للمتاعب بين الأغنياء والفقراء، وباختصار فإن الأحكام والتقديرات البشرية لها دخلها في ذلك، والنظرة العالمية المتطورة موجودة.

ولما كانت هناك نظرة عالمية تلقى موافقة عدد كافٍ من الأفراد؛ مما يجعلها ذات أهمية، فإن التنظيم الاقتصادي في جزء كبير منه هو مسألة اختيار بشري، والنظرة العالمية هي أن وجود مجموعة من المعتقدات يبدو مع ذلك أمرًا ضروريًّا كمصدر للثقة والأعتبار، وعلى امتداد التاريخ الحديث، كان الدفاع يجري عن الاقتصادات الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية عن طريق اللجوء إلى مختلف وجهات النظر العالمية، وكان الفكر الاقتصادي الغربي الذي يسيطر عليه الدفاع عن رأسمالية السوق، يرتبط تقليديًا بأخلاقيات الحقوق الفردية، ومنذ وقت مبكر في عصر آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) كان يفترض أن نظام التبادل السوقي يعتمد على حرية التعبير عن حقوق الأفراد: حرية الفرد في شراء ما يريد، واستخدام من يريد، والعمل في أي مهنة يرغبها، والعمل مع أي صاحب عمل يختاره، وحرية

القرار في الاحتفاظ بالحصة التي يريدها من دخله – أي حرية تامة في التبادل والتراكم (**Accumulation**).

إننا لن نستغني عن تقديم "نهاية سينمائية" لتاريخنا الموجز عندما نعترف بأن الاقتصاديين المعاصرين كانت معظم كتاباتهم عن الرأسمالية، وما دام الأمر كذلك، فإن فهم خصائص الرأسمالية الأساسية له أهميته، وفي وقتنا الحاضر لا يفكر معظم الاقتصاديين في تبادلية المصالح باعتبارها جزءًا من الاقتصاد، وفي البداية فإنني سأتخلى عن مكاني لروبرت هيلبرونر **Robert Heilbroner**، وهو واحد ممن درسوا النظام طويلاً ليضيء الطريق أمامنا عن الرأسمالية.

يقدم هيلبرونر ثلاثة عناصر لتحديد الرأسمالية، أولها هو وجود شيء أو عملية تسمى رأس المال[٦]؛ لأن كلمة رأس المال، حسب ما يقوله هيلبرونر – لها معنيان متمايزان، هما رأس المال المادي، وهو الشيء الذي يمكننا أن نمد يدنا ونلمسه، ونتمثل في الآلات والمصانع، والبنية الأساسية مثل الطرق السريعة، ومع ذلك، فإن رأس المال بالنسبة لكارل ماركس هو **عملية** رابطة مركبة في سلسلة سلعية تتحول إلى نقود، والغرض منها هو أن تنتهي بالحصول على نقود أكثر مما بدأت به، ومن هذه العملية يأتي الدافع إلى مراكمة تجميع رأس المال.

أما العنصر الثاني للرأسمالية فهو آلية السوق، التي صورها آدم سميث تصويرًا رائعًا، والتي يحميها القانون والعرف، حتى يمكن تجميع وتراكم رأس المال الذي قام كارل ماركس في الواقع بتضخيمه؛ ولذا فإن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الأسواق (والتسعير) وتجميع رأس المال، ولا يوجد نظام آخر يستخدم آلية السوق كشبكة.

والعنصر الثالث للرأسمالية، تبعًا لما يراه هيلبرونر – عنصر "سياسي"، والرأسمالية باعتبارها نظامًا اجتماعيًّا تتطلب معمارًا ذا نظام أفقي ورأسي، والنظام الأفقي يحافظ على استقرار العلاقات في نطاق الطبقات الاجتماعية، ويحافظ

الرأسي على الفروق بين الطبقات المقبولة على نطاق واسع، وعلى خلاف أي نظام آخر، فإن الفروق الطبقية تقوم على أساس ملكية رأس المال أو انعدامها (وبذلك تقسم المجتمع بين الرأسماليين وغير الرأسماليين) وعلى أساس السلطة السياسية.

والنظم الأخرى لديها أيضًا تدرج هرمي للطبقات، وأكثرها بروزًا هو النظام الإقطاعي، ومع ذلك فإن الرأسمالية على نقيض الإقطاع تتمتع بمجالين للنفوذ والسلطة – مجال خاص ومجال عام، وغالبًا ما تعمل مؤسسات القطاع العام، وإن لم يكن دائمًا – على زيادة مصالح الطبقة الرأسمالية، أما السلطة والنفوذ في القطاع الخاص فيأتي من التراكم الرأسمالي، والسلطة تنبع من ملكية رأس المال؛ لأنه حسب ما يقوله هيلبرونر، من "الحق الممنوح لهم بسحب ملكياتهم من استخدام المجتمع إذا ما أرادوا"(٧)، وهذه السلطة ليست مطلقة، فقط لأن النظام الاجتماعي غالبًا ما يستخدم أعرافًا وقوانين لكبحها.

إن الترجمة المنضبطة التي قدمها هيلبرونر للنظام الرأسمالي إطار له قيمته، ومن خلال التوسع في تعريفه للرأسمالية، يمكننا أن نحدد كثيرًا من "الرأسماليات" المختلفة وعلى سبيل المثال: في مختلف عصور التاريخ الأمريكي مثل العصر الذهبي، وعصر "الجاز"، وتقفز إلى الذهن الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي، عندما ركز الناس على كسب النقود بالنقود، متجاهلين تمامًا المرحلة الصعبة لإنتاج السلع، وفي المرحلة القريبة قمت باستخدام" رأسمالية وول ستريت"، وهي المرحلة التي جرى فيها تحطيم كثير من القواعد الاجتماعية(٨).

ما الرؤى؟ وما الأفكار التي يمكن أن تعبر عن الحقيقة؟ إن معرفة ذلك ليست بالأمر السهل، ورسالتي أقل غموضًا عن أي إجابة متعجلة وجاهزة: إن الاقتصاد ليس متجمدًا بوقت معين، ولكنه في تغير وتطور مستمر، وأولئك الذين يجذبهم ثبات استعارات العلوم الطبيعية قد لا يشعرون بالراحة مع الجزر وانحسار المد، وتدفق التاريخ وتحول مسارات المد والجزر في المذاهب، ولكن هناك ما يعوض عن ذلك، ففي المحاولة من أجل تقدم علم الاقتصاد – قد يؤدي عدم ارتياح

الاقتصادي مع الطريقة التي تجري بها الأشياء إلى إثارة التخيل والتصور، كما كان يحدث غالبًا لكبار الاقتصاديين، وكما قال ناثانييل هوثورن **Nathaniel Howthorne** : "إن العالم مدين بنبضات تقدمه للرجال الذين يحسون بالمرض عند الراحة".

وسنبدأ بالعرف وتوجيه الإقطاع بسبب وضوح نظرة العالم عنه، ونظرًا لوقوفه صامدًا عدةَ قرون في طريق تطوير حرية الأسواق وعلم الاقتصاد، وما زال الاقتصاديون الكلاسيكيون قانعين بما هناك من بقاياه الأخيرة.

ملاحظات:

١- ذات مرة، استخدم الاقتصادي مـــارك بلـــوج **Marc Blaug** مـــصطلح "التاريخ الأكثر تجردًا للفكر" وبعد ذلك وتبعًا لريتشارد رورتـــي **Richard Rorty** استخدام مصطلح "إعادة البناء الرشـــيدة" **Marc Blaug, Economic Theory in Retrospect, 3rd. ed. (Cambridge Univ. Press) p.2, and Marc Blaug, "On Historiography of Economics", Journal of the History of Economic Thought 12 (Spring 1990): 27-37.**

وقد استخدم بول صامويلسون **Paul Somuelson**، الحائز على جائزة نوبل، تعبيرًا أكثر إثارة هو **Whig History of Economic Thought** وذلك فـــي **"out of the Closet: A Program for the whig History of Economic Science, History of Economic Society Bulletin, no., no.l (Fall 1987): 51-60.**

بالنسبة لصامويلسون فإن **The Whig History** يقـــدم أفكـــار الاقتـــصاديين الراحلين في ثوب نظري جديد، ويحدد أخطاءهم بمعايير الاقتصاد الحديث، وبذلك يقدم دليلاً على التقدم في علم الاقتصاد، وهذا أيضًا، قد يكون معنـــى إعادة البناء العقلاني.

وإعادة البناء العقلاني لها فائدتها حسب المدى الذي تمضي فيه، ولكنهـــا لا تمتد إلى ما يتجاوز الحدود الافتراضية التـــي يحـــددها اقتـــصاديو اليـــوم، وللاطلاع على كتاب جيد المنطق والحجج التفـــصيلية فـــي إعـــادة البنـــاء التاريخية، وهو المنهج الذي اتبعه هذا الكتاب الذي بين أيدينا؛ انظر الخطاب الرئاسي لكارين فون.

Karen Vaughn's Presidential Address, at the 20th Annual Meeting of the History of Economics Socicty, Philadelphia, June 28, 1993, printed as "Why Teach the History of Economics", Journal of the History of Economic Thought ht 15, no 2 (fall 1993): 174-183.

٢- هناك دفاع أكثر طولاً وتفصيلاً عن دراسة تاريخ المذاهب تقدمه كارين فون **Karen Vaughn** (مرجع سبق ذكره)، كما كان هناك دفاع أسبق منـــه قدمه جورج ستيجلر **George J. Stigler** الحاصل على جائزة نوبل بعنـــوان. **"Does Economics Have a Useful Past"** فـــي **History of Political Economy 1, no.2 (1969): 217-230.**

٣- بدأ البيان (البلاغة) الاقتـــصادي مـــع ديـــردار **Deirdre McCloskey** ماكلوســـكي بكتابـــه **The Rhetoric of Economics (Madison, Unv. of wisconsin Press, 1985)**، وماكلوسكي من أكثر الاقتصاديين المعاصـــرين وضوحًا وذكاءً.

٤- الكتاب الرائـــد هـــو كتـــاب أرجـــو كـــالمر **Arjo Kalmer** بعنـــوان: **Conversations with Economists (Rowman & Allanheld: Totoway, N.J. 1983).**

٥- ماري ولستونكرافت: **Mary wolstoncraft, Letters written During a Short Residence in Sweden, Noway and Denmark. (Wilmington, Del: J. Wilson & J. Johnson Booksellers, 1796), Letter 19.**

٦- اقتفي هنا أثر بحث روبرت هيلبرونر فيما كتبه عن "الاقتصاد في القرن الحـــادي والعـــشرين" **Robert Heilbroner, "Economics in the 21st Century" in Charles Whalen, editor, "Political Economy for the**

21st Century", (Armonk, New York, London, England: M.E. .Sharpe, 1996) PP. 266-269

وما زالت هناك بحوث ومناقشات مستفيضة في نفس المجال تظهر في كتاب هيلبرونـــر عـــن "طبيعـــة ومنطـــق الرأســـمالية **Nature and Logic of Capitalism"** الصادر عن **(New York: w.w. Norton, 1985)**. والواقع أن أي كتاب يكتبه هيلبرونر يستحق القراءة؛ إذ إن أسلوبه فريد وجميل وسهل.

٧- روبرت هيلبرونـــر "وراء حجـــاب الاقتـــصاد" **Robert Heilbroner, "Behind the Veil of Economics" (New York: w.w. Norton 1988) .p.38.**

٨- إي. راي كانتربري "رأسمالية وول ســتريت"، نظريـــة طبقـــة مـــلاك السندات" **E.Ray Canterbery, Wall Street Capitalism: The Theory of Bondholding Class. (River Edge, N.J/London/Singapore: World .Scientific, 2000)**

الفصل الأول
الإقطاع ونشأة المجتمع الاقتصادي

من السهل معرفة السبب في عدم انجذاب رجال الدين في العصور الوسطى لدراسة الرأسمالية والأسواق الحرة؛ إذ إن الأسواق كما سيظهر فيما بعد لم تكن موجودة في ذلك الوقت، ومن بين ما يطلق عليه الاقتصاديون في الوقت الحاضر "عوامل الإنتاج"، كانت الأرض تسيطر تقريبًا على كل ما عداها، وكان أولئك الذين يبحثون عن الثراء يسعون إلى الأرض، ومع ذلك فإنه على نقيض ما يحدث عادةً في الاقتصادات الحديثة، لم تكن الأرض متاحة للبيع، وبهذه الطريقة هيمن النظام الإقطاعي، بحكم ارتكازه على حيازة الأرض كطريقة لتنظيم الإنتاج على العصور الوسطى.

ولم يكن النظام الإقطاعي الأوروبي نظامًا اقتصاديًّا فحسب، ولكنه كان أيضًا نظامًا اجتماعيًّا وسياسيًّا شديد التعقد في الوقت ذاته، متخذًا أشكالاً مختلفة في مختلف أجزاء أوروبا في العصور الوسطى، ومع ذلك، فإن خطوطه العامة ظلت ثابتة ومستقرة استقرارًا عمل على توطيد النظام الذي لولاه لسادت الفوضى، ولما كان النظام أكثر لطفًا ورقةً مع الأرستقراطية المالكة للأراضي مقارنة بالآخرين، فإن الإقطاع لم يتخل عن مكانة بسهولة للأسواق.

ونظرًا لأن أوروبا كانت وما زالت تتمتع بتنوع كبير في الموارد والأجواء والمحاصيل المختلفة والماشية؛ لذا فإن إمكانات تبادل السلع غير المتشابهة كانت موجودة دائمًا بمجرد توافر الأمن نسبيًا للسفر والانتقال؛ إذ يجب أن يتمكن التجار من السفر آمنين؛ كي يمكنهم بيع سلعهم في مختلف المدن، ويجب أن يسود السلام بما يكفي لتكون هناك مدن؛ ولهذا أصبح القانون والنظام هما الفضيلتين الرئيسيتان اللتين أسهمتا في أفول النظام الإقطاعي وبعث الأسواق.

واستغرق الانتقال إلى اقتصادات السوق عدة قرون، وعلى الرغم من استحالة تحديد اللحظة التاريخية التي تم فيها التحول من النظام الإقطاعي إلى نظام السوق، فإننا يمكن أن نحدد القوى الرئيسية التي أدت إلى التغيير، وكما سنرى، فإنه على الرغم من رياح التغيير التي حملت في طياتها بذور السوق، فإن ازدهارها التام أخرته إحدى القوى التي أطلق عليها "المذهب التجاري" أو المركانتالية **Mercantilism**، وأخيرًا، تمكن الثنائي المدهش إسحاق نيوتن وآدم سميث من إعادة وضع المجتمع مرة أخرى على الطريق إلى التناغم.

توماس الأكويني والنظرة إلى العالم:

في أثناء العصور الوسطى كانت تسيطر على النظرة إلى العالم فكرة الكون بوصفه نظامًا شاملاً متناغمًا، جسدًا واحدًا متماسكًا، يتمثل فيه وجود الله وروحه في كل الأشياء التي تنبض بالحياة، هذا، فضلاً عن أن كل جزء من الكون لديه مكانه الثابت في سلسلة الوجود الأعظم، كما أن الله قد صنّف مخلوقاته من أدناها إلى أعلاها، فالأشجار تعلو مرتبتها على الأعشاب، بل إن الأعشاب والأشجار والطيور والوحوش والأسماك لها مكان خاص واستخدام خاص قدَّره لها الله الخالق.

وكانت هذه النظرة إلى العالم في العصور الوسطى تتلاءم تمامًا مع النظام الإقطاعي ذي النظام الاقتصادي فائق البنيان والترتيب الذي لكل فرد فيه مكان محدد، وفي هذه النظرة العالمية لم يكن هناك تناقض بين "المعرفة العقلانية" والإيمان، ففي الرسالة اللاهوتية **Summa Theologica** لتوماس الأكويني **Thomas Aquinas** (١٢٢٥-١٢٧٤)، وهي رسالة كاملة ومعتمدة عن الفكر الاقتصادي - تتطلب الحياة السليمة أن تؤدي كل طبقة التزاماتها وفقًا لأحكام الله والطبيعة.

ومع هذا، فإن هذه النظرة إلى العالم لم تكن تعني انعدام "الفكر الاقتصادي"، فقد استنكر الأكويني إقراض النقود مقابل الحصول على الفائدة، كما استنكر التبادل التجاري من أجل الربح، ولكنه لم يعبر عن تفضيل معين للتوزيع المتساوي

للملكيات الخاصة، وفي الواقع فإن الاختبار الرئيسي لسلامة أي عملية تبادل للسلع والخدمات كان هو مدى تهديد العملية للتراتب الطبقي، وكان السعر العادل، وفقًا لما كان يراه الأكويني – هو السعر الذي يدعم بقاء البائع في طبقته الاجتماعية، وقد كانت آراء الأكويني الاقتصادية ترتبط ارتباطًا معقدًا مع إيمانه الديني؛ نظرًا لأن العلم الذي يدَّعي انفصاله عن الدين لم يكن قد ولد حتى عصر النهضة.

وهنا سنبدأ الآن رحلتنا الطويلة على الطريق إلى الرأسمالية الحالية وإلى الاقتصاد الحديث، وستكون محطتنا الرئيسية – بعد انعطافة قصيرة إلى العالم القديم – هي النظام الإقطاعي الواقعي، الذي كان النظام الاقتصادي المسيطر في أوروبا قبل الرأسمالية، وكان هو السمة السائدة مدةً تناهز ألف سنة فيما بين انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦ ميلادية) وسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) في (١٤٥٣ ميلادية)؛ أي: العصور الوسطى.

وكثيرًا ما يضطر المؤرخون إلى الجمع بين مراحل طويلة من التاريخ، وإعطائها أسماء وعناوين، مثل العالم القديم، أو العصور الوسطى، حتى يسبغوا على الماضي نظامًا مترابطًا منطقيًا، لكن من الواضح أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى لم يكن بهذه السهولة، وعلى سبيل المثال، فإن الإمبراطورية الرومانية لم تمت وهي تطلع حمل العصور الوسطى، بل بقي قدر كبير من الحضارة الرومانية حيًا بصورة أو بأخرى، متغيرًا مع تطور الحضارة في العصور الوسطى، وقد أسهم بعض تراث روما الاقتصادي في نمو النظام الإقطاعي.

الخروج من العصور القديمة:

خرج النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية من رحم اقتصاد العبيد الذي كان سائدًا في الإمبراطورية الرومانية الغربية، ومن المعروف أن العبيد كانوا لا يعتبرون مفيدين اقتصاديًا إلا إذا كان يمكنهم إنتاج قدر يكفي ضروريات الحياة – مثل الغذاء والملابس والمساكن – يمكنهم من القيام بأعمالهم اليومية، ويترك قدرًا

إضافيًا أيضًا، وفي العصور القديمة كان العبيد هم المنتجين الرئيسيين لهذا القدر الاضافي أو "الفائض"، ومدينة أثينا – عاصمة اليونان – التي كان ينظر إليها ويحتفي بها باعتبارها مهد الديمقراطية في العالم، كان ثلث سكانها على الأقل من العبيد حتى في أزهى عصور الديمقراطية بها، ولم تكن للنساء الأثينيات سوى حقوق ملكية ضئيلة، وكن يُزَوَّجن دون موافقتهن، ويعشن تحت وصاية أقاربهن من الرجال.

وكانت الإمبراطورية الرومانية عبارة عن بيروقراطية سياسية مركزية تعتمد على عمل العبيد، سواء في المدن والمراكز الرئيسية أم في الحيازات الزراعية الضخمة (Villas)، (وكانت هناك أيضًا مجموعات ضخمة من المهنيين والعمال الأحرار)، وفي أثناء العصور المظلمة من نهاية الحضارتين اليونانية والرومانية وحتى سنوات القرن العاشر الميلادي، أصبحت تلك الفيلات التي لم يتم تخريبها بواسطة الغزاة البرابرة من الشمال والشرق– ضيَاعًا عقارية[١] ، وتقلصت المدن الرومانية – التي كان بعضها قد تحول إلى أطلال – إلى مراكز وقرى، وظل العبيد على حالهم عبيدًا، حتى أدى الهبوط في إعداد السكان إلى ندرة في العمال وارتفاع تكلفتهم، وعلى الرغم من عدم انتهاء العبودية مع انتهاء الإمبراطورية الرومانية، فإنها استمرت في أوروبا الغربية على نطاق أكثر ضيقًا[٢].

ونظرًا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية الضخمة في نهاية القرن الخامس بدأ النظام والقانون في الانهيار، ولم يعد بإمكان مواطني الإمبراطورية الاعتماد على السلطة الرومانية المركزية أو على السلطات القانونية في حمايتهم، هذا إضافة إلى ضياع كثير من المعارف اليونانية الرومانية مع انهيار النظام السياسي.

موجز تاريخي لتطور الإقطاع:

في نهاية القرن السادس الميلادي كانت أوروبا غير متحضرة تمامًا، ولكي يكون المرء "حرًا" كان الأمر يقتضي أن يكون المرء محاربًا ولديه أسلحة، وكانت

الحرب شكلاً معتادًا من أشكال النشاط الاقتصادي، كما كان النهب والسلب (أحد أشكال الاقتصاد والسياسة حينئذ) يتضمن السطو على قطعان الماشية والحلي والعبيد، وكذلك على الأسلحة اللازمة لعملية الهجوم التالي.

إلا أن المعتدين الناجحين كانوا هم أنفسهم أهدافًا واضحة للسلب والنهب والغنائم، ومن ثم كان النهب "حلاً" سيئًا لقضية إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وكان يجب على الناس أن تكون لديهم القدرة للاحتفاظ بما لديهم، ونتيجة لهذا بدأت تظهر إلى الوجود مجتمعات الحماية الذاتية المتبادلة في إطار الاقتصاد الزراعي الموجود حينئذ.

كان الإقطاع يقوم على أساس واجبات والتزامات متبادلة، لم يعد للكائن البشري حق امتلاك كائن بشري آخر مباشرة (وإن كانت تحدث بعض الاستثناءات أحيانًا)، ولكن الأغلال والسلاسل لم تكن قد تحطمت تمامًا، وأصبحت العبودية تتخذ شكلاً آخر، وكان على رقيق الأرض - أدنى الأشخاص مرتبة وفقًا لنظام الإقطاع الاقتصادي- أن يظل مرتبطًا بالأرض، التي يحوزها لإنتاج ما يكفيه من طعام، وأن يقدم خدماته في الأرض مقابل ما يحصل عليه من حماية سيده، الذي أُعطي بدوره الحق في السيطرة على رقيق الأرض والأراضي ذات الأهمية مقابل خدمته لسيده، وهو في هذه الحالة الملك أو الدوق، وكانت طبقة النبلاء تقدم خدمات الحماية المتبادلة من خلال أولئك الذين أصبحوا فرسانًا أو محاربين، أما الملك الذي يحتل قمة الهرم الاجتماعي - سواء كان الملك فيليب أوغسطس، أم الملك جون - فكان يسيطر على كل من الأرض ورقيق الأرض؛ ولذا كان بإمكان الملك أن ينقل السيطرة من سيد إلى آخر.

وفيما بين طبقة النبلاء كان هناك ارتباط وثيق بين الزواج والأرض والسياسة، وهي حالة تفسرها أفضل تفسير أمثلة من طبقات النبلاء في القرن الثالث عشر الميلادي، ففي إحدى الحالات، في جزءٍ من اتفاقية السلام التي تسجل انتصار

ملك فرنسا فيليب أوغسطس في نورماندي على الملك چون ملك إنجلترا في شهر يناير عام ١٢٠٠ – تم ترتيب زواج، فقد كان لدى إليانور شقيقة الملك چون بنتين في سن الزواج: أورّاكا التي كان عمرها ١٣ عامًا، وبلانش ذات الاثني عشر عامًا (كان البنات يُعتَبرن قانونًا قد بلغن سن الرشد عند ١٢ عامًا، وبذلك كان يمكنهن التوقيع على التحالفات السياسية، وامتلاك العقارات) ، ولعب الحظ الملكي دوره، فقد كان لويس ولي العهد الفرنسي البالغ ١٣ عامًا، في حاجة شديدة إلى عروس، ووقع اختيار أم الملك چون وجدة الأميرات: إليانور أميرة أكويتان على بلانش.

وقد وعد الملك چون بتقديم إقطاعيات من أراضيه بفرنسا إضافة إلى ٢٠٠٠٠ مارك من الفضة مهرًا لبلانش، وكان المهر يتضمن أراضي ملكية فرنسية في آرتوا **Artois** في الشمال الشرقي لفرنسا، وكان تحويل هذه الممتلكات جزءًا من اتفاقية السلام، وهكذا، فإن قصة بلانش هذه على النقيض من قصة بلانش التي كتبها تنيسي وليامز بعنوان "عربة اسمها الرغبة" **A Streetcar Named Desire** عن العادات والسيطرة وليست عن العواطف، وبذلك لم تعد بلانش لويس بحاجة لأن تقول: "لقد اعتمدت دائمًا على عطف الغرباء"[٣].

وكما كان الحال في قصة بلانش ولويس، لم يكن للأسرة سِوى تأثير ضئيل على التزامات الرجل نحو سيده أو مليكه، حينما كانت للملك وغيره من اللوردات سيطرة على عائلات الزراعين وأتباعهم، وبهذا كانت للنساء والأطفال حقوق اجتماعية أقل من الرجال، وفي إنجلترا كان لا يمكن لأي امرأة أن تتزوج دون موافقة اللورد الذي تتبعه، وكان يمكن للورد أن يحوّل سلطته في تزويج اتباعه، مقابل رسم، وعلى سبيل المثال: حدث في عام ١٢١٤ أن الملك چون ملك إنجلترا الذي سبقت الإشارة إليه – تنازل عن زوجته الأولى إيزابيلا أوف جلوشستر، التي ألغي زواجها منه في عام ١٢٠٠ – إلى جيوفري دي ماندفيل إيرل إسيكس مقابل ٢٠,٠٠٠ مارك.

وكان الملك چون مثل باقي النبلاء يمتلك مساحات ضخمة من الأراضي، ولما لم يكن يملك القدرة على استغلال كل ما يملك والسيطرة عليه، فقد أدخل نظام اللامركزية في أراضيه، من خلال تحديد أجزاء لرجال أقل سلطة ونفوذًا، والذين جعلهم من النبلاء الأدنى منزلة عن طريق مرسوم قام هو بإصداره، وفضلاً عن هذا، فقد قام الملك چون بمد تفويض المسئولية بدورها التي لأولئك الحائزين الرئيسيين إلى حائزين تابعين، والذين كانوا يقومون فعلاً بمعظم العمل في الأراضي، وكان حق زراعة الأراضي يرغم أولئك الحائزين التابعين (الذين أطلق عليهم رقيق الأرض أو الفلاحون "الأحرار") على القيام بالخدمة العسكرية وغيرها من الخدمات للنبلاء باسم الملك.

وكانت الأعمال التي يقوم بها رقيق الأرض تماثل تمامًا عمل العبيد في الاقتصاد الروماني، ولكن نظام حقوق الملكية كان قد تغير، فقد حلت "مجموعة من الالتزامات التعاقدية" محل "الرِّق"، وكان تفرّق السكان وتشتتهم في مناطق شاسعة واحتياجات الدفاع المشترك لكل من رقيق الأرض والنبلاء - من القوى التي جعلت من عبودية الأرض أمرًا لا يقاوم من الجانبين في العصور الوسطى المبكرة، وليس لدينا ما يؤكد أي شيء عن اتجاهات السكان قبل العصور المظلمة وفي أثنائها، إلا أن الانطباع العام هو أن تعداد سكان الإمبراطورية الرومانية كان يتجه إلى الهبوط، وتسارع الهبوط بسبب وباء الطاعون العقدي(*) في القرن السادس الميلادي، واستمر انتشار الوباء ما يزيد على ٥٠ عامًا؛ مما أسهم في أن تصبح العمالة أحد الموارد النادرة.

(*) الطاعون العقدي **Bubonic Plague** (أو الدُمَلي) مرض وبائي يؤدي إلى الموت ينتقل من إنسان إلى آخر عن طريق لدغ البراغيث التي تكون قد لدغت حاضنًا مصابًا بالمرض، وخاصة من الفئران، وتتسم أعراض هذا المرض بالحمى والقشعريرة والتقيؤ والإسهال وتكوين الدمامل؛ (المترجم).

ومن ثم، فإنه يمكننا رؤية أن الروابط الإقطاعية التي تربط رقيق الأرض بالأرض كانت لها مزايا واضحة تتفوق على العبودية، فلم يكن هناك ما يدعو لخشية الحائز الرئيسي من أن يُسرق عبيده أو يؤخذوا منه ما دام قد ظل مخلصًا للورد الذي يتبعه، وفي نفس الوقت فقد كان رقيق الأرض يتمتعون -على الأقل- ببعض الثمار الناشئة عن عملهم، وكذلك بدرجة من الحماية من هجمات النهب والسلب التي كان يقوم بها البرابرة.

بل إنه حتى مع تغير ملاك الأرض من اللوردات، كان رقيق الأرض مرتبطًا بالأرض من خلال تعاقده غير المكتوب والتزاماته التي يجب الوفاء بها تجاه (اللورد) مالك الأرض التالي، وغالبًا ما كانت ملكية المنزل الرئيسي بالمزرعة تنتقل إلى المالك التالي عن طريق الوراثة، ومن ثم، فإن علاقة الفرد بزملائه كانت تتقرر في معظم الحالات عن طريق العادة التي تطورت وأصبحت عرفًا، أكثر من قيامها على أساس الكفاءة الاقتصادية.

وعادة ما كان حق استخدام الأرض يورَّث للابن الأكبر والبنات غير المتزوجات، وكان الذكور الأصغر سنًّا أحيانًا يتوسلون عيشهم على أبواب المنازل، وكان لا يمكن للنساء حيازة حصة من الممتلكات إلا عن طريق الزواج، وكان القصد من النظام الإقطاعي هو استمرار وجود الإقطاعية، ولا يعني ذلك بالضرورة استمرار الأسرة أو أعضائها.

وكانت الأراضي تُباع أحيانًا، وكان أحد الملوك هو الذي يموِّل المبيعات، وقد قام أحد مؤرخي الأديرة في إنجلترا (كان الرهبان في الأديرة هم الذين قدموا الجزء الأكبر من البيانات عن الإقطاع) بتسجيل عملية بيع قرية إيلتون **Elton** لأحد الملوك مقابل ٥٠ ماركًا ذهبيًّا في عام ١٠١٢، إلا أن مثل هذه العمليات كانت نادرة[٤]، ولا يبدو أن هناك من كان يعرف أكانت إيلتون تستحق هذا المبلغ؟ نظرًا لعدم وجود سوق للأراضي، مثل ما نعرفه اليوم، ومثلما كان عليه الحال في ترتيب زواج البلوغ بين چون وبلانش، كثيرًا ما كان يتم تحويل الأراضي إلى آخرين،

وعلى الرغم من أن الارتباط الوثيق بين الزواج وتملك الأراضي لم يكن من اختراع النظام الإقطاعي، فإنه لم يتفكك في ظل الإقطاع، كما يعرف المعجبون بقراءة مؤلفات جين أوستن **Jane Austen**.

وأحيانًا ما كان الأدب يأتي مع الأرض، ومثال ذلك أن إليانور أوف أكويتين **Eleanor, of Aquitaine** بمجرد زواجها من لويس السابع ملك فرنسا، عملت على ازدهار فن التروبادور (الشعراء الفرسان في جنوب فرنسا) في بلاط زوجها، ونبلائه وبلاط أطفالها، وعندما تركت لويس لتتزوج من هنري أوف آنجو **Henry of Anjou** الذي سرعان ما أصبح هنري الثاني وملك إنجلترا، فإنها فكرت بعناية في إحضار كل من شعراء أكويتين **Aquitaine** وشعراء الجنوب بما في ذلك ماري، وهي من شاعرات البلاط ، باعتباره جزءًا من مهرها، وفي قصة **Lais of Marie de France** يتخذ الملك عشيقة من زوجة أحد فرسانه المخلصين، ومع ذلك وطبقًا للقيم الإقطاعية السائدة، كان يجري عقاب العشاق، وكانت نهايتهم ملتهبة (والعكس بالعكس) تتم بإلقائهم في حمام من الماء المغلي.

نظام المزارع Manorial System:

كان النشاط الاقتصادي في المجتمع الإقطاعي عادة ما ينظم عن حياة الضيعة **manor**، وهي مساحة زراعية مكتفية ذاتيًّا إلى حد كبير، ويسيطر عليها أحد اللوردات، ويقوم بفلاحتها والعمل فيها الفلاحون ورقيق الأرض، وتختلف الضيعة قليلاً عن مزرعة تارا **Tara** التي كانت تمتلكها سكارلت أوهارا؛ حيث إنها كانت تقدم معظم مواد الحياة الأساسية في نفس المكان، وبحلول العصور الوسطى المتأخرة ظهرت قرى صغيرة حول الضياع، أو العكس بالعكس، وأحيانًا ماضمت القرى أكثر من ضيعة، وهذه المستوطنات الصغيرة، التي غالبًا ما كانت معزولة، كانت ملاذات للحضارة في عالم يموج بالفوضى.

وكان للتنظيم على أساس الضياع غرضان أساسيان: إنتاج ما يكفي لاستمرار الحياة في الضيعة وتقديم السلطة والفائض إلى اللورد، لكن ما الذي كان يتم إنتاجه؟ فكان الغذاء والمأوى والملبس بما يهيئ المحافظة على الفلاحين ورقيق الأرض في حالة عمل، وعلى رضاء اللورد، مع شيء من الفائض، وكيف كان يتم الإنتاج؟ وفقًا للعرف والعادات في المزرعة. لمن كان يتم الإنتاج؟ في أغلب الأحوال كان يتم توزيع ما يتجاوز حد الكفاف لمعيشة العاملين على اللورد والملك وفقًا للعرف، وعلى الرغم من أن الضيعة كانت تسعى للاكتفاء الذاتي، فإن حالات عدم التيقن الخاصة بالإنتاج الزراعي جعلت من الضروري إجراء بعض عمليات تبادل المنتجات بين الضياع، وغالبًا على أساس "الاقتراض".

وكان المعتاد في المزارع الإنجليزية أن يخصص للفلاح المزارع، أو للفرد من رقيق الأرض نحو ٣٠ إيكرًا (Acre)(*)، مع وضع أسوار حول المساحات المزروعة، وفي كل عام كان يُترك أحد الحقول من بين كل حقلين أو ثلاثة حقول دون زراعة ودون سياج لرعي الحيوان، وكانت أراضي الفلاحين تختلط مع أراضي اللورد المخصصة لاستخدامه الخاص، وكان على كل أسرة أن تخصص أحد أفرادها أسبوعيًا ليعمل نحو ثلاثة أيام في المزرعة المخصصة لاستخدام اللورد، وكان على الرقيق أن يوفر حصته من الثيران المطلوبة للعمل، وكذلك من المحاريث الثقيلة وغيرها من المعدات، وهكذا، كان على رقيق الأرض، إضافةً إلى عملهم لما يكفي معيشتهم، أن يوفروا فوائض من إنتاجهم للورد والملك فضلاً عن دعم الفرسان، وفي المقابل كان الفرسان واللوردات والكنيسة يقدمون ذلك القدر الضئيل الذي كان سائدًا من الأمن والسلام والعدالة.

هذا، ولم يكن الحفاظ على القانون والنظام أمرًا هينًا رخيص التكلفة، فقد كانت تجهيزات الفارس تتطلب مصروفات تعادل نحو ٢٠ ثورًا أو معدات عشر

(*) الإيكر (Acre) = مقياس للمساحة يعادل ٤٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو ٤٠٠٠ متر مربع؛ (المترجم).

مزارع مما يحوزها الفلاحون(°)، وكان الملك من أجل الوفاء باحتياجاته العسكرية يحصل ضريبة عسكرية وغيرها من الخدمات من اللوردات التابعين له، الذين كانوا يقومون بتذكير فرسانهم بما عليهم من التزامات عسكرية، كما كانت الخدمة العسكرية غير الاختيارية جزءًا من العقود الإقطاعية.

واليوم يبدو النظام الإقطاعي أمرًا غير مرغوب فيه بل أمرًا مُنفِّرًا بوصفه نظامًا اقتصاديًّا، وبخاصة بالنسبة إلى رقيق الأرض، وأحيانًا ما كانت تحدث بعض الثورات من جانب الفلاحين، مثل ثورة الفلاحين **Peasants' Revolt** في عام ١٣٨١، التي هددت الطبقة الحاكمة الإنجليزية، ولكن الأمر السائد هو أن الفلاحين ورقيق الأرض كانوا يعيشون فقط في "المزرعة" التي اعتادوا على الحياة بها، ولم يكونوا يتصورون أي شيء أفضل، ولم يكن في قدرتهم أن يفعلوا سوى القليل؛ كي يحدثوا تغييرًا في أحوالهم، حتى لو كانوا يرغبون في ذلك، فضلاً عن أنهم بصفة عامة كانوا يرون في نظام رقيق الأرض تحسنًا ووضعًا أفضل من العبودية، وكانوا على حق في ذلك.

النظرية الاجتماعية للإقطاع:

في المجتمع الإقطاعي كان رقيق الأرض يعملون، والمحاربون يقاتلون، ورجال الدين يصلون، ويقوم اللوردات بالإدارة، على حين يتولى الملك الحكم، وبصفة عامة كان الملوك يقومون بمهامهم بشكل جيد، وفي عامي ١١٧٠ و ١١٧١ تسلم الملك هنري الثاني إيرادات تناهز ٢٣٥٠٠ جنيه، أنفق هو وبطانته منها نحو ٥٠٠٠ جنيه على أنفسهم، وفي ذلك الوقت كان دخل الأبرشية(*) يبلغ نحو عشرة جنيهات سنويًّا.

(*) الأبرشية **Parish** قسم الإدارة في الكنيسة الكاثوليكية؛ (المترجم).

وربما نكون قد توقعنا حدوث نزاع بين الطبقات. إلا أن أكثر النزاعات كانت تحديًا بين العائلات والولايات بدرجة تفوق تلك التي تحدث بين الطبقات؛ نظرًا لأن التنظيم الاجتماعي كان تنظيمًا هرميًا متشددًا، وكان الشخص الذي يولد في طبقة رقيق الأرض قد لا يفكر في احتمال انتقاله إلى أعلى ليدخل في طبقة النبلاء، وكانت التقاليد أو التعاقد هي التي حددت كل نوع من أنواع الارتباط الاجتماعي، ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب وجود فكرة حاكمة لربط المجتمع بأسره معًا، وكانت نظرة العالم الإقطاعي تتم من خلال العلاقة بالذات الإلهية، بل حتى الملوك كانوا يحكمون – عادة – من خلال الحق الإلهي.

وفي أوقات الحروب الصليبية الكبرى في القرن الثاني عشر ازدهرت الفروسية باعتبارها نظامًا أخلاقيًا ومعنويًا يعمل على التحام الدين والفنون الحربية، ومع استلهام الوحي من العهود السابقة على المسيحية – عهود حروب طروادة، والإسكندر الأكبر وقدماء الرومان – قامت الفروسية على أساس تمجيد الفضائل الوثنية القديمة، بما في ذلك الفخر والتباهي، الذي يُعدُّ من الخطايا في العقيدة المسيحية، وعندما كان على أوروبا أن تدافع عن نفسها ضد النورمانديين والمسلمين وغيرهم من "الوثنيين"، وضعت جانبًا الأفكار الخاصة بالسلام التي وردت في الكتاب المقدس، وباركت الكنيسة أسلحة الفارس، وكانت تصلي من أجله.

وكانت الفروسية تسوِّغ نواحي النشاط اليومية للفارس بطريقة لا يمكن إلا أن يحسده عليها أي تاجر خبيث، والتاجر – باعتباره وسيطًا – كان يبدو وكأنه لا يقوم بأي عمل مفيد في الاقتصاد الزراعي سوى ملء جيوبه بالمال، وكان الفارس في أول الأمر موضع شك بنفس القدر؛ لأن أكثر أداة فعالة لديه كانت هي ضربة الموت، ومن ثم كان لا بد أن يوضع سيف الفارس في خدمة الأرامل، واليتامى، والمضطهدين، والكنيسة؛ حتى "يكون هناك توافق بين الله والفروسية".

وعلى أية حال، ففي نهاية الأمر لم يكن من الممكن احتواء أي من الفروسية أو منشآت الأعمال، وعلى الرغم من سيطرة الفروسية فيما بعد على حياة النبلاء،

فإنها كانت – مثل كل الدساتير الأخلاقية – وهمًا بقدر ما كانت حقيقة – ومع ذلك فلم يؤد هذا إلى جعلها اقل تاثيرًا كقوة اجتماعية، وقد وفرت الكنيسة المادة اللاصقة الإضافية التي كانت ضرورية لتماسك مجتمع العصور الوسطى.

وكانت الكنيسة ذاتها تحوز عددًا ضخمًا من المزارع والإقطاعيات، كما كانت تعمل على تراكم ثرواتها في شكل أراضٍ، وإسهامات من النبلاء، والعشور التي كانت تمثل عشر الإنتاج الإجمالي للفلاحين، حتى منتجي نبات التوابل في حدائقهم وشلنين من كل جنيه من الدخل الشخصي لكل صاحب محل في تلك الطبقة التي كانت تزداد توسعًا، وكذلك من دخل كل فرد من المهنيين الفقراء، وكانت المقاومة الكبرى للكنيسة ضد المنتجات الدنيوية موجهة ضد تراكم الثروات عن طريق التجارة، وليست إلى تراكم الثروة ذاتها[٦].

وهكذا أدت الخطيئة الأصلية المغروسة بعمق في فكر العصور الوسطى إلى جعل الإصلاح أو التغيير أمرًا يستحق التفكير فيه: وإذا كان البشر فاسدين أساسًا، فإنهم لم يتغيروا كما أن المجتمع لم يتغير أيضًا، وكانت المرأة إما عذراء وقديسة، وإما عاهرة في الطريق إلى الجحيم، وهو مكان كان متوسط درجة حراراته قد تم تحديده بدقة، مع أنه كان لا يبدو أن هناك سوى قلة ممن يعرفونه، إلا أنه شديد الحرارة، وحتى زمن متأخر في العصور الوسطى كان من حق المرأة أن تختار بين غموض الزواج وذنبه أو الحماية العذرية في الدير، وهكذا، فإن الدين كان يستخدم بشكل ما لتسويغ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ومذكرات مارجري كيمب **Margory Kemp**، وهي أول سيرة ذاتية باللغة الإنجليزية – تلقي الضوء على قوة الدين[٧]، وكانت قد ولدت نحو عام ١٣٧٣ في بيت أسقف لين في نورفولك، وكتبت مذكراتها كامرأة مسنةً في عام ١٤٣٩، وفي نهايتها كانت تظن أن السيد المسيح قد شاركها في تأليفها. ولم يكن هناك ما يحكم حياتها – مثلها مثل كثيرين – سوى الدين، وفي شبابها ارتكبت مارجري خطيئة (وكانت خطيئة جنسية من دون شك) ، وشعرت أن مصيرها هو الجحيم بكل ما فيه من ألوان العذاب المعروفة.

وقد فضلت مارجري الزواج على الالتحاق بالدير، على الرغم من إعلانها موضوعَ خطيئتها للكاهن المحلي، الذي عاتبها عتابًا قاسيًا، ولم تكمل اعترافها مطلقًا، وكانت تظن أنه مقضي عليها بالموت من دون عفو، وفيما بعد، بدأت ترى رؤى مليئة بالشياطين الذين يتنفسون لهيبًا، ويحاولون ابتلاعها، وحاولت الانتحار، وظل أثر هذا الحدث معها بقية حياتها.

وكان وصفها الذاتي لشفائها دراميًّا بنفس الدرجة، فقد ظهر لها السيد المسيح يشع نورًا ومحبة، مرتديًا رداء من الحرير القرمزي، وسألها: لماذا هجرته؟ على الرغم من أنه لم يتخلَّ عنها قط، وعندئذ صعد إلى السماء على شعاع من نور، وعاد السلام إلى مارجري لعدة سنوات على الأقل، أما بالنسبة إلى جون زوجها الذي أهملته، فكان الأسوأ ما زال في الطريق إليه فقد رأت مارجري أن ممارسة الجنس عمل شرير وخبيث، وأصبحت تعتقد الآن أن القداسة على بعد خطوات منها.

وقد يقول بعض الناس اليوم: إن مارجري كانت ببساطة مريضة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه كان مصيبة كبرى وبلاءً شديدًا واسع الانتشار في أثناءِ العصور الوسطى، فقد كان الدين لا يسيطر على أفكار النهار وحدها، بل على الأحلام أيضًا، وكانت الرؤى أمرًا مهمًا دائمًا.

وكان يفترض في الكنيسة أن تكون مثل الفارس الشهم، وأن تقوم بأعمال الخير، ومن مواردها الهائلة كانت تقدم الهبات أو التحويلات الاقتصادية ذاتِ الاتجاه الواحد إلى الفقراء، ولكن العشور المطلوبة والرسوم كانت تمثل أعباء ثقيلة كافية لخلق الفقر على الطبقات الأدنى، التي كانت عطايا الكنيسة الخيرية تهدف إلى تخليص هذه الطبقات منه، ونظرًا لأن كثيرًا من ملاك الأراضي كانوا من رجال الكنيسة، فإن حث ملاك الأراضي للتحلي بالمجاملة للوردات وبالكرم مع الكنيسة – كان يخدم غرضين في الواقع (وكان يمكن أن يقال: غرضين نبيلين).

وحتى قبل القرن الثاني عشر، كانت الفكرة السائدة هي أن القانون والسلطة هما العقاب الإلهي للبشرية عما ترتكبه من خطايا، وكانت بقية الاعتقادات تجعل من أسوأ أعمال الرجال المسلحين على ظهور الخيل - مثل القمع العنيف للمهرطقين والمنشقين عن الكنيسة الكاثوليكية، والمحرمين كنسيًّا من الالتحاق بأي كنيسة وأعداء العرش المقدس - أكثر سهولة، وإن كانت أقل فروسية عما تجعلنا الرومانسية نعتقده، ولم يحاول مفكرو العصور الوسطى أو الملاك الرئيسيون أن يخفوا حقيقة المجتمع المتراتب ومزاياه، وكانت النظرية الهرمية الاجتماعية هي النظرية السائدة.

وحتى الوقت الذي عاش فيه الشاعر الإنجليزي العظيم جيوفري تشوسر **Geoffrey Choucer** (١٣٤٢-١٤٠٠) كان الفارس ما زال مثالاً رومانسيًّا:

كان هناك فارس، وكان رجلاً رفيع الشأن.

وكان منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه

السفر إلى الخارج، يتبع مبادئ الفروسية:

الصدق، والشرف، والكرم والأدب

أبلى بلاء حسنًا في حروب سيده

وركب إلى المعركة، كما لم يفعل أي رجل قبله

سواء في الأماكن المسيحية أو في بلاد الوثنيين

ودائمًا يحظى بالتكريم لسجاياه النبيلة(٨).

ولكن كان هناك مسافر آخر في رحلة حج تشوسر، وهو التاجر الذي رسم صورته بغموض؛ مما كان ما يزال يعكس الوضع الاجتماعي غير المريح للتجار.

كان خبيرًا في الخلط في المبادلات

واستخدم التاجر المحترم مهاراته

فلم يعلم إنسان أنه مدين

كان جليلاً في الإدارة

وفي القروض والمفاوضات والتجارة

وللحق لم أكن أعرف اسمه(٩).

وبرغم كل ذلك، لم يعد من الممكن إنكار دور السوق والتجار.

بعث الأسواق:

في زمن مبكر حوالي عام ١٠٥٠ الميلادي كانت الأحوال قد استقرت في أوروبا بالدرجة التي تكفي؛ كي تعود الحياة إلى التجارة من جديد، وكان الرعب من عصابات النهب والسلب قد هبطت حدته، وكانت الحروب ما زالت سبيلاً للحياة بين اللوردات المحليين، إلا أن هذا أيضًا كان قد هبط إلى حد ما، وقد أسهم الأمن الذي قدمته المؤسسات الإقطاعية في زيادة السكان، ونمو أعداد الضياع **Manors** والقرى، وفي الواقع، فإنه مع حلول القرن الثالث عشر، ربما كان قد تم شغل أفضل الأراضي الزراعية(١٠).

وبدأت المدن الصغيرة (المراكز) تتكون في المناطق كثيفة السكان، وبدأت الحرف تزدهر، كما بدأ تبادل السلع المصنعة تصنيعًا بسيطًا مثل الدروع وخوذات الرأس مقابل المواد والغذاء القادمة من الريف، وأصبحت هذه الزيادة في التجارة والتخصص في مهارات العمالة مصدرًا للتعزيز المتبادل للتجارة: فمثلاً كان النجارون أو الحدادون لا يمكنهم أن يحققوا الاكتفاء الذاتي؛ ولذا كان لا بد أن يعتمدوا على التجارة.

والأهم من ذلك أن كثيرًا من المدن الصغيرة الجديدة أصبحت مستقلة عن اللوردات الإقطاعيين، وقامت بإنشاء حكوماتها الذاتية ودفاعها الخاص، ولم تكن هذه عملية سهلة، فقد جرى نهب أكثر من مدينة من جانب اللورد الغاضب من رفض المدينة الانصياع لمطالبه، ولكن بمرور الزمن أصبح استقلال المدن ذات الأسوار جزءًا مستقرًا من الاقتصاد الأوروبي.

وابتداء من أواخر القرن الحادي عشر، حدثت زيادة جوهرية في التجارة الدولية مصاحبة للحروب الصليبية، وفي القرن الثاني عشر أصبحت مدن شمال إيطاليا ووسط ألمانيا وبلاد الفلاندرز مراكز تجارية مهمة، مع استمرار الارتفاع في معدلات التجارة وازدياد السكان، وبحلول القرن الثالث عشر كانت الشمبانيا الفرنسية والصوف الفلمنكي والمواد الخام المنتجة من المناجم الألمانية جزءًا من التجارة المتنامية التي عملت على بدء النشاط المصرفي وغيره من المؤسسات التجارية.

ولكننا بهذا نستبق أنفسنا بعض الشيء، ودعنا نعود إلى المدينة متوسطة الحجم في العصور الوسطى، ونحاول إعادة بناء الكيفية التي ربما تحولت بها من مجتمع يعتمد في معظم حياته على المقايضة أو مبادلة سلعة مقابل أخرى، إلى سوق حقيقية، وكيف تطور سكان المدن من حرفيين إلى تجار؟

ربما يكون الأمر قد بدأ بتبادل الهدايا في أحد الأعياد الدينية، وربما كان إحضار السلع أساسًا بغرض الاستهلاك الشخصي في أثناء الاحتفالات، وربما كان الأشخاص الذين أحضروا معهم "تشكيلة" من أنواع السلع قد أغوتهم فكرة المقايضة، وفي نهاية الأمر، فإن مثل هذا الاحتفال الديني قد ينقلب إلى احتفال للقرية، وغالبًا ما يكون قد تم نسيان الدافع الديني.

وعلى أية حال، فإن عملية المقايضة تتسم بارتفاع درجة عدم الكفاءة، فهي تتطلب قدرًا كبيرًا من المصادفات المزدوجة، فإذا ما افترضنا أنك صاحب حرفة

ووافقت على عمل ساعة حائط لأحد الفلاحين في مقابل عشر بطات مذبوحة، فإن أسرتك سيمكنها أن تأكل بطتين في تلك الليلة، ولكن من المؤكد أن البطات الثماني التي ستبقى لديك ستفسد، ولكي تأكل وجبة متوازنة سيكون عليك أن تعثر بسرعة على أحد الفلاحين الذين يحصدون الخضر، ويحب أكل البط في نفس الوقت، وإذا ما كان الماء يتساقط من سقف بيتك، سيكون عليك العثور على نفس المصادفة المزدوجة مع أحد النجارين، وإذا لم يكن كل ذلك كافيًا، سيكون عليك أن تتذكر أن بطة واحدة تكفي لمبادلتها بخمسة أرغفة من الخبز أو عشر شمعات.

وهكذا أصبحت النقود هي أعظم مُيَسِّر؛ إذ يمكن استخدامها عاملاً مشتركًا أو وحدة حسابية لكل السلع والخدمات، ومن ثم فعندما جرى التوسع في تبادل السلع والخدمات، كان على التجار أن يعيدوا اكتشاف النقود (كانت عمليات سك العملات أمرًا شائعًا في العصور القديمة)، ويمكننا تصور أحد النساجين الذي تمكن من جمع مبلغ صغير من النقود، وقرر استخدام نقوده في شراء سلع منه في أثناء الاحتفال لبيعها أو مقايضتها فيما بعد انتهاء الاحتفال، التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة، وإذا ما نجح النساج في ذلك، فقد يجد أنه حقق ربحًا حسنًا، وقد يقرر التخصص في شراء وإعادة بيع السلع، وأن يدع لزوجته عمل النسيج، ومن ثم يصبح وسيطًا. ومع ذلك فهو يكره المشقة ومخاطرة حمل السلع ونقلها في أرجاء الريف (كان السفر ما زال غير آمن بالمرة)، ولهذا فهو يتسلم البضائع في نقطة معينة من المدينة، ويفتح محلاً يبيع فيه هذه السلع، وسرعان ما يفتح صديقه النجار محلاً عبر الشارع المليء بالطين، ويبيع فيه أيضًا تلك السلع التي حصل عليها عن طريق المقايضة.

وفي زمن مبكر في عام ١١٦٠ تتضمن سجلات قرية إلتون **Elton** التي سبقت الإشارة إليها – وظائف ومكاتب مثل الطحان، والحداد، وصانع الأحذية، والنجار، والنساج، والتاجر، والدباغ، والخباز، والخياط، والرسام، وبحلول زمن كتاب قصص كانتربري **The Canterbury Tales** – يمكننا أن نضيف إليها الخردواتي (بائع الخردوات)، والصباغ، وصانع السجاد، وكل أعضاء الطوائف

الحرفية، وفضلاً عن هذا، إضافة إلى الأزواج الخمسة، فإن المرأة المنحدرة (Bath) من مدينة بات يمكن أن تعرض الملابس المبهرجة:

مناديلها كانت من نسيج لطيف جيد

وكدت أجرؤ على القسم بأنها كانت تزن عشرة أرطال

وكانت هي ما تلبسه على رأسها أيام الآحاد

وكان سروالها أحمر قرمزيًا فاتنًا

وضيقًا مشدودًا على خصرها

وحذاؤها كان لينًا وجديدًا [١١].

وتغيرت الحياة في مدينة العصور الوسطى إلى الأبد.

وكانت هذه بداية الاقتصاد التجاري أو المركانتالي الذي انحرف كثيرًا عن النظام الإقطاعي، وقد أدى ظهور التاجر المستقل - بصفة خاصة - إلى سلوك جديد هو تأكيد مبدأ الفردية، ومن المحتمل أيضًا إلى نظام اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق، وسقط النظام الإقطاعي لحقوق الملكية، وكان التاجر المستقل، الذي يعمل على حدود الاقتصاد التقليدي المألوف، أو اقتصاد الأوامر- هو الذي قام بإحداث التحول في المجتمعات.

وعلى الرغم من استمرار النظام الاقطاعي الأوروبي وبقائه حيًا لما يناهز ألف عام، فإنه قد انتهى أولاً في إنجلترا لأسباب كانت مهمة لنا، وحتى ذلك الوقت، كان الدين يسيطر على نواحي النشاط اليومي وأحلام الليالي، وحتى عودة ظهور الأسواق لم يكن لدى أي اقتصادي سوى قليل مما يمكن أن يكتب عنه، وبعبارة أخرى، فإن حاجة الاقتصادي إلى الأسواق لإمكان التعبير الذاتي يكشف كثيرًا مما سيأتي فيما بعد.

رياح التغيير على الطريق نحو التناغم:

يطلق على الفترة من سنة ١٠٠٠ إلى ١٣٠٠ ميلادية اسم العصور الوسطى العليا؛ لكثير من الأسباب، بما في ذلك الثورة التجارية التي حدثت في أثناء تلك القرون، ويعتبر بعث الأسواق أحد العناصر المهمة في هذه الثورة، ولكن كانت هناك تغيرات أخرى تجري أيضًا.

أدت الابتكارات المختلفة إلى توليد فوائض زراعية كافية لإطعام كل من الفلاحين والتاجر المتجول، وساعدت دورة المحاصيل على توفير الغذاء للفصول التي كان لا يمكن فيها الاعتماد على الأحوال الجوية، وساعدت طواحين الهواء والمحاريث الثقيلة (والتي أصبح جرها يتم بواسطة خيول ذات نعال حديدية جديدة بدلاً من الثيران الأكثر بطئًا) التي بدأت تحل محل العمل الإنساني، وأدى تسويق هذه الفوائض لا لمجرد تحرير بعض العمالة من الزراعة، بل لجعل المزارع أكثر اعتمادًا على الشراء وأقل اكتفاءً ذاتيًّا، وبمرور الوقت وعلى الرغم من بقاء امتيازات الطبقة الإقطاعية إلى حد كبير، فإن النظام اللاإقطاعي نفسه بدأ يتهاوى.

وبدأت التجارة في التوسع، وفي وقت مبكر مع الحرب الصليبية الأولى التي بدأت في عام ١٠٩٥- قام بعض الأفراد المغامرين بالتحرر من روابطهم الإقطاعية، وأصبحوا تجارًا متنقلين، وأصبحت فينيسيا (مدينة البندقية) أحد المراكز التجارية النشيطة، وبدأ السائحون والحجاج يتوافدون إليها ويتزاحمون في ميدان القديس مارك، تمامًا كما يحدث الآن، ولم يكن نمو التجارة والحرف أمرًا هيّنًا ودون مشاكل، فقد كانت الحرب تكاد أن تكون مستمرة، وكانت المجاعات والأوبئة تحدث على فترات على الأقل جزئيًّا؛ بسبب النمو السريع في السكان، ونقص وسائل الصرف الصحي وعدم كفاية المعرفة الطبية، وكان أكثر الأوبئة انتشارًا وتدميرًا الطاعون الأسود الذي استمر للفترة فيما بين ١٣٤٨ وحتى ١٣٥١، والذي أدى إلى هبوط تعداد سكان أوروبا من ٧٣ مليون نسمة في عام ١٣٠٠ إلى ٤٥ مليون نسمة عام ١٤٠٠[١٢].

أما العامل الرئيسي الآخر الذي أدى إلى تغيير وجه أوروبا، وخاصة في إنجلترا، فكان هو حركة التسوير؛ (أي: إقامة الأسوار لتحديد الملكيات) **enclosure movement**[١٣]، ومع التجارة أتت سوق متنامية للصوف بغرض صناعة الثياب، ومن ثم جرى وضع أسوار وسياجات حول مساحات كبيرة من الأراضي، وأصبح يمكن لملاك الأراضي أن يستفيدوا منها إما بزراعتها أو تربية الأغنام؛ نظرًا لأن انتعاش التجارة كان يقتضي التخصص، الذي أصبح ذا كفاءة مرة أخرى، مقارنًا بالمزارع المكتفية ذاتيًا.

كانت أشد الخسائر للمزارعين الصغار هي انحسار مساحة الأرض المشاع، التي كانت حسب العرف السائد تستخدم في إطعام دواجنهم ورعي أبقارهم وقطع الأخشاب للوقود؛ ولذا اضطر كثير من الفلاحين نتيجة لتدهور أحوالهم الاقتصادية إلى التخلي عن زراعاتهم المستقلة، وأصبحوا عمالاً باليومية في الزراعة، بينما اضطر آخرون إلى التخلي تمامًا عن الزراعة، وتحولوا إلى الصناعات التي نشأت في الريف في شكل نظام الإنتاج للبيع **Putting out system** أو صناعات الكوخ **cottage industries**، والتي ازدهرت بسبب العمالة التي أتيحت نتيجة لنظام المزارع المسوّرة، كما وجدت أعداد أقل أعمالاً في المحلات التجارية بالمدينة.

لم يكن الأمر يقتضي من النبيل مالك الأرض أن يكون شديد الاجتهاد؛ ليعلم أن راعيًا واحدًا يمكنه أن يراقب ويحرس الأغنام في المرعى، بينما يتطلب إنتاج الغذاء على نفس مساحة الأرض ما بين عشرة أو اثني عشر عاملاً؛ ولذا، فإننا هنا قد وصلنا إلى النقطة التي يمكن للأشخاص أن يبيعوا عملهم لصناع الصوف مثلاً، أو إلى أحد ملاك الأراضي الأثرياء، ومع تعاظم أعداد السكان، كان العمل رخيصًا.

كانت هناك أيضًا أراضي الكنيسة المعروضة للبيع، التي كانت تحتاج إلى مبالغ كبيرة من المال بالنسبة للكاتدرائيات الأكبر، كما كان الملك يعرض الأراضي للبيع؛ بسبب حاجته إلى جيوش أكبر؛ ليقضي على مُنافسيه، (وهذه الكاتدرائيات

الكبرى التي تطلبت قرنًا أو أكثر لبنائها ما زال يمكن الاستمتاع بها في دير كهام وكانتربري في إنجلترا وفي آمياين وتشارتر في فرنسا)، ولم تكن الأراضي رخيصة على الإطلاق، ولم يكن هناك سوى النبلاء والتجار الأثرياء الذين يمكنهم تحمل شرائها.

كان أحد الأمور الأساسية هو وجود وفرة من المال لملء أكف التجار، وكان الذهب والفضة يتدفقان إلى أوروبا عن طريق الاكتشافات الإسبانية والبرتغالية، وكان هناك ما يكفي من العملات المسكوكة لتشغيل اقتصادات الأسواق، ولم يكن قيام نظام للسوق بحاجة إلى أكثر من ذلك، لقد كانت ثورة بطيئة، ولكن كانت الواجبات والقيم والالتزامات التقليدية للنظام الإقطاعي تمحى تدريجيًا من خلال استخدام النقود في اقتصاد المبادلات، وقد ناضل النظام الإقطاعي القديم دون جدوى ضد الاقتصاد النقدي البازغ، ولكن متع النقود والمنظمات الاقتصادية والسياسية الجديدة التي ظهرت كانت جديرة بتضحيات من الامتيازات والأمن، على الأقل بالنسبة لكل أولئك فيما عدا الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية المتقلصة.

وأدت الأسلحة الجديدة التي كانت جزءًا من تحسن التكنولوجيا- إلى تحول ميادين القتال في أثناء العصور الوسطى، وفي الوقت المناسب ستعمل على تطوير الأمة الدولة (**Nation state**)، ومع الأسلحة الجديدة تمكن الملوك من توفير الحماية لجميع الخاضعين لحكمهم بدون مساعدة الفرسان، الذين أصبحوا يواجهون بطالة تكنولوجية، وفي زمان مبكر في موقعة كورتراي **Courtrai Battle** في عام ١٣٠٢ تمت هزيمة زهرة الفروسية الفرنسية المسلحين المدرعين، على يد جنود المشاة من المحصنين الفلمنك المسلحين بالحراب، وبعد ذلك في عام ١٣٥٩ في إحدى تلك الغزوات المتقطعة التي كان يقوم بها الإنجليز في فرنسا، والتي شكلت جزءًا كبيرًا من حرب السنوات المائة تم أسر الغلام والجندي جيوفري شوسر **Geoffrey Chaucer**، وتم دفع فدية لتحريره من جانب أحد الملوك الكرماء في

العام التالي، وفي أثناء هذه الحرب كان القوس الطويل الإنجليزي – وليس شوسر (الذي كان قد تحول إلى الشعر) – هو الذي هزم الفرنسيين، وعندئذ وبالنهاية التي كانت علامة على انتهاء العصور الوسطى كان الاختراق الناجح لحصون القسطنطينية في عام ١٤٥٣ هو الذي لفت أنظار المحاربين إلى البارود، وجعل من النظام القديم لحصون المدن موضع تساؤل.

وفي عام ١٤٥٣ بدأ بزوغ الأمة الدولة بمعناها الحديث (نتيجة للتكامل بين المقاطعات والممالك)، وبنهاية القرن الخامس عشر حظيت الحضارة باختراع السلاح الناري اليدوي (المسدس) والمدفع، وكان من سمات النظام الإقطاعي وجود وحدات سياسية صغيرة نسبيًّا، وإذا ما تم الاطلاع على إحدى خرائط القرن العاشر عن المساحة التي تعرف اليوم باسم فرنسا، فلن تظهر عليها سوى كثير من المقاطعات والدوقيات، وكلها تدين بالولاء الإقطاعي للملك الجالس في باريس، إلا أن الأضخم والأكثر قوة منها كانت تحاكي الدول المستقلة، وكان بإمكانها إلى حد كبير أن تتصرف كما تحب، كما أن خريطة "فرنسا" في بداية القرن الرابع عشر كانت ما تزال تبين كثيرًا من الدوقيات والمقاطعات، ولكن كان هناك عدد أكبر كثيرًا منها يخضع مباشرة لسيطرة الملك.

ومع نمو الأمم والأسلحة جنبًا إلى جنب، أخذت "الأمة الدولة" من اللورد الاقطاعي ومزرعته حقً توفير الحماية للمواطنين، وكان الملك بحاجة إلى إيرادات، وغالبًا ما كان المواطنون على استعداد للدفع في مقابل حمايتهم، وفي إنجلترا والبلدان المنخفضة مثلاً، بدأت المجالس النيابية في تحديد معدلات الضرائب، وقام الملك بمبادلة الأراضي والوعود في مقابل إيرادات إضافية.

وفي نفس الوقت استمر ازدهار الأسواق، التي لم تقتصر على أسواق السلع، ولكن كما لاحظنا كانت هناك أسواق للأراضي، وأيضًا للعمالة، وعلى الرغم من استمرار المذهب الأخلاقي للشك في عملية جني الأرباح (رغم الجهود الجادة التي بذلها التجار لإعطائها إسمًا حسنًا)، فقد طرأ تغير تدريجي في السلوكيات نحو

التراكم المادي الناشئ عن التجارة، الذي كان على وشك الحدوث، ويرجع الجزء الأكبر منه إلى حركة الإصلاح **Reformation**، وكان هذا التغير مهمًا؛ لأن التراكم المادي الخاص، كما لاحظ هيلبرونر **Heilbroner** شرط أساسي سابق للرأسمالية.

وقد بدأت حركة الإصلاح كحركة دينية في نطاق الكنيسة، تهدف إلى تصحيح نواحٍ محددة لاستغلال السلطة الروحية، وخاصة بيع صكوك الغفران (وهي شهادات بالإلغاء الجزئي للعقاب عن الخطايا التي تم ارتكابها وسبق الاعتراف بها والتوبة عنها)، وفي وقت مبكر، في أواخر القرن الرابع عشر- أبدى الإنجيليون **Lollards** (*) وغيرهم مثل السيدة التقية مارجري كيمب **Margery Kempe** ردود فعل شديدة ضد بيع صكوك الغفران والتسامح مع شجب سلطة البابا، وخاصة بعد عام ١٣٧٨، عندما كان هناك اثنان متنافسان من الباباوات: أحدهما في أفينيون **Avignon** (فرنسا) والآخر في روما(١٤)، وتصاعدت حركة الإصلاح في شكل تعديل متقن ودقيق للمذهب الكنسي إلى جانب إنشاء كنائس بروتستانتية.

وكانت طبقة التجار البازغة شديدة النشاط في هذه الحركة؛ فقد قدمت الديانة البروتستانتينية ملاذًا آمنًا للروح الدينية الدنيوية للتجار؛ لأنها علمتهم أن العمل الجاد وتراكم الثروات هما من الفضائل، وقد وضع العالم الديني الفرنسي الجاد والأوتوقراطي جون كالفن **John Calvin** (١٥٠٩-١٥٦٤) تفسيرًا للمعتقدات المسيحية لقي ترحيبًا كبيرًا، وذكر أن القيم الواردة في العهد القديم والخاصة بتجميع الثروة والمبادلات لم تبطلها تعاليم السيد المسيح عن الثروة ومملكة السماء (إنجيل متى ١٩ : ٢٤)؛ نظرًا لأن أسفار الكتاب المقدس كافة هي كلمة الله، وكلمة الله واحدة، وقد تجلى إيمان أتباع كالفن في عملهم الجاد والاقتصاد في الإنفاق،

(*) **Lollards** = اتباع المصلح الديني ويكلف **Wycliffe** الذي كان يعمل واعظًا حرًا، وسافر في أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي إلى عدة أماكن في إنجلترا وإسكتلندا؛ (المترجم).

ولما كانت "السماء تساعد أولئك الذين يساعدون أنفسهم"، فقد أصبح الرخاء مؤشرًا على التقوى، وبهذه الطريقة أصبحت الأمور الدنيوية والروحية، حتى وإن لم تتزاوج، فإنها تعيش معًا في سعادة في تعاليم جون كالفن، وبناء على ذلك ظلت القوى المهنية لإنشاء وتسويغ الأسواق التنافسية في كثير من أنحاء أوروبا الغربية- تتصارع فتزعزع الجذور الاقتصادية للضيعة والتنظيم السياسي للإقطاع، وكانت معظم القوى المؤثرة هي زيادة الإنتاجية الزراعية، وما ينتج عنها من انهيار المزارع الإقطاعية، والسفر والاستكشاف، وحركة المزارع المسوَّرة (وخاصة في إنجلترا)، وشراء وبيع الأراضي والعمالة، وظهور الدول - الأمم، والتوسع في استخدام النقود في العمليات التجارية والإيرادات الحكومية، والقبول واسع النطاق لفكرة أن تراكم الثراء والتقدم الاقتصادي أمور جيدة.

المركانتلية والحكومة الكبيرة:

إننا لم نبلغ بُعْدَ اقتصاد السوق الكامل ذاته؛ إذ إن علينا أن نواجه اتفاقًا حول ما أطلق عليه المركانتلية، التي كانت النظام الاقتصادي الأوروبي السائد في السنوات ما بين انهيار النظام الإقطاعي في اوائل القرن الخامس عشر وبداية الثورة الصناعية (عام ١٧٨٠)؛ إذ إنه بمجرد أن كانت الأسواق الحرة التنافسية على وشك تحرير أنفسها - قرر حكام مختلف الدول الأوروبية لمصلحتهم الخاصة أن يضعوا بعض الضوابط على الاقتصاد المركانتيلي، وكان هؤلاء الحكام ما يزالون يفهمون السلطة طبقًا للأعراف الإقطاعية.

المركانتلية (الاسم هو اشتقاق من الكلمة الإيطالية بمعنى التاجر)، وكانت عبارة عن تحالف بين الحكومة ومنشآت الأعمال، في البداية كانت الحكومة تسيطر على التجار، وفيما بعد قام التجار بقلب المناضد عندما أصبحوا مؤلفي كراريس لنشر الفكر المركانتلي بأنفسهم وللدفاع عن مصالحهم الذاتية، وكما كان الحال مع النظام الإقطاعي، فإن المركانتلية كانت تعمل بطرائق مختلفة في مختلف الدول،

ولكن الفكرة الأساسية الكامنة كانت هي نفسها على الدوام، وهي أن الحكومة ينبغي أن تتولى إدارة الاقتصاد بغرض زيادة الثروة القومية وقوة الدولة.

ونظرًا لأن القوة والثروة كانتا تقومان بالذهب والفضة، فإن الحكومة ينبغي أن تعمل على:

(١) زيادة إنتاج السلع المحلية.

(٢) تحديد الاستهلاك المحلي.

(٣) فرض رسوم جمركية على الواردات.

(٤) محاولة الوصول إلى أفضل ميزان تجاري (زيادة الصادرات على الواردات).

وكانت قيمة الصادرات تدفع بالذهب أو بالفضة، اللذين كان يمكن استخدامهما بدورهما لبناء جيش قوي، ولم تكن الحدود التي تفرض على الواردات موجهة فقط إلى الجماهير، ولكن نظرًا لأن الواردات كانت موجهة إلى الكماليات، فإن القوانين المنظمة للإنفاق كانت تهدف إلى تنظيم الإسراف والترف وتقسو على الأغنياء، وإن كانت في نفس الوقت تعمل على تحسين الميزان التجاري.

كان يبدو أن الذهب والمركانتلية يتجهان معًا إلى نفس الاتجاه؛ نظرًا لأن المعادن الثمينة كانت تستخدم كنقود مقبولة دوليًّا، وبمجرد أن جاء الوقت الذي كانت تتوسع فيه التجارة بسرعة في أوروبا، حدث نقص في سبائك الذهب والفضة، وقد تم إيقاف هذا التهديد النقدي للتجارة من خلال تدفق السبائك الإسبانية من الذهب والفضة اللذين استخرجهما الأسبان من مستعمراتهم الأمريكية، ولكن زيادة عرض الذهب أدت إلى أن تصبح أسعار المنتجات المصنوعة ثلاثة أمثال ما كانت عليه في أوروبا فيما بين عام ١٥٠٠ وعام ١٦٥٠، ونظرًا لأن أسعار المنتجات بسيطة التصنيع ارتفعت بسرعة أكثر من ارتفاع الأجور أو الإيجارات، فقد صعدت طبقة التجار مع صعود الأسعار.

وأدى تراكم رأس المال لدى طبقة التجار إلى تمكينها من التوسع في نظام المصانع البسيطة في أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر (لإنتاج البنادق والذخيرة)، ولم يؤد هذا الإنتاج إلى تكوين المصنع الحديث (ربما كانت المصانع الحقيقية الأولى هي مصانع لومب للحرير **Lombes Silk Mills** التي أقيمت في إنجلترا في أوائل القرن الثامن عشر)، ولكنه أدى فعلاً إلى زيادة درجة التخصص والإنتاجية، وانتعاش الإنتاج والتجارة والأعمال، ومع إحساسهم بمزايا المصدر الجديد للدخل قام الملوك في (الأمم أو الدول) الجديدة بتقديم الحماية العسكرية إلى هذه المنشآت التجارية.

على أية حال لم تكن لدى كل الدول إمدادات الذهب الذي كان موجودًا بصفة رئيسية في إسبانيا، أما في الدول الأخرى، كان على الملك استخدام القوى الاحتكارية لبناء ميزان تجاري موات للأمة، ولما كانت تلك الأمم مصممة على عدم قصور الذهب عن احتياجاتها مرة أخرى أبدًا، فقد شهد تجار فرنسا وإنجلترا هذه المصادفة السعيدة – والتي لم تكن غير مخططة تمامًا – وهي بناء أمتيهما وتحقيق الأرباح في نفس الوقت. وفي إنجلترا بصفة خاصة قام التجار والأرستقراطيون من ملاك الأراضي بتكوين تحالف للعمل له نعومة الحرير الذي يقومون باستيراده، وهكذا شكل التجار والنبلاء الإنجليز رابطة مشتركة يتبادلون فيها المنافع، ولم يكن من غير المألوف فيها لبنات التجار أن يقمن بتدليك النبلاء بله أن يتزوجن منهم.

وكان شغف المركانتليين بالذهب والفضة قد جعلهم يدركون العلاقة المباشرة بين كمية الأموال ومستوى الأسعار، وكما عبر أحد المركانتليين عن ذلك بأن "الكميات الوفيرة من النقود في المملكة تجعل السلع الوطنية أعلى ثمنا"، وهكذا فإنه للوهلة الأولى قد يبدو الأمر متناقضًا مع تشجيع تدفق الذهب من خلال ميزان تجاري موات. ألا يؤدي عرض النقود المتدفق إلى دفع الأسعار إلى أعلى، ومن ثم "تجعل السلع الوطنية أعلى ثمنًا"، أو، كما قد يقول الاحتياطي الفيدرالي اليوم:

"يسبب التضخم"؟ وعندئذ يُؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى نقص الصادرات؛ مما يذهب بالفائض التجاري الأثير لدى المركانتليين.

لم يكن هناك تناقض، وتدفق الذهب سيعمل على "تسريع التجارة"، وكما كتب المركانتليون، يتسبب في ارتفاع مستويات الإنتاج (بما في ذلك تصنيع البنادق والبارود) التي ستعمل أكثر من مجرد تعويض أي زيادة في مستوى الأسعار من نفس المصدر، وفي الواقع، فإنهم رأوا أن التوسع في النقود والائتمان أمر أساسي للنمو التجاري غير المقيد.

وقد سيطر السعي لتحقيق كسب الأمة على فترة المركانتليين، كما أدى الربط الجديد بين النقود والثروة (في المجتمع الإقطاعي، كما نتذكر كانت الأرض هي الثروة) فضلاً عن الوطنية الجديدة، إلى أن تستخدم (الأمة أو الدولة) سياسة اقتصادية باعتبارها الأداة الرئيسية للحصول على السلطة، وقد رأى المركانتليون أن أممهم تخوض نضالاً للتفوق السيادي، وركزت على الانتصار وحيازة المستعمرات، وكان الدفاع الوطني هو القوة المسيطرة المنظمة للمركانتلية، كما كان الدفاع المحلي بالنسبة إلى النظام الإقطاعي؛ ولذلك فخلال الفترة من عام ١٦٠٠ حتى عام ١٦٦٧ لم تعش القوى الكبرى في سلام في عام واحد فقط.

وكمثال بارز كان النظام المركانتلي الفرنسي الذي وضعهَ جان بابتيست كولبير **Jean Baptiste Colbert** وزير مالية لويس الخامس عشر من عام ١٦٦١ إلى عام ١٦٨٣، أخضع نواحي الإنتاج الاقتصادي كافة بالفعل للإشراف الحكومي، وكانت الشركات المملوكة للتاج قد أنشئت للتجارة مع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية المتوسعة، وكانت الدولة تدعم أصحاب السفن والقائمين ببناء السفن، وتم تحسين الموانئ وبناء القنوات، كما أصبحت الصناعة والتجارة الفرنسية، بما في ذلك الصناعات الترفية مثل صناعة الزجاج وصناعة التطريز المخرم (دانتيلا) التي أصبحت محل اهتمام رسمي، بل إن طرائق إنتاجها ومستويات الجودة بها كانت تضعها الدولة.

وعندما كان يبدو أن إحدى الصناعات تواجه تهديدا من المنافسة الأجنبية، كان كولبير يهب للدفاع عنها، وعلى سبيل المثال، فقد قام بزيادة الرسوم الجمركية على الأقمشة المستوردة، كما قدم دعمًا للمهاجرين إلى شمال فرنسا من النساجين والتجار الهولنديين والفلمنكيين، ربما لإنقاذ صناعة الأقمشة الفرنسية من منافسة المنتجين الهولنديين.

على أية حال، فقد ثبت في نهاية الأمر أن تكاليف سياسات كولبير كانت أكبر كثيرًا مما حققته من فائدة، ولم يزدهر الاقتصاد الفرنسي في ظل هذه الممارسات المركانتلية المتطرفة، ولأن كولبيرت قد استنبط ببساطة في نزعاته للتقييد، وعلى سبيل المثال: في عام ١٦٦٦ أدت القواعد القاسية التي وضعها إلى تعويق وإفساد مبادرة في نفس صناعة النسيج، وكان يفرض على المصانع أن تضم الأقمشة المنسوجة في شاتيون **Chatillon** عددًا من الخيوط يبلغ ١٢١٦خيطًا بالضبط، وفي كل من أوكسير **Auxerre** وأفالون **Avalon** ومدينتين أخريين يكون عدد الخيوط في النسيج ١٣٧٦ خيطًا، وفي كل من ديجون **Dijon** وسيلانجي **Selangey** يكون ١٤٠٨ خيطٍ، وأي زيادة أو نقص في عدد الخيوط يعرض المنسوجات للمصادرة، وبعد ثلاث مخالفات يتم القبض على التاجر.

وكان من الواضح أن الأمر يتطلب نهجًا مختلفًا، وأن الخميرة الثقافية لذلك الوقت ستنتج سريعًا حلاً، وكان الحل هو سياسة الحرية الاقتصادية **Laissez – faire** (دعه يعمل) كما شكلها الفيزيوقراطيون أولاً، وأصبحت بعد ذلك أحد أعمدة نظرية آدم سميث عن آلية السوق، ولفهم هذه الثورة في الفكر سنحتاج إلى النظر في أصولها، كما بدأ المفكرون في تشريح المركانتلية.

ملاحظات:

(١) حتى العصور المظلمة لم تكن قاتمة تمامًا، كما كتب بعض المؤرخين، وعلى الرغم من أن ما سنقوله لا يدخل في نطاق التاريخ الغربي، فإن العصور الوسطى كانت عصورًا ذهبية في بيزنطة والعالم العربي وما أوردناه من تعميمات ينطبق على السلوكيات السائدة والأحوال والمؤسسات في العالم الغربي، وخاصة في إنجلترا.

(٢) بحلول العصور الوسطى العليا (من عام ١٠٠٠ إلى ١٣٠٠) كان تحرير العبيد أمرًا شائعًا حتى إن كتب الصلاة تضمنت الطقوس المناسبة، وغالبًا ما كان يتم تحرير العبد بعد وفاته، طبقًا لوصية سيده، وعلى سبيل المثال: في عام ١٠٤٩، قامت جيما **Gemma** أرملة أحد الموظفين بجنوب إيطاليا والسيدة ماريا – إحدى الجواري – بتحريرها، وورثت ماريا سرير جيما وأربعة مكاييل من محصول القمح القادم.

(٣) كانت هذه هي الكلمات الأخيرة لبلانش في رواية ويليامز "عربة اسمها الرغبة" الصادرة باللغة الإنجليزية عام ١٩٤٧ بعنوان **A Streetcar Named Desire** في المشهد ١١.

(٤) كانت هذه صفقة دنمركية، ومن هنا جاء استعمال كلمة "ماركات **marks**"، وقد كان الدنمركيون في إنجلترا قبل الغزو النورماندي، وكتاب **The Domesday Book**، هو سجل لثراء إنجلترا تم تنفيذه بأوامر من ويليام الفاتح، بعد ٢٠ سنة من الغزو النورماندي الذي حدث عام ١٠٦٦، وهو مصباح ذو ضوء غامر من البيانات القيّمة التي تلت ظلام المعلومات في العصور الوسطى. والمصادر الرئيسية الأخرى للمعلومات عن العصور

الوسطى هي كتابات كهنوتية مثل تلك التي أشير إليها باسم Abbey Chronicler.

(5) Henry William Spiegel, *The Growth of Economic Thought* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1971), p. 49.

(6) John T. Gilchrist, *The Church and Economic Activity in the middle Ages* (New York: St. Martin's Press, 1969), pp. 50-58.

(7) Margery Kempe, the Book of Margery Kempe, eds. H.E. Allen and S.B. Meech *(Early English Text Society*, 1940).

(8) Geoffrey Chaucer, *The Canterbury Tales*, translated by Nevill Coghill (London: Penguin Books, 1977), p. 20.

(9) Chaucer, ibid., p. 27.

(10) See Douglas C. North and Robert Paul Thomas, *the Rise of The Western World: A New Economic History* (Cambridge: Cambridge University press, 1973), p. 12.

(11) Chaucer op. cit., p. 31.

(12) For original data and sources, see North and Thomas, op. cit., pp.71-74.

(١٣) اختلفت السرعة التي تم بها تنفيذ حركة المزارع المسوّرة في الأماكن المختلفة بالطبع، فقد بدأت في إنجلترا في القرن الثاني عشر، تمت في الغالب قبل عام ١٧٠٠ (انظر.....

J.R. Wordie, "*The Chronology of English Enclosure*, 1400-1914", Economic History Review 36, no. 4 (November 1983): 483-505, November 1983).

ولم تحدث المزارع المسوّرة سوى تقدم بسيط في بقية أنحاء أوروبـــا حتـــى القرن ١٩.

(14) See Louise Collis, *Memoirs of a Medieval Woman* (New York: Harper & Row, 1983), p. 23.

الفصل الثاني
الرؤية العظيمة لآدم سميث

لا شك أن كل من لعب الجولف في سانت أندروز يعلم شيئًا عن خليج فورث، وغالبًا ما يعرف شيئًا عن آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)، الذي ولد في كيركالدي **Kirkcaldy**، وهو ميناء بحري إسكتلندي هادئ على خليج فورث قبالة إدنبرة؛ حيث كان والده يعمل مراقبًا للجمارك، وفيما بعد كان سميث يحاول التخلص من وظيفة تحصيل الرسوم الجمركية، إلا أن تلك النصيحة لم يتم اتباعها لحسن الحظ، فقد أصبح فيما بعد المندوب المكلف بالجمارك في إدنبرة.

كانت حياة سميث - على غرار العالم الاقتصادي الذي تخيله- منظمة ومتناغمة. ولا يبدو أن شيئًا خطيرًا جدًّا أو مرعبًا قد حدث له، وبقدر ما نعلم عنه لم تكن لديه عاطفة متقدة لأي امرأة، ولا لأي غراميات ملتهبة، ربما لأن عينيه كانتا جاحظتين، ولأن شفته السفلى كانت أقرب إلى أنفه الضخم؛ مما لا تقتضيه الوسامة المطلوبة، وكانت رأسه تهتز نتيجة مرض عصبي.

كان سميث ذاهلاً شارد الذهن بشكل غريب، وكان تشارلز تاونشيند **Charles Townshend** (١٧٢٥-١٧٦٧)، وهو أحد المعجبين بآدم سميث- قد ساهم بقوة في الثورة الأمريكية بصفته وزير المالية **Chancellor of the Exchequer** من خلال فرض رسوم جمركية ثقيلة على الشاي الأمريكي (من بين سلع أخرى)، وهو ما أوحى بقيام حفلة شاي بوسطون **Boston Tea Party**(*)،

(*) حفلة شاي بوسطون: كانت شركة الهند الشرقية تتحكم في تجارة الشاي بين الهند والمستعمرات البريطانية. ونتيجة لضريبة الشاي رفضت المستعمرات شراء الشاي، وبدلاً من ذلك كان يتم تهريب الشاي إليها من هولندا؛ مما أدى إلى أن تظل مستودعات شركة الهند الشرقية مليئة بالشاي الذي لم يتم بيعه، وأصبحت الشركة على شفا الإفلاس.

وذات يوم، وبينما كان سميث ويطلع تاونشيند على مشاهد جلاسجو (التي كان تعدادها نحو ٢٥٠٠٠ نسمة)، قام باصطحابه أيضا إلى جولة بالمدبغة الكبرى بالمدينة، ووقع وهو شارد الذهن مباشرة في حفرة الدباغة، وفيما يبدو محاولة لتخفيف أثر هذه العثرة، قام تاونشيند بدفع ٥٠٠ جنيه إسترليني سنويًا لآدم سميث مدى الحياة على أن يصطحب ابن زوجته معه، دوق بوكلويتش **Buccleuch** في جولة سميث الكبرى حول القارة الأوروبية، وسافر سميث المعلم الخاص، والدوق الشاب إلى جنوب فرنسا في ١٧٦٤، وللتخلص من الملل، بدأ المعلم في كتابة رسالته عن الاقتصاد السياسي.

وكما كان تاونشيند يعلم، فإن سميث كان أيضًا موهوبًا، فقد درس الأدب اليوناني واللاتيني في جامعة أوكسفورد (التي كان يكرهها). وبعد عودته إلى إسكتلندة وجامعة جلاسجو درس الفلسفة الأخلاقية، وفي القرن الثامن عشر كانت الفلسفة الأخلاقية تشمل علم اللاهوت الطبيعي وعلم الأخلاق، والقانون والاقتصاد السياسي، وكان علم الاقتصاد كما تصوره سميث يقوم على أسس أخلاقية ذات نطاق أكثر اتساعًا في أيامه عما هو عليه في أيامنا، وقد أصبحت محاضرات

= وكان هذا القانون الذي فرض ضريبة جمركية ثقيلة على الشاي الأمريكي، والذي صدر في مايو عام ١٧٧٣- قد سمح لشركة الهند الشرقية البريطانية أن تبيع ما لديها من الشاي بأسعار أقل عما يبيع به التجار المحليون الشاي المهرب من هولندا.

وفي ليلة ١٧ ديسمبر ١٧٧٣ توجهت مجموعة من الرجال تطلق على نفسها "أبناء الحرية" وهم يرتدون ملابس الهنود الحمر إلى ميناء بوسطون، وصعدوا إلى ثلاث سفن بريطانية هي **The Beaver** (بيفر) و **The Eleanor** (إليانور) و **The Dartmouth** (دارتموث) وألقوا بخمسة وأربعين طنًا من الشاي في مياه ميناء بوسطون.

وكانت حفلة شاي بوسطون حدثًا رئيسيًا في نمو الثورة الأمريكية. ردت عليها الحكومة البريطانية بقوانين شديدة الخشونة كان أحدها إغلاق التجارة في بوسطون حتى يتم تعويض شركة الهند الشرقية عن الشاي الذي تم إغراقه، وتصاعدت الأزمة وبدأت الحرب الثورية الأمريكية قرب بوسطون في عام ١٧٧٥.

ومؤخرًا في عام ٢٠١٠ نشأت حركة بنفس الاسم، ولكن جميع أعضائها من الأمريكيين البيض المتعصبين دينيًا، وجعلوا شعارهم "**We Want our Country back**"؛ (المترجم).

سميث عن الأخلاق، التي ألقاها عندما كان أستاذا للفلسفة الأخلاقية- هي أول كتبه التي لقيت ترحيبًا، وكانت بعنوان "نظرية المشاعر الأخلاقية **The Theory of "Moral Sentiments"** (١٧٥٩).

لقد كان الفلاسفة فيما مضى من المفكرين أحاطوا بمعظم العلوم التي كانت معروفة في زمانهم؛ ولذا فليس غريبًا أن آدم سميث نهل من فيض المثقفين الذين سبقوه، ولم يكن أقلهم شأنًا إسحاق نيوتن **Isaac Newton** وفكرة القانون الطبيعي، وقبل التحرك نحو اقتصاد سميث الكلاسيكي، فإننا سنتوقف قليلاً؛ كي نفهم تأثير نيوتن والفيزيوقراط **Physiocrats**، الذين كانوا من أشد المؤمنين بالنظام الطبيعي.

نيوتن وسميث والقانون الطبيعي:

عندما يسمع الناس اسم إسحاق نيوتن، فإن الأرجح أن يتجه تفكيرهم إلى سقوط التفاحة وقانون الجاذبية، وقد يتذكر بعضهم ميكانيكا الأجرام السماوية، ولكن قلة فقط قد تتذكر حساب التفاضل، إن إسحاق نيوتن يجري تذكره عادة؛ بسبب إسهاماته في الفيزياء والرياضيات.

لقد كان لمبادئ نيوتن، التي تم وضعها في أواخر القرن السابع عشر- تأثير قوي على فروع العلوم كافة، كما أن وصف نيوتن للكون بأنه يشبه الساعة، الذي توّج الثورة العلمية، أصبح الأساس للأفكار العامة المقبولة عن طبيعة الحقيقة الفيزيائية، ومن ثم شكّل الفكر لما يزيد على ثلاثمائة عام.

ويقرر قانون نيوتن عن الجاذبية الكونية أن قوى التجاذب والتنافر بين الأجسام في الفضاء تبقيها في حركة واتزان، والجاذبية وهي قوة بمنزلة الزنبرك الرئيسي في ساعة ضخمة، تسبب عمل الكون إلى الأبد بطريقة يمكن التنبؤ بها، بدون انهيارات، وقد أدى نظام نيوتن إلى تثبيت فكرة أن جميع الظواهر وكل التجارب تتكون من ترتيب للذرات يتبع قوانين ميكانيكية منتظمة رياضيًا.

ميكانيكا نيوتن: هكذا أحضرت ميكانيكا نيوتن معها مذهب الحتمية العلمية، وهو مبدأ أن الأحداث كافة هي النتائج التي لا مفرَّ منها للأسباب السابقة عليها، وعلى سبيل المثال فإنه بمجرد التعرف على أحد الكواكب في نظام الميكانيكا السماوية، فإن موضعه فيما بعد ذلك يكون واضحًا تمامًا وبدون غموض طوال الزمن من خلال معرفة موقعه في لحظة معينة من الزمن، ومنذ ذلك الوقت – حتى بداية تأثير أعمال بلانك وإينشتين **Plank and Einstein** في القرن العشرين – كان العلماء يفكرون في الطبيعة باعتبارها آلة ميكانيكية عملاقة يمكن كشف سلوكها من خلال الملاحظة، والتجربة، والقياس، والحساب.

سرعان ما أصبحت فكرة أن الكون يشبه قطعة من الآلات الميكانيكية المضبوطة تمامًا كالساعة، من الأفكار التي لها أهميتها الحاسمة كنظرة عالمية للبشر (**World view**) في أوائل القرن الثامن عشر، ومع العلم الذي ابتكره نيوتن، بزغ إله تم اشتقاقه من القانون الطبيعي، وبالتجانس مع نظام الكون الذي خلقه، وكان الإله –مثل كونه– رشيدًا، ويمكن الاعتماد عليه، وقد عمل هذا التصور المتفائل لإمكانية الاعتماد، الذي زاده قوة الاقتناع وكثافته بأن الخالق رحيم وخيِّر لطيف، على إذكاء إحساس عميق بالراحة، وقد ذكر رجل الدين الأمريكي كوتون ماذر **Cotton Mather** (١٦٦٣–١٧٢٨) أنه أصبح يتنفس بسهولة؛ لأن "الجاذبية تقودنا إلى الله، وتجعلنا أكثر قربًا منه"، وكان فهم قوى الجاذبية يعني فهمًا أفضل للمشيئة والطرق الإلهية الرائعة.

ومع ذلك، فإن طرائق نيوتن وأساليبه الخاصة كانت تتسم بالروعة بطريقة غير لطيفة أو خيِّرة وغير رحيمة، وفي عمله رئيسًا للجمعية الملكية، وبصفته أول عالم يُمنح رتبة الفروسية، أمضى نيوتن معظم وقته في أواخر حياته متورطًا في نزاعات صغيرة، كان منها النزاع مع الفيلسوف الألماني جوتفريد ليبنتز **Gottfried Leibniz** بشأن موضوع تحديد من كان الأول في اختراع حساب التفاضل والتكامل (**Calculus**)، وقد ألقى سلوك نيوتن فيما بعد ذلك ظلالاً مظلمة

على شخصيته، وبسبب الغياب الكامل لأخلاق الفرسان والفروسية، فقد وجد نيوتن إنسجامًا أكثر لشخصيته مع النظام الشمسي الميكانيكي.

وإذا ما نحَّينا الفروسية جانبًا، فإنه لا يمكن إنكار عبقرية نيوتن، ومع بداية القرن الثامن عشر كانت الاكتشافات العلمية العظيمة لنيوتن قد ولدت نظرة عالمية جديدة، (World view) وعلى الرغم من أن مبادئ نيوتن قد عملت على انتقال البشر من مواقع أقدامهم المؤكدة في مركز الكون ونحو عدم الأمن في كون يتمركز حول الشمس، فإنهم أصبحوا على يقين من انتظام وإمكانية التنبؤ في الكون الذي يحكمه القانون الطبيعي مع وجود الله الحاكم الذي لا تدركه الأبصار، وسيطرت فكرة النظام الطبيعي الذي يحكمه القانون الطبيعي على النظرة الجديدة إلى العالم.

الفيزيوقراط The Physiocrats:

نظرًا لأن السبب والنتيجة كانا مؤكدين كما كانا واضحين في الفيزياء والفلك – اتجه كثير من العلماء إلى افتراض أن التاريخ والسلوك البشري والاقتصاد تخضع لحكم القوانين الطبيعية. وإذا ما كانت القوانين قدرًا إلهيًّا مقررًا، وفقًا لمنطق العلماء، فإن البشر ينبغي أن يكتشفوا هذه القوانين؛ حتى يمكنهم التعاون مع النظام الطبيعي "المقدَّر" الذي يحكمهم، وفيما بعد عصر نيوتن، كان يجري قياس أو تحدي أي نظرة عالمية بأخرى وفقًا لذلك.

وكانت فكرة النظام هي أساس الفلسفة السياسية للفيزيوقراطيين الفرنسيين الذين سبقوا آدم سميث وأثروا فيه، كما جاءوا قبل الاقتصاديين الإنجليز الكلاسيكيين، وكان الفيزيوقراطيون، بقيادة فرنسوا كيناي **Francois Quesnay** (١٦٩٤–١٧٧٤)، الذي كان طبيب البلاط الملكي في عهد لويس الخامس عشر ومدام بومبادور– قد اكتسبوا اسمهم من الفيزيوقراطية أو قانون النظام الطبيعي، وكانت أفكار هؤلاء الفلاسفة، والمأخوذة من العلوم الطبيعية – تمثل أفكار هؤلاء الذين كان إشعاعهم مؤثرًا في الطبقات المتعلمة في فرنسا وإنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر.

وسواء أكان الأمر يتعلق بالعلم أم لا؟ فإن هؤلاء الكتاب هبوا للدفاع عن مصالح العمال فى مزارع فلاحة الأراضي بفرنسا، ويعارضون مصالح أصحاب الأراضي الفرنسيين والمركانتليين (التجار)، وعلى الرغم من أن باريس كانت قد أصبحت مدينة التجار والمقاهي، فإن الزراعة ظلت مسيطرة في فرنسا بينما تقلصت في إنجلترا، في ذلك الحين كما هو الحال الآن كانت الزراعة الفرنسية أكثر من مجرد كونها عملاً، بل كانت "مهنة عليا" أو حتى طريقة جمالية للحياة، على الأقل في حالة الأجبان والأنبذة الفرنسية.

وقد مضت مدرسة الفيزيوقراط في هجومها على المركانتليين؛ حيث أصابتهم في الموقع الأكثر إيذاءً لهم وهو ثروتهم، وادعى الفيزيوقراط أن الأرض – هبة الطبيعة – هي الثروة الحقيقية وحدها؛ لأنها مكّنت الزراعة من إنتاج منتجات صافية ذات قيمة إيجابية تزيد على تكاليف الإنتاج، ولما كانت الفلاحة أو الزراعة هي العمل الوحيد المنتج حقًا، فإن الذهب لا يعتبر ثروة، والأسوأ من ذلك هو أنه على عكس الزراعة – لا ينتج التصنيع إلا بمقدار ما يتلقى، ولذا فإنه لا يولد فوائض.

وبالنسبة للفلاحين الزراعيين كانت الصورة أكثر تثبيطًا للهمة؛ حيث كانوا يتسلمون مدفوعات نقدية عن محاصيلهم، ولكنهم كانوا يوردون هذه الأموال في صورة إيجارات لأولئك الذين اشتروا أو احتفظوا بحيازة أراضي الكنيسة أو الملك، أو تلك الطبقة البغيضة من النبلاء ذوي الأراضي، كما أن الطبقة غير المنتجة من الصناع كانوا يحصلون على أموال مقابل إنتاجهم، وكان الجميع يتلقون مدفوعات مقابل إنتاجهم فيما عدا ملاك الأراضي، الذين كانوا يتقاضون إيجارات ولكن لا ينتجون شيئًا، ومضى كيناي **Quesnay** مع جدوله الاقتصادي الشهير يصور كيف يتدفق الفائض من الزراعة – مثلما يتدفق الدم في الأوعية الدموية لمدام بومبادور – في الاقتصاد بأسره في صورة إيجارات وأجور ومشتريات، تدعم أدنى وأرفع الطبقات الاجتماعية.

كان الغرض من هجوم الفيزيوقراط على المركانتلية هو إلغاء الإعفاء الضريبي الممنوح للإقطاعيين من ملاك الأراضي، ورفع العبء الضريبي الثقيل الملقى على كاهل فلاحي المزارع، وإلغاء الحماية الممنوحة للقائمين بالتصنيع، كما كانوا ينادون بضرورة فرض ضرائب على الأراضي كافة، وكانت هذه خاتمة وجهة نظر الفيزيوقراط التي لم تدهش سوى النبلاء ورجال الدين الذين ارتفعت حواجبهم وقطبوا وجوههم، وكان من رأيهم أن تكون التجارة حرة، وخاصة فيما يتعلق بتصدير الحاصلات الزراعية، وأن يحل ذلك محل الرسوم المركانتلية.

وأحاطت الأرستقراطية الفرنسية من أصحاب الأراضي، والتي لم تتنازل سوى عن قليل من مكانتها للتجار يقل كثيرًا عما تنازل عنه أندادهم من الإنجليز، بالملك لويس الخامس عشر في فرساي، وعلى الرغم من الدعم الذي كان يلقاه كيناي من مريضيه – الملك وزوجته – فإن كيناي والفيزيوقراط لم يستطيعوا من الانتصار على طبقة النبلاء، وكان ما بقي هو استعارة الدورة الدموية لمدام بومبادور في شكل الجدول الاقتصادي.

أحب آدم سميث نزعة الفيزيوقراط الفكرية نحو مبدأ دعه يعمل – **Laissez faire**، إلا أنه رفض سلوكهم حيال عقم التصنيع، وقد ثبت فيما بعد أن أفكاره كانت أطول عمرًا من أفكار الفيزيوقراط، وكان ذلك جزئيًا بسبب الأشياء الإيجابية التي قالها عن الصناعة، والأمر الأكثر أهمية؛ لأنه قال هذه الآراء عشية قيام الثورة الصناعية في إنجلترا.

منهج آدم سميث:

في أثناء جولته الكبرى (١٧٦٤-١٧٦٧) قام آدم سميث بزيارة الأعضاء القياديين في مدرسة الفيزيوقراط بباريس وفرساي في عام ١٧٦٥، وكان شعار الفيزيوقراط دع الأشياء تجري كما تجري الأمور في أعنتها **Laissez faire,**

(Laissez passer) هو الذي سيصبح صيحة الحرب التجارية، والعبارة تلخص بأمانة الفكرة التي يتقاسمها الفيزيوقراط وسميث التي تقول بأن المزايا الطبيعية للمنافسة في السوق الحرة ينبغي ألا يتلفها التدخل الحكومي.

وكان سميث يخشى أن تختنق التجارة تحت أغطية اللوائح المركانتلية، وقد لاحظ بنفسه أن الفلاحين الفرنسيين (عمال المزارع) كانوا ما زالوا يلبسون الأحذية الخشبية أو يمشون حفاة الأقدام، على النقيض من الفلاحين الإسكتلنديين الفقراء الذين كانت أحذيتهم من الجلد، كما كان سميث مثل الفيزيوقراط لا يعتقد أن فرض القيود على التجارة سيكون مفيدًا، ولا يعتقد أن الذهب يمثل ثروة، فالذهب ليس إلا نقودًا، عجلة للتداول، بينما المنتجات هي الثروة الحقيقية.

وكان سميث يرى أن التوسع غير المقيَّد للأسواق يعتبر قوة محررة، كالهواء المنعش الذي يجتاح كل أرجاء إنجلترا، وربما يعمل حتى على تلطيف فرنسا الخشنة في اندفاعه، وقد أدت التجارة الموسَّعة إلى إحضار منتجات جديدة لولاها كان سيتم شراؤها بالفوائض التي تحصل عليها أرستقراطية أصحاب الأراضي، كما أن توسع الأسواق يمكن الاقتصاد من أن ينمو، ويؤدي إلى أن يصبح العمال والتجار أحرارًا في النهاية، لا يعتمدون على اللورد أو البيروقراطية، كان سميث يؤمن بأن التجارة ذات تأثير حضاري إلا أن المركانتلية كانت تقف في طريقها.

كان سميث أيضًا على استعداد لاحتضان تصور الفيزيوقراط بأن القانون الطبيعي يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي، ونأمل أن يكون ذلك لمصلحة التجار وأصحاب المصانع، ومع ذلك كان يمكن لسميث أن يعود في هذا إلى نيوتن. وكانت جامعة إسكتلندا قد نشطت إلى حد كبير في نشر أفكار نيوتن في وقت كان فيه سميث أحد الإسكتلنديين العظماء في جامعة جلاسجو، وفي إحدى مقالاته عن تاريخ الفلك وصف نظام نيوتن بأنه "أعظم اكتشاف صنعه الإنسان"، وكان سميث يؤمن بالكون الذي يعتبر التناغم وتنظيمه المفيد برهانًا على حكمة صانعه وطيبته.

وكان سميث يبشر بأن نظام نيوتن سيصبح نموذجًا لكل الأنظمة العلمية، ودلل على إيمانه بنيوتن من خلال التطبيق الناجح على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية لفكرة الكون باعتباره آلية كاملة التنظيم تعمل وفقا للقوانين الطبيعية، وكان الانسجام والتوازن اللذان رآهما سميث نتائج طبيعية ومرغوبة للتوسع التجاري والتقدم مصدرًا لقدر كبير من التفاؤل الاجتماعي في خلال القرون التالية، وبالنسبة لهذا النظام الاجتماعي كانت المركانتلية غير ضرورية.

وحالما يبدأ الاقتصاد في التحرك بيد الله، كما كان يؤمن سميث، لم تكن هناك حاجة لأي تحسينات، كما أن محاولات إصلاحه لن تؤدي إلا إلى انقلاب الآلية، وإلى اضطراب في قدرته على العمل بطريقة منتظمة، وكان سميث في قيامه بتأسيس علم الاقتصاد الكلاسيكي مدفوعًا برغبته في محاكاة أكثر النظم العلمية احترامًا في زمانه، وهكذا استمر أثر نيوتن على العلوم الاجتماعية وعلى المجتمع حتى اليوم.

الصناعة وثروة الأمم:

إن كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المنشور عام ١٧٧٦ قد بدأ ثورة آدم سميث في التفكير الاقتصادي، وقد أصبح هذا الكتاب الرائع أساسًا للميدان الأكاديمي الجديد للاقتصاد السياسي، ومرتكزًا لأول مدرسة في علم الاقتصاد "المدرسة الكلاسيكية"، كما أصبح أيضًا قوة سياسية هامة، ساعدت على تغيير السياسة الاقتصادية الإنجليزية في أثناء القرن التالي.

كان الأمر يتطلب رؤية جديدة لعلم الاقتصاد من جانب عالم التجارة يتوسع بسرعة، عالم أخذت التقاليد المألوفة ونظم الأوامر فيه قد تتراجع إلى الخلف، وهكذا فإن صعود علم الاقتصاد كنظام منفصل كان موازيًا لازدهار نظام السوق وتراكم رءوس الأموال في أيدي القطاع الخاص، وارتفاعًا متصاعدًا يدير الرءوس في نمو نظام المصنع.

لكن حول كل كتاب عظيم تقريبًا يدور تناقضٌ أشبه بالإعـصار؛ إذ إن آدم سميث يجري تمجيده اليوم باعتباره "المتحدث عن المصالح الصناعية" و"نبي الثورة الصناعية"، مع أن صلب كتابه "ثروة الأمم" ضد الجشع الخبيث، والروح الاحتكارية لدى التجار وأرباب الصناعة الذين ليسوا حكامًا للبشرية ولا ينبغي لهم أن يكونوا". لماذا؟ لأن التجار وكبار أصحاب الصناعات هم بناة المركانتلية الخسيسة التي كان يهاجمها، ومن المفارقات أيضًا أنه لا يوجد سوى النزر اليسير بالكتاب؛ مما كان يوحي بالثورة الصناعية القادمة، وكان ذلك لأسباب وجيهة.

صحيح أنه في عام ١٦١٣ كان مصنع جون براون للأسلحة في برنشلي **Brenchley** يستخدم نحو ٢٠٠ عامل في صب وصناعة المدافع، وهو ما جعله من المصانع الكبيرة، وعندما صدر كتاب ثروة الأمم، كان المصنع التقليدي الذي يدار بقوة اندفاع المياه يوظف ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ عامل، ومع ذلك، فقد كان آدم سميث يدرك أنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ مصنعًا بهذا الحجم في الجزر البريطانية.

وأدى مرور قرن من الاستكشافات الناجحة وتجارة الرقيق والتبادل التجاري والقرصنة، وغزو البلدان - إلى أن تصبح بريطانيا العظمى إحدى أغنى دول العالم، وأكثرها قوة بحلول عام ١٧٥٠، وعلى الرغم من أن معظم هذه الثروة قد ذهبت إلى العائلة المالكة وإلى النبلاء، فإن قدرًا جيدًا كان يتقاطر نازلاً إلى الطبقة الوسطى التجارية التي كانت تزداد اتساعًا، وأدى هذا التغير في توزيع الدخل إلى خلق أسواق متسعة للغذاء، والأدوات المنزلية والجعة (البيرة) والنبيذ والملابس.. وما شابه ذلك، كما أن ارتفاع الطلب الاستهلاكي قد أكد بدوره على الحاجة إلى تحسين الإجراءات الصناعية.

ويمكن القول: إن بريطانيا بشكل ما كانت على استعداد للثورة الصناعية في القرن السابع عشر، ومع ذلك، فإن الانفجار الصناعي لم يحدث إلا بعد قرنين من الزمان تقريبا، وربما تعمل النظرة إلى الصناعة البريطانية في أوائل القرن الثامن عشر إلى مساعدتنا في فهم الأسباب.

كان من المستحيل مع استخدام الآلات الخشبية قيام صناعة ذات كفاءة على نطاق واسع؛ إذ إن الحديد والصلب كانا أساسيين لصناعة هذه الآلات؛ نظرًا لبقائهما لآجال طويلة، وكان الحديد يجري صهره أولاً باستخدام النيران الناتجة من احتراق الأخشاب والفحم النباتي، وفي عام ١٥٢٧ بدأ تعدين واستخراج الفحم الحجري في مقاطعة برومفيلد؛ حيث تم منح ترخيص بالتعدين لمدة ٢١ عامًا لمن كان يدعى لانسليت لوثر **Lancelot Lother**[١]، ونحو عام ١٦٢٠ تقدم جون روشيير **John Rochier**، الذي كان فرنسيًا يعيش في إنجلترا، بطلب للحصول على ترخيص بإنتاج الصلب باستخدام الفحم الحجري، وفي عام ١٧٣٥ تم إنتاج صلب ذي جودة مناسبة لاحتياجات صناعة السكاكين التي كان يتم إنتاجها في شفيلد وروظه. وكان يُقال إن شفيلد هي "أرقى من الآخرين"، وفيما بعد قام جيمس وات **James Watt** بتصميم الآلة البخارية ذات الحركة الدائرية (في الدور الأسفل تحت مكتب آدم سميث في جلاسجو)؛ مما وفر مصدرًا للطاقة أكثر كفاءة وأكثر قابلية للاعتماد عليه في الشمعة المطلوبة لصهر الكوك وصناعة الصلب.

وعلى الرغم من كل هذا النشاط، كان إنتاج الحديد والصلب البريطاني يتراجع فعلاً في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وإلى حد كبير كانت المسئولية في ذلك ترجع إلى السلوكيات الاجتماعية للطبقات العليا من ملاك الأراضي التي اكتشفت فيها عروق الفحم، والتي كانت شهيرة في كل من صناعتي الفحم والحديد، فقد كانوا يرون أن مصلحتهم تكمن أكثر في الربح السريع عن استثمار مبالغ كبيرة جدًا لا تحقق سرعة الاسترداد أو الربح، وفضلاً عن هذا، فإن الغرض الأول للتاجر الطموح أو الصانع الصغير كان ما يزال هو شراء إقطاعية من الأراضي، وهكذا كان الثراء ما يزال مصحوبًا تقليديًّا بملكية الأراضي، وليس بأرباح الصناعات العاملة النشيطة، وكان جزء كبير من رءوس الأموال التي تتدفق إلى بريطانيا يأتي من تجارة العبيد والتبغ، كما ذهبت بعض نواحي التجارة الأخرى إلى الاستهلاك الترفي والضياع الفخمة والملابس الأنيقة،

واستلزم الأمر نوعًا جديدًا من السلوك؛ لتحقيق تكوين وتراكم رأس المال اللازم لبناء الصناعة.

كان لدى المزارعين العاملين في صناعة القطن في لانكشير في مراحلها المبكرة هذه النزعة الخاصة، على سبيل المثال: تم التوسع في مصنع "ماثيو بولتون **Matthew Boulton** للقطن، عن طريق مدخرات أبيه طوال حياته في صناعة الأدوات المعدنية (**hardware**)، كما أن صناعة الجعة (البيرة) كانت خاضعة لسيطرة جماعة الكويكرز **Quakers** الذين كانت غريزتهم في مجال للتجارة تتسم بالاقتصاد والحرص الشديد، وفي جميع الأوقات - سواءً أكانت جيدة أم سيئة- كان يبدو أن الكويكرز دائمًا على استعداد لما كان ينعش أو يبهج الإنسان الإنجليزي.

ورغم كل ذلك، فإن آدم سميث لم يشهد معظم الملامح التي أطلق عليها فيما بعد الثورة الصناعية، والحقيقة أنه في فرنسا حيث كان سميث قد بدأ في كتابة ثروة الأمم، حتى الزراعة كانت متخلفة، وفي عام ١٧٧٦ كان يمكن رؤية محال "الورش" ومناجم العصر الصناعي البازغ في الريف الإنجليزي، ولكن المصانع العملاقة، والمدن الصناعية، وجيوش العمال، لم تكن قد ظهرت بعد، وما قاله نابليون الأول (١٧٦٩-١٨٢١) فيما بعد بهدف السبِّ، فإن سميث أيضا أطلق على بريطانيا "أمة من أصحاب المحال التجارية".

وفي عالم التجارة الصاخب على أطراف بداية الثورة الصناعية - كان سميث هو العالم المناسب تمامًا لهذا الوقت، فقد بدا أن الدين لم يعد يكفي للتغطية على الخطايا المزعومة لطبقة التجار التي كانت تتوسع بسرعة، وكان التجار بحاجة إلى فلسفة اقتصادية جديدة، ومن هنا تمسك التجار وطبقة الصناعيين الصاعدة بتلك الأفكار التي أبداها سميث، والتي قدمت تسويغًا لاقتصاد نام تقوم فيه النقود بتسهيل التبادل الكفء للسلع والخدمات في السوق(٢)، ولا تعيش ذكرى آدم سميث بسبب قصده ونيته، ولكن بسبب الاستخدامات الاجتماعية التي وظف من أجلها استخلاصات من أفكاره، ومنذ ذلك الوقت وضعت أفكار سميث في خدمة المصالح التجارية.

نظرية آدم سميث عن التنمية الاقتصادية والنمو:

دور المصلحة الذاتية:

من الناحية التاريخية كانت المصلحة الذاتية لها نفس قدر عدم شعبية مقرضي الأموال، وفي كتاب سميث عن "نظرية المشاعر الأخلاقية" **The Theory of Moral Sentiments** حدث تحول للأنانية؛ إذ أصبحت لدينا القدرة على أن نضع أنفسنا مكان شخص ثالث، مثل مراقب مستنير غير متحيز، وبهذه الطريقة يمكننا الإحساس بشخص يمر بضائقة، ومن ثم يمكن الحد من غلواء مصلحتنا الذاتية.

وفي كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم نجد أن سعي الشخص لتحقيق مصلحته الذاتية في اقتصاد تبادلي في الاتجاهين يضمن الانسجام الاجتماعي، فالفرد في سلوكه الاقتصادي لا يقصد ترويج المصلحة العامة، كما أنه لا يعرف أنه يروجها فهو لا يهدف إلا إلى توفير أمنه الشخصي وقد كتب سميث: "إننا لا نتوقّع الحصول على عشائنا نتيجة لمشاعر حب الخير لدى الجزار، أو صانع الجعة (البيرة) أو لدى الخباز، ولكن نتيجة لنظرتهم إلى مصالحهم الذاتية"، وهذه المصلحة الذاتية والاعتماد الاقتصادي على الذات أمر طبيعي تمامًا، يقوم على أساس "الرغبة في تحسين أحوالنا"، الذي "يأتي معنا من الرحم ولا يتركنا حتى نرقد في القبر"(٣).

والمصلحة الاقتصادية الذاتية مفيدة أخلاقيًا أيضًا؛ "لأننى لا أعرف شيئًا من الخير تم عمله"، كما يقول سميث: "من جانب أولئك الذين قاموا بالتأثير في التجارة من أجل الخير العام"، ولكن العمل بدافع المصلحة الذاتية للفرد لا يعتبر "جيدًا" إلا إذا كان محدودًا بالمصالح الذاتية للآخرين.

تقسيم العمل:

حول سميث بؤرة علم الاقتصاد بعيدًا عن الانكباب الشديد للمركانتليين على المعادن الثمينة باعتبارها الثروة، واتجه إلى إنتاج السلع والخدمات باعتباره الثروة؛ إذ إن نمو الإنتاج والبيع من السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة ثروة الأمم، وكان سميث يُعنَى "بالثروة"؛ لتدفق السنوي ولما نطلق عليه الآن "الناتج المحلي الإجمالي" (GDP)، وكان مفتاح البداية لنمو الثروة في أمة ما هو تقسيم العمل؛ أي تقسيم أي مهمة معينة إلى عدد من المهام المنفصلة، يقوم بأداء كل منها شخص مختلف، وهذا معناه ظهور عدد من المهن المتخصصة المختلفة، وزيادة مهارة كل عامل؛ بسبب تركيزه على القيام بعمل واحد بشكل جيد.

وفي مثال شهير قام سميث بحساب أنه لو كان هناك عشرة عمال يعملون في مصنع دبابيس، وقاموا بتقسيم العمل بينهم؛ بحيث يشد أحدهم السلك، ويقوم الآخر بتسويته وشد قوامه، بينما يقوم الثالث بعملية تقطيعه، والرابع يتولى سنه، والخامس يشكل الجزء الأعلى ليستقبل الرأس (الذي يتطلب ما بين عمليتين أو ثلاث عمليات مختلفة)، وهكذا يمكن صناعة ٤٨٠٠٠ دبوس يوميًا أو بمعدل ٤٨٠٠ دبوس لكل عامل، ولو كان رجل واحد هو الذي سيقوم بجميع الخطوات، فربما تمكن من صناعة دبوس أو دبوسين.

ويرحب الأشخاص بالتخصص؛ نظرًا لأنهم بالعمل في وظيفة يكونون فيهما الأكثر إنتاجًا، يتمكن العمال من كسب دخلٍ كافٍ لشراء السلع التي ينتجونها بشكل أقل كفاءة، وعلى سبيل المثال، فإن الخباز الممتاز ليس من الضروري أن يكون صانع شموع جيد، وبدلاً من ذلك فإن قدرته على إنتاج رغيفين من الخبز ستمكنه من استبدال الرغيفين بالشمعة التي يريدها، والتي لا يمكنه صناعتها، وهذه العمليات الخاصة بالتبادل لا تجري مباشرة عن طريق المقايضة، ولكن عن طريق النقود باعتبارها وسيطًا.

ويؤدي توسع الأسواق إلى تسهيل تخصص العمالة؛ لأن وجود أعداد أكبر من الناس يستهلكون كميات أكبر، ويتيح ظهور تنظيم أكثر وأكثر للإنتاج في دورات إنتاج أطول في نطاق نظام المصنع، وإحدى الطرائق لتوسيع حجم السوق هي اتباع التجارة الحرة في هذه السلع التي تتمتع فيها الأمم بميزة مطلقة، فالشاي يمكن إنتاجه في كل من الهند وسيلان باستخدام عمالة أقل عما هو مطلوب لإنتاجه في المستعمرات الأمريكية، وبالمثل فإن هذه المستعمرات يمكنها إنتاج التبغ بعمالة أقل عن الهند وسيلان، وقد يقول سميث: إن الهند وسيلان لديهما ميزة مطلقة في الشاي، والمستعمرات الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج التبغ.

تراكم رأس المال:

إذا كان تقسيم العمل يطلق عملية النمو، فإن تراكم رأس المال يحافظ على استمرارها ونشاطها، وطبقًا لما يقوله آدم سميث، فإن رأس مال صاحب المصنع يتكون من رأس مال ثابت (الآلات، الأدوات، المباني) ورأس المال المتداول وهو عبارة عن أموال تستخدم في شراء المواد الخام ودفع مستحقات العمال، وهذا الأخير- صندوق الأجور- ينمو مع التوسع في الإنتاج والأرباح، وتدفع الأجور للعمال مقدمًا قبل الإنتاج والبيع؛ بسبب الوقت الذي يمضي بينما الإنتاج مستمر.

ويؤدي حرص صاحب المصنع على الادخار (باعتباره المالك الوحيد للمنشأة) إلى تراكم رأس المال، وينمو الإنتاج القومي نتيجة لهذا التراكم، ومن ثم يمكن زيادة المدفوعات إلى العمال، بينما يستخدم أصحاب المصانع مدخراتهم الناشئة من ارتفاع الأرباح لتعيين عمال أكثر، والعمال يتطلبون كحد أدنى غذاءً وكساءً وسكنًا، ومع إنفاق العمال مبالغ أكبر على الضروريات يزداد الطلب الكلي، ويزداد الإنتاج في الفترة التالية، ويصبح النمو الاقتصادي أمرًا طبيًا.

القانون الطبيعي والملكية الخاصة:

بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان معظم المتعلمين يعتقدون أن الله لا يسيطر على الناس والأحداث مباشرة، ولكن بشكل غير مباشر من خلال القوانين

السارية في الطبيعة، وكانت قصة إسحاق نيوتن عن خلق الله للكون كآلـه ذاتية الحركة قد أعطت دفعة أكثر للفضيلة الفردية المدفوعة بالمصلحة الذاتية، وفي كل الأحوال، فما الضرر الذي يمكن أن يلحقه عامل واحد أو صاحب مصنع واحد بباقي المجتمع ما دام أن النتاج سيكون دائمًا مقررًا بواسطة القانون الطبيعي؟ وقد تضخمت هذه النظرة في السياسة عن طريق جون لوك **John Locke** (١٦٣٢-١٧٠٤)، الذي ادعى أن القوانين الطبيعية والحقوق الطبيعية كانت موجودة قبل وجود الحكومات. وبغض النظر عن التعاطف مع الآخرين، فإن الأشخاص لا يحتاجون إلى تحمل المسئولية إلا بالنسبة لأنفسهم.

وإلى جانب تسويغ الفردية غير المحكومة، فإن هذه النظرة النيوتونية واللوكية (نسبة إلى نيوتن ولوك) العالمية قد برأت لحقوق الملكية الخاصة، وهكذا أصبح اقتصاد الأفراد وحكمتهم يلقى مكافأته في الدنيا، كما أصبحت المدخرات الكافية تؤدي إلى حيازة الملكية الخاصة، وإذا ما أفلح شخص في تجميع قدر كبير من الملكيات الخاصة، فربما كانت هذه هي إرادة الإله (الكون)، وبمجرد تراكم الملكية، فإن حمايتها كانت حقًا طبيعيًا؛ نظرًا لأنها تنتمي إلى من قام بإنتاجها، وهكذا أصبح التراكم فضيلة.

قام سميث بتنقية جدل لوك **Locke** في الحقوق الطبيعية لمصلحة الملكية الخاصة وحمايتها حتى تصبح مضمونة بنسبة ٨٦%، وكان لا بد من الخوف من الحكومة؛ لأنها وحدها يمكن أن تسلب الأشخاص من حقوق ملكياتهم الخاصة، ومن ثم أيضًا حرمان الأفراد من حريتهم، كما أن قداسة الملكية الخاصة أصبحت مسوغًا آخر لسياسة الحرية الاقتصادية **Laissez – faire**.

وقام سميث بتحويل فضائل القانون الطبيعي إلى أساسيات لما أطلق عليه بعد ذلك الرأسمالية، والأرباح "طيبة"؛ لأنها تقدم الحافز لمدخرات أصحاب الصناعات، وفي داخل كل صاحب مصنع ينبض قلب رجل إسكتلندي، وأصبح تراكم وجمع رأس المال "طيبًا"؛ لأن نتائجه التكنولوجية تخلق تقسيم العمل، الذي يقوم بدوره

بتعزيز الإنتاجية والتوسع في التجارة الدولية، وبدون الملكيات الخاصة لا يمكن لصاحب المصنع أن يقوم بتجميع وسائل الإنتاج اللازمة لبناء وتجهيز المصانع وتوفير العمالة لأنفسهم والأجور للآخرين، وكل هذا كان هو الأفضل للمجتمع، ومن ثم ينبغي أن يمضي بشكل طبيعي بدون أية قيود حكومية.

نظرية القيمة لآدم سميث:

تتمثل إحدى أكثر المشاكل صعوبة في النظرية الاقتصادية فيما يحدد قيمة منتج ما وتوزيع الدخل الناشئ من بيعه بين أولئك الذين شاركوا في إنتاجه، ويطلق الاقتصاديون على حل المشكلة اسم "نظرية القيمة"، ولم يقدم آدم سميث حلاً كاملاً، إلا أنه على أية حال قدم تفسيره.

نظرية العمل والقيمة:

تقدر نظرية العمل قيمة المنتج باعتبارها تعادل وقت العمل اللازم لإنتاجها، وقد قدَّم آدم سميث الفكرة كمؤرخ ينظر إلى القيمة في اقتصاد غير نقدي، ويقول سميث: "إنه في الوضع المبكر البدائي للمجتمع الذي سبق جمع رأس المال وملكية الأراضي كان تبادل السلع يتم على أساس مقادير العمل اللازمة لإنتاجها، وفي أمة الصيادين، كما يقول في أحد أمثلته الشهيرة، إذا كان الوقت اللازم لاصطياد القُندس(*) يبلغ ضعف الوقت اللازم لاصطياد الغزالة، فإن القُندس الواحد سيتم مبادلته بغزالتين، وفي أمة الصيادين لن تدخل النقود في مثل هذه العملية؛ إذ إن دخول الصيادين يمكن حسابها على أساس إعداد القنادس والغزلان التي يصطادونها.

وعلى أية حال، فإنه حتى في الاقتصاد البدائي للصيادين يكون التخصص أمرًا له أهميته، فالصيادون الذين يجيدون العدو أيضًا ربما يصطادون من الغزلان أكثر مما يصطادونه من القندس، أما الصيادون المتمرسون على الجلوس والانتظار

(*) القندس **Beaver** حيوان من القوارض ثمين الفرو؛ (المترجم).

فإنهم ينجحون في اصطياد القندس، ويزداد "الإنتاج" الإجمالي - بأعداد أكبر من الغزلان والقنادس - إذا ما تخصص الصيادون في أفضل ما يجيدونه، كما أن التبادل أو التجارة في الحيوانات ستعني أن جميع الصيادين في نهاية الأمر سيكسبون أكثر إذا ما ركزوا على اصطياد نوع واحد من الحيوانات.

وفي هذا الاقتصاد البدائي للصيد لا يمكننا التمييز بين قيمة السلعة ذاتها وقيمة وقت العمل اللازم لإنتاجها؛ إذ إن القيمتين متماثلتان أساسًا، أما في الاقتصاد الحديث، فإن السلع يتم تبادلها مقابل نقود، ويتم دفع الأرباح إلى أولئك الذين يملكون رأس المال، والإيجار إلى من يملكون الأراضي، وبعبارة أخرى: هناك صانع ومالك أرض يجب أن يتم معهما تقاسم قيمة المنتج (الدخل الناشئ من البيع) فإما(١) أن يكون الدخل الذي يذهب إلى الصانع ومالك الأرض مكافأة مكتسبة، أو(٢) أن يكون قد جرى حرمان العمال من حصة من المنتج تمثل حقهم العادل.

ما الذي كان سميث يعتقد أنه الصحيح من بين هذه البدائل؟ على الرغم مما كتبه بأن العامل يجب دائمًا "أن يتنازل عن نفس القدر من راحته، وحريته وسعادته"، فإنه كان يرى أن صاحب العمل يدفع أجرًا للعامل يختلف عن القيمة التي يقدرها العامل لعمله، وينتهي سميث إلى عدم استخدام نظرية العمل للقيمة إلا فيما ندر.

آلية السوق وعائداتها السحرية:

لا ينكر سميث حق صاحب رأس المال في الحصول على أرباح أو حق مالك الأرض في الحصول على الإيجار، وفي الواقع، فإنه يصف وجود هذه الأنصبة من الدخل بأنها "طبيعية" في اقتصاد ينمو ورأس مال يتراكم، ويتكون صندوق الأجور من مقدمات الأجور المدفوعة للعمال والتي يحق لصاحب الصندوق - صاحب المصنع - الحصول على عائد من ورائها، ويرى سميث أنه يوجد دائمًا في كل مجتمع متوسط لمعدلات الأجور والأرباح والإيجارات يتحدد

وفقًا للزمان والمكان، وتنسجم مصالح العمال وأصحاب الأراضي بفضل التقدم المتضمن في تراكم رأس المال.

والسعر النقدي لأي سلعة هو أيضًا جزء من هذا التوازن الاقتصادي الطبيعي، وعندما يجري بيع منتج ما بسعر يكفي بالكاد لتعويض العامل، والصانع، وصاحب الأرض؛ وفقًا للمعدلات السائدة للتعويض، فإن هذا معناه أن البيع قد تم بالسعر الطبيعي، أو لما تستحقه بالضبط، وبتعبير سميث "لهذا فإن السعر الطبيعي- كما كان، هو السعر المركزي الذي تدور حوله أسعار السلع كافة باستمرار"، وتؤدي التغيرات في العرض والطلب إلى ارتفاع أسعار سلعة ما وهبوطها عن السعر الطبيعي، ولكن تأثير هذه التذبذبات على السعر يكون مؤقتًا؛ نظرًا لأنه - كما يقول سميث- في الأجل الطويل يتحدد السعر الطبيعي من خلال تكلفة الإنتاج للوحدة"(٤).

ومن ثم، ففي الأجل الطويل يؤول سعر كل سلعة إلى مجموع "المعدلات الطبيعية للأجور والأرباح والإيجار"، وكل الصناعات لديها تكاليف ثابتة للإنتاج، ويؤدي أي تغير في الطلب إلى التغير في الناتج وليس في السعر، وفي الأجل القصير (الفترة التي لا يمكن فيها تغيير إنتاجية الصانع) تتحدد الأسعار عن طريق التفاعل بين العرض والطلب في ظل الظروف التنافسية(٥).

والعملية بأسرها - انخفاض وارتفاع الأسعار - ليست إلا جزءًا من آلية السوق، والقوانين الطبيعية التي تعمل في عالم التجارة، والمصلحة الذاتية الفردية هي القوة المحركة في هذا النظام لحرية السوق، والمنظم الداخلي الذي يحافظ على بقاء الاقتصاد متماسكًا هو المنافسة.

وإذا ما كان حدّاد المدينة يتقاضى سعرًا بالغ الارتفاع لتركيب حدوات الخيول، فإن المنافسين سرعان ما سيقيمون محلات للحدادة في المدينة، وما لم يقم الحدّاد بتخفيض السعر، فإنه سيضطر إلى الخروج من العمل عن طريق المنافسة.

كما أن المشترين الذين يعرفون جميع المنافذ التي يمكنهم أن يحصلوا منها على حدوات لخيولهم، سيتجنبون هذا المحل ذا الأسعار المرتفعة ويذهبون لتركيب الحدوات في أمكنة أخرى، ويعمل وجود إعدادات ضخمة من البائعين، ومعرفة المستهلكين للأسعار والمحال، وسرعة انتقال الموارد الاقتصادية على الحد من قدرة أي مورد منفرد للتأثير على الأسعار، والمصلحة الذاتية لفرد تتحكم فيها المصالح الذاتية للأفراد الآخرين؛ إذ إن الفرد "تقوده يد خفية لتحقيق غاية لم تكن جزءًا من نيته".

كما أن قوانين آلية السوق تحدد أيضًا كمية السلع المنتجة، وتؤدي زيادة الطلب على سياط الخيل إلى زيادة في أسعارها على أساس المستوى الحالي للإنتاج، وهو ما يحفز القائمين بصناعتها على زيادة إنتاجهم منها، وبذا يجري الحد من ارتفاع السعر، وعلى أية حال فإن الموارد المستخدمة في إنتاج أية سلعة، ولنقل الخبز مثلاً سيتم تحويلها إلى إنتاج سياط الخيل وهي بالتحديد السلعة التي "يريدها" المجتمع في المقام الأول، ويؤكد سميث على تصاعد الحرية في ظل هذه المنافسة. لقد أصبح المستهلك ملكًا، وأزاح إلى الأجناب أولئك النبلاء الإقطاعيين والمخططين المركانتليين والمحتكرين(٦).

كما أن القوانين المثيرة للرعب لآلية السوق تعمل أيضًا على تنظيم الدخل لكل من العمال وأصحاب المصانع؛ إذ إنه عندما تبدأ الأسعار ارتفاعها في سلعة سياط الخيل، سترتفع أرباح سياط الخيل أيضًا إلى تدخل المنافسة إلى الميدان، وتعمل على الحد من أرباح كل من الصناع، وإذا ما طلب أي من العمال أجرًا "بالغ الارتفاع"، فإن صاحب المصنع سيقوم بتعيين غيره من العمال "المنافسين". وإذا ما ارتفعت الأجور في إحدى المهن، مثل صناعة الأثاث، فإن العمال سيتحولون إلى هذه الصناعة للحصول على دخل أعلى حتى يحدث تكيف "طبيعي"؛ إذ إن زيادة عرض العمل في صناعة الأثاث تحد من معدل زيادة الأجور (والدخل).

والسوق هو حارس ذاته، وهو يتولى تنظيم نفسه بنفسة تماما، وحتى في حالات ارتفاعه وانخفاضه، فإن السعر سيتغير مؤقتًا فقط بعيدًا عن المتوسط الفعلي لتكلفة إنتاج السلعة؛ أي عن السعر الطبيعي، وسيقوم منتجو السلع والخدمات بإنتاج ما يريده الأفراد بالفعل، ويتم دفع الأجور للعمال طبقًا لما يمكن أن يسهموا به في إنتاج تلك السلع التي يرغبها المجتمع.

وترجع شعبية كتاب ثروة الأمم **The Wealth of Nations** بصفة رئيسية إلى ثلاث قوى رئيسية محدَّدة:

(١) آراء سميث المضادة للإقطاع، والمضادة للمركانتلية، وضد الاحتكار، بل ضد الحكومة – صادفت استجابة لدى كثير من قرائه، وكان التوسع التجاري قد أدخل قدرًا من الحرية والأمن للأفراد، وكان الأشخاص الذين عاش أجدادهم في ذل العبودية معتمدين على سادتهم من الأسر الملكية، وعانوا من الحروب المستمرة، قد رأوا انهيار النظام الإقطاعي مع بزوغ اقتصاد التبادل النقدي، ورأوا سياسات المركانتليين المؤيدة للحروب تتهاوى مع حرارة التجارة مع الدول المجاورة التي أدت إلى ذوبان الخلافات السياسية، كما تحدث سميث عن محاسن كون نيوتن، وعن الحريات الجديدة من خلال القانون الطبيعي، وعن ضرورة إطلاقها من التحكم العشوائي للحكومات، وكل ذلك صادف هوى وقبولاً لدى الجماهير في إنجلترا وفرنسا وغيرهما.

(٢) لم تكن إنجلترا في القرن الثامن عشر شديدة الاختلاف عن رؤيا آدم سميث، وكانت إنجلترا بالفعل أمة من أصحاب المحلات التجارية المشتبكين في منافسة حية وضارية، وكان المصنع المتوسط صغيرًا جدًّا، وغالبًا ما وكانت تغيرات الأسعار هي التي تثير التغيرات في حجم الإنتاج، كما أن التغيرات في الأجور أحيانًا ما كانت تؤدي إلى تحولات في المهن والوظائف.

(٣) كان الكتاب متفائلاً وديمقراطيًّا، ولم تعد احتمالات تقاسم الثراء المتنامي في إنجلترا مقصورة على ملاك الأراضي الأثرياء، وفي الحقيقة، فإنه من وجهة نظر الطبقات الحاكمة، كان آدم سميث راديكاليًّا، وكان الحكام لا يرون أي ميزة للنظام الاقتصادي اللامركزي الذي يحل فيه "القانون الطبيعي" محل دور الحكومة، وقامت الثورة الفرنسية بعد ١٣ عامًا من صدور كتاب ثروة الأمم، ووجد كثير من الإنجليز في مذاهب سميث في الحرية وانتقاداته للسياسات العامة روحًا انقلابية مثل تلك التي أشعلت نيران الثورة الفرنسية.

وأثبتت وجهة نظر سميث بشأن ارتباط آلية السوق بحقوق الفرد استمرارها وديمومتها، وطبقًا لما يراه سميث، فإن الرفاهة البشرية تكون في أعلى مراتبها عندما تخدمها الأسواق غير المقيدة، وهذه المتطلبات والرغبات تتحقق بالتوجه الطبيعي لتصنيع وبيع ما يريده المستهلك فعلاً.

وقد تخلص سميث من المشكلة الأخلاقية المؤلمة القديمة بين أنانية الفرد والنظام الاجتماعي، وطالما سادت المنافسة باعتبارها المحقق العظيم للمساواة، وكان الأشخاص متحضرين، فلن يكون هناك تعارض الباحثين عن مصلحتهم الذاتية في الاقتصاد والحد الأقصى للرفاهة الاجتماعية، وبهذا يكون علم اقتصاد سميث متوافقًا مع مشاعره.

لقد قدم سميث رؤية لعلم الاقتصاد ما زال يقبلها كثير من الاقتصاديين اليوم، فنظام السوق الطبيعي للتوازنات - كما يقولون - يتبع مسارًا لزيادة الثروة القومية، والاتجاه الطبيعي للتجارة والتبادل عند مستوى التكاليف والأسعار بقي منخفضًا بفضل التفاعلات التنافسية، ويؤدي إلى زيادة الكفاءة المكتسبة من خلال التخصص، والتخصص إذا ما صاحبه الادخار ينتج عنه تراكم رأس المال، ويتبع ذلك النمو بطريقة آلية. وقد جرى تفسير آراء سميث بطريقة كان لها أثر قوي على أكثر نتائج السياسة العامة استمرارًا في التاريخ الاقتصادي، وهي أن السوق سيعمل بشكل سليم فقط إذا ما ترك لذاته - وفقًا لسياسة دعه يعمل **Laissez – faire**.

سميث والواقع والرؤيات القادمة:

كانت رؤية سميث عن التجارة ذات تأثير كبير، وجرى الترحيب بها على نطاق واسع في العالم الغربي، وفيما بعد قام الاقتصاديون بتطوير نظريات سميث وجعلها أكثر دقة، ولكن لا يمكن لأي شخص أن يجاري ثراء تفسيره للحياة في ظل النظام التنافسي للسوق، ومع ذلك، فإن هناك اختلافات كبيرة بين نظرة آدم سميث والمدافعين المتأخرين عن رأسمالية السوق الحرة كنظام تدفعه بالضرورة الأنانية والجشع بأي ثمن، كانت المصلحة الذاتية في علم اقتصاد سميث أمرًا مقبولاً له فقط؛ لأن الانسجام المجتمعي كان هو نتيجته، وليس هناك أي تناقض مع ملاحظته بأنه مهما كانت أنانية الشخص، "من الواضح أن هناك بعض المبادئ في طبيعته تجعله يهتم بحظوظ الآخرين، وأن يجعل سعادتهم ضرورية له على الرغم من أنه لا يحصل منها إلا السرور الناشئ من رؤيتها"(٧)، إن تعاطف شخص مع الآخرين يحول دون السلوك الاجتماعي غير المرغوب، والسعي إلى الثروة هو مجرد ناحية واحدة من رغبة الشخص لتحسين الذات.

ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن نغض بصرنا عن أولئك الذين تمسكوا بأفكار سميث التي يمكنها أن تخدم قضاياهم، وربما كان سميث شارد الذهن، ولكن لم يكن غافلاً عن نقاط الضعف في نظامه الخاص والمصالح الخاصة حوله.

وعلى الرغم من أن تقسيم العمل يسمح بظهور ثروة الأمم، فإن الحياة الرتيبة للعامل المتخصص "تفسد شجاعة عقله وتجعله ينظر بمقت إلى حياة الجنود غير المنتظمة؛ وغير اليقينية، والمليئة بالمغامرة"، وتزيد تكلفة الدفاع الوطني على زملائه من المواطنين؛ لأنه قد يصبح غير قادر على الدفاع عن بلده في الحرب، ومما يتطلب بإجراءات حكومية. إن الراحة والأمن اللذين ما يزال يتمتع بهما أصحاب الأراضي تجعلهم أيضًا "كسالى وجهلة".

أما شكوك سميث بشأن الحرية الطبيعية، فسرعان ما تم نسيانها؛ لتلائم الغرض، وقد وجد سميث أن أصحاب الأعمال في كل مكان يتآمرون للمحافظة على أن تظل الأجور أقل من المستوى المطلوب؛ لحصول العامل على غذاء وكساء وسكن جيد، كما وجد سميث أيضًا أن التجار والصناع سرعان ما يهاجمون الأجور العالية، ولكنهم يتباطؤون في رؤية "الآثار الخبيثة لمكاسبهم الشخصية"، كما كان ينتابه القلق بشأن ازدياد قوة الصناع إلى الحد الذي يحصلون فيه على ميزة غير عادلة على العمال، ويحتج سميث بأن صاحب العمل يمكنه دائمًا أن يثابر لوقت أطول في النزاع الخاص بالعمال؛ " إن صاحب الأرض والمزارع وصاحب المصنع أو التاجر، على الرغم من عدم تشغيلهم لعامل واحد، فإنهم يمكن بصفة عامة أن يعيشوا عامًا أو عامين على أرصدتهم... بينما كثير من العمال لا يمكنهم أن يسدُّوا رمقهم لمدة أسبوع، وقليل منهم يمكن أن يسد رمقه لمدة شهر، ونادرًا ما يمكن لأي منهم أن يظل بدون عمل لمدة عام"، وهكذا ففي الأجل الطويل "يمكن أن يكون العامل ضروريًا لسيده تمامًا، كما أن سيده ضروري له، ولكن الضرورة ليست بنفس درجة الإلحاح".

وبحلول الوقت الذي يضع القارئ المنظم كتاب ثروة الأمم إلى جانبه بعد الفراغ من قراءته- سيكون قد وجد بعض الملاحظات المزعجة على الانسجام المزعوم في النظام الطبيعي لنيوتن، وكتب سميث في إحدى الفقرات الشهيرة: "إن الأشخاص من نفس المهنة نادرًا ما يتلاقون معًا، حتى لو كان ذلك للمرح والتسلية، إلا وينتهي الحديث بمؤامرة ضد الجمهور، أو بحيلة ما لرفع الأسعار". وهؤلاء العمالقة مثل شركة الهند الشرقية، التي هي احتكار مركانتلي، مرخص بها من التاج البريطاني- تجاوزوا حدود لياقة منشآت الأعمال الصغيرة الخاصة، وهو ما نفر منه سميث، إن الأسعار "المصطنعة" بما يتعدى الأسعار الطبيعية كانت نتاجًا للتنظيمات القانونية، والمزايا المطلقة للشركات، ونظم التلمذة الصناعية، والاحتكارات، وعلى الرغم من معارضته القوية للتدخل في آلية السوق، فإن سميث بالتأكيد لم يكن معارضًا لنواحي النشاط الحكومي؛ كافة فقد كان يفضل قيام

الحكومة بتوفير الأمن العسكري، وإدارة العدالة، والمنشآت الخاصة غير المربحة والمؤسسات التي تقوم بأعمال عامة، وإذا ما استدرنا إلى الأشياء المحددة، فإن القائمة تضم ١٥ بندًا، من بينها حق الحكومة في فرض رسوم لمواجهة الرسوم الجمركية، ومعاقبة الغش في الأعمال، وتنظيم الأعمال المصرفية، وتوفير مكاتب البريد، والطرق السريعة، والموانئ والجسور والترع والقنوات وما شابه ذلك، ورغم ذلك، فإنه فقط عندما يتم تحرير الأسواق المحلية الخاصة يصبح المستهلك على الدوام هو الملك ولنفس السبب، كان سميث يعارض احتكار إنتاج أي سلعة من جانب منتج واحد، وعلاوة على ذلك، ومع أخذ كل شيء في الاعتبار، فإن سميث كان يعتبر أن الآثار الإيجابية للتجارة هي نعمة تستحق الدفاع عنها ضد الأشكال المركانتلية والأشكال التي كانت سائدة في العصور الوسطى للتنظيم الاجتماعي.

وسيظل كتاب ثروة الأمم أحد الكتب العظيمة للحضارة الغربية، ومثل كل الكتب العظيمة، فإنه يعتبر مهمًا على عدد من المستويات المختلفة:

(١) باعتباره كتابًا ملهمًا بالهجوم العنيف الرافض للمركانتلية في إنجلترا (رغم أن الأمر استلزم ٢٠٠ صفحة لتلقي المركانتلية التي كانت مريضة فعلاً حتفها).

(٢) باعتباره فلسفة تفرض نظامًا على الفوضى الاجتماعية.

(٣) باعتباره نظامًا اقتصاديًّا علميًّا يركز على نظام السوق، وتتضافر موضوعات الخطابة والفلسفة والعلم معًا، وتتداخل فيما بينها؛ بحيث لا يمكن المضي في مسارٍ واحد دون الآخرين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن فكرة النمو الاقتصادي لم توجد مطلقًا في أثناء الإمبراطورية الرومانية أو العصور الوسطى؛ ولذا فإننا سنمضي قُدُمًا لاستكمال الأوضاع التي حدث فيها كفاح الاقتصاديين الكلاسيكيين – الثورة الصناعية الإنجليزية وبيئتها السياسية – ولتحقيق فهم أفضل لدوافعهم وأفكارهم، فقد كان هؤلاء المفكرون يتلقون إلهامهم من الحياة في عصورهم.

ملاحظات:

(1) **William Rees, Industry Before the Industrial Revolution (Cardiff: Universtiy of Wales Press; 1968) Vol. I, P. 72..**

(٢) كتب سميث كتابه في وقت كانت كلمة "صناع" **Manufacturers** تعرف أساسًا بنصف المنظم (صاحب المشروع) ونصف التاجر في النظام المحلي للحرف اليدوية، واستخدم سميث المصطلحات: صاحب العمل **Master** والصانع أو رب الصناعة **Manufacturer** أو ربّ العمل الصناعي **Master Manufacturer**، بدون تفرقة، وكلمة **Master** كانت تشير إلى المهارات الحرفية للصانع **Manufacturer**، بينما يشير مصطلح **master-worker** إلى الناحية الإدارية، وفيما بعد قام كارل ماركس **Karl Marx** (١٨١٨-١٨٨٣) بتسمية أرباب الصناعة بالرأسماليين **Capitalists**، وهو ما قد يكون أكثر ملاءمة.

(٣) الاقتباسات الموجودة في هذا الفصل معروفة لأغلب الاقتصاديِين، وكثيرًا ما جرى تكرارها وأصبحت جزءًا من الثقافة العامة، ولتقليل الحشو بدون سبب، لم أقم بوضع ما يشير إلى هذه الاقتباسات بأرقام صفحاتها في المصدر، ومع ذلك يمكن للباحث المجتهد أن يجد جميع الكلمات في مواضعها المتوقعة في الطبعة النهائية من كتاب ثروة الأمم **The Wealth of Nations** التي قام بتحريرها إدوين كنعان **Edwin Cannan** عام ١٩٠٤، والتي أعيدت طباعتها تحت عنوان " **Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. Edwin Cannan (New York: Random House, 1937)**".

(٤) في أحد الأمثلة الكلاسيكية يشير آدم سميث إلى أثر الحداد العام على أسعار المنسوجات السوداء، ويقول: إن النقص المؤقت في المنسوجات السوداء يؤدي إلى ارتفاع أسعار ملابس الحداد وأجور الخياطين، ولكنه لا يؤثر على دخول النساجين؛ لأن الندرة مرحلية، ومع ذلك، فإنه مع التحول إلى اللون الأسود، يهبط سعر الحرير من نفس اللون، وتهبط معه أجور العمال الذين ينتجونه.

(٥) في الجزء الأول، الفصل السابع، من كتابه **The Wealth of Nations** (ثروة الأمم) لم يترك آدم سميث سوى تجانس المنتج كشرط للمنافسة، في طرح لا يملك مؤلفو الكتب الحديثة إلا أن يحسدوه عليه.

(٦) كانت لدى آدم سميث – في الواقع – إحدى الكلمات الأولى الجيدة في الفكر الاقتصادي عن المستهلك، فقد كتب "إن الاستهلاك هو الهدف النهائي الوحيد، وهو غرض أي إنتاج، وأن مصلحة المنتج يجب الاهتمام بها فقط في الحدود الضرورية لتحقيق مصلحة المستهلك".

(7) Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, ed. Ernest Rhys, (London: Everyman's Library, 1910), p.162.

الفصل الثالث

بنتام ومالتس: المنادي بالمتعة و"الكاهن"

أصبحت رؤية آدم سميث أساسًا لمدرسة فكرية، وسيطر الاقتصاديون الكلاسيكيون، الذين كان أولهم آدم سميث، وآخرهم جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) **John Stewart Mill** على الاقتصاد السياسي لمدة قرن كامل على الأقل في إنجلترا، واتباعًا للمسارات التي كان آدم سميث رائدها، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يناصرون حرية امتلاك وتوجيه رأس المال مثل تلك الآلات ذات السرعة العالية لصناعة الدبابيس، وكان هدفهم سياسيًّا وثوريًّا؛ فقد كانوا يريدون نزع السلطة الحكومية إلى الأبد من أيدي أصحاب الأراضي، ووضعها في أيدي التجار وأرباب الصناعة، وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون غالبًا ما يمثلون أصواتًا ذات وزن في النزاعات السياسية في زمانهم، بما في ذلك الجدل في حرية الأسواق، وإلغاء الرسوم الجمركية، وتشريعات الرفاهة، والمنافسة الحرة بين أرباب الصناعة، وفي الواقع كان من بينهم اثنان من أعضاء البرلمان.

وما كان بوسع آدم سميث أن يتخيله فحسب، كان هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيكيون يلاحظونه بأنفسهم، وكانت لديهم القدرة على رؤية الثورة الصناعية في قمة ازدهارها، كما أن علم الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي قد بزغ من نواحي النضال السياسية لتلك الثورة، وكان ما استهوى سميث في مصنع الدبابيس الصغير هو تقسيم العمل، وليست الآلات، وظلت أفكاره حية، بصفة رئيسية؛ بسبب مهاجمته للنظام القديم للأرستقراطيين من ملاك الأراضي وللمركانتلية، ومع ذلك، فقد كانت لآدم سميث رؤيا بشأن حدوث ثورة صناعية، ولو قدر له أن يعيش ليراها، فإنه بلا شك كان سينبهر بآلات صناعة الدبابيس.

صورة إجمالية عن الاقتصاديين الكلاسيكيين:

على الرغم من حدة الاختلاف بين الاقتصاديين الكلاسيكيين على التفاصيل، فإنهم قد اتفقوا على إدانة نشاط الحكومة بصفة عامة فيما عدا: الأمن العسكري، والعدالة الجنائية، والمشروعات والمؤسسات العامة غير المربحة للقطاع الخاص، وأية لوائح تنظيمية بخلاف تلك المنصوص عليها باسم "الأعمال والإجراءات الشرعية للحكومة" تعتبر مُخرِّبة للتجارة والصناعة، وقد تقاسم هذا الاتجاه السائد، وعبر عنه ببلاغة وإيجاز كاتب المقالات توماس بابنجتون ماكولاي **Thomas Babington Macaulay**، الذي كتب يقول:

"إن أفضل ما يقوم به حكامنا لتشجيع تحسن الأمة هو التزامهم بدقة بواجباتهم الشرعية، من خلال ترك رأس المال يبحث عن أكثر الطرق تحقيقًا للكسب، وترك السلع لتبحث عن أسعارها العادلة، كما تبحث الصناعة والخبرات عن مكافآتهم الطبيعية، كما يلقي الكسل والحماقة عقابهما الطبيعي، وبالمحافظة على السلام، والدفاع عن الملكية، وتخفيض تكلفة اللجوء إلى القانون، وملاحظة الاقتصاد الشديد في كل إدارة حكومية من إدارات الدولة، فلتفعل الحكومة هذا، ومن المؤكد أن الناس سيقومون بالباقي"(١).

وكان أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد آدم سميث هم: توماس مالثس **Thomas Malthus** ودافيد ريكاردو **David Ricardo**، وجيمس ميل **James Mill** وجون ستيوارت ميل **John Stuart Mill**. ولكن أفكار اثنين آخرين هما: جي. بي ساي **J.B.Say** وجيريمي بنتام **Jeremy Bentham** كانت أيضًا مما أثر في الفكر الاقتصادي.

وكان هؤلاء الاقتصاديون ليبراليين من الطبقة الوسطى في القرن التاسع عشر، ممن اجتمعوا على الإيمان بالتقاليد الليبرالية لمبدأ دعه يعمل

Laissez – faire وحماية الملكية الخاصة وفقًا لما وصـــفه مـــاكولاي **Macaulay**، وكان على الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عـشر أن تعمــل علـــى تحريــر وإعتاق الطبقة الوسطى من سيطرة الحكومة، وهي ليبرالية تمثل عالمًا يختلف عن النوعية الأمريكية المعاصرة، التي احتل فيها نــشاط الحكومــة بــشأن القــضايا الاجتماعية مكانًا مرموقًا.

ومع كل هذا، فقد كانوا يفضلون الاختلاف لاستكمال الاتفاق، وكانوا جميعًـا يبحثون عن قوانين اقتصادية، أو لنقل عن حقيقة دائمة وقابلـــة للاعتمـــاد عليهـــا، وكانت كتابات سميث، وريكاردو وميلز، وفقًا للتقليد العظـــيم للفكـــر الإســـكتلندي والإنجليزي منذ بداية القرن الثامن عشر– تتسم بحب الحقيقة المصحوب بوضـــوح التعبير والتحرر من العاطفية المفرطة، وامتد هذا الفكر أو الشعور إلى آخرين مثل لوك **Locke** وهيوم **Hume** وتشارلز داروين **Charles Darwin**، وكان لهم جميعًا تأثير كبير على الطريقة التي يفكر بها الناس.

وقام دافيد ريكاردو (بمساعدة من تشجيع من كل من بنتام وجـــيمس ميـــل) بوضع أكثر التدقيقات تأثيرًا لرؤية سميث في الطبعات الثلاث من كتـــاب مبـــادئ الاقتـــصاد الـــسياسي والـــضرائب **Principles of Political Economy and Taxation**، التي صدرت في ١٨١٧، ١٨١٩، ١٨٢١، وقدم جيمس ميل ملخـــصًا تمت كتابته بشكل جيد عن علم الاقتصاد الكلاسيكي في عام ١٨٢١ بعنوان عناصر الاقتصاد السياسي **Elements of Political Economy**، وبعـــد ذلـــك كتـــب ابنـــه الاقتصادي والفيلسوف الاجتماعي جون ستيوارت ميل كتابًا بعنوان مبادئ الاقتصاد السياسي في عام ١٨٤٨ **Principles of Political Economy**، الذي طبعـــت منـــه طبعات كثيرة، وكان ما يزال يستخدم كتابًا مدرسيًا في الولايات المتحدة في أثنـــاء العشرينيات من القرن الماضي، أما مالثس، فقد كان من أتباع بنتام وملحـــدًا، وقـــد اشتبك في مناقشتين جدليتين تاريخيتين وإن اتسمتا بالصداقة، أولاً مع بنتام وجيمس ميل، ثم ضد صديقه دافيد ريكاردو.

وكان جي. بي. ساي **J.B. Say** من كبار الفرنسيين المساندين للحرية **Laissez - faire** مع وجهات نظر راديكالية، وعلى الرغم من أن ساي قد جلب على نفسه عدم الرضا الإمبراطوري لنابليون بونابرت، فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين باستثناء مالثس احتضنوا قانونه عن الأسواق، الذي أنكر إمكان حدوث تخمة عامة أو زيادة عامة في عرض السلع، وذلك القانون الذي تم تطويره في كتابه "رسالة في الاقتصاد السياسي" **"Traitè d'economie, politique"** الصادر في عام ١٨٠٣، وبواسطة جميس ميل في عام ١٨٠٨.

وطبقًا لقانون ساي **Say's Law**، فإن الإنتاج في ظل المنافسة في السوق الحرة سيؤدي دائمًا إلى توليد قدر معادل من الطلب على السلع المنتجة، وإذا ما تم إنتاج سلعة واحدة بأكثر من الطلب عليها، فستحدث تخمة جزئية، ولكن ذلك سيجري تصحيحه ذاتيًا بشكل آلي في ظل ظروف المنافسة؛ لأنه إذا ما كان عرض السلعة يفوق الطلب، ويجري بيع السلعة بخسارة، فإن سلعة أخرى سيجري إنتاجها بكميات غير كافية، ويتم بيعها مقابل سعر مرتفع بما يكفي لجذب الموارد العاطلة، ووفقًا لما كتبه ساي فإن "خلق منتج واحد يؤدي فورًا إلى فتح نافذة لمنتجات أخرى" والطلب الكلي دائمًا ما يكون كافيًا.

وعلى غرار سميث، فإن ساي قد نظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط لتبادل السلع، وليس بوصفها أصلاً يمكن للناس الاحتفاظ به لأسبابٍ أخرى؛ ولذا فقد كان ينظر إلى اكتناز النقود باعتباره أمرًا غير رشيد، كما أن أي فرد لا يتردد في إنفاق النقود على شئ ذي قيمة – أي على سلع أخرى – كما أن المدخرات سيجري فورًا إنفاقها على السلع الاستثمارية والعمالة، وهو ما يعني دخلاً يتلقاه القائمون بتوريد الموارد، وهكذا، فإن إجمالي الطلب يتساوى دائمًا مع إجمالي العرض، ونتيجة لهذا الاعتقاد الرائع باستحالة التخمة العامة؛ حيث تظل كميات ضخمة من السلع راكدة دون أن يتم شراؤها – لم يركز الاقتصاديون الكلاسيكيون على إمكانيات واحتمالات الركود الاقتصادي، وكما فعل سميث قبلهم، فإنهم لم يروا حاجة إلى مساعدة الحكومة واتبعوا الحرية **Laissez-faire**.

من الصعب تجنب الحديث هنا عن كارل ماركس **Karl Marx**، الذي ينظر إليه باعتباره فرعًا ثانيًا، أو فرعًا فاسدًا للشجرة الكلاسيكية، وفي المجلد الأول من كتابه الصادر بعنوان: دراسة نقدية للاقتصاد السياسي عام ١٨٦٧ **A Critique of political Economy (1867)** تبنى ماركس بعض أفكار سميث وريكادرو مثل عدم الثقة بالاحتكارات ونظرية القيمة على أساس العمل، ولكن كثيرًا مما كان لدى ماركس كان متعارضًا مع فكرة سميث بأن الانسجام الاجتماعي سيبزغ من السعي وراء المصلحة الذاتية، ومع دفاع ريكاردو ومالثس عن الحرية **Laissez-faire**، ولما كان ماركس يرى أن الرأسمالية هي إحدى مراحل التطوّر والتنمية في اقتصاد ما، فقد يكون مناسبًا معاملته بعيدًا عن المدرسة الكلاسيكية؛ (انظر ماركس في الفصل السادس).

كان الكلاسيكيون مختلفين بطرق أخرى: كان مالثس وجون ستيوارت ميل لأسباب مختلفة قريبين من الحافة "الراديكالية" للاقتصاد السياسي الجديد، إلا أن مالثس لم يكن يشارك آدم سميث تفاؤله، معتقدًا بدلاً من ذلك أن النمو السكاني غير المكبوح ستسرق من الناس مزايا الرأسمالية، وكان ميل (من قبله) قد تحدى ثقة المدرسة الكلاسيكية بالكونية ودوام القانون الطبيعي، والأهم من ذلك ما عبر عنه ميل **Mill**؛ أي الإنسانية، والدفء، والتعاطف مع الفقراء والمضطهدين، التي لم يشاطره في الإيمان بها كثير من الاقتصاديين الكلاسكيين الآخرين وخاصة مالثس.

وأتوقف قليلاً هنا؛ لأن التكرار غالبًا ما يكون مفيدًا. فبالنسبة للاقتصاديين الكلاسكيين، كان السعي وراء الحقيقة هو الشغل الشاغل، وسواء كان السائد هو التفاؤل أم التشاؤم، التخمة أم التوازن، الأخلاقيات أم العقل، اليد الخفية أم الظاهرة – كل ذلك كان بحثًا عن القوانين الاقتصادية.

المراحل الكلاسيكية والثورة الصناعية:

إذا كان آدم سميث قادرًا على ملاحظة المصانع، وبعض الصناعات المزدهرة، والأسواق قبل عام ١٧٥٠، فما الذي كان يكوّن الثورة الصناعية؟ إنه الانفجار في الناتج الصناعي، الذي يعتبر طفرة لدى مقارنته بأي شيء قبل ذلك. وبعد عام ١٧٨٠، كان قد تم "تسريع" عمليات الإنتاج كافة تقريبًا بشكل حاد في سباق لإنهاء القرن، وفيما بين عامي ١٧٨٠ و ١٨٥٠ كان متوسط نمو الناتج القومي البريطاني الفردي يتراوح ما بين ١٪ إلى ١,٥٪ سنويًا، وهو معدل أدى إلى مضاعفة الناتج الفردي الحقيقي كل نصف قرن، وفي عام ١٨٢٦ أمكن لبنجامين دزرائيلي **Benjamin Disraeli** (١٨٠٤-١٨٨١)، الذي أصبح رئيسًا لوزراء إنجلترا فيما بعد - أن يكتب: إن الإنسان لا تخلقه الظروف، ولكن الظروف يخلقها الإنسان"[٢].

وعلى الرغم من استخدام أبراهام داربي في عام ١٧٠٩ لفحم الكوك في صناعة الصلب- لم تتبع أي منشأة أخرى المثال الذي قدمه داربي حتى منتصف القرن، ثم ارتفع عدد الأفران العالية في الفترة ما بين ١٧٦٠ و ١٧٩٠ أربعة أمثال ما كان عليه إلى ٨٠ فرنًا، وفي عام ١٨٣٠، كان هناك ٣٧٢ فرنًا، ثم ٦٥٥ فرنًا في عام ١٨٥٢، وكان إنتاج الحديد الزهر (تماسيح الحديد) نحو ٣٠,٠٠٠ طن في عام ١٧٧٠، وبلغ ربع مليون طن في عام ١٨٠٥، ثم ثلاثة أرباع مليون طن تقريبًا في عام ١٨٣٠، وارتفع إلى ٢ مليون طن بحلول عام ١٨٥٠.

وانعكس النمو الباهر لصناعة المنسوجات القطنية على الواردات من القطن الخام المستخدم في إنتاج الأقمشة، ففي عام ١٨٥٠ كانت الواردات من القطن الخام ٦٢٠ مليون رطل مقارنة بنحو ٨ مليون رطل عند بداية الثورة الأمريكية، وكان هناك أقل من مليوني مغزل للقطن في عام ١٧٨٠، أصبحت ٢١ مليون مغزل في

عام ١٨٥٠، وتم إدخال الأنوال المدارة بالطاقة في عام ١٨٢٠، وكان هناك ٥٠,٠٠٠ نولٍ في عام ١٨٣٠ أصبحت ٢٥٠,٠٠٠ نول في عام ١٨٥٠[٣].

ومثل معظم الثورات، فإن الثورة الصناعية مهما كانت قوة انفجارها، فقد استوعبتها رمال الزمن، ومؤخرًا فقط تمكن المؤرخون من النظر إلى الخلف، ويروا القوى التي كانت خلف الثورة، والتي ربما كان أكثرها شدة هو التسارع الكبير في الاختراعات الجديدة، وفي عام ١٦٦٢ تم منح الرعاية الملكية للجمعية الملكية لتشجيع المعرفة الطبيعية بلندن، وهي الجمعية التي كان إسحاق نيوتن أحد رؤسائها الأوائل، وبهذا تم إثارة الاهتمام بالعلم وتعزيز مكانته، وكانت هناك أقلية مهمة ولا بأس بها من أرباب الصناعات في أواخر القرن الثامن عشر أعضاء في هذه الجمعيات، ومن ثم كانوا على علم بالتطورات العلمية، وكان تحسن عمليات التصنيع من خلال التقدم العلمي قد أصبح حقيقة مقبولة، وفضلاً عن هذا فإن الاختراعات كانت تأتي في تجمعات ملائمة ومناسبة، وقبل عام ١٧٣٤ ظهرت عمليات صهر الحديد باستخدام فحم الكوك، وآلة نيكومن البخارية، والمكوك الطائر الذي اخترعه جون كاي (لعمليات النسيج)، ولكن ظهر أكبر تركز للاختراعات في الثلث الأخير من القرن.

وقد رأى ريتشارد أركرايت **Richard Arkwright** الذي كان حلاقا عمل بقص الشعر قريبًا من أحياء النسيج في مانشستر - أن هناك حاجة إلى آلة تمكن الغزّالين العاملين في صناعة النسيج بالمنازل (الأكواخ) من مسايرة للتقدم التكنولوجي لدى النساجين، وقام جيمس هارجريفز **James Hargreaves** بتلبية هذه الحاجة بمغزله الشهير جنّي **(Spinning Jenny)** (الذي سجل براءته في عام ١٧٧٠)، والذي أدى إلى زيادة بلغت ثمانية أمثال الناتج لكل غزّال، وبالتعاون مع اثنين من أثرياء صناعة الجوارب، هما: جديديا سترات **Jedediah Strutt**، وصمويل نيد **Samuel Need** - أنتج آركرايت **Arkwright** الإطار المائي (١٧٦٩)، الذي مكن النساجين لأول مرة من استخدام خيوط القطن، بدلاً من خيوط

التيل في الخيوط الرأسية للأقمشة القطنية، ومن ثم أصبح يمكن إنتاج أقمشة أعلى جودة وأكثر رقة. وبعد عقد من الزمن أدى ابتكار كرومبتون للبغلة (**Crompton's "mule"**) والتي أطلق عليها هذا الاسم؛ لأنه جمع وظيفتي جني الغزل والإطار المائي إلى رفع إنتاجية الغزالين من ثمانية إلى عشرة أمثال ما كانت عليه، وهكذا تحولت صناعة الأقطان البريطانية.

وكان اختراع توماس نيوكومين **Thomas Newcomen** للآلة البخارية في أوائل القرن الثامن عشر، يستخدم أساسًا لسحب المياه إلى خارج مناجم الفحم، عندما كان الوقود رخيصًا ووفيرًا، ولكن بعد قيام جيمس وات **James Watt** – صديق آدم سميث – باكتشاف طريقة لتخفيض استهلاك الوقود، أصبحت الآلة البخارية أكثر استخدامًا، وفي عام ١٨٠٠ كانت هناك على الأقل ١٠٠٠ آلة تنفث بخارها في بريطانيا، وكانت ٢٥٠ آلة منها تعمل في صناعة القطن.

كانت طاقة البخار إحدى القوى المحرِّرة للرأسمالية الضخمة، فقد أصبح من الممكن استخدام البخار، على عكس طاقة المياه، في أي مكان أكثر قربًا إلى الأسواق؛ حيث يمكن شراء المواد الخام، وبيع المنتجات النهائية، وأكثر قربًا أيضًا إلى المراكز السكانية، وسرعان ما أصبحت المدن مُحاطة بالمصانع، ويغلفها الدخان الأسود.

وكان أحد التطورات الأخرى في صناعة الصلب هو التَّسوِيط **Puddling** (١٧٨٤)، الذي بموجبه كان يتم تحويل الحديد إلى صلب من خلال عمليات لتقليب الحديد في وجود مواد مؤكسدة، وبعد ذلك ومع تحسن الصلب تم بناء أول آلة زراعية مفيدة لدرس القمح (١٧٨٦)، كما تم تحسين المخرطة للمجالات الصناعية (١٧٩٤)، ولما كان يمكن استخدام المخرطة وغيرها من أدوات الآلات في صناعة آلات أخرى، فقد بدأت حقبة جديدة أصبحت تستخدم فيها الآلات لإنتاج غيرها من الآلات، وكان تجميع رأس المال المستخدم للتمويل أهميته، كما كانت تكنولوجيا الآلات المشتراة بهذه الأموال ذات أهمية كبرى[٤].

كان من حسن الحظ أيضًا ما حدث من نمو سريع في الأسواق الأجنبية للسلع البريطانية فيما بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٥٠، وبدرجة أكبر مما حدث في الأسواق المحلية بإنجلترا، وبينما كان إنتاج الصناعات المحلية يزداد بنسبة ٧٪ فقط، كانت صناعات التصدير تزيد إنتاجها بما يناهز ٨٠٪؛ وهكذا امتصت الأسواق الأجنبية الفائض من تلك المنتجات المحسَّنة التي تم إنتاجها بتكلفة إنتاج منخفضة، وجرى تسهيل هذه التجارة – كما وعد آدم سميث – من خلال الانهيار السريع في القيود المركانتلية في إنجلترا، وذلك على النقيض من الاستبدادية **absolutism** والكولبرتية **Colbertism** وركود الاقتصاد الفرنسي في نفس الفترة.

ولما لم يكن ممكنًا للناس – بالطبع – أن يأكلوا القطن أو الصلب أو الآلات، فإننا لا يمكن أن ننكر أو نتجاهل الآثار المواتية التي نشأت من نواحي التحسن الزراعي؛ إذ إن زيادة المواد الغذائية الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية الزراعية لم تؤد إلى النمو السكاني فحسب، بل أيضًا إلى ازدياد الطلب على منتجات جديدة، وفي عام ١٧٣٠ كان التوازن الهش بين المحاصيل والسكان يميل إلى مصلحة إطعام السكان، وإن كان ذلك لا يعني كل السكان وطوال الوقت، وقد أدت هذه الزيادة في الإنتاجية إلى تحرير العمالة الرخيصة من إنتاج الغذاء.

ومع كل ذلك، فقد كان الأمر يتطلب بيئة اجتماعية خاصة تسمح لجيمس وات **James Watt** أن ينضم إلى ماثيو بولتون **Matthew Boulton**، الذي كان من أثرياء أرباب صناعة للأزرار والمحابك (الأبازيم)، ولإنشاء شركة لصناعة الآلات البخارية، وكان البريطانيون يهتمون كثيرًا بحقوق الملكية حتى يمكن لبراءات الاختراع أن تسبغ الحماية على أعمال المخترعين البريطانيين مثل وات، أما بالنسبة لبولتون، فقد كانت الملكية مضمونة نسبيًا من خلال القوانين التي تحبذ تراكم الملكية، وقد سمح هذا المناخ لريتشارد أركرايت (الذي كان يستخدم ما بين ١٥٠ و ٦٥٠ عاملاً في عدة مصانع) وغيره من أرباب الصناعة ذوي البدايات المتواضعة – أن يتقاعدوا في نهاية نشاطهم، وهم من أصحاب الملايين وملاك

الأراضي، كما أن هذا التراكم الرأسمالي الذي كان موضع تقدير كبير في رؤيا آدم سميث الخاصة بالنمو الاقتصادي- قد استمر في بريطانيا من خلال نظام الميراث الإقطاعي، وبالمثل فإن آركرايت، الذي كان ذات يوم حلاقًا بسيطًا - حصل على وسام الفروسية، وأصبح سير ريتشارد.

تبخر التناغم في مقولات سميث:

ربما كان من المستحيل المبالغة في آثار الثورة الصناعية على إنجلترا على العالم بأسره حينئذ؛ إذ إن كثيرًا من الأساليب التقليدية للحياة قد تهدم أو تغير بما يتجاوز القدر المعقول، وبالنسبة لبعض الناس، فإن الحياة أصبحت أفضل، وبالنسبة لبعضهم الآخر فإنها أصبحت أسوأ، أما بالنسبة للجميع فإن الحياة قد تحولت.

كان السكان الذين يتكاثرون بسرعة يدفعون إلى خارج مناطق الريف نتيجة ازدياد الإنتاجية، كما أنه نتيجة الارتفاع النسبي في الأجور كانوا يسحبون من الصناعات الريفية وصناعات الأكواخ بالمدن، ويتدفقون على مصانع المدن، وجلب النمو الحضري المحتوم، والازدحام والتلوث والأمراض والجريمة، وكثيرًا من الأمراض الاجتماعية الأخرى، وانتشار تلك العلل وغيرها من المشاكل الاجتماعية أمر يقر به الجميع، ويدركه المؤرخون جيدًا.

وفي أثناء هذه الفترة من النمو الصناعي السريع كانت طبقة النبلاء من ملاك الأراضي تستفيد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكانت الطبقة الصاعدة من أرباب الصناعات الذين يتكبدون مشقة العمل - تعبر عن استيائها الواضح تجاه كل من أصحاب الأراضي الذين كانوا يحققون الربح، بينما يجلسون في أراضيهم، وتجاه عمال المصانع الذين كانوا يريدون وظائف أكثر وأجورًا أفضل من نظام المصنع الذي أسسه أرباب الصناعة المخاطرون، فهل هذا ما كان يعنيه آدم سميث بالانسجام الشامل لجميع المصالح؟ إن هذه الظروف لا تشجع على التشاؤم فحسب، بل استدعت الحاجة إلى تفسير، ويقدم الاقتصاديون الكلاسيكيون كثيرًا من كلا الأمرين.

بالنسبة لأولئك الاقتصاديين غالبًا ما كان "التناغم" شيئًا يجري الاستمتاع به في حفل موسيقي، أما في غير ذلك، وبخاصة في علم الاقتصاد، فقد اختفى مع نهاية القرن الثامن عشر، أما الاقتصاديون الكلاسيكيون الآخرون، فقد سمعوا نشازًا وأصواتًا متنافرة عندما بدأت مختلف الطبقات الاجتماعية، التي تعرَّف عادة بقدر ملكياتها لرأس المال، أو الأراضي أو عملها ذاته، في التصادم، وقد رأى البعض أن الخطر يكمن في وقوف الطبقة الأرستقراطية من أصحاب الأراضي في طريق التقدم الصناعي، بينما انتاب القلق آخرين من أن التصنيع لم يكن تقدمًا، وشجعت الأوقات المليئة بالتشاحن والتنافر على قيام بعض المجادلات الاقتصادية المتنافرة.

الراديكاليون الفلاسفة، وخاصة جيريمي بنتام:

تأثر علم الاقتصاد فيما بعد سميث بطريقة أو أخرى بالراديكاليين الفلاسفة، وقد حاول هؤلاء المفكرون إدخال مبدأ مرادف لمبدأ نيوتن في العلوم الطبيعية، يمكن أن يقوم على أساسه علم للحياة المعنوية والاجتماعية، وفضلاً عن هذا كانوا يأملون تقديم الأساس لحركة إصلاحية تعرف باسم (الراديكالية الفلسفية **Philosophical Radicalism**).

كانت الحركة أساسًا مقترنة بجيريمي بنتام **Jeremy Bentham (1748-1832)**، الذي كان له أثر رئيسي كبير على صديقه العزيز جميس ميل (١٧٧٣-١٨٣٦) **James Mill**، وكان بنتام قد تأثر (بدرجة أكبر من سميث) بالمؤرخ الإسكتلندي وفيلسوف القرن الثامن عشر دافيد هيوم **David Hume**، الذي كان يقول: إن كل الأفكار مستخرجة من الانطباعات، ومن ثم فإن السلوك البشري في نهاية الأمر ليس سوى نتيجة خبرة الحواس منه نتيجة للمنطق والعقل، وكانت الأخلاقيات الاجتماعية لبنتام تقول بارتباط المتعة بصلاح الخلق، وارتباط الألم بالشر.

ومن الصوتين أصبح صوت بنتام الأكثر احتراما فيما بعد؛ نظرًا لأصالته على الرغم من ندرة كتاباته، وكان تأثير قوي على علم الاقتصاد باعتباره مفكرًا، ومصلحًا عمليًا. ومع أنه كان شخصًا غريبًا بعض الشيء، وازدادت أفعاله الغريبة مع تقدمه في العمر، فقد قام بنتام (خريج جامعة أوكسفورد) بتأسيس جامعة لندن، وأوصى لها بكل المقاطعة التي يملكها، لكن وصيته كانت تقضي بأن يكون رفاته حاضرًا مرة كل عام في اجتماعات مجلس الجامعة، وهو ما زال يجري تنفيذه حتى اليوم، حيث يجلس هيكله المحشو والذى يرتدي ملابسه على أحد الكراسي ممسكًا بعصاه في يده التي تلبس القفاز، ولإضافة الأثر المرعب، تحدق رأس من الشمع في جنبات الحجرة على قمة الجسد، بينما ترقد رأس بنتام الحقيقية (المحفوظة) بين قدمي هيكله العظمى، ومنذ وفاته لم يغب بنتام عن أي اجتماع!.

كان بنتام كئيبًا ومنضبطًا في شبابه، ولكنه كان كثير النزوات ومليئا بالشباب عندما صار عجوزًا، ووضع فلسفة لتلاؤم الإنسان مع حاجاته كان المذهب الرئيسي فيها هو المتعة **Hedonism***: وهو الذي ينادي بأن ما هو طيب لا بد بالضرورة أن يكون ممتعًا، إن الهدف الوحيد في الحياة ينبغي أن يكون هو سعي المرء نحو أكبر قدر من المتعة والسعادة.

وقد تم تخليص المذهب من الأنانية الطفولية – على أية حال– عن طريق ربطه بالمذهب النفعي **Utilitarianism**، وهو الإيمان بأن سلوك الفرد، وكذلك سياسات الحكومة، ينبغي أن توجه نحو تشجيع الحصول على أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأشخاص، وتعمل العقوبات القانونية والمعنوية والاجتماعية قيودًا على التصرفات الفردية المدفوعة بالمصلحة الذاتية التي قد تعوق الخير الأعظم، وهكذا ابتعد من وضع حرية العمل **Laissez-faire** ، بل إنه كان يساند إقامة التأمين على الحياة على أساس اجتماعي.

وقام بنتام بتطبيق هذه الأفكار على المجتمع بأسره، باستخدام نوع من الحساب الاجتماعي يضيف فيه المتع ويطرح منه الآلام، ونظرًا لأن جميع الأفراد

في المجتمع متساوون، كما يقول، فإن أي فعل ستنشأ عنه تجارب متماثلة من المتع والآلام لكل فرد، ويكون مجموع رفاهة المجتمع متساويًا مع مجموع رفاهة جميع الأفراد، ولذا فإذا ما حدث أن اكتسب أحد الأفراد قدرًا من الرفاهية نتيجة لتغير في سياسة الحكومة بشأن تحديد الإيجارات مثلاً، أكثر من شخص آخر خاسر، فإن مجموع رفاهة المجتمع سيرتفع(٥).

ومع ذلك، فإن بنتام مضى يقول: ليس من الضروري أن يربط الناس مصالحهم الذاتية بالمصلحة العامة، ومن ثم فإن نوع السلوك الاجتماعي المطلوب لتحقيق الانسجام أو التناغم الاجتماعي يجب أن يكون معروفًا، (وهو في هذا يرد على ما ادعاه سميث في كتاب ثروة الأمم من أن السعي "الطبيعي"؛ أي غير المكتسب، للمصلحة الذاتية يسهم في تحقيق اقصى سعادة لأكبر عدد). وكان يرى بنتام أن تشريع التعليم يسهم في تحقيق السعادة العظمى لأكبر عدد، ولذلك ينبغي أن يكون طلبة الكليات في منتهى السعادة، وإن لم يكن لأي سبب آخر، فليكن لسماع هذا.

لأول وهلة كانت المنفعة عند بنتام تبدو طريقة لتحديد جانب الطلب في السوق بأسلوب موضوعي وقابل للقياس الكمي، وهو الجانب الذي لم يتناوله آدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون إلا نادرًا، أما جانب العرض فيقوم على أساس تكاليف الإنتاج ومن ثم له واقع مادي، أما المنفعة والطلب - على أية حال - فهما من الأمور الشخصية التي تخضع لما يقدره عقل الشخص. ورغم ذلك فإن بنتام قد أسر خيال الاقتصاديين وتفضيلهم للموضوعية باستخدام النقود مقياسًا للمتعة والألم، وكانت النظرة تبشيرًا بمدارس الحديين **Marginalists** في سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠)، التي استمرت في تعليم الاقتصاديين الشبان.

ومع ذلك، فإن هذا الابتكار تم نقده بتبشير آخر، وهو أن النقود كانت تعني أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص، تبعًا لما يملكون من مال، فإن مبلغًا يعادل ١٥ جنيهًا إسترلينيًا قد لا يعني شيئًا لرجل غني، بينما قد يرفع فقيرًا إلى درجة

متواضعة من الراحة، وهذه الفكرة – بأن كل وحدة إضافية من النقود تقدم متعة أقل عن التي قبلها – كانت هي التي أصبحت المبدأ لقانون تناقص المنفعة الحدية للنقود، وهكذا انتهى خيطا علم اقتصاد بنتام إلى عقدة: كيف يمكن تحديد قيم المتع التى تشتريها الجنيهات البريطانية، إذا كانت الجنيهات ذاتها تقيس أنواعًا مختلفة من الإشباع؟

وأدى هذا اللغز الصغير إلى استمرار وزيادة صعوبة بناء نظرية عن الطلب، وكما سنرى، فإن هذه الصعوبة الخاصة تم التغلب عليها بمجرد توقف الاقتصاديين عن السؤال! ولم يقدم الاقتصاديون الكلاسيكيون حلاً للمشكلة، إلا أن الأفكار الخاصة بالمنفعة الشخصية غير الموضوعية والمنفعة الحدية للنقود أصبحتا من الأمور الرئيسية فيما بعد للاقتصاديين الحديين **Marginalists**.

ومن المؤكد أن "بنتام" قد قدم للاقتصاديين الكلاسيكيين – وخاصة جيمس ميل – كثيرًا من الأمور ليفكروا فيها مليًا، وكان ميل الأكبر قد ساعد بنتام ليصبح ذا أهمية، ولكن كانت هناك معاملة بالمثل، كان بنتام قد بلغ الستين، وأصبح معروفًا في ذلك الوقت، على الأقل بسبب اختراعه سجنًا يمكن تشييده بحيث يمكن حارس واحد أن يراقب كل غرف السجن، وكان ميل قد قدَّم بنتام إلى مجموعة عرفت فيما بعد باسم "الراديكاليون الفلاسفة **Philosophical Radicals**"، وجعل لبنتام مدرسة وشهرة، وهما ما كان ينقص بنتام حتى ذلك الحين، أما جيمس ميل فكان في الخامسة والثلاثين من العمر، وكان إسكتلنديًا جاء إلى لندن ليصلح من أحواله؛ ولذا فإن في المقابل أعطى ميل **Mill** الذي كان حينئذ يعمل موظفًا بشركة الهند الشرقية وصحفيًا مغمورًا في ذات الوقت، أحد المذاهب التي كانت هناك حاجة ماسة إليها.

وفي نهاية الأمر تم إعداد الكتاب الذي أطلق عليه اسم

(“The first Textbook in Philosophical Radicalism,” An Enquiry Concerning the Principles of Political Justice).

(الكتاب المدرسي الأول في الراديكالية الفلسفية: استقصاء بشأن مبادئ العدالة السياسية)، الذي أصدره في عام ١٧٩٣ وليام جودوين (١٧٥٠-١٨٣٦)، وهو كاتب سياسي وروائي وفيلسوف كان قريب الصلة بالجناح المتطرف لحركة الراديكاليين الفلاسفة، وكان جودوين في المركز العاصف من دائرة متميزة من المثقفين، كما أن زوجته ماري ولستونكرافت كانت تعمل بالتأليف، وهي من الأبطال المبكرين لنصرة حقوق المرأة، بينما كتبت ابنته ماري شيللي **Mary Shelley** رواية فرانكنشتين **Frankenstein**، كما أن زوج ابنته الذي أثر فيه وعمَّر من بعده، فكان هو الشاعر الراديكالي الشهير، برسي بايشي شيللي (١٧٩٢-١٨٢٢) **Percy Bysshe Shelley**، كما أثر جودوين أيضًا في القادة الأوائل لحركة الرومانسية الإنجليزية، وخاصة صامويل تيلور كولريدج **Samuel Taylor Coleridge** (١٧٧٢-١٨٣٤)، الذي كان صديقه ويليام ووردزورث (١٧٧٠-١٨٥٠) **William Wordsworth** متعاطفًا (في شبابه) مع حركة الديمقراطية الليبرالية واللغة العامة لعامة الشعب.

وقد خشي الشعراء الرومانسيون الإنجليز أن تتهدم وحدة العقل والخيال والإرادة والحدس في داخل الإنسان من خلال العلم كعقل فقط، أو كما كتب كولريدج: "إن **الخير** يتكون من تلاقي شيء مع قوانين العقل وطبيعة الإرادة، ومدى ملاءمتها لتحديد الأخيرة من أجل تفعيل السابقة... ينشأ **الجميل** من الانسجام المتصور لشيء ... مع القواعد المغروسة والمكوِّنة للحكم والتخيل، وهو دائمًا أمر بدهي"(٦).

واقترح جودوين شكلاً بسيطًا لمجتمع بدون حكومة، يتم فيه الوصول إلى الكمال الإنساني في النهاية، وقد جادل بأن مؤسسات المجتمع التي تؤثر على توزيع الثروة تمنع الوصول إلى الكمال الإنساني والسعادة النهائية، وطالب جودوين بالمساواة في تقسيم الثروة، وتوفير الضروريات، وترك وقت فراغ كافٍ للتحسينات الثقافية والمعنوية التي تؤدي إلى كمال دنيوي.

وكان كل من جودوين وشيللي متأثرين إلى حد كبير بمذاهب **التنوير** التي ينتصر فيها العقل البشري في النهاية على عدم المساواة، والسياسات الحكومية القاسية، وعندما أخذ شيللي علمًا بمذبحة بيترلو، التي كانت نتيجة لأوامر الحكومة للفرسان بمهاجمة اجتماع للطبقة العاملة في مانشستر، كان غضبه الشديد وإشفاقه سببًا في إلهامه بكتابة **قناع الفوضى Mask of Anarchy** (١٨١٩)، الذي جاء فيه: لقيت القتل على الطريق، وكان ذا قناع مثل كاسيلري(*).

وكانت للأفكار الطوباوية جاذبية واضحة، وكان يبدو أن كثيرًا من الناس في زمن جودوين يريدون تصديقها، ولكنها كانت تبدو لآخرين ساذجة ومتفائلة بطريقة فجة أكثر من مبدأ المنفعة، وبالنسبة لهؤلاء المتشككين والواقعيين والمتنبئين بالويل والثبور، كان توماس مالثس مبعوث السماء لمناقضة جودوين.

توماس مالثس والقنبلة السكانية: ومضة برق لغير المستنيرين:

تقوم شهرة توماس مالثس (١٧٦٦-١٨٣٤) على نظريته القائمة عن النمو السكاني، أما ما كان مالثس يهاجمه، فلم يكن التفاؤل المتواضع لآدم سميث، بل كان التفاؤل المفرط الذي كان سِمة الجماعة المتشددة من أتباع مذهب المنفعة، وهكذا يظهر موقف مالثس خلافه التام مع جودوين.

في الأصل كان اسم أسرته هو مالتهاوس **Malthouse** على غرار المادة المستخدمة في صناعة البيرة، ولا شك أن الاسم قد تم تعديله بسبب الجذور الدينية في شجرة العائلة، وكان روبرت توماس مالثس **Robert Thomas Malthus** الذي ربما تدفع نظريته كثيرين إلى الشراب - طالبًا مقيدًا في كامبريدج في عام ١٧٨٥؛

(*) كاسيلري **Castlereagh**: لورد أسهم في إخماد الثورة الأيرلندية عام ١٧٩٨.

حيث أصبح مهتمًا بألعاب الكريكت والتزلج، وربح جوائز في الخطابة باللغتين الإنجليزية واللاتينية، وتم ترسيمه كاهنًا في كنيسة إنجلترا، إلا أنه نادرًا ما عمل بهذه الصفة، وبعد أن توطدت أركان شهرته بصفته اقتصاديًا، أصبح مالثس أستاذًا للتاريخ والاقتصاد السياسي في كلية هايليبيري **Haileybury College**، التي كان يديرها ذلك الاحتكار المركانتلي العملاق، شركة الهند الشرقية في لندن.

كان مالثس يتسم بالمرح، محبًا للخير بالسليقة، ذا مزاج معتدل، مخلصًا، رقيقًا، وكان يوصف بأنه طويل وذو مظهر أنيق، وسلوك مهذب كسيد محترم. وستظهر المفارقة بوضوح في هذا المظهر، ففي إحدى الصور التي رسمها جون لينيل **John Linnell** في عام ١٨٣٣ يظهر مالثس ذا بشرة متوردة، وشعرًا أحمر أو كستنائيًا، وفي بنية ممتازة وأناقة مدهشة، ونظرًا لأن كلامه كان يشوبه بعض العيب بسبب شق حلقي وشفة أرنبية، فقد كان مالثس يتكلم ببطء ولطف، ومع هذا فإن ثقته الراسخة وصوته الجهوري كانا يجعلان الناس يحسون بالراحة.

قام مالثس بتوجيه الآخرين إلى عقبة ضخمة في الطريق نحو المستقبل، إلى عصر المساواة التامة والسعادة وفقًا لما كان يراه جودوين: وهو أن السكان يتجهون نحو الازدياد بدرجة أسرع من زيادة وسائل وضروريات الحياة، وفي عام ١٧٩٨، في قمة تصاعد خلاف مع والده (الذي كان يتحيز إلى جودوين) قام مالثس الشاب الذي يبلغ ٣٢ سنة من العمر، بإصدار كتاب بدون اسم المؤلف بعنوان "مقال في مبدأ السكان، بالنسبة لتأثيره في التحسن المستقبلي للمجتمع، مع ملاحظات على تأملات مستر جودوين، ومستر كوندورست وغيرهما من الكتّاب".

An Essay on the Principle of Population as It Affects the Future Improvement of Society: With Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers".

كان مالثس يؤمن بأن النظام الاقتصادي لا بد أن يكون من إملاء قوة عُليا، ولكن لم يكن بإمكانه الاتفاق مع آدم سميث أن نتائج هذا النظام كافة ستكون بالضرورة مفيدة، وأن بعض المشاكل التي تظهر في الطبيعة - كما يقول - يمكنها ألا تكون سارة تمامًا، وقد رأى مالثس أن هناك مساحة صغيرة لبعض الحركات التي يمكن تقوم بها" اليد الظاهرة "للإنسانية، وفي هذه الناحية كان متأثرًا بأخلاقيات مذهب المنفعة لبنتام وفكرة "أعظم الخير لأعظم عدد"، ولكنه كان ينزع لأن يكون محافظًا بدرجة أكبر من الأتباع الآخرين لمذهب المنفعة، بل حتى كان رجعيًا.

ومع رفضه للتفاؤل بشأن التقدم وفقًا لمذهب المنفعة، قام مالثس بالدفاع عن الهيكل التقليدي للطبقات الإنجليزية (مع إبقاء الأرستقراطية المالكة للأراضي على القمة)، وهو ما اعتقد أتباع مذهب المنفعة أنه يقف في طريق تحقيق الديمقراطية الكاملة. وهكذا، فإنه سواءً أكان الأمر يتعلق بتشريع للرفاهة، أم رسوم لمساعدة ملاك الأراضي، أم مشكلة منع الكساد، فإن مالثس كان متطرفًا في وقوفه إلى جانب المحافظة على الهيكل الطبقي القائم مع الاعتماد على مبدأ المنفعة لتقييم التحسينات.

كان مالثس شديد الحذر كأحد أتباع مذهب المنفعة، حتى إنه قام في الواقع بإعادة تعريف المصطلح، وفيما بين أتباع مذهب المنفعة، كان محافظًا بين راديكاليين، ومتشائمًا بين المتفائلين، ومع ذلك لم يكن البَوْن شاسعًا بحيث كان يمكن عقد مناقشات ودية فيما يتعلق باختلاف التقديرات الفكرية، وهناك أمر واحد رأى فيه مالثس قدرًا أكبر كثيرًا من المنفعة الاجتماعية للرفاهة العامة في المؤسسات التقليدية، التي دافع هو عنها وهاجمها الراديكاليون، كما رأى أيضًا قدرًا أقل من المنفعة في هذا النوع من اقتراحاتهم الإصلاحية عما كانوا يدعونه في أقوالهم الأكثر تفاؤلاً.

وكل هذا يعيدنا إلى تطرف آخر، وهو تشاؤم مالثس، فقد استنبط تصويرًا لمقولته بأن الناس يميلون إلى الازدياد بأعداد تفوق وسائل إعاشتهم، ويتضمن هذا التصور متواليتين عدديين، إذا لم يكن هناك حد لعرض الغذاء، فإن تعداد أي دولة

يمكن أن يتضاعف كل ٢٥ سنة، وفقًا لمتوالية هندسية للزيادة، ولكن من الواضح أن الزيادة في مواد الإعاشة في ظل الظروف المثالية، وفقًا لرأي مالثس ستكون وفقًا لمتوالية حسابية... ولذا يمكننا أن نقول: إن ازدياد البشر في المدن سيكون بمعدل ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، ٥١٢، وهكذا إن ازدياد المواد الغذائية سيكون هكذا ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠. وكما قال مالثس، فإنه "في ظرف قرنين وربع قرن ستكون نسبة السكان إلى مواد الإعاشة ٥١٢ إلى ١٠ وفي ثلاثة قرون ستكون ٤٠٩٦ إلى ١٣ وفي ألفي عام سيكون الفرق في أغلب الظن صعب الحساب"[٧]، إلا أن الناس عاشوا في المدن بالفعل لعدة قرون، فلماذا لم يحدث الانفجار السكاني أبدا؟

كانت لدى مالثس إجابة مروّعة: إن الاتجاه للسكان إلى تعدي إنتاج المواد الغذائية قيَّدته وحدَّت منه الضوابط "الإيجابية" للسكان – وهي تلك الأحداث التي تؤدي إلى زيادة معدل الوفيات – في شكل مجاعات، وبؤس، وأوبئة، وحروب، والفقر والندم، طبقًا لاستنتاجه، هي العقاب الطبيعي "للطبقات الدنيا"، كما أن إعانة الفقراء "غير المستحقين"، مثلما تنص عليه قوانين الفقراء الإنجليزية، يجعل الأمور أكثر سوءًا؛ لأن أعدادًا أكبر من الأطفال ستبقى على قيد الحياة، ولا يمكن الثقة سوى "بطبقة الملاك" في زيادة المواليد، وهكذا كانت النتيجة واضحة، كما كانت قاتمة: لا مناص من الفقر.

لكن مالثس أعاد التفكير فيما قاله وبحلول عام ١٨٠٣، عندما نشر مراجعة لمقاله، فقد أقر بإمكانية تنفيذ القيود المقبولة أخلاقيًّا على السكان مثل تقليل حالات الزواج، وتأخير الزواج، والعفة الجنسية وكبح النفس، والالتزام المتشدد بالأخلاقيات الجنسية، وهذه التغيرات في السلوك يمكن أن تؤدي إلى تخفيض أحجام الأسر، على الرغم من أنه ليس واقعيًّا بعض الشيء، توقع تنفيذها، وهناك ناحيتان أخريان يمكن عن طريقهما تخفيض معدل المواليد وهما: البغاء، وضبط المواليد، لكنهما استبعدا على أسس أخلاقية.

وقد تزوج مالثس ذاته في وقت متأخر، وبهذا طبق جزءًا مما كان يعظ بـه، وأخيرًا أصبح أبًا لثلاثة أطفال فقط، وفي زمانه كان مالثس أشـهر الاقتـصاديين السياسيين في بريطانيا العظمى، وكانت مشاعره الداخلية القائمة سـببًا فـي دفـع المؤرخ توماس كارليل **Thomas Carlyle** ليطلق علـى الاقتـصاديين "الأسـاتذة المحترمون للعلم الكئيب"، وهو لقب ما زال يجري اقتباسه على نطاق واسع، وقـد يقول البعض: إنه ما زال ملائمًا تمامًا.

وقد تم تبني أفكار مالثس بشأن دونية الفقراء أخلاقيًّا في تعديل قانون الفقراء في عام ١٨٣٤، وتم إلغاء أوجه الإعانات كافة خارج بيوت الفقـراء (الملاجـئ) الشبيهة بالسجون بالنسبة للقادرين جسديًا من الفقراء، وأصـبح علـى المتقـدمين للحصول على الإعانات - أن يقوموا برهن ممتلكاتهم كافة والدخول فـي بيـوت الفقراء، وعادة ما يتم إرسال النساء والأطفال في مـصانع الأقطـان بعيـدًا عـن إغراءات سرير الزواج، وكان القصد من القانون هو جعل التجويع الهـادئ أكثـر كرامة من الإعانات العامة، وظل هذا النظام هو القاعدة للسياسة البريطانية بـشأن قوانين الفقراء حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ومع تبرئة القوانين الوضعية لـه ظل مالثس خاضعًا لقوانين الطبيعة التي شطبته من السكان بعد أربعة شهور مـن الموافقة على تعديلات قانون الفقراء.

ويمكن تقديم بيانات سواءً لتأييد أو رفض مذهب مالثس بالنـسبة للـسكان، ويبدو أن البيانات البريطانية عن المدة من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٠٠ تلائم نموذج مالثس؛ إذ إن تعداد السكان في بريطانيا العظمى فيما بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٥٠ لم يزدد إلا بنسبة ٨٪ فقط، بينما ازداد فيما بـين عـامي ١٧٥٠ و ١٨٠٠ بنـسبة ٦٠٪ (وهي قفزة هائلة بمعدلات ذلك الوقت)، وأدى هبوط الوفيات وزيادة الإنتاجية إلى زيادة نمو السكان، كما أدى تضخم عرض العمالة إلى تخفيض معدلات الأجور الحقيقية، ثم ارتفع تعداد السكان بنسبة غير معقولة بلغت ١٠٠٪ فيما بـين عـامي ١٨٠٠ و ١٨٥٠، وعلى أية حال، فإنه بحلول عام ١٨٦٠ لم تعد زيـادة التعـداد

وهبوط مستويات المعيشة تمضي معًا؛ بسبب سرعة ارتفاع الإنتاجية[٨]، وفي نهاية الأمر أدت الثورة الصناعية إلى كسر الحلقة أو الدورة القديمة، كما أن الإحصاءات الحديثة عن معدلات الاستهلاك الفردي للمواد الغذائية في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان – تظهر عدم صحة النظرية.

وحتى مع ذلك، فإن هناك مناطق فقيرة معينة في العالم ما تزال تشبه ذلك المجتمع الزراعي في أيام مالثس، وتميل إلى مناصرة النظرية، وما تزال البشرية مهددة بحدوث نبوءة مالثس في إفريقيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية والهند، وعلى الرغم من تأييد الأحوال السائدة في تلك المناطق لآراء مالثس، فإنه قد أخفق في التنبؤ ببعض النواحي الهامة المتصلة بها. **أولاً:** أن البشر يمكنهم إنقاص خصوبتهم من خلال وسائل تنظيم النسل الحديثة. **وثانيًا:** أن التقدم في التكنولوجيا الزراعية، مثل تطوير سلالات جديدة من الحبوب (الثورة الخضراء) قد أدى إلى زيادات كبيرة في محاصيل المواد الغذائية، هذا مع إيماننا، وعدم تجاهلنا لما تتنبأ به النظريات المالثسية الجديدة بشأن موارد الطاقة العالمية التي تساعد الزراعة جزئيًا، والتي قد تنفد يومًا ما، إلا أن هذه النظريات ربما أيضًا تكون قد أساءت تقدير ما لدينا من إمكانات لخلق تكنولوجيات جديدة تواجه مثل هذه التهديدات، وقد جادل جودوين بأن الاختراعات التكنولوجية قابلة دائمًا للتحسن المستمر، **ثالثًا:** وربما أيضًا الأكثر أهمية، هو أن التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري يخفض الحاجة إلى قيام الأسرة ذاتها بإعادة إنتاج عملها.

ورغم ذلك، فمن الملحوظ أن مالثس كان له أثر كبير على نظريات التطور، وقد عرف تشارلز داروين **Charles Darwin** (١٨٠٩-١٨٨٢) عالم البيولوجيا البريطاني إمكان إنتاج أنواع أشد قوة من النبات والحيوان من خلال التوالد الانتقائي **Selective Breeding**، وكان يبحث عن نظرية للتطور تفسر الانتقاء الطبيعي، إلا أنه كف عن ذلك بعد أن قرأ في عام ١٨٣٨ في كتاب مالثس مقالاً

عن السكان **Essay on Population** (للتسلية، وفقًا لإحدى الروايات، مع كل ما يحويه ذلك من غرابة).

اعترت داروين الدهشة بالنور الذي أضاءه أمامه النضال من أجل الغذاء، والمتوالية الهندسية للسكان وانعكاس ذلك على النبات والحيوان من خلال الانتقاء الطبيعي، وقام باستعارة تلك الأفكار التي طبقها مالثس على البشر، وعمَّمها لتغطي مملكتي النبات والحيوان(٩)، وكما سنرى في الفصل الثامن، فإن تلك الأفكار المالثسية (التي تم تبنيها تحت اسم الداروينية) في الفكر الاقتصادي من خلال الداروينية الاجتماعية، والتي قامت – للمفارقة – بتحويل فكرة الانتقاء الطبيعي مرة أخرى إلى مجال الصراع التنافسي بين البشر في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وقبل إصلاح أعماق أخرى من اليأس الكلاسيكي من الضروري أن نذكر باختصار إسهامًا آخر لمالثس، وهو نظرية التخمة أو الجلطة **Theory of gluts**، وقد خالف مالثس بقوة كلاً من موقف آدم سميث وساي فيما يتعلق باحتمالات عدم بيع السلع، وكان يرى أن الرغبة البشرية في الحصول على السلع ليس لها حُدود، (ولكن ربما لا تكون بنفس حدة الرغبة الجنسية)، وعلى أية حال، فقد اقترح بأنه إذا كان الفرد الذي يرغب في شراء السلعة ليس لديه ما يبيعه مما يطلبه الآخرون، فإن السلع قد تبقى دون بيع، وصاحب المصنع لن يقوم بتعيين عامل إلا إذا كان العامل ينتج ما تفوق قيمته أجر العامل – أي فائضًا يعادل ربح صاحب العمل، ومن الواضح أن العامل ليس في وضع يسمح له بشراء الفائض؛ ولذا يجب أن يشتريه آخرون، والعمالة الكاملة لن تكون مضمونة إلا إذا تم شراء كل الناتج.

وكان القلق يساور مالثس عمّن يشتري الفائض، وكان يرى أن الرأسماليين بخلاء لا يهمهم في المقام الأول إلا تكديس الثروات، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهم، وفي هذا الصدد كان ملاك الأراضي يكوّنون الطبقة المبرّزة والمبجلة؛ نظرًا لأنهم يحصلون على عائداتهم من الطبيعة، فإن الدخل المتولد لدى حائزي

الأراضي يكون أكثر من تكاليف إنتاجهم، كما أن الطبقة الأرستقراطية من مــلاك الأراضي لديها رغبة الإنفاق (للخدم، إذا لم يكن لأي شيء آخر)، وهذا الإنفاق هو أفضل طريقة للتغلب على الركود الاقتصادي، ولهذا السبب ولأسباب أخرى أيضًا، كان مالتس ليِّنًا مع ملاك الأراضي، وكان موقفه لا بد أن يــؤدي إلــى مواجهــة بلاغية مع الاقتصادي الفحل دافيد ريكاردو.

ملاحظات:

1- *In "Southey's Colloquies on Society,"* **Edinburgh Review, December 1930.**

2- **Vivian Grey, Book I, Chapter 2 (London: Longmans, Green, 1892) [1826].**

٣- هذه البيانات مستخرجة من:

The discussion in R.M. Hartwell, *the Industrial Revolution and Economic Growth* (London: Methuen & Co., 1971), pp. 120-126.

٤- لمعرفة أسماء وتفاصيل إضافية أنظر:

A.E. Musson and Eric Robinson, *Science and Technology in the Industrial Revolution* (Manchester: Manchester University Press, 1969).

٥- كان نظام للتصنيف أكثر إحكامًا من مجرد المعنى العادي لكلمتي "المتعـة" و"الألم"، فقد قسم سلسلة كاملة من التجارب الإنسانية الواعية إلـى "نزعـات مؤيدة" و"نزعات معارضة" ويشمل الدوافع والكراهيات كافة، من أصـغرها إلى أكبرها، ومن الرغبات المفاجئة إلى أعمق الرغبات، وربما كان المرادف لكلمة "المتعة" وهو "الإرادة"؛ أي: إن ما يُمتع الشخص هو ببساطة ما يريـد الشخص عمله. ولكن حتى هذا له مشاكله، وطبقًا للعـادات القديمـة، كـان المواطن الياباني الذي يحس بالذنب يطعن نفسه بإرادته، ومن الصعب اعتبار مثل هذه العمل جالبًا للسرور والمتعة.

6- Samuel Taylor Coleridge, *On the Principles of Genial Criticism* (1814), *quoted in John Bartlett, Familiar Quotations* (Boston: Little, Brown & Co., 1991), P. 436.

7- Thomas R. Malthus, *On Population*, ed. Gertrude Himmelfarb (New York: Random House, Modern Library, 1960). P. 13.

8- Peter Lindert, *"The Malthusian Case,"* unpublished note, 1984.

9- For the full story, seel Lamar B. Jones, *"The Institutionalists and On the Origin of Species: A Case of Mistaken Identity,"* Southern Economic Journal 52 (April 1968): 1043-1055, 1986.

الفصل الرابع
توزيع الدخل: ريكاردو ضد مالثس

كتب آدم سميث أن كيفية قيام الحكومة المدنية بكفالة أمان حق الملكية "إنما هو في واقع الأمر للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء، أو للدفع عن أولئك الذين لديهم عقارات ضد من لا يملكون شيئًا على الإطلاق"، وقد ركّز سميث على توزيع الدخل والثروة؛ نظرًا لأنهما يمثلان مصالح واهتمامات سياسية واجتماعية قوية، وكذلك فعل مالثس، كما فعله اثنان آخران من كبار المفكرين الاقتصاديين في أوائل القرن التاسع عشر، وهما ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

كان ريكاردو أحيانًا عضوًا بمجلس العموم، وهو المكان الذي كانت تجري فيه المناقشات بشأن قضايا التجارة الدولية، وكذلك توزيع الدخل، وبينما كان مالثس هو الأكاديمي الرباني الذي أصبح عمليًّا، فإن ريكاردو كان رجل أعمال سياسيًّا أصبح مُنَظِّرًا عظيمًا، ورغم ذلك فقد حددت مجادلاتهم السياسية ما الذي سيقوم ريكاردو بوضع نظريات له؟ أما جون ستيوارت ميل فقد ألف كتاب علم الاقتصاد المدرسي العظيم لأبناء جيله، وقد انتخب أيضًا عضوًا بالبرلمان، وقرب النهاية كان يدعو نفسه اشتراكيًّا، وكان هذا العصر من عصور الإثارة الثقافية العظيمة.

دافيد ريكاردو سمسار البورصة الاقتصادي:

كان دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) صديقًا حميمًا لمالثس، وكان خصمه الثقافي في نفس الوقت، وفيما بينهما قاما بتطوير علم اقتصاد وصفه روبرت هيلبرونر **Robert Heilbroner** بأنه مأساة من فصلين، في الفصل الأول قام مالثس ببيان الآثار الإنسانية الرهيبة للزيادة المفرطة في تعداد السكان، وفي الفصل الثاني أوضح ريكاردو أن الكسالى والمحبين للهو وأوقات الفراغ من أصحاب الأراضي سيكونون هم المستفيدين فقط من النظام الاقتصادي، بينما أن أرباب الصناعة، الذين كانت الأمة تتطلع إليهم لتحقيق النمو الوطني، سيصابون بالإحباط والعجز.

كان ريكاردو هو الابن الثالث من بين ١٧ طفلاً في عائلة هولندية ثرية من المهاجرين اليهود؛ أي أن عائلته كانت جزءًا من المشكلة السكانية، وكـان التعلـيم الرسمي لريكاردو قد انتهى وهو ما يزال في الرابعة عشر من عمره، ودخل فـي عمل والده الذي كان هو السمسرة في الأوراق الماليـة، وعنـدما بلـغ الحاديـة والعشرين تزوج امرأة من طائفة الكويكرز(*)، وانضم إلـى كنيـسة الموحـدين(**) **Unitarian Chruch** مما أدى بوالده إلى التبرؤ منه.

وقام ريكاردو بعد ذلك بإنشاء مؤسسة سمسرة خاصة به بأموال مقترضـة، وأصبح أكثر ثراءً من والده، وتقاعد من عمله في سن الثالثة والأربعين؛ ليتخصص في دراسة الاقتصاد، والانغماس في السياسة (واشترى لنفسه مقعدًا في البرلمـان)، وعندما توفي نتيجة لعدوى أصابته في أذنية في سن الحاديـة والخمـسين، كانـت ثروته تقدر بنحو ٧٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، وكان هذا مبلغًا كبيرًا جدًا فـي تلـك الأيام، وكان معظم ما يملكه ممثلاً في أراضٍ وعقارات، وهي مفارقة سرعان مـا ستصبح أكثر ظهورا[1].

وعلى الرغم من أنه كان بوسع ريكاردو أن يقر أن تراكم الثروة الـضخمة كان أمرًا يستحق الجهد، فإنه كان رجلاً ذا معتقدات راسخة ومبادئ سامية، وغالبًا ما كان يساند سياسات تتعارض مع مصالحه الخاصة، وبعد أن كـان قـد امتلـك مساحات واسعة من الأراضي، ساند سياسات مضادة لمصالح مـلاك الأراضـي، وكان في البرلمـان يمثل دائرة في أيـرلندا، ولم يعش فيها مطلقًا، وكـان ينـادي

(*) الكويكرز: **Quakers** = جمعية الأصدقاء أسسها جورج فوكس (١٦٢٤-١٦٩١) **Gorge Fox**، وكانوا يحبون السلام، وكان قاضي مدينة دربي **Derby** هو الذي أطلق عليهم هذا الاسم؛ لأن جورج فوكس، طلب منه ومن الحاضرين أن يرتعدوا (يهتزوا) **Quake** أمام كلمة الرب؛ (المترجم).

(**) كنيسة الموحدين **Unitarian Church** = كنيسة يؤمن أتباعها بوحدة الله في مقابل الثالوث **Trinity**، وتخص الآب وحده بالألوهية؛ (المترجم).

بإصلاحات كانت ستحرمه من مقعده، وكان أحد أكثر الرجال ثراءً في إنجلترا، ومع ذلك ساند فرض ضريبة على الثروة.

عندما كان ريكاردو في السابعة والعشرين من العمر، قرأ كتاب ثروة الأمم، الذي أكسبه مذاقًا لدراسة الاقتصاد السياسي؛ وكان أول أعماله المنشورة خطابًا موجهًا إلى إحدى الصحف عن مشاكل العملة، الذي كان بشيرًا بنبوغ قادم، وأصبح علمًا بارزًا في التحليل الاقتصادي في أثناء جدال السبائك **Bullion Controversy** بشأن أسباب ارتفاع الأسعار في أثناء سنوات الحرب النابوليونية، وكان يجادل بأن إفراط البنك في إصدار النقود الورقية قد عمل على رفع أسعار الذهب.

وسرعان ما التقى ريكاردو مع جيمس ميل، الذي قدمه إلى جيريمي بنتام، والذي سحبه معه إلى الدائرة الصغيرة الضيقة من الراديكاليين الفلاسفة **Philosophical Radicals**، وفي عام ١٨١١ تعرّف عليه توماس مالثس، وبدأ معه صداقه عميقة ودائمة، وعلى الرغم من التقارب الشديد بينهما، فإنه عندما نشر مالثس تنفيده لحجج ريكاردو، وهو "مبادئ الاقتصاد السياسي (١٨٢٠) **Principles of Political Economy**، قام ريكاردو باستخدام نحو ٢٢٠ صفحة من الملاحظات للرد والدفاع عن نفسه، وتدخل جدالهما الساخن إلى كل زاوية وكل شق في النظرية والسياسة.

وفهم الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك العصر يؤدي إلى فهم أفضل لإسهامات ريكاردو، وكما كان يرى آدم سميث، فإن إنشاء طبقة متوسطة حرة قد تطلب تحرير الأعمال من تنظيمات ولوائح المركانتليين، إلى جانب نشأة نظام في بريطانيا يعتبر نظامًا للمنافسة الصناعية الحقيقية إلى حد كبير، وقد شجبت حكومة بريطانيا، وحكومة فرنسا بعد نابليون، التدخل في تنظيم الإنتاج وفي العلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال، إلى جانب حظر نقابات العمال، وهذا ما كان.

المشهد الاجتماعي: الحرية والإخاء والطبقات الاقتصادية غير المتساوية:

على أطراف الثورة الصناعية قامت الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ والثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ بالضرب في قلب الأرستقراطية الأوروبية من أصحاب الأراضي، وفي الأفكار القديمة الخاصة بالحق الإلهي للملوك، وتعاطف كثير من البريطانيين مع روح العصر، والتقى آدم سميث مع بنجامين فرانكلين **Benjamin Franklin** في رحلته الكبرى وترك لديه انطباعًا عظيمًا فيما يتعلق بتوقعاته عن أمته الجديدة البازغة، وإن كان ذلك جزئيًّا؛ لأن فرانكلين كان قد سك حكمته التي تقول: "إن البنس الذي ادخرته هو بنس كسبته" **"A Penny saved, is a penny earned"**.

وبالرغم من تدمير الثورة الفرنسية لكل ما بقي من بنيان الإقطاع في فرنسا، فإن أغراضها الأساسية قد همشت بفضل نابليون الإمبراطوري، ونجحت بريطانيا - في النهاية - في محاولتها مقاومة غزو نابليون لأوروبا، وإن كانت قد دخلت في سلسلة من الحروب مع فرنسا من عام ١٧٩٣ وحتى عام ١٨١٥، وهي حروب فرضت قدرًا كبيرًا من التوتر على نوع الليبرالية البريطانية التي كان يمثلها آدم سميث وأتباعه.

وفي عام ١٧٩٤ تم تعليق قانون حظر اعتقال الأشخاص **Habeas Corpus Act** لمدة خمس سنوات، وتم حظر الجمعيات السرية كافة، والإشراف على الاجتماعات التي يحضرها أكثر من ٥٠ شخصًا، ووجوب تسجيل منشآت وآلات الطباعة كافة لدى الحكومة، وحظر تصدير الصحف البريطانية، وفي أكبر ضربة خسيسة على الإطلاق تم تصنيف غرف الاطلاع والقراءة التي تتقاضى رسوم دخول (كما كان معظمها يفعل) كبيوت الدعارة من الناحية القانونية.

وفي عامي ١٧٩٩ و ١٨٠٠ منعت قوانين الاتحادات أي نوع من الاتحادات، سواءً أكان لأصحاب الأعمال أم للعمال بغرض تنظيم شروط العمل، وإذا ما كان ثمة أمل للبريطانيين من أنصار الليبرالية والحرية في وسط هذا

الخصم الزاخر من التشريعات الجائرة، فقد كان هو التنفيذ الاختياري لقوانين الاتحادات ضد العمال واتحادات العمال الجنينية، ولكن ليس ضد أصحاب العمل، وهكذا على الأقل أمكن لطبقة التجار أن تتنفس بسهولة.

وعندما انقشع الدخان من ميادين المعارك في حروب نابليون، كان الأرستقراطيون والملوك ما يزالون يملكون زمام الأمور، ولكن القوة الاقتصادية كانت مطلوبة لاستدامة السيطرة السياسية التي كانت قد بدأت تتحول الآن إلى الطبقة الوسطى المتوسعة، وفي المدن الكبرى ببريطانيا (كان تعداد لندن نحو مليون شخص)، وفرنسا، والأراضي المنخفضة (هولندا)، بدأ قادة الحكومات القديمة المكوّنة من المركانتليين الأغنياء في تقاسم القيادة على مضض مع عدد صغير من أصحاب المصانع، أو "أرباب الصناعة" الجدد **Captains of Industry**.

وبالنسبة لكثيرين ممن هم في الطبقة الوسطى، لم يكن تراكم الثروة قد أصبح هدفًا في حد ذاته؛ (لأنه حتى عام ١٨١٥ لم تكن النقود قد دخلت إلى حياة معظم العائلات)، كان أبناء العائلات النبيلة القديمة على رأس الطبقة، وهم الذين كوّنوا ثرواتهم في المشروعات الاستعمارية، والمراحل المبكرة للتجارة طويلة المدى، وليس من عملهم كأرباب صناعات، وكانوا يعتبرون الثروة الوسيلة الوحيدة لتأمين استمتاعهم بأصولهم الأرستقراطية ولهوهم، وكان ينظر لأفكار آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين التي أعطت قاعدة وطنية للكلفينية أن تسهم في إعادة النظر وإصلاح هذه النزعات.

ومع اضمحلال عالم المركانتليين القديم، بدأ مجتمع جديد يتكون في كل من بريطانيا وفرنسا والأراضي المنخفضة، هذا إلى جانب بزوغ "اقتصادي" محب للعمل، نشيط وعصامي، وكانت فضائله هي إنكار الذات، والانضباط الذاتي، والمبادرة، والترحيب بالمخاطرة من أجل الكسب الشخصي، كما أنه لم يكن يسمح بأي تراخٍ أو انحلال في العمل، ولا يرى أية قيمة في الرفاهة.

كان الحرص الذي دعا إليه فرانكلين هو شعاره، وكل ما كان يـتم ادخـاره كان يوجه إلى إعادة الاستثمار في المنشأة، وكان ارتفاع الأجور واللوائح التنظيمية الحكومية من الأمور السيئة بالنسبة للأعمال، كما كانـت إدارة المـصانع تتطلـب ساعات طويلة وإشرافًا يتميز بالعناية والحرص، ومن ثم كان يقـضي أيامًـا فـي مراقبة آلاته ودفاتره، وربما كان ذلك بكل الرضا والسرور، وكان الطموح الوحيد الذي يسيطر على حياته هو زيادة الناتج من آلاته إلى أقصى حد، ولم يكـن هـذا الإنسان من النوع الذي تود أن تشرب معه كوبًا من الجعة.

وازدحمت آفاق المدن بمداخن المصانع في مانشستر وليل (فرنسا)، ولكـن كانت ما تزال هناك من المدن الأصغر التي لم تتغير فيها الحياة كثيرًا منـذ أيـام دانتي والعصور الوسطى، وكانت الغالبية العظمى من السكان في كل دولة أوروبية ما عدا بريطانيا العظمى ما تزال تعتمد على الأرض في حياتها.

وفضلاً عما تقدم، فإن ملاك الأراضي في القارة الأوروبية كانوا ما يزالون يحتفظون بقدر كبير من القوة السياسية، وكانت لديهم القدرة على الاسـتمرار فـي تسوير الأراضي المشاع، ودفع المزارعين إلى قطع أصغر من الأراضـي، (وقـد أدت هذه العملية إلى أن تصبح مساحة الأراضي التي لم تتم إقامة أسوار حولها في بريطانيا هي الخمس فقط في عام ١٨١٠)، وأصبح الفلاحـون وصـغار حـائزي الأراضي والمستأجرون أفضل حالاً إلى حد ما، وأصبحوا أكثر حرية في إجـراء عمليات البيع والشراء بأنفسهم، وربما أيضًا في تغيير أعمالهم ووظائفهم، ومع ذلك فقد كانت الحياة ما تزال صعبة بالنسبة لجميع الطبقات العاملة.

وعلى الرغم من مراجعة آدم سميث لأفكاره بشأن التجار وقلـة احترامـه للطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي، فإن رؤيتـه العظيمـة كانـت تتـضمن عناصر متباينة من الاقتصاد تتحد في انسجام للمصالح من أجل إحداث تقدم صاعد في المجتمع، وعلى النقيض من توقعات آدم سميث، على أية حال، فإنه مع ازديـاد الميكنة، نمت التصادمات بين المصالح الاقتصادية، والأسوأ من ذلك أن كل كلمات

السحر والتعاويذ الطويلة التي أطلقها آدم سميث بشأن اقتراب جنـــازة المركانتليـــة كانت سابقة لأوانها، وقد كان دافيد ريكاردو، وبارسون مـــالثس **Parson Malthus** في قلب تلك النزاعات، عندما بدأت تلك الحروب على التوسع الصناعي.

ريكاردو يهاجم المركانتليين (التجاريين):

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين، كان ازدياد التوسع في الحرية، على الأقل في اقتصاد كل من إنجلترا وفرنسا – يتطلب وضع نهاية للمركانتيلية كما عرفوها، وهكذا شعر جان بابتيست ساي **Jean Baptiste Say** بأنه مضطر لمهاجمـــة قيـــود التجارة في فرنسا من خلال إعلانه كتاب سميث في سلسلة من المقالات واضـــحة سهلة الفهم، وتقدم ريكاردو إلى الأمام؛ ليلعب نفس الدور في بريطانيا، مع تعديلـــه لأفكار آدم سميث وساي؛ لتتناسب مع الظروف الاقتصادية المتطورة هناك.

وبهذا كانت تلك الظروف التي واجهها ريكاردو هي: البقايا الضئيلة الأخيرة للمركانتيلية، والطبقة الأرستقراطية التي كانت ما زالـــت تتمتـــع بـــالقوة، والنمـــو السكاني السريع، وانتشار الفقر الحضري، وكان ريكاردو يعارض فرض الرسوم، ويعارض الأرباح المفرطة من الأرض، وبالتوافق مع تقاليـــد الحريـــة – **Laissez faire**، كان أيضًا يعارض التدخل مع خبث الفقر، واختار فقط أن يفسِّر المرض.

وفي كتاباته تمكن ريكاردو من تفـــسير حـــصص الـــدخل بـــين العمـــال، والرأسماليين، وأصحاب الأراضي بدقة أكثر مما فعله آدم سميث، ورأى بوضـــوح – كما لم يفعل سميث المتفائل – أنه عند تقطيع الفطيرة الاقتصادية، فإن المتنافسين قد تحركهم بعض الدوافع ليستديروا بسكاكينهم بعضهم تجاه بعضٍ.

المجادلات حول قوانين القمح:

كانت الأفكار المجردة الإضافية الرئيسية لريكاردو فيما يتعلـــق بالاقتـــصاد البريطاني نتيجة لشرارة فجرتها المناقشات البرلمانية فيمـــا بـــين عـــامي ١٨١٤

و١٨١٥ بشأن مشروعات قوانين القمح، التي كانت تقضي بمنع استيراد الحبوب حتى ترتفع أسعار الحبوب المحلية عن مبلغ محدد، وكان النزاع يتحيز إلى جانب أرباب الصناعة الصاعدين ضد ملاك الأراضي الذين توسعوا في المساحات المزروعة، عندما توقف استيراد المحصول من القارة الأوروبية بسبب الحرب، وأصبحوا الآن يرغبون في تجنب الإفلاس عند حلول السلام، نتيجة للفيضان المفاجئ من الحبوب الغذائية، وكان أرباب الصناعة يعتقدون أن قوانين القمح ستعتبر معاملة خاصة لقلة مفضلة على حساب تراكم رءوس أموالهم الخاصة، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية من الأراضي الإنجليزية كثيفة الزراعة سيعني أن أرباب الصناعات عليهم أن يدفعوا أجورًا أعلى.

ولما كان أصحاب الأراضي هم الذين يسيطرون على البرلمان، فقد تمت الموافقة على قوانين القمح بسهولة، ولكن الجدل الذي أثارته مناقشة القوانين أدّى بدرجة كبيرة إلى تحديد مجموعات المصالح الاقتصادية، وكالمعتاد أسرف مالثس في الثناء على أصحاب الأراضي، وهاجم ريكاردو الآثار المترتبة على ممارساتهم، وهكذا أصبح أحد الموضوعات التشريعية يمثل مباراة في التحليل الاقتصادي وكشفًا للصراع الطبقي، كيف كان سيتم توزيع الدخل القومي بين أصحاب الأراضي، وأرباب الصناعات والعمَّال؟

كانت تكمن خلف الجدل فكرة أطلق عليها فيما بعد قانون الغلة المتناقصة: كلما ازداد أحد المدخلات ذو الجودة المتساوية في الإنتاج، مع بقاء كميات المدخلات الأخرى ذات الجودة المتساوية على حالها دون تغيير، صغرت الإضافة إلى الناتج؛ نظرًا لأن المدخل المضاف سيصغر نصيبه من المدخلات الأخرى التي يعمل بها أصغر وأصغر؛ أي: إنه كلما ازداد عمال المزرعة الذين يقومون بفلاحة نفس الهكتار من الأرض، قلَّ حجم الناتج المضاف؛ أي سيقل عدد المكاييل (البوشل) الإضافية من القمح، وهكذا فإنه في الزراعة، كلما ازداد حجم العاملين، مع ثبات مساحة الأرض، ازداد ارتفاع أسعار المواد الغذائية المنتجة، على الرغم

من ازدياد الإنتاج الإجمالي من الغذاء، يضاف إلى ذلك أن زيادة كثافة فلاحة الأرض ذات نفس درجة الخصوبة ليست وحدها هي التي تحدث آثارًا متباينة على الطبقات الاقتصادية، ولكن أيضًا استخدام الأرض ذات النوعيات المتفاوتة، وعلى أية حال، كان لدى مالثس – على أفضل تقدير – صيغة أولية جدًّا عن البيان الحديث لذلك "القانون"، على حين أن ريكاردو قام بوضع قانون الغلة المتناقصة على الأراضي ذات نوعية التربة المتناقصة.

عدم الاتفاق بشأن "الريع":

كان مالثس هو الذي بدأ هذا الجدل، وقام بتحديد أجر الكفاف على أساس مقادير المواد الغذائية، إن أجر العامل هو ما يأكله العامل، ولما كانت الزيادة السريعة غير ممكنة في محاصيل المواد الغذائية؛ نظرًا لأن عرض الأراضي الخصبة محدود، كما أن التحسينات الفنية لا تحدث بالسرعة الكافية، ولا يمكن لإنتاج المواد الغذائية أن يساير سرعة نمو السكان، ومن ثم فإن أجور العمال ستبدأ في الهبوط إلى ما دون أجر الكفاف، ومن ثم تصبح "المجاعة" للأسف أحد المحددات "الإيجابية" لنمو السكان.

ووافق ريكاردو مع مالثس فيما يتعلق بضغوط السكان على الموارد الطبيعية، ومن هذا الاتفاق الذي ازدادت صلابته من خلال الجدل الطويل، جاء ريكاردو بنظريته التفاضلية عن الريع، التي وصفها جون ستيوارت ميل فيما بعد بأنها أحد المبادئ الجوهرية للاقتصاد السياسي، وكانت حجة ريكاردو تتميز بدقة أكثر مما جاء به مالثس، ومع ذلك، فإنه بالنسبة للاثنين كانت النقطة الأساسية هي الربح أو "الريع" الذي يحصل عليه ملاك الأراضي.

وبالنسبة إلى ريكاردو، فإن أكثر الأراضي خصوبة هي التي تُغل أكبر محصول بأقل قدر من العمل ورأس المال، ولكن مع تكاثر السكان وارتفاع الطلب على الحبوب، فإن الأراضي الأقل ثم الأقل جودة تجب زراعتها، ونفس العدد من

العمال والأدوات سينتج أعدادًا أقل من مكاييل القمح في تلك الأرض ضعيفة الخصوبة، وسيتم تقدير سعر البوشل من الحبوب على أساس أعلى تكلفة لزراعة أضعف الأراضي جودة.

كيف ذلك؟ إذا ما أخذنا في الاعتبار ملاك الأراضي الذين لا يملكون سوى أرض ضعيفة التربة، وافترضنا أنه في أضعف أراضيهم ينتجون ٥٠٠ بوشل، بينما تبلغ تكلفة العمالة والأدوات ١٠٠٠ جنيه إسترليني، وتتكلف زراعة كل بوشل جنيهين إسترلينيين، وكما يحدث، يتم تحديد السعر، وفقًا لتكلفة الإنتاج في أدنى الظروف، وإذا ما كان الناس يستمرون في طلب الحبوب حتى تتم زراعة أقل الأراضي خصوبة، فيجب عليهم أن يدفعوا تكلفة الإنتاج في آخر قطعة يتم استخدامها من الأراضي ذات التربة الأقل جودة، ولنفترض هذه الحالة أن ملاك الأراضي الأكثر خصوبة قد أنتجوا ١٠٠٠ بوشل – أي الضعف – بنفس التكلفة الإجمالية أي ١٠٠٠ جنيه إسترليني، وهكذا تصبح تكلفتهم جنيهًا للبوشل الواحد، ولكن يمكنهم البيع بضعف هذا المبلغ، ويحققون ربحًا بمبلغ جنيه لكل بوشل.

وفي رأي ريكاردو، فإن الريع الاقتصادي يتم دفعه إلى مالكي الأراضي مقابل "استخدام القوى الأصلية غير القابلة للتدمير للتربة". وهذا الريع ليس مثل العائد المستخرج من التحسن الذي يُجري للأرض، والذى يؤدي إلى الأرباح بدلاً من الريع، وقد اعتبر مالتس أن ارتفاع الريع المدفوع لملاك الأراضي أمر محمود، ولكن ريكاردو لم يكن يرى ذلك، لسبب يستدعي قدرًا من الشرح والتفسير.

ببساطة، كان ريكاردو يعتقد أن الريع هو دخل غير مكتسب، وأصحاب الأراضي الذين كان عليهم أن يعملوا لساعات أطول لإنتاج البوشل من القمح (أو ربما بشكل أدق، يعملون مع العمالة لديهم لساعات أطول) يبيعون ما ينتجون بنفس السعر الذي يبيع به المزارعون المالكون لأراضي الدلتا الأكثر غنًى في البلاد، وعلى نقيض الدور الذي تلعبه تكلفة العمل، فإن الريع لا يحدد سعر القمح، بل إن سعر القمح يحدد مقدار الريع.

ومن المحزن أنها حكاية أرض ضعيفة وأرض خصبة؛ إذ إن السعر بالنسبة لملاك الأراضي الضعيفة لا يمثل سوى عائد على عملهم ورأس المال، على حين أن السعر أيضًا يمثل عائدًا على العمل ورأس المال في الأراضي الأكثر خصوبة، ونظرًا لأن العمال لا يطلب منهم سوى العمل لساعات أقل بالنسبة لكل بوشل من الحبوب المنتجة في الأرض الخصبة، على أية حال، فإن السعر يقدم أيضًا دخلا سخيًّا، أو ما يطلق عليه ريكاردو **الريع الاقتصادي**، ولا يحصل ملاك الأراضي الضعيفة إلا على أجور وأرباح، بينما يحصل أصحاب الأراضي الخصبة أيضًا على ريع؛ ولذا استنتج ريكاردو أن "الريع" الذي يحصل عليه ملاك الأراضي من الطبيعة وحدها لم يكن مبررًا؛ لأنه خلق بعيدًا عن كمية العمل ورأس المال اللازمين لإنتاج الحبوب.

وإذا ما توقفنا هنا، فإننا لن نحصل من ريكاردو سوى على قطعة من التجريد الاقتصادي العادي تشبه الصحراء، إلا أن ريكاردو قد أظهر ببراعة الكيفية التي يصل بها الريع إلى أن يمس المجتمع بأسره، فمع ازدياد السكان وفقًا لمعدلات مالثس، ستجري زراعة الأراضي الأقل إنتاجًا، وستتم فلاحة الأراضي الأسوأ خصوبة، وسترتفع تكلفة إنتاج بوشل إضافي، كما سترتفع أسعار المواد الغذائية، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، سيرتفع معدل الأجر النقدي للعامل أكثر عن ذي قبل، ولكن بما يكفي فقط لسد رمقه، ومع ذلك، فإن الأجور الحقيقية ستتجه إلى البقاء على مستواها وهو مستوى حد الكفاف، وهو مبدأ طالما أطلق عليه **القانون الحدي للأجور**.

أمَّا الأسوأ، فهو أن الأجور المرتفعة يجب أن يتم دفعها في الصناعة كما في الزراعة أيضًا، وعلى غرار آدم سميث فإن ريكاردو يرى أنه يجب أن تدفع أجور العمال من صندوق الأجور للرأسمالي صاحب العمل، وارتفاع الأجور يعني خفضًا في معدل الربح لأرباب الصناعات، الذين حينئذ سيكون لديهم أموال أقل يمكن استثمارها في مصانع جديدة، أو معدات أو أدوات أو في تعيين عمال أكثر.

وعندما يتم التركيز على صورة ريكاردو الجديدة ولكن القاتمة بالنسبة للمجتمع، فإننا سنبدأ في فهم السبب، كما يقول هو ذاته، في أن مصلحة مالك الأرض "دائمًا ما تعارض مصلحة كل طبقة أخرى في المجتمع"، ويتباطأ نمو الصناعة بسبب تناقص معدل الربح المصاحب لارتفاع معدلات الأجور النقدية التي تعمل على بطء معدل تراكم رأس المال، ويستمر نضال العمال طوال الوقت من أجل الحصول على أجر كفافٍ حقيقي؛ نظرًا لاستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفي نفس الوقت يصبح مالكو الأراضي والمزارع الخصبة في حال أفضل كثيرًا مما سبق، ولن يستخدم أصحاب الأراضي الريع الذي يحصلون عليه للاستثمار في الصناعة؛ نظرًا لأن المنشآت لا تحقق معدل ربح مرتفع مثل معدلات الريع، أو عائد غير مكتسب على وقت الفراغ.

وتأتي حرية التجارة أيضًا إلى المقدمة، فقد كانت حمائية "الزمن القديم" قوانين القمح تعمل على استدامة المزايا التي يحصل عليها أصحاب الأراضي، مع إضعاف الطبقات الاجتماعية الأخرى، ورأى ريكاردو أن أرباب الصناعة هم المصدر الحقيقي للنمو الإنتاجي والاجتماعي، وكان فضلاً عن هذا، يرى أن الاقتصاد يتكيف ذاتيًّا مع غياب العوائق الحكومية؛ بحيث إن قانون ساي **Say's Law** كان يستبعد حدوث أزمات صناعية.

وقد اختلف مالثس بشدة مع هذا الرأي، وكالمعتاد كان خلافه يخلط التحليل الاقتصادي مع تفضيل محافظ للأرستقراطية الرصينة من ملاك الأراضي، كما كان يرى أن التقدم يكون مع أصحاب الأراضي الذين يُمكنهم الريع المرتفع من القيام بإجراء تحسينات مستمرة في إنتاجية أراضيهم، على حين يعمل إنفاقهم على وسائل وأدوات الترف في منع حدوث تخمة عامة. وبصفة أكثر عمومية، فقد كان مالثس مهتمًّا بما يمكن أن يأتي به التوسع السريع في الصناعة، وهو تركز السكان في المدن؛ حيث تكون الأحوال والظروف، كما يرى الجميع، غير صحية؛ لذلك فضل إقطاعيات الأراضي الرعوية.

كان مالثس يعتقد أن العمالة في الصناعة غير مستقرة أساسًا؛ نظرًا لأن أذواق المستهلكين متقلبة، وكان يخشى أن عدم الاستقرار المحتمل قد يؤدي إلى ثورة العمال، وربما كان الأكثر أهمية أن مالثس كان يتوقع أن شرور التصنيع ستحط من قدر النعم الثقافية لمجتمع بني على أساس طبقة السادة من ملاك الأراضي، وكان مالثس في حيرة من أمر ريكاردو الذي كان هو ذاته من أصحاب الأراضي، وكيف أنه لم يقدر فضائل ومزايا الناس الذين هم على شاكلته؟

وكان ريكاردو مثل سميث، يرى أن معظم الخير يكمن في التوسع الصناعي، وكان يتوقع أن وضع سياسات غير حكيمة مثل قوانين القمح تؤدي بالاقتصاد إلى حالة الركود **Stationary State**، مثل هبوط في معدلات أرباح أرباب الصناعة ونقص تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى هذا الركود، وسيتوقف نمو السكان، ويبلغ صافي الاستثمار صفرًا، كما يتجمد معدل الدخل الفردي، أما حرية التجارة – في غياب وجود الرسوم الجمركية – فتؤدي إلى تأخير حدوث هذه الحالة المفزعة من الركود.

وعلى غرار آدم سميث مرة أخرى، أكد ريكاردو على أهمية وقيمة تراكم رأس المال وأهمية النمو المنتظم وتوازن السوق، وكان يريد تحرير الأعمال من القيود التي يمكن أن تخفض من قدرتها على تعظيم الأرباح، حتى يمكن استمرار الادخار وتراكم رأس المال.

نظرية التجارة الدولية:

كان ريكاردو أيضًا دوليًّا في نظرته، وكان يعتقد أن المنافسات الوطنية – والرسوم الجمركية، والقيود التجارية، والحروب – ستعمل على إبطاء التنمية الرأسمالية، وقد استخدم وسيلة تحليل جديدة بالملاحظة؛ لإثبات المنافع المتبادلة للتجارة، وربما كان ريكاردو هو أول اقتصادي يقترح وضع نظرية منفصلة للتجارة الدولية.

وفي القانون الذي وضعه عن التكاليف النسبية **Comparative Cost** بين ريكاردو لماذا يكون في مصلحة الأمم تصدير تلك السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية في التكلفة، ومنذ أن عبّر عن تكلفة الوحدة من الإنتاج مقوّمة بساعات العمل المطلوبة (في مثاله الشهير) لإنتاج النبيذ والقماش، فإن النظرية تصوِّر نظرية العمل في القيمة، وفي ذلك المثال أعطى ريكاردو – عضو البرلمان المهذب – الميزة المطلقة للتكلفة للبرتغال شريكة إنجلترا في التجارة، وكانت البرتغال تنتج كلاًّ من النبيذ والقماش مستخدمة عمالة أقل من إنجلترا، ويبين الجدول رقم ٤–١ هذا المثال.

جدول ٤–١

ساعات العمل المطلوبة لإنتاج ثوب(*) من القماش أو كيج(**) من النبيذ

	القماش	النبيذ	السعر النسبي للنبيذ مقدرًا بالقماش (سعر النبيذ/ سعر القماش)
إنجلترا	١٠٠	١٢٠	١,٢
البرتغال	٩٠	٨٠	٠,٨٩

كانت البرتغال تتمتع بميزة نسبية **Comparative advantage** في النبيذ، نظرًا لأن ميزتها في التكلفة أكبر نسبيًا من إنجلترا؛ أي أن نسبة تكلفة العمالة التي تبلغ ١٢٠/١٠٠ في إنجلترا أعلى من نسبتها في البرتغال ٨٠/٩٠، وهذه النسب بدورها تعطي سعر مقايضة الكيج الواحد من النبيذ مقابل أثواب من القماش؛ أي

(*) الثوب **(Bolt)** = يبلغ طوله ٤٠ ياردة.

(**) الكيج **(Keg)** – برميل صغير تبلغ سعته ٣٠ جالونًا أو أقل؛ (المترجم).

إن ١,٢ ثوب من القماش الإنجليزي يمكن أن تشتري كيجًا واحدًا من النبيذ الإنجليزي، وهنا تصبح التجارة ممكنة؛ لأن الشخص الإنجليزي يمكن أن يشتري كيجًا واحدًا من النبيذ البرتغالي مقابل أقل من ١,٢ ثوب من القماش، ولكن بما لا يقل عن ٠,٨٩ ثوب من القماش!!

وهكذا تكون التجارة مفيدة عند التبادل عن طريقة المقايضة بين ١,٢ ثوب و٠,٨٩ ثوب من القماش مقابل كيج واحد من النبيذ؛ أي: إن البرتغال تتمتع بميزة لتصدير النبيذ لإنجلترا؛ حيث يتطلب كل كيج واحد من النبيذ ١,٢ ثوب من القماش، وما دام يمكن تبادل النبيذ مع إنجلترا على أساس أن كل كيج واحد يمكن مبادلته بأكثر من ٠,٨٩ ثوب قماش، ويكون من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في صناعة القماش إذا ما قل ما تقدمه عن ١,٢ ثوب مقابل كيج واحد من النبيذ.

وبهذه القوة الماكرة البسيطة تمكن ريكاردو من تبرير التجارة حتى مع الدول ذات التكلفة الإنتاجية الأعلى في كل المجالات، وعمم فكرة آدم سميث عن مزايا التخصص في العمل على الاقتصاد العالمي، والأكثر أهمية بالنسبة لتلك اللحظة من التاريخ وقتئذ كان قيام ريكاردو بصياغة حجة أخرى ضد قوانين القمح.

إسهامات ريكاردو:

كانت أكثر إسهامات ريكاردو الخالدة هي:

(١) طبيعة طرقه الاقتصادية الخاصة.

(٢) الأهمية التي أعطاها لتوزيع الدخل.

(٣) نظريته عن التجارة الدولية.

ومع ريكاردو انفصل الاقتصاد عن الفلسفة، وأصبح نظامًا مستقلاً متحررًا من أي مبادئ فيما عدا تلك التي تولدت عن منطقه الداخلي الخاص غير المزخرف.

وفي الواقع، فإن الصراع الطبقي الاقتصادي المجرد يحدث أحيانًا، ولكن ليس هناك في الحقيقة أشخاص في فكر ريكاردو، بل تصويرات فقط، أما في كتابات آدم سميث البهيجة، فهناك عمال من لحم ودم مجتهدون، ويشغلون وقتهم بالتخصص في أعمالهم، ورجال أعمال جادون يحسبون كيف يعظمون أرباحهم؟ أما ريكاردو فيجرد هؤلاء الأشخاص المرتدين لكامل ملابسهم، وتلك الصور الاقتصادية ذات الألوان المبهجة إلى مجرد خطوط رمادية.

وهكذا كانت لغة ريكاردو المنمقة استجابة للموضوعات الاقتصادية القائمة في زمانه، ولكن كتابته المتعجلة كانت مستخرجة من خياله وليست من البحوث، وقد اعتاد الاقتصاديون التقليديون (الأرثوذكس) في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أن يطلقوا عليه "نيوتن الاقتصاد"، وكانت أكثر عبارات ثنائهم عليه أن تجريده البحت قد تظهر له فجأة مضمونات بالنسبة للعالم الحقيقي، وقد حاول ريكاردو تعميم مثاله البسيط الخاص بالقمح من خلال العثور على "معيار ثابت للقيمة" للتعبير عن الأسعار النسبية، ولكن نظرية العمل في القيمة، التي يتم فيها استخلاص كل القيم من وقت العمل، وسلعة مركبة أطلق عليها "الذهب"، وثبت عدم كفايتها، وعلى أية حال، فإننا سنرى في الفصل الحادى عشر كيف قام بييرو صرافا **Piero Sraffa** بحل المشكلة حينما كان يوضح بعض مشاكل العالم الواقعي المتصلة بتوزيع الداخل.

وهناك للتأكيد قلق إنساني ضمني، بل حتى مأساة من مآسي هيلبرونر **Heilbronian Tragedy**، في وجهة نظر ريكاردو بشأن توزيع الدخل، وكان اهتمامه النظري الرئيسي هو تقسيم الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث في شكل أجور وأرباح وريع، وأجور حد الكفاف الحقيقية يمكن أن تحافظ على

بقاء العامل حيًا، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون حياته جيدة، ومن الطبيعي أن يأخذ الريع الذي يزداد ارتفاعه أكثر وأكثر من الدخل القومي، ويحقق معدل الربح المتناقص في المحافظة على التوسع في النشاط الصناعي.

ومن المحزن أن المستفيدين الوحيدين من النظام في زمن ريكاردو كانوا هم أصحاب الأراضي، الذين كان احتكارهم للخصائص الطبيعية للتربة يسمح لهم بالكسب على حساب كل شخص آخر، أما الأجور فهي مبالغ مدفوعة مقابل جهد العمل، وأي من الربح أو الفائدة فهو سعر استخدام رأس المال، أما الريع فهو أكثر من مجرد سعر مدفوع مقابل استخدام التربة، وقد أصاب الاشمئزاز ريكاردو وهو يرى أن رب الصناعة - وهو الشخص المسئول عن التقدم - في مثل هذه الضائقة.

أما المأساة ذات الفصلين، فلم يتم تمثيلها قط، فقد أثبتت قوانين القمح أنها تشريعات غير فعالة وتم إلغاؤها في عام ١٨٦٤؛ أي: بعد نحو عقدين من تاريخ وفاة ريكاردو، وحتى الآن، فإن بريطانيا لا تعتمد على المواد الغذائية المنتجة محليًا، وفضلاً عن هذا، فإن سكان أوروبا الغربية لم يقوموا بأية ضغوط على موارد الأرض التي تنبأ بها كل من مالثس وريكاردو، وعلى أية حال فإن نظرية التكاليف النسبية في التجارة الدولية لريكاردو حافظت على حيويتها.

هذا ولم تتوقف المجادلات الكبرى والصداقة العظيمة بين مالثس وريكاردو إلا بالموت، ولعل الجملة الأخيرة في آخر خطاب كتبه ريكاردو إلى مالثس تلقي كثيرًا من الضوء على الاحترام المتبادل بينهما:

"والآن، يا عزيزى مالثس، قد انتهيت، ومثل كل المتخالفين الآخرين، فإننا بعد كل هذه المناقشات الكثيرة، نجد أن كلاً منا يحتفظ بآرائه الخاصة، وعلى أية حال، فإن هذه المناقشات لا تؤثر على الإطلاق في صداقتنا، ولا ينبغي أن أحبك أكثر مما أحبك فعلاً لو اتفقت آراؤك معي"(٢).

وبعد ذلك بعقد من الزمان، توفي مالثس أيضًا.

الميراث الكلاسيكي:

في نهاية المطاف، يمكن القول بأن سياسات الاقتصاديين الكلاسيكيين كانت لمنفعة المجتمع من خلال تشجيع تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولكن لم يتم توزيع المكاسب توزيعًا متساويًا، وعانى من يحصلون على الأجور بصفة خاصة من أعباء ثقل التكاليف في أثناء الثورة الصناعية، وعلى الرغم من تعاطف آدم سميث مع الطبقة العاملة، فإن أثر مبادئه الرئيسية، وأيضًا مبادئ ريكاردو، كان هو إعطاء أصحاب الأعمال (وخاصة أرباب الصناعة) احترامًا في المجتمع الذي كان قبل ذلك يقدم فائق احتراماته وتقديره للنبلاء من ملاك الأراضي، وقد حقق أرباب الصناعة مكانةً جديدة باعتبارهم المروّجين والمشجعين للثروة القومية، ورويدًا رويدًا تراجعت أهمية طبقة النبلاء من ملاك الأراضي التي كان يحبها مالثس، ومع ذلك، فإننا سنجد أن الدخول غير المكتسبة لم تختف تماما، ولكن تغيرت فقط الأسماء المحفورة على الكؤوس والميداليات التذكارية، وبقي على "آخر الكلاسيكيين" أن يتبنوا من أجل مصالح العمل، وأن يثيروا الموضوعات المقلقة الخاصة بتوزيع الدخل، وهكذا يمكننا الآن أن نستدير إلى جون ستيوارت ميل.

ملاحظات:

(١) عاش ريكاردو وكتب رسائله الاقتصادية في إقطاعيته جاتكومب بارك **Gatcombe Park**، وفي السبعينيات من القرن الماضي كان الإقطاعية كافية لجذب الملكة إليزابيث الثانية لتشتريها للأميرة آن وزوجها، وما زالت موجودة.

(٢) اقتباس قام به جون ماينارد كينز في كتابه: مقالات وصور وصفية في السيرة الذاتية **Essays and Sketches in Biography (New York, Meridian Books, 1956)**. كانت هذه المقالات قد طبعت لأول مرة في ١٩٥١ بواسطة **Horizon Press Inc.**.

الفصل الخامس
مياه الفقر الباردة وحرارة عواطف جون ستيوارت ميل

إن بحث المصالح الخاصة عما يفيدها ليس شيئًا جديدًا، ففي العصور الوسطى كان الملوك والملكات ورجال الدين في حالٍ طيبة حينما لم يكونوا دائمًا يفعلون الخير، وكما رأينا فيما سبق، في زمن ريكاردو ومالتس، كان السادة من ملاك الأراضي يتبعون ما يحقق مصالحهم الخاصة حتى عندما بدأت الطبقة الصاعدة من أرباب الصناعة في تحدّيهم للحصول على قطعة أكبر من الفطيرة، ولحسن حظ أرباب الصناعة، كان من الممكن استغلال أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين، أو الأرثوذكسية الجديدة، ليس فقط في الدفاع عن رأس المال ضد الأرض ولكن أيضًا عن رأس المال ضد العمل.

وكان الأسوأ بالنسبة للخاسر أن أحد التفسيرات الصارمة للاقتصاديين السياسيين أمكن تحويلها للدفاع عن بعض ظروف العمل البربرية باعتبارها جزءًا لا يمكن تجنبه من النظام الحر، وكان يتم تقديم الفقر باعتباره دواء الطبيعة لنفسها، وأن انتشاره الواسع يعني فقط أن المجتمع يحتاج بشدة إلى مطهر، ولما كان العمال لا يمكنهم أن يلجأوا إلى ريكاردو ومالتس وإلى علمهم الكئيب للمساندة، فقد بدءوا يتطلعون إلى أماكن أخرى لإثارة الاهتمام بأمورهم.

العمال في العالم الصناعي الواقعي:

كانت أسوأ نواحي إساءة استغلال النظام المبكر للمصانع هي استغلال النساء والأطفال، الذين كان يتم تفضيلهم بصفتهم عمالاً ذوي قيمة، ويتسمون بالطاعة وخاصة في مصانع الغزل والطباعة، وفي الواقع، فقد كان عدد العاملين من الذكور البالغين في تلك المصانع صغيرًا نسبيًا، وكان النساء والأطفال هم الأقل تمتعًا بالحريات المدنية،

وكانوا الأقل قدرة على القيام باعتراضات فعالة ضد أحوال وشروط العمل الوحشية، ولما كان من السهل تأديبهم فقد قبلوا العمل مقابل أجور قليلة.

وفي بريطانيا كان آلاف الأطفال الذكور والإناث من سن السابعة وحتى الرابعة عشر من العمر يُكرهون على العمل يوميًا من الفجر حتى الغسق (ولدينا أسماء بعضهم، مثل إليزابيث بنتلي، وهي عاملة كانت تعمل لدى مستر بيرك في مدينة ليدز عام ١٨١٥)، وكان المشرفون يضربونهم أحيانًا حتى يظلوا متيقظين وعاملين، وكانت هناك "ندرة" من أصحاب الأعمال النموذجيين مثل اليوطوبي الاشتراكي روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) **Robert Owen**، وكان صاحب مصنع لانارك، ولكن نزعته لحب الخير يجب أن ينظر إليها في إطارها، فقد كان يوجه إليه الثناء في زمانه؛ لأن عدد من ماتوا لم يتجاوز ١٤ طفلاً من بين العاملين لديه والذين بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف طفل كان يقوم بتشغيلهم على مدى ١٢ عامًا، ولم يتحول أي طفل منهم إلى الإجرام[١].

وكما لوحظ، فإن توسع صناعة القطن البريطانية كان أمرًا استثنائيًا في تلك الفترة، كما أنه كان مكانًا جيدًا لمحاولة استكشاف مدى تحسن أوضاع الطبقة العاملة في أثناء الثورة الصناعية، وتظهر الإحصاءات أن التغير من صناعة الكوخ إلى المصنع قد أدى إلى تحسن مستوى المعيشة في بعض النواحي، على حين أساء إليه في بعضها الآخر، ومع ذلك، فقد كان ارتفاع الأجور النقدية والعمالة المنتظمة هو الذي أدى إلى مجيء كثير من العمال من صناعة الكوخ، ومن الزراعة إلى مصانع لانكشير وكما يقال: إن العامل من العمال الذكور غير المهرة فيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨٤٦ كان يمكنه أن يكسب ما يتراوح بين ١٥ و ١٨ قطعة نقدية ذات الست بنسات[*]، بينما كان يمكن للعامل الماهر أن يحصل على ما يتراوح بين

(*) **Six pence** = ست بنسات، قطعة نقدية بريطانية كانت متداولة في القرن التاسع عشر، تجدر الإشارة إلى أن الجنيه الإسترليني به ٢٠ شلنًا، والشلن الواحد به ١٢ بنسًا (أي: إن القطعة = نصف شلن)؛ المترجم.

٣٣ و $\frac{١}{٢}$ ٤٢ قطعة، مقارنا بما كان يحصل العامل الزراعي في لانكشير[٢] الذي كان يبلغ ١٣ قطعة ذات الست البنسات، أما النساء والأطفال فكانت أجورهم مجرد جزء من هذه الأجور، وكان يمكن لأعلى العمال أجرًا في لانكشير أن يتمتعوا بشراء اللحوم، بينما كان الفلاحون الزراعيون يعيشون في الأغلب على الخبز والماء.

وربما كان أولئك القادمون من المزارع يجدون أن العمل بالمصانع صعب وقاس؛ إذ إن العمال فقدوا حريتهم في تنظيم أعمالهم الخاصة، وانحنت إرادتهم أمام ساعات العمل الثابتة، هذا إلى جانب الظروف البائسة في المصانع الجديدة تعكس إلى حد كبير أحد التقاليد المحترمة وهو الإشراف القاسي في المزارع وورش العمل، وفي الأماكن الأخيرة استمر هذا التقليد زمنًا طويلاً بعد إنفاذ التشريع الذي عالج هذا الوضع في المنشآت الصناعية، وأحيانًا كان الأطفال يجدون أن المصنع أكثر رحمة من بيئة بيوتهم.

وعلى الرغم من أن التصنيع في نهاية المطاف قد حسّن مستوى الدخل لكل فرد (وإن لم يكن متساويًا)، فإن الأجور الحقيقية للعمل ونوعية حياة العمال إما أنها قد هبطت أو أخفقت في الازدياد بنسبة ملحوظة في أثناء الثورة الصناعية، وكانت توهجات المصانع وراء اجتذاب أعداد كبيرة من فائض العمالة الزراعية وصناعات الكوخ إلى المدن والمراكز الصناعية بمعدلات تتجاوز النمو في الطلب عليها، كما أن التكنولوجيا الجديدة في الزراعة وصناعات الكوخ والمصانع كانت كلها موفّرة للعمالة، وكانت اختراعات آركرايت **Arkwright** وهارجريفز **Hargreaves** أدت إلى إنقاص العمالة المطلوبة لصناعة غزل القطن بدرجة كبيرة وبنفس سرعة بناء الآلات الجديدة[٣]، وأدى النمو الحضري إلى الازدحام والتلوث والأمراض والجرائم ومجموعة أخرى من الأمراض الاجتماعية، وقد اعترف جميع مؤرخي هذه الفترة بانتشار هذه المشاكل الاجتماعية.

وهنا نجد أن لدينا نتيجة بائسة، فإن الثورة الصناعية، لم تكن تمثل غُنْمًا كبيرًا للعمل في زمانها، على الرغم من أن النمو الحضري وسرعة النمو السكاني

ربما قد أسهما بدرجة أكبر في انتشار الأحياء الفقيرة الحضرية عما أسهم به نظام المصنع ذاته، وفي بعض الأحيان عندما ارتفعت العمالة في المصانع تمتع العمال بدخول أعلى، ولكن التوسع الصناعي ذاته لم يؤد إلى زيادة حصتهم من ثروة الأمة، ولم يطرأ أي تحسن حتى ستينيات القرن التاسع عشر على مستوى معيشة الطبقة العاملة في بريطانيا.

تشارلز ديكنز يهاجم الفقر، وظروف المصانع والاقتصاديين الكلاسيكيين:

مهما كانت روعة البناء الهندسي للحجج الأرثوذكسية، فإن الأحوال الاقتصادية لتلك الفترة الصناعية الجديدة لم تلق حماسًا شاملاً، وعلى الرغم من احتمال موافقة الجمهور عامة مع سميث وريكاردو وأرباب الصناعات على أهمية الحرية، فإن الفقر وظروف العمل الرهيبة في أغلب الأحوال أدت إلى فشل اكتساب كثير من الأنصار فيما عدا أصحاب المصانع، وقد هاجم الشاعر "الراديكالي" بيرسي بايش شيلي **Percy Bysshe Shelly** كلاً من الأعمال التجارية ("التبادل الفاسد") والأخلاقيات الكالفينية **Calvinist ethic** في "ملكة الجن **Queen Mab**" عام ١٨١٣:

لقد وضعت التجارة علامة الأنانية.

وهي علامة قواها الاستعبادية.

على خام لامع، وأسمته الذهب(٤).

وكان كولريدج **Coleridge** ووردزوورث **Wordsworth** وغيرهما من الروائيين الإنجليز (١٧٨٩-١٨٣٢) الذين عاشوا إلى ما بعد شيللي - يشاطرونه هذا التعاطف، وإن لم يكن بنفس حماسه، ويمكن الهجوم الحاد على نواحي إساءة استعمال نظام المصنع وأمراض الفقر قد تركت لأحد الروائيين العظماء في العصر الفيكتوري.

وقد قدمت أعمال تشارلز ديكنز (١٨١٢-١٨٧٠) وصفاً لا ينسى للحياة بين الطبقات العاملة وارباب الصناعات، بل إن ديكنز نفسه قد أخرج من المدرسة في سن الثانية عشرة، وتم إكراهه على العمل مع أولاد آخرين للصق رقع ورقية على زجاجات الدهان الأسود، وهي التجربة المرّة التي أعاد روايتها في سيرته الذاتية "دافيد كوبرفيلد **David Copperfield** (١٨٤٩-١٨٥٠)، ولم يكن دافيد كوبرفيلد هذا ساحرًا، ولكن كتابته كانت ساحرة.

وفي روايته أوليفر تويست **Oliver Twist** (١٨٣٧-١٨٣٨) يقدم ديكنز هجومًا على أحوال الملاجئ ومؤسسات المشردين والأحياء الفقيرة كما رآها في خلال التجارب المقبضة لولد صغير بريء، وفي روايته دومبي وابنه **Dombey & Son** (١٨٤٦-١٨٤٨) يمكن للمرء أن يرى القوة المتنامية للصناعة في مقابل القوى الذابلة للمصالح المركانتلية، أما أكثر الصور النابضة بالحياة التي كتبها ديكنز عن المجتمع الصناعي، فقد أتت بعد ذلك في روايته "أوقات عصيبة **Hard Times**" (١٨٥٤)، والتي مزج فيها الأسطورة الأخلاقية مع التحليل الاجتماعي الواقعي في رسم صورة كوكتاون **Coketown**، المدينة النموذجية الصناعية لديكنز،. ويبدأ ديكنز قصته كما يلي:

"... في أقصى أعماق تحصينات تلك القلعة القبيْحة؛ حيث بنيت الجدران القوية بحيث تمنع الطبيعة من الولوج إلى الداخل، وتحبس الهواء القاتل والغازات المميتة في الداخل، وفي قلب هذا التيه من الأفنية والمناور الضيقة المتعددة، ومن الشوارع الضيقة المتراصة بعضها فوق بعض، التي جاءت إلى الوجود قطعة بعد أخرى، وكل منها بنيت في سرعة عنيفة لغرض في نفس أحد البشر، والكل يكوّن معًا أسرة غير طبيعية تتدافع بالمناكب والأكتاف، ويطأ الأفراد كل منهم الآخر، ويضغط عليه حتى الموت، وفي آخر ركن منعزل من هذا المستقبِل الضخم المُستنزَف؛ حيث المداخن التي بنيت في تشكيلة ضخمة متنوعة من الأشكال

القزمية والملتوية؛ بسبب الحاجة إلى الهواء لخلق تيار، كما لو كان كل بيت قد وضع علامة على نوع الأشخاص التي يتوقع أن يولدوا فيه"(٥).

وينفخ ديكنز الحياة في الطبقات الدخلية المجردة تمامًا التي وضعها ريكاردو، ومثال ذلك: توماس جرادجرايند **Thomas Gradgrind**، وهو تاجر متقاعد، وستيفن بلاكبول **Stephen Blackpool**، عامل، وجوشيا باوندرباي **Josiah Bounderby**، صاحب المصنع، وجرادجريد هذا **Gradgrid** نموذج للأناني الحذر من أتباع بنتام حيث كل شيء عنده بمقدار.

"إن الشخص الذي يمضي على أساس المبدأ القائل بأن حاصل ضرب ٢×٢ هو أربعة، ولا شيء أكثر، والذي لا يمكن إقناعه للسماح بأي شئ أكثر... وبوجود المسطرة وكفتي الميزان وجداول الضرب في جيوبه بصفة دائمة، فإنه يا سيدي على استعداد لوزن أو قياس أي حزمة من الطبيعة البشرية، وإخبارك عما تساويه"(٦).

ويظهر ازدراء ديكنز للاقتصاديين الكلاسيكيين من تسميته اثنين من أطفال جرادجريد باسم آدم سميث ومالتس.

وبلاكبول هو نساج يعمل على نول نسيج يدار بالطاقة، يبدو أكبر سنًا من عمره الذي يبلغ أربعين عامًا بسبب حياته الصعبة، (في المؤامرة الواردة في الرواية جرى اتهامه بغير حق بإحدى الجرائم التي ارتكبها أحد الأبناء الكبار لجرادجريد)، وبالنسبة لديكنز، فإن النظم الأبوية للإقطاع قد حلت محلها أبوية صاحب المصنع، وكان التناقض بين مركز بلاكبول ومقام مستخدمه مستر باوندربي – يظهر المنشأة الخاصة المتناغمة التي تحدث عنها آدم سميث في ضوء لا يتسم بالنفاق:

"خرج ستيفن من جو المصنع الساخن إلى الرياح الرطبة والشوارع الباردة المبللة، منهكًا متعبًا، واستدار بعيدًا عن طبقته وعن حيِّه، ولم يأخذ معه شيئًا سوى

كسرة خبز، بينما كان يمضي في طريقه متجهًا إلى التل؛ حيث كان يقطن صاحب العمل الرئيسي، في منزل أحمر اللون ذي نوافذ بمصاريع سوداء، وستائر داخلية خضراء، وباب أسود على الطريق، وبعد صعود درجتين باللون الأبيض، كان اسمه **BOUNDERBY** (مكتوبًا بحروف تكاد تشبهه شخصيًا على لوحة نحاسية) وكان يوجد مقبض نحاسي مستدير تحتها"(٧).

وبدلاً من قطعة الخبز التي قضمها ستيفن لغذائه، كان مستر باوندربي يتناول وجبة من "اللحوم والنبيذ"، وكان يحتسي بعض النبيذ، ولكنه لم يقدم أيًا منه للموظف الذي يعمل لديه، وبدأ باوندربي يتحدث متعاليًا:

"لم نصادف أية صعوبة على الإطلاق في التعامل معك، كما أنك لم تكن من بين الأشخاص غير المعقولين أو من تجاوزوا الحد، كما أنك لا تتوقع أن تجلس في عربة تجرها ستة جياد، أو أن تتناول حساء السلاحف ولحم الغزال بملعقة من الذهب، كما يتطلع كثيرون أن يفعلوا! ولذا فإنني أعلم تمامًا أنك لم تحضر هنا للتقدم بشكوى"(٨).

كان مستر باوندربي يعرف ما يريده ستيفن أفضل منه.

لم يكن ديكنز فيلسوفًا أو اقتصاديًا، وقد شكا بعض من قاموا بالتعليق على رواية "أوقات عصيبة" **Hard Times** من أنه لم يفهم "بنتام" ومذهب المنفعة **Utilitarianism**، كما يمكن أيضًا الاحتجاج بأن شيللي **Shelley** لم يكن يفهم التجارة، وسيكون هذا أيضًا خارج الموضوع، إن مهمتهما بصفتهما فنانين هي الكتابة والتعليق على ما رأوه، وهو ما كان، ذلك على الرغم من أن مذاهب التصنيع ربما لم تكن شرًا في حد ذاتها (جرادجريد وباوندربي لم يكونا أشرارًا)، فقد أدت إلى انتهاكات ما زالت في حاجة ماسة إلى تصحيحها.

وقد نتجت بعض الإصلاحات عن هذه القوى الخلاّقة، ومن البرلمان الذي كان غاضبًا بشدة؛ مما أدى به إلى عقد جلسات استماع بشأن الظروف في المصانع والأحوال الحضرية، وكان إنشاء وظيفة التفتيش الصناعي إنجازًا ملحوظًا، ومن

وجهة نظر الإصلاح، فقد كانت إحدى مزايا نظام المصنع هي أنه نظرًا لتنظيم وتركيز الإنتاج في مكان واحد، أصبح اكتشاف وضبط حالات إساءة الاستغلال أكثر سهولة، وعلى خلاف فهم أرباب الصناعة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي، فقد بدأت الحكومة في الدخول إلى المسرح واتخاذ إجراءات.

جون ستيوارت ميل: فيما بين الرأسمالية والاشتراكية:

تداخلت فترتا حياة تشارلز ديكنز (١٨١٢-١٨٧٠) وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣)، آخر الاقتصاديين العظماء في المدرسة الكلاسيكية، وإذا كان الأمر هكذا، فإن التزامن والصدفة كانت مليئة بمفارقة لم تتنبه عند ديكنز، فقد كان جون ستيوارت ميل مخلصًا لأفكار آدم سميث وريكاردو وبنتام ووالده، إلا أنه انعزل عن أفكارهم فيما يتصل بعلاقة الإنتاج وتوزيع الدخل، وكانت المحنة العظيمة للأرثوذكسية هي محاولة جون ستيوارت ميل فصل علم الإنتاج عن توزيع عوائده، وحتى اليوم، فإنه يحصل على تقييم متواضع من أنصار الاتجاه الأرثوذكسي إلى ما صار في علم الاقتصاد بسبب هذا "التفكير المشوَّش"، ومع ذلك، فقد قام بإعادة قدر كبير من تفاؤل آدم سميث علمًا كئيبًا جدًّا.

الحواري الشاب:

على الرغم من أن جيمس والد جون ستيوارت ميل ساعد في تأسيس جماعة الراديكاليين الفلاسفة، فإن شهرته العظمى - أو لنقل بروزه - تأتي من التعليم الاستثنائي وغير المعتاد الذي فرضه على ابنه الصغير، فقد كان لدى ميل الأب تسعة أطفال، وكان يرغب في أن يتلقى أحدهم تعليمًا سليمًا يؤهله ليكون تابعًا لأفكاره وأفكار بنتام.

ووقع الاختيار صدفة على جون **John** ليتلقى تعليمًا بنتاميًا، فبدأ بتعلم اليونانية في سن الثالثة، واللاتينية في سن الثامنة، ووصل إلى حد التمكن في كل من الجبر والهندسة الأولية في سن الثانية عشرة، بينما كان يدرس حساب التفاضل، كما قام بكتابة تاريخ الحكومة الرومانية سن، وجاء تفتحه في علم الاقتصاد متأخرًا؛ حيث لم يبدأ دراسة الاقتصاد السياسي حتى سن الثالثة عشر، وفيما بين الخامسة عشر والثامنة عشر، قام ميل بتحرير ونشر خمسة مجلدات من أصول مخطوطات بنتام، وعندما بلغ التاسعة عشر كان يقوم بنشر المقالات العلمية الأصلية، وفي سن العشرين أصيب بانهيار عصبي نتيجة لهذا المجهود.

الشعر والحب للكلاسيكي المتعافي:

كان قدر كبير من حياة جون ستيوارت ميل التالية يتسم بمحاولته التغلب على طفولته التي خلت من الود والحنان، فقد كان والده قاسيًا وساخرًا، أما أمه فكانت لا تكاد ترى، وتغلب ميل على تدريبه التحليلي المكثف بميله وتفضيله للشعر، وخاصة شعر ويليام وردزورث، ولا شك أن ميل قد قرأ، من بين ما قرأ من مقطوعات شعرية أخرى - قصيدة الخلود من شعر وردزورث (١٨٠٧).

قوس قزح يأتي ويذهب ويبقى الجمال في الوردة.

وقد أثنى ميل على شعر وردزورث لمساعدته في تعافيه والشفاء من أزمته العقلية (كان بنتام يتهكم على الشعر ساخرًا باعتباره من لعب الأطفال)، كما تعلم أن يتأثر بكثير من النبضات والأحاسيس الرومانسية والثورية لمن هم في عمره، وعلى النقيض من وردزورث، وكوليردج - لم يتَخلَّ ميل عن راديكاليته الشابة مع تقدمه في العمر.

ومع كل ذلك، فقد أتى التأثير العاطفي الأكبر على ميل من علاقته الطويلة الممتدة مع هارييت تايلور، وعلى الرغم من أنه في لقائهما الأول عام ١٨٣٠ كانت هارييت زوجة ذات اهتمامات أدبية لأحد رجال الأعمال الأثرياء، فإن براعم الحب

تمكنت من الازدهار، وبعد أحد الاجتماعات الفيكتورية الأقل شهرة، سافر جون وهارييت معًا إلى القارة الأوروبية كما أمضيا إجازات معًا في الريف الإنجليزي، وعندما توفي مستر تايلور زوج هارييت، في عام ١٨٥١ عقد جون وهارييت زواجهما.

وقد وصف المراقبون الموضوعيون هارييت بأنها كانت رشيقة وجميلة، على الرغم من أن صورتها تناقض ذلك، وقد أثنى عليها ميل، وكذلك على ما كانت تتمتع به من ثقافة عظيمة بما في ذلك مشاركتها الفعلية في تأليف كتابه الفلسفي" رسالة عن الحرية" (١٨٥٩) **Essay on Liberty**، وربما كان ميل في حالة هارييت متأثرًا بفقرة في قصيدة كوليردج عن الحب (١٧٩٩):

إن كل الأفكار، وكل العواطف، وكل دواعي المبهجات

وكل ما يحرك هذا الهيكل الفاني

ليسوا إلا كهنة الحب

الذين يغذون شعلته المقدسة

ولا شك في أن إلهامها وتأثيرها وبصيرتها هي التي أدت إلى قيام ميل بتعديل آرائه عن الاشتراكية في الطبعات المتتالية لمبادئه، وإلى تخصيص قدر كبير من التفكير والكتابة للموضوعات الخاصة بالمرأة في أواخر حياته، ومن المؤكد أن كتابه إخضاع النساء (١٨٦٩) **Subjection of Women** يعكس تأثير هارييت، وفي سيرته الذاتية **Autobiography** (التي نشرت بعد وفاته) أطلق على نفسه وعلى هارييت لقب الاشتراكيين، ومن الصعب: أن نتمكن من تصور نهاية أكثر مفارقة من نهاية آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين.

أفكار ميل عن توزيع الدخل:

كان الملخص الكبير الذي وضعه ميل عن علم الاقتصاد الكلاسيكي بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي" (١٨٤٨) **Principles of Political Economy** هو الكتاب المدرسي الرئيسي في مجاله لأكثر من أربعين عامًا، والكتاب يعتبر مسحًا شاملاً لكل أفكار آدم سميث ومالثس وريكاردو، ولكنه يصل إلى نهاية أكثر سعادة بسبب اكتشافات ميل، وأكثر هذه الاكتشافات أهمية، وإثارة للجدل، هو فصل التوزيع عن الإنتاج، وترجع شعبيته جزئيًا إلى نواحي التحسن الظاهرة في الظروف الاقتصادية التي بدأت تصبح واقعًا بالنسبة للعمال في ستينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يسوغ النغمة المتفائلة للكتاب، وأدى نجاح الكتاب إلى أن يصبح ميل هو الاقتصادي البارز في عصره، كما أدى إلى تغيير مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي في أثناء حياة ميل.

وعلى نهج آدم سميث وريكاردو كان ميل يظن أن معدل ربح أرباب الصناعة سيستمر في التناقص، بل اتفق مع تفسير ريكاردو الذي يقول بحتمية ارتفاع تكاليف الغذاء في مواجهة النمو السكاني، وعلى الرغم من رؤياه الخاصة بحالة الركود في الاقتصاد، فإن ميل عند هذه النقطة بدأ في الابتعاد عن آراء سابقيه من المشاهير، فقد كان آدم سميث وريكاردو يريان أن حالة الركود أمرًا غير مرغوب فيه، وكان ميل يرى أنها الإنجاز الذي يتوج التقدم الاقتصادي، وعلى النقيض من سابقيه، أكَّد ميل أهمية وجود توزيع أكثر مساواة للدخل، وهو مفهوم ليس مقطوع الصلة بحالة الركود.

وعلى الرغم من القيمة التي كان يعطيها ميل للتراكم المادي، فإنه وجَّه البشر إلى محاولة بلوغ أهداف أعلى، وقد كان يظن أنه في بريطانيا لا يحتاج الأمر إلى تعليم الرغبة في الثراء، وهناك حاجة إلى تعليم استخدام الثروة، وتقدير الأشياء والرغبة التي لا يمكن للثروة أن تشتريها، وكما قال: "إن كل تحسن حقيقي

في شخصية الإنجليز، سواءً أكان يتكون في إعطائهم تطلعات، أم مجرد تقدير أكثر عدلاً لقيمة الأشياء الحالية المرغوبة، يجب بالضرورة أن يعدّل شيئًا ما من حماسهم للسعي ابتغاء الثروة"[٩]، وإلى جانب كل "شخص اقتصادي" كان يمشي "شخص غير اقتصادي".

وبمجرد أن تحقق بريطانيا مستوى مرتفعًا من الثراء، فإن ميل كان لا يرى سببًا في استمرار نمو الإنتاج، ما دام النمو السكاني محدودًا، وفي رأي ميل، فإن التعليم السليم للجماهير يؤدي إلى الحد من معدل المواليد، ولم يكن يريد إلغاء قوانين الإنتاج، ولكنه ببساطة كان يريد أن يؤدي تقسيم العمل وتراكم رأس المال بالاقتصاد إلى هضبة مرتفعة؛ حيث الهواء شديد النقاء لحالة الركود التي يتوقف فيها نمو الإنتاج، وبالنسبة لجون ستيوارت ميل فإن حالة الركود كانت حالة وجود سعيد ريفي تأتي فيه عدالة توزيع الدخل والثروة فوق التراكم الرأسمالي الذي لا ينتهي.

كان فصل علم الإنتاج عن القواعد التي تحكم التوزيع - كما يرى ميل - يقوم على أساس التمييز بين القانون الطبيعي ومجرد الاعتياد والعرف - وهو التمييز الذي تناولناه في الفصل الأول، وفي رأي ميل كانت قوانين الندرة والغلة المتناقصة مستنتجة من الطبيعة، بنفس القدر تمامًا مثل قوانين الجاذبية وتمدد الغازات، ولكن على الرغم من أن عوامل الإنتاج يجب ضمها طبقًا لمبادئ عملية، فإن توزيع هذا الإنتاج هو موضوع اجتماعي، وقواعده عرفية.

وبالنسبة لجون ستيوارت ميل، فإن توزيع الدخل يخضع لقوانين وعادات المجتمع، بل إن ما ينتجه الشخص بجهده المنفرد - لا يساعده فيه أحد - لا يمكنه أن يحتفظ به، إلا إذا سمح المجتمع بذلك، وبينما رأى ريكاردو ضرورة السماح بالتغيرات الطبيعية للأسعار لمنع مالك الأرض من الاحتفاظ بكل دخله، فإن ميل أمكنه أن يتنبأ بقانون يمكن بمقتضاه إخلاء صاحب الأرض من "أرضه".

أفكار ميل بشأن الإصلاح:

مهما كانت العلاقة بين الأغنياء والفقراء، عندئذ، فإذا ما كان المجتمع لا يحب ما رآه، يجب عليه فقط أن يغير تلك الظروف، والمجتمع يمكنه – إذا ما كانت لديه العزيمة والإرادة – أن يصادر، أو يعيد التوزيع، أو يفرض الضرائب، أو يقدم الدعم، وبصفة عامة يثير الفوضى بشأن توزيع الدخل الذي قررته مبدئيًا الآلة الاقتصادية.

ومع ذلك، فقد كان روبرت أووين **Robert Owen** اليوطوبي الاشتراكي، وليس جون ستيورات ميل- هو الذي أطلق حركة الطبقة العاملة عام ١٨٨٣ فقد جمع أوين زعماء حركة الطبقة العاملة في أول نقابة للعمال وفي جراند ناشيونال، ورأى جون ستيوارت ميل في حالة الركود، التي كان يظن أنها في متناول اليد في إنجلترا المرحلة الأولى من اشتراكية الخير، وفي نطاق حالة الركود، يمكن القيام بجهود الإصلاح، ويمكن للدول أن تفرض ضريبة على تركات الأغنياء، وأن تمنع أرستقراطية الأراضي من الحصول على ريوعها الريكاردية، وستؤدي اتحادات العمال مثل جراند ناشيونال إلى إنهاء سلطة المصانع التي يمارسها كبار أرباب الصناعات، ومن خلال الإصلاحات المتواضعة يحدث تطور حميد يزيل الحاجة للقيام بثورة.

وقد ظل ميل داعيًا إلى الإصلاح من داخل النظام، واشتراكيًّا متواضعًا لا يهتم كثيرًا بكتابات معاصره كارل ماركس، وكان يفضل التعليم العام الحر، وتنظيم عمالة الأطفال، وملكية الحكومة للاحتكارات الطبيعية مثل شركات الغاز والمياه، وتقديم المساعدات العامة للفقراء، وقيام الحكومة بتقصير أيام العمل، إذا ما طلب العمال ذلك.

وتجدر ملاحظة أن البيان الشيوعي الثوري (١٨٤٨) **Revolutionary Communist Manifesto** الذي أصدره كارل ماركس وفريدريش إنجلز **Friedrich Engels** تم نشره في نفس السنة التي صدر فيها كتاب ميل "المبادئ **Principles**"، ولكن التحسن النسبي في الأحوال والظروف الاقتصادية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، والسوء الذي كانت عليه درجة الفقر المدقع للعمال - حافظ على بقاء الأفكار الراديكالية لماركس تحت الأرض، بينما ساعد حالة التفاؤل البازغة التي كانت سائدة في الاقتصاد الإنجليزي، والتي قامت بتغذية التفكير الإيجابي لدى جون ستيوارت ميل، وفي الفرص الكثيرة التي أتيحت لجون ستيوارت ميل لإعادة التفكير ومراجعة المبادئ **The Principles**، ظل داعيًا إلى الإصلاح، وسندخل لاحقًا بشكل أعمق في أفكار ماركس وإنجلز، ونتمعن مليًّا في مصائرهم الجماعية.

وعلى الرغم من انحرافاته الخجولة عن الأرثوذكسية الكلاسيكية، فقد شكا كثير من الاقتصاديين بأن جون ستيوارت ميل كان مشوشًا، وإذا ما صدق هذا، فإن التشويش كان بين قلبه وعقله، لقد كان من حسن حظ الاقتصاديين منذ عصره أن يراقبوا المجتمع وهو يخطو على الطريق الذي رسمه جون ستيوارت ميل، بينما أنهم بصنعتهم علماء قنعوا بالعمل مع قوانين الطبيعية التي يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر وعلى أية حال، فإن دفء ميل وإنسانيته، وتعاطفه مع الفقراء وعطفه عليهم وعلى المحرومين قد أزال جزءًا من البرودة عن الاقتصاد السياسي لريكاردو، وكما سنرى، على أية حال، فإن الاقتصاديين التاليين كان لا بد أن يأتوا من الدفء.

ملاحظات:

1- Richard L. Tames (ed.), Documents of the Industrial Revolution, 1750-1850 (London: Hutchinson Eductional, 1971), p. 96.

تقدم مقابلات أعضاء اللجان البرلمانية لعمال المصانع قدرًا كبيرًا من الأدلة على معاملة النساء والأطفال، وكانت إحدى هذه المقابلات مع إليزابيث بنتلي **Elizabeth Bentley**، وهي عاملة بمصنع في عام ١٨١٥، ومن بين هذه النبذ المستخرجة من المقابلة ما يلي:

كم عمرك؟ ثلاثة وعشرون، متى بدأت العمل في المصنع؟ عندما كنت في السادسة من العمر، ما عدد الساعات التي كنت تعملين فيها في المصنع؟ من الساعة الخامسة صباحًا إلى التاسعة مساء عندما يكون هناك ازدحام، ما ساعات العمل المعتادة عندما لا تكون هناك حالة ازدحام؟ من السادسة صباحًا حتى الساعة السابعة ليلاً، ما الوقت المسموح به لتناول الوجبات؟ أربعون دقيقة في وقت الظهر، إذا افترضنا أنك تراخيت قليلاً، أو تأخرت، فماذا كانوا يفعلون؟ يضربوننا بالسوط باستمرار؟ نعم، هل كان ذلك بالنسبة للبنات والأولاد؟ نعم، هل كان ذلك السوط يستعمل بطريقة تؤدي إلى إحداث ضرر مفرط؟ نعم، هو ذاك، لقد رأيت المشرف يذهب إلى أقصى ركن بالحجرة، حيث كانت البنات الصغيرات يحتضن علبة الصفيح، وأخذ سوطًا، ووضع صفارة في فمه، وأحيانًا كان يأتي بسلسلة ويقيدهن بالسلاسل، وقام بضربهن جميعًا بالسوط في آخر الحجرة، وقد حدث هذا التشوه الكبير لك شخصيًّا نتيجة لهذا العمل؟ نعم، وما وقت حدوثه؟ كنت وقتها في الثالثة عشر من العمر عندما بدأ في الظهور.

ويمكن الاطلاع على التقرير الأكثر اكتمالاً في كتاب جون كـاري، شـاهد على التاريخ.

The more complete transcript appears in John Carey, ed., Eyewitness to History (Combridge: Harvard University Press, 1987), pp. 295-298.

2- Rodes Boyson, "Industrialization and the Life of the Lancashire Factroy Worker," in the Long Debate on Poverty (Surrey: Unwin Borthers, for the Institute of Economic Affairs, 1972). Pp. 69-70.

٣- تم تشغيل عمال الأنوال اليدوية في الصناعات الكبرى واسعة النطاق قبـل الثورة الصناعية، وفي عام ١٧٣٦ قام أخوان بتوظيف ٦٠٠ نـول نـسيج و ٣٠٠٠ عامل في مركز بلاكبيرن **Blackburn**.

4- Percy Bysshe Shelley, "Queen Mab", in The Complete Poetical Works of Shelley, ed. George Edward *Woodberry (Boston:* Houghton Mifflin & Co., Cambridge edition, 1901). [1813].

5- Charles Dickens, Hard Times, Introduction by G.K. Chesterton (New York: E.P. Dutton, 1966). P. 61. [1854].

6- Ibid., p.3.

7- Ibid., p.68.

8- Ibid., pp. 68-69.

9- John Stuart Mill, Principles of Political Economy, ed. J.M. Robson (Toronto: University of Toronto Press, 1965), Vol. 2, p. 105. [1848].

الفصل السادس

كـــارل مـــاركـــس

أصبحت المدرسة الكلاسيكية هي الأرثوذكسية، وكما يحدث تمامًا للحكومات أو حتى النظم الاقتصادية يتم الانقلاب على الأرثوذكسية، وعلى أية حـــال، فـــإن الثورة عملية رهيبة، وبحكم التعريف فإن الأرثوذكسية بصفة عامة تجذب المجتمع إلى جانبها، ومع هذا، فإن لكل علم حافته الراديكالية، التي ينشئها أولئك الـــذين لا يرضون عن الأرثوذكسية أو عن المجتمع، ونحن الآن قد نسينا منذ زمن طويل أن آدم سميث ذاته كان راديكاليًا في زمانه، وعلى الرغم من أن جون ستيوارت ميـــل قد ساعد في كسب الاعتراف بالحركة النقابية في إنجلتـــرا، وإحـــداث إصـــلاحات ضريبية، فإن مبادئه لم تفعل سوى تقوية الأرثوذكسية الكلاسيكية، التي كانـــت قـــد أصبحت ذات قوة بعد ريكاردو ومالثس.

ويجب علينا أن نبحث في مكان آخر عن الأفكار الراديكالية؛ حيث الأفضل من أكثر الأصوليين شهرة، ألا وهـــو كـــارل مـــاركس (١٨١٨-١٨٨٣) ، كـــان معاصر ميل قد أقام نظامًا أكثر اكتمالاً على أسس كلاسيكية، وعلى الـــرغم مـــن الرفض الذي قوبل به علم الاقتصاد الماركسي في إنجلترا والولايات المتحدة، فـــإن أفكاره كان لا بد أن تصبح ذات تأثير هائل، وأن تؤدي في نهايـــة المطـــاف إلـــى إحداث انقسام في النظام العالمي بين الأمم الرأسمالية والاشتراكية.

ماركس ورفيقه الروحي "إنجلز":

ماركس اللغز، ربما كان مقدرًا له أن يساء فهمه منذ بداياته، وعلى الـــرغم من أن وظيفته الأولى كانت صحفيًا حرًا، يهاجم بعنف ضـــد القيـــصر البروســـي الحاكم، فإن ماركس سيئ السمعة في الولايات المتحدة وإنجلترا؛ نظرًا لأن جوزيف

ستالين، Joseph Stalin، الديكتاتور الوحشي، كان يدَّعي اتباع "الفلسفة الماركسية" بأعتبارها غطاء للستالينية، وكان من المتصوَّر وفق ما اعتقده بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين الحاليين أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي ستخرج إلى الوجود يُوطوبيا رأسمالية من بين حطام الشيوعية.

ولد ماركس في ترير، في أراضي الراين الألمانية بالمملكة البروسية؛ حيث كان والده يعمل محاميًا، وعضوًا بالبرجوازية، أو بالطبقة الرأسمالية الوسطى، التي أصبحت بعدئذ موضع كراهية الماركسيين، وقد شب في جو ليبرالي إلى حد ما، وثقافي، وكان يعتزم العمل في إحدى الوظائف الأكاديمية، إلا أن الأحداث السياسية جعلت ذلك مستحيلاً. فاتجه إلى الصحافة، وازدادت شهرته لكتابته التي كانت تستنكر الاضطهاد السياسي في أوروبا، التي من أجلها تم نفيه منها إلى إنجلترا، موطن الأورثوذكسية.

ولا يذكر اسم ماركس دائمًا إلا مع اسم فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥) Friedrich Engels وهو مواطن ألماني، وشريك له طوال الحياة، وأحد معاونيه غير المحتملين؛ إذ إن خلفياتهما وشخصياتهما تتناقضان بشكل حاد، كان إنجلز هو الكاتب الأفضل، بينما كان ماركس مفكرًا عميق التفكير، ودقيقًا، وأحيانًا ما كان يبدو عالمًا مملاً تنقصه الموهبة البلاغية.

كان إنجلز رأسماليًّا من الطبقة المتوسطة العليا، أنيقًا ورياضيًّا، طويلاً ونحيفًا ذا عينين زرقاوين لامعتين – كان هيئته هيئة رجل يحب المبارزة وركوب الخيل مع الكلاب للصيد – وكان ذواقة للنبيذ والنساء من الطبقة العاملة، وخاصة فتاة أيرلندية تدعى ماري بيرنز Mary Burns، كما أنه بطبيعته كان محبًّا للمرح والابتهاج، ويتحمس للأدب والموسيقى، وكان يحب بصفة خاصة شعر بيرسي بايشي شيللي (١٧٩٢-١٨٢٢) لمهاجمته المسيحية الأرثوذكسية والطغيان العلماني، وبينما كان دافيد ريكاردو لا يتعاطف مع هجوم شيللي على التجارة، باعتبارها

"التبادل الفاسد"، وكان إنجلز ما يزال يمكنه الترحيب بشعر أكثر من مقطوعة شيللي "ملكة الجن **Queen Mab**" مثل:

السلطة مثل الطاعون المدمر

تلوث كل ما تلمسه، والطاعة

مصدر دمار كل العبقرية والفضيلة والحرية والحقيقة

تجعل من الرجال عبيدًا، ومن بنية الإنسان

ميكنة أوتوماتيكية(١).

وكما قال بنتام، فإن قراءة إنجلز لشعر شيللي كانت للمتعة والألم.

ولم يكن ممكنًا للتناقض بين إنجلز وماركس أن يكون أكثر من ذلك، فقد كانت رأس ماركس شديدة الضخامة بالنسبة إلى جسده القصير البدين إلى جانب لحيته المتهدلة، ونظرته القاسية، كما كان فظًّا أجش الصوت، قذر الجسم والملبس، بالتأمل، وكانت حياته المنزلية مشهدًا متصلاً من القذارة، وانعدام النظام، والفقر، وقام إنجلز بمساعدة أسرة ماركس ماليًا ابتداءً من عام ١٨٤٨ وما بعده.

إلا أن الاثنين كانا يتقاسمان شيئًا واحدًا: هو كراهية الأمر الواقع والاقتناع القوي بضرورة تغييره، كان والد إنجلز قد أرسل ابنه فريدريش إلى مانشستر بإنجلترا؛ للعمل في منشأة النسيج التابعة لعائلته "إرمين وإنجلز **Ermin & Engels**"، وكان إنجلز حينئذ من المتحولين فعلاً إلى الاشتراكية، وقد أكد ما رآه في مانشستر معتقداته، وقد كتب ربما ما يزال أقوى ما كتب من اتهام للأحياء الصناعية الفقيرة، وكان وصفًا صاعقًا للقذارة التي لا أمل في إزالتها، واليأس والوحشية.

وفي قصة إنجلز في عام ١٨٤٤ يمكن للقارئ أن يتصور أراضي دفن الفقراء المدقعين، محطة السكك الحديدية في كل من ليفربول وليدز، وعلى أعلى التل إصلاحية الأحداث أو ما أطلق عليه "سجن الباستيل لقانون الفقراء" في

مانشستر الذي يطل إلى أسفل على أحياء العمال هناك، كما في معظم مناطق العمال في مانشستر.

"قام مربو الخنازير بتأجير الأفنية والساحات، ثم بنوا فيها حظائر للخنازير، التي كان سكان الساحات يلقون فيها القمامة والفضلات والنفايات فتسمن الخنازير، كما أن الطقس المغلق من الجهات الأربع يصبح فاسدًا تمامًا؛ نتيجة الحيوانات المتعفنة والمواد النباتية الفاسدة(٢)".

هكذا تقاسم إنجلز وماركس نفس المصادر والظروف الاجتماعية الفعلية داخل المصانع وخارجها، وعلى غرار ديكنز اكتشف إنجلز نواحي التمييز الطبقي؛ حيث حلت محل الأبوية الإقطاعية أبوَّة صاحب المصنع، ولعلنا نتذكر كيف وصف ديكنز العامل ستيفن بلاكبول وهو يخرج من حرارة المصنع، ويستدير من طبقته نحو التل حيث كان يعيش مستر باوندربي، وكان وصفه لغداء باوندربي على "اللحم والنبيذ" يظهر شعوره الشديد بالتفوق والسمو(٣).

وشهد إنجلز كثيرًا من النساء العاملات الحبالى، اللائي أصبحن يمارسن الدعارة في نهاية المطاف، والأطفال الذين كانوا يذهبون إلى المصانع في سن الخامسة والسادسة، (بل إن ديكنز لم يرغم على العمل في المصنع حتى سن النضج في الثانية عشر من العمر)، ولا يتلقون سوى قليل من رعاية الأمهات اللائي عادة ما يكُنَّ هن أنفسهن عاملات في المصنع طوال اليوم، بدون تلقي أي تعليم من مجتمع لا ينظر إلا إلى أداء العمليات البسيطة الميكانيكية المتكررة، وقد قرأ ماركس أعمال إنجلز ونالت إعجابه، وبدأ تعاونهما ذو الشهرة السيئة الكبيرة، بكتاب "المانيفستو الشيوعي" في عام ١٨٤٨.

وبسبب هذا العمل، وأفعاله الدرامية الخاصة، عُرف ماركس بشكل أفضل باعتباره ثوريًا أكثر من شهرته اقتصاديًا كلاسيكيًا، وفي عام ١٨٤٨، برغم كل شيء، استجمع شجاعته ليقول: "لندع الطبقات الحاكمة ترتعد بثورة شيوعية، إن

البروليتاريين (العمال) ليس لديهم ما يخسرونه سوى السلاسل والأغلال التي تقيدهم، وأمامهم عالم يجب عليهم اكتسابه"، كانت بروسيا ما زالت حتى ذلك الوقت تؤمن بالحق الإلهي للملوك، ولم يكن لديها برلمان، ولم تكن بها حرية تعبير، أو حق الاجتماع، ولا حرية للصحافة، ولا محاكمات مع استخدام محلفين، وكان الطغاة يسيطرون على معظم مقاعد السلطة في أوروبا.

كان "المانيفستو" جزءًا من الحماس الثوري الأوروبي لعام ١٨٤٨، وكان للكتاب تاريخ طويل، ولكن أثره الأول والفوري كان على مقادير وحظوظ ماركس شخصيًّا؛ فقد تم نفيه من بلجيكا التي كان يعيش بها، وفي اليوم التالي انفجرت الثورة التي طال انتظارها في باريس، وقامت الحكومة الفرنسية الجديدة بدعوة ماركس للحضور إلى باريس، وثارت مدن كبرى أخرى مثل نابولي، وميلانو، وروما، وفينيسيا، وبرلين، وبودابست، واشتعلت أوروبا كلها في لحظة.

ولكنها لم تكن سوى لحظة، ففي يونية ١٨٤٨ كانت ثورة باريس قد أنهكت ذاتها، وأصبحت للحرس الوطني اليد العليا، وانصب الماء البارد للنظام القديم على اللهيب الثوري المشتعل في جميع أنحاء أوروبا، وتم إطفاؤه، وفي يولية ١٨٤٩، قامت الحكومة البروسية بطرد ماركس من بلاد الراين، فذهب إلى لندن حيث عاش حتى وفاته عام ١٨٨٣، وعلى الرغم من سوء سمعته، فإن الأفعال الثورية لماركس لم تشغل سوى فترة قصيرة من حياته.

تأثير هيجل:

بدأ الانشقاق الثوري لدى ماركس مع لقائه الأول بالفيلسوف جيئورج ويلهلم فريدريش هيجل **Georg Wilhelm Friedrich Hegel** (١٧٧٠-١٨٣١)، وفلسفة هيجل شديدة الصعوبة على الفهم، إلا أن صلتها بالماركسية واضحة بدرجة معقولة على الأقل.

وبالنسبة لهيجل وعلى النقيض من ديكارت **Descartes** والعقلانيين، فإن المادة والعقل متداخلان ومتضافران، والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عملية نمو دائب ومستمر، وبعد أن تكتسب أي مؤسسة اجتماعية السلطة تتحداها أخرى. ويشرح هيجل هذه العملية من خلال الديالكتيك (الجدلية) كما يلي: تعمل حقيقة (فرضية **Thesis**) ضد حقيقة أخرى (فرضية مضادة **antithesis**) لإنتاج حقيقة جديدة تمامًا (تخليق **Synthesis**) وعلى سبيل المثال، فإن الإقطاع (حقيقة **Thesis** واجهته قوة أخرى هي اقتصاد السوق (حقيقة مضادة **antithesis**)، وكانت نتيجة هذه المواجهة نظامًا جديدًا تمامًا، وهو الرأسمالية (تخليق **Synthesis**)، وإذا تم فهم ذلك بشكل سليم، فإن التاريخ بأسره إنما هو متوالية ديالكتيكية.

وعلى أية حالة، فإن تقدم الإنسانية نحو تحقيق الذات ليس أمرًا سلسًا؛ لأن عزلة الذات يمكن أن تحدث، وبهذا يكون ماركس قد قلب هيجل رأسًا على عقب، وبدلاً من رؤية الإنسان شخصًا منعزلاً ذاتيًا، فإن ماركس رأى أن الدين المنظم انعكاس لشخص منعزل ذاتيًا. ووفقًا لتفسير روبرت سي تاكر **Robert C. Tucker** لوجهة نظر هيجل، فإن "الدين ظاهرة للانعزال الذاتي البشري"(٤)، وهو موقف أخفق في ترغيب ماركس في المسيحية، وربما لم يكن لدى ماركس ذاته أي ود بجماهير الناس الذين من المفترض أن يحررهم نظامه، وذلك على عكس تشارلز ديكنز الذي كان يمارس فعل الخير وكذلك الكتابة عنه، إلا أن ماركس كان فعلاً يرى أن البشر تغلبوا على العزلة من خلال الاعتراف بأنفسهم باعتبارهم الموضوعات السليمة للحب والحنان والعبادة.

كان ماركس الذي كرّس نفسه للعقل يعتقد أن مجرى التاريخ ما هو إلا تطورات لجميع النظم الاجتماعية من أدناها (الاسترقاق) إلى أعلاها (الديمقراطية والاشتراكية)، وبدلاً من وصف نضال الأفراد في ظل القوانين الطبيعية، كان ماركس يصف نضال الطبقة؛ أي قيام مجموعة بإسقاط مجموعة أخرى، وبهذا يمكنها تقرير النظام الاقتصادي الذي سيصبح سائدًا، وقد انتصر أصحاب الأراضي

في ظل الإقطاع (كما فهم ذلك ريكاردو بشكل جيد)، وانتصر التجار في ظل المركانتلية، والرأسماليون في ظل الرأسمالية، وكل إنسان في ظل الشيوعية أو الاشتراكية (كان ماركس وإنجلز يستخدمان هاتين الكلمتين بمعنى واحد)، وتعمل المؤسسات مثل العقائد والديانات المنظمة على إبطاء التقدم من النظم الاجتماعية الدنيا إلى العليا، وبحيث أن العملية التاريخية يمكن تسريعها من خلال تدمير تلك المؤسسات.

لدغة الاغتراب الاقتصادي:

كان ماركس يرى أن علاقات الكائنات البشرية بحكوماتها عملية اغتراب تشبه تلك العلاقة التي كان يراها في الدين؛ إذ إن البشر يدفعون السلطة الاجتماعية إلى مدار منفصل، هو الدولة، التي تسيطر عليهم، وعلى أية حال، فإن الاغتراب السياسي أصبح واقعًا مؤسسيًّا، يتطلب حلّه ثورة اجتماعية فعلية؛ أي عملاً جماعيًّا يستعيد فيه المواطنون السلطة الاجتماعية التي آلت – ذات مرة – إلى الدولة.

إن الدولة أصبحت متشابكة مع – وأحيانًا لا يمكن تمييزها عن – الحياة الاقتصادية للمجتمع الذي هو أيضًا مجال آخر للاغتراب الذاتي للبشر. إذ إن الناس وفقًا لرأي ماركس يفشلون في تنمية وتطوير كامل قدراتهم؛ نظرًا للتخصص الاستعبادي في إنتاج سلع أكثر وأكثر للسوق، وفي نهاية المطاف، فإن "الروح الحيوانية" التي دفعت الناس إلى تكديس الأرباح تتكشف ببساطة كمرحلة أدنى من التطور والتنمية البشرية.

ونظرًا لكثافة الاغتراب، وغموض تحقيق الذات، الذي سببته المرحلة الرأسمالية للتطور الاقتصادي، فإنه عندما أصبحت للطبقة متوسطة الدخل، أو البرجوازية (**The Bounderbys**) اليد العليا، وضعت نهاية لجميع العلاقات الأبوية الإقطاعية والرعوية.

"لقد قامت بدون رحمة أو شفقة بتقطيع العلاقات الإقطاعية الوثيقة إربًا، تلك العلاقات التي كانت تربط الإنسان مع "رؤسائه الطبيعيين"، ولم تترك وراءها أي وسيلة أخرى للاتصال بين شخص وشخص آخر سوى المصلحة الذاتية المجردة، سوى نظام "الدفع النقدي" الممجوج، لقد أغرقت أعظم المباهج السماوية للحماس الديني وحماس الفروسية والحساسية العاطفية القديمة، في المياه الباردة للحساب النفعي، وقد حولت القيمة الشخصية إلى قيمة تبادلية..." (ع).

وقد رسم ماركس وإنجلز صورة معاصرة محددة لرأسمالية القرن التاسع عشر، باعتبارها امتدادًا للمصلحة الذاتية للشخص التي سيشب على كراهيتها، وهي مرحلة من التاريخ غريبة بالنسبة للإنسان، وليست هي قمة الحضارة، وعملية التنمية الذاتية للبشر، في رأي ماركس وإنجلز- ستتصاعد حتى تبلغ الذروة التي ستكون الشيوعية.

نسق علم الاقتصاد الماركسي:

بينما كان آدم سميث شديد الحماس لمجتمع يعتمد على الصناعة في المقام الأول، وكان دافيد ريكاردو يخشى من الصناعة قبل الأوان بسبب القوة السياسية لأصحاب الأراضي، فإن ماركس كان ينظر إلى الرأسمالية باعتبارها شرًّا لا بد منه، يجب أن تحل محله دولة أعلى لا توجد بها ملكية خاصة.

وعلى الرغم من اتفاقه مع ريكاردو بشأن تحديد قيمة السلعة وفقًا لكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فإن حماس ماركس بنظرية العمل في القيمة كان قد بلغ منتهاه، وفضلاً عن هذا، فبالنسبة لماركس، كان هناك اختلاف بين قيمة العمل **(Labor value)** لسلعة، وقيمتها التبادلية **(exchange value)**.

إذ إن قيمة العمل لأي سلعة تساوي كمية متوسط وقت العمل اللازم لإنتاجها، والرأسمالي يدفع ثمنًا للعمل أي يعامل القوى العاملة مثل أي سلعة أخرى

- هو أجر حد الكفاف الذي يكفي بالكاد للمحافظة على بقاء العامل حيًّا، في العمل، وقادرًا على إعادة إنتاج السلعة، ولذا فإن معدل الأجر هو ما يعادل قوة العمل ليوم واحد كسلعة؛ (يحدد ماركس أجر حد الكفاف بطرق مختلفة، وأحيانًا ثقافيًا).

إلا أن الرأسمالي يعرِّف نفسه باستخدام رأس المال (الآلات) لإنتاج السلع، ولذا فإن العمل الحالي سينتج قدرًا من قيمة السلعة يزيد على قيمته الذاتية؛ أي: قيمة تبادلية تزيد على قيمة العمل، وقد أطلق ماركس على الفرق بين الاثنين فائض القيمة (**surplus value**)، الذي هو مصدر أرباح صاحب المنشأة، وبمصطلح علم الاقتصاد الحالي، فإن هذا الفائض سيكون هو مجموع الريع والفائدة والربح.

فائض قيمة العمل: المطلق والنسبي:

يصور معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين الرأسماليين البخلاء والمقترين وهم يكدون ويجدون في تكديس رأس المال التمويلي لشراء المصنع وآلاته من خلال العمل الشاق والتوفير، ويقلل ماركس من أهمية الطبيعة الأخلاقية العالية الضمنية لصاحب المصنع، ويرى أن قيمة العمل نفسها هي التي تنتج الآلات والمصنع.

وهو يميز بين فائض القيمة المطلق فهو (**absolute surplus value**)، وفائض القيمة النسبي (**relative surplus value**)، والأول هو زيادة القيمة الجديدة التي خلقت في خلال يوم على قيمة قوة العمل، والتي تضخمت بفضل مجرد إطالة يوم العمل، (وهو ما يثير ذكريات أيام العمل ذات ساعات العمل الاثنتي عشرة)، أما الفائض الثاني (النسبي)، فينشأ من التحسينات في التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض وقت العمل اللازم لإنتاج أحد المنتجات، كما تؤدي إلى درجة أعلى من تخصص العامل.

وفائض القيمة النسبي مفسدة مطلقة؛ لأنه الدافع وراء تكديس وتجميع رأس المال، وهو شيء يكون محل إعجاب الصانع وسعيه إليه، وكلما كبر حجم رأس المال، وارتفعت درجة التكنولوجيا، ازداد الناتج من قوة العمل، وكان من المفترض ازدياد الأرباح.

إن الجشع والشره إلى الثروة، والسعي المفرط للقيمة التبادلية - لا يعرف حدودًا، ونظام السوق ذو الفائض النسبي للقيمة الذي يتحقق بفضل التبادل يشعل شدة الحرص على الاستحواذ على رأس المال، وقد جاء التبرير الأصلي، تبرير مرحلة ما بعد الإقطاع للملكية الخاصة، من هذه الرغبة في تراكم رأس المال، ومن ثم زيادة الأرباح دون هوادة من خلال التبادل في الأسواق.

كما يرفض ماركس أيضًا تلك الفكرة الرومانسية عن رأس المال باعتباره ملكية يتم تجميعها أو تكديسها بفضل تدبير من الرأسماليين، ويكتب ملاحظًا:

"إن هذا التراكم البدائي يلعب في الاقتصاد السياسي تقريبًا نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم اللاهوت، فقد قضم آدم التفاحة، وعندئذ حطت هذه الخطيئة على الجنس البشري، وفي الأزمان الخوالي، كان هناك نوعان من الناس: الأول: صفوة من الحريصين الأذكياء، وفوق كل ذلك المقتصدون، والآخر: الأوغاد الكسالى، الذين ينفقون ما يملكون، بل ما يزيد عليه في حياة مستهزئة خليعة.... وهكذا، فإنه مع الوقت يكون النوع الأول قد جمعوا الثروة، والنوع الآخر لا يكون لديهم ما يبيعونه سوى جلودهم، وإلى الخطيئة الأصلية يعزى فقر الأغلبية العظمى، التي على الرغم من كل الأعمال التي تقوم بها، ليس لديها ما تبيعه سوى نفوسها، وتزداد ثروة القلة باستمرار على الرغم من توقفهم عن العمل منذ فترة طويلة، وهذا الهراء الطفولي هو الوعظ الذي يُقدم إلينا يوميًّا؛ دفاعًا عن الملكية"(٦).

وهكذا نرى أنه حتى ماركس كانت لديه لحظاته الأدبية(٧).

بداية رأس المال الاحتكاري:

كان ماركس يرى أن تغير التكنولوجيا، وكذلك زيادة المنافسة – يؤديان إلى خلق منشآت أقل فأقل، وأضخم فأضخم، فدرجة أعلى من التكنولوجيا ستتطلب مصنعًا أكبر وأضخم، ورأس مال أكثر للإنتاج، والمنافسة تسمح للقوى بالسيطرة على الضعيف والأقل قوة، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى ممارسات احتكارية، ورأس المال الاحتكاري إنما يعني ثروة هائلة مركزة في أيدي قله يمكنها أن تسعّرَ السلع بدون اعتبار كبير للمستهلك، وهكذا فإن العمال – باعتبارهم مستهلكين– لن يستفيدوا من المزايا التي بشرّ بها آدم سميث.

ويصور تطور صناعة الدبابيس في المملكة المتحدة، التي لا يكاد يعرف عنها أي اتجاه إلى التركز الصناعي، بشكل جيد ما الذي كان يتوقعه ماركس بالنسبة لجزء كبير من نظام المصانع، والدبابيس مثل الحديد لم تتغير سوى قليلٍ في خلال قرنين من الزمان منذ آدم سميث، ومع هذه الحال، فإن التكنولوجيا ودرجة الكثافة في الصناعة قد لحقهما قدر كبير من التغيير.

في منتصف القرن الثامن عشر كانت صناعة الدبابيس إحدى صناعات الكوخ أساسًا، إلى جانب قدر كبير من الإنتاج الذي كان يتم في الملاجئ والإصلاحيات، وقد أدى استبدال العمال بالآلات في العملية الإنتاجية إلى إعادة تشكيل هيكل الصناعة، وقد جمعت آلات صناعة الدبابيس كثيرًا من العمليات المنفصلة التي كان ينتج عنها فوائد تقسيم العمل التي تحدث عنها آدم سميث (على الرغم من أن آدم سميث اعترف بالأثر الإيجابي لاختراع الآلات التي تحل محل العمال) ، وبمرور الزمن ازدادت سرعة هذه الآلات من ٤٥ دبوسًا في الدقيقة في عام ١٨٣٠ إلى ١٨٠ دبوسًا في الدقيقة في عام ١٩٠٠ ثم إلى ٥٠٠ دبوس في الدقيقة في عام ١٩٨٠، وكان آدم سميث يفترض أن كل عام ينتج ٤٨٠٠ دبوس

يوميًا في عام ١٧٧٦، وبعد مائتي عام أصبح الإنتاج اليومي للعامل الواحد في المملكة المتحدة نحو ٨٠٠,٠٠٠ دبوس؛ أي: إن الزيادة في الإنتاجية بلغت ١٦٦٦٧%!!

هل يوجد من يهتم ولو بحجم دبوس واحد بهذه القصة؟ وإذا ما اتجهنا إلى بيت القصيد منها فهو ببساطة: أنه في أثناء الثورة الصناعية كان يتزايد إحلال الآلات محل العمال، وكانت تكلفة هذه الآلات تخلق حواجز دخول إلى الصناعة، وهو ما أدى بالطبع إلى وجود عدد أقل من المنشآت في كل صناعة... أي، إلى التركز الصناعي، وفي حوالي عام ١٩٠٠ كان هناك نحو ٥٠ مصنعًا للدبابيس في برمنجهام وحدها، ولكن في عام ١٩٣٩ تقلص العدد في المملكة المتحدة بأسرها إلى ١٢ مصنعًا، وبحلول عام ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى مصنعين، مصنع نيووي جروب **Newey Group**، التي كانت تملك مصنعًا في برمنجهام، وشركة وايتكروفت سكوفيل **Whitecroft Scovill** التي تملك مصنعًا في جلوسسترشر، واليوم فإن التخصص في المملكة المتحدة قد وصل تقريبًا إلى حد مصنع واحد فقط(٨).

اغتراب العمال:

طبقًا لمذهب ماركس الشهير "مذهب ازدياد البؤس (**Doctorine of increasing misery**)، فإن ظروف العمال تسوء بالمقارنة مع تحسن ظروف الرأسماليين، وعندما تصبح الأقدار الخاصة بالعمال غير محتملة يثورون ضد الرأسماليين، في شكل ثورة اجتماعية واقتصادية، ووراء هذا المذهب تكمن العمل الغريب (**Estranged labor theory**)، التي تقوم فيها الرأسمالية بتغريب العمال وتجريدهم من إنسانيتهم.

لماذا جرى إقصاء العمال؟ **أولاً**: أن العمال لا يتحكمون في طبيعة المنتج، بل الرأسمالية هي التي تتحكم فيهم وتملي عليهم أعمالهم. **ثانيًا**: أن عمال المصانع لا يعملون لأنفسهم ولكن لأصحاب عملهم، وأي مزايا تستحق للعمال لا بد أن يتم استهلاكها في ساعات فراغهم، وليس هناك إشباع مباشر من العمل، وفضلاً عن ذلك، ففي مانشستر وغيرها، تحاصر القاذورات والنفايات العمال في منازلهم.

وينشأ الاغتراب في نظام التبادل السوقي لعدة أسباب، كان ماركس وسميث يعتقدان أن ازدياد تقسيم العمل سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وأيضًا كما قال سميث: "إن الشخص الذي ينفق حياته بأسرها في أداء بضع عمليات بسيطة... عادة ما يصبح غبيًا وجاهلاً إلى أقصى قدر ممكن لكائن بشري"، وقد استنتج ماركس من هذا أن التخصص الناشئ عن تقسيم العمل هو الشر، ليس فقط بسبب الرتابة، ولكن لأنه يفصل العمال عن زملائهم وعن المنتجات النهائية، وأن الرأسمالية تجرد العامل من إنسانية.

وحتى لو أدى تراكم رأس المال إلى ارتفاع في الأجور، فإن الأجور لن تساير الأرباح، وقد تكون الدخول كافية لدفع الجوع، ولكن مع استمرار اتساع الفوارق النسبية في الدخول، فإن ذلك قد يكون مدعاة لإثارة السخط الاجتماعي، والعمل لا يعزز إشباع حاجة ما، ولكنه مجرد وسيلة لاستيفاء الحاجات الخارجة عنه، وبكلمات ماركس:

"ما الذي – إذن– يكوّن اغتراب العمال؟ **أولاً**: حقيقة أن العمل أمر خارجي للعامل، أي انه لا ينتمي إلى كينونته الأساسية، ولهذا فإنه في عمله لا يثبت ذاته، ولكنه ينكر ذاته، ولا يقوم بتنمية طاقته الجسمانية والعقلية، ولكنه يُميت جسده ويخرّب عقله، ولذا فإن العامل يشعر بذاته فقط خارج العمل، لكنه لا يشعر بذاته في عمله، فهو مطمئن ومرتاح عندما لا يعمل، وعندما يعمل لا يكون مطمئناً"[٩].

إن العامل لم يعد الحرفي الذي يخلق ويبتكر، ولكنه أصبح خــادم العمليــة الصناعية الجديدة، وحتى كلمة "الأسطى **Master**" التي كانت تعني ســيد الحرفــة، أصبحت تعني الشخص الذي هو سيد لأشخاص آخرين.

وهكذا حدث استقطاب بين العمال ومستخدميهم، ومــع قيــام الاحتكــارات، تسربت ثروة الأمة من أيدي العمال؛ لكي تتكدس عند أرجــل الرأســماليين، أمــا الاحتكار الذي كان آدم سميث يعبر عن رأيه فيه بمجرد الاشمئزاز، فكان مــاركس يراه أمرًا لا يمكن تجنبه، هذا بالإضافة إلى احتمالات النزاع بسبب سلوك العمــال تجاه العمل ذاته.

وعندما يبدأ العمال في النظر إلى عملهم كأنه أشغال شاقة، فــإنهم يفقــدون الإحساس بالانتعاش أو البهجة الناشئة عن التنوع، وفي خلال الثــورة الــصناعية حدث تغير ضخم في العمل من الإنتاج اليدوي المباشر – مثلما يزال موجودًا فــي بعض الفنون والحرف – إلى نظام إنتاج يتطلب عمليات روتينية، وفي الواقع، فإن أحد الأسباب لعدم جاذبية النقابات العمالية في الأيام المبكرة لحركة اتحادات العمال في إنجلترا كان هو شعور كثير من العمال بأن العضوية في النقابة تعني الإذعــان في نظام المصنع الكريه.

دورة الأعمال **Business Cycle:**

من حطام رأس المال الاحتكاري قام ماركس ببناء أول نموذج متطور لدورة الأعمال من الرواج إلى غيره، وكان ماركس يتوقــع حــالات الكــساد المتعاقبــة للرأسمالية أن تزداد قسوة؛ مما يؤدي إلى أن يثور فــي نهايــة الأمــر، ويقلبــوا الرأسمالية، ويبنوا اقتصادًا اشتراكيًّا، وكما عبر عنه ماركس: "إن ناقوس الملكيــة الرأسمالية الخاصة قد قرع، والذين قاموا بالمصادرة تجري مصادرة ما لديهم"[١٠]، ونظريته عن دورة الأعمال نظرية فنية، ولا نملك أن نفعل هنا أكثر من تلخيصها.

لقد بدأت الثورة الصناعية بفائض في عمال الزراعة، وبالعاملين في صناعات الكوخ، كانوا يسعون للتوظف في المصانع، وقد أدى فائض العمالة إلى تمكين أصحاب المصانع من المحافظة على تدني معدل الأجور عند مستوى حد الكفاف (قانون ريكاردو الحديدي للأجور)، ولكن مع توسع الصناعة نما الطلب على العمالة حتى التوظف الكامل، وعند تلك المستويات الأعلى للطلب على العمالة والتوظف، كان لا بد من قيام أصحاب المصانع بدفع أجور أعلى؛ وأعلى لكي يحصلوا على العمال الكافين لمصانعهم.

وأصبحت الآلات "الموفرة للعمالة وكأنها منحة من السماء، فقد أصبح يمكن معها استخدام عدد أقل من العمال الذين يمكنهم إنتاج نفس العدد من الدبابيس، كما أصبح من الممكن حل مشكلة ارتفاع الأجور مؤقتًا من خلال إحلال الآلات محل العمال، وهو ما يعرف اليوم باسم البطالة التكنولوجية، وظن ماركس أن عدد المتعطلين بهذه الطريقة يكفي لما يمكن أن يسمى "الجيش الصناعي الاحتياطي".

وحتى هذا القدر، فإن الأمور جيدة بالنسبة للرأسماليين؛ ولكن عند تجاوزها نقطة معينة في هذه العملية، بدأ سعي الرأسماليين يهدم نفسه بنفسه؛ إذ إن الآلات الجديدة الموفرة للعمالة، والارتفاع الكبير في الإنتاجية قد أغرق الأسواق بسلع إضافية في الوقت الذي حدث فيه تقييد دخول العمال بنفس الآلية، وكان انخفاض الدخول يعني انخفاضًا في طلب المستهلكين.

ومع هبوط إيرادات المبيعات توقف المنتجون عن رسم خطط للإضافة إلى رءوس أموالهم، التي أصبحت تنتج سلعًا تفوق ما يمكن بيعه، بل إن الاقتصاديين اليوم ينظرون إلى الهبوط في صناعة السلع الرأسمالية باعتباره نذيرًا بانكماش اقتصادي، ويؤدي ذلك في النهاية إلى البطالة وانخفاض الأجور وانخفاض الدخل القومي، وحتى هذه المرحلة، كان ماركس قد توقع مقدمًا نظرية جون ماينارد كينز عن عدم كفاية الطلب الكلي، التي سنتحدث عنها بتفصيل أكثر فيما بعد.

وعلى النقيض من كينز، وبالتوافق مع النيوكلاسيكيين، كان ماركس يرى أن التعافي من هذه الانخفاضات المفاجئة يتم أوتوماتيكيًا، ومع ذلك، فإن تأكيدات التعافي الاقتصادي لا تضمن بقاء الرأسمالية على قيد الحياة، وفضلاً عن هذا، فإن أسباب الشفاء كانت مختلفة عن تلك التي كان يعتنقها النيوكلاسيكيون، وقد ابتلعت المنشآت الأعمال الضخمة - التي بقيت على قيد الحياة - المنشآت الصغيرة المتعثرة، واستعادت أرباحها، ولكن الدورة ازدادت هشاشتها، وفي كل مرة تستدير الدورة نحو الهبوط كانت تغوص بشكل أعمق، وربما كان الكساد العظيم لسنوات الثلاثينيات من القرن العشرين سيصيب ماركس بقدر من الدهشة أقل من إخفاق الثورة التي كانت ستتبعه.

أخطاء في رؤية ماركس:

كان هناك كثيرون ممن تسرعوا بالتنبؤ بموت الرأسمالية في أثناء الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، بل إن الحزب الشيوعي الأمريكي كسب بعض الأنصار، بما في ذلك بعض نجوم هوليوود، كما اعترف بذلك رونالد ريجان **Ronald Reagan**؛ نيابة عنهم، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر نظام منشآت الأعمال المختلطة في الولايات المتحدة، الذي لم يحمل سوى بعض الشبه العائلي مع نوع الرأسمالية الذي كان ماركس قد هاجمه من قبل.

وكان أحد الأشياء هو ارتفاع الإنفاق على الدفاع القومي ارتفاعًا كبيرًا في فترات الحرب الباردة والساخنة مع الكتلة السوفيتية، وغيرها من الدول الشيوعية الأخرى، (ومن المفارقات أن السوفيت ربما كانوا مسئولين عن النمو الأسرع في الولايات المتحدة)، أما الشيء الآخر، فهو التدخل الحكومي الذي كان يتم غالبًا لمصلحة كل من الرأسماليين والعمال، وقد صدقت رؤية ماركس للحكومة باعتبارها المسئولة عن إنقاذ حقوق الملكية وحماية القوة الاقتصادية لأصحاب

الأعمال، وعلى سبيل المثال، فإن فرض الحد الأدنى من الضرائب على الأرباح الرأسمالية، والضرائب المنخفضة أو التي يسهل التهرب منها على التركات، أصبحت من الإجراءات الخاصة بحماية الملكيات الخاصة، كما أن ماركس كان يعتقد أن الحكومات قد تدخل حتى في حرب لتوسيع حجم أسواق المنتجات، كما تقوم بتوفير الطرق البرية، والسكك الحديدية، والقنوات لمصلحة التجارة الرابحة، وعلى الرغم من انجذابه للمكتبات، فإن ماركس لم يكن ساذجًا.

وكما ذكر، فإن المنشور الشيوعي تم صدوره في نفس السنة التي صدر فيها كتاب جون ستيوارت "المبادئ **The Principles**"، إلا أن تحسن الظروف الاقتصادية في سنوات الستينيات وسنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر، أدت إلى دفن أفكار ماركس الراديكالية تحت الأرض، ومدت يد النجدة إلى التفاؤل البازغ في المسار الرئيسي للاقتصاد الإنجليزي، وتغذية مقترحات الإصلاح المتواضعة لجون ستيوارت ميل، وفي خلال الفترة من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٥ تحسن معدل الأجور الحقيقي في إنجلترا بنسبة ٤٠%، ومع ذلك، فقد توقع ماركس، بشيء من التفصيل، تطور الرأسمالية، ولكنه هون من قوة وصلابة الرأسمالية بعد إصلاحها ومدى فعالية النداءات الوطنية للعمال. كما أنه أيضًا لم يتوقع تطلعات الطبقة العاملة لأسلوب الحياة الرأسمالي، إن النظام الذي كان ماركس يود التخلص منه لم يعد له وجود إلا في الآثار فقط، كما تناقص من هنا احتمال الثورة ضد الصناعة، وإذا ما كان سيقدر أن يحل محل الاقتصاد الأمريكي - بوضعه الحالي ونظام اقتصاد ماركسي، فإن النظام الذي سيتم الانقلاب عليه والتخلص منه، لن يكون نظامًا رأسماليًّا صرفًا، ولا يمكن التخلص من شيء ليس موجودًا.

:Notes :ملاحظات

1- Percy Bysshe Shelley, *"Queen Mab,"* in the Complete Poetical Works of shelley, ed. George Edward Woodberry (Boston: Houghton Mifflin, Cambridge edition, 1901).

2- Friedrich Engels, *"Working-Class Manchester"*, extract from the condition of the Working Class in England in 1844, in the Marx-Engles Reader, 2nd ed., ed. Robert C. Tucker (New York: W.W. Norton & Company, 1978), p. 583.

3- Charles Dickens, *Hard Times*, introduction by G.K. Chesterton (New York: E.P. Dutton, 1966), pp. 68-69.

4- Robert C. Tucker (ed.), *The Marx-Engles Reader* (New York: W.W. Norton & Co., 1972). P.xix.

5- Karl Marx and Friedrich Engels, *"The Communist Manifesto"*, in Capital, the Communist Manifesto, and Other Writings, ed. Max Eastman (New York: Random House, 1932 [1848], p. 315.

6- Karl Marx, *Captial* (Moscow: Foreign Language Publishing House, 1961), Vol. 1, pp. 713-714.

7- Or, perhaps, we are reading engels's editing.

8-These data are gleaned from a neat little article by Clifford F. Pratten, *"The Manufacture of pins,"* Journal of Economic Literature (March 1980): 93-96.

9- Karl Marx, Economic and philosophic Manuscripts of 1844 (Moscow: Progress Publishers, 1959), p. 69.

10- Karl Marx, *"Capital,"* op. cit., p. 763.

الفصل السابع

ألفريد مارشال: الفيكتوري العظيم

لم تنتشر أفكار ماركس في العالم الأنجلوسكسوني، على حين أنَّ رؤية آدم سميث التي صاغها بدقة بعده دافيد ريكاردو، وتولى تلميعها جون ستيورات ميل، بقيت سليمة لمدة قرن من الزمان، ثم جاءت في سبعينيات القرن التاسع عشر المدرسة الحدّية في الاقتصاد، وبدأت الحدّية تسيطر على الفكر الاقتصادي الغربي حتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل، وما زالت الحدّية تحتفظ بقوة قبضتها على علم الاقتصاد الجزئي **Microeconomics**، وهي الدراسة التي تحدد الأثمان النسبية لجميع الأشياء، بما في ذلك العمل ورأس المال، بل إنها لا تتوقف عند هذا الحد؛ إذ إن منهج الاقتصاد الجزئي أصبح ذا قبضة شديدة على عديد من النماذج الاقتصادية الإجمالية التي تأتي تحت اسم الاقتصاد الجزئي.

وقد تطورت المدرسة بشكل مستقل، تقريبًا، في دول عديدة، وكان رسلها الرئيسيون هم كارل منجر **Carl Menger** في النمسا، وهيرمان هـ. جوسين **Hermann H. Gossen** في ألمانيا وليون، فالرأس **Lèon Walras** في سويسرا، ووليام ستانلي جيفونس **William Stanley Jevons**، وألفريد مارشال **Alfred Marshall** في إنجلترا، وجون بيتس كلارك **John Bates Clark** في أمريكا.

وقد بدأ علم الاقتصاد النمساوي وعلم الاقتصاد النمساوي الجديد عندما أصدر مينجر (**Menger**) (في النمسا) كتابه "مبادئ علم الاقتصاد" **Principles of Economics** في عام ١٨٧١، وبعد عامين من إصداره تم تعيين مينجر، الذي كان محاضرًا واضحًا، ويتمتع بمكانة كانت كافية لتعيينه رئيسًا لقسم الاقتصاد بجامعة فيينا، وللعمل معلمًا لولي العهد رودلف، وقد أدى تدقيق وانتشار آراء مينجر من خلال تلاميذه فريدريش فون فيزر **Friedrich Von Wieser** (١٨٥١-١٩٢٦)

وإيوجين فون بوم – بافيرك **Eugen Von Böhm-Bawerk** (١٨٥١-١٩١٤) إلـــى إشعال "التقليد النمساوي **Austrian Tradition**"، وعندما رُقّي بوم – بافيرك– وهو زوج شقيقة فون فيزر – إلى منصب مينجر في جامعة فيينا، أعطى للحدّية اسمها.

وكان بين هؤلاء العلمـــاء ألفريـــد مارشـــال **Alfred Marshall** (١٨٤٢-١٩٢٤)، الذي أصبح اسمه فعلاً مترادفًا مع علم الاقتصاد النيوكلاسيكي، الذي لقب بالكاهن الأعظم لعلم الاقتصاد بعد جون ستيوارت ميل، وعلـــى الـــرغم مـــن أن جوهره كان حدّيًا، فإن الاقتصاد النيوكلاسيكي عبارة عن أشياء أخرى كثيرة، فهو إعادة البعث، وإعادة التفسير، والامتداد لمذاهب آدم سميث.

وكما ذكر فيما سبق، فإن إيجاد قيمة منتج ما، وتوزيع الدخل الناشـــئ مـــن بيعه بين كل أولئك الذين ساعدوا في إنتاجه – يعتبر من المشاكل الرئيسية في علم الاقتصاد، التي يطلق على حلها "نظرية القيمـــة"، وكـــان ســـميث والاقتـــصاديون الكلاسيكيون يتخذون الثمن باعتباره قيمة تم تحديدها في الغالب من خـــلال تكلفـــة الإنتاج، كما شهدنا فإن جيريمي بنتام لم يقم فقط بوضع الأســـاس لأهميـــة المتعـــة والألم بل أيضًا لقابلية قياس القيمة بالوحدات النقدية، وقبل نهاية الدراما الفيكتورية التي ستجري روايتها في هذا الفصل، فإن "بنتام" يعود في دور ساند مـــع بـــزوغ "نظرية قيمة" جديدة يلعب فيها الطلب الدور الرئيسي.

ويأتي رأس المال إلى وسط المسرح، وفي الطريقة التـــي اتبعهـــا معظـــم الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، قام بتعريف رأس المال باعتبـــاره الآلات، والأدوات، ومباني المكاتب، والمصانع، والمخازن، وهذا التصنيف أكثر ضـــيقًا عمـــا ذكـــره سميث، الذي وضع رأس المال كأحد المدخلات من بين مدخلات إنتاجيـــة عديـــدة أخرى، على نفس المستوى مثل العمل والأرض، وعندما يصبح رأس المال أكثـــر أهمية – كما يقول ماركس – سيصبح الرأسماليون أيضًا أكثر أهمية.

وهنا يفتح الستار المخملي الثقيل على بعض المشاهد من المدرسة الحدّية.

حدّ المتعة والألم:

يعود إلى الخشبة الرئيسية للمسرح العالم الأخلاقي جيريمي بنتام صاحب مذهب المنفعة، الذي التقيناه في الفصل الثالث من هذا الكتاب، ورأيناه مرة أخرى كمومياء في جامعة لندن، وكانت فكرة بنتام عن الطبيعة الإنسانية، التي تناسب المصلحة الذاتية التي أثرت على مالثس، وآل ميل وريكاردو، تقوم على ديالكتيك المتعة والألم، وكما لوحظ قبل ذلك، فإن هناك شيئًا ما يشجع المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع عندما يتجه إلى أن يضيف مجموع مباهجه أو ينقص مجموع آلامه، وكان مذهب المتعة لبنتام (الذي يقضي بأن كل ما هو جيد وحسن لابد أن يكون ممتعًا) هو حجر الزاوية وركن الأساس لحساب الحديين الخاص بالألم والمتعة والذي تقوم فيه المنافسة بتعظيم المتعة وتقليل الألم.

ونقطة التغير في المتعة أو الألم يطلق عليها الحد، وهي فكرة اعتاد الحديوّن ومارشال استخدامها لشرح وتفسير السلوك الاقتصادي، والمتعة الحدية، كما قد نفترض تكون زيادة متناهية الصغر في المتعة في لحظة من الزمن، والأشخاص الراشدون سيتجنبون أي ألم إضافي، إلا إذا تم استبعاده (عند الحد) بمقدار مساوٍ من المتعة، وهذه هي مُوازِنات معقولة (عند الحد) للمتعة والألم، وإجراء توازني قابل للوصف باستخدام حسابات نيوتن الرائعة، وبهذه الطريقة تم مزج مذهب المتعة، ومذهب المنفعة، والمذهب العقلي في تجريد علمي مطلق أصبح يسمى الإنسان الاقتصادي[1].

وفي أثناء الثورة الصناعية - كما رأينا - كان مفهوم الإنسان الرجل الاقتصادي (أو الشخص؛ لأن النوع الجنسي ليس بذي أهمية، إلا بالنسبة لمالثس) له استخدامات عملية، وبالنسبة للحدّيين، فإن روحانيته، أو عدم ماديته كانت هي فضيلته، وقد تخيل الحديون عالمًا يعمل فيه الناس استجابة للضمائر والدوافع

والأهواء أو الرغبات المتناغمة والمتسقة، وليس هناك أي شيء ناشئ عن نزوة أو ما زال موضع اختبار، بل كل شيء مدروس[٢].

وطبقًا لما يقوله الحديّون، على سبيل المثال، فإن امرأة من ذلك العصر لن تندفع بتهور لشراء ثوب عمالي جديد أصفر زاهي اللون؛ لأن الناس كانوا يعرفون النتائج التي تترتب على أعمالهم (الطرد من نادي الحديقة)[*]، ويتصرفون تبعًا لها، إن الغرض من الاختيار هو تحقيق فائدة لصانع القرار، وكل شخص هو الحكم النهائي والمطلق فيما يتعلق برفاهته، وكان عالم العصور الوسطى المليء بالأرواح، والأعشاب، والسحر – شيئًا لا يمكن مقارنته بحواسب المتعة والألم ذات السرعة الخاطفة.

والإنسان الاقتصادي المجرد يقيم في مجتمع يتميز بكثافة المنافسة، وعالم مثالي للحرية، وهذه المنافسة عادة ما يقال: إنها يجب أن تقوم على أساس الشروط التالية.

- ضخامة أعداد المشترين والبائعين بحيث لا يمكن لأي متعامل أن يؤثر بشكل ملحوظ على أثمان السوق لأي من المواد المستخدمة في الإنتاج أو للسلعة النهائية.
- المنتجات كلها منتجات عامة جنسية (**generic**) وقابلة لاستبدال كل منها بالأخرى، والثوب هو مجرد ثوب، والعربة مجرد عربة، والحصان هو حصان بالطبع.
- وجود قدر كبير من الحرية للدخول في الإنتاج في أي سوق، ولا توجد سوى بضعة قيود ناشئة عن ارتفاع تكلفة ومخاطر إقامة منشأة أعمال، كما لا توجد أية عوائق بسبب لوائح الترخيص مثلاً[٣].

---

[*] هذا تأكيد للمثل الشعبي المصري "كُل ما يعجبك والبس ما يعجب الناس"؛ المترجم.

• كل مستهلك وكل منتج لديه قدر كبير من المعرفة عن الأثمان في جميع الأوقات، فالمرأة التي تبحث عن ثوب جديد تعلم أن جميع أثمان الثياب المتاحة في "اقتصادها" متماثلة فعلاً، كما أن صانع الثياب يعلم جميع عوائد الربح البديلة لإنتاج الأشياء الأخرى بخلاف الثياب.

• ألا تمثل المسافة إلى السوق موضوعًا ذا أهمية، فالمرأة التي تشتري ثوبًا يمكنها أن تفعل ذلك في لندن؛ حيث مقر إقامتها، أو في سان فرانسيسكو.

وهذه الشروط موجودة ضمنًا لدى فالراس **Walras**، ولكنها لم تذكر بشكل محدد حتى عشرينيات القرن العشرين، من جانب بعض الاقتصاديين مثل فرانك نايت **Frank Knight** وآرثر بيجو **Arthur Pigou** (اللذين سنعرف أكثر عنهما فيما بعد)، وعندما يكون الإنسان الاقتصادي هو المنتج الوحيد لمنتج ما، فإنه يصبح محتكرًا صرفًا(*).

جسر الحديين (أنصار النظرية الحدية):

قام الحدّيون الأوائل (جيفونس، ومينجر، وفالراس) بعد بنتام، بتقييم المنتج باعتباره شيئًا أو خدمة تعطي المتعة (رسالة) أو تمنع الألم (أسبرين)، وقد كتب جيفونس إلى أخيه هربرت في أول يونية ١٨٦٠ ما يلي:

... لما كانت كمية من أي سلعة، مثلاً، الطعام الخالص الذي يجب أن يستهلكه الشخص، يتزايد، ومن ثم فإن المنفعة، أو الميزة المستخرجة من آخر قطعة مستخدمة تتناقص درجتها، ونقص المتعة بين بداية ونهاية الوجبة يمكن أن يؤخذ كمثال(٤).

(*) سلعة عامة = سلعة ليس لها علامة تجارية أو اسم تجاري وقابلة للاستبدال مثل الحبوب والخضر والفواكة.

وهنا تكون قيمة اللقمة الأخيرة، الأقل طلبًا، هي التي تحدد القيمة للكل، وكان ويليام ستانلي جيفونس **William Stanley Jevons** خجولاً بشكل مؤلم، وليس له سوى بضعة أصدقاء، وكان من أسوأ المحاضرين بدرجة واضحة، ولا يمكن القول عنه بأنه كان أداة ذات كفاءة لإحداث المتعة أو جلب السرور.

وهذا التقييم النفسي الشخصي عند الحد يصوره الجدول ٧-١، الذي تم إعداده على غرار أحد الأمثلة التي استخدمها كارل مينجر النمساوي في عام ١٨٧١.

جدول ٧-١ تناقص المنفعة الحدية والتسلسل الهرمي للاحتياجات

هرم الاحتياجات	I	II	III	IV	V
الحاجة	تجنب الموت جوعًا	لبس ثياب	السكن	الانتقال	التمتع بالرفاهية
السلعة أو الخدمة التي تشبع الحاجة	الطعام	الملابس	المنزل	حصان	الجعة (البيرة)
زيادة وحدة واحدة	٥	٤	٣	٢	١
زيادة وحدة أخرى	٤	٣	٢	١	صفر
زيادة وحدة أخرى	٣	٢	١	صفر	
زيادة وحدة أخرى	٢	١	صفر		
زيادة وحدة أخرى	١	صفر			
زيادة وحدة أخرى	صفر				

وعلى الرغم من أن مينجر لم يكن من أتباع بنتام، فإن الجدول يصور قانون تناقص المنفعة الحدية، ويبين الجدول خمسة احتياجات رئيسية يجب إشباعها من خلال شراء سلع أو خدمات، ويقوم الشخص أولاً بترتيب احتياجاته ترتيبًا تنازليًّا وفقًا لأهميتها (١، ٢، ٣...إلخ)، ثم يحدد الشخص مختلف مستويات الإشباع من استهلاك وحدة أو أكثر من الشيء الذي يشبع حاجة معينة (تجنب الجوع، ارتداء ثياب.. إلخ) وقد استخدمت الأرقام العربية لبيان كمية الإشباع الإضافية المصاحبة لزيادة كل وحدة إضافية (زيادة حدية) في كمية السلعة، وتمثل القيم العددية المتنازلة تناقص إشباع الحاجة بالنسبة للشخص الواحد من الوحدات المضافة من نفس السلعة أو الخدمة.

ويمكننا أن نلاحظ كيف أن كل زيادة من الطعام المستهلك لا تقدم سوى إشباع إضافي أقل من الوحدة السابقة عليها مباشرة، ويتجه إشباع الحاجة إلى تجنب الموت جوعًا إلى التناقص مع نمو الاستهلاك، وعلى سبيل المثال فإن الزيادة السادسة من الطعام لا ينشأ عنها أي إشباع إضافي، لكن يوشيا باوندرباي صاحب المصنع في قصة ديكنز "أوقات عصيبة" **Hard Times** – كان يمكنه أن يأكل كثيرا من شرائح لحم الضأن، وأن يشرب كمية كبيرة من نبيذ الشيري.

ولما كان الحدّيون يسعون وراء وضع نظرية للقيمة، فقد كان عليهم أن يقيموا صلةً بين الإشباع الحدي المتناقص والثمن، والكميات المطلوبة، وكما وضعوها في النهاية، فإن المستهلك برغبته وعن طيب خاطر يدفع ثمنًا معادلاً فقط للإشباع الحدي، ولما كانت المنفعة الحدية تتناقص مع ازدياد الكمية المطلوبة (المستهلكة)، فإن الثمن الذي يدفعه المستهلك عن طيب خاطر يجب أيضًا أن يتناقص، كما أن المستهلك يدفع الثمن الأقل مقابل آخر لقمة من الطعام، وبهذه الطريقة يتم بناء جدول طلب تنازلي منحدر.

وعلى غرار الاقتصاديين الكلاسيكيين، فإن الحديين الأوائل فكّروا في القوانين الاقتصادية باعتبارها قوانين طبيعية، وكما كانوا يتقاسمون مع الكلاسيكيين إيمانًا قويًّا بالفردية، معتقدين أن المنافسة هي المُسوِّي العظيم الذي حول المصلحة

الذاتية البهيمية للأفراد إلى فضيلة جماعية، إلا أن الاتفاقات الأساسية بين المدرستين لا ينبغي أن تحجب الاختلافات بينهما.

فقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون أساسًا بالإنتاج في الأجل الطويل، وهناك جزء كبير من كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، عن المنتجين الذين يقسمون عمالهم ليزيدوا الإنتاج إلى حدوده القصوى، وهكذا، فإنه بينما أكد ريكاردو على تكلفة الإنتاج في الأجل الطويل (العرض) باعتبارها المحدد الأساسي لقيمة السلع، فقد ركز الحديون الأوائل على الطلب في الأجل القصير.

الحدية ونظرية التوزيع:

لم يفلت توزيع الدخل من قبضة الحدّية، وكان جون بيتس كلارك (١٨٤٧-١٩٣٨) **John Bates Clark** أشهر الاقتصاديين الحديين الأمريكيين، وكان كاتبًا بارزًا في هذا المجال، كان كلارك سيدًا مهذبًا فشل حتى في إغضاب منتقديه، إلا أنه أوجز آراءه ببراعة في الفقرة الافتتاحية لكتابه "توزيع الثروة **Distribution of Wealth (1899)**" كما يلي:

"إن الغرض من هذا الكتاب هو إظهار أن توزيع دخل المجتمَع يحكمه قانون طبيعي، وأن هذا القانون إذا ما تم تنفيذه بدون احتكاك، فإنه سيعطي لكلّ عامل من عوامل الإنتاج كمية الثروة التي يخلقها هذا العامل".

ونظرية كلارك مستخرجة جزئيًّا من قانون الغلة المتناقصة، وإذا ما ظلت مقادير رأس مال المنتج، والأرض، والمهارات الإدارية ثابتة مع إضافة العمل، فإن ناتج كل عامل إضافي سيتناقص؛ لأن حصة هذا العامل ستصبح أقل فأقل من المدخلات الأخرى الموجودة، وينتهي الأمر بأن يحصل كل عامل على اجر حقيقي يساوي هذا الناتج الحدي للعمل، ويعطي كلارك أيضًا لرأس المال (الذي لا يعني الآن سوى المصانع، والآلات... إلخ) ناتجًا حديًّا متناقصًا، ومع ذلك فقد يتم تعديل

الأجور من خلال المساومات الحرة بين الأفراد، كما يزعم أيضًا أن إجمالي الأجور المدفوعة للعمال نتيجة لهذه الاتفاقات تتجه لأن تكون مساوية لذلك الجزء من المنتج من الصناعة الذي يمكن نسبته إلى العمل ذاته(٥)، وتصدق نفس التقييمات بالنسبة لرأس المال حتى أصبحت له الآن قيمة إلى الحد الذي ليس محل خلاف، وبهذا مكّن كلارك الاقتصاديين النيوكلاسيكيين أن يمدوا "نظرية القيمة" التي وضعوها إلى عوامل الإنتاج كافة.

كما أن حقوق الملكية الخاصة مطلقة، وينبغي على الدولة أن تتولى حمايتها، وينبغي ألا تتدخل الحكومة في "القوانين الطبيعية" لتوزيع الدخل. وما دامت حقوق الملكية الخاصة لا تواجه عوائق، فإن هذه القوانين تحدد لكل الأشخاص ما الذي قاموا بإنتاجه بالتحديد، وفي نظام المنشأة الخاصة يكون تقسيم الدخل الإجمالي من الإنتاج إلى أجور، وفوائد، وأرباح تقسيمًا متساويًا وأخلاقيًّا تمامًا؛ نظرًا لأن كل شخص يتلقى الأجر" إلى الحد الذي يستحقه بالضبط، "ولا شيء أكثر منه!" وهكذا، كان سيبتهج التاجر المتقاعد الذي وصفة ديكنز "توماس جرادجرايند"، وطبقًا لما يقوله كلارك، فإن توزيع الدخل والملكية وتجميعها إنما هو انعكاس للثراء الحدي للشخص في العملية الإنتاجية.

مارشال واللطائف النيوكلاسيكية في إنجلترا الفيكتورية:

بينما تمضي المسرحية نحو ذروتها، أو ربما بشكل أكثر ملاءمة نحو هبوط مفاجئ، يتحول المشهد إلى إنجلترا في العصر الفيكتوري حيث يسيطر ألفريد مارشال على المسرح لأجل طويل جدًّا.

وقد قام الحديون بتمهيد المسار للإحياء الكلاسيكي، وهي عملية تعاني الإصلاح وتختلف اختلافًا ماديًّا وجوهريًّا عن الاقتصاد الكلاسيكي في التفاصيل، كما أنها أقل كآبة عن خصوبة المواليد لدى مالثس، ومع ذلك، فإنه نظرًا لأن البنية

الفوقية الكلاسيكية الأساسية التي كشفها جون بيتس كلارك كانت ما تزال سليمة لم تمس، فإن "الثورة" النيوكلاسيكية حصلت على كل الإثارة المتاحة لنزهة يوم أحد مدرسيه في العصر الفيكتوري.

حكمت الملكة فيكتوريا لفترة امتدت عدة سنوات من القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين (١٨٣٧-١٩٠١)، وقد اتسم النصف الأول من سنوات حكمها (حتى عام ١٨٧٠ تقريبًا) بروح التسامح، التي كان يغذيها الفخر في حكومة دستورية مستقرة، والتفاؤل الناشئ عن ازدياد الازدهار الاقتصادي، والثقة التي لا تهتز في السلامة المتأصلة للفضائل الليبرالية والإنجيلية للجد والمثابرة، والاعتماد على الذات، والاعتدال والرحمة وعمل الخير، والجدية الأخلاقية.

وفي خلال العصر الفيكتوري كانت الرواية القصصية هي أكثر الأشكال الأدبية رواجًا - أو أكثر أشكال التسلية شعبية - وأصبح الشعر أقل أهمية، ولعل روايات الفترة المبكرة للقرن التاسع عشر للسير والتر سكوت (١٧٧١-١٨٣٢) - Sir Walter Scott وجين أوستن (١٧٧٥-١٨١٧) تظهر قليلاً من الاهتمام الاجتماعي المباشر، وعلى سبيل المثال، فإن روايات أوستن تضم في أثنائها وجودًا منتظمًا مرغوبًا فيه، لا يطرأ فيه على اللياقة والذوق الإنجليزي المريح سوى اضطراب لنقص غير خطير في المال، أو بسبب علاقات حب حدث بها بعض الاضطراب المؤقت، أو من خلال تدخل غباء التركيز في الذات، والأبرار ما لم ينالوا التقدير على طيبتهم لا يعانون من ظلم مستمر، وكانت النظرة الأساسية إلى الحياة أنها معقولة ولطيفة، وعندما يحدث خطأ، فإنه يلقي العقاب، كانت هذه النتائج المبهجة تنتهي بالسعادة للشخصيات الطيبة، وبعدم سعادة الشخصيات غير الطيبة، وتفي بتعريف الآنسة بريزم **Miss Prism** في مسرحية أوسكار وايلد" أن تكون جادًا (١٨٩٥) **Importance of Being Earnest**، "وهذا هو السبب في تسميتها خيالاً **Fiction**".

ومع ذلك، فإن تقليد الرومانسيات استمر في الشعر المبكر للورد ألفريد تنيسون (١٨٠٩-١٨٩٢) **Lord Alfred Tennyson** وروبرت براوننج (١٨١٢-١٨٨٩) **Robert Browning**، وربما كان روبرت يلخص تلك السنوات المبكرة في قصيدته **Pipa Passes** [الجزء الأول و ١٨٤١]:

العصفورة على جناحها

والقوقعة على شوكتها

والله في سمائه

وكل شيء حسن بالعالم

إلا أن هذه المقطوعات الشعرية لم تكن طويلة بالنسبة لهذا العالم، وكان العصر الفيكتوري يعرف أكثر بهؤلاء الكتاب الذين ينتقدون مجتمعهم، وفي منتصف القرن كانت المشاكل الناشئة عن الثورة الصناعية، محل بحث الشقيقات برونتي **Bronte**، و و.م. ثاكري **W.M. Thatkeray**، وأيضًا كما ذكرنا تشارلز ديكنز الأكثر شهرة، بل إن تنيسون وبراوننج كان عليهم أن يبتكروا لأنفسهم لغة خاصة تعبر عن شكوكهم ونواحي قلقهم المماثلة لتلك التي عبر عنها الروائيون.

كانت الأرثوذكسية قد استقرت في جامعة كمبردج في إنجلترا، التي كانت في ذلك الوقت قلعة التسامح، والتقوى، والأخلاق، والتي استهجنت كآبة منهج مالثس – ريكاردو، وبدأت في استعادة البهجة والتناغم اللذين كانا طابع آدم سمث، وكانت المجموعة التي ضمت أولاً ألفريد مارشال، وآرثر بيجو، ثم بعد ذلك كل من جوان روبنسون، وبييرو صرافا، وجون ماينارد كينز تعد أحد أسباب المكانة الفريدة التي كانت تتمتع بها جامعة كامبريدج في دنيا الاقتصاد الأكاديمي في النصف الأول من القرن العشرين.

وكان على رأس هذه المجموعة المتميزة ألفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، الذي كان طويل القامة في المكانة والسمعة، وتبين صورة ألفريد مارشال التي رسمها له وليام روبنشتاين والمعلقة في قاعة كلية سانت جون بكامبردج - أن مظهره يدل على أستاذ عادي أبيض الشعر والشارب، وذي ملامح رقيقة طيبة وعيون لامعة، وكان فعلاً الفيكتوري العظيم.

كان على مارشال أن يحافظ على تراث الاقتصاديين الكلاسيكيين، في نفس الوقت الذي عليه أن يعمل في تجديد أفكارهم مع المدرسة الحدية وبعض أفكاره الخاصة؛ أي: الميل إلى النيوكلاسكيين، وكان مارشال يختلف بعض الشيء عن الكلاسيكيين من ناحية سماحه ببعض نواحي الابتعاد عن مبدأ حرية العمل في اتجاه الإصلاح الحذر، كما عمل على تحويل تركيز الاقتصاد بعيدًا عن النضال بين طبقة العمال والطبقة الرأسمالية، نحو أفراد بدون أسماء ومنشآت أعمال صغيرة ممثلة.

تجدر الإشارة إلى أن مارشال كان مزيجًا من عالم الرياضيات، وعالم الفيزياء، والاقتصادي والمفسر الأخلاقي، وهو من أسرة بروتستانتية إنجيلية فيكتورية متشددة، وكان والده يعتزم أن يرسم والده كاهنًا في إحدى الكنائس الإنجيلية، وعلى أية حال، ففي جامعة كامبردج حوّل مارشال دراسته من علم اللاهوت إلى الرياضيات والفيزياء، ثم إلى الاقتصاد في نهاية المطاف، ولم يكن تمرده موجهًا ضد علم اللاهوت الأرثوذكسي، بل ضد الاستمرار في دراسة الكلاسيكيات التي كانت مطلوبة للعمل في منصب كاهن الكنيسة.

وهناك شيء ما يفضي إلى الجو الذي أحاط بمارشال في شبابه، ويشير إليه عنوان رسالة كتبها والده معارضًا للحركة النسائية وهو: "حقوق الرجل وواجبات المرأة" **Man's Rights & Women's Duties**، وهناك قليل في سلوك ألفريد تجاه النساء؛ مما يوحي بأن الابن كان مختلفًا اختلافًا كبيرًا عن الوالد. أما بالنسبة لماري بيلي **Mary Paley** (التي أصبحت فيما بعد زوجة ألفريد مارشال)، فإنها عندما

كانت تلميذة، لم يكن والدها يسمح لها بقراءة أعمـــال تـــشارلز ديكنـــز، الكاتـــب الفيكتوري الأكثر برودة تجاه العصر الفيكتوري.

وحوالي الوقت الذي اتجه فيه ألفريد مارشـــال لدراســـة الاقتـــصاد، كـــان المثقفون الإنجليز قد بدأوا في الشعور بحرارة تشارلز داروين وهربرت سبنـــسر، وكانت أفكار داروين تتمتع بأوسع انتشار، عادة من خلال مـــروِّجين مثـــل "كلـــب داروين الحارس **Darwin's Bulldog**" توماس هكسلي (١٨٢٥-١٨٩٥) **Thomas Huxley**، الذي تعرف به مارشال من خلال حفلات العـــشاء – وكانـــت تتـــصل بالنضال الفيزيائي والبيولوجي للوجود، والاختيار الطبيعي من أجل البقاء للأصـــلح (جملة سبنسر، لاداروين)، وتطور الأنواع، وكان الخلاف والتناقض بين الـــصيغة الإنجيلية للخلق وتلك التي تتضمنها نظرية التطور الداروينية قد استعر لهيبـــه فـــي أثناء العصر الفيكتوري.

ومثل كثيرين من أبناء عصره لم يكن مارشـــال يـــرى أي تنـــاقض بـــين التفسيرين، فقد كان من أتباع نظريـــة التقـــدم التطـــوري لـــداروين، والأخلاقيـــة المسيحية، وأخلاقيات مذهب المنفعة لبنتام، وبالنسبة لمارشال كان التقدم التطـــوري يعني أن المجتمع بأسره قد تحسن ماديًا، وليس مجرد القلة شديدة الاحتمـــال، كمـــا كان يزعم الداروينيون الاجتماعيون (وهو ما سيتم تفسيره أكثر في الفصل الثامن)، ويمكن تصوير نزعته الفلسفية بإحدى الفقرات التي يصف فيهـــا شـــعوره بالنـــسبة للاقتصاد عندما بدأ في دراسته: "إن استقصاءاته الرائعة في إمكانيات إحداث تنمية أعلى وأسرع للقدرات البشرية جعلتني ألمس السؤال: ما مدى كفاية ظروف حيـــاة الطبقات العاملة البريطانية (وغيرها) بصفة عامة لتحقيق الحياة الكاملة؟"(٦).

وكان هناك مصدران هامان للتأثير الثقافي على مارشال هما العالم الفيزيائي الشهير جيمس كلارك ماكـــسويل **James Clerck Maxwell**، وصـــديق مارشـــال الشخصي عالم الرياضيات و.ك. كليفورد **W.K. Clifford**، وعندما بـــدأ مارشـــال دراسته الجادة للاقتصاد كانت صياغة جون ستيوارت ميل ودافيد ريكاردو لنظـــام

آدم سميث لم تواجه أية تحديات بعد، وركّز مارشال على الدقة النظرية لريكاردو، وبدأ ينغمس في الأشكال البيانية والجبر، ويؤسس الأشكال البيانية الحديثة للاقتصاد، وكان أحيانًا يبدأ في حل المشكلة رياضيًّا أولاً، ثم يقوم برسمها بيانيًّا بعد ذلك، وعندئذ ينزل هذه "السقالات"، ويضعها في الحواشي والملاحظات.

وبصفته عالمًا أخلاقيًّا، فقد كان يتبع التفاؤل الحذر، وانضم إلى أبيه فيما يتعلق بالدور "السليم" للمرأة، بل إن ماري بيلي زوجة مارشال قالت: "إن زوجها كان "يعظ" في فصول الدراسة، وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان كاتب المقالات الكسندر بوب قد لخص نوعًا معينًا من التفاؤل النيوتوني من خلال زعمه بأن "مهما يكن، فهو صحيح"، وطبقًا لما قالته جوان روبنسون بأن "تفسيرات مارشال الأخلاقية"... كانت تأتي دائما بأن مهما يكن، فإنه تقريبًا الأفضل"(٧).

وعندما بلغ مارشال سن الخامسة والثلاثين كان قد قام وحده بوضع أسس نظامه بأكمله، وطبقا لما قاله جون ماينارد كينز، الذي كان تلميذًا لمارشال، وكتب سيرة حياته، فإن مارشال كان يحتفظ بحكمته في المنزل، حتى يمكنه أن ينتجها مرتدية كامل ثيابها..."، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه كان ذا جلد رقيق، فكان يخشى أن يكون قد أخطأ(٨) ، وكان مثل نيوتن، بطيئًا في نشر كتاباته، ولم يظهر كتاب مارشال العظيم "مبادئ الاقتصادي **Principles of Economics**" في طبعته الأولى حتى عام ١٨٩٠ وفي طبعته الأخيرة حتى عام ١٩٢٠، بل إنه في عام ١٩٣١ قام الأستاذ جون كينيث جالبريث بتدريس أول منهج للاقتصاد في جامعة بيركلي مَن كتاب المبادئ، مرة أخرى فإننا سنعود إلى محتوياته.

إسهامات مارشال:

على الرغم من أن المنفعة الحدية تقع في مكان ما خلف فكرة مارشال عن الطلب، فإنه أراد أن يقلل الذاتية غير العلمية للمنفعة باستخدام النقود كأداة قياس (وفقًا لما كان قد اقترحه بنتام)، وما يشبه إلى حد كبير عدادًا لقياس استخدام الكهرباء من

أي نوع بالكيلووات/ساعة، ولتجنب مأزق بنتام الذي كانت تتناقص فيه أيضًا المنفعة الحدية للنقود أو الدخل فقد فرض مارشال ثبات المنفعة الحدية للنقود.

وقد يقول حذّيون آخرون: إذا كانت الحُلة (البدلة) تحقق منفعة تعادل ثلاث مرات منفعة السروال (البنطلون)، فإنك ستدفع ٣٠ دولارًا لشراء حلة، وتدفع ١٠ دولار للسروال، وقام مارشال بتغيير ذلك قائلاً: إنه نظرًا لأنك ترحب بدفع ثلاثة أمثال ثمن السروال لشراء حلة، فهذا يعني أن منفعة الحلة تعادل منفعة السروال ثلاث مرات بالنسبة لك، وتفسير مارشال يناسب الاقتصاديين بشكل أفضل حاليًّا؛ نظرًا لأن الأثمان قابلة للقياس بالوحدات النقدية، بينما الإشباع النفسي صعب، إن لم يكن مستحيل القياس.

العرض والطلب عند مارشال:

هناك نهر من أسعار التوازن يجري خلال اقتصاد مارشال، وفي كل من العلوم الفيزيائية والاقتصاد يعرف التوازن بأنه حالة تعادل بين قوتين متضادتين أو فعلين متعاكسين، والتوازن إما أن يكون ساكنًا، أو ديناميكيًّا، ويتوقف ذلك على أكان الشيء في حالة التوازن ساكنًا أم متحركًا؟ وفي الفيزياء يكون الشيء في حالة توازن ديناميكي إذا كان يتحرك على مسار لمدة من الزمن قابلة للتنبؤ، والقوة – تقوم على أساس عامل (×) غامض أطلق عليه نيوتن اسم الجاذبية – تكفي لإبقاء أحد الأجرام السماوية في مسار قابل للتنبؤ، وبذلك يكون في حالة توازن ديناميكي.

وكان إسهام مارشال الأكثر أهمية في الاقتصاد هو الجمع بين نظرية الكتاب الكلاسيكيين عن الإنتاج ونظرية الحدّيين عن الطلب فيما أطلق عليه "تقاطع مارشال" "**Marshallian Cross**" الشهير، والذي أصبح بدوره الأساس لنظرية القيمة للنيوكلاسيكيين، وهذا المثال الكلاسيكي الآن عن التوازن الثابت في الاقتصاد هو تفسير ألفريد مارشال لسعر التوازن التي تحافظ عليه قوى العرض والطلب.

وسيقوم المزارعون بعرض أعداد أكبر من مكاييل (البوشل) القمح شهريًا كلما ارتفع ما يدفع إليهم عن ثمن القمح للبوشل، ولما كان كل بوشل إضافي من القمح ستكون تكلفة إنتاجه أعلى عن البوشل الذي سبقه مباشرة؛ بسبب تناقص العائد الحدي، وسيقوم المزارع بعرض بوشل واحد أكثر إذا ارتفع الثمن المدفوع، وأصبح يساوي التكلفة الحدية للإنتاج، ورفع التكاليف الحدية يضمن وجود منحنى عرض بانحدار صاعد، وقد افترض النيوكلاسيكيون أن تناقص الغلة الحدية وارتفاع التكلفة الحدية ينطبقان بنفس الدرجة على الصناعة.

على أن المستهلكين سيطلبون عددًا أكبر من مكاييل (البوشل) القمح شهريًا إذا ما انخفض الثمن، وفكرة ارتفاع الكمية المطلوبة مع هبوط الثمن تأتي من الفكرة الحدية لتناقص المنفعة الحدّية، ونظرًا لأن كل بوشل إضافي يتم استهلاكه يعطي إشباعًا أقل فأقل، فإن الثمن يجب أن يكون أقل فأقل لضمان شرائه، وهذا هو قانون الطلب العادي، الذي تزداد فيه كمية القمح المطلوبة كلما انخفض ثمن القمح، وتصل كل القوى إلى توازن عندما يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض، مثل حدي المقص، وبذلك تقدم ثمنًا للتوازن، وللثورة المارشالية، وهذا الثمن سيدوم وستظل القوى في حالة راحة، أما القوى الأخرى مثل الدخل أو التغيرات في التكلفة، فيمكنها أن تغير مُنحنيي الطلب والعرض ذاتهما، وينتج عن ذلك ثمن توازن جديد.

وإحدى الأفكار الهامة والمفيدة الأخرى التي تنسب إلى مارشال هي فكرة المرونة، وعلى الرغم من هنري سي. إف جانكين **Henry C.F. Jankin** (١٨٣٣-١٨٨٥)، أحد أساتذة الهندسة الذي تحول إلى الاقتصاد في عام ١٨٦٨ قد ألمح إلى فكرة المرونة في أحد إصداراته عن العرض والطلب، فإن مارشال قام بتوسيع الفكرة حتى أصبحت فكرته، وكما كتب عنها قال: إن مرونة أو درجة استجابة الطلب في أحد الأسواق يكون كبيرًا أو صغيرًا حسب ازدياد الكميات المطلوبة كبرت أم صغرت مقابل ارتفاع الثمن"[٩]، وببساطة شديدة، فإن معلمي الاقتصاد

يعرّفون المرونة السعرية الطلب للمبتدئين من طلابهم باعتباره النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في الثمن، وقد مكنت ليونة فكرة المرونة مارشال من التوسع فيها في جانب العرض وإلى أسواق العوامل، وكذلك إلى طبقات الدخل.

ومن بين كل هذا، كانت الحدِّية النيوكلاسيكية تنشد حلاً لمشكلة القرن القديمة الخاصة بنظرية القيمة، وكان آدم سميث وريكاردو وكلاسيكيون آخرون لديهم منحنيات للعرض، وكان جدول العرض الكلاسيكي منحدرًا إلى أعلى بالنسبة للزراعة، إلا أنه أخفق في تحدي الجاذبية، وكان أفقيًّا بالنسبة للصناعة، ولما كان الثمن الكلاسيكي في الصناعة يتحدد بواسطة تكلفة الإنتاج ولم يكن يرتفع مع ارتفاع الإنتاج، إذا كان يمكن زيادة الناتج دون حدود، أو كما كان يمكن لمارشال أن يقول: "أن يكون مرنًا تمامًا بالنسبة للثمن".

وبمجرد أن تتحدد متوسط تكلفة الإنتاج أو تكلفة إنتاج الوحدة في الصناعة، كان هذا يعني تحديد الثمن كلاسيكيًّا، ولما كان المصنع ينتج بتكاليف ثابتة؛ (أي أن كل وحدة إضافية تتكلف نفس ما تكلفته الوحدة السابقة عليها)، فإنه لا يهتم بمقدار الإنتاج ما دامت تلك الوحدة يتم إنتاجها بنفس التكلفة، ويتم بيعها بهذا الثمن، وبهذا تتحدد الكمية المعروضة بحجم طلب المشترين فقط.

وهذه النظرة الكلاسيكية لا بأس بها ما دامت لا تؤدي إلى عوائق، إن الدور الوحيد للطلب هو تحديد مستوى الناتج، ولكن ما الذي يحدث إذا لم تكن تكاليف الإنتاج ثابتة؟ إذا ما فرضنا أن تكلفة كل وحدة إضافية من الناتج تتجاوز تكلفة الزيادة السابقة عليها، (كما هو الحال في الزراعة بالنسبة لريكاردو، وكما هو الحال بالنسبة لمارشال) عندئذ سيكون لدينا منحنى عرض ذو انحدار صاعد لم يعد يتم فيه تحديد الثمن بواسطة متوسط تكلفة الإنتاج، ولكن بواسطة التكلفة الحدّية للإنتاج، وهكذا تجري مضاهاة التكلفة الحدّية بالمنفعة الحدّية للمستهلك بواسطة ثمن التوازن، والثمن (القيمة) يتم تحديده في نفس الوقت بالكميات المطلوبة

والمعروضة، وكانت للنيوكلاسيكيين طريقة رسمية لتمثيل الطلب الشخصي وزيادة التكاليف، وبذلك تمكنوا من حل اللغز الكلاسيكي من خلال تقديم القطع المفقودة.

وقد توسع مارشال في فكرته عن الثمن عند نقطة التوازن بين العرض والطلب؛ لخلق نظام نيوتوني بأكمله يتم فيه المحافظة على عناصر الكون الاقتصادي كافة في أماكنها من خلال الأوزان المعادلة المتبادلة والتفاعل المشترك. وقد أصبحت نقطة التوازن أساسًا لنظرية القيمة الجديدة، وفي نهاية الأمر أصبحت "القيمة" مرادفة للثمن، حتى إن الاقتصاديين اليوم يستخدمون مصطلح "نظرية الثمن".

وعلى الرغم من انغماس مارشال في الرياضيات، فإنه لم يغفل عن دور المؤسسات في الاقتصاد، وكان يعتقد أنها تؤكد الاستقرار وفقًا لما لاحظه، وقد اختلف مارشال، بصفة خاصة مع جي . بي كلارك فيما يتعلق بتفسيره لتوزيع الدخل عن طريق الإنتاجية الحدية، وكتب مارشال أن "المذهب الذي يقول بأن ما يكسبه العامل يميل إلى أن يكون مساويًا لصافي ناتج عمله ليس له في حد ذاته أي معنى حقيقي؛ نظرًا لأنه كي يتم تقدير صافي الناتج، يجب علينا أن نسلم بجميع مصروفات إنتاج السلعة التي يعمل في إنتاجها، بخلاف أجره الشخصي"(١٠)، وقد اعتبر مارشال أن من الخطأ الحديث عن الإنتاجية الحدية مستقلاً عن تأثير المؤسسات المختلفة مثل النقابات والمنشآت على الأجور وعلى توزيع الدخل.

معارضة توازن فالراس:

في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر أصدر ليون فالراس **Lèon Walras** نظرية رياضية مركبة عن التوازن العام تضم جميع أسواق السلع وأسواق العوامل في نفس الوقت.

كان فالراس يستلهم الميكانيكا النيوتونية (مثل آدم سميث)، وكان يمكنه عرض كيفية عمل تناغم المجالات في نظامه المثالي عن الأسواق، وكذلك في السموات، وكان تشبيه فالراس للكون الاقتصادي - الذي يشبه الآلة كثيرًا، وتتحرك فيه الأسعار صعودًا وهبوطًا، وتعمل مثل الروافع والبكرات - أكثر مباشرة وفظاظة، ومع أنه لم يحظ إلا بتقدير منخفض نسبيًّا بين زملائه الاقتصاديين المعاصرين، فإن فالراس ربما يعتبر الآن من أعظم النظريين، وهو تغير يعكس إعجابًا وانبهارًا شديدًا بالرياضيات، كما أن فالراس كان يتبع بشكل نشط لسياسات تهدف إلى تحسين الحياة البشرية.

وتختلف فكرة فالراس عن التوازن العام عن رؤية مارشال المفضلة للأسواق، ونظام فالراس به كثير من تقاليد كيناي **Quesnay** وجي. ب. ساي **J.B. Say** (انظر الفصلين الثاني والثالث)، نظرًا لأن العمالة الكاملة كانت مضمونة من خلال التكيف الأوتوماتيكي للأسواق، وإذا افترضنا أن جميع الأسواق فيما عدا سوق القمح، وأحد الأسواق الأخرى لغير القمح في حالة توازن، فإن الطلب الإضافي في سوق القمح يجب أن يجد عرضًا إضافيًّا لدى أحد أطراف العرض في سوق آخر أو أسواق أخرى، وإذا ما كانت كمية القمح المطلوبة - بالثمن الحالي لها - أكبر من الكمية المعروضة، فإن ثمن القمح سيكون الرافعة التي ترتفع لتجذب إلى أسفل تلك الزيادة في الطلب، ونظرًا للتشابك بين جميع الأسواق، فإن هذا الارتفاع في الثمن - على أية حال - يجب أن يحدث اضطرابًا في التوازنات بالأسواق الأخرى؛ نظرًا لأن هذه التوازنات كانت تعرَّف بالإشارة إلى السعر الابتدائي للقمح، الذي ظهر أنه سعر "خاطئ"؛ ولذا فإنه يجب عمل تعديلات أكثر في جميع الأسواق الأخرى، وبعد ذلك مرة أخرى في سوق القمح، وهكذا وبهذه الطريقة يتحرك النظام بأسره بدون هوادة تجاه توازن رائع للأسواق المتعددة.

كيف يمكن لكل شخص أن تكون لديه معرفة كافية بكل الكميات وكل الأسعار حتى يضمن حدوث هذه التوازنات المتزامنة؟ تكمن إجابة فالراس في نظريته عن "التَّلمُّس" **Theory of Groping** (عملية المحاولة والخطأ **a**

tatonnement process بلغة فالراس) (من المحتمل أن يكون لكلمة "التَّلَمُّس" **Groping** معنى مختلف لدى طلبة الجامعات في الوقت الحالي)، وطبقًا لما ذكره فالراس، فإن كلاً من البائعين والمشترين يعلن الكميات التي يرغبون الاتجار فيها بالأسعار "التي يجري الصراخ العشوائي بشأنها"، كما يحدث في حلقة المتاجرة في السلع [في أسواق الجملة][*]، وعلى سبيل المثال: يقوم المشترون بتخفيض عروضهم للأسعار المقدمة منهم عندما يكون هناك زيادة في العرض، ويزيدون عليها عندما تكون زيادة في الطلب.

ويستمرون في الصراخ برغباتهم غير الملزمة للشراء حتى يصلون إلى الثمن يؤدي إلى تصفية السلع في السوق المعين (سعر التوازن)، ويكتشف كل من المشترين والبائعين سعر التوازن الحقيقي عن طريق المحاولة والخطأ، قبل أن يقوموا بإجراء أية عمليات تبادل للسلع، وفي نهاية المطاف لجأ فالراس إلى استخدام دلاّل **auctioneer**، وفي عملية التَّلَمُّس يقوم الدلال (**the Walrasian Auctioneer**) بإجراء العمليات الخاصة كافة بالأسعار المقدمة والعروض المطروحة، ويقرر أي الأسعار الذي سيحقق تصفية جميع الأسواق، وهنا فقط يسمح بإجراء المبادلات التجارية.

قد يبدو نظام فالراس مفرطًا في التجريد؛ لأنه فعلاً كذلك، ويبدو أن المذهب العقلي للفيلسوف ديكارت **Descartes** قد دفع فالراس في محاكاة ضيقة لنظام نيوتن، وفي الواقع، فإنه في الاقتصاد الحديث لا يصرخ الأفراد لإعلان الأسعار أو معدلات الأجور، كما أن الدلالين لا يستخدمون إلا في مناسبات معينة، وفضلاً عن هذا، فإن الإنجاز الناجح للتوازن المتزامن في أسواق متعددة قد يحتوي على مفارقة خاصة به، وهي أنه في هذه الحالة لن تكون هناك حاجة في العالم الحديث إلى فالرأس أو الاقتصاديين بأكثر من حاجة النظام الإقطاعي القديم إليهم، وقد فضل فالراس - لحسن الحظ - اشتراكية السوق؛ حيث لا بد أن تقوم الحكومة بتنفيذ الأسواق التنافسية حتى يمكن تحقق هذه النظرية؛ (انظر الإطار ٧-١).

---

[*] إضافة من المترجم.

إطار ٧-١ التفكير في جوائز نوبل المقبلة: الامتداد بنظرية التوازن العام لفالراس:

في عام ١٩٧٢ منحت جائزة نوبل في الاقتصاد بالمشاركة بين كينيث جي. أرو **Kenneth J. Arrow** وسير جون ر. هيكس **John R. Hicks** تقديرًا "لإسهاماتهما الرائدة في نظرية التوازن الاقتصادي العام ونظرية الرفاهية"، وقام هيكس ببناء نموذج توازن كامل على أساس افتراضات عن سلوك المستهلكين والمنتجين؛ مما أعطى معادلات فالراس صلابة أعظم، وأظهر كيف أن التغيرات في أذواق المستهلكين كانت لها آثار على الاقتصاد بأسره، وقام كينيث أرو بالاشتراك مع جيرهارد ديبرو **Gerhard Debreu** في عام ١٩٥٤، بإعادة تشكيل نموذج فالراس بنظرية رياضية، ووضع الشروط التي يجب استيفاؤها إذا ما كان المطلوب هو أن يكون لنظام التوازن العام النيوكلاسيكي حل فريد وذو مغزى اقتصادي.

وبعد ذلك في عام ١٩٨٢ منحت جائزة نوبل في الاقتصاد لجيرهارد ديبرو، وذلك "لدقته في إعادة تشكيل نظرية التوازن العام"، وكان آدم سميث هو صاحب فكرة أن محاولات الأفراد لتعظيم رفاهتهم الخاصة أدت - كما لو كان ذلك بيد خفية- إلى آلية للأسعار ينتج عنها أكبر قدر ممكن من الرفاهية لكل شخص، وقام ديبرو - مستقلاً عن أرو - بوضع الشروط الرياضية التي تضمن أن السعر الذي سينتج من الآلية يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد طبقًا لرغبات المستهلكين، ومع ذلك يبقى السؤال عن إمكانية أن يحدث هذا في الاقتصاد العالمي الواقعي دون إجابة.

يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر وعلى السير الذاتية في

Assar Linbdbeck (ed.) Singapore/ New Jersey/ London ،(Lectures in Economic Sciences, 1969-1980/ Hong Kong: World Scientific, 1992) pp. 103-131 and in Karl Goran Maler(ed), Nobel Lectures in Economic.

Sciences, 1981-1990 (Singapore/ New Jersey / London / Hong Kong: World Scientific, 1992), pp. 79-102.

تخيل مارشال نهجًا يتناقض مع نهج فالراس، ومع تثبيت الأسعار والكميات في الأسواق الأخرى بخلاف السوق الموجودة تحت الدراسة، أو باعتبارها صغيرة التأثير - أدخل مارشال فكرة التوازن الجزئي **Partial equilibrium**، وفي بنائه لمنحنى الطلب الخاص بالصوف الإنجليزي - يعرِّف مارشال الطلب على الصوف باعتباره متصلاً بسعر الصوف مع أسعار السلع الأخرى مثل القطن، والدخل النقدي، مع تثبيت أذواق المستهلكين، بينما يرى فالراس ضرورة النظر في أسعار جميع السلع، بما في ذلك القطن وسعر الصوف، (ويفترض ثبات الدخل النقدي والأذواق)، وبينما أن التوازن العام لفالراس يمثل بالضبط حلاً لأي نظام ذي معادلتين آنيتين، فإن مارشال كان يرحّب في النظر في سوق واحد فقط في كل مرة، وعزله عن بقية الاقتصاد.

ومن السهل أن نرى أي التوازنين - الخاص أم العام - سيكون أسهل في الفهم؟ وحتى الآن، فإن طلاب المرحلة الجامعية يدرسون الاقتصاد الجزئي مع نهج مارشال للتوازن الجزئي، وليس من المهم أن تكون لديهم خلفيات رياضية لحل المعادلات الآنية، ومع ذلك، ظل التوازن العام يستخدم في البحوث الاقتصادية المتقدمة منذ الخمسينيات في القرن العشرين، وسيطر على أوقات أبحاث الاقتصاديين حتى التسعينيات في القرن الماضي.

وهكذا، ما زال لدينا لغز مثير وهو: لما كان مارشال أكثر دراية بالرياضيات من فالراس، فلماذا كان يتجهَّم بشأن التوازن العام؟ والإجابة بسيطة ومباشرة وهي: أن مارشال عالم الرياضيات وجد أخطاءً في نهج فالراس، وعلم أن الرياضيات التي كانت مطلوبة للحل السليم للنظام العام لم تكن معروفة في ذلك الوقت.

ويرى مارشال ببديهته أن التوازنـــات فـــي الأســـواق المختلفـــة معرضـــة لاضطرابات مفاجئة، ومع تأرجح الكميات والأسعار في التوازنات، فـــإن الأمـــر يتطلب نظامًا رياضيًّا أكثر تعقدًا مـــن النظـــام الـــذي وضـــعه فـــالراس، وكـــان الاقتصاديون ما يزالون بعيدين عن التآلف مع رياضيات الفوضى، والـــديناميكيات غير الخطية، والتعقيدات التي تصف مثل هـــذه الـــنظم حتـــى تـــسعينيات القـــرن العشرين.

وكان مارشال على حق في نقده عندما قال: إن فالراس تـــرك كثيـــرًا مـــن الأسئلة دون جواب، أو غير قابلة لإعطاء إجابة، وليس أقلها هـــو غيـــاب الـــدلاَّل **auctioneer**، ومع ذلك، فإن فالراس – وليس مارشال – هو الذي سيطر على علم الاقتصاد في نهاية القرن العشرين، وفيما يأتي بعد في الفصل السابع عشر ســـنقوم بإعادة بحث الموضوع وما يعنيه بالنسبة لمستقبل علم الاقتصاد.

التأثير العظيم لألفريد مارشال:

لم يجر وصف التغييرات التي أدخلها مارشال على علـــم الاقتـــصاد بأنهـــا ثورية في عصره، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تمثل انفصالاً حادًّا بين قيمـــه وتلك التي كانت للاقتصاديين الكلاسيكيين، فكلاهما دافع عـــن الرأســـمالية لـــنفس الأسباب تقريبًا، **وثانيًا:** لأن أفكار مارشال عُرفت وتم بحثها مع طلبته، وزملائـــه وغيرهم ممن قابلهم وتحدث معهم طويلاً قبل أن يحيلها للطباعة. **ثالثًا:** إن أســـلوب مارشال وتقديمه لأفكاره كان يتسم بالتواضع وعدم المغالاة، بل أقل ممـــا يقتـــضيه الواقع، وكتاب "المبادئ **Principle**" يقدم كثيرًا من المفاهيم والأفكـــار لأول مـــرة بدون ذكر بأنها جديدة أو جديرة بالملاحظة، أما الأسلوب فكان بسيطًا، دون زخرفة أو تنميق، ودون تأكيد – وهو ما يشبه كثيرًا مظهر مارشال في صورته النـــصفية.

ويبدو الكتاب كما لو كان محاولة صريحة للتنازل عن أي شرف أو فضل عن اكتشافه للحقائق الاقتصادية التي يتابعها بشغف وحماس.

ومع ذلك، فقد لقي مارشال التكريم باعتباره أعظم الاقتصاديين في عصره، وقد كان فيكتوريًا مخلصًا، وكان الأستاذ المناسب لعصره في التاريخ الاقتصادي، وكانت إنجلترا الفيكتورية في قمة نشاطها وفي مقدمة ما أتت به رياح القرن التاسع عشر من انتعاش وتقدم، ومع تحسن الرياح أتى التفاؤل بشأن مسار المجتمع الصناعي وبعض القواعد والأسس له، وكان متوسط معدل الأجور الحقيقية قد بدأ في الارتفاع بعد عام ١٨٥٠، وكانت تقل تدريجيًّا أعداد العمال العاديين الذين يتسولون، ويسرقون ويرسلون بأطفالهم للعمل في المصانع أو يتركونهم للموت جوعًا ببساطة، وبسبب التغيرات التكنولوجية بدأ أسبوع العمل في الهبوط، ففي معامل نيوكاسل الكيماوية، تم اختياريًّا تخفيض ساعات العمل الأسبوعية من أكثر من ٦٠ ساعة إلى ٥٤ ساعة.

لماذا كان أداء النظام الإنجليزي جيدًا، في معظم الوقت، في أثناء النصف الأول من حكم الملكة فيكتوريا (١٨٣٧-١٨٧٠)؟ كان النجاح البريطاني يقوم على أساس الوضع الاحتكاري القريب في عالم الإنتاج الصناعي حتى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر، وعلى التنمية اللاحقة لذلك باعتبار بريطانيا الأمة التجارية الأولى في العالم، وما يتصل بذلك من اعتبارها بنك العالم.

وقد اعتمد الازدهار البريطاني على التجارة الدولية لسببين:

(١) الآلة الإنتاجية الصناعية العملاقة لبريطانيا، التي كانت تصب السلع والخدمات بما يفيض كثيرًا عن القدرة الشرائية للعامل البريطاني المتوسط (في الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر كان العامل البريطاني يحصل على دخل يكفيه لشراء الضروريات فقط).

(٢) نظرًا لصغر حجم بريطانيا ومواردها الطبيعية المحدودة، فقد اعتمدت على الدول الأقل نموًّا مثل الهند؛ للحصول على واردات الطعام والمواد الخام.

كانت هناك علاقة تكامل بين الدول الأقل نموًا (الدول النامية)(*) وبريطانيا، بينما كانت علاقة بريطانيا مع الدول الصناعية المتقدمة (مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا) علاقات تنافسية؛ نظرًا لأنها أصبحت مثل الإنجليز، وفي نفس الوقت، على أية حال، اتحدت إنجلترا مع الأمم الأوروبية الرئيسية على استخدام قاعدة الذهب **Gold Standard** فيما بين ١٨٦٣ و ١٨٧٤ وهو ما أدى إلى تبسيط عمليات تمويل التجارة العالمية إلى حد كبير، أما المهم بالنسبة لبريطانيا، فكان هو أن لندن أصبحت مركز تمويل التجارة العالمية؛ نظرًا للاحتياطيات الضخمة من الذهب الموجودة لدى بريطانيا، وللخبرة الكبيرة لها في التمويل الدولي.

ومع ذلك، فإنه عندما بدا أن بريطانيا أصبحت في ذروة قوتها، بدأت الأحداث تتحرك ضدَّها، فقد شوهت النصف الثاني من حكم الملكة فيكتوريا (١٨٧٠-١٩٠١) تلك النزعات القومية الشوفينية التي كانت تتزايد في خلاله، إلى جانب شبح البطالة الجماعية، وأضعاف المعتقدات والمسلَّمات الدينية من خلال الداروينية، وازدياد التحرر من القيم الأخلاقية التقليدية، بل حتى في ذلك الوقت أصبحت حركة الشمس بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ليست كما كانت تجري بها الأمثال(**)، ورغم ذلك، فقد كان الجو الفيكتوري المبكر للتوسع الاقتصادي قد هيأ لصعود مجموعة من الموضِّحين الذين قاموا بفحص عمليات النظام بتفصيل واسع،

(*) الدول الأقل نموًّا **Less developed countries** كان هو المصطلح السائد بالنسبة للدول غير الصناعية وتم تغييره في اجتماعات "مؤتمر القاهرة للتنمية" يوليو ١٩٦٢؛ ليصبح اسمها هو الدول النامية **Developing countries** (المترجم).

(**) كان المثل يقول: "إن الإمبراطورية البريطانية هي الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس؛ بسبب امتدادها من خلال مستعمراتها حول العالم (المترجم).

والذين لم يعربوا عن أية شكوك أساسية في قيمته، كما لم يقـدموا أيـة توقعـات مترددة عن مستقبله.

وعلى الرغم مما يبدو أنه ميل متأصل لقبول هذا الأمر الواقع الفيكتـوري، فقد كان لدى مارشال مرونة أكبر تجـاه علـم اقتـصاد الحريـة **Laissez-faire economics** يزيد كثيرًا على ما كان لدى أسلافه من الاقتصاديين الكلاسيكيين، فقد كان يوافق بصفة عامة على أن القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية، ولكنه لـم يكن بالضرورة يوافق على جودتها وصلاحيتها، وكانت شـفقته بالنـسبة للرفاهـة الإنسانية عاطفة أصيلة، وأولئك الذين يربطون اليوم اسم مارشال بالهندسة الإقليدية للاقتصاد الجزئي ربما لم يكونوا على علم بما كتبه مارشال في مقدمة كتابه عـن مبادئ الاقتصاد وهو: "إن دراسة أسباب الفقر هي دراسة لأسباب انحطـاط جـزء كبير من الجنس البشري".

كان تأثير مارشال هائلاً، وقد قال أحد الاقتصاديين من معاصريه (في عـام ١٨٨٧) أن نصف كراسي رؤساء أقسام الاقتصاد في المملكة المتحدة يشغلها تلاميذ مارشال السابقون[١١] كما أن المدرسة النيوكلاسيكية التي امتدت الآن إلى التـوازن العام – تحتل خشبة المسرح في الدول الغربية، جنبًا إلى جنب مع مدرسـة كينـز المعدلة، بينما كلتاهما تتقاسمان الميدان الدولي مع الماركسية والمؤسسية، وكانـت النيوكلاسيكية هي السائدة، حتى على الرغم من أنه بحلول ثمانينيات القرن التاسـع عشر – أي قبل ظهور الطبعة الأولى من كتاب المبادئ **The Principles** لمارشال – وفيما عدا بحوث مارشال عن الاحتكار، فإن الافتراضات الأساسية في الشروط التنافسية كانت غير واقعية جدًّا بحيث لا يمكن استخدامها للاسترشاد بها في وضع السياسات، بل إن فالراس كان يعتقد أن المنافسة يجب أن تُفـرض عـن طريـق الحكومة، وقد حافظت الحدِّية على شروط الاقتصاد التقليدي، حتـى مـع تـدهور أهميتها.

مع ذلك، فإن كتاب المبادئ لمارشال يمثل كتابًا مثيرًا للإعجاب عن علم الاجتماع للرأسمالية الإنجليزية في القرن التاسع عشر يتخلله إحساس تاريخي واسع بتطور المؤسسات الاقتصادية، وقد اختار أتباعه أن يقوموا فقط بتطوير الهوامش التحليلية، وليست فكرته عن التطور التاريخي، وهي نظرة شديدة التبسيط لمذهب مارشال أدت إلى إهمال التاريخ الذي ساد تعليم الاقتصاد في الكليات حتى "أصبح كثير من المثقفين الأكثر حيوية مرضى تمامًا بسببه"[١٢]، كما قال أحد الاقتصاديين البارزين عنه.

كان العالم الفيكتوري عالمًا تسوده الأخلاق والسلوكيات الحميدة، والمواقف الهادئة التي كانت أكثر أهمية عن الفعل، ولا يحدث شيء إطلاقًا في الوقت المجرد للاقتصاد والنيوكلاسيكي، فقد ظل قابعًا في نطاق باليول كروفت **Balliol Croft** مقر آل مارشال، إن التوازن وضع رائع للراحة، لا يختلف إلا قليلاً عن الوقت المحدد بعد الظهر عندما كانت سارة (خادمة آل مارشال) تأتي إلى مكتب ألفريد – بعد حلقة المناقشة الخاصة مع تلاميذه – لتقدم كوبًا من الشاي وقطعة كعك على المقعد أو الرف المجاور.

وعلى أية حال، ففي خارج جدران باليول كروفت كان الزمن التاريخي يمضي مع دقات بطيئة خفيفة كما لو كان قنبلة زمنية، وفي عصر مارشال، كان التاريخ يقوم بقفزات عظمية، مثل الثورة الروسية، والحرب العظمى، وتصاعد الحركة المضادة للاستعمار، ولكن ما الذي يرسم الطريق؟ كانت الرأسمالية ستتراجع في أوروبا، وستسقط الأسر المالكة، وسيأتي الكساد العظيم، وكان تحذير مارشال الذي أطلقه في كتابه "المبادئ" هو أن الطبيعة لا تقوم بقفزات فهل كل هذه التغييرات حدية؟ وهل كان الواقع توازنًا عامًا عملاقًا من صنع فالراس؟

عندما أسدلت الستائر الفيكتورية في النهاية على هذه الدراما في باليول كروفت، على وفاة ألفريد مارشال في عام ١٩٢٤، قام أعظم الاقتصاديين في إنجلترا بإلقاء نظرة وداع، وتقدير على الراحل العظيم، وستظل القواعد

والأساسيات، والرياضيات والرسوم البيانية من هوامش كتابه المبادئ باقيـــة بعـــد العصر الفيكتوري، أما آراؤه ونظراته المؤسسية المتعمقة الأكثر ثراء فلن تبقـــى، والمفارقة أنها بقيت لرجل عالمي آخر غير متحضر هو ثورســـتين فيبلـــين، أحـــد تلاميذ جون بيتس كلارك؛ ليقوم بإحياء دور للواقع المؤسسي.

ملاحظات:

(١) في حسابات التفاضل والتكامل، (ds) تمثل التغيرات الإضافية الصغيرة صغرًا لا نهائيًا، ومن ثم فإن التغير في المتعة (السرور) يمكن كتابته هكذا dp/dt؛ حيث تكون dp هي الإضافة الصغيرة للمتعة و dt تمثل وحدة الزمن، وعلى الرغم من الصغر اللانهائي لـ(ds)، فإن النسبة الناتجة مثل dp/dt ليست صغيرة بالضرورة؛ إذ إن زيليون وحدة إذا ما قسمت على ثلاث زيليون وحدة ستظل النسبة ١ : ٣.

(٢) للاطلاع على وصف مماثل لفكرة الإنسان الاقتصادي؛ انظر **Frank Knight, Risk, *Uncertainty and Profit,* (New York: Harper & Row, 1921) pp. 77-78.**

(٣) في العصر الحديث يقوم مستخدمو افتراضات التنافسية التامة بأخذ المخاطر في الحسبان، ولكنهم يجدون أن استنتاجاتهم الأساسية لا تتغير، إلا بالنسبة لتفسير الأرباح، للاطلاع على تفاصيل أكثر عن الموضوع انظر المصدر السابق ذكره.

(٤) من كتاب جيفونس **Letters and Journal**، الذي قامت بتحريره زوجته، ص١٥١، والاقتباس من فقرة طويلة اقتبسها جون مايناردكينز في كتابه **Essays and Sketches in Biography (New York: Meridian Books, 1956) p. 142.**

في أماكن أخرى يقدم جيفونس مثالاً لكل من حسابات التفاضل والتكامل والفكرة الحدية، ويشير جيفونس إلى (a) باعتبارها كمية القمح الموجود لدى شخص واحد و إلى (b) باعتبارها كمية اللحم البقري الموجودة لدى شخص آخر.

وإذا ما قام الشخصان بتبادل كمية (x) من القمح مقابل كمية (y) من اللحم، وكان السوق به تنافسية تامة، تكون هناك نسبة واحدة فقط للتبادل هي: $Y/x=dy/dx$ (الموجودة في الرمز التفاضلي)؛ وبعد التبادل يصبح لدى شخص (a-x) من القمح و (y) من اللحم البقري، بينما يكون لدى الثاني (x) من القمح و (b-y) من اللحم البقري، وإذا ما كانت $f_1(a-x)$ و $g_1(y)$ و $h_2(x)$ و $j_2(b-y)$ هي المنفعة الحدية للقمح واللحم للشخصين ١ و ٢ على التوالي، فإن شروط جيفونس لتحقيق أقصى إشباع لكل من الطرفين في المقايضة المتبادلة تصورها $f_1(a-x)/\ g_1(y) = h_2(x)/\ j_2\ (b-y)$؛ أي: إن الشخصين حققا إشباعهما عندما كانت نسبة المنفعتين الحديثين متناسبة عكسيًا مع نسبة التبادل.

(٥) نظرا لأن الأجور تدفع بالنقود في الاقتصاد النقدي الكامل، فإن المنتجات الإضافية للعمل في شكل وحدات الناتج العينية (الناتج المادي الحدي) يجب أن يجري ضربها في ثمن الناتج للحصول على قيمة مساهمة العمل (القيمة الحدية للناتج في ظل المنافسة الكاملة) ومن ثمَّ معدل الأجر المناسب.

(6) **Alfred Marshall, *Money, Credit and Commerce* (London: Macmillan & Co., 1923) p. ii.**

(7) **Joan Robinson, *Economic Philosophy* (Chicago: Aldine Publishing Co., 1962), p. 74.**

(8) **John Maynard Keynes, Essays in Biography (London: Macmillan & Co., 1933), p. 212.**

(9) **Alfred Marshall, *Principles of Economics*, 8th ed. (London: Macmillan & Co., 1920), p. 102.**

(10) Alfred Marshall, *"Personal Letter to J.B. Clark in 1908,"* in Memorials of Alfred Marshall, ed. A.C. Pigou (New York: Kelley and Millman, 1956), p. 519.

(11) H.S. Foxwell, *"The Economic Movement in England,"* Quarterly Journal of Economics 2 (1887): 92.

(12) Joseph A. Schumpeter, *Ten Great Economists* (New York: Oxford University Press, (1965), p. 95.

الفصل الثامن

ثورستين فيبلين يهاجم قباطنة الصناعة الأمريكيين

في أثناء العصر الفيكتوري لم يكتف الإنجليز بالسيطرة على الفكر الاقتصادي فحسب، بل أحكموا نفوذهم على جزء كبير من الاقتصاد العالمي، ومع ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة بطرق عديدة استثناءً من ذلك، فقد كانت موطن "الحلم الأمريكي"، وحتى ذلك الوقت، كان الحلم قد استمد قدرًا كبيرًا من تفاؤله من الاعتقاد الذي كان سائدًا في القرن الثامن عشر بعالم رحيم مفيد متناغم، وهي فكرة، كما رأينا، أعطى لها إسحاق نيوتن معظم تعبيرها العلمي الخالد، وأعطاها تبريرها السياسي جون لوك، وأعطاها تعبيرها الاقتصادي آدم سميث وألفريد مارشال.

وفضلاً عما تقدم، فقد كان البيوريتان(*) الإنجليز **English Puritans** من أوائل المستوطنين في أمريكا الشمالية، التي كانت أرضًا خصبة للأخلاق البروتستانتية، وكان الجوهر الرئيسي للكالفينية(**) والبيوريتان هو التغاضي عن جمع الثروة، بل تشجيع تكديس الثروة؛ لأن كليهما أخلاقي وحكيم، وهو طريق لتطبيق أعمال سميث وإرادة الله في نفس الوقت، وقد أسهم الخُلق البروتستانتي ليس فقط في نهضة الرأسمالية في أوروبا وأمريكا، بل إن البروتستانت المقتصدين والكادحين، الذين كانوا يكسبون ويدخرون الأموال، كانوا أيضًا يؤمنون خلاصهم.

(*) البيوريتان = التطهريون هم أعضاء جماعة بروتستانية في إنجلترا ونيو إنجلند في القرنين السادس عشر والسابع عشر طالبت بتبسيط طقوس العبادة والتمسك الشديد بالفضائل (المترجم).

(**) الكالفينية: مذهب كالفين اللاهوتي الفرنسي البروستانتي (١٥٠٩-١٥٦٤)، بأن قدر الإنسان مرسوم قبل ميلاده (المترجم).

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت الثورة الصناعية قد انتشرت من أوروبا إلى الولايات المتحدة؛ حيث اكتسب الزواج بين الخُلق البروتستانتي والحلم الأمريكي نتائج مزدهرة، وفيما بين عام ١٨٦٠ وحتى نهاية عام ١٩١٠ – وهي الفترة التي تعرف في التاريخ الأمريكي عادة بأنها العصر المذهب – يكاد الحلم الأمريكي أن يكون قد اتخذ شكلاً ماديًا، وفي هذا الفصل، فإننا سنتناول آثار الثورة الصناعية في الولايات المتحدة على المشهد الاقتصادي مع بحث رد الفعل التهكمي على العصر المذهّب من جانب ثورستين ڤيبلين المرعب النابض بالحياة.

كانت وجهة النظر الأرثوذكسية، بالطبع، هي دعم ومساندة حالة التطور القائمة، ومع ذلك، فإن الأرثوذكسية المارشالية إلى جانب ما أطلق عليه الداروينية الاجتماعية كانا لا بد أن يتقاسما الميدان مع ڤيبلين والمؤسسيين، وهم المدرسة الأمريكية الوحيدة للاقتصاد، وفي الواقع، فقد يوجد من يقول: إنه في أثناء عشرينيات القرن العشرين كان المؤسسيون ذوي نفوذ يماثل نفوذ النيوكلاسكيين في الولايات المتحدة، سواء داخل أم خارج الجامعات، وكانوا بين أولئك "المثقفين الأكثر حيوية" كما قال جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** الذي "أصابه الاشمئزاز حقًا" من الاقتصاد النيوكلاسيكي، وعلى أية حال، لنقم أولاً بملاحظة المشهد الأمريكي، الذي يمكن منه أن يستمد رجال البنوك والصناعة منه قوة روحية.

هوراشيو أَلْجَر والكون الحميد:

كان هوارشيو ألجر الصغير (١٨٣٢-١٨٩٩) الذي كان يعمل كاهنًا، والذي قام بكتابة قصص خيالية للأولاد – قد أصبح مرادفًا لإحدى صيغ الحلم الأمريكي، وكانت روايات ألجر صيغًا محدثة لقصص العهد القديم عن الأنبياء: نوح، وإبراهيم، ويوسف، وداوود – قصص الرجال الطيبين الذين اكتسبوا الثراء من خلال ما كانوا يتحلون به من فضائل.

وقد ضخت قصص ألجر في الأخلاق البروتستانتية عنصرًا من علم نيوتن، وهو فكرة الكون الذي يكافئ، فإذا ما أصبح الإنسان الطيب غنيًّا، فإن من العدل (إن لم يكن منطقيًّا تمامًا) أن نفترض أن الغني طيب، والنجاح المادي في قصص ألجر يتكون من مزيج غريب من العزم والفرصة، والمواريث لا تأتي إلا لمن يستحقون فقط، والذين يكون صعودهم إلى أعلى مؤكدًا من خلال تطلعاتهم المتحمسة.

وفي إحدى روايات ألجر "الشجاع والجريء" يقوم روبرت الأمين برغم فقره بإنقاذ رجل غني، وفيما بعد يرث ثروة صغيرة، والآن في الظروف المريحة، انتظم في إحدى المدارس الشهيرة حيث حقق تقدمًا سريعًا، وفي نهاية القصة "يَعِد روبرت بأنه في الوقت المناسب سيصبح تاجرًا ثَريًّا ومشهورًا، وقد كان هذا الحظ الطيب الذي واتاه نتيجة لخصاله الشخصية الحميدة، والعناية الإلهية الرحيمة التي لا تتوقف باستمرار عن هدايته إلى المكان الصحيح في الوقت الصحيح.

كما أن قصص ألجر تشخص التفاؤل الأمريكي في أكثر صورة ضحالة، إلا أن القيمة الأساسية الكامنة خلف القصص – وهي أن الطبيعة أفضل من يدري – تنفذ إلى العمق، فـ"حظ" روبرت لم يكن إلا تجليًا لخطة عليا، وهذا التماهي بين الطبيعة الإلهية والحظ الجيد للفقير المستحق وطيبة ذوى الثراء لم يتم التخلي عنها مطلقًا، بل إنها في الواقع ما زالت باقية حتى اليوم عنصرًا بارزًا في كثير من برامج التلفزيون الإنجيلية والسياسية.

وكما هو الحال دائمًا، فإنه ما اقتصر الثراء الشديد والسلطة على قلة محدودة، فإن القصص المعدّة للأولاد لا يمكن فيها للعقيدة وحدها أن تتولى تطهيرهم من خطاياهم، كما كان العهد القديم ذاته يحذر بأن الفضيلة لا تجري مكافأتها باستمرار، و"أن السباق لا يكسبه السريع، كما أن المعركة لا يكسبها القوى، والخبز لا يكسبه الحكيم، كما أن الثراء لا يكسبه الأشخاص الفاهمين، كما أن الحظ لا يأتي للرجال المهرة، ولكن الوقت والفرصة متاحان للجميع"، وهكذا فإن القادة الأمريكيين الجدد للصناعة كانوا يرفعون أنظارهم نحو إسحاق نيوتن والطبيعة؛ نظرًا لأن الطرق العلمية لنيوتن قام بتطويعها ثلاثة من أكثر الفيكتوريين

نفوذًا وهم: تشارلز داروين عالم الأحياء، والفيلسوف هربرت سبنسر، وعالم الاقتصاد والاجتماع ويليام جراهام سمنر **William Graham Sumner**، ولكن قبل ذلك جاءت الثورة.

الثورة الصناعية الثانية:

مرة أخرى، أتت المصانع قبل الثورة، وكان هناك رجال مثل صامويل وموسى براون **Samuel and Moses Brown** لديهم مصانع منذ أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩٠)، بينما أتى فرانسيس سي. لاويل **Francis C. Lowel** ومعه صناعة النسيج بعد ذلك، وقبل منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، تمتع عدد صغير فقط من مشروعات صناعة البنادق بميزة التخصص بكثافة تماثل ما ذكره آدم سميث عن مصنع الدبابيس، وجاء التخصص عندما تكامل إنتاج جميع الأجزاء للبندقية في نطاق مصنع واحد - المُفجر والمقبض والماسورة، وكان النموذج الأولى للمصنع الحديث هو مصنع تسليح جيش الولايات المتحدة في مدينة سبرينجفيلد - ماساتشوسيتس، وكان يضم قوة عاملة مكونة من ٢٥٠ رجلاً، وبعبارة أخرى، فإن حكومة الولايات المتحدة أدخلت المصنع الحديث إلى البلاد[١].

وعلى الرغم من تمتع الولايات المتحدة بتصنيع متواصل من عام ١٨١٥ إلى ١٨٦٠، وتسارعت خطى التنمية الصناعية فيما بين عام ١٨٤٠ وعام ١٨٦٠، ثم أدت الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) إلى تعطيل كثير من صناعات النمو، وخاصة في الجنوب، الذي عانى من النمو السلبي في الناتج السلعي الفردي في عقد الستينيات من القرن التاسع عشر[٢]، وعندما عادت سكارليت بعد الحرب إلى تارا، لم يكن هناك شيء على ما كان عليه، ولا حتى ريت بتلر.

ومن المحتمل أن تكون الثورة الصناعية الأمريكية كانت في طريقها بحلول عام ١٨٤٠، أو من المؤكد أن ذلك حدث قبل الحرب، وفي خلال نصف القرن التالي نما الناتج القومي الإجمالي بمعدل بلغ متوسطه ٢٪ تقريبًا، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، تجاوز متوسط قيمة الصناعة السنوية أخيرًا قيمة الزراعة

السنوية، وكان ما حدث في إنجلترا في أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، يحدث في أمريكا في خلال النصف الثاني، وقد أطلق على ما حدث الثورة الصناعية الثانية.

كان للعلم والتكنولوجيا أثر كبير على كلتا الثورتين، وكانت الثورة الثانية تتميز بنواحي التقدم التكنولوجي في قاطرات السكك الحديدية، والكيمياء، والعلوم الكهربائية، وبمصدر جديد للطاقة كان سيؤدي إلى تحول طرز الحياة الأمريكية، ألا وهو محرك الاحتراق الداخلي، ونظرًا لنقص العمالة، فقد تحركت التكنولوجيا الصناعية على مسارات متعددة مختلفة عن إنجلترا، ولم يقتصر الأمر على أن مصادر الطاقة الجديدة من البخار والكهرباء والاحتراق الداخلي قد جعلت الآلات أكثر قدرة وأوتوماتيكية؛ إذ إن التكنولوجيا الأمريكية التي عقدت العزم على استبدال العمال – أدت إلى قيام مصانع ومنشآت كبيرة جدًا بمقارنتها مع تلك الموجودة في إنجلترا، وتمكنت الصناعة الأمريكية من تحقيق تخفيض تكلفة الوحدة على نطاق واسع وأسطوري من الإنتاج، وهو ما أطلق عليه الاقتصاديون فيما بعد (اقتصاديات الحجم الكبير) **Economies of Scale**، وبهذا كان يمكن للمرء أن يتوقع ازديادًا في العائد بالنسبة للحجم بدلاً من الغلة المتناقصة بالنسبة للحجم، التي تحدث عنها ريكاردو بالنسبة للزراعة.

كان الصلب يستخدم في القاطرات والقضبان اللازمة للسكك الحديدية التي أصبحت تمتد في أرجاء القارة، وكان عصر الإنتاج الكبير (أو الإنتاج الضخم) ما زال في الطريق؛ لأن الصناعات كانت تغذي بعضها بعضًا، وقام سير هنري بسمر **Sir Henry Bessemer** بإنتاج الصلب لأول مرة بكميات ضخمة عن طريق تحويل تماسيح الحديد الخام **Pig Iron** إلى صلب؛ مما أدى إلى تخفيض سبعة أثمان تكلفة الإنتاج تقريبًا، وتم التغلب على التفاوت في جودة صلب بسمر باستخدام عملية الفرن المفتوح في ستينيات القرن التاسع عشر، وفي العقد التالي قام أندرو كارنيجي **Andrew Carnegie**، وهو مهاجر إسكتلندي قليل الكلام – بالتحول إلى تكنولوجيا الفرن المفتوح، سابقًا بذلك جميع منتجي الصلب في العالم من خلال

الاستخدام الذي لا يعرف الهوادة للسوق، وزيادة حجم إنتاجه والبيع غالبًا بأسعار أقل من التكلفة، حتى تم القضاء على المنافسة في السوق، وتلك القضبان المصنوعة من الصلب التي كان سعر الطن منها ١٢٠ دولارًا في عام ١٨٧٣، انخفض سعرها إلى ١٧ دولارًا للطن في عام ١٨٩٨، وكان الإنتاج الإجمالي للصلب ٧٧ ألف طن أمريكي فقط في عام ١٨٧٠، بينما بلغ ١١,٢٢٧ ألف طن أمريكي في عام ١٩٠٠ و ٣٤,٠٨٧ ألف طن في عام ١٩١٣[٣].

ومع تحول الإنتاج تحولت أيضًا طبيعة تنظيم الأعمال، ففيما سبق، كانت التحالفات غير الرسمية لشركات السكك الحديدية تستخدم كطريقة لتجنب المنافسة المدمرة التي كانت تؤدي إلى تخفيض الأسعار إلى أقل من التكاليف، وأدى الكساد الذي حدث بعد عام ١٨٧٣ إلى إنهاء كفاية هذه التحالفات، وأتت بعد ذلك الاتحادات الرسمية؛ ليتم حلها بواسطة أكبر المضاربين في أواخر القرن التاسع عشر، جاي جولد **Jay Gould**.

وكان مجيء رجل الأعمال الرائد هنري فورد وطراز سيارته T سببًا في إعطاء أمريكا لحظة الذروة للثورة، فقد قرر فورد – في عام ١٩٠٩ – أن ينتج طرازًا واحدًا فقط لسيارته، وأن يتم طلاؤها بلون واحد، وأن يتم بيعها مبدئيًّا مقابل ٨٥٠ دولار أو أكثر، "ويمكن لأي عميل أن يطلب طلاء السيارة باللون الذي يريده ما دامت سوداء" كما قال وكان تصميمها عمليًا بشكل رائع، بحيث كان يمكنها أن تسير في أي مكان لا تكون فيه طرق (وما أقل الطرق في ذلك الوقت) ، وأصبح طراز (**T**) لسيارة فورد طريقة حياة تمامًا كما حدث بالنسبة لخط التجميع المتحرك الذي أصبح طريقة للإنتاج، وقد بلغت المبيعات ١٠,٦٠٧ سيارة فيما بين عام ١٩٠٨، ١٩٠٩، واضطر المصنع إلى رفض أوامر الشراء، وفي الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤ تم إنتاج ٢٤٨,٣٠٧ سيارة من طراز (**T**)، وفيما بين عام ١٩٢٠ و ١٩٢١ ارتفع العدد إلى ٩٣٣,٧٢٠ سيارة، وبسبب فورد أصبحت السيارة ذات وجود كلي بحلول العشرينيات في القرن العشرين[٤].

وأدى الإنتاج الضخم والكبير إلى الاستهلاك الكبير، وكان هنري فورد يرى أنه يجب عليه أن يدفع أجرًا كافيًا لعماله (٥ دولارات يوميًّا)؛ حتى يمكنهم شراء سياراته، وكان يفهم تمامًا حجم السوق واقتصاديات الحجم الكبير" إذا ما تمت زيادة الإنتاج بنسبة ٥٠٠٪، فإن التكلفة ستنخفض بنسبة ٥٠٪، وهذا الانخفاض في التكلفة. مع ما يصاحبه في انخفاض في سعر البيع - يحتمل أن يؤدي إلى زيادة قدرها عشرة أمثال في أعداد الأشخاص الذين يمكنهم شراء المنتج بدون إرهاق"[٥]، وكانت دخول العمال، كما كان يعتقد فورد، هي المعين الذي لا ينضب للبيع للجماهير.

وبهذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت قوة اقتصادية كبرى في عام ١٨٤٠، وربما كان الناتج القومي الإجمالي GNP بها أقل من بريطانيا وفرنسا، وكان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي يقدر بنحو ٤٨٪ في العقد من ١٨٣٤-١٨٤٣ إلى ١٨٩٤-١٩٠٣، وكان معدل النمو الفردي جديرًا بالملاحظة؛ إذ بلغ نحو ١٦٪ في العقد[٦]، كما انتشر التحضر السريع مع التصنيع، كما حدث في بريطانيا، وكانت النسبة المئوية للسكان المقيمين في الأماكن التي يقطن بها ١٠٠,٠٠٠ أو أكثر تبلغ نحو ٣٪ فقط في عام ١٨٤٠، وبلغت ١٨,٧٪ في عام ١٩٠٠، وبسرعة فيما بعد، كـانت السيـارات وبناء الطرق تعمل معًا لخلق الزحف الحضري[٧].

الصناعة البريطانية: الشمس تغرب أيضًا:

في أثناء ذلك الوقت ودون أن يكتشف النيوكلاسيكيون ما يحدث على أرض بلادهم، كانت الظروف والأحوال الاقتصادية قد تغيرت كثيرًا في عام ١٨٧٠؛ إذ كانت بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر تنتج ربما ثلثي الفحم في العالم، وربما نصف الحديد، وخمسة أسباع احتياجاتها الصغيرة من الصلب، ونحو نصف الأقمشة القطنية المنتجة بالأحجام التجارية، ومع ذلك، فإنه مع استمرار الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الكونفدرالي الألماني في التصنيع، بدأت الميزة النسبية

لبريطانيا في التقلص، ولم يكن ذلك يرجع ببساطة؛ لأن أقمشتها القطنية كاملة يتم غسلها وتركها معلقة لتجف، ومع حلول العقد الأخير في القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا ما زالت قوة ضخمة للتصنيع، ولكنها لم تعد هي القائدة، أما الأمر الأسوأ، فهو أن عالم التصنيع كان يمر بفترة كساد طويلة أدت إلى تلطيخ الازدهار الفيكتوري.

وكان مناخ الأعمال الدولي يخلق عواصف على البحار البريطانية في وقت كانت الموارد البريطانية تعاني من الإجهاد إلى أقصى حد، وكانت التكنولوجيا البريطانية مستغلة بالكامل(٨)، وواجهت بريطانيا منافسة جديدة هبَّت عليها من اتجاهين: الأول: من الدول الأقل نموًا التي أصبحت لديها الآن بدائل لتصريف المواد الخام والغذائية، وبالتحديد إلى الدول الصناعية الأخرى، وثانيًا: من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا التي كانت تتنافس مع بريطانيا على المبيعات الصناعية في أرجاء العالم.

وكانت هناك أيضًا نواحي توتر أخرى لا تمكن ملاحظتها بسهولة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الأجور الحقيقية في خلال العصر الفيكتوري، فإنها لم تكن تتقدم بمعدل واحد، كما كان نحو ٤٠٪ من الطبقة العاملة يعيشون فيما كان يطلق عليه بلطف عندئذ اسم "الفقر"، كما أن نحو الثلثين كانوا في وقت أو آخر من حياتهم من الفقراء المدقعين الذين يعيشون على الإعانات، ولم يكن يعيش فيما كان يعتبر "راحة" سوى أقل من ١٥٪ من الطبقة العاملة.

ولم يكن مستغربًا في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر أن تصبح الحركة النقابية العمالية البريطانية (مثل منشآت الأعمال العملاقة قبلها) شوكة في حلق المنافسة الحادة، كانت النقابات في أول الأمر تضم العمال المهرة والحرفيين ذوي الأجور المرتفعة، ومن ثم لم تكن ضخمة. ومع السنوات المتأخرة في القرن – على أية حال – بدأ العمال غير المهرة يكونون تنظيمات ضخمة خاصة بهم وشهدت نهاية القرن – في واقع الأمر – بدايات حزب العمال البريطاني.

وكانت الحركات العمالية في كل من بريطانيا وأمريكا قد عاشت ظروفا صعبة في الواقع، حتى حدث نقص العمالة الذي صاحب الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى)، كما أن الجماهير بصفة عامة لم تكن متعاطفة، بل معارضة بشدة للعمال، وكان ذلك يُعْزَى في جزء كبير منه إلى القبول الواسع لمبادئ الاشتراكية الداروينية، التي سيتم الحديث عنها فيما بعد.

صعود البارونات اللصوص:

سواءً أكان في إنجلترا أم الولايات المتحدة، فقد كان هناك تناقض حاد بين أولئك الرياديين من أصحاب الأعمال الذين يركزون على الأمانة في إنتاج مزيد من المنتجات الأرخص ثمنًا، وأولئك المفتونين بكسب الأموال لأهداف غير أخلاقية من خلال وسائل غير أخلاقية، ويعتقد أن رجالاً مثل هنري فورد وتوماس إديسون يجسِّدون النوع الأول، وأما النوع الآخر فسوف نركز اهتمامنا هنا على أكثرهم شهرة بسوء السمعة، والذين خلفوا وراءهم عصرًا يحمل اسمهم، وكان أندرو كارنيجي **Andrew Carnegie** في مكان بين بين.

أدت مبالغ رأس المال المطلوب لتمويل الصناعات الضخمة إلى ضرورة قيام منشآت الأعمال باللجوء إلى البنوك الخاصة، وأسواق رأس المال؛ للحصول على الأموال، وتدريجيًا، بدأ يظهر الانفصال بين السيطرة المالية على الأعمال والمنشآت الصناعية، وبين الوسائل التي تمكِّن الإنتاج، وقد مكنت شركات المساهمة – التي كان آدم سميث ذاته يقدح فيها – للأشخاص أن يمتلكوا شركة من خلال ملكية الأسهم العادية **Common Stock** بدون أن يتدخلوا في الإنتاج أو الإدارة.

والأسوأ من ذلك أن حدة المنافسة قد استعرت بشدة بما يهدد بقاءها، وبالنسبة لمنشآت الأعمال العملاقة أصبحت المنافسة عقيمة؛ نظرًا لأن الاستثمارات في المصانع والمعدات كانت شديدة الارتفاع بحيث كان من الصعب الاعتماد على

تفاعلات آلية السوق لضمان النجاح؛ حيث تكون المنافسة هي نوع من التوازن المفتعل، ومع ذلك، فإن أماسا ليلاند ستانفورد **Amasa Leland Stanford** رئيس سكك حديد الباسفيك المركزية **Central Pacific Railroad** من عام ١٨٦٣ وحتى وفاته عام ١٨٩٣ كتب في تقريره السنوي إلى المساهمين عن عام ١٨٧٨ ما يلي: "ليس هناك أساس في المنطق الجيد لمحاولات الحكومة العامة أو بواسطة حكومة الولاية لمراقبة أموركم بصفة خاصة، إن المسألة هي مسألة قوة، ومن مصلحتكم أن يتم تقرير ذلك حيث تستقر السلطة"، كانت المنافسة الخيالية التي ما تزال متجذِّرة في عقيدة منشآت الأعمال - على أية حال - قد أدت إلى إصدار بضع لوائح تنظيمية حكومية بشأن سلوكيات منشآت الأعمال، وبشأن فصل الملكية عن الإنتاج؛ مما فتح الأبواب أمام تلاعبات مالية غير مسئولة، ومع ذلك فقد كانت سياسة الحرية التي ينادي بها ستانفورد مشوبة بالنفاق، ففي الوقت الذي قدم فيه تقريره، كان يحصل على أرباح كبيرة من شركة بناء كانت تستخدم الاعتمادات الحكومية لبناء السكك الحديدية.

وكان جاي جولد **Jay Gould** المضارب الكبير هو الذي أرغم خط سكك حديد بنسلفانيا على التخلي عن إستراتيجيته التعاونية مع الخطوط الأخرى، وأن تقوم ببناء أول إمبراطورية للسكك الحديدية (عابرة لحدود المناطق) بالبلاد، وقام جولد **Gould** ودانيل درو **Daniel Drew** وجيم فيسك **Jim Fisk** باستخدام تكتيكات ذكية وإن كانت غير قانونية في أوائل عام ١٨٦٨ لمنع كورنيليوس فاندربيلت **Cornelius Vanderbilt**، الذي كان قد فاز بعقد لإدارة محطة نيويورك المركزية **New York Central** قبل عام، من الاستحواذ على خط إيري **Erie**، وأصبح جولد رئيسًا لشركة **Erie** وأكبر مساهم بها، وعلى الرغم من انعدام ضميره، فقد فشل جولد في إقامة نظام قوي، وفي محاولته لاحتكار سوق الذهب في أكتوبر ١٨٦٩ فقد ملاءته المالية لتحطيم فاندربيلت.

إلا أنه لم يتم القضاء على جولد، وبدأ في مغامرة لضم السكك الحديدية معًا، وهو ما جعل محاولاته السابقة تبدو هزيلة، كان كساد عام ١٨٧٣ قد خلّف أسهم يونيون باسفيك **Union Pacific** (التي كانت مع شركة سنترال باسيفيك وقد أقامتا أول خط للسكك الحديدية يخترق القارة)؛ كي تباع بسعر منخفض، وبدأ جولد شراء هذه الأسهم وبحلول ربيع عام ١٨٧٤ كانت له السيطرة على الشركة، وقام بشراء كل شركة سكك حديدية، وسرعان ما كان جولد يسيطر على ١٥,٨٥٤ ميلاً من الطرق أو ١٥٪ من إجمالي الطرق في الولايات المتحدة(٩).

كانت نهضة السكة الحديدية والصناعات الثقيلة والتوسع غير العادي في البنوك قد أدت إلى ارتفاع ثروات العائلات التي أصبحت أسماؤها مرادفة لتكدس الأموال والسلطة، وكان من الأسماء البارزة بينها اسم مورجان.

وقد أسست المنشأة التي أصبحت جي بي مورجان **J.P. Morgan** في لندن في عام ١٨٣٨، واستحوذ عليها جونيوس مورجان **Junius Morgan** في ١٨٥٦، وقد رأس آل بيت مورجان شركة التمويل الأمريكي **American Finance** الموجودة في ٢٣ وول ستريت، ويحيط بها من جانبيها بورصة نيويورك للأوراق المالية، والقاعة الفيدرالية، وقد أضاف ابن جونيوس جي بي مورجان الكبير (ويعرف أيضًا باسم بييربونت ١٨٣٧-١٩١٣) **J.P. Morgan Sr (a.k.a. Pierpont)** وحفيده جي بي مورجان الصغير (ويعرف أيضًا باسم جاك ١٨٦٧-١٩٤٣) **J.P.Morgan, Jr (a.ka. Jack)** إلى ثروة المؤسسة ونفوذها، وكثيرًا ما كان يختلط على الناس التمييز بين الاثنين، ليس فقط بسبب تشابه مظهرهما وأنفيهما الضخمين، وجسميهما ذوي الشكل الكمثري، ورأسيهما الصلعاوين، ولكن أيضًا بسبب قسوتهما الفريدة.

وفي عام ١٨٦١ كان سليل الأسرة بييربونت ينظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها فرصة أخرى للربح، كما أن آرثر إم إيستمان **Arthur M. Eastmen** كان قد اشترى ٥٠٠٠ بندقية ذات ماسورة ملساء التجويف، من حكومة آب لينكولن

مقابل ٣,٥٠ دولار لكل بندقية، وقام بييربونت بإقراض مبلغ ٢٠,٠٠٠ إلى سيمون ستيفنس **Simon Stevens** الذي اشترى هذه البنادق من إيستمان مقابل ١١,٥٠ دولار لكل واحدة، وقام بتحسينها من خلال التحزيز الحلوزني للمواسير الملساء، ثم قام بإعادة بيعها إلى الفريق جون فريمونت، القائد الساذج لقوات الاتحاد في ميسوري – مقابل ٢٢ دولارًا للقطعة، وهكذا أدى التمويل الخلّاق الذي قدمه جي بييرمونت مورجان إلى تمكين الحكومة من إعادة شراء بنادقها، المحسَّنة بسعر يناهز ست مرات سعرها الأصلي في خلال فترة لم تتجاوز ٩٠ يومًا، وهي نفس فترة استحقاق سندات الخزانة(١٠).

ولكن عملية تمويل بييربونت للبنادق لحساب خزانة الولايات المتحدة كانت عملية صغيرة بالمقارنة مع ما فعله بعد ذلك، ففي عام ١٩٠٠ رأس ثاني أضخم مجموعة للصلب في البلاد، في الوقت الذي كانت فيه شركة كارنيجي للصلب **Carnegie Steel** هي اللاعب المسيطر في سوق الصلب الخام، وكانت كارنيجي تهدد بالبدء في إنتاج منتجات الصلب تامة الصنع مثل الأسلاك والمواسير، وخشية من انفجار حرب الأسعار ووقوع فوضى في الصناعة نتيجة للخوف من المنافسة، قام بييربونت بإصدار سندات لشركة كارنيجي للصلب ومئات من الشركات الأخرى؛ مما جعلهم تحت سيطرته، ومع إنشاء شركة صلب الولايات المتحدة، أصبح إنتاج نصف الصلب في البلاد متوقفًا على القرارات التي يتخذها رجل واحد مصرفي، وكانت منافسة بييربونت شديدة القسوة، حتى إنه بحلول عام ١٩٠١ بدا أن شركة صلب الولايات المتحدة قد تصبح احتكارًا.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح البارون اللص لا ينبغي أن يستخدم بخفة، ففي أثناء العصور الوسطى، كان البارون اللص، هو اللورد الإقطاعي الذي يهاجم ويسرق الأشخاص الذين يمرون من خلال إقطاعيته، وقد عادت الحياة إلى المصطلح في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لوصف تلك الأعداد القليلة نسبيًا من رجال الأعمال الذين كانوا يسيطرون على الصناعة الأمريكية، فإلى جانب

جولد، وفيسك **Fisk**، وكارنيجي ومورجان تضمنت القائمة بيتر إيه. بي. وايدنر **Peter A.B. Widener**، وتشارلز تايسون ييركز **Charles Tyson Yerkes** وجميس آر. كين **James R. Keen**، وإي. إتش. هاريمان **E.H. Harriman**، وجميس جي هيل **James J. Hill** وجون دي. روكفللر **Rockefeller**، وإتش. إتش. رودجرز **H.H.RODGERS** وجورج إف بيكر **George F. Baker**، ووليام روكفللر **William Rockefeller**، ووليام سي وايتني **William C Whitney**، وجورج إف باير **George F. Baer**، وقد احتفل جميع هؤلاء الرجال بأعياد ميلادهم وبلوغهم سن الخامسة والعشرين فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠، وهو ما يعني أن سلوكياتهم ومواقفهم الرشيدة قد ظهرت في خلال السنوات السابقة واللاحقة مباشرة على الحرب الأهلية، وفي نفس الأثناء فإنهم قد تغلبوا على مشكلة واحدة على الأقل فرضتها الحرب، وهي: الإنتاج الكبير، والضرورة الناشئة للإنتاج على نطاق واسع.

الداروينيون الاجتماعيون:

ربما أدت الأحوال في كل من بريطانيا والولايات المتحدة في النصف الأخير من التاسع عشر إلى ترك مسألتين اقتصاديتين دون حسم، **أولهما:** كيف يمكن تبرير الثروات الهائلة التي تراكمت لدى أرباب الصناعة في ظل "المنافسة الكاملة"؟ **والثانية:** كيف للمرء أن يجد عُذرًا لفقر أولئك الذين فشلوا في الانتفاع من النظام؟ وقد جاءت الإجابات المثيرة للدهشة من النظام الجديد لعلم الاجتماع ومؤسسه الإنجليزي هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) **Herbert Spencer**.

ديانة الزمن الجميل:

كان للدين شأن كبير في الإجابة على المسألتين؛ إذ إنهم بجانب سيطرتهم على عمليات الإنتاج الكبير، كان للبارونات اللصوص أشياء مشتركة أخرى: كان هناك سبعة منهم على الأقل ممن يترددون على الكنائس، وكان منهم ستة ممن يشاركون

مشاركة إيجابية نشطة في أعمال الكنيسة، وربما كان جي. بي. مورجان هو الرجل العادي الأكثر ظهورًا في الكنيسة الأسقفية البروتستانتية، التي كانت تضم بين أعضائها نحو نصف المليونيرات الأثرياء الخمسة والسبعين بمدينة نيويورك في عام ١٩٠٠[١١]. أما الأخوان روكفلر فكانا من البارزين في الكنيسة المعمودية.

وكان كثير من البارونات يعتقدون أن الله هو حليفهم، وقد قال جون د. روكفللر:

"إن الله هو الذي أعطاني مالي"، كما هاجم باير العمال في أثناء إضراب الفحم في عام ١٩٠٢ قائلاً: "إن حقوق الشخص العامل ومصالحه ستتم حمايتها والعناية بها، ليس بواسطة العمال المثيرين للشغب، ولكن بواسطة المسيحيين الذين منحهم الله بحكمته البالغة السيطرة على مصالح الملكية في هذه البلاد"[١٢].

كما أن بعض البارونات اللصوص مثل جي. بي. مورجان كان لديه أموال ضخمة للرشا لشراء أصوات في واشنطن وفي عواصم الولايات، وقاموا بسلب الجماهير في عمليات البورصات من خلال تحقيق أرباح مفرطة في عمليات إصدار أوراق مالية دون زيادة في رأس المال، ومع ذلك فقد كان حضورهم متوقعًا دائمًا عند الالتحاق بأي جماعة.

هؤلاء لم يكونوا من المنافقين الأصليين، فقد رأينا في الفصل الأول كيف أن الكالفنيين والبيوريتان قد تقبلوا بشيء من الصعوبة تجميع ومراكمة السلع المادية مع حياة روحية مخلصة نقية، وبالمثل، فقد كان بييربونت مورجان وإي. إتش هاريمان يناضلان بشكل غير مسئول، للسيطرة على إحدى شركات السكك الحديدية؛ مما سبب ذعرًا في الأوساط المالية، ومع ذلك كانوا يواظبون بإخلاص على عبادتهم، وقد قام روكفللر بالقضاء بوحشية على منافسيه وإخراجهم من حلبة الأعمال، ولكنه كان يترنم بالأناشيد مع أطفال مدرسة الأحد في كنيسة المعمودية الموجودة بشارع بوكليد، وكان هنري وارد بيتشر **Henry Ward Beecher**، الذي كان وقتئذ من أشهر الوعاظ

الأمريكيين، وغيره من الذين كانوا يعلّمون طيبة وخير الثراء من منابرهم، إلا أنهم كانوا يقدمون الوعظ لبطانة مورجان وهاريمان وروكفللر.

وقد كان ذلك أيضًا هو الموقف السليم سياسيًا لكلا الحزبين السياسيين الرئيسيين، وقد قدم صمويل جي. تيلدن **Samuel J. Tilden** المرشح للرئاسة في انتخابات عام ١٨٧٦، مادة علمانية للعقيدة في السنة التالية في عشاء تكريم لجونيوس مورجان:

إنكم بلا شك وبدرجة ما تتعلقون بوهم أنكم تعملون لأنفسكم،

ولكنه من دواعي سروري أن أزعم أنكم إنما تعملون من أجل الشعب

[تصفيق]، وإنكم عندما تخططون لغاياتكم وأهدافكم الأنانية

فإن هناك القوة العليا والعناية الإلهية الحكيمة التي توجهكم نحو

أن يكون معظم ما تعملون، نافذ المفعول لمنفعة الشعب، وأولئك

الرجال ذوو الثروات الهائلة هم بالفعل - إن لم يكن في الواقع -

الأمناء على الشعب(١٣).

وكان من الممكن لهنري بي. دافيدسون **Henry P. Davidson** أحد شركاء مورجان - أن يقول للجنة مجلس الشيوخ التي كانت تستقصي وجود حالات احتكار "إذا كانت الممارسات خطأ من الناحية العملية، فإنها كان لا يمكن أن تعيش... فإن الأشياء تصحح نفسها"(١٤).

إذا كان هذا هو توازن السوق، فمن المؤكد أنه بعيد عن قوى المنافسة الكبرى، وبلا شك، فإن النيوكلاسيكيين لم يتوقعوا أن يؤدي مبدأ الحرية **Laissez-faire** إلى توريث البارونات اللصوص، وإذا ما كانت هناك أي قوى يمكنها أن تتحمل أن تبقى "في راحة" أو في حالة توازن، فإنها ستكون عائلات كارنيجي

ومورجان وروكفللر التي تدير السكك الحديدية، ومصانع الصلب، والبنوك، ولكن تلك العمليات كانت تتم على أساس ممارسات احتكارية.

الأسس العلمية للتناغم الاجتماعي لهربرت سبنسر:

إن الإيمان بالعقيدة يمكن أن يمتد إلى المسافة التي تريدها، فكما أن بارونات التبغ كانوا بحاجة إلى أطباء خبراء لشرح الفوائد الصحية من استخدام التبغ، كان البارونات اللصوص بحاجة متزايدة لمباركة العلم، ولحسن حظهم فقد نالوا الاثنتين.

ربما كان بإلهام جزئي من رسالة مالتس عن السكان، وضع داروين نظرية الانتقاء الطبيعي؛ أي: إن التغيرات المحبذة للبقاء في مجموعة معينة من الأحياء تتجه نحو البقاء في الطبيعة، بينما تتجه التغيرات غير المحبذة إلى الموت، وتكون النتيجة في نهاية الأمر ظهور سلالات جديدة، وأخذ هربرت سبنسر أفكار داروين (التي أساء فهمها) وبعض أفكار علم الفيزياء رأسًا على عقب ودمجها في "علم اجتماع علمي **Scientific Sociology**"، وأصبح يعرف باسم "الداروينية الاجتماعية" – مفهوم غابة الأسفلت.

وفي رأي سبنسر، فإن حقيقة أن الأغنياء يزدادون غنىً والفقراء يزدادون فقرًا، لم تكن سوى طريقة الطبيعة التي تتبعها في تحسين الأنواع والاقتصاد في نفس الوقت، وكان ذلك لوحة توافق هوى البارونات اللصوص وخدمهم وأتباعهم، وكذلك بالنسبة للطبقة الوسطى (أولئك الذين لم يصبحوا أغنياء بعد، إلا أنهم كانوا متأكدين من الحلم الأمريكي بأن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت).

ولما كانت عملية التطور تتجه نحو زيادة النظام، فقد كتب سبنسر أن علم الاجتماع العلمي الذي وضعه لا يتعارض مع أشد مذاهب الحرية **Laissez-Faire** كآبة، ونظرًا لأن ظروف الإنسانية تصبح أفضل فأفضل، كما أن المجتمع يصبح أكثر نظامًا من خلال القانون الطبيعي، فإن البشر ينبغي ألا يتدخلوا في التقدم

الطبيعي، ومساعدة الفقراء، سواء عن طريق الإعانات الخاصة أم العامة - عاقت بشكل يتعذر إصلاحه أو إلغاؤه تقدم السباق، أما قانون داروين بأن الأكثر صلاحية، والأعضاء الأكثر قابلية للتكيف من النوع أو الجنس، فإنه يعني أن النظام الموجود للأشياء يكون الأفضل ما دام قد تم التوصل إليه من خلال عملية انتقائية طبيعية.

وهكذا، وبينما يمكن لأبطال هوراشيو ألجر في الخيال أن يحققوا الحلم الأمريكي بالارتفاع إلى القمة، فإن مذاهب الداروينيين الاجتماعيين قد حافظت على عملية اجتماعية أكدت أن هذه الحالات من النجاح هي في الواقع نادرة وغير منتظمة، وكذلك فإن البرامج الاجتماعية لتحسين الشواذ كي ينجحوا، والسماح لبعض غير الصالحين (**unfit**) بالتحرك إلى أعلى كانت بغيضة.

وقام سبنسر أيضًا بحل الأزمة الدينية الحقيقية التي تهورت الداروينية في أحداثها بالنسبة لكثير من المسيحيين، بما في ذلك البارونات اللصوص، وكان نوح بورتر (١٨١١-١٨٩٢) **Noah Porter**، وهو أحد كهنة الكنائس المستقلة ورئيس جامعة ييل **Yale University** في أثناء وجود ثورستين فيبلين بها - قد استسلم لقوى التطور في عام ١٨٧٧، عندما وجد في إحدى الخطب "أنه لا تناقض بين النتائج التي توصل إليها هذا المتحف في تلك الزاوية (الذي كان يحتوي على أدلة تبرهن على التطور) وتعاليم مجمع الكنيسة في الزاوية الأخرى"[١٥]، وهكذا كانت الديانة قادرة على استيعاب العلم على الرغم من أن كثيرًا من الناس كانوا يرفضون فكرة تطور الإنسان من القرود.

وقد عبر هنري وارد بيتشر **Henry Ward Beecher** عن رغبته في مقابلة هربرت سبنسر في السماء، والأفضل من ذلك هو أن كتب سبنسر كانت تباع بمئات الألوف، وكان استقباله في نيويورك في عام ١٨٨٢، ربما سيكون موضع حسد من المندوب الصحفي للمغنية مادونا.

الداروينية الاجتماعية لويليام جراهام سمنر:

على الرغم من أن جيلاً من العلماء قد تمتعوا بأفضال سبنسر، فإن أكثرهم بروزًا من الأمريكيين كان ويليام جراهام سمنر (١٨٤٠-١٩١٠) **William Graham Sumner**؛ فقد ضم جنبًا إلى جنب التقاليد العظمى الثلاثة للثقافة الرأسمالية الغربية والخلق البروتستانتي وعلم الاقتصاد الكلاسيكي والانتقاء الطبيعي لداروين؛ فقد وضع بعبقريته داروين والرب وعلم الأحياء جميعًا إلى جانب علم الاقتصاد الكلاسيكي، وبذلك نجح في سد الفجوة بين الخلق الاقتصادي الذي انطلق في أثناء العصور الوسطى العليا وعلوم القرن التاسع عشر، وساوى علم اجتماع سمنر بين العمل الشاق، والبروتستانتي المقتصد والأكثر كفاءة "**Fittest**" في الصراع من أجل البقاء، مع تدعيم حتمية ريكاردو، وحرية العمل **Laissez-faire** بتصميم قاطع يبدو وكأنه كالفيني وعلمي. كان سمنر يمزح مباشرة ويقول: "إن المليونيرات هم نتاج الانتقاء الطبيعي... وهم الوكلاء المختارون طبيعيًّا للمجتمع لأداء عمل معين، وهم يحصلون على أجور مرتفعة، ويعيشون في رفاهية وترف، ولكن الصفقة تعتبر جيدة بالنسبة للمجتمع"[١٦].

أما المفسدون الآخرون لداروين، فقد ابتعدوا عن إقامة مُقارنة بين نضال الحيوان والمنافسة البشرية، إلا أن سمنر كان يرى أن المنافسة الاقتصادية هي انعكاس ممتاز للوجود الحيواني، وفي النضال ذهب الناس من الانتقاء الطبيعي إلى الانتقاء الاجتماعي لأصلح الأشخاص، ومن "الأشكال العضوية ذات القدرة الفائقة على التكيف إلى المواطنين ذوي المخزون العظيم من الفضائل الاقتصادية"[١٧]، وقد اعتمدت عملية الانتقاء على منافسة غير مقيدة، أجراها سمنر بالمقارنة مع القانون الطبيعي، باعتباره حتميًّا وضروريًّا تمامًا مثل الجاذبية، وعندما تسود الحرية، فإن الأشخاص ذوي الشجاعة، والقدرة على التنظيم والإدارة، والتدريب الجيد، والذكاء والمواظبة والدأب - سيكونون على القمة في نظام مطبوع على

الخير أوتوماتيكيًا، ويتمتع بالمنافسة الحرة، وهكذا يمكن لجون د. روكفللر، مؤسس شركة ستاندارد أويل، أن يفسر المنافسة لتلاميذ مدرسة الأحد:

إن نمو منشأة أعمال ضخمة هو مجرد بقاء الأصلح... إن زهرة الجمال الأمريكي يمكن إنتاجها بالروعة والعبير الذي يأتي بالسرور لحائزها فقط من خلال التضحية بالبراعم المبكرة التي تنمو حولها، وهذا ليس اتجاهًا شريرًا في الأعمال، ولكنه مجرد إنفاذ لقانون الطبيعة وقانون الله(١٨).

وكان جون د. روكفللر بالطبع قد اختطف بضعة شركات بترول، وهي ما زالت براعم قبل أن تتمكن من الازدهار في شكل زهرة الجمال الأمريكي مثل ستندارد أويل، وهو لم يكن يقدم لأي شخص آخر حديقة ورود.

أما بالنسبة لسمنر، فكان يساوره القلق بشأن توزيع الدخل في عملية تنافسية قد يخضع لتسوية مهينة مذلة عن طريق إعادة التوزيع حسب التصويت، وهي خشية تم استخدامها لدعم الحجج ضد ضريبة الدخل المتدرجة، ولما كانت مراكمة رأس المال من خلال إنكار الذات، كما أن ملكية رأس المال تبرهن أن الميزة يضمنها تفوق القائم بتجميع رأس المال، ويصبح الرأسمالي فاضلاً، بينما العامل المبذِّر أو المسرف يعتبر خاطئًا، وفرض ضرائب على الأغنياء بمعدلات أعلى من المعدلات التي تفرض على الفقراء، إنما يكون إلقاء عبء دعم الطبقات الأدنى على الطبقات العليا.

وهكذا، فإن سمنر وسبنسر قاما بتبني عملية جعلت الغنى أكثر غنى والقوي أكثر قوة، بل إن أندرو كارنيجي أصبح تابعًا، مخلصًا، يصف كيف شفيت حالته النفسية المضطربة بأعجوبة من خلال قراءاته لكتب داروين وسبنسر:

لقد وجدت حقيقة التطور: "إن كل شيء حسن ما دام كل شيء ينمو

بطريقة أفضل"، هذا ما أصبح شعاري، والمصدر الوحيد الحقيقي لراحتي،

وليس هناك نهاية يمكن تصورها لمسيرته (الكائن البشري)، نحو الكمال، إن وجهه يستدير نحو النور، وهو يقف في الشمس وينظر إلى أعلى(١٩).

لقد توصل الداروينيون الاجتماعيون إلى نفس النتيجة مثل الاقتصاديين الأرثوذكس وهو أن الحرية **Laissez-Faire** مرغوبة؛ لأن تنظيم منشأة الأعمال يعني تحدي القانون الطبيعي، وقد وافق البارونات اللصوص على أن البقاء للأصلح، بالنسبة لهم، هو قانون من الطبيعة والتنظيمات البشرية وهو حشو لا لزوم له، وقد توصلوا إلى رؤية أن نضالهم التنافسي لا يختلف أساسًا عن النضال من أجل البقاء الذي يمكن ملاحظته في الطبيعة، وقد أدت قوانين الطبيعة إلى توزيع الثروة، ويجب على الناس ألا يحاولوا خداع الطبيعة الأم.

وقد تبدو مذاهب سبنسر وسمنر شديدة الواقعية اليوم، لكنها ليست باردة وميتة، وفي خلال ثلاثينيات القرن العشرين، عندما سئل المدير العام لمصانع أطلس في بتسبرج عما يمكن عمله لرفع أجور العمل من ٧٥ سنتًا يوميًا أمكنه الرد بطريقة علمية: "إنني لا أظن أن هناك شيئًا يمكن عمله... وأن قانون البقاء للأصلح هو الذي يحكم هذا"، وبالمثل، فإن كثيرًا من الحجج المتعلقة "بإنهاء الرفاهية كما نعرفها" في الولايات المتحدة في خلال تسعينيات القرن العشرين يبدو وكأنه أصداء لأصوات ما يزال رنينها يسمع عبر العصور.

مراجعة الداروينية: فيبلين والمؤسسيون:

لا يوافق كل شخص على ما جاء به سبنسر وسمنر، كما أنهم لا يعتبرون البارونات اللصوص من بين ذوي الخلق الحميد، وبخاصة أن الأرثوذكسية كان عليها مواجهة شخص هجّاء، فضلاً عن ارتكابه سلسلة من قتل الرموز،

وقام بتدريس الاقتصاد إلا أنه اكتسب شهرته بصفته ناقدًا اجتماعيًا، وكان اسمه ثورستين ڤيبلين، وللمفارقة فإنه كان أحد طلبة جي. ب. كلارك في المرحلة الجامعية الأولى، ومن بين طلبة سمنر في الدراسات العليا، وحتى اليوم ما زال من بين الأدباء المتميزين.

وعلى النقيض من كتابي ميل ومارشال "المبادئ"، فإن كتاب ڤيبلين **Veblen** نظرية الطبقة المترفة **The Theory of the Leisure Class** قد يكون الكتاب الوحيد عن الاقتصاد الذي صدر في القرن التاسع عشر، وما زال يقرأ من أجل التسلية وصلته بالوضع الحاضر حتى الآن، بل إن الاقتصاديين في عرض جدير بالملاحظة لعدم التوقير الذاتي قلبوا عنوان الكتاب رأسًا على عقب، فأصبح "ترف طبقة النظرية **The Leirsure of the Theory Class**".

وعلم الاقتصاد والأدب لا ينفصلان لدى ڤيبلين، وعلى النقيض من المسارات المتفرقة التي يتبعها الأدباء وغيرهم من مشاهير الاقتصاديين، فإن ڤيبلين يمزج الفن والعلم باستخدامه البارع والمبتكر للنثر الإنجليزي، وكان قد تأثر هو مثل سكوت فيتزجرالد **F. Scott Fitzgerald** بالروائي الإنجليزي جوزيف كونراد **Joseph Conrad** في أسلوبه النثري الدقيق والصعب أيضًا[٢٠].

وردًا على تجاوزات البارونات اللصوص، قام ڤيبلين (١٨٥٧-١٩٢٩) بتشريح النيوكلاسيكيين، بينما كان يؤسس الفرع الوحيد الأمريكي للفكر الاقتصادي، مدرسة المؤسسيين[٢١] أو التطوريين[٢٢] وكان ڤيبلين وأتباعه نتيجة تأثرهم بالثراء الفاحش وانعدام المساواة، وهاجس المال المسيطر على البارونات اللصوص - قد ساعدوا في إنشاء دولة الرفاهة الديمقراطية في الولايات المتحدة (في نفس الوقت كان منظم العمل إيوجين ديبس **Eugene Debs** يلقي خطبًا مثيرة، وكانت العضوية تنمو في نقابات العمال)، وقد لعبت الفلسفة الاشتراكية والأيديولوجية الماركسية هذا الدور في إنجلترا وفي القارة، ومع ذلك فقد تحول ڤيبلين لا إلى العمل المنظم، بل إلى الفنيين ذوي الخبرة الذين كانوا يملكون سر الصنعة التكنولوجي لإنقاذ الرأسمالية قبل أن تقع ضحية "الملاك الغائبين" للمصانع.

عالم ڤيبلين:

بدأ ڤيبلين دراساته المتقدمة في جامعة ييل في عام ١٨٨٢، وهي السنة التي بدأ فيها عالم الاجتماع الدارويني هربرت سبنسر جولة واسعة في الولايات المتحدة تصاعدت إلى "عشاء أخير" في ديلمونيكو **Delmonico** التي كانت عندئذ منتجعًا مائيًّا يؤمه أغنياء نيويورك، وكان هناك اقتصاديون آخرون ممن قرأوا كتاب المبادئ **Principles** لمارشال، وتمتعوا بقراءته، وبرروا الوضع القائم، وكانوا لا يرون سوى قليل من الحاجة، أو عدم الحاجة، لإجراء إصلاح، وعلى أية حال، فإن ڤيبلين قدم وصفًا لأمة يسيطر عليها بضعة مليونيرات، والبارونات اللصوص، الذين جمعوا ثروات ضخمة ليس من خلال الإنتاج، بل إلى حد كبير من خلال التلاعب المالي.

ومن الناحية الشخصية، كان ڤيبلين رجلاً غريبًا، ذا عينين ماكرتين، وأنف عديم الحس، وشارب غير مرتب، ولحية قصيرة شعثاء، وكان محافظًا متباعدًا، ذا ملابس بسيطة، وعادة ما يلبس سروالاً من التويد يشبكه في جواربه بدبابيس كبيرة، ومن بين الأشياء القليلة التي انغمس فيها تدخينه لنوع غالي الثمن من السجاير الروسية، والعثور على الكرات المفقودة في ملاعب الجولف، والنساء، وهذه الهواية الأخيرة قادته إلى مناطق خطيرة، وفي نزهاته بأرض الجولف، كان لديه إحساس بأنه منعزل في عالم بعيد عن كل الأشخاص، وقد كان.

ولم يكن ڤيبلين مواكبًا للفكر الاقتصادي التقليدي في عصره، وكان جون بيتس كلارك، عميد الاقتصاديين الأمريكيين في ذلك الوقت، والعجيب أيضًا أنه كان الناصح الأمين لفيبلين، كان يتصور الحصول على عائد من رأس المال يأتي من المنتج المادي الحدّي لرأس المال والأسعار المحددة عن طريق المنافسة الكاملة، وكانت قراءة ڤيبلين للرأسمالية مختلفة كثيرًا، وكتب ڤيبلين: إن أولئك الذين

يراكمون الثروات إنما يفعلون ذلك لأسباب تتجاوز الإشباع البسيط للاحتياجات الطبيعية، ويقوم الأغنياء بتكديس الثروة واستهلاكها بطريقة لافتة للنظر بدرجة كبيرة؛ لأن هذا العرض إنما يشير إلى القوة، والشرف، والمكانة في الثقافة المادية، ومن خلال جمل معقدة متشابكة قدم منطق ڤيبلين إلى المجتمع حبلاً كافيًا ليشنق نفسه.

أصول الطبقة المترفة Leisure Class:

كان أول كتب ڤيبلين وأكثرها شعبية هو "نظرية الطبقة المترفة **The Theory of the Leisure Class** الذي صدر في نفس السنة التي صدر فيها كتاب كلارك عن التوزيع، والذي قدم عددًا من المصطلحات شديدة السخرية في زمنها، ولكن قُدِّر لها أن تصبح جزءًا من لغة الاقتصاد، مثل الطبقة المترفة، والتقليد المادي (المعروف شعبيًّا بـــ"مواكبة آل جونس "**Keeping up with the Joneses**"، إلا أن أشهرها جميعًا كان الاستهلاك المظهري/ التفاخري **Conspicuous Consumption** وهي العبارة التي ابتكرها للدلالة على التباهي واستعراض الثراء.

وكتب ڤيبلن: إنه بالنسبة للطبقة المترفة "لا يغيب عنها حافز الحرص والاقتصاد، وهو إجراء تتطلبه بشدة الطلبات الثانوية للتقليد المادي"، بحيث يكون أي ميل في هذا الاتجاه قهريًّا من الناحية العملية، ويصبح معه حافز الحرص غير ذي أثر(٢٣)، كما تمكن ڤيبلين في حوالي نهاية القرن، من ملاحظة أن العميد البحري **Commodore Vanderbilt**، وهو ريادي مشروعات ماهر، سرق الشعب بحماس، قد أنفق ٣ مليون دولار لبناء منزل، أسماه **the Breakers**، مقدِّمًا إياه لزوجته ذات الخصر المصطنع (كجائزة تفاخرية) تتجاوز كثيرًا مجرد المأوى الصغير، وكان فاندربيلت قد تمكن من شراء جامعة فاندربيلت بمبلغ نصف مليون دولار فقط، وهو مبلغ أدى إلى إظهار الاستهلاك غير السليم في منزله، في شكل إسراف متلف.

وفي رأي ڤيبلين - على عكس مارشال - يلعب التبذير دورًا اجتماعيًّا مهمًا، "على امتداد التطور الكامل للإنفاق غير السليم، سواء أكان من السلع أم الخدمات، أم الحياة الإنسانية كان هناك باستمرار معنى ضمني واضح، وهو أنه لإصلاح الشهرة الجيدة للمستهلك بشكل فعال يجب أن يخصص مصروف للأشياء الزائدة وغير الضرورية، ولكي يكون المرء مشهورًا يجب أن يكون مسرفًا"[٢٤].

مؤسسات مضي زمانها:

قام كتاب ڤيبلين أيضًا بتأصيل حجة التطوريين بشأن المؤسسات الاقتصادية، باستخدام الاستعارة الحيوية الداروينية بطريقة جديدة، كان الداروينيون قد قالوا: إنه في التنمية التطورية للكائنات البيولوجية، يسمح الانتقاء الطبيعي بالبقاء للأصلح، ونفى ڤيبلين أن المؤسسات تتطور أيضًا، ولكن هناك دائمًا فترة ثقافية فاصلة بين أفكار اليوم، ومؤسسات اليوم القائمة على أفكار السنة الماضية.

ويقول ڤيبلين: "إن المؤسسات هي نتاج لعملية ماضية، تكيفت مع الظروف الماضية، ولهذا فهي لن تكون مطلقًا في توافق تام مع متطلبات الوقت الحاضر"[٢٥]، ويقلب ڤيبلين الداروينية الاجتماعية رأسًا على عقب، بحيث يصبح التطور قوة خانقة؛ نظرًا لأن" هذه المؤسسات التي تم تسلمها، وهذه العادات الفكرية، والآراء والمواقف العقلية، والقدرات أو ما لم يذكر، هي ذاتها... عامل محافظ"[٢٦]، وإذا ما أعيدت إلى الوضع الصحيح (أي بعد أن كانت مقلوبة) فإن المؤسسات الباقية هي الأقل تناسبًا مع الحاضر.

وهذا العالم الـــڤيبليني - بالطبع - مقلوب بالنسبة للمجتمع النيوكلاسيكي الجديد، ومع حماية ثروتها من الرياح القاسية للتغير الاقتصادي، فإن الطبقة المترفة من الطبيعي أن تحتضن القول بأنه "مهما يكن، يكن صحيحًا **whatever is, is right**". ومن وجهة نظر مخالفة، يقول ڤيبلين: إنه مهما يكن - مؤسسيًا - فمن المحتمل جدًا أن يكون خطأ؛ نظرًا لأنه تطور بخطى أبطأ عن الظروف الاجتماعية التي ينبغي أن تعكسها المؤسسات.

إن الشخص الذي يتشكل من خلال مؤسسات عفا عليها الزمن يكون أكثر تعقيدًا من "الرجل الاقتصادي" للنيوكلاسيكيين، ويسخر ڤيبلين من مذهب السعي وراء المتعة للمدرسة النيوكلاسيكية، ومن أساس منحنى الطلب لمارشال، الذي يتطلب "عصابة من سكان الجزر الأولويتين(*) الملطخين بالوحل بين حطام السفن وأمواج الشاطئ المتكسر وبأيديهم المدمّات(**)، الذين تتصاعد منهم الأغاني الساحرة لصيد المحار المائي – وليقوموا بعمل بطولي لأحداث توازن ممتع في الريع والأجور والفائدة[٢٧].

وبينما كان آدم سميث وألفريد مارشال يريان أن المنافسة هي أساسًا النبض المفيد لإبقاء المنشأة قيد الرقابة، فإن ڤيبلين كان يرى أن المنافسة متوحشة، حقيرة، وهي عادة يتغلب عليها قادة الصناعة ببطء، "وتدريجيًّا" كما كتب ڤيبلين "وعندما يؤدي النشاط الصناعي إلى استبعاد النشاط المتوحش أو المفترس... تحل الملكيات المتراكمة أكثر فأكثر محل غنائم الأعمال الافتراسية باعتبارها النصير التقليدي للهيمنة والنجاح[٢٨]، ويعيش "الرجل الاقتصادي" لفيبلين في عالم يمكن أن تؤدي فيه المنافسة إلى صدامات خطيرة لا يمكن حلها إلا لمصلحة الأقوى.

المصلحة الكامنة مقابل المهندسين:

كان ڤيبلين يرى أن الناس الذين يكوّنون جماعات لحماية مصالحهم الذاتية المشتركة، ذوي "مصالح كامنة" ومن غير الممكن تجنب وجود المصالح المختلفة، والمنازعات، والنقابيون في اتحاد العمل الأمريكي **A.F. of L** لا يريدون الإطاحة بالمصرفيين مثلاً؛ لأنهم مشغولون جدًا في محاكاة الاستهلاك غير السليم لأصحاب

(*) **Aleutian** = سكان جزر **Aleut** وشوماجين والجزء الغربي من شبه جزيرة ألاسكا (المترجم).

(**) المدمّة **(rake)** = أداة ذات أسنان كالمشط لتسوية العشب، وتستخدم أحيانًا للبحث عن الأسماك الصغيرة (المترجم).

المصالح الكامنة (والذين يلبسون الساعات الذهبية ذات السلاسل الذهبية)، ويكسبون الفوائد، إن المنافسة في خدمة قيمة شاملة هي - حب المال، وإذا كان توزيع الثروة والدخل متساويًا، فإن هذه المنافسة الضارة والمؤذية والتي لا معنى لها - لن توجد. بل حتى الخيانة الجنسية، وهي المجال الذي يعرفه ڤيبلين معرفة حميمة، فكر ذات مرة أن يكون المرتع الخصب للصيد المحرم للأثرياء من الذكور فقط، ستقوم الجماهير بغزوه ذات يوم، والعمال لا يريدون استبعاد الملاك الغائبين، ويريدون الانضمام إلى الطبقة المترفة.

وفي نهاية الأمر، فإن ڤيبلين عمل على توسيع الاقتصاد، وأدخل إلى الملعب تلك القوى الاقتصادية "غير الخالصة" مثل المؤسسات الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية نحو الثروة، كما جعل كثيرًا من الاقتصاديين يتوقفون ويفكرون في نماذجهم الهيكلية التي تعوزها الحيوية عن السلوك الاقتصادي، كذلك كان ڤيبلين كاتبًا ذكيًا سريع البديهة، وحتى لو كانت نظرية الطبقة المترفة من قبيل الاقتصاد السيئ وهي ليست كذلك، فإنها ستظل أحد أعمال عبقري فريد، وأحد الكتب من تلك القلة القليلة التي كانت ذات تأثير في خلال القرن العشرين.

وفي مناصبه الأكاديمية، شهد ڤيبلين النفوذ المسيطر للبارونات اللصوص العصريين، وتمامًا كما فعل النظام الإقطاعي عندما عزز الخلق المسيحي الأبوي، قام بارونات الصناعة المسيحيون بتخدير ضمائرهم من خلال إعطاء مبالغ ضخمة للأعمال الخيرية، ولم يقتصر ذلك على المدارس والكليات والجامعات الخاصة، ولكن كان يتم الدفع مباشرة إلى الفقراء، وكانوا - مع ذلك - يقومون بهذا في معظم الأحوال باعتباره فقط كرعاية الوالد لطفله.

كان ڤيبلين على دراية وفهم تامين بالأعمال الخيرية لأحد البارونات اللصوص التي بدأت في أحد القصور، وكان رجال الأعمال قد قدموا أوقافًا لمصلحة الجامعات - جامعات ڤيبلين - وهو ما أثر إلى حد كبير على رؤساء الجامعات الذين قاموا بدورهم بحث الأساتذة العاملين لديهم على احترام الملكية

والامتيازات وأولئك الحائزين لها، ولهذا السبب، ولأسباب أخرى بما في ذلك نزعات النساء التي لا يمكن تفسيرها لملاحقته بشدة، كان فيبلين كثير التنقل.

وقد بدأ في جامعة كورنيل، ثم ذهب مع زوجته إلين إلى جامعة شيكاغو (التي حصلت على أوقاف من آل روكفللر)، وقد اشمأز الرئيس هاربر في جامعة شيكاغو من فيبلين؛ لأنه على الرغم من حياته مع زوجته إلين، سافر إلى الخارج مع إحدى النساء الشهيرات في شيكاغو، ولكن جاء الوقت لعودته إلى طريقه، فذهب أوّلا إلى جامعة ستانفورد (التي للمفارقة كانت قد منحت أوقافًا من ليلاند ستانفورد)، ثم إلى جامعة ميسوري، التي تعينها الولاية (بعد طلاقه من إلين)، وفي أوائل العشرينيات من القرن العشرين ذهب إلى المدرسة الجديدة في نيويورك (بمرتب تدعمه مساهمات من طلبته السابقين)، ورشح فيبلين لرئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٢٤، ولكن اعترض بسخريته المعهودة والمميزة بأن المنصب جاء متأخرًا جدًّا بحيث أصبح لا ترجى منه فائدة مهنية.

ومع ذلك، فقد استمرت كتب فيبلين ذات تأثير في الاقتصاد، وكان قد توسع في الموضوعات التي أدخلها أولاً في كتابه "نظرية الطبقة المترفة"، وفي كتابه نظرية منشأة الأعمال (١٩٠٤) **The Theory of Business Enterprise** غريزة البراعة في العمل وحالة الفنون الصناعية (١٩١٤) **The Instinct of Workmanship and the Stale of the Industrial Arts** المهندسون ونظام الأسعار (١٩٢١) **The Engineers and The Price System**،

"The Absentee Ownership and Business Enterprise in Recent Times, The Case of America

"الملكية الغائبة ومنشآت الأعمال في الزمن الحديث" حالة أمريكا (١٩٢٣).

كما ساعد في توجيه الاهتمام بعيدًا عن المنافسة الكاملة، ونحو الاحتكار، وكانت حجة فيبلين أن منشآت الأعمال الكبيرة تهتم أولاً بتعظيم الأرباح أكثر من

تعظيم الإنتاج وهو ما تم تصويره في شكل هيكلي في نموذج الاحتكار الصافي، إلا أن ڤيبلين تجاوز هذا، محتجًا بأن غريزة البراعة في العمل تتدهور، بينما تزداد أهمية فن البيع عندما تكون الأسبقية للمال على السلع، كما أن منشآت الأعمال الكبيرة أكثر اهتمامًا ببيع السلع أكثر من اهتمامها بأن تكون قابلة لأداء الخدمة التي تفي باحتياجات الناس، وبالنسبة لفيبلين فإن البائع قد أجاد فنه المشكوك فيه عن طريق إعطاء وعود بكل شيء، دون الوفاء بأي شيء.

إن مؤسسة الصناعة والتوزيع تقرر وتحدد الإنتاج، والعمالة، وتسعير المنتجات، وهو ما يفسر السبب في أنه عندما يتحرك الاقتصاد إلى مستوى أعلى من الإنتاج تزداد أعمال رجال المبيعات، والمعلنين والمحاسبين، وتشريد خبراء الإنتاج، وكما يقول فيبلين، فإن الخبراء والتكنولوجيين والمهندسين أو مهما كانت الأسماء التي تناسب بشكل أفضل أعمالهم، هم الذين يجب أن يتولوا القيادة، ويلي ذلك ما كتبه ڤيبلين:

> إن الرفاهة المادية لجميع الأشخاص المتقدمين في الصناعة عادة ما تكون في أيدي أولئك الفنيين، وإذا ما كانوا يرونها بهذه الطريقة، إلى جانب التشاور معًا، ومعتبرين أنفسهم هيئة الموظفين العامة للإدارة الذاتية لصناعة البلاد، والاستغناء عن تدخل القائمين مقام الملاك الغائبين(٢٩).

وفي تعبير نادر بالتفاؤل، يتوقع ڤيبلين أن المهندسين سيتخلصون من الرأسماليين "الغائبين" ويستعيدون الصناعة، ومع نمو الاقتصاد، كما يلاحظ ڤيبلين، فإن المطلوب من الرياديين ومنظمي الأعمال أن يقللوا من المخاطر التي يتحملونها.

وهكذا فإن ڤيبلين لم ينحرف فحسب عن الأرثوذكسية، ولكنه هاجمها بوحشية، ثم رقص بعد ذلك على أطلالها.

صعود النيوكلاسيكيين والسياسة العامة:

في دوائر المثقفين، إن لم يكن في المجتمع بأسره، بدأت الداروينية الاجتماعية في الانحسار قبل نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنها مثل المشاعر الحمائية، عندما تتعرض منشأة محلية للتهديد، تتيقظ المشاعر عندما تكون رفاهة الفقراء موضع بحث، ومع ذلك، فإن الداروينية الاجتماعية ما زالت لها وجهة نظر أكثر تشددًا من تلك التي يتمسك بها كثير من الاقتصاديين الأرثوذكسيين، وقد كان إنشاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA)، في جزء كبير منه، لمواجهة التحيز الكلاسيكي الليبرالي للاقتصاد التي تحبذ آراء أرباب الصناعة واستبعاد الجماهير. وقد أشار ريتشارد تي إلي **Richard T. Ely**، العضو الرئيسي المؤسس للجمعية إلى سمنر **Sumner** بأنه نوع الاقتصاديين الذي يأمل ألاَّ ينضم إلى الجمعية.

ومع ذلك، فإن ڤيبلين لم ينتصر، وفي زمن ڤيبلين تمسك النيوكلاسيكيون برأي الأغلبية من الاقتصاديين ومن المجتمع بأسره، كان الاقتصاديون يناضلون من أجل استمرار ارتداء عباءة العلم، وعدم تحولها عن تقاطع مارشال الذي لا يمكن مهاجمته، إن النظرية النيوكلاسيكية يمكنها أن تفسر الاحتكار التام (صناعة واحدة = منشأة واحدة)، وكذلك "المنافسة الكاملة"، ولكنها عادة ما اتخذت مسارًا بعيدًا عن الأنواع الضبابية (غير الواضحة) من المنافسة فيما بين هذين الطرفين المتباعدين؛ أي عالم فيبلين، وكان على ڤيبلين أيضًا أن يناضل ضد اتجاه لاحظه في منتديات وحلقات بحوث الدراسات العليا، وينطبق على جميع المؤسسات ألا وهو – كراهية التجديد أو الابتكار.

ومع ذلك فما زال هناك بعض الأشياء التي تثير القلق بشأن انتشار التوازن في العلم، وحتى بينما كان ألفريد مارشال ما زال يستمتع بمكانته باعتباره الكاهن الأعظم للاقتصاد، فإن الواقع كان يبدو بعيدًا عن النموذج بحيث يمكن تحديه، وكانت الاتحادات الاحتكارية العملاقة **Giant Trusts** تتجنب المنافسة وهي في

طريقها للتدمير لا إلى التنسيق المتناغم، وتلك مثل شركة الصلب للولايات المتحدة **U.S. Steel**، وإستندرد أويل **Standard Oil**، وجنرال إليكتريك **General Electric**، وشركة الاتصالات **A.T.&T**، وشركة فورد للسيارات، وشركة الدخان الأمريكية التي خضعت للإشراف بموجب دعاوى احتكار في الصناعة الأمريكية.

وفي عام ١٨٨٦ أقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة امتداد التعديل الرابع عشر للحقوق إلى شركات المساهمة، وعلى الرغم من أن هذا التعديل كان يهدف إلى حماية حقوق العبيد المحررين، فإن امتداد تطبيقه على شركات المساهمة جعل ملكيتها حقًا طبيعيًا، وفيما بعد صدر تشريع رسمي بتنظيم ساعات العمل، وعمل الأطفال، وشروط المصنع، وتم تحطيم الاحتكارات، وعارض القاضي العظيم أوليفر ويندل هولمز **Oliver Wendell Holmes** مبدأ الحرية **Laissez-faire** غير المقيدة مثل قانون الأراضي، إلا أن معارضته لم تكن سوى "رأي واحد معارض" "إن التعديل الرابع عشر (للدستور الأمريكي) لا يقنن السكون الاجتماعي لمستر هربرت سبنسر".

لم يكن فيبلين يغزل مجرد خيوط نظرية شديدة الفقر بسبب نقص بيانات العالم الواقعي، ففي دراما فيبلين كان يوجد الاعتراف الاجتماعي في الولايات المتحدة، والسلطة التي ساندته، والتي كان يمكن شراؤها من جانب آل روكفلر، وآل فاندربيلت، وآل مورجان، بل إن الكونجرس الذي كثيرًا ما يُعتبر قمة التلكؤ المؤسسي، كان يحقق في تحايل الشركات في عام ١٨٩٠"، وهو نفس العام الذي صدر فيه كتاب المبادئ **Principles** لمارشال، كما قدمت لجنة الصناعة بالكونجرس ١٩ مجلدًا من البيانات والأدلة بشأن الشركات القابضة والأسهم المصدرة دون زيادة رأس المال **watered stock**، وبعد ذلك كانت فضيحة "تيبوت دوم **Teapot Dome**" التي كانت فضيحة البترول سيئة السمعة في عهد إدارة هاردنج، والتي صورتها فكرة فيبلين عن "التخريب التجاري"، والإهمال المتعمد للكفاءة من جانب الصناعة للمحافظة على الأسعار.

كما أن تجاوزات المليونيرات فيما بين ١٨٩٠ و ١٩٢٠ لم يتم تجاهلها تماما من جانب الاقتصاديين الآخرين، وكان على أعلى قائمة الموافقات تلك الجهود التي بذلت من أجل المحافظة على المنافسة فيما عرف بعد ذلك باسم "قوانين مناهضة التكتلات" "**Antitrust Laws**"، وفضلاً عن ذلك فقد بحثوا كيفية تنظيم الاحتكارات الطبيعية مثل المرافق العامة، على الرغم من أن كثيرين احتجوا بأنه إذا ما تخلت الحكومة عن المرافق، فإن الأرباح الاحتكارية ستجتذب المنافسة، وستكون ضارة بذاتها، واختار آخرون النظر بعيدًا عن الاحتكار؛ نظرًا لأن مزايا هبوط التكاليف في مسار الإنتاج الكبير، تجعل رياح الحذر تهب على التنظيم.

وقد ناضلت الإدارات المتعاقبة للرؤساء هاريسون، وتيودور روزفلت، وتافت بحماس لتنظيم تلك الأنواع من منشآت الأعمال، مثل شركة جيمس بوكانان ديوك الأمريكية للدخان، (التي كانت تسيطر على نحو ٨٠٪ من إنتاج التبغ في البلاد)، والتي كان يحتقرها فيبلين، وقد هدَّد روزفلت، بصفة خاصة، بكثير من الدم والرعد، ولكنه أقل تمسكًا في موقفه المضاد للتيار الخفي القوي من الشعور المتحيز لمنشآت الأعمال في الكونجرس والمحاكم، وغالبًا ما كان الإصلاح بطيئًا وغير فعال، وفي عام ١٩١١ صدر حكم ضد مجموعة إستاندارد أويل التي يسيطر عليها د. روكفللر، وأصدرت المحكمة العليا حكمها الشهير "حكم المنطق **Rule of reason**" الذي نص بالفعل بأن الأمر لا يقتصر على أن تنظيم حجم أو قوة المنشآت هما اللذان ينبغي تنظيمها فقط، بل الاستخدام غير القانوني وغير العادل لهما فقط هو ما ينبغي تنظيمه، وقد سيطر هذا الحكم بشكل أو آخر على موقف حكومة الولايات المتحدة تجاه منشآت الأعمال العملاقة منذ ذلك الوقت.

غياب ملحوظ للتناغم:

كان مبدأ الحرية في العمل **Laissez-faire** يتم اتباعه نظريًا أكثر من اتباعه في الممارسة، وفي خلال فترة صعود البارونات اللصوص، عندما تدخلت الحكومة فعلاً، كان ذلك عادة في صف المنشآت الضخمة، وقد أدت الحرب الأهلية

(١٨٦١-١٨٦٥) إلى ظهور المصالح الصناعية للشمال الغربي على المسرح السياسي، هذا إذا لم نذكر تعريفة موريل **Morrill Tariff** (١٨٦١)، التي أدت إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات، وبدأت وضع الأساس لزيادة الرسوم الجمركية بعد الحرب، وتم النص على تقديم إعانات فيدرالية للسكك الحديدية العابرة للقارة في قوانين سكك حديد الباسفيك (١٨٦٢-١٨٦٤).

هل أدت السيطرة على الصناعات الرئيسية من جانب منشأة واحدة أو بضعة منشآت إلى آثار عكسية على المستهلكين؟ إن اقتصاديات الحجم تحدث آثارًا رائعة على تخفيض تكلفة الوحدة، وأحيانًا من المحتمل أيضًا، على أسعار المنتجات أو الخدمات، ولا تنتهي هذه المزايا إلا عندما تقوم منشأة واحدة أو بضع منشآت مسيطرة باستخدام قوتها السوقية لزيادة الأسعار فوق التكلفة المتوسطة ومعدلات الأرباح المعقولة، ويبدو أن الصناعة الضخمة، وهبوط تكاليف الإنتاج، والأسعار المنخفضة في كثير من الصناعات، والأرباح الكبيرة كانت تمضي كلها معًا، يدًا بيد، في أثناء النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ويقدر معدل أرباح مجموعة إستاندارد أويل **Standard Oil Trust** على امتداد حياتها، بضعف ما كان يمكن أن يكون عليه، في ظل ظروف المنافسة[٢٩].

وعلى أية حال، فإن المشاكل الاقتصادية لذلك العصر، غَالبًا ما كانت تنشأ من القوة السياسية لأرباب الصناعات الضخمة العملاقة لتسهيل أعمالهم، وآثار ضربة السوق المالية لكبار المضاربين، وقد حدث انهيار في سوق الأوراق المالية في سبتمبر ١٨٧٣ إلى جانب الذعر المصرفي الذي بدأه انهيار شركة جاي كوك **Jay Cooke & Co.**، التي كانت من كبار مسوقي سندات الاتحاد **Union Bonds** في أثناء الحرب الأهلية، وقد حدث هذا أيضًا في وقت التلاعبات المالية في سندات السكك الحديدية، والتي كانت إصداراتها الرئيسية تباع في السوق في ذلك الوقت، وكان الكساد الذي تلا بعد ذلك لم ينته حتى عام ١٨٧٨، ومرة أخرى في مايو ١٨٨٤، بدأ ذعر في البورصة والقطاع المصرفي، تبعه كساد لمدة سنتين، ومرة

أخرى، في فبراير ١٨٩٣، كان هناك اضطراب وانهيار في السوق المالية والقطاع المصرفي استمر حتى ١٨٩٧.

وقد اقتضت الانهيارات، وحالات الذعر والاضطراب، وحالات الكساد إتاوتها في شكل البطالة، وضياع الدخول، وهياج الطبقة العاملة، وفي عام ١٨٧٧ أدى التسريح المؤقت للعمال، وتخفيضات أجورهم في السكك الحديدية إلى إثارة كثير من الإضرابات المحلية، وأصبحت الولايات على شفا ثورة سياسية في ذلك العام، وقد أدى العنف إلى تدمير كثير من المعدات وممتلكات السكك الحديدية، وذلك على الرغم من التعديل الرابع عشر، وقد أدى الشغب في معامل ماكورميك لآلات الحصاد إلى إصابة عدد من العمال بجروح، ووصفت إحدى صحف الإثارة الفوضوية ذلك بأنه كان "انتقامًا"، كما أدى إلى الحادثة المشينة الشهيرة التي وقعت في ميدان هاي ماركت **Haymarket Square**، والتي سقط فيها ٧ قتلى من رجال الشرطة و ٦٨ جريحًا.

كما أن الأوقات الصعبة في تسعينيات القرن التاسع عشر ولدت العنف في مصانع أندروكارنيجي للصلب في هومستيد بالقرب من بيتسبرج، وكانت تخفيضات الأجور، ورفض الاعتراف بالنقابة، واستخدام الشركة لمئات من مُفسدي الإضرابات سببًا في نشوب معركة بين العمال وقوات الإدارة، قتل فيها عشرون رجلاً، وجرح عدد يقدر بخمسين شخصًا.

إن "المنافسة الداروينية" هي الوصف الملائم في نواح كثيرة؛ كي يضع علم الاجتماع الجديد البارونات اللصوص في الموقع الذي كانوا يريدونه؛ أي موقع السيطرة. بل إنه عندما أصيبت البارونات ذاتيًا بالجروح، فإن ذلك غالبًا ما كان على حساب الجمهور الذي لم يتم تعويضه من خلال الأبوية المسيحية الجديدة. وهكذا سارت الأمور؛ ليتبين في عام ١٩٢٠ أن هناك اسمًا مبجّلاً ومحترمًا بين أصحاب المشروعات الأمريكيين، وهو فورد **Ford** قد أنتج ٤٥٪ من السيارات المبيعة كافة، ومع ذلك فإن ثورستين فيبلين كان يرى أن المصلحة الذاتية قد تركت

الأحوال الاقتصادية بعيدة جدًا عن التناغم، ولكن بالطبع كانت هناك حالات ارتباك، فقد كسبنا الحرب التي ستكون نهاية لكل الحروب، وكان عصر الجاز **Jazz Age** زمنًا كي يشعر فيه الناس بالراحة، وكان كابوس الكساد العظيم جاثمًا فوق مستقبلنا، وبالنسبة للنيوكلاسيكيين – وكذلك بالنسبة للناس العاديين – فإن أفضل الأوقات كان مختلطًا بالأسوأ.

فيبلين يتحول إلى أسطورة:

إذا كانت هناك أسطورة أكاديمية في الولايات المتحدة تعادل ف. سكوت فيتزجرالد في الأدب والخيال، فهذه الأسطورة هي ثروستين ڤيبلين، ومع ذلك، فإن هوراشيو ألجر الصغير **Horatio Alger, Jr** لم يكن بوسعه إطلاقًا أن يستلهم أعمال ڤيبلين، هناك قلة من أصحاب مثل هذه الموهبة الهائلة قد ثابروا وواصلوا جهودهم بعناد وصلابة؛ ليتبعوا فشلهم بمثل هذا النجاح العظيم، ونظرًا لكثرة نواحي عبثه، وأفكاره غير الأرثوذكسية، ولغمغمته غير الفعالة وغير المتعمدة في كلامه، فإن ڤيبلين لم يصعد في المناصب الأكاديمية، وكان لا يحصل إلا على أجر قليل.

وكما ورد في إحدى القصص، فإن ڤيبلين كان مدعوًّا إلى جامعة هارفارد للنظر في تعيينه في أحد المناصب، وفي عشاء الوداع، ذكر رَئيس الجامعة إيه لورانس **A. Lawrence** بلطف أبرز ما يشوه السمعة الأكاديمية لفيبلين، لعلك تعلم يا دكتور ڤيبلين، أنك إذا أتيت إلى هنا، فإن بعض أساتذتنا سيصيبهم بعض الخوف على زوجاتهم، وهو ما يقال: إن أجاب عليه ڤيبلين بقوله "لا داعي لقلقهم، فقد رأيت زوجاتهم". والقصة سواء صحّت أم لا، فإن جزءًا من الأسطورة عن انجذاب النساء إلى ڤيبلين الذي كان قاتلاً لمسار حياته الأكاديمية.

وقبيل وفاته عاد ڤيبلين إلى كاليفورنيا، وقد كان دائمًا تعيسًا في معظم أوقات حياته الشخصية، وغالبًا ما كان غذاؤه مع بضعة من أصدقائه المخلصين يوميًّا استجابة لطلبهم إياه، وكان من بينهم ويسلي ميتشل **Wesley Mitchell**. وبمجرد أن

فهم ڤيبلين أن ثورة المهندسين والفنيين لن تحدث في أثناء حياته، تحول ببطء نحو الموت، لقد عاش في كوخ آيل للسقوط بين أحضان الطبيعة وعند بلوغه سن السبعين، توقف عن الكتابة، وقبل وقوع الانهيار العظيم في عام ١٩٢٩ ببضعة شهور توفي وحيدًا، بل يكاد أن يكون مجهولاً من الاقتصاديين الآخرين.

إلا أن مشكلة سوق الأوراق المالية أبرزت دعاواه، وهي أن المضاربة المالية قد أبطلت أي اهتمام بالإنتاج، وكتب ڤيبلين، التي أصبحت من الكلاسيكيات الآن، تتمتع بالتقدير الذي تملَّص من الرجل في زمانه، ولغته ومفرداته التي تجدها اليوم في الاقتصاد توجد أيضًا في الروايات مثل " **Even the Cowgirls Get The Blues**"، والتي تشرح فيها سيسي "غير البارعة" حكمة "الصيني **the chink**" وهو نوع من المعلمين والمرشدين الغامضين المتصوفين، وتقول سيسي: "لقد كان الفائض، بين الثقافات المتحركة فقط يعتبر نتيجة للتفوق في الإنجاز **Over achievement** الذي أدى إلى المهرجانات والأعياد التنافسية – الطقوس العربيدة للاستهلاك غير السليم والإسراف والضياع غير السليم – التي تلصق بالاقتصادات البسيطة، الصحية، الفعالة العناصر المدمِّرة للسلطة والمكانة"(٣٠)، وقد أصبح الكتاب فيما بعد "فيلمًا سينمائيًا رئيسيًا"، ربما كان ذلك سيكون من دواعي سرور ڤيبلين.

وكان على ڤيبلين أيضًا، أن يؤثر أيضا في تلك الأسطورة الأخرى ف. سكوت فيتزجرالد الذي كان مع زيلدا **Zelda** علامة مميزة على عصر الجاز **Jazz Age**، كما أن الأحداث التي حدثت أيضًا في حياة ڤيبلين – الحرب العظمى، والسلم الصغير في فرساي، والعشرينيات الصاخبة – ستوفر مسرحًا لأحد الاقتصاديين العظماء الآخرين وهو جون مانيارد كينز.

ملاحظات:

(1) Alfred D. Chandler, Jr., *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 1977), pp. 72-73. Also see the discussion of the integrated textile mill as a less advanced, yet large-scale production unit on pp. 67-72.

(2) See Stanley Engerman, *"The Economic Impact of the Civil War,"* reprinted in The Reinterpretation of American Economic History, eds, Robert Fogel and Stanley Engerman (New York: Harper& Row, 1971), PP. 371-372.

(3) Historical Statistics, series p 265-267. The data are cited in more detail in Jonathan Hughes and Louis P. Cain, American Economic History, 4th ed. (New York: HarperCollins, 1994), table 17.3, p. 313.

(4) The complete story of Ford and the Automobile Age is told by Jonathan Hughes, the vital few: *the Entrepreneur and American Economic Progress,* expanded edition (New York and Oxford: Oxford University Press, 1986), Chapter 7.

(5) The original quote is from an article by *Henry Ford on "Mass Production"* appearing in the 13th edition of the Encyclopedia

Britannica. It is reprinted in Clifton Fadiman, General Editor, the Treasury of the Encyclopedia Britannica (New York and London: Viking, 1992), p. 403.

(6) These estimates appear in the path-breaking study by Robert E. Gallman, *"Gross National Product in the United States 1834-1909," in Studies in Income and Wealth,* ed. Dorothy S. Brady (New York: NBER, Columbia University Perss, 1966), Vol. 30, Table A1.

(7) *The data on urbanization are from Historical Statistics,* derived from series A 57-69 and cited by Jonathan Hughes and Louis P. Cain, op. cit., p. 317.

(8) See Deirdre N. McCloskey, *"Did Victorian Britain Fail?"* Economic History Review 23 (December 1970): 446-459.

(9) These activities as well as many other are told in great detail by Alfred D. Chandler, Jr., op. cit., Chapter 5.

(10) The story is related by Ron Chernow, *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance* (New York: Atlantic Monthly Press, 1990), pp. 21-22.

(11) Frederick Lewis Allen, *The Lords of Creation* (New York and London: H& Brothers, 1935), P. 87.

(12) Ibid., p. 91.

(13) Tribune, November 9, 1877. Also quoted in Lewis Cory, The House of Morgan (New York: Harper & Brothers, 1930), p. 80.

(14) Quoted by Fritz Redlich, *Steeped in Two Cultures* (New York and Evanston, Harper & Row, 1971), p. 44.

(15) Charles Schuchert and Clara Mae LeVene, O.C. Marsh, Pioneer in Paleontology (New Haven: Yale University Press, 1940), p. 247.

(16) William Graham Sumner, *The Challenge of Facts and Other Essays,* edited by Albert Galoway Keller (New Haven: Yale University Press, 1914), p. 90.

(17) Ibid., P. 57. See also Joseph Dorfman, *The Economic Mind in American Civilization* (1606-1865 (New York: Augustus M. Kelley, 1966), Vol. 2, pp. 695-767.

(18) William J. Ghent, Our Benevolent Feudalism (New York: McMillan Co., 1902) P. 29.

(19) Andrew Carnegie, *Autobiography of Andrew Carnegie* (Boston: Hughton Mifflin 1920), p. 327.

(20) Joseph Conrad's best-known book is *Heart of Darkness*, a novel that has been made into several movies.

(21) I prefer institutionalist and shall use it hereafter to describe the school.

(22) *Thorstein Veblen, The Theory of the Leisure Class,* with an introduction by John Kenneth Galbraith (Boston: Houghton Mifflin, 1974), p. 41. [1899].

(23) Ibid., p. 77. For a treatment of how Veblen's demand theory has entered mainstream Economics, see E. Ray Canterbery, *"The Theory of the Leisure Class and Theory of Demand,"* in The Founding of Institutional Economics, ed. Warren Samuels (London and New York: Routledge, 1998), Pp. 139-156. This book chapter also suggests how different Economics would be with a more veblenian vision in which the presumption of surpluses superceded the idea of scarcities.

(24) Ibid. p. 133.

(25) Ibid.

(26) Thorstein Veblen, *the Place of Sciences in Modern Civilization and Other Essays* (New York: B.W. Huebsch, 1919), P. 193.

(27) *The Theory of the Leisure Class,* op. cit., p. 37.

(28) Thorstein Veblen, *The Engineers and the Price System* (New York: B.W. Huebsch, 1921). Pp. 136-137.

(29) The data on Standard Oil is from Stanley Lebergott, The Americans: An Economic Record (New York and London: W.W. Norton & Company, 1984) p. 333.

(30) Tom Robbins, *Even Cowgirls Get the Blues* (New York: Bantam Books, 1976), p. 238.

الفصل التاسع
عصر موسيقى الجاز: أعقاب الحرب ومقدمة الكساد

ربما كان العالم الفيكتوري أكثر شعبية كخيال أكثر منه كحقيقة واقعية، وفي الاقتصاد أدى التناسق الذي أكده توازن العرض والطلب إلى توليد تفاؤل مفرط، وأدى التفاؤل المفرط إلى توليد تسامح في السلوكيات وفي السياسة العامة. "إن سوق جون بول **John Bull Market** (السوق الإنجليزي) لن يهبط أبدًا، كان هذا نوعًا من الإحساس بالنشاط والخفة التي أحيانًا ما تسود الأسواق المالية حيث يجري التوقع بأن الأسعار لن تتراجع، وإذا ما أدخلنا في الحسبان الوقائع التاريخية، فإننا سنعلم أن ساعة الحسم أقرب مما نظن.

عصر إدوارد وسنوات التفتح المبكر لجون ماينارد كينز:

في غضون ذلك تمتعت إنجلترا بفترة بينية جميلة وإن كانت قصيرة. كانت الفترة فيما بين وفاة الملكة فيكتوريا في عام ١٩٠١، وبداية الحرب الكبرى (الأولى) عادة ما تعرف في إنجلترا باسم عصر إدوارد، وهو عصر السلوكيات المتحررة من التوتر سواءً تجاه الجنس أو العادات، ومع أن الملك إدوارد السابع كان رمزًا للتساهل الذاتي، فإن أتباعه على أية حال حافظوا على كثير من تراثهم الفيكتوري.

كان المجتمع الإنجليزي ما زالت تسيطر عليه الطبقات بشدة، وكانت الثروة الإنجليزية ما زالت في أيدي بضع أسرات، ولكن كانت هناك تغيرات ملحوظة، وكان قانون التعليم الصادر في عام ١٨٧٠ قد أدى إلى خلق الفقراء المتعلمين وأشباه المتعلمين، كما أن رخص أسعار الجرائد كان يعدهم للديمقراطية الكاملة، كما أن الجمعية الفابية **Fabian Society** للاشتراكية الإصلاحية وليست الثورية، أصبحت قدوة ثقافية هامة، وفي داخل البلاد، وفي الخارج كان المزاج العام قد تحول بعيدًا عن الخلق البيوريتاني.

وعلى الرغم من أن أحدًا لم يكن يعلمه في ذلك الوقت، فإن هذا العصر الجديد كان سينجب اقتصاديًّا عظيمًا، سيعمل في الوقت المناسب، على إزاحة مارشال من وسط المسرح، وعلى الرغم من مجيئه في أثناء عصر إدوارد، فإن خلفية جون ماينارد كينز **John Maynard Keynes** (١٨٨٣-١٩٤٦) كانت نبيلة بارزة ويرجع الاسم إلى أحد أتباع ويليام الفاتح **William The conqueror** وهو ويليام دوكاها جينزي **William de Cahagenes** في معركة هاستينجز **Battle of Hastings** ووالد كينز، هو جون نفيل كينز **John Neville Keynes** الذي كان هو ذاته فيلسوفًا وعالمًا متطورًا من بين النيوكلاسيكيين، أما والدة كينز، فكانت متخرجة في جامعة كامبردج، وكانت تعمل عمدة المدينة، وقد عاش الوالدان حتى شهدا تشييع جنازة ابنهما من كنيسة وستمينستر.

أما التعليم المبكر لكينز وطفولته، فهو ما كان متوقعًا في إنجلترا الفيكتورية وفي عصر إدوارد، وقد كان لدى كينز مربيّة خاصة، وروضه أطفال ومدرسة إعدادية محلية، ومنحة دراسية للدراسة في كلية إيتون، وبعد ذلك حصل على منحة دراسية متميزة لدراسة الكلاسيكيات والرياضيات بكلية الملك بكامبردج **King's College, Cambridge**، كان كينز طويل القامة ومميزًا، ولكنه كان غليظ الشفتين وذا ذقن رفيع وحاد كان يختفي جزئيًّا تحت شاربه؛ مما جعله أقل وسامة، وفي صباه، كان يظن نفسهُ دميمًا، وهو حكم لم يغيره أبدًا.

وجد كينز أن العادات والأعراف السائدة في العصر الإدواردي الجديد ملائمة لأسلوبه في الحياة، والذي كان يتناقض بوضوح وبشدة مع النظام الإسبرطي(*) لأستاذه القديم في جامعة كامبردج، ألفريد مارشال، وكمحب لجمع الكتب، وداعم للفنون (منظم باليه كامارجو ومؤسس مسرح الفنون في كامبردج)، فإن كينز كان يحس بالراحة في الصحبة المليئة بالحياة مع الفنانين والكتاب، وعلى الرغم من قدرته

(*) نظام ينتسب إلى إسبرطة القديمة، وهو نظام يتسم بالبساطة وقلة الإنفاق والكلام والاقتصاد والبعد عن الترف (المترجم).

على أن يكون مدمِّرًا في مجادلاته مع "الحمقي"، فإنه كان يكاد أن يكون مرحًا بشكل غير عادي، مثل الشمبانيا الفوارة التي كان يستمتع بها كثيرًا.

وكان كينز متأثرًا بشكل كبير لعضويته في جماعة بلومسبري للصفوة في لندن، التي كانت تتكون من الكتاب والفنانين الإنجليز الموهوبين والمثقفين الذين كانوا كثيرًا ما يعقدون مناقشات غير رسمية في بلومسبري، وهي أحد أقسام لندن القريبة من المتحف البريطاني، منذ عام ١٩٠٧ وحتى الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد تزامن صعود جماعة بلومسبري مع بدايات الحداثة في الأدب والفنون، ففي الأدب ظهرت الروايات العظيمة لجوزيف كونراد **Joseph Conrad** (١٨٥٧-١٩٢٤)، ود.هـ لورانس **D.H Lawrence** (١٨٨٥-١٩٣٠)، إي . إم . فورستر **E.M. Forster** (١٨٧٩-١٩٧٠)، وجيمس جويس **James Joyce** (١٨٨٢-١٩٤١)، وكان قدر جرترود ستاين **Gertrude Stein** أن تصبح الأم "للجيل المفقود" فيما بعد الحرب، الذي ضم ف. سكوت فيتزجرالد **F. Scott Fitzgerald**، وإرنست همينجواي، الأمريكي المقيم في باريس، أما في الفن فقد أتت حركة ما بعد الانطباعية(**) **Postimpressionist movement** والتكعيبية **Cubism**.

وكان كينز بالفعل منغمسًا في بحوث جماعة بلومسبري عن ما قبل التاريخ حتى نهاية الفصل الدراسي الأول له في جامعة كامبردج، كطالب، وعندئذ وفي ذلك المكان التقى مع اثنين من الأعضاء المؤسسين لجماعة بلومسبري وهما ليونارد وولف **Leonard Woolf** وليتون ستراشي **Lytton Strachey**، (وهو صديق، ولكنه كان منافسًا لكينز فيما يتعلق بعشق الذكور[1])، وفيما بعد بدأت حياة لندن الرسمية لمجموعة بلومسيري في عام ١٩٠٨ عندما انضمت إلى الجماعة كل

(**) ما بعد الانطباعية: مذهب في فن الرسم نشأ فيما بين ١٨٧٥ و ١٨٩٠ في فرنسا، رفض الانطباعية الطبيعية الموضوعية، واستعمل الشكل واللون كأسلوب للتعبير الشخصي، والتكعيبية **Cubism** مدرسة تجريدية في الرسم والنحت تميزت باختزال الأشكال الطبيعية إلى أشكال تجريدية وهندسية غالبًا (المترجم).

من فانيسا ستيفن (التي أصبحت فانيسا بل فيما بعد)، وفرجينيا ستيفن (التي أصبحت فرجينيا وولف الروائية، فيما بعد)، وبانتخابه في العام التالي زميلاً في كينجز كولدج **King's College** انتقل كينز إلى مركز الدائرة[٢]، واحتفى فورستر بالمباهج والصراحة في الكلية والمصاحبة لجماعة بلومسبري في كتابه "أطول الرحلات **The Longest Journey**" (١٩٠٧).

وعلى الرغم من عدم ازدياد أعضائها عن اثني عشر عضوًا، أو ما يقترب من ذلك، فإن هذه الدائرة السحرية هي التي وضعت المعايير الفنية المعاصرة لإنجلترا، وكان أعضاؤها مختلطين تمامًا مع المجموعة الأنيقة لكل من ف. سكوت **F. Scott** وزيلدا فيتزجرالد **Zelda Fitzgerald** في باريس وأمريكا، كما ضمت دائرة بلومسبري أيضًا إي. إم. فورستر وكتابه "نهاية هوارد **Howard's End**"، والنقاد الفنيين كلايف بيل **Clive Bell** وروجر فراي **Roger Fry**، ووليام والتون المؤلف الموسيقي، وفردريك أشتون **Frederick Ashton**، واضع الألحان الراقصة، ودنكان جرانت **Duncan Grant** رسام البورتريه (رسوم وجوه الأشخاص)، وربما كان أكثر من أحبهم كينز من الذكور، وغيرهم من الفنانين البارزين والمثقفين، وكانت جماعة بلومسبري تعتبر أن الأدب هو شيء يستحق القراءة، ولم تكن تضع حدًّا واضحًا بين أسلوب الخيال والأسلوب الخاص بغيره، وكان كينز باعتباره رجلاً ذا موهبة ومهارة وثقة، يناقش كل موضوع بجرأة وثقة بالنفس.

وكان كينز يستقي فلسفته من بلومسبري، وكانت فردية بشكل مدهش، كما لخص ذلك في مذكراته عام ١٩٣٨ بطريقة دينية.

> "لقد كنّا من آخر اليوطوبيين... الذين يعتقدون في التقدم الأخلاقي المستمر بفضل ما يتكون منه الجنس البشري فعلاً من أناس يوثق بهم وفيهم، ذوي تفكير سليم، ومحترمين، من الذين تأثروا بالحقيقة والمعايير الموضوعية، والذين يمكنهم أن يتحرروا آمنين من القيود

الخارجية المفروضة عليهم من العرف والمعايير التقليدية، والقواعد الجامدة للسلوك، والذين تُرِكوا، من الآن فصاعدًا، لوسائلهم المعقولة، ودوافعهم النقية، ونياتهم الموثوق بها للخير"[٣].

ومثلما كان الحال مع سلفه توماس مالثس، فإن تفاؤل كينز المبكر وميوله المشرقة سرعان ما ستضيع من خلال عدم عقلانية الآخرين، ومن خلال الأحداث التاريخية، وخاصة الحرب، وعلى أية حال، فسرعان ما سيكون من الصعب فصل مصير كينز عن مصير بلاده.

الإمبريالية والثورة الروسية في عام ١٩١٧:

كانت لبريطانيا لزمن طويل إمبراطورية استعمارية مزدهرة رغم أنها كانت غير رسمية، وكان يبدو أنها تكاد تكون ضرورية لتلك الجزيرة الصغيرة التي تحتاج إلى بيع مصنوعاتها في الخارج، وقد كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تقوم بالتجارة في الهند لما يزيد على قرن من الزمان قبل غزوها للبنغال في عام ١٧٥٧، الذي بعده أصبحت الشركة هي السلطة الحاكمة في معظم أنحاء الهند، وبدأ الاستغلال يحل محل التجارة، وقد تغيرت الإمبراطورية غير الرسمية تغيرًا جذريًا، عندما كان على بريطانيا أن تتنافس مع غيرها من الدول الصناعية على اجتذاب اهتمام الدول الأقل نموًا، وقد أصبحت الإمبريالية الأوروبية فعلاً أمرًا خطيرًا في خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

واعتبارًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبحت الإمبريالية – أي التقسيم السياسي للعالم إلى مستعمرات رسمية للقوى الكبرى مصحوبًا بالإنشاء المقصود لتبعيات اقتصادية – أمرًا شائعًا بين الدول الصناعية كافة، وبحلول عام ١٩٠٠ كان ربع سكان العالم خاضعين للسيطرة الصناعية الأوروبية والأمريكية، وعندما كانت

سلطتها اقتصادية في معظمها، كانت الإمبراطورية البريطانية تبدو حميدة بقدر كاف، ولكن الصيغة السياسية للاستعمار حولت بريطانيا إلى الإمبريالية الصارخة، بل أحيانًا تحولت المنافسات الاقتصادية بين القوى العظمى إلى حروب دموية.

سيسل رودس وجون أ. هوبسون:

لم يلق ألفريد مارشال أي ضوء على الإمبريالية، وكان تركيز تحليل عمود العرض والطلب منصبًّا على أمور صغيرة، هذا إلى جانب أن الحرب بدت وكأنها بعيدة بعدًا كبيرًا عن التوازن والتناغم، بينما أن جون أ. هوبسون **John A. Hobson** خريج جامعة أوكسفورد، الذي تحول إلى مدرس بإحدى المدارس العامة- لم يكن يحس بأية حدود أو قيود، بل إن سيسل رودس **Cecil Rhodes**، الذي أدت غارته في الترنسفال إلى إشعال حرب البوير بين الإنجليز والهولانديين، كان يبرر الإمبراطورية باعتبارها طريقة لحيازة أراضٍ جديدة، وتوفير أسواق جديدة لتصريف السلع التي تنتجها الرأسمالية الإنجليزية بكفاءة، وبعد زيارة هوبسون لإفريقيا بل تناوله عشاءً فاخرًا مع رودس في عشية غارة الترنسفال - كتب هوبسون في كتابه عن الإمبريالية (١٩٠٢) شيئًا يقترب بشكل ملحوظ مما كان يظنه رودس.

وقد لاحظ هوبسون وجود تناقض عميق في نطاق الرأسمالية، بحيث أصبحت توزيعات الدخل والثروة مفرطة في عدم المساواة بشكل لا تمكّن من استدامتها، بل إن الكاتب الدفئ والغامض جون ستيوارت ميل لم يذهب بعيدًا بهذه الدرجة، أما ماركس **Marx** فقد وجد في الرأسمالية تناقضات تكفي لأن تجعلها مثل بسكوتة البريتزل المعقدة وشديدة الملوحة، إلا أن هوبسون لم يكن متعاطفًا مع الماركسية، وهي مفارقة سرعان ما سيتضح مداها، ويمكن تلخيص التناقض الظاهري لدى هوبسون ببساطة كما يلي: على الرغم من أن الجماهير كبيرة العدد،

فإن أجورهم تنفق بأكملها على الضروريات، وتحد من السلع التي يمكنهم شراؤها، أما الأغنياء فلديهم دخول ضخمة، ولكن أعدادهم صغيرة.

ولما كان المنتجون يفشلون إذا لم يتمكنوا من بيع كل ما ينتجون؛ لذا يجب تجنب زيادة الادخار أو قلة الاستهلاك، ونظرًا لأن من يحصلون على الأجور لا يمكنهم شراء كل تلك السلع والخدمات، فليس هناك سوى استهلاك الأغنياء الذي يمكنه أن ينقذ الرأسمالية في الداخل، وهناك أيضًا مشكلة (حتى ولو كانت طفيفة)، فكما هو معروف جيدًا لا يمكن لجون د. روكفللر أن ينفق كل ثروته الكبيرة، وحتى لو أراد الأغنياء بجد أن يتجنبوا الادخار، فإنه لا يمكنهم، ومن ثم ليس أمامهم من سبيل، والأسوأ أنهم يريدون أصلاً أن يدخروا.

ولما كان العمال الأجراء لديهم الرغبة، دون الوسيلة، بينما كان الأغنياء لديهم الوسيلة بدون حاجة أو رغبة، فإن القدرة الشرائية وحدها قد لا تكفي، وبالطبع كما لاحظ جي.بي.ساي **J.B.Say**، ومن قبله آدم سميث وريكاردو وميل، أن تذهب هذه المدخرات الفائضة مباشرة إلى استثمارات جديدة، مع عدم ترك أي فائض من السلع في جميع أرجاء الاقتصاد، إلا أن هوبسون رأى أن هناك مشكلة هي أنه إذا كان الأجراء يواجهون مشقة في شراء هذه السلع المنتجة كافة من جانب الرأسمالية المفرطة في الإنتاج، فلماذا يزال أصحاب المشروعات يشترون سلعًا رأسمالية أكثر، تتولد عنها فوائض أكثر؟

وكان الحل الذي أتى به هوبسون يماثل ما جاء به رودس، وهو استخدام المدخرات الفائضة لدى الأغنياء في بناء مصانع في إفريقيا، كما أن الإنتاج المفرط للسلع الذي لا يباع في إنجلترا يمكن أن يباع لأولئك الأفارقة الفقراء، على أن هذه الدائرة الفاضلة لا تنتهي عند هذا، بل إن المواد الأولية الرخيصة مثل المطاط يمكن أن ترسل إلى إنجلترا لصناعة عجلات المركبات، وهكذا فإن الاستعمار سينقذ الرأسمالية الإنجليزية.

كان الكلام جيدًا ولا يكاد يُصدَّق، وكما لاحظنا، كانت هناك بلدان كثيرة أصبحت مصنعة – وتنتج فوائض – وتتنافس معًا، وهذه البلاد هي ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، واليابان، والولايات المتحدة، وكلها تريد قطعة من إفريقيا والهند وأمريكا اللاتينية أو أي منطقة بها شعوب فقيرة ولديها موارد طبيعية وفيرة، هذه الإمبريالية، والسباق المتوحش من جانب الدول الصناعية بحثًا عن قطع من الأسواق والموارد الأخرى، وهذا ما كان يمهد الطريق للحرب. والمنافسة على الأسواق عادة ما تنتهي عند أطراف البنادق، وقد دخل الإنجليز على الهولنديين، وبدأت حرب البوير، ولم يخرج الجميع خاسرين، فقد خلقت حرب البوير الرجل الأسطورة وينستون تشرشل، كما أعطتنا حملة الهجوم على نل سان خوان ذلك المغامر تيودور روزفلت **Theodore Roosevelt**.

لينين يظهر في المشهد:

مع أن هوبسون كان يتجاهل ماركس، فإن فلاديمير إيليتش أوليانوف [لينين] كان من بين أولئك الذين قرأوا ماركس في وقت مبكر ما بين الثمانينيات والتسعينيات في القرن التاسع عشر، وفي سجلات العنف، عادة ما تنسب الثورة الروسية التي اشتعلت في ١٧ أكتوبر ١٩١٧ إلى ماركس، على الرغم من أنه وقتها كان قد مات منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولكنها على أحسن الفروض كانت علاقة غامضة، وقد توقع ماركس وإنجلز قيام الثورة الشيوعية أوَّلاً في إحدى الدول الصناعية المتقدمة، وليس في دولة متخلفة ذات مجتمع إقطاعي مثل روسيا، ومع ذلك، ولدهشة ماركس العظيمة فإن كتابه رأس المال **Das Kapital** قد تمت ترجمته إلى الروسية في عام ١٨٦٨ وحظي بنجاح كبير هناك كما لم يحدث في أي مكان آخر، وعلى مقربة شديدة من ماركس كانت ثورة أكتوبر قد تأثرت بشكل حاسم بحدثين هما: انفجار الحرب العظمى في صيف عام ١٩١٤، ووصول لينين إلى محطة فنلندا في سان بطرسبرج في أبريل ١٩١٧.

كانت روسيا تحت الحكم الفردي لنيقولا الثاني – وكانت ما زالت فقيرة، ودولة زراعية شعبها من الفلاحين الساخطين، وأصبحت روسيا الآن في حرب مع قوات بسمارك البروسية الهائلة، وقد دفعت الحرب العظمى روسيا إلى التمزق الاجتماعي والسياسي الذي صوره بشكل مؤثر بوريس باترناك **Boris Paternak** في روايته دكتور زيفاجو **Dr. Zhivago** وقد عبر عن النعمة المختلطة للحرب في مقدمة الكتاب.

"وعندما نشبت الحرب، فإن أهوالها الحقيقية وأخطارها الفعلية

وتهديدها بالموت الفعلي، كانت نعمة مقارنة بالحكم اللاإنساني للكذب،

كما أنها أتت معها بالفرج؛ لأنها ساعدت على فك شفرة الحرف الميت".

وقد أدى الرفض لإدارة الحرب والأحوال الاقتصادية في سان بطرسبرج إلى سقوط القيصر في شهر مارس ١٩١٧، (وفي النهاية، أيضًا، أدت النتيجة إلى كثير من الأفلام السينمائية عن آنستاسيا)، كما أدت عواقب الحرب أيضًا إلى إسقاط الحكومة المؤقتة قصيرة العمر لألكسندر كيرينسكي، وهي حكومة لرعاية المصالح لم تجد سوى قليل مما ترعاه، إن لينين الثوري لم يقم بإسقاط القيصر أو كيرينسكي، ولكنهما سقطا نتيجة لثقل عدم كفاءتهما.

ورغم كل شيء، فإن لينين قدم شيئين هما نظرية للثورة في دول ما زالت تعيش على إنتاج الأرض، وقيادة سياسية في أثناء فترة من الفوضى تلتها الحرب الأهلية بعد ذلك.

وولد لينين عام ١٨٧٠ في إحدى المدن الصغيرة الواقعة على ضفاف نهر الفولجا ذي التاريخ الممتع، لأبوين لم يكن بإمكانهما أن يقدما له تعليمًا جيدًا، ووفقا لتقاليد ذلك الزمان، فقد تحرك لينين بسرعة في دوائر أهل الفكر الراديكالي، وكان أحد أتباع ماركس مع فارق؛ إذ على الرغم من أن ماركس كان يبدو ثوريًا، فإن لينين كان يبدو مثل محاسب قانوني، إلا أن لينين كان ثوريًّا كبيرًا بالفعل، وقد جمع

كلاهما بين الصحافة والأعمال الثورية، وكان لينين من الكتاب المنتظمين في جريدة برافدا، أو الحقيقة **Pravda**.

وقد وصل لينين إلى كراكاو، فيما هو بولندا الآن، في عام ١٩١٢، بعد قضاء ثلاث سنوات في السجن في سيبيريا، كانت كراكاو جزءًا من الإمبراطورية النمساوية الهنغارية العظمى (كانت تحكم من فيينا)، ولحسن حظ لينين على بعد مسافة قصيرة من الإمبراطورية الروسية، وعندما لم يكن لينين يقوم بتهريب نسخة من الصحيفة إلى جريدة برافدا، وكان يجتمع مع ثوريين آخرين في مقهى جميل (ما زال موجودًا)، جاما ميخاليلوف **Jama Michalilova**، الذي كان مكان الاجتماع المختار للثوريين.

وصول لينين إلى محطة فنلندا:

خلقت الحرب العظمى مشكلة للينين في البداية، فإن النمساويين الذين ظنوا أن لينين سيكون ورقة مفيدة للقيصر الروسي – أصبحوا الآن يفترضون أنه قد يكون جاسوسًا روسيًّا، ومرة أخرى واجه لينين القبض عليه والإقامة لفترة قصيرة بالسجن، قبل السماح له ولعائلته بالرحيل إلى سويسرا، التي كانت حينئذ الملجأ لكل الثوريين من الاتجاهات كافة.

وفي سويسرا، كتب لينين الكتيب الثوري والأساسي دائمًا وهو: "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" **Imperialism the Highest Stage of Capitalism**، الذي حظي بمناقشات واسعة النطاق في سويسرا، إلا أنه لم ينشر إلا بعد عودة لينين إلى روسيا في عام ١٩١٧. والتشابه مع هوبسون شديد الوضوح. والرأسمالية – حسب ما يقول لينين – قد تقدمت إلى أعلى مرحلة وهي الاستعمار، مع التوسع في قواها الإمبريالية، ومع أن الأرثوذكسية الماركسية ترى المستعمرات مثل الهند البريطانية أسواقًا للفوائض الرأسمالية، فإن لينين كان يرى المستعمرات كمنافذ للاستثمار

والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت أيادي الاحتكارات تمتد الآن عبر الحدود، وفي هذا المضمار كان لينين أقرب إلى هوبسون عن ماركس.

وقد لاحظ لينين، وهو على صواب، ولكن على النقيض من ماركس - أن العمال لسوء الحظ قد أصبحوا أقل ثورية؛ نظرًا لازدياد قوة الرأسمالية من خلال الإمبريالية، ومع اكتساب الرأسماليين الأوروبيين والأمريكيين قوة أكبر، أصبح في إمكانهم رشوة العمال بالأجور المرتفعة، إلا أن النقود كانت مجرد رشة من الماء البارد في وجه النضال العمالي، والأسوأ من ذلك هو أن الإمبريالية كانت شديدة النجاح لخيرها وما يحقق منفعتها، ولم تعد هناك أراضٍ باقية يمكن استعمارها، وكانت الحرب العظمى آخر تمسك يائس بالأرض من جانب الدول الرأسمالية، وهي حرب ساندتها القوى العمالية المختارة.

كان الرأسماليون دائمًا يوجهون اللوم إلى الدول الفقيرة بسبب تخلفها، إلا أن لينين قد وضع اللوم على عاتق الرأسماليين وعمالهم من إفقار الدول، وللخروج من الفقر سيكون على الدول الفقيرة أن تثور ضد سادتها المستعمرين، وبينما توقع ماركس وإنجلز ثورة شيوعية فورية في الدول الصناعية المتقدمة فحسب، فقد جعل لينين الضرورة هي الأم لكل الثورات في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا وروسيا قبل كل هؤلاء.

وكما نوحظ، في مارس ١٩١٧، فقد كان هناك نوع من الثورة أو على الأقل التمرد في روسيا، وقد علم به لينين في أثناء وجوده في زيوريخ، ونظرًا لأنه كان المفترض أن يكون هو الثوري، فقد كان يجب أن يذهب إلى روسيا، ولكن كيف؟ لو حاول السفر عن طريق فرنسا، فسيقبض عليه؛ لأن الفرنسيين كانوا لا يرون أي خير من عودة لينين إلى روسيا، وإذا ما حاول عن طريق ألمانيا، فإن الروس سيظنون أنه عميل ألماني، وفي واحدة من الأحداث السارة العظمى في التاريخ، قام الألمان بالمساعدة في هروب لينين إلى روسيا؛ لأنهم اعتقدوا بأن تدخل لينين سيخدم أغراضهم بشكل جيد.

وانطلق لينين وصديقته (الفرنسية الجميلة إينيسا أرمان) مع عشرين من رفاقه البلشفيك عبر ألمانيا في قطار غير ألماني، وكان لينين ورفاقه الألمان في حماية تامة؛ لأن الرحلة كانت في قطار محكم الإغلاق، ولكن فقط على السكك الحديدية الألمانية، ووصل لينين إلى محطة فنلندا في سان بطرسبرج في ٣ أبريل ١٩١٧، وفي نوفمبر ملأ لينين والبولشفيك الفراغ الذي نتج عن تكوين حكومة كيرنسكي المؤقتة، ومع عدم إنكار قوة لينين وعزيمته الشيطانية للثورة، فإن صعوده إلى السلطة اعتمد على الضعف في روسيا الذي سببته الحرب العظمى، وبلاهة كيرنسكي، وللمفارقة أيضًا رحلة بالقطار قدمها عدو روسيا، وقد نجح لينين في جزء كبير بسبب فشل الآخرين.

وفيما بعد كان لا بد أن ينفذ حظ لينين، وعلى الرغم من احتلال البلشفيك لمعظم المدن الهامة، فإن الامتداد الواسع لروسيا لم يخضع للسيطرة إلا بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية، وفي نهاية الأمر حدث الأسوأ، فقد عين جوزيف ستالين **Joseph Stalin** للقيام بدور إيجاد الحلول للباقي من الموضوعات الاقتصادية العسيرة، والموضوعات الخاصة بالسلطة السياسية، وأصبح السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في عام ١٩٢٢، وتوفي لينين في يناير ١٩٢٤، وتم حفظ رفاته بعناية شديدة، وما زال يرقد في قبره بالميدان الأحمر، وأصبح ستالين سيدًا لروسيا بلا منازع في أواخر العشرينيات من القرن الماضي.

آين راند، ومقدمات الحرب الباردة:

كانت أليس روزنباوم **Alice Rosebaum**، التي أصبحت فيما بعد الروائية آين راند **Ayn Rand** شاهدة تبلغ من العُمر ١٢ سنة على الطلقات الأولى في أثناء الثورة البلشفية، وكانت هي وأسرتها يعيشون على حافة الموت جوعًا في أثناء الحرب الأهلية والكبت المستمر، وقد شكّلت هذه الممارسة كراهيتها لفكرة البلشفية التي تنادي بأن يعيش الإنسان من أجل الدولة، وكان هذا وغياب الفردية هو الرعب

الكامن في جذور جميع أنواع الرعب الأخرى – مثل إراقة الدماء، والاعتقال ليلاً، والخوف القابض بكفيه على المدينة التي تحبها، هذه التجارب استعادتها في الرواية الأولى لآين راند، "نحن الأحياء" **We the Living** – أدت إلى الإيحاء بنظرة مناقضة إلى الدولة، وقد وصلت أليس إلى نيويورك عندما كان ستالين يعتلي قمة السلطة.

كان نظام ستالين الديكتاتوري يختلف تمامًا مع الأهداف الأصلية لماركس، كما ظهر في الثلاثينيات من القرن الماضي، وتم استخدام الجهاز المتعسف للشرطة والمحاكم في تنفيذ الزراعة الجماعية لإنتاج الفوائض المطلوبة للتصنيع الإجباري، وقد ظهر حب العظمة (بارانويا) لدى ستالين في عمليات التطهير الكبرى في عام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ التي عانى منها ملايين الأشخاص سواءً من الشيوعيين أم غير الشيوعيين، من كابوس الخوف من الاعتقال، والتعذيب، ومعسكرات عمل السخرة، والإعدام. وقد قتل ستالين – حسب ما تقول – أعدادًا أكبر ممن قتلهم أي ديكتاتور فاشيستي، وفيما بعد حدث تفكك حلف الثلاثة الكبار (الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى) الذي كان علامة لبداية الحرب الباردة، ولم تجرؤ روسيا سوى في بداية التسعينيات من القرن الماضي على مواجهة احتمالات الديمقراطية – مهما كانت هشاشتها – وهو الشيء الذي لم تجربه مطلقًا، وعلى الرغم من أن الديمقراطية السوفيتية كانت تبدو محكومة بالفشل، فإن الصيغة الشرقية لرأسمالية رعاة البقر لم يكن مقدَّرًا لها الانتشار، وفي منتصف التسعينيات بدأ الروس فقط يقدرّون الاشتراكية بعد أن ذاقوا الرأسمالية غير المنظمة.

وسواءً أكان ذلك يُعْزَى إلى القوى الاقتصادية وحدها أم إلى دوافع أكثر تعقيدًا، بما في ذلك عجرفة وتكبر الإمبراطورية والقومية، وقد انتشر ما حدث في أوروبا بعد انتهاء الانعزالية الأمريكية. وبدورها كانت الحرب العظمى التي استمرت فيما بين ١٩١٤–١٩١٨ قد حركت القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي غيرت وجه أمريكا إلى الأبد، إلا أن هذه التغيرات كان ينظر إليها لفترة طويلة باعتبارها تغيرات مؤقتة في المواقع ستخضع مع الزمن وبشكل طبيعي لتصبح مجرد

ترميم أو إصلاح للنظام القديم، وبصفة عامة، كما سنرى فقد برهن النيوكلاسيكيون على أن رؤيتهم وتوقعاتهم للمستقبل ليست أفضل من الآخرين.

لقد حملت الحرب العظمى معها الموت والخراب ليس فقط إلى الشعوب الأوروبية، ولكن أيضًا إلى الإمبراطوريات والتقاليد الاستعمارية الأوروبية، وفي نهاية الحرب واجه كل من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون **Woodrow Wilson** والرفيق لينين (اسمه الأصلي **Vladimir Ilich Ulyanov** فلاديمير إيليتش أوليانوف) الآخر على أطراف قارة مدمَّرة، وبدأ تشكيل السنوات السبعين التالية من تاريخ العالم، فقد سيطر ويلسون على مؤتمر السلام الذي عقد في باريس وأصبحت نقطه الأربع عشر أساس معاهدة فرساي، وبذور الحرب العالمية الثانية، وقام لينين بقيادة الثورة البلشفية في روسيا ثم مات، تاركًا ستالين بعد أن أعد المسرح للحرب الباردة.

جون مينارد كينز في فرساي:

أحدثت الحرب العظمى اضطرابًا في كل شيء، حتى في بلومسبري، وطلب كينز لتولي منصب في الخزانة، ومع نهاية الحرب، ذهب إلى باريس لحضور مؤتمر السلام في فرساي باعتباره الموظف الرسمي الكبير في الخزانة، وعضو الوفد البريطاني في مؤتمر السلام المنعقد في فرساي، والممثل الرسمي للإمبراطورية البريطانية في المجلس الاقتصادي الأعلى – ومع ذلك، ورغم المنظر الرائع الذي كان يراه لم تكن لديه سلطة التدخل في مجرى اللعبة، وكان يراقب بكثير من الإحباط تفوق كليمنصو الفرنسي بدهائه على الرئيس وودرو ويلسون.

وقد استقال كينز غاضبًا في يونيو ١٩١٩ بعد أن أصيب بخيبة أمل وثبطت همته بسبب شروط المعاهدة التي أنهت الحرب العظمى رسميًا، وقد خلقت معاهدة فرساي ما يطلق عليه "صلح قرطاجنة"، وكانت المبالغ التي أجبرت ألمانيا وحلفاءها على التنازل عنها مفرطة الضخامة ويستحيل تحصيلها في نفس الوقت.

إن فرساي لن تأتي إلا بالمتاعب، وعاد كينز إلى مسكن فانيسا بل، وبسرعة كتب هجومًا عنيفًا يندد فيه بالمعاهدة، تحت عنوان الآثار الاقتصادية للسلام (١٩١٩)، الذي ضم فيه مهارة الكاتب الروائي إلى النظرة القاسية لأحد نقاد بلومسبري، وكان النجاح الفوري لكتابه المدمر الرائع سببًا في وضع كينز بقوة أمام أعين الشعب وخلق سمعته كناقد وعالم، وظل أحد المثقفين الكلاسيكيين.

كانت مقالات ستراشي عن حياة مشاهير العصر الفيكتوري **Eminent Victorians** (١٩١٨) من قبيل السخرية بالرجال العظماء في العصر الماضي، أما هجوم كينز القاسي فكان شيئًا من المبارزة الجريئة التي يهاجم فيها معاصريه، رجال المؤتمر العظماء. وكتب عن كليمنصو "كان شعوره بفرنسا شبيهًا بشعور بيريكلس **Pericles** بأثينا – قيمة فريدة فيها، وبعدها أي شيء آخر لا يهم، ولكن نظريته في السياسة كانت هي نظرية بسمارك"، ويقول كينز: "إن كليمنصو لديه وهم واحد هو فرنسا، وخيبة أمل واحدة هي كل الجنس البشري بما فيه الفرنسيين، ولم يستثن زملاءه"(٤)، وكتب عن وودرو ويلسون".... مثل أوديسيوس، بدا أكثر حكمة عندما يكون جالسًا"(٥).

أما أعضاء المؤتمر من القوى العظمى، كما كتب كينز، فقد نظروا في كل شيء ما عدا المشكلة التي كانت بين أيديهم وهي: "أوروبا التي تموت جوعًا وهي تتمزق أمام أعينهم، كانت هي المسألة الوحيدة التي كانت من المستحيل أن تثير مصالح الأربعة"، أما بالنسبة للتعويضات "فقد اتفقوا على أنها مشكلة عقيدة ودين، وسياسة، ومغالطة انتخابية، من كل وجهة نظر فيما عدا تلك المتعلق بالمستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة التي كانوا يبحثون مصيرها"(٦).

وتنبأ كينز بمستقبل مظلم، بل ربما دموي، وقد حذر من "الانخفاض السريع في مستوى معيشة الشعوب الأوروبية إلى نقطة لا تعني سوى الموت جوعًا للبعض، (وهي نقطة تم الوصول إليها فعلاً في روسيا، وتقريبًا تم الوصول إليها في النمسا)، إن الأشخاص لا يموتون دائمًا بهدوء"(٧).

كانت درجة مسئولية صناع السلام عن الأحداث التي تأتي فيما بعد – ما تزال خاضعة للمناقشة، وقد أطلق البعض على المؤتمر بأنه "الفصل الأول من الحرب العالمية الثانية"، ويرى كثيرون أن صعود الستالينية في روسيا يرتبط بالكساد الاقتصادي هناك، ومن المؤكد أن طباعة الأوراق النقدية، لدفع التعويضات نقدًا، وكساد اقتصادها قد أديا إلى التضخم المفرط في الارتفاع الذي لا يُصدّق في عام ١٩١٩ وحتى ١٩٢٢.

وقد كان لكتاب "الآثار الاقتصادية للسلام **The Economic Consequences of the Peace**" معززًا بتصريحات كينز العامة – أثر كبير على الرأي العام أسهم من خلاله في تخفيض التعويضات، ابتداء من خطة داوز **Dawes Plan** في عام ١٩٢٤، إلا أن النجدة وصلت متأخرة جدًا لألمانيا، التي كانت قد عانت فعلاً من دمار اجتماعي واقتصادي شديد، وصعد هتلر إلى سُدَّة السلطة التي كانت قد بدأت في الحركة من خلال الظروف الاقتصادية الرهيبة في ألمانيا.

وكان كتاب كينز رسالة ونبوءة بطريقة أخرى أيضًا، وقد أظهر له أنه لا بد أن يكون متقدمًا على زملائه الاقتصاديين في إدراك التغير الواسع في الاتجاهات العامة نحو الثروة والعمل، أما هو فقد أثار الشكوك بشأن مدى دوام الفضائل الاقتصادية القومية للاقتصاد في الإنفاق وتراكم الثروة، وقال كينز: إن الحرب العظمى قد أظهرت إمكان الاستهلاك للجميع وترف الامتناع لكثير"(٨)، وحيث إن معظم الناس في المجتمعات الرأسمالية قد قبلت سابقًا وجود الفروق الكبيرة في الثراء باعتبارها أساسية لتراكم رأس المال، ومن ثم للتقدم المادي، فهم الآن يريدون نصيبهم.

لقد أكدت الرأسمالية المبكرة للثورة الصناعية على العمل والاقتصاد في الإنفاق، والإخلاص للعمل، ورفض الاستهلاك في حد ذاته، وكان الفراغ معادلاً للكسل والتعلل، ورأى كينز – على أية حال – أن الوقت كان ما زال مبكرًا في بداية القرن، كان الأشخاص العاديون قد بدأوا ينظرون إلى العمل كنشاط علماني يؤدي

إلى الاستمتاع بالنقود التي نتجت عنه، وكان الالتزام بالعمل، والاقتصاد في الإنفاق قد تعرضا للذوبان من خلال الإخلاص والتخصص فيما يحقق مسرات المستهلك.

المشهد من أمريكا:

في الولايات المتحدة أعلنت صفارات المصانع وأجراس الكنائس أنباء الهدنة في ١١ نوفمبر ١٩١٨؛ أي بعد دخول أمريكا الحرب بعام ونصف تقريبًا، وكانت الضريبة التي دفعتها أوروبا بالغة الضخامة؛ إذ فقدت أكثر من ١٠ مليون قتيل في ميدان المعركة وعددًا مماثلاً من القتلى المدنيين، وبلغت التكلفة الكلية للدمار بما يقدر بمبلغ ٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩١٨.

وكانت معاناة أمريكا أقل كثيرًا (فقد قتل وباء الأنفلونزا في عام ١٩١٨ أربعة أمثال ما قتلته القنابل والبنادق الألمانية من الأمريكيين)، ولكنها في خلال الشهور الثمانية عشر التي دخلت فيها الحرب أصبحت تمامًا مثل أوروبا، وتحت ضغط من حلفائها بالإنتاج بدأت الحكومة بالتدخل في الاقتصاد القومي تخصيص الموارد وتنظيم الأسعار، والإشراف على الاحتكارات العملاقة، وإدارة السكك الحديدية، بل إدارة المصانع، وقد فرضت الحرب على المنتجين ضرورة الإنتاج الكبير على نطاق أكبر من أي حجم كان قبل ذلك.

وقد خرج هذا التحالف الاقتصادي والسياسي الكبير منتصرًا، ولكن النتائج كانت مختلطة، لقد تم إنقاذ أوروبا، ولكن الاضطرابات السياسية التي أعقبت الهدنة أسقطت النظم القديمة ونشرت الخوف من "الخطر الأحمر"، ولدى عودة مليون من الجنود من فرنسا، كانت الصناعة الأمريكية تناضل من أجل إعادة التجهيز لمتطلبات السلام.

بالنسبة إلى كثيرين، كان السلام يعني الانسحاب ليس فقط من الأراضي الدموية الأجنبية، ولكن أيضًا من الأفكار الأجنبية والنفوذ الماكر أيضًا، وكان المزاج

في البلاد انعزاليًا مرة أخرى، وتم ترحيل نحو ٢٥٠ من الأجانب الأصوليين في وقت أعياد الميلاد لعام ١٩١٨، وفي الخوف من "الرعب الأحمر" تم القبض على نحو ٢٧٠٠ من الشيوعيين والفوضويين، ومجموعة متنوعة من الراديكاليين الاتحاديين، وعندما ضرب بوليس بوسطون، استدعى الحرس الوطني للتعامل معهم، ولم ير كثير من الأمريكيين أي اختلاف بين الاتحاديين والشيوعيين الروس.

وتصور رواية جون دوس باسوس **John Dos Passos** الكاسحة، وعنوانها "الولايات المتحدة الأمريكية **U.S.A**" هذا الموقف في حوار بين محررة وناشر أعمالها، الذي كلفها بكشف "مؤامرة حركة العمال" في مصانع الصلب بمدينة بيتسبرج:

"أليست الأحوال سيئة جدًا في المصانع؟"

"لقد حصلت على كافة المعلومات الخاصة بهذا الأمر، ولدينا دليل مطلق

بأنهم تلقوا مبالغ مالية من الروس الحمر مما سرقوه من أموال ومجوهرات

هناك، وأنهم لم يكونوا راضين بذلك، والتقوا من حولهم

وذهبوا يثيرون أولئك الفقراء الجاهلين... حسنًا، يمكنني القول:

إن إطلاق الرصاص عليهم أمر جيد جدًا بالنسبة لهم"(٩)

وفي الواقع، تم إطلاق الرصاص على كثير من منظمي اتحادات العمال أو طعنهم أو ضد ضربهم بالعصي أو تلويث سمعتهم.

صدقت أمريكا على عودتها إلى المحافظة والانعزالية في عام ١٩٢٠ من خلال رفع الوسيط البارز وارين هاردنج **Warren G. Harding** (نائب ولاية أوهايو) إلى سُدَّة الرئاسة، وقال هاردنج: "إن البلاد كانت بحاجة إلى عصر من الأحوال العادية **Era of normalcy**" بدلاً من الثورة والاضطراب والتجارب أو الدولية، إلا أن ما حدث للاقتصاد الأمريكي كان أي شيء إلا أن يكون عاديًا؛ إذ إنه في أواخر عام ١٩٢٠ بدأ اقتصاد الولايات المتحدة في الانكماش، وسيطر كساد

قصير وشديد القسوة على عام ١٩٢١[١٠]، وهبط الناتج القومي الإجمـالي (GNP) بنسبة ٦٪، بينما ارتفعت البطالة إلى ١٢٪.

كانت تعبئة الاقتصادات القومية في أثناء الحرب العظمى قد جعلت بعض القادة السياسيين يدركون أن الإجراءات الحكومية ذات آثار اقتصادية واسعة النطاق، ومن ثم فإنه في أثناء فترات الكساد الاقتصادي والأزمات، بدأت الحكومات في الاعتماد على الاقتصاديين المعروفين واللجوء إليهم لتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية التي تؤثر على أفراد الشعب كافة، وهي الممارسة التي ما تزال مستمرة حتى الآن.

نصيحة الاقتصاديين هي أن التعافي من حالات الكساد يحدث بشكل آلي:

لم يكن معظم الاقتصاديين مستعدين فعلاً لهذا الدور، ومنذ أن تناول الاقتصاديون النيوكلاسيكيون الصناعات والمنشآت كلا على حدة، والأسعار المتصلة بسلع محددة، بدأ الاقتصاديون في استكشاف أرض جديدة، فقاموا أولاً بضم مختلف الاتجاهات لنظرية الاقتصاد الجزئي لشرح الأحوال الاقتصادية العامة مثل مستويات الدخل القومي والعمالة.

وكان النيوكلاسيكيون – في معظم الوقت – قانعين بزخرفة نظريات الاقتصادي الفرنسي ومروج شعبية آدم سميث، جي. بي. ساي **J.B. Say** (الفصل الثالث)، الذي نادى بأن تعديلات الأسعار ستمنع العرض الزائد من السلع في جميع أنحاء الاقتصاد (بما يتجاوز الطلب)؛ إذ إن الاقتصاد يعمل باستمرار على صقل وتجديد نفسه، بينما تعمل الأسواق التنافسية على إزاحة عدم التيقن جانبًا فيما يتعلق بالمستقبل، وتقضي تمامًا على أي حاجة على وضع الأجور "تحت المرتبة" أو إبقاء الأرباح في خزائن الشركات، بل يتم إعادة إنفاق الدخل الذي يتم تلقيه فورًا بطريقة أو بأخرى بما يحقق استحالة حدوث كل من النقص أو إغراق الأسواق.

وهذه النظرية لا تعني منع أي شخص من ادخار أي مبلغ من المال، بل تعني أن يكون مبلغ الأموال المدخرة معادلاً على الدوام وبدقة للأموال المطلوبة لمنشآت الأعمال بغرض الاستثمار، ومن ثم فإن المال لن يتعطل أبدًا، كما أن سعر الفائدة الذي يحصل عليه المدخرون مقابل تأجيل الاستهلاك يساوي السعر الذي يدفعه المستثمرون مقابل استخدام الأموال، وسعر الفائدة هو آلية ذاتية التنظيم – مثل بندول الساعة – تحافظ على التوازن "الصحيح" وتضمن دائمًا المساواة بين الادخار والاستثمار.

وقد استخدمت صيغة مارشال الخاص بسوق العمل التنافسي لزيادة تفسير كيفية ضمان العمالة، باستثناء بعض الفترات المؤقتة: **أولاً**: ارتفاع معدل الأجور سيؤدي إلى اجتذاب مزيد من العمال، **ثانيًا**: انخفاض معدل الأجور سيزيد رغبة المنتجين في تعيين أعداد أكبر من العمال، وفي الاقتصاد النيوكلاسيكي يتم التعبير عن الأجور بالنقود وفقًا لقوتها الشرائية الثابتة؛ أي معدل الأجر الحقيقي ويفترض أن تؤدي التعديلات السريعة في العرض والطلب إلى تعادل حاجة العمال لزيادة دخولهم مع حاجة المنتجين لزيادة إيراداتهم، وسيكون الأجر "الصحيح" هو تعادل الأجر الحقيقي الذي تم الوصول إليه يساوي كمية العمل المطلوبة بالضبط لكمية العمل المعروضة.

وبافتراض زيادة أعداد العمال الذين يعرضون خدماتهم عن العدد المطلوب، عندئذ، كما تقول النظرية، فإن بعضًا من هؤلاء العمال يجب ألا يرحبوا بالعمل مقابل أجر لا يساوي ما يستحقونه في السوق. وإذا ما كان معدل الأجور مرتفعًا مؤقتًا عن معدل التوازن، وكان العمال عاطلين، يكون بإمكانهم الحصول على العمل بالذهاب إلى أحد أصحاب الأعمال وتقديم عرقهم مقابل معدل أجر أقل، أما العمال الذين لا يرغبون في قبول هذه الشروط الخاصة بالتوازن، فإنهم يتعطلون اختياريًا؛ ولذا فإن العمالة الكاملة يمكن بلوغها نظريًا.

سيادة وجهة نظر ألفريد مارشال بشأن النقود:

على الرغم من اعتناق ألفريد مارشال في البداية لقانون جي. بي. ساي بدون كثير من المحددات، فإن رأيه بشأن النقود أعطى القانون بعض المرونة، ونادرًا ما كان مارشال يتخذ مواقف قوية، إلا أنه قرب نهاية حياته، كانت كتاباته تكاد تقول ما قاله ساي.

وفي رأي مارشال أن الأفراد يطلبون النقود بصفة رئيسية للقيام بالمعاملات، والطلب على الحيازات النقدية، أو الأرصدة النقدية – على أي حال- ينبع من الاحتياج إلى السيولة؛ أي: إن الأشخاص يفضلون حيازة بعض الأرصدة النقدية لجسر الفجوة الزمنية بين استلام الدخل النقدي وبين إنفاقه.

وإذا كان هذا التفضيل يؤدي-إلى دوران النقود، مثلاً، بمعدل متوسطه أربع مرات في السنة، فإن عرض النقود الذي يساوي ربع الدخل القومي ستكون حيازته في شكل أرصدة نقدية في أي وقت (والذي رمز له مارشال بالحرف **K**) يعادل مقلوب المعدل الذي تدور به النقود، أو سرعة دورانها، وإذا ما كانت **V** هي السرعة، فإن **K** تعادل **1/V**، وفي مثالنا الذي تساوي فيه **V** = ٤، فإن **K** عندئذ = ٠,٢٥؛ أي: إنه في أي لحظة معينة، سترغب الأسرة المتوسطة في الاحتفاظ بربع دولار من كل دولار في دخلها الجاري.

ومع كل ذلك، فإن مارشارل اعتبر الأشخاص الذين لديهم أرصدة نقدية "زائدة" مقاربين للمرضى النفسيين، وعلى سبيل المثال، فإن الاحتفاظ بنصف دولار عن كل دولار من الدخل قد يعتبر "تجاوزًا"، ومع ذلك، فإن النقود لا تكتسب فوائد، على نقيض السندات. وبتعبير موضوعي جامد، فإن النقود ليست "أصلاً" يمكن حيازته أو الاحتفاظ به من أجله فحسب؛ ولذا فإن **K** مارشال تصبح قيمة ثابتة؛ لأن

سرعة الدوران للنقود (V) سيكون ثابتة؛ إذًا فإنه إذا كانت (V) = ٤، فإن كل دولار من عرض النقود سيتم إنفاقه أربع مرات في السنة، وهو أمر رائع.

وسعر سلعة معينة، مثل سعر السلع غير القابلة للذكر **unmentionables** (كمقابل للسلع القابلة للذكر **mentionables**) من ماركة فيكتوريا ز سيكريت - ليست له صلة بعرض النقود أو بالمستوى العام للأسعار، ويرجع هذا إلى أن النقود أو الحيازات الموجودة في الحساب الجاري ليست بديلاً للأشياء "الحقيقية" (مثل الملابس الداخلية الرقيقة)، والنقود - بدون خاصية الأصل - لا تصلح إلا كوسيط للتبادل، وليست هناك أرصدة نقدية بخلاف تلك المطلوبة لاحتياجات الأسرة والأعمال التجارية، بحيث إن النقود التي يجري تلقيها من بيع المنتجات دائمًا ما يتم استخدامها (في النهاية) لشراء سلع أخرى.

ورغم كل شيء وبعد أن قيل كل هذا (وما تم عمله)، وعلى الرغم من كل نواحي الارتياب الصعبة، فإن كل متطلبات قانون ساي **Say** تم استيفاؤها بشكل أو بآخر في مارشال، كما هو الحال في معظم الاقتصادي النيوكلاسيكي؛ أي: إن النقود لا يتم الاحتفاظ بها إلا مؤقتًا، ولشراء سلع إما استهلاكية أو إنتاجية، ومن ثم فإن الناتج المعيَّن يتطلب قيمة معادلة من الإنفاق، ويحدث بعض الخلل في القانون إذا ما تغيرت (V)، وحتى قبل عام ١٩١٤، فإن الشاب كينز المتحمس كان يزعم أن الالتزام بالنظرية الكمية للنقود كان اختبارًا للكفاءة والأهلية العلمية.

ومع ذلك قد يكون من الخطأ استنتاج أن جميع الاقتصاديين النيوكلاسيكيين كانوا متحدين في إخلاصهم للنظرية الكمية للنقود أو لمدى صحة قانون ساي، وعلى سبيل المثال، فإن أحد الاستثناءات الهامة كان جون جوستاف نوت فيكسيل **John Gustav Knut Wicksell** (١٨٥١-١٩٢٦) الاقتصادي السويدي، الذي رفض الاعتراف بإمكان الاعتماد على مرونات الأسواق، وقام بدقة شديدة بوضع نظرية عن دورة الأعمال. وفي عام ١٩٢١ كان جون ماينارد كينز يحث فعلاً على

استخدام أسعار الفائدة، ورفعها في أثناء أوقات الازدهار، وتخفيضها في أثناء حالات الركود والكساد؛ للتخفيف من آثار الرواج والكساد.

رغم كل شيء ما زالت نظرية التكيف الآلي للعمالة مقدسة بالنسبة لأغلب الاقتصاديين، وقد سمحت لهم بطمأنة الحكومات في عام ١٩٢١، بأنه مهما حدث في حالة الطلب على السلع في الاقتصاد، فإن تغيرات الأجور ستؤدي دائمًا إلى خلق اتجاه نحو العمالة الكاملة، ومن ثم لا داعي للقلق، وطوال فترة الكساد العظيم (التي بدأت في أثناء عشرينيات القرن الماضي في بريطانيا) كان آرثر بيجو Arthur Pigou، تلميذ مارشال المفضل – يكرر الرسالة، وفي تفسيره للبطالة المؤقتة كان يوحي بأن "هذه البطالة، كما هي موجودة في أي وقت إنما تعزي تمامًا إلى حقيقة التغيرات في أحوال وظروف الطلب التي تحدث باستمرار، وأن المقاومات الاحتكاكية تمنع حدوث التكيف في الأجور بصفة عاجلة"[١١].

العشرينيات الهادرة:

على الرغم من نظرة العالم الواقعي إلى النقود أنها ينبغي جمعها ومراكمتها بكميات كبيرة بأية وسيلة ضرورية، فإن عصر الجاز في الولايات المتحدة قد جنب النيوكلاسكيين الحرج الكامل، ومن المؤكد أن الاقتصاد قد ارتد مباشرة من الكساد في فترة ١٩٢٠–١٩٢١، ويبدو أن ذلك كان طوعًا وبدون إكراه، وما تلا ذلك فكان عقد من النمو الاقتصادي غير المسبوق بالنسبة للولايات المتحدة، ولرخاء ورفاهة كثير من مواطنيها، وكان الانفجار في التسويق الضخم بقيادة مكاسب الإنتاجية التي تمت ترجمتها إلى أسعار أقل، والتوسع في الائتمان الذي تمت ترجمته إلى أنوار كهربية، ومراحيض داخلية ذاتية التدفق، وسيارات، ونما حجم دين الرهون إلى ١٩,٢ مليار في خلال العشرينيات، مقارنًا بالمبلغ الهزيل الذي كان ٣,٦ مليار دولار في خلال الفترة ١٩١٠–١٩١٩، وتضخم دين الأقساط وبلغ ٤,٥ مليار

دولار في أثناء العشرينيات، مقارنًا بمبلغ ١,٣ مليار دولار فقط في أثناء العقد الأول من القرن العشرين[١٢].

وقد قدمت العشرينيات الهادرة أغلب الأسر الأمريكية ليس فقط إلى زيلدا فيتزجرالد **Zelda Fitzgerald** والمضرب العريض، ولكن أيضًا إلى السيارة، وهو ما بدأ قصة حب لم تنته حتى الآن، وأرسل سكوت فيتزجرالد **Scott Fitzgerald**، رسول عصر الجاز، المسودة الأخيرة لكتابه" هذا الجانب من الجنة **This Side of Paradise**" إلى الناشر في شهر أغسطس ١٩١٩؛ أي: بعد شهر من هروب كينز من فرساي، وفي عام ١٩٢٠ تم تسعير النموذج **T** الوحيد الموجود للسيارة، وأصبح ٢٥٪ من الأسر تمتلك سيارات، وفي عام ١٩٣٠، بالرغم من الأوقات الاقتصادية الصعبة، ارتفعت النسبة إلى ٦٠٪ وكان المسئول عن ذلك هو رجل الصناعة هنري فورد وخط التجميع الذي ابتكره، ومع تصميمه لإنتاج سيارة للجماهير، قام فورد بإحداث ثورة في عملية التصنيع، وزاد من المبيعات، مع تسهيل دورات الإنتاج الطويلة، وهو ما أتاح لفورد أن تخفض الأسعار بدرجة أكبر وفي السنوات العشرين التي انتهت بنهاية ١٩٢٩، كان سعر الموزع للسيارة فورد قد هبط بنسبة ٨٠٪.

وللمنافسة مع فورد كان على المنتجين الآخرين أن يحذو حَذوه، وبهذه الطريقة لعبت صناعة السيارات في العشرينيات (من القرن الماضي) دورْ القطاعَ القائد الذي لعبته إنشاء السكك الحديدية في الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٣، وكانا كلاهما يجذبون معًا الطلبات الجديدة على المواد (الارتباطات الخلفية)، ويخلقان صناعات جديدة (الارتباطات الأمامية)، وقد ازدادت الإنتاجية في الصناعة في الفترة ١٩٠٩-١٩٢٩ إلى خمسة أمثال ما كانت عليه[١٣]، ولسوء حظ هنري فورد الذي كان قد التصق بنموذج **T**؛ إذ فضّل المستهلكون التحول إلى شيء أكثر أناقة، وراحة، وذي ملامح هندسية أكثر غرابة، ومع ارتفاع المنافسة غير السعرية انتقلت قيادة صناعة السيارات إلى جنرال موتورز.

وأدى تكاثر محطات البنزين لخدمة السيارات ونمو بناء الطرق معًا إلى إحداث تحول في صناعة البترول، وأصبحت صناعة السيارات المصدر الرئيسي للطلب على الصلب والزجاج المسطح، والمطاط، وكان الاختراع الأمريكي السحري للدفع بالتقسيط سببًا في أن يصبح شراء السيارات أمرًا يمكن لأصحاب الدخول المتواضعة تحمله، وبحلول منتصف العشرينيات كان يتم تمويل ثلاثة من كل أربع عمليات لشراء السيارات بنظام التقسيط.

وبالإضافة إلى توفير خصوصية جديدة للشباب، فقد عملت السيارات على إغراء الأمريكيين بسكنى الضواحي وحياة الغدو إلى مكان العمل والرواح، وأدى بناء الضواحي الجديدة إلى ازدهار أعمال تشييد المنازل، فضلاً عن تشجيع مد فترة الرهن التقليدية ذات السنوات الخمس إلى ٢٠ عامًا، وكان ازدياد أعداد المنازل يعني سوقًا أكبر للسلع المعمرة الأخرى – مثل الراديو – والثلاجات الكهربية، وآلات الغسيل وغيرها من الأجهزة الكهربية. وأدى ارتفاع الطلب على الكهرباء إلى التوسع في إنشاء محطات القوى الكهربائية، الجديدة وزيادة طاقة المحطات القائمة، كما أن الاستخدام الكبير لأجهزة الراديو استدعى إنشاء محطات إذاعة أكثر، وكان مكسب الإنتاجية لهذا العقد ٧٢٪ في الصناعة مقارنًا بنسبة ٨٪ في العقد السابق. كما حقق الناتج القومي الإجمالي **GNP** نموًا بنسبة ١٩٪ (على الرغم من أن النمو كان بنسبة ٢٦٪ في خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر)، وارتفعت دخول العمال غير الزراعيين بنسبة ٢٦٪ مقارنة بنسبة ١١٪ في العقد السابق... وهكذا ... وهكذا... إلى أعلى ثم أعلى.

وفي خلال عقد العشرينيات ذي السرعة المذهلة ارتفعت حصة الأسر من الكهرباء إلى ما يناهز الضِّعف، وارتفعت نسبة استخدام آلات الغسيل إلى ثلاثة أمثالها، وارتفعت نسبة الأسر التي لديها مراحيض داخلية ذاتية التدفق بما يزيد على الضعف، وبحلول عام ١٩٢٩ كان كل شيء يبدو متدفقًا فيما عدا حسابات البنوك، مع ارتفاع الائتمان الاستهلاكي بنحو ١٥٪ من جميع المشتريات غير

الغذائية، وكانت الزراعة هي الاستثناء الكبير، فقد كانت في كساد امتد عقدًا كاملاً هبطت فيه جميع أسعارها بأكثر مما هبطت أسعار السيارات، وكانت الزراعة في جميع أرجاء العالم قد خرجت من الحرب بطاقات "فائضة"، وأدى ظهور المحراث الميكانيكي (أحد المنتجات الفرعية لصناعة السيارات) ليس فقط إلى تحرير المساحات التي كانت مخصصة للخيل والبغال، ولكن أيضًا إلى زيادة الفوائض التي فشلت في خلق طلب عليها، وكان فشل قانون ساي **Say** فشلاً للمزارعين أيضًا.

ولم يكن من المستغرب أن يتفوق بيت مورجان للأعمال المصرفية في خلال فترة العشرينيات. كانت قيم ومؤسسات الرأسمالية قد تغيرت؛ إذ تحول الحلم الأمريكي بعيدًا عن الاقتصاد في الإنفاق وبذل الجهد في العمل والحظ باعتبارها غايات، واتجه نحو الاستهلاك، وابتكار واستخدام الأدوات المالية كوسيلة جديدة، بل إن نيك كاراواي القصاص والراوي في كتاب فيتزجرالد "جاتسبي العظيم **The Great Gatsby**" [١٩٢٥] كان بائع سندات، وفي نفس الوقت بقيت النظرية الاقتصادية الأرثوذكسية ملتصقة التصاقًا شديدًا بالقيم الفيكتورية.

ربما يمكننا أن نتعلم شيئًا عن القيم الجديدة من جماعة بلومسبري، بل من الروايات الخيالية المعاصرة والسير الذاتية – أكثر مما يمكن تعلمه من ألفريد مارشال، وعلى غرار سكوت ف. فيتزجرالد، فإن الشخص الخيالي جاي جاتسبي **Jay Gatsby**، والشخص الحقيقي جوزيف كيندي، محدث النعمة **(nouveau riche)** في عصر الجاز كانت لديه ثروات ضخمة، ولكن كانت تنقصه التقاليد المصاحبة للثراء الموروث، فأولئك الأشخاص كانوا يعتبرون سوقيين ومبتذلين من جانب أصحاب المال القدامى، ومع ذلك، وكما أدرك كنيدي بدون شك، فقد كان من الأفضل أن تكون محدثًا من أن تكون بلا نعمة بالمرة، وكان الآخرون مثل آل بوكانان **Buchanans** (شخصيات فيتزجرالد)، وهو في العالم الحقيقي جاك مورجان **Jack Morgan**، ابن بييربونت، كان لديه ثراء راسخ، ومن ثم كان يمتلك قيمًا موروثة، وكان يحتمل أن يفسدوا بسبب الحياة بدون هدف وبسبب الراحة التي يوفرها لهم ما يملكون من مال.

كان لدى إدوراد ستيتينيوس **Edward Stettinius** أحد شركاء مورجان في فترة العشرينيات – ست سيارات، وعدة منازل، وكان يتكلف ما لا يقل عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار سنويًا لمجرد تغطية النفقات الأساسية لحياته، بل إنه في أثناء فترة منع الكحوليات **Prohibition** (ربما كان الانتصار السياسي لأهالي الريف وسكان المدن الصغيرة في أمريكا على المد المتصاعد لأهالي الحضر) كان في قبو الخمور بقصر ستيتينيوس الموجود في بارك أفينيو من زجاجات الخمر ما يكفي لإعادة تعويم السفينة تايتانيك، وطبقًا للأعداد التي أدلى بها هو شخصيًا كان لدى ستيتينيوس ألف زجاجة من المشروبات الروحية الفاخرة تتضمن ٤٠ زجاجة من ويسكي هيج وهيج الإسكتلندي، وربما كانت مهربة إلى داخل البلاد بواسطة ذلك الشخص المبتذل جو كيندي.

وفي رواية جاتسبي العظيم أدى كل من الثراء الجديد والثراء القديم إلى أخطاء بشرية، على الرغم من بيان هذه الأخطاء بطرق مختلفة، وفي بداية الرواية لوحظ جاي جاتسبي في موقف العابد، وحده، يمد ذراعيه تجاه ضوء أخضر بعيد في نهاية رصيف آل بوكانان عبر المياه، وكانت هذه هي العلامة المميزة لتطلعاته، والأخضر هو لون الوعد، والأمل والتجديد، وبالطبع لون النقود، وبالنسبة لجاتسبي كانت المثاليات متنثرة بالثراء، وهكذا فإن الوسائل تفسد الغايات، ولكن يظهر فيما بعد أن ديزي بوكانان لا تستحق رأيه فيها، وأن جمالها المبتذل الخادع"، وتظاهرها الكاذب هو فخ، وبعد الخلط بين ديزي والحلم الأمريكي، يموت جاتسبي بخيبة أمله، بينما تستمر ديزي على قيد الحياة وهي تنسى كل شيء.

كان فيتزجرالد أكثر تعقيدًا مما أعطى التقدير له بشأنه في أثناء حياته، وكان يمرح دائمًا مع هوراشيو الجر، الذي غالبًا ما يكتب محاكاة هزلية ساخرة عن قصصه أو شخصياتها، لم يقرأ فيتزجرالد ماركس فحسب، بل إن نيك كاراواي وجاتسبي كانا ينظران نظرات خالية من التعبير إلى الكتاب المدرسي لكلاي عن علم الاقتصاد، وقد أفصح كلاي عن كراهيته للداروينية الاشتراكية وعن حبه

لأفكار فيبلين، وأفكاره التي علمت فيتزجرالد بصفة خاصة عندما بدأ كتابة "جاتسبي العظيم"، وكان زمن الرواية قد وضع في البداية في أثناء عصر البارونات اللصوص، وتحول بعد ذلك إلى العشرينيات، ويهجو الأغنياء بما يكاد يكون نفس الطريقة في كتاب فيبلين نظرية الطبقة المترفة[١٤].

وحتى مع ذلك، فإن التوسع الاقتصادي من عام ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩ كان أكثر من فورة إنفاق من جانب جاتسبي والطبقة الجديدة المترفة، وكانت مدعمة ليس فقط بالطلب على المساكن والسلع الاستهلاكية (وخاصة السلع المعمرة)، ولكن أيضًا بالاستثمار الخاص، وبناء المنشآت، وبناء الطرق لحساب الحكومة، وفضلاً عن هذا نمو الإنتاجية كما لوحظ من قبل، وقد حلت المحركات الكهربية محل الطاقة البخارية والمائية، وازدهرت أساليب خطوط التجميع والإنتاج الكبير، وتم تطبيق نواحي التقدم في الكيمياء على الإنتاجية (مثل الحرير الصناعي، والغاز عالي الأوكتين)، كما تحسنت أساليب الإدارة، وهكذا لم يكن عصر الجاز عصرًا للشراب والسيارات الفارهة [بويك] فقط.

السيدة روبنسون الأولى، ومستر تشامبرلين والمنافسة غير السعرية:

مثلما حدث لبنجامين برادوك (داستين هوفمان) في الرواية السينمائية عام ١٩٦٧، تغيرت صناعة السيارات تدريجيًا، ولم يقتصر الأمر على تعدد الألوان ولكن تعددت الأحجام والتجهيزات، وأصبحت البويك وسيارات جاي جاتسبي الرولزرويس ذات اللون الأصفر الشاحب متميزة عن النموذج الأسود العادي حرف T لسيارات فورد، وبينما كان يمكن للاقتصاد النيوكلاسيكي أن يفسر العرض والطلب للسلع النمطية (التي لا تحمل علامات تجارية مسجلة)، إلا أنه فشل في شرح السلع التي تختلف فقط في مظاهرها و"نقائص السوق" التي خلقتها.

ولما كان العالم قد اتجه ببصره مرة أخرى إلى كامبردج في إنجلترا، فقد أصبحت نظريات المنافسة غير الكاملة محل دراسة وتمحيص.

وفي أثناء العشرينيات قدَّم بييرو سرافًا **Piero Sraffa** وهو مدرس اقتصاد بجامعة كامبردج، وأحد تلاميذ مارشال السابقين - للاقتصاديين شرحًا لكيفية دراسة منشأة الأعمال باعتبارها منافسًا غير كامل، وفي وصف كان يجدر أن يكتبه هنري فورد، كتب سرافًا أن تكلفة الوحدة في السلعة المنتجة قد تنخفض، مع ازدياد حجم إنتاج المنشأة.

وقد استنتج سرافا أنه مع تناقص التكاليف، فإن الطلب بدلاً من المنافسة قد يصبح هو القوة التي تحدد حجم المنشأة، وكان فورد حكيمًا عندما كان يدفع ٥ دولارات يوميًّا لكل عامل، وصناع السيارات على أية حال يمكنهم استغلال الطلب إلى حد ما، من خلال جعل منتجاتهم المتماثلة في وظائفها تبدو مختلفة في مظهرها، فالسيارة بويك **Buick** والسيارة فورد كلاهما تؤدي خدمة نقل الركاب، ولكن السيارة البويك **Buick** كانت تقدم وسائل أخرى للراحة والاستمتاع، بما في ذلك أسماء مختلفة للموديلات، ومع حلول عصر الجاز، كان بإمكان قليل من الواقعيين أن يروا العالم من خلال النظارات الأحادية للمنافسة الكاملة، التي تكون فيها كل السلع نمطية (لا تحمل اسمًا أو علامة تجارية)، هذا إلى جانب أن الإعلان قد أصبح ذا أهمية كافية لأن تنجذب ديزي **Daisy** إلى جاتسبي؛ لأنه ذكرها بـ"إعلان". إن وسائل التصنيع والتسويق أصبحت قادرة على التأثير ليس فقط على تفضيلات ديزي، ولكن على تفضيلات المستهلك بصفة عامة، وانتهاك سيادة المستهلك إلى حد ما.

وجاءت إعادة فحص للمنافسة التي لقيت ترحيبًا واسع النطاق من إحدى الاقتصاديات بجامعة كامبردج، وهي "مسز روبنسون" الأخرى أو مسز جوان روبنسون **Joan Robinson** التي نشرت كتابها عن "اقتصاد المنافسة غير الكاملة" **Economics of Imperfect Competition** في عام ١٩٣٣، وكان انتساب روبنسون لكامبردج يرجع إلى دراستها بها كتلميذة لكينز، ولعملها مدرِّسة بها، ومتابعة منها لما قدمه بييرو سرافًا من أعمال عن التكلفة المتناقصة، قامت

روبنسون بجذب زملائها الاقتصاديين؛ كي يتصارعوا ويجادلوا في العالم الفكري الجديد للمنافسة الاحتكارية.

وفي نفس الوقت، في جامعة هارفارد وفي كامبردج أخرى (ماساتشوستس) نشر الاقتصادي إدوارد هـ. تشامبرلين (١٨٩٨-١٩٨٧) **Edward H. Chamberlin** في نفس السنة المحتومة ١٩٣٣ كتابًا عن نفس الموضوع، إن شركات المساهمة الضخمة، التي لا تخضع للنواحي المدمرة للمنافسة كما رآها آدم سميث- يمكنها أن تنفذ عمليات المنافسة غير السعرية من خلال اجتذاب المشترين عن طريق إضافة ملامح وسمات وخدمات خاصة بدلاً من الطرق المعتادة للمنافسة، وعندئذ يمكن للمنتج أن يعلن منتجاته باعتبارها "فريدة"، وقد يعمل لجذب مستهلكين جدد بتصميمات جديدة ودون أن ينخفض السعر.

ولم يتفق تشامبرلين وروبنسون تمامًا، فقد كان هو يرى "مزايا" المنافسة غير الكاملة، بينما أنها كانت ترى، مثل سكوت فيتزجرالد "نواحي التبديد والضياع". وما زال الاقتصاديون يقومون بقدر من التفكير المتفائل بشأن تحليل المنطقة الرمادية بين المحتكر البحت **Pure monopolist** والمنافس البحت **Pure competitor**: وما زالت هناك منطقة غموض، تمثل كثيرًا تلك "الأراضي الخالية" التي وصفها فيتزجرالد والواقعة بين مدينة نيويورك وويست إج. وكما ظهر فيما بعد، فإن عدم اليقين في نظريات المنافسة غير الكاملة ليس ندًا للقوى المتوازنة التي يمكن تحقيقها نظريًا من خلال عمل الساعة النيوتونية للمنافسة الكاملة، والتي لم ينزعج لغيابها الواقعي سوى بضعة اقتصاديين في ذلك الزمن.

أما بالنسبة لبلومسبري، فإن أعضاءها أعطوا أنفسهم ترخيصًا بالسلوك وفق ما كانت تفعله على الدوام الطبقة العليا في العصر الفيكتوري، أما وفقًا للمعايير الحديثة، فيمكن القول بأن بلومسبري كانت مقيدة في لغتها، وكانت العواطف الرومانسية هي التي تدفع العلاقات الجنسية، وقد كان أعضاؤها يرفضون المحرمات الجنسية، وكانت النساء تتعامل على قدم المساواة مع الرجال، وكانت

أنوثتهن – على نقيض الأنوثة البيوريتانية للقرن التاسع عشر – تحررية، وفي معظم الوقت، كان الأعضاء يتقاسمون البحث "سعيًا إلى الحقيقة" مع ازدراء للطرق التقليدية المعروفة للتفكير والإحساس، ويقول البعض بأنهم كانوا آخر اليوطوبيين، بينما يقول آخرون: إنهم كانوا آخر الفيكتوريين.

ملاحظات:

(١) بخلاف تجارب أيام الدراسة، كان آرثـر لـي هوبهـاوس **Arthur Lee Hobhouse** وهو شاب أنيق في السنة الأولى بكلية ترينيتي (كامبردج) - هو الحب الأول والأكبر لكينز، وطبقًا لما يقوله كاتب سيرته الذاتية "وفي أثنـاء السنوات السبع عشرة كانت لدى كينز علاقات عاطفية عديدة مـع الرجـال، وكانت إحدى العلاقات المهمة مع دنكان جرانت، إلى جانب قدر من العلاقات الجنسية العارضة"، واستمر تفضيل كينز الجنسي للرجال نحـو ٢٠ عامًـا. **Robert Skidelsky, John Maynard Keynes: Hopes Betrayed, 1883-" 1920 (New York: Penguin Books, 1994), P. 128. for males lasted ."about twenty years.**

(٢) هناك كثير من الكتب عن بلومسبري، وللاطلاع على مقدمة مختصرة عن هذه الجماعة، التي تجعلها مفعمة بالحياة والنشاط - انظـر **Quentin Bell, Bloomsbury (New York: Basic Books, 1968)**، وإذا ما كنت ترغب في معرفة كل شيء عـن أعـضائها وأعمـالهم، انظـر **S.P. Rosenbaum, Victorian Bloomsbury (London: The Macmillan Press, 1987)** الذي يبدأ بالحديث عن "الأب" لهذه الجماعة وهو **Bloomsbury, Leslie Stephen, Father of Virginia Stephen (Woolf)** ، وينتهي الكتاب بقائمة ضخمة من السير الذاتية.

(3) John Maynard Keynes, *"My Early Beliefs,"* in his Essays and Sketches in Biography (New York: Meridian Books, 1956), p. 253. [1938].

(4) John Maynard Keynes, *The Economic Consequences of the Peace* (London: Macmillan & Co., 1919), p. 32.

(٥) نفس المرجع السابق صـــ٤٠.

(٦) نفس المرجع السابق صـــ٢٢٦-٢٢٧.

(٧) نفس المرجع السابق صـــ٢٢٨,

(٨) نفس المرجع السابق صـــ٢٢.

(9) John Dos Passos, U.S.A. *The Big Money* (Boston: Houghton Mifflin, Boston, 1946 pp. 150-151.

(١٠) حتى الثلاثينيات من القرن الماضي، والكساد العظـيم كانـت حـالات الانخفاض كافة تذكر بأنها الذعر أو الكساد، وأدت الحاجة إلى مصطلح أكثر تواضعًا لحالات الهبوط إلى استخدام المصطلح "ركود **Recession**"، والـذي يستخدم الآن في الحالات التي يمكن قياسها بالشهور بدلاً من السنوات الكثيرة والعقود وما زال الرؤساء الأمريكيون يخشون حتى النظر في استخدام هـذه الكلمة الأقل رعبًا.

(11) Arthur Pigou, *Theory of Unemployment* (London: Macmillan & Co., 1933), p. 252.

(12) U.S. Department of Commerce, *Historical Statistics of the United States, X-551.*

(13) See Stanley Lebergott, *The Americans: An Economic Record* (New York & London: W.W. Norton & Co., 1984), p. 440.

(14) The discovery of the Veblen – Fitzgerald connection was made in E. Ray canterbery *"Thorstein veblen and the Great Gatsby,"* Journal of Economic Issues 33, No. 2 (1999): 297-304.

الفصل العاشر

جون مينارد كينز والكساد العظيم

على الرغم من أن جون ماينارد كينــز (١٨٨٣-١٩٤٦) **John Maynard Keynes**- كان قد أصبح بالفعل اقتصاديًّا مشهورًا في عصر الجاز، فإنــه حــسبما يقول بعضهم: قد عانى من عيب فاضح؛ لأنه كان قد قرأ كتــاب مارشــال عــن المبادئ **Principles**، وشهد واستمع إلى محاضرات مارشال، وهكذا أصبح تقليديًّا، على الرغم من كونه اقتصاديًا نيوكلاسيكيًّا، فإن نيوكلاسيكية كينز كــان محكومًــا عليها بالإخفاق بسبب عبقريته، التي جعلته في نهاية المطاف مستقلاً عمــليًّا وذا أهمية سياسية بالغة، وبسببه شهد جيلان من الاقتصاديين عالمًا مختلفًا، وحتى نجــد اقتصاديًّا له تأثير مماثل لكينز، سيكون علينا أن نعود إلى زمن كارل ماركس الذي مات في نفس العام (١٨٨٣) الذي ولد فيه كينز.

كان كينز بالفعل أكثر من عالم اقتصاد، فقد كان إلى جانــب هــذا الممثــل الرئيسي للخزانة في مؤتمر باريس للسلام، ونائبًا لرئيس ديوان المراجعة، ومحررًا بأشهر جريدة اقتصادية معروفة في ذلك الوقت، كما أصبح مديرًا لبنــك إنجلتــرا (البنك المركزي)، وأحد الأوصياء للمتحف القــومي، ورئيــسًا لمجلــس تــشجيع الموسيقى والفنون، وأمين الصندوق في كلية كينج، بجامعة كامبريــدج، ورئيــسًا للشركة القومية للتأمين التكافلي على الحياة (**Mutual Life Assurance Society**).

وفضلاً عن إسهاماته في الفنون (كانت زوجته ليديا لوبوكوتا نجمة شــهيرة في الباليه الإمبراطوري الروسي)، فقد كان يدير شركة استثمارية أيضا، وكــان لا يزال لديه الوقت الذي يمكنه من لعب دور في تنميــة كليــة الاقتــصاد بجامعــة كامبردج، وكان في كل ساعة يقظة يجد شيئًا يستخدمها فيه، وفي وقت مــا كــان يضارب في العملات الأجنبية، وكان كينز أحيانًا يعطي الأوامــر تليفونيًّــا، بينمــا يكون ما زال في سريره كل صباح لمدة نصف ساعة، وجمع ثروة قدرت وقتئذ بما يقارب مليوني دولار.

وبعد مدة قصيرة من إتمامه نظريته العامة الثورية، أصيب كينز في عام ١٩٣٧ بأزمة قلبية، أدت إلى أن يصبح مجنونًا بإسراع الخطى فقط، وأعطته الحكومة مكتبًا في الخزانة في أثناء الحرب العالمية الثانية لتستفيد من عقله، وقام بتأليف كتابه عن "كيفية دفع تكاليف الحرب **How to pay for the war**"، كما كان شخصية ذات دور رئيسي في إنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في بريتون وودز، ورأس لجنة حكومية جديدة مختصة بالموسيقى والفنون، وأنجز كثيرًا من الأشياء الأخرى، وأصبح في ذلك الوقت لورد كينز، بارون تيلتون، وبعد أن أتم المفاوضات على أول قرض تحصل عليه إنجلترا بعد الحرب، استعد كينز لاستئناف التدريس بجامعة كمبردج، ولكن عقب نوبة سعال توفي وزوجته ليديا إلى جانبه.

وسيطرت الكينزية - إن لم يكن كينز الأصلي - على سياسة الاقتصاد الكلي القومية في الولايات المتحدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نحو عام ١٩٦٨، وسيطرت أفكار كينز على السياسة الاقتصادية البريطانية منذ منتصف الثلاثينيات (في القرن الماضي) حتى أصبحت مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء في عام ١٩٧٩، لقد تشكلت الثورة الكينزية للسياسات في لهيب ونيران الكساد العظيم، الذي بدأ في أثناء العشرينيات (في القرن الماضي) في إنجلترا وسيطرت على الثلاثينيات في الولايات المتحدة.

مقدمة الكارثة:

لا يمكن فصل الكساد العظيم عن الاضطرابات التي نتجت عن الحرب العظمى وتجاوزات عصر الجاز، كان الازدهار في فترة ما بعد الحرب دائما مختلطا وغير متساوٍ، وكان الزراع - بصفة خاصة - لا يتقاسمون هذا الرخاء لمدة طويلة. وكان يعزى هذا إلى ارتفاع التصدير في أثناء الحرب العظمى، مع ارتفاع الإنتاج الزراعي، وحصول المزارعين على قروض لاستزراع مزيد من الأراضي، ولكن بعد انتهاء الحرب، بدأت هذه الطاقة التي ارتفعت في زمن الحرب

تواجه المنافسة الأوروبية، وبدأت الأسعار في الانخفاض، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض إيرادات المزارع.

وأدى كساد عام ١٩٢١ إلى تسارع انخفاض الأسعار، وكان على المزارعين أن يزيدوا من إنتاجهم لسداد مستحقات القروض، وتحولوا إلى استخدام الآلات الزراعية، وطرق أكثر كفاءة لجمع المحاصيل بعيدًا عن استخدام العمال، إلا أن وفرة الإنتاج الزراعي التي صاحبها تشبع الطلب المحلي دفعت الأسعار إلى الانخفاض بدرجة أكبر، وأصبح كثير من المزارع لا يحقق أرباحًا، ارتفع معدل الإفلاسات من ١,٧٪ من كل المزارع في ١٩٢٠ إلى ما يناهز ١٨٪ في الأعوام من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦.

وأحدق التغير الهيكلي أيضًا بمناجم الفحم، وهي صناعة أخرى ذات قدرة تنافسية عالية. وكانت أسعار الفحم منخفضة، وتزداد انخفاضًا، مع بداية المنافسة من الكهرباء والبترول التي بدأ ظهور آثارها، وعلى غرار الزراعة، واستخراج الفحم، كانت صناعة النسيج القديمة الراسخة تواجه منافسة شديدة جدًّا، وتبين صورة الفتاة التي صممت زيها طبقًا لموضة زيلدا فيتزجرالد – مدى صغر حجم القماش الذي كان مطلوبًا للأزياء، ومع قصر التنورة قصرت الأرباح الناشئة عن المنسوجات.

وفي وقت مبكر، في عام ١٩١٦، كان المركز النسبي للسكك الحديدية قد بدأ في الانحدار، ومرة أخرى فإن الاستثمارات الرأسمالية وزيادة الإنتاجية كانتا سببًا في تخفيض العمالة، وكانت المنافسة للسكك الحديدية قد جاءت من الثورة في المحركات وصناعة السيارات وزيادة بناء الطرق، والطرق السريعة، والدعم الحكومي بنفس الطريقة التي دعمت بها السكك الحديدية من قبل، وهكذا فإن الاقتصاد الذي كان يعتمد على السكك الحديدية لنموه تحول إلى السرعة الأعلى مع السيارات.

فقاعة المضاربة:

من بين الذكريات التي يستعيدها البعض ظاهرة فقاعة المضاربة، وبينما كان بعض العمال يعانون فعلاً من الأوقات الصعبة، كان آخرون يتمتعون بوقت لم يشهدوا أفضل منه، وطبقًا لأحد التقديرات فإن نسبة ٥٪ من السكان ذوي الدخول المرتفعة في عام ١٩٢٩ كانوا يحصلون على نحو ثلث الدخول الشخصية، والدخل الشخصي الذي يدخل في حساب هؤلاء هو الفائدة، وتوزيعات الأسهم، والريع الذي بلغ ضعف ما كان عليه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبينما كان هناك مجرد ٢٤,٠٠٠ أسرة تتمتع بدخل يزيد على ١٠٠,٠٠٠ دولار سنويًا، فإن ٧١٪ من الأسر كان دخل كل منها يقل عن ٢٥٠٠ دولار، وفي السباق ضد الحرمان كان الفقراء يصبحون أقل فقرًا، ولكن الأغنياء كانوا يفضلونهم في المنافسة بنسبة ٤٠ : ١.

وكان حالات عدم التساوي في توزيع الثروات في عام ١٩٢٩ أشد سوءًا؛ إذ كان أربعة أخماس الأسر على المستوى القومي لا يملكون أية مدخرات، أما تلك العائلات الأربعة والعشرون ألفًا الجالسة على القمة، فقد كانت تملك ثلث المدخرات. وكان ثلثا جميع المدخرات تقع تحت سيطرة ٢,٣٪ من الأسر ذات الدخول التي تزيد على ١٠,٠٠٠ دولار سنويًا، أما ملكية الأوراق المالية فكانت أكثر تركيزًا(١).

وإذا ما تمت تنحية المسائل المتعلقة بالعدالة جانبًا، فإن عدم التوازن المالي هذا كان يمثل مشكلة في حد ذاته، وفيما كان يتم شراؤه من الحاجات الأساسية، فإن هذا الدخل الاستثنائي للأغنياء لم يكن ينفق في وجوه موثوق بها، بل كان يجب أن ينفق على القصور، واليخوت، وسيارات الرولز رويس، والسفر إلى الكاريبي أو يجري ادخاره، ومن ثم كان لا يخضع لأقل السلوكيات التي يمكن للمنتجين التنبؤ بها، فقد كان إصدار المنتجين للأسهم أو السندات الجديدة للتوسع في مصانعهم أمرًا

قائمًا بذاته، كما كان شراء وبيع الأغنياء للأوراق المالية الموجودة فعلاً بين أيديهم أمرًا آخر، يقومون فيه بتغيير الأسعار وملكية هذه الأوراق المطبوعة فحسب، وربما لم تكن كميات النقود السائلة التي تطارد الأوراق الأخرى أعلى في أي وقت عما كانت عليه عندئذ.

عندما تكون هذه الأحجام الضخمة من المدخرات في أيدي قلة من الناس، فإنها يجب أن توضع مؤقتًا في مكان ما أو يتم نقلها من مكان إلى آخر، وعلى الرغم من المشاكل الواضحة التي يمكن أن تسببها هذه النقود الطليقة، فإن المواطن العادي كان قد قذف بالحذر إلى الرياح العاصفة، فلم يكن يريد أي شيء غير أن يصبح غنيًّا بسرعة وبأدنى جهد ممكن، وبدأت هذه التجاوزات تطفو في شكل فقاعات على السطح قبل عام ١٩٢٩.

وبحلول منتصف العشرينيات (من القرن الماضي) تضخمت إحدى فقاعات المضاربة الكلاسيكية على سواحل فلوريدا العطرية، وفي ميامي، وشواطئ ميامي، وكورال جابلز – وفي الواقع فإن جميع بقاع الساحل الجنوبي الشرقي حتى بالم بيتش – أخذت تنعم في دفء الازدهار العقاري الكبير، وغالبًا ما كانت قطع الأراضي المسماة "مطلَّة المحيط **Ocean View**" تتطلب تلسكوبًا لرؤية المحيط، وكان التقسيم المملوك لتشارلز بونزي" بالقرب من جاكسون فيل" يبعد فعلاً ٦٥ ميلاً، وكان أقرب إلى أوكيفنوكي(*) عنه إلى الأطلنطي، ومع ذلك فإن الكل كانوا يعملون كما لو أن أسعار العقارات في فلوريدا ستظل ترتفع حتى تبلغ عنان السماء، ولكن الأمر لم يتطلب سوى إعصارين، لا إعصار واحد، هبَّا في خريف عام ١٩٢٦ ليعصفا بالفقاعة، وأظهر أكبر الإعصارين "ما يمكن أن تفعله الرياح الاستوائية اللطيفة إذا بدأت هبوبها من جزر الهند الغربية"(٢)، فقد قتلت ٤٠٠ شخص، وألقت باليخوت إلى شوارع ميامي.

(*) أوكيفنوكي: مستنقع طوله ٤ ميلات جنوب شرق جورجيا وشمال شرق فلوريدا (المترجم).

إلا أن انهيار الازدهار العقاري في فلوريدا لم يؤد إلى انتهاء المضاربة، فقد كان مجرد إنهاء لحالة الرخاء التي شهدتها فلوريدا، وكان الارتفاع في أسعار الأسهم أكثر ثباتًا في النصف الثاني من عام ١٩٢٤، وعندما عصفت الأعاصير بفقاعة الأراضي في فلوريدا، هبطت أسعار الأسهم شيئًا ما، ولكن التعافي سرعان ما بدأ، وكانت بداية الازدهار الحقيقي في سوق الأوراق المالية منذ عام ١٩٢٧، الذي بنهايته كان أرباب الصناعات حسب مؤشر التايمز **Times**، السابق على مؤشر **Dow & Jones** - قد كسبوا ٦٩ نقطة انتهت إلى ٢٤٥ نقطة.

أما ما حدث بعد ذلك فيوجد ملخصه بأمانة في كتاب كلاسيكي كتبه جون كينيث جالبريث **John Kenneth Galbraith**:

في وقت مبكر من عام ١٩٢٨ تغيرت طبيعة فورة الازدهار، وكان الهروب الجماعي إلى الادعاء الكاذب - جزءًا من عربدة المضاربة الحقيقية، التي بدأت بحماس... وبأن الوقت قد حان، كما هو الحال في جميع فترات المضاربة، عندما لا يسعى الأشخاص إلى معرفة حقيقة الأشياء، بل لإيجاد المعاذير للهروب إلى عالم خيالي جديد"[٣].

وفي عام ١٩٢٨ ربح أرباب الصناعة حسب مؤشر التايمز **Times** ٣٥٪ عندما صعدت أسهمهم من ٢٤٥ إلى ٣٣١ نقطة، إذا ارتفعت أسهم شركة راديو **Radio** من ٤٥ إلى ٤٢٠، وشركة رايت للطيران من ٦٩ إلى ٢٨٩، ولم تدفع راديو كوبونًا واحدًا عن أرباحها!! وقد ارتفع التداول بالهامش - بأموال مقترضة - تمامًا مثل رايت للطيران، وكان يمكن للمضارب أن يشتري ما قيمته ١٠٠٠ دولار من الأسهم مع دفع ١٠٠ دولار أقل عن القيمة.

كانت شركات الاستثمار قد ظهرت لأول مرة في أمريكا في بداية العقد، وكانت أعدادها تزداد بسرعة فائقة في أثناء عام ١٩٢٩، وكان غرضها الوحيد هو شراء الأوراق المالية للشركات الأخرى، وأن تجعل أصحابها أكثر ثراء، وعلى

سبيل المثال: فإن جي.بي. مورجان **J.P. Morgan** عندما أسس شركة يونايتد **United Corp** في يناير عام ١٩٢٩ كان يقدم لأصدقائه، وبعض شركائه حزمة مكونة من سهم عادي وأحد الأسهم الممتازة في مقابل ٧٥ دولارًا، وعندما بدأ التداول في شركة يونايتد سرعان ما وصلت الأسهم إلى ٩٩ دولارًا، وتمت إعادة بيعها بربح معقول.

بل مع تجاهل الغش والسرقة، فإن الزيادة الضخمة في أعداد الشركات القابضة، وشركات الاستثمار ساندت منشآت الأعمال بنفس الطريقة التي تمت بها مساندة مشتري الأسهم، وكانت أرباح الأسهم المحصلة من الشركات المنتجة للسلع فعلاً هي التي تدفع الفائدة عن السندات الخاصة بالشركات القابضة، وكان هبوط المتحصلات من الإنتاج يعني خفضًا في توزيع الأرباح، وربما التعثر بالنسبة للسندات، وهذه الشركات التي تحاكي الأهرام المقلوبة إنما كانت دعوة للانهيار من أسفلها إلى عاليها.

وفي ذات الوقت ارتفع الرواج في الاقتصاد الأمريكي في خلال الصيف، وكان الوقت قد حان لتنتهي "أفدح عربدة في التاريخ" كما يقول ف. سكوت فيتزجرالد في اللوح المنقوش[٤] على ضريح عصر الجاز.

الانهيار العظيم:

بدأ الذعر في عام ١٩٢٩ في يوم الخميس الأسود ٢٤ أكتوبر، بعد فترة قصيرة من الافتتاح المعتاد للبورصة؛ إذ بدأت الأسعار في السقوط بسرعة مع ارتفاع في حجم التداول، وكان الهروب المذعور للبيع في الساعة الحادية عشرة جامحًا، بدرجة ربما كانت ستفزع حتى الثور الذي هو شعار ميريل – لينش، وكان الانهيار في الأسعار قد بلغ ذروته في الساعة الحادية عشرة والنصف، وأصبح الخوف رعبًا حقيقيًا.

وهدأت الموجة الأولى للذعر مع الظهر، عندما انتشر نبأ عن اجتماع في ٢٣ وول ستريت، مقر جي. بي. مورجان وشركائه **J.P. Morgan & Co** ، وتعهد اجتماع رجال البنوك بتجميع مواردهم وتحويل السوق إلى الاتجاه المعاكس؛ لكن كل ما كان يمكنهم هو تنكيس رءوسهم، مع ذهاب ذلك القدر العظيم من أموالهم في أدراج الرياح، وبحلول بعد ظهر يوم الاثنين كان من الواضح أن جهودهم قد فشلت تمامًا، وهبطت أسهم أرباب الصناعة في مؤشر تايمز **Times** ٤٩ نقطة في هذا اليوم، بينما هبطت أسهم جنرال إلكيتريك وحدها ٤٨ نقطة، ونظرًا لعجز التلغراف الكاتب **Ticker** عن مسايرة التداول، فلم يكن أي من الموجودين في البورصة يعرف مدى السوء الذي وصلت إليه الأوضاع في نهاية اليوم، واجتمع رجال البنوك مرة أخرى لدى شركة مورجان في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، والآن كانوا سيحاولون إنقاذ أنفسهم، وتقليل خسائرهم من خلال البيع على المكشوف، وكان اليوم التالي، الثلاثاء ٢٩ أكتوبر، الأكثر خرابًا، مع عدم وجود مشترين على الإطلاق لكثير من الإصدارات، ومع الإقفال كان أرباب الصناعات في مؤشر **Times** قد فقدوا ٤٣ نقطة على حجم كبير، وهنا سيطر الذعر تمامًا على وول ستريت.

واستمر سوق الأوراق المالية في هبوطه القاسي، أما مؤشر أرباب الصناعة الذي كان قد بلغ ٣٣١ نقطة في بداية عام ١٩٢٩ فقد أغلق على ٥٨ نقطة فقط في ٨ يولية ١٩٣٢، فقد فقدت الأسهم ٨٢,٥٪ من قيمتها، وانخفضت أسهم جنرال موتورز من ٧٣ إلى ٨ نقاط، إلا أن الانخفاض كان يلاحظ في الصحافة أو في السوق، أما الانتباه فقد تحول – الآن – بالكامل نحو الاقتصاد الذي كان يتهاوى تمامًا.

وعندما كان ينظر إلى الانهيار في المرآة الخلفية للاقتصاديين؛ كان من الواضح أن علامات الإنذار المبكر كانت وفيرة، وكان انهيار سوق الأوراق جزءًا من عملية سقوط مفاجئ ما زالت في طور التكوين، إلا أن قلة فقط كانوا على استعداد لتصديق أن هذا كان نهاية للأوقات الطيبة، ومن ثم جرى تجاهل الإشارات وهذا ما جعل الصدمة أشد وأقسى.

آثار الكارثة:

نظرًا لأن السوق قد نشأ وأصبح مغروسًا في الثقافة الأمريكية ورمز الرخاء والازدهار، فإن انهياره قد أدى إلى سحق ثقة المستهلكين والمنتجين، وفضلاً عن ذلك، فإن تهاوي الأسعار قد جعل حملة الأسهم (الأغنياء غالبًا) "أكثر فقرًا"، وأدى هذا إلى تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي على الكماليات وأدوات الترف، وأخيرًا، فقد أدى الانهيار إلى كسر حلقة تدفق رءوس الأموال الدولية.

وقد كان تدفق رأس المال إلى ألمانيا المهزومة يموّل حلقة التدفق لمدفوعات التعويضات من ألمانيا (التي طلبها الحلفاء في مؤتمر السلام بباريس) إلى الحلفاء السابقين، والتي تدفقت في الوقت المناسب مرة أخرى إلى الولايات المتحدة باعتبارها سدادًا للديون، وكما توقع كينز، فقد أوقفت ألمانيا المضطربة اقتصاديًا دفع أقساط التعويضات؛ إذ إن الأمر لم يقتصر على ضعف نظام الصرف الدولي، بل إن التجارة الدولية قد انخفضت أيضًا؛ مما أدى إلى زيادة انخفاض الطلب العالمي ومن ثم الناتج والعمالة.

كان النظام المصرفي مليئًا بالمشاكل حتى قبل الانهيار، كانت البنوك قد قدمت قروضًا قصيرة الأجل على مشتريات أوراق مالية بنحو ٤ مليارات دولار، ومع انهيار أسعار الأسهم، لم تتمكن بعض البنوك من تغطية قروضها عن طريق بيع الأوراق المالية، وعانت من خسائر ضخمة، وفي الولايات الزراعية، مثل ميسوري وإنديانا وأيوا وأركانساس ونورث كارولينا، ازداد تعثر البنوك بدرجة كبيرة في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٣٠، ومع عدم وجود نظام للتأمين على الودائع، أدت حالات تعثر البنوك إلى قيام الأفراد بزيادة حيازتهم من النقد وتخفيض ودائعهم المصرفية، وأدت حالات الاندفاع على البنوك إلى حالات تعثر أكثر.

يقوم النظام المصرفي الأمريكي على أساس الاحتياطي النقدي الكسري الذي بمقتضاه على سبيل المثال أن كل ١٠ دولارات نقدًا تمثل احتياطيًّا لمقدار ١٠٠ دولار من الالتزامات في الحسابات الجارية للعملاء، منها ٩٠ دولارًا يمكن أن يقدمها البنك قروضًا، وهذا النظام يعتمد فيما بينه بعضه على بعض، بحيث أن تعثر أحد البنوك يمكن أن يؤدي إلى انهيار عدة بنوك؛ أي: إن الالتزامات عن الودائع متقلة أيضًا طبقًا لنظام الرافعة المالية، وعمل الرافعة يسير في اتجاهين: في حالات الارتفاع وفي الحالات التي يكون فيها الهبوط حلزونيًّا، ولعل نظرة من إحدى النوافذ التي تطل من أعلى قمة هرم الائتمان تكشف السبب في أن سقوط أو انهيار البنوك التي تملك ٦٠٠ مليون دولار، أو ما لا يزيد عن ٣٪ من عرض النقود في الولايات المتحدة، أمكنه أن يتسبب في إثارة حالة ذعر في شتاء سنة ١٩٣٠.

وهذا الأمر الذي بدأ في شكل هدير وجلبة مصرفية تصاعد حتى بلغ الحد الأقصى في ربيع عام ١٩٣٣، وتحولت قروض البنوك التي كانت جيدة في أثناء العشرينيات (من القرن الماضي) لتصبح شيئًا سيئًا مع انهيار السلع التي كان يتم تسويقها وقيمة العقارات الضامنة للقروض، وقد تولى الرئيس فرانكلين روزفلت الرئاسة في ٤ مارس ١٩٣٣، وأغلق جميع البنوك الخاصة في نفس الأسبوع معلنًا إعطاء "إجازة للبنوك" وهو الإجراء الذي منع الانهيار الكامل للنظام المصرفي الأمريكي.

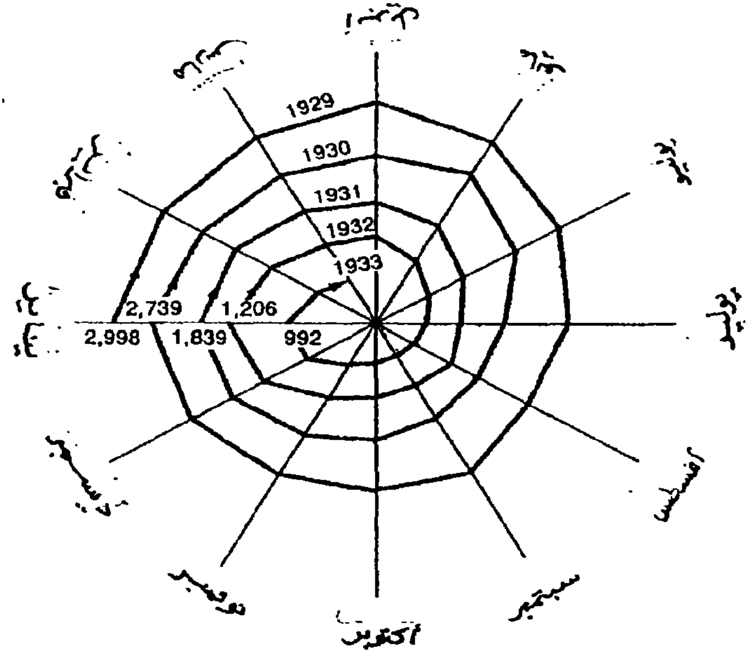
كساد الثلاثينيات (١٩٣٠):

يعتبر كثيرون أن المدى الزمني للكساد العظيم قد امتد عشر سنوات في الولايات المتحدة – فيما بين ١٩٢٩ وحتى قيام الولايات المتحدة بالتعبئة للحرب العالمية الثانية في الشهور الباهتة لعام ١٩٤٠ – مع حدوث ارتفاعات وانخفاضات في أثناء الفترة، وبلغ هبوط الناتج القومي الإجمالي (GNP) من ذروة دورية كانت ١٠٤,٤ مليار دولار في منتصف عام ١٩٢٩ إلى ٥٥,٦ مليار دولار في ربيع عام

١٩٣٣ فيما كان النقطة الدنيا في دورة النشاط الاقتصادي، التي كانت الجزء الأسوأ في الكساد العظيم، وفي عام ١٩٣٣ كانت البطالة قد عمت نسبة تكاد تبلغ ٢٥٪ من القوى العاملة المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يقدم الاحتياطي الفيدرالي أي مساعدة، وكانت السياسة في ذلك الوقت هي زيادة الائتمان فقط طبقًا "لاحتياجات التجارة"، وهو ما يعني أنه ما لم تكن منشآت الأعمال مهتمة بالاقتراض، فإن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) لن يقوم بزيادة عرض النقود ومن الصعب تصور سياسة أكثر من هذه سخفًا وانعدامًا في الكفاءة؛ لأنها تسببت في انخفاض وهبوط الائتمان المصرفي وعرض النقود في أثناء الأوقات السيئة، وفي وسط الصناعة المصرفية المنهارة، وصناعة تحويلية لديها خشية كبيرة من الاقتراض، وعلى أية حال فقد هبط عرض النقود بمقدار الثلث في أثناء الدورة التي انتهت في ربيع ١٩٣٣.

ولم يكن هناك سوى كونجرس الولايات المتحدة الذي يمكنه أن يرتفع إلى هذا المستوى من انعدام الكفاءة. وتحت الضغط من اللوبي الفلاحي (لوبي المزارع) أصدر الكونجرس (ووقع الرئيس هربرت هوفر) على تعريفة سموت وهاولي **Smoot – Hawely Tariff** سيئة السمعة في منتصف عام ١٩٣٠، التي أدت إلى فرض تعريفات وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل في أرجاء العالم، وحربًا تجارية عالمية هبطت فيها التجارة العالمية هبوطًا حلزونيًا لم يحدث لها من قبل، ويبين الشكل ١٠-١ هذا الهبوط الحلزوني بشكل أكثر خطورة ووضوحًا عما يمكن أن تصفه آلاف الكلمات.



شكل ١٠-١

الانكماش الحلزوني للتجارة العالمية، من يناير ١٩٢٩ حتى مارس ١٩٣٣: إجمالي الواردات لـــ٧٥ دولة.

ملحوظة: القيم الشهرية مقومة بملايين الدولارات الأمريكية الذهبية القديمة.

المـــصدر: Charles Kindleberger, The World in Depression (Berkeley: University of California Press, 1973), p. 172. Reprinted by permission.

ولم يكن من المستغرب إذن أن يقوم بعض المؤرخين والاقتصاديين باستخدام مصطلح "الكساد العظيم" لوصف الفترة فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٣، نظرًا

لأن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام ١٩٢٩) بدأ يتعافى بعد ذلك، وقد ساعد إنشاء نظام التأمين على الودائع في عام ١٩٣٣ لإعادة الثقة والائتمان، وارتفع عرض النقود بشكل حاد في الفترة ١٩٣٤-١٩٣٦، وقد توسع الاقتصاد ببطء في ظل الحفز الذي قدمته الحكومة في صورة مشروعات لخلق الوظائف، ومن استقطاب ثقة الأعمال والمستهلكين التي بلغت ١٠٩,١ مليار دولار في ربيع عام ١٩٣٧، وهو ما يزيد بشكل طفيف عما كان عليه في عام ١٩٢٩، وهكذا، فإن كساد الفترة ١٩٣٧-١٩٣٨ قد سبب هبوطًا في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فبلغ ١٠٣,٢ مليار دولار في عام ١٩٣٨.

وسواء أطلق المرء على ذلك وصف الكساد المنفصل أو آخر الأزمات الكبرى للكساد، فقد استمر الهبوط من ربيع ١٩٣٧ وحتى صيف ١٩٣٨، وفي خلال تلك السنة انخفض الناتج الصناعي بنحو الثلث، وارتفعت البطالة بنحو الخُمس، طبقا للبيانات الرسمية، تاركًا نحو ٦,٥ مليون شخص من المتعطلين في عام ١٩٣٧، بلغ عددهم ١٠ مليون متعطل عام ١٩٣٨، وبعد ست سنوات من الأزمة كان معدل البطالة أعلى في عام ١٩٣٨ عما كان عليه عام ١٩٣١؛ (انظر جدول ١٠-١).

كانت الانتكاسة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٨ ترجع جزئيًا إلى التخفيض الحاد في عجز الموازنة الاتحادية (انظر جدول ١٠-٢)، بالإضافة إلى انكماش حاد في عرض النقود - أي أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تخفض إنفاقها، لم تقم منشآت الأعمال بالاستثمار على الرغم من انخفاض سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل في نيويورك إلى أقل من ١٪ في عام ١٩٣٨، ومع ذلك - وعلى نقيض ما كان يراه النيوكلاسيكيون - فإن منشآت الأعمال لم تقم بالاستثمار، ويبدو أنها قد استعادت تشاؤمها بشأن العائد على الاستثمارات في الآلات والأفراد والمصانع، وعلى سبيل المثال، فإن الآلات التي كان عمرها يزيد على عشر سنوات، والتي كانت تمثل نسبة ٤٤٪ من إجمالي المعدات المستخدمة في الصناعة

في عام ١٩٢٥، ارتفعت نسبتها إلى ٧٠٪ بحلول عام ١٩٤٠، وهكذا، فإن الركـــود فيما بين ١٩٣٧-١٩٣٨ الذى أتى في بداية عودة الثقة في الاقتصاد لم يكن كافيًـــا لدعم استثمارات الأعمال.

النيوكلاسيكيون يتعاملون مع القضايا:

في خضم هذه الكارثة العنيفة لم تصدر سوى بعض عبارات إعادة الاطمئنان من بعض أبرز الاقتصاديين في العالم، فقد فسر آرثر بيجو **Arthur Pigou** كيــف أنه حتى "مع وجود المنافسة الحرة الكاملة... سيكون هنــاك دائمًــا اتجــاه لــربط معدلات الأجور بطلب توظيف كل شخص"(٥) ، ومع ذلك فقد كانت إنجلترا، موطن بيجو، في عقدها الثاني من الكساد الذي أوهن قواها.

جدول (١٠-١)

معدلات البطالة في الكساد العظيم

(نسبة مئوية من قوة العمل المدني)

	الرسمي (٪)	تقدير داربي (٪)
الازدهار في زمن السلام		
١٩١٩	٣,٢	–
الكساد العظيم		
١٩٣٠	٨,٧	–
١٩٣١	١٥,٩	–
١٩٣٢	٢٣,٦	–
١٩٣٣	٢٥,٢	٢٠,٩
١٩٣٤	٢٢,٠	١٦,٢
١٩٣٥	٢٠,٣	١٤,٤
١٩٣٦	١٧,٠	١٠,٠
١٩٣٧	١٤,٣	٩,٢
١٩٣٨	١٩,١	١٢,٥
بداية الحرب العالمية الثانية		
١٩٣٩	١٧,٢	١١,٣
١٩٤٠	١٤,٦	–
١٩٤١	٩,٩	–
١٩٤٢	٤,٧	–

المصادر:

SOURCES: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: 1960 Series* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing office, 1975), p. D46; and Michael Darby, "Three and a Half Million U.S. Employees Have Been Mislaid: Or an Explanation of Unemployment, 1934-1941", *Journal of Political Economy*, 84 (February 1976).

وكتب ليونيل روبنز **Lionel Robbins** أستاذ الاقتصاد في جامعة بنتهام بلندن، في عام ١٩٣٤ "بصفة عامة يمكن القول بصدق: إن ازدياد المرونة في معدلات الأجور بدرجة كبيرة تؤدي إلى إحداث تخفيض كبير في البطالة، ولو لم يكن بسبب سيطرة فكرة أن معدلات الأجور تجب المحافظة عليها حتى يمكن المحافظة على القوة الشرائية للمستهلك، مهما تكلف الأمر، لكانت درجة عنف الكساد الحالي، وضخامة حجم البطالة المصاحبة له أقل كثيراً"[٦]، وقد انتظرت العودة إلى العمالة الكاملة حتى إطلاق قوى السوق الحرة.

ويتناقض الملحق الإحصائي لروبنز – برغم أنه جاء في الوقت المناسب مع كتابه "الكساد العظيم **The Great Depression**"، ومع توصياته حتى في وصفه للدمار؛ إذ إن الأسعار، كما هو متوقع، قد تبعت المسار الحلزوني لانخفاض الأجور، ولكن (طبقًا لبيانات روبنز ذاته) فإن تكلفة المعيشة في الولايات المتحدة هبطت بنحو ٢٥٪ فيما بين نهاية ١٩٢٩ ونهاية عام ١٩٣٣، بينما كان الرقم القياسي للإنتاج الصناعي يهبط بنفس الحصة تقريبًا، وكانت الأجور في الولايات المتحدة تهبط بنسبة الخُمس من معدلها في عام ١٩٢٩ وحتى نهاية عام ١٩٣٣، بينما كانت أعداد المتعطلين ترتفع من صفر تقريبًا إلى ما يزيد على ١٣ مليون

شخص في عام ١٩٣٣ - أي ربع قوة العمل في الولايات المتحـدة،[٧] وواصـل النيوكلاسيكيون خرافتهم عن هبوط الأجور، التي تجلب معها العمالة الكاملة.

وعلى أي حال، فإن هذا الدمار لم يفت على الأدب المعاصر، وقـد كانـت قصة جون شتاينبك John Steinbeck "عناقيد الغضب" الصادرة في عـام ١٩٣٩، بينما كانت الولايات المتحدة تناضل للهروب من الكساد العظيم - قـصة للمعانـاة الكبيرة والحرمان اللذين قاسى منهما فقراء المزارعين في أثناء الثلاثينيات:

"كان البِلى والخراب يسيطر على الولاية، وكانت الروائح الحلوة هي الأسى الكبير على الأرض؛ إن الرجال الذين كان يمكنهم تطعـيم الأشـجار، وتخـصيب الأرض وتكبيرها لا يجدون طريقة يجعلون بها الجـوعى يـأكلون محاصـيلهم، وهؤلاء الرجال الذين ابتكروا فواكه جديدة في العالم لا يمكنهم أن يبتكروا نظامًـا يؤدي إلى أكل فاكهتهم، وما زال المستقبل يبدو كأسف عميق يخيم على الولاية"[٨].

وكان كثيرون يشاطرون شتاينبك حزنه وتشاؤمه.

الأكاديميون السابقون على كينز:

لم يكن كل اقتصادي بريطاني على اتفاق مع بيجو وروبنز، وبالإضافة إلى كينز نفسه، كان هناك آخرون ممن ينتقدون على أطراف علم الاقتصاد التقليـدي، ومن بينهم تلميذ كينز وصديقه وزميله في كامبردج دنـيس روبرتـسون (١٨٩٠-١٩٦٣) Dennis Robertson، وعندما قام كينز في عام ١٩٣٠ بنشر مـا وصـفه بنفسه بالتحفة الرائعة، رسالة في النقود A Treatise in Money، لقي نقدًا مباشـرًا وخاصة من روبرتسون، وجوان روبرتـسون Joan Robertson (١٩٠٣-١٩٨٣) وسير ريتشارد كان Sir Richard K. Kahn (١٩٠٥- ١٩٨٩) في كـامبردج[٩]، وقد ساعدت معارضاتهم كينز، الذي سرعان ما بدأ يعيد التفكير في أفكاره.

وفي مقال عام ١٩٣٣ شرحت جوان روبنسون بإيجاز رائع كيف يمكن للمدخرات المناسبة والاستثمارات المناسبة أن يتساويا بدون أن تتساوى المدخرات المرغوبة من جانب الأسر والإنفاق الاستثماري المخطط من جانب المنتجين، إن إخفاق هاتين المجموعتين من النوايا – مجموعة الأسر ومجموعة الأعمال – في التناغم والتناسق هو الذي يخلق موجات الهبوط، إن استهداف زيادة المدخرات وشراء عدد أقل من سيارات فورد – سيؤدي إلى ترك الأسر لسيارات فورد دون أن تباع، وهذه السيارات ستظل في المخزون، وزيادة المخزون هي أحد أشكال زيادة الاستثمار في الأعمال، (وإن لم يكن مقصودًا) ، وتراكم المخزون يؤدي إلى تخفيض الإنتاج والعمالة في المصانع، وتساوي المدخرات المناسبة الاستثمارات المناسبة يوفر راحة ضئيلة للوكلاء عندما تكون السيارات غير المبيعة، جزءًا من الاستثمار المناسب على النقيض من نواياه، والبطالة راحة باردة لعمال السيارات.

وبدأ كان (**Kahn**) بفكرة أن العمالة العامة يمكن أن تكون ذات أثر متضاعف في الاقتصاد، وبناء على فكرة كان كينز قد أبداها قبل ذلك الوقت بسنتين، أظهر كان في عام ١٩٣١ أن الإنفاق الحكومي على المنشآت العامة سيوزع على العمال في شكل أجور، وسينفق الجزء الأكبر منه على السلع والخدمات الاستهلاكية، وسيقوم أصحاب المتاجر بإنفاق جزء كبير من متحصلاتهم من المستهلكين على الأجور، والمخزون، وغير ذلك، وإذا ما قامت الحكومة بتعيين ٢٠٠,٠٠٠ عامل لإزالة أوراق الأشجار، ونتيجة لهذا، ارتفعت نسبة العمالة في صناعات السلع الاستهلاكية (عمالة ثانوية) بعدد يبلغ نحو ٤٠٠,٠٠٠ عامل، عندئذ تكون العمالة الإجمالية قد ازدادت بعدد يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ عامل، وهذا يفيد بأن مضاعف العمالة هو ثلاثة، وكان يبدو هذا كما لو كانت من الحسابات البسيطة.

وفي نفس الوقت، كانت وجهة النظر الرسمية يمكن أن ترى في الخطابات المرتجلة البليغة والبهيجة التي ألقاها الرئيس هربرت هوفر في خلال السنوات الثلاث للكساد العظيم، وقد قال هوفر في يناير ١٩٣٠: إن "منشآت الأعمال

والصناعة قد تجاوزت منتصف الطريق"، وهي الجملة التي أصبحت تجري مجرى الأمثال فيما بعد، بعد أن تكررت بما يكفي في أثناء تلك السنوات، كان هوفر يرى أن برامج الإغاثة الحكومية لمساعدة العاطلين، والمشردين، والجائعين كما لو كانت برامج شيوعية أو اشتراكية، ومع ذلك، فقد قام في وقت متأخر بإنشاء برنامج للأشغال العامة، ولكنه لم يكن كافيًا تمامًا.

وفي الواقع، فإن الرأسمالية الأمريكية كانت تحتضر، على الرغم من التأكيدات الجانبية من النيوكلاسيكيين والرئيس بشأن التعافي المبكر للمريض، وكانت المناسبة مليئة بذكريات التطمينات التي كانت تعطي لألكسندر بوب Alexander Pope(*)، بينما كان على فراش الموت، وأكد له الطبيب أن تنفسه قد أصبح أسهل، وهكذا. وقد علق بوب على هذا بقوله لأحد الأصدقاء "ها أنا ذا هنا، أموت بسبب مئات من الأعراض الجيدة".

مقترحات كينز بشأن السياسات:

تطورت أفكار كينز الجديدة بثبات فيما بين ١٩٣١ و ١٩٣٤، بينما كانت الرأسمالية تتحدر، وفي الشهور الأولى لعقد الثلاثينيات، عبر كينز عن اعتقاده بأن السبب الأساسي في الهبوط كان نقص المصانع والمعدات الجديدة، الذي كان نتيجة "وجهة نظر تعوزها الكفاءة إلى الاستثمار، ولتحسين النظرة إلى المستقبل، فإن الأمر يتطلب ارتفاع الأرباح، وهو ما سيعمل على حفز الاستثمار، إلا أنه لا يجب أن تتحقق الأرباح الكبرى من خلال تخفيض التكاليف؛ لأن هذا سيكون إجراء انكماشيًّا، وقرر كينز أن الأرباح يمكن زيادتها من خلال حث الناس على إنفاق حصة أكبر من دخولهم أو عن طريق حث منشآت الأعمال على استثمار حصة أكبر من إيراداتهم في الاستثمار، ولكن ليس من خلال الاثنين معًا.

(*) ألكسندر بوب Alexander Pope شاعر إنجليزي (١٦٨٨-١٧٤٤).

وعند هذه النقطة كان كينز ما يزال يعتمد جزئيًا على التفكير النيوكلاسيكي، وهو أن زيادة الاستهلاك تتطلب التضحية بالادخار الذي كان سيوجه إلى الاستثمار في الأعمال، ولم يكن حتى ذلك الوقت يرى الإمكانية السارّة للإنفاق على الاستهلاك الكلي جنبًا إلى جنب مع زيادة الإنفاق على الاستثمار الكلي في نفس الوقت.

وحتى مع هذا، فقد قال كينز لمستمعي الإذاعة البريطانية في عام ١٩٣١: إن ارتفاع الإنفاق كان ضروريًا لمجابهة الكساد، وهي البديهية التي أثبتت أنها أكثر فائدة من نصيحة النيوكلاسيكيين، وهاجم كينز الحرص، وهو إحدى الفضائل الفيكتورية؛ نظرًا لأنه تأكد من زيف الاعتقاد بأن المدخرات الضخمة المتوقعة سيعوض عنها الاستثمار عندما لم تكن هناك في الواقع أي فرص استثمارية تلوح في الأفق، وعلى سبيل المثال، فإن الصناعة الأمريكية في عام ١٩٣٢ كانت تبيع أقل من نصف ما كانت تنتجه في عام ١٩٢٩.

وكان كينز يحث العائلات على زيادة الإنفاق (تمامًا كما فعل الرئيس جورج بوش في أثناء ركود عام ١٩٩١ عندما ذهب يشتري جوارب من محلات جي. سي. بني **(J.C. Penny)** كما وجه الحث أيضًا للحكومة؛ كي تزيد من مصروفاتها في الأشغال العامة (وهو ما يشبه إلى حد كبير ما فعله الرئيس بوش في زيارته لأحد مشروعات الطرق الكبرى في تكساس في نفس الشهر)، وقد رفض كينز ما اقترحه آرثر بيجو من خفض الأجور، الذي شعر كينز أنه لن يؤدي إلى جعل الأمور أكثر سوءًا.

وفي عام ١٩٣١، عمل كينز أيضًا في لجنة ماكميلان لاستقصاء الأحوال الاقتصادية في بريطانيا ووضع توصيات بشأنها، واستباقًا لنظريته التي ستأتي فيما بعد عن المضاعف، ثار جدل بين كينز وبعض الرافضين (من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين) من أعضاء اللجنة بشأن ما لاحظوه من ارتفاع معدل البطالة الفعلي في القطاع الخاص، وأن الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة لن يجدي في تحويل الموارد بعيدًا عن الاستثمار الخاص، ولكنه بدلاً من هذا قد يحدث أثرًا مضاعفًا.

وعلى الرغم من موافقة كينز على أن برامج الأشغال العامة قد تخفض من ثقة الأعمال لفترة قصيرة، فقد كان يعتقد أن المحصلة ستكون هي زيادة إنفاق الحكومة وهو ما سيكون عاملاً مساعدًا، بل ربما كان أمرًا مرغوبًا، وكان كينز قد بدأ يقترح أنه إذا لم تقم الأسواق الحرة بإنتاج العاملين والمصانع الهادرة، عندئذ يصبح من الضروري أن تتدخل الحكومة لاستعادة المستويات المرتفعة من النشاط الاقتصادي(١٠).

وحتى مجيء كينز، كان يتم بسهولة رفض منتقدي النيوكلاسيكيين؛ لأنهم ببساطة لم يكونوا يفهمون، إلا أن من الواضح أن كينز كان فعلاً يفهم، وكان لا بد من أخذ ما يقوله على محمل الجد عندما أدان السياسات الحكومية القائمة على أساس مبدأ حرية العمل "**Laissez - Faire**"، وقد قام بذلك في إحدى المقالات في عام ١٩٢٦ التي أسماها "نهاية حرية العمل **The End of Laissez – faire**"، والتي استنكر فيها مبدأ آدم سميث الخاص بالحرية الطبيعية والعلاقة الوثيقة بين المصالح الخاصة والاجتماعية مع المصالح الذاتية المستنيرة، وأعلن كينز شكوكه في الوجود المستمر للمصروفات الكافية لاستقرار الاقتصاد؛ أي: إنه كان يشك في قانون ساي **Say**، ولكن عند هذه النقطة كان ما يزال يفتقد وجود نظرية تعارض اقتصاد مارشال: لم يكن لديه سوى رؤية غائمة غير واضحة.

التوجهات الكينزية الأولى وتباشير الصفقة الجديدة New Deal للإنعاش الاقتصادي:

أحس كينز بوجود نقص في الثقة من جانب المستهلكين، وهو ما أفسد مجتمع الأعمال، والثقة هي بالتحديد ما تعهد فرانكلين روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥) باستعادتها أولاً عندما تولى منصبه رئيسًا للولايات المتحدة في مارس ١٩٣٣، وبدأ ما أصبح يعرف بعد ذلك باسم "البرنامج الجديد **New Deal**"، وعلى الرغم من التنديد به في ذلك الوقت (وكثيرًا فيما بعد) باعتباره اشتراكية مكشوفة، فإن

البرنامج كان يهدف إلى إنقاذ الرأسمالية الأمريكية، وتلك السياسات الاقتصادية، على الرغم من أنها غير اشتراكية، فإنها كانت جذرية بمعايير أوقات السلام؛ أي: إنها حاولت اقتلاع جذور نظام حرية العمل وجعل الحكومة شريكًا إيجابيًّا واعيًا في توجيه الاقتصاد، وفيما بعد، وفي نظرة إلى الخلف كان أفضل ما يوصف به البرنامج أنه كان "كينزيًا بصفة رئيسية **Primal Kenesian**.

ومع بداية مارس ١٩٣٣ بدأ فرانكلين روزفلت في تنفيذ أول أعمال كينز **Primal Kenesian** قبل أن يتمكن كينز تمامًا من استكمال وضع نظريته الثورية، وقد لاحظ رزوفلت في أول خطاب له مدى خشونة نقص ثقة المستهلك؛ "ولذا فإني أود أولاً أن أؤكد على اعتقادي الجازم بأن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه، وهو الرعب المجهول الاسم، وغير المنطقي، وغير المبرر والذي يشل الجهود المطلوبة لقلب التراجع إلى تقدم"، وفي مايو ١٩٣٣ أعطيت الإدارة الاتحادية لإغاثة الطوارئ (**FERA**) مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتقديم أموال الإغاثة للمحرومين، وكان هذا علامة على بداية البرنامج الاتحادي للرفاهة.

وقد حافظ برنامج الإغاثة على الناس من الموت جوعًا، ولكن الإستراتيجية الأساسية للبرنامج الجديد لروزفلت كانت هي خلق الوظائف حتى عندما يتم نقل الأشخاص من كشوف الأعمال الخيرية واستعادتهم لاحترامهم الذاتي، أدى هذا إلى خلق عدد كبير من وكالات الحكومة الاتحادية الجديدة، وكان بعضها مثل برنامج جماعات المحافظة المدنية (**CCC**) الذي قدم وظائف للشبان الذكور من الفئة العمرية ١٨–٢٥ سنة في أعمال المحافظة وحقق نجاحًا، وكانت هناك جماعات أخرى مثل جماعة إدارة التكيف الزراعي (**AAA**) التي عملت على رفع أسعار المنتجات الزراعية، عن طريق دفع أموال للمزارع التي لا تنتج، وكانت الخنازير تذبح، ويتم زراعة القمح بكميات أقل (بموجب مرسوم حكومي)، وذلك على الرغم من أن الناس كانوا على حافة الهلاك جوعًا، إلى جانب الاستغناء عن العاملين

السود الذين يجمعون المحاصيل مقابل حصة من الإنتاج، وطرد المزارعين المستأجرين من المزارع التي لم تكن تزرع.

كما قامت الحكومة بتمويل مشروعات البنية الأساسية الجديدة، وكانت هيئة وادي التنيسي **Tennesee Valley Authority (TVA)** عبارة عن برنامج لاستغلال الطاقة الكهربية المائية، ولم يكن يتم إنتاج الطاقة الكهربية فحسب، بل كان يقوم ببناء السدود، وإعادة زراعة الغابات، والأراضي المخصصة للتنزه، وإنتاج الأسمدة، كما قامت هيئة واد التنيسي **(TVA)** ببناء مرفق أوك ريدج **Ouk Ridge Facility**، الذي قام فيما بعد بتقديم البحوث والتنمية الخاصة بالقنبلة الذرية، أما المشروعات الخاصة المتداعية في أثناء الكساد فلم تعد تحظى بالتقديس أو الاستثناء.

وتم خلق الشركة الفيدرالية للتأمين على الودائع **(FDIC)** لإنقاذ النظام المصرفي المنهار، من خلال التأمين على الودائع المصرفية، كما أنشئت شركة إقراض أصحاب المساكن أيضًا، لإعادة تمويل الرهون، ومنع حبس الرهون **"Prevent Foreclosure"**.

وكانت ذروة البرنامج الجديد هي الإدارة الوطنية للاسترداد **(NRA)**، المخصصة للإشراف على، قانون الاسترداد الصناعي الوطني **(NIRA)** وتنفيذه؛ إذ كان الانكماش يؤدي إلى إفلاس المزارع ومنشآت الأعمال، بينما كانت الأجور المتهاوية تعمل على تجميد إنفاق المستهلكين، وتم تشجيع أرباب الصناعة على تحديد الأسعار بالحصانة التي وفرتها قوانين مناهضة الاحتكار، وتم وضع حد أدنى للأجور، وكما وضع حد أقصى لساعات العمل، كما أعطيت للعمال حقوق التفاوض الجماعي، وبذلك قام قانون الاسترداد الصناعي الوطني **(NIRA)** بالعمل على انتهاك أكثر الأسس المحترمة للأسواق الحرة، ولم تقم الإدارة الوطنية للاسترداد **(NRA)** بتوسيع عضوية اتحادات العمال (كان اتحاد عمال المناجم يضم في عضويته نصف مليون عضو)، ولكن منشآت الأعمال أساءت استغلال قوانين تحديد الأسعار من خلال القيام بتحديد الأسعار عند مستويات مرتفعة بدلاً من تخفيضها.

واستمر الكساد قابعًا حتى منتصف الثلاثينيات، حتى عندما أعلنت المحكمة العليا قرارها بالإجماع بعدم دستورية الإدارة الوطنية للاسترداد (NRA) ، إلا أن روزفلت لم يعبأ بهذا، وأنشأ إدارة تقدم الأشغال (WPA) في عام ١٩٣٥، (وفي عام ١٩٣٩ تم تغيير الاسم الأوسط إلى مشروعات بدلاً من تقدم)، وقامت الإدارة بتعيين عمال لبناء ١٠٪ من الطرق الجديدة في الولايات المتحدة، إلى جانب المستشفيات الجديدة وقاعات المدن ودور المحاكم والمدارس، وقامت على سبيل المثال ببناء الجسور والطرق التي تصل بين فلوريدا كيز **Florida Keys** وميامي، وقامت ببناء سد بولدر (الذي أصبح الآن سد هوفر)، ونفق لينكولن الذي يصل نيويورك ونيوجيرسي، ومنظومة ترابيوراه للجسور التي تصل بين مانهاتن ولونج أيلاند، وطريق إيست درايف في مانهاتن ومخزنًا لحيازات الذهب الرسمية أطلق عليه فورت نوكس **Fort Knox**، بالإضافة إلى التشييد، قامت الإدارة **WPA** بتعيين ألوف من الفنانين والكتاب والموسيقيين البائسين والمشردين في مشروعاتها الفنية.

وكان من الصعب القول بأن الإنفاق بالعجز هو من الأمور الأساسية من ناحية الحجم؛ حيث ارتفعت مصروفات الحكومة الاتحادية الممول ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام ١٩٣٤، وهو ما لا يعتبر عبئًا ثقيلاً بمعايير التسعينيات الأكثر ازدهارًا عندما بلغ متوسط الإنفاق الحكومي نحو خمس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وعلى أي حال، فإنه لما كان نحو خمس مصروفات البرنامج الجديد في الموازنة مخصصًا لخلق العمالة، وقد أسهمت هذه المصروفات (إلى جانب التوسع في عرض النقود) في التعافي الذي أعاد الناتج القومي الإجمالي الحقيقي إلى مستواه في عام ١٩٢٩ وذلك في عام ١٩٣٧، وهو ما يجعل البيانات الرسمية عن البطالة موضع شك، وقد قام الاقتصادي مايكل داربي **Michael Darby** بتصحيح البيانات الرسمية للبطالة بحيث تشمل هذه العمالة العامة (انظر جدول ١٠-١).

وأرقام داربي عن العمالة العامة تستبعد متوسطًا سنويًا يبلغ ٦٪ من معدل البطالة الرسمي في السنوات من ١٩٣٤ وحتى نهاية ١٩٣٩، ومع ذلك، فإن برنامج روزفلت الذي جعل من العمالة أساسًا للبرامج لم يفلح في رفع الاقتصاد إلى مستوى العمالة الكاملة في أفضل السنوات وهي ١٩٣٧، وكان على الاقتصاد أن ينتظر حتى الحرب العالمية الثانية وما اتصل بها من عمالة الحرب؛ كي يحقق العمالة الكاملة.

جدول ١٠-٢

مصروفات الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة ونسب العجز من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٩

	المصروفات (٪)	العجز (٪)
١٩٣١	٤,٧	٠,٦
١٩٣٢	٨,٠	٤,٧
١٩٣٣	٨,٣	٤,٧
١٩٣٤	١٠,٢	٥,٦
١٩٣٥	٩,٠	٣,٩
١٩٣٦	١٠,٢	٥,٤
١٩٣٧	٨,٦	٣,١
١٩٣٨	٨,٠	١,٤
١٩٣٩	٩,٨	٤,٣

المصادر:

Source: Based on data from U.S. Department of Commerce, Historical *Statistics of the United States, Colonial Times to 1970* (Washington, D.C.: Government Printing office, 1975); and U.S. Department of Commerce, *NIPA, 1929-1976 Statistical Tables,* September 1981.

المضاعف الكينزي الشهير:

في أثناء ذلك عثر كينز على الحلقة الضائعة المطلوبة لإكمال نظريته الجديدة، وفي المثال النيوكلاسيكي يقوم الادخار والاستثمار في سوق الأموال القابلة للإقراض بتحديد سعر الفائدة، وفي نفس الوقت، فإن سعر فائدة التوازن يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار، وإذا تجاوز الادخار مؤقتًا الاستثمار، يهبط سعر الفائدة (ويزداد مبلغ الاستثمار)، حتى يتساوى الاثنان مرة أخرى، ويتم ضمان العمالة الكاملة، وبينما كان الأشهر المظلمة للكساد تمر دون انقطاع، فإن كينز مع ذلك كان يراقب منشآت الأعمال وهي ترفض الاستثمار حتى مع الانخفاض الشديد لأسعار الفائدة، واستنتج كينز أن مستوى الدخل والعمالة يجب أن يعتمد على أكثر من مجرد تساوي الادخار والاستثمار كما يحدده سعر الفائدة، وبمجرد فهم هذا الخطأ الأساسي، حدثت ثورة في النظرية الاقتصادية.

وقد قام كينز بتكييف فكرة زميله ريتشارد كان **Kahn** الخاصة بمضاعف العمالة لأغراضه الخاصة، كانت الفكرة بعيدة عن أن تكون جديدة، وقام كثير من الاقتصاديين بالرهان على الآثار المضاعفة للإنفاق الحكومي، التي تأتي نتيجة للدورات المتعاقبة من الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن أحدًا لم يتمكن من جعل ذلك جزءًا من نظرية جديدة مقبولة.

وقد خصص كينز رياضيات كان باعتبارها علاقة رئيسية، وقد استخدم مصطلح مضاعف الاستثمار، وإذا قامت الحكومة أو الصناعة باستثمار مبلغ مبدئي بمليار دولار، وارتفع الدخل القومي بمقدار ٢ مليار دولار، فإن مضاعف الاستثمار يكون ٢، (بدون البيانات أو الأدوات الإحصائية، كان تخمين كينز صحيحًا بأن المضاعف في إنجلترا أيضًا كان ٢).

ومع المخاطرة بزيادة التبسيط، فإن علاقة المضاعف يمكن إظهارها في شكل مثال مخطط (انظر جدول ١٠-٣)، والمثال يتضمن قيام كل مستهلك بالتخطيط لإنفاق ثلاثة أرباع كل دولار جديد من دخله بعد الضرائب (الميل الحدي للاستهلاك في رأي كينز)، وأن يكون في نيته ادخار ربع كل دولار جديد (الميل الحدي للادخار)، ولبدء العملية، سنفترض أن استثمار الأعمال سيرتفع بمبلغ ٥ مليار دولار نتيجة لتحسن توقعات الربح.

ويبين الجدول رقم ١٠-٣ ما الذي سيحدث؟ وفي هذه العملية يتم ضرب مبلغ ٥ مليارات دولار في ٤ ليكون حاصل الضرب ٢٠ مليار دولار من الدخل القومي الجديد، ويستخرج المضاعف ٤ من عدم إنفاق سوى الربع من الزيادات كافة في الدخول التي لم يتم إنفاقها[١١]، وبعد إتمام لعب كل الدورات يكون التغير في الادخار الذي سببه التغير في الاستثمار مساويًا للزيادة الأصلية في الاستثمار، وارتفاع الإنفاق الاستثماري، سواء أكان خاصًا أم عامًا، يضاعف نفسه من ناحية تغيرات الدخل القومي، ومن مدفوعات الأجور المرتفعة يمكن للعمال أن يدخروا أكثر؛ ولذا فإن الاستثمار المبدئي ينتهي بتحقيق زيادة كافية من المدخرات لتمويل نفسه.

جدول ١٠-٣

عملية المضاعف

	تغير الدخل	تغير الاستهلاك	تغير الادخار	التغير المبدئي الاستثمار
الزيادة المبدئية في الاستثمار				٥,٠ دولار
الدورة الأولى	٥ دولارات	= ٣,٧٥ دولار	+ ١,٢٥ دولار	
الدورة الثانية	٣,٧٥	٢,٨١	٠,٩٤	
الدورة الثالثة	٢,٨١	٢,١١	٠,٧٠	
الدورة الرابعة	٢,١١	١,٥٨	٠,٥٣	
الدورة الخامسة	١,٥٨	١,١٩	٠,٣٩	
الدورات الأخرى كافة	٤,٧٥	٣,٥٦	١,١٩	
إجمالـــــــي	٢٠,٠ دولارًا	١٥,٠ دولارًا	٥,٠ دولارات	٥,٠ دولارات

في علم الاقتصاد النيوكلاسيكي لا يقتصر الأمر على اعتماد الادخار بأعظم قدر على سعر الفائدة، ولكن أيضًا على أي زيادة في الادخار تأتي على حساب الاستهلاك، وينهي المضاعف الكينزي هذه اللعبة الصفرية؛ إذ إن الاستهلاك لا يعتمد على الادخار بل على الدخل، وهناك ميل نفسي مستقر في المجتمع الحديث وهو أن من المؤكد قيام المستهلكين بالاستهلاك أكثر عندما ترتفع دخولهم وأقل عندما تقل تلك

الدخول، وعلى النقيض من الفيكتوريين، فإن هذه السلالة الجديدة من المستهلكين ترى فضيلة في الشراء وتجنب عذاب الامتناع، وقد أتى كل من سكوت وزيلدا فيتزجرالد على هذا التحول في السلوكيات في أثناء عصر موسيقى الجاز.

وإذا ما كان الدخل مهمًّا بالنسبة للاستهلاك، فإنه يجب أن يكون مهمًّا أيضًا بالنسبة للادخار؛ نظرًا لأن الادخار هو ببساطة "امتناع عن الاستهلاك، وللتفكير في أي مستوى معين من العمالة، يجب أن يكون هناك مبلغ من الإنفاق الاستثماري لمنشآت الأعمال، يساوي الفرق الذي يجعل الناتج (عند الهدف المحدد للعمالة) يتجاوز الاستهلاك؛ أي: إن الاستثمار يجب أن يتناسق مع العمالة (والناتج) الذي يرغبه المجتمع.

تبين الأجزاء المتفرقة الباقية من المسودات المبكرة لكتاب كينز" النظرية العامة للعمالة والفائدة، والنقود (١٩٣٦) **The General Theory of Employment, Interest, and Money** أنه كان يستخدم فكرة المضاعف في نظامه النظري في وقت مبكر منذ حوالي ١٩٣٢، ومع ذلك فإنه في كتاباته واستشاراته في أثناء تلك السنوات، كان كينز يعتبر من جانب معظم الاقتصاديين الآخرين الشوكة الوحيدة في حديقة علم الاقتصاد النيوكلاسيكي الخالية من أي عيب.

الأوهام والدخل القومي:

في المثال الرمزي النيوكلاسيكي أدت حرية حركة الأجور وأسعار الفائدة إلى العمالة الكاملة، وقد حاصر كينز النيوكلاسيكيين، مثل المحامي في استجواب دقيق قاسٍ، وكانت حجة كينز هي أن الحركة الحرة للأجور وأسعار الفائدة افترضت حتمًا أنه في العالم النيوكلاسيكي إما:

(١) أن ذلك لن يحدث.

(٢) وإذا ما حدث فإنه لن يحقق العمالة الكاملة.

وكان كينز يفهم أن التخفيضات الجماعية للأجور إنما هي فكرة سياسية غير عملية، وإلى جانب هذا فإنه حتى إذا ما أمكن إتمامها، فإن هبوط الأجور وحده لن يؤدي إلى رفع العمالة، وحتى لو مكّن المنتجين من تخفيض تكاليفهم ومن ثم أسعارهم، فإن الانخفاض في الأجور النقدية سيؤدي أيضًا إلى انخفاض الدخل الذي هو منبع طلب المستهلكين، ومن ثم فإن دفع الطلب الكلي في الاقتصاد يجب أن يأتي من مصدر آخر.

وما رآه النيوكلاسيكيون من فضيلة الحرص والاقتصاد رآه كينز انتقاصًا من العمالة؛ إذ إن ارتفاع الادخار المقصود يعني انخفاض الاستهلاك المرغوب، وهبوط الطلب على السلع والخدمات ينشأ عنه انخفاض في مستويات الإنتاج، وانخفاض الدخل الذي يتم الادخار منه، ومن ثم تقليل الادخار عن القدر المستهدف أصلاً، وهذا الانخفاض في الادخار عن المتوقع سيجاري الاستثمار عند مستوى أكثر انخفاضًا من الدخل القومي، وهكذا يمكن أن تتحقق المساواة عند مستويات من الطلب الإجمالي (والإنفاق) غير كافية لتشغيل كل الأفراد المنتظمين في قوة العمل، لقد كانت هناك مفارقة في الاقتصاد.

والطلب الكلي هو مجموعة ما ينفقه المستهلكون ومنشآت الأعمال والمستثمرون والحكومة، وعندما يتجاوز إجمالي المصروفات الواردة في الخطة، الناتج الإجمالي، عندئذ يرتفع الناتج للوفاء باحتياجات الطلب، وبالعكس، إذا ما كانت المصروفات الكلية المخططة أقل من إجمالي الإنتاج المحتمل، عندئذ يتجه الناتج نحو الانخفاض الشديد، وعندئذ يكون الاتجاه نحو تحقيق توازن الدخل القومي.

وهنا توجد إحدى النقاط النادرة للاتفاق بين كينز والنيوكلاسيكيين؛ إذ إنهم قالوا: إن هذا التوازن دائم ما دام الناتج كافيًا للمحافظة على العمالة الكاملة، وهي النتيجة التي رفضها كينز، مكتفيًا بأن توافق الحدوث في نفس الوقت لهذه التوازنات الطبيعية في جميع الأسواق – العمل والنقود والسلع – مع تحقيق العمالة الكاملة

بالضبط، - أمر غير محتمل، وفضلاً عن هذا، كما قال، فإن فشل عملية التــوازن يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية قاسية.

عندما تساير المصروفات الإجمالية الناتج المحتمل أو العرض الكلي، ولنقل مثلاً: عند ٤٩٠ مليار دولار يتصايح النيوكلاسـيكيون صــارخين "التــوازن!!"، ويبكرون في العودة إلى منازلهم، إن التوازن لا بد أن يكون موجودًا؛ لأنه عند أي مستوى آخر للطلب على الناتج سيكون إما "مرتفعًا جدًا" أو منخفضًا جـدًا، ولكــن كينز كان يجادل بأن توازن الدخل القومي لا يتطلب بالضرورة حدوثه بالتوافق مع العمالة الكاملة.

أما استثمار منشآت الأعمال الخاصة، الذي يعتمد كمــا هــو دائمًــا علــى "توقعات غير يقينية" فلا يمكن أن يعتمد عليه لضمان وظائف للجميع، وعنــد هــذه النقطة يأتي إنفاق الحكومة؛ إذ إن الحكومة وحدها - وفقًا لاقتناع كينز - هي التــي يتوقع منها القيام بوضع سياسة الاستقرار وزيادة صافي إنفاقها؛ (أي بعــد خــصم الضرائب) بالمبالغ اللازمة.

وإذا ما افترضنا أن الإنفاق الجاري للحكومة والقطاع الخاص يولِّد مــستوى لدخل التوازن لا يزيد على ٤٩٠ مليار دولار، ولا يؤمن عملاً إلا لعــدد لا يزيــد على ٧٥ مليون عامل، تاركًا ٥ مليونات عاطل من ٨٠ مليون شخص يمثلون قوة العمل[١٢]، فإن مستوى إنفاق يبلغ ٥١٠ مليارات دولار سيكون كافيًا لتشغيل القــوة العاملة بأكملها، وإذا ما افترضنا أن مضاعف الاستثمار يعادل أربعة، فــإن كينــز كان سيجادل بأننا نحتاج إلى توليد ٢٠ مليار من الناتج والدخل الإضــافي لنرفــع الناتج إلى هذا الرقم الذي هو ٥١٠ مليارات دولار والضروري لتــشغيل الجميــع؛ أي بأننا بمضاعف استثمار (وغيره من وجوه الإنفاق) يعادل أربعة، نحتــاج إلــى توليد زيادة إضافية لا تتعدى ٥ مليارات دولار (٢٠/٤) في الإنفاق.

وعلى أية حال، فإن كينز يقول: إنه حتى هذا "التوازن" المستنبط ليس مستقرًا – وتحت رحمة أشياء مثل التدفقات في الأرباح المتوقعة، وهكذا يتأرجح الاقتصاد الحقيقي بدون استقرار بين التوازنات، مثلما كانت الطائرة الأولى للأخوين رايت تتدحرج وتتقلب مع الرياح والنسمات، وأحيانًا قد يحدث السقوط.

النقود وعدم اليقين:

عندما يقرر المرء كم سيخصص من دخله للاستهلاك؟ وكم للادخار؟ سيظل هناك قرار آخر ينتظره: ما الشكل الذي سيتحكم به في استهلاكه المقبل؟ إن الأشخاص الراشدين لا يحتفظون بمدخراتهم في شكل نقود أو حسابات جارية بالبنوك، هكذا قال مارشال، وكثيرون غيره من النيوكلاسيكيين، إلا أن الاحتفاظ بأرصدة نقدية في حد ذاتها – كما يقول كينز معترضًا – يعتبر أمرًا رشيدًا تمامًا عندما يكون المستقبل غير واضح، أو مظلمًا أو ينذر بشرّ؛ إذ إن الظروف الاقتصادية غير اليقينية يمكن أن تجعل من النقود أصلاً أكثر جاذبية عن السندات، حتى إذا ما كانت محشوة في حشايا الفراش ولا تكسب أية فائدة، والنقود باعتبارها أصلاً، يمكن أن تكون مثل بطانية أمان لاينوس **Linus** في قصة الفول السوداني **Peanuts**، وكما وضعها كينز عندما قال: "إن حيازة النقد تخفف وتسكّن قلقنا".

وسعر الفائدة المطلوب لكي نتخلى عن نقودنا مقابل حيازة أصول يقيس "درجة قلقنا"، واليقين هو الوهم، وبدلاً من المكافأة النيوكلاسيكية للامتناع، فإن كينز يري أن سعر الفائدة مكافأة لعدم السيولة، أو المبلغ المطلوب للتغلب على تفضيل الفرد للسيولة؛ ولذا فإن مبلغ النقود التي يريد الأشخاص الاحتفاظ بها تتناقص فقط مع ارتفاع سعر الفائدة (جدول تفضيل السيولة ينحدر إلى أسفل).

وهذا الفارق الأساسي بين كينز والنيوكلاسيكيين يرتبط ارتباطًا فعليًا بسوق السندات؛ إذ إن أسعار السندات تتباين مع العرض والطلب، وكلاهما قد لا يمكن

التنبؤ به، ومع ذلك، فإن مبلغ الفائدة المدفوعة بالدولار مقابل الاحتفاظ بالسند ثابت، وعلى سبيل المثال: لنأخذ أي سند (فيما عدا جيمس بوند **James Bond**)(*)، يمكن بيعه بمبلغ ١٠٠٠ دولار، ويتلقى عنه حائزه مبلغ ١٠٠ دولار سنويًا كدخل من الفائدة، وهكذا فإن سعر الفائدة السنوي هو ١٠٠ دولار/ ١٠٠٠ دولار؛ أي ١٠٪، وإذا ما تناقص عرض السندات بشكل كبير عن هذا السعر ولنفس مدة الاستحقاق (وهو ما يحدث غالبا بدون توقع)، فإن سعر السند موضع الحديث - والموجود فعلاً في السوق - سيرتفع، فإذا ما تضاعف سعر السند، وبلغ ٢٠٠٠ دولار، سيهبط عندئذ سعر الفائدة ليصبح ٥٪ فقط (١٠٠ دولار/ ٢٠٠٠ دولار).

وهكذا فإن حائز السند الذي اشتراه لأن سعر فائدته أعلى من الصفر الذي تنتجه النقود إذا ما ظل سعر الفائدة ثابتًا، أو إذا ما ارتفع سعر السند بما يقدم ربحًا رأسماليًا جيدًا، ولكن إذا ما هبط سعر السند، وإذا ما كان قد تم شراء السند بسعر مرتفع نسبيًا (وكان سعر فائدته منخفضًا)، فإن أي انخفاض بسيط في سعر السند سيؤدي إلى خسارة في قيمة رأس مال الشخص حائز السند قد تكون كافية لمحو المبلغ الصغير من دخل الفوائد الذي يتم الحصول عليه من عدم السيولة. وفجأة، تصبح النقود أصلاً أكثر جاذبية من السند.

وفي تفكير كينز كانت هذه النقطة هي المكمن الذي تبدأ منه المشكلة فعلاً، فإذا ما كانت أسعار السندات شديدة الارتفاع؛ بحيث لا يمكن للأفراد التوقع أنها سترتفع أكثر من ذلك؛ (أي: إن أسعار الفائدة قد انخفضت كثيرًا)، فإن تفضيل السيولة أو الاكتناز النقدي والاحتفاظ بالنقود عاطلة قد لا تكون له حدود، وإذا ما كان جميع الأشخاص فعلاً يحتفظون بالنقود بدلاً من السندات، فإن أسعار الفائدة في سوق السندات لن تنخفض أكثر من ذلك، ويصبح الاقتصاد

(*) المؤلف يتلاعب بالكلمة بوند **Bond** = سند وبطل أفلام المغامرات جيمس "بوند"؛ المترجم.

وفقًا لما وصفه صديق كينز وزميله دنيس روبرتسون **Dennis Robertson** قد وقع في فخ السيولة **Liquidity Trap**.

وإذا ما شعر حائزو السندات والنقود بوجود خطر منذر في وسط الظلمات، أو تخيلوا إحساس الرئيس التنفيذي في أي منشأة بالنسبة لتمويل مصنع جديد بناءً على التنبؤات الخاصة بالمبيعات في خلال السنوات الثلاثين القادمة غير المتيقن بما فيها!! فإنه حتى أكثر أسعار الفائدة انخفاضًا لن يغري منشآت الأعمال باقتراض الأموال واستثمارها في مصانع ومعدات جديدة، وبالفعل، إذا ما كانت الاحتمالات كئيبة بدرجة كافية، وكانت أسعار الفائدة الاسمية سالبة، فإن الإغراءات بالاستثمار قد تتطلب المستحيل.

داخل حالات عرض النقود وخارجها:

ما المصدر الأصلي لهذه النقود التي تكتنز أو تنفق؟ يرى كينز أنها ظهرت إلى الوجود نتيجة الديون، التي هي عقود للسداد الآجل، وتأتي النقود إلى الوجود بسبب الفاصل الزمني بين إنتاج السلع وتحصيل النقود، وقد كان هنري فورد ينتج مئات من السيارات (نموذج أ) أسبوعيًّا، ولكنها كانت لا بد أن تذهب إلى الوكلاء وموظفي المبيعات لإقناع العملاء بشرائها كلها، وهو ما كان يستغرق وقتًا بالطبع، وهذه الفجوة الزمنية كانت تملؤها الإجراءات المصرفية، أو إصدار سندات جديدة؛ لتمويل السلع الموجودة تحت التشغيل، ويتم خلق هذه النقود في داخل نظام المنشآت الخاصة، وهذا هو ما أطلق عليه آدم سميث رأس المال المتداول الذي يتدفق من خلال النظام المصرفي الحديث.

وفي الاقتصاد الحديث تكون معظم النقود في شكل إيداعات جارية، وهي عبارة عن أصول سائلة بالنسبة للأفراد، وعبارة عن التزام بالنسبة للبنك، ولما كان النظام المصرفي الحديث هو نظام قائم على الاحتفاظ باحتياطي جزئي، فإن نسبة

معينة من الإيداعات المصرفية بالبنك يمكن إقراضها إلى منشآت الأعمال، والقروض التي يقدمها أحد البنوك قد تصبح إيداعات جارية جديدة في بنك ثانٍ، يمكنه بدوره أن يقرض حصة كبيرة من هذه الإيداعات، وهكذا في جميع البنوك الموجودة في النظام، وبهذه الطريقة يتوسع ويتضخم عرض النقود، بنظام رياضي مماثل لمضاعف كينز، وينمو عرض النقود ما دام هناك قروض تقدم إلى منشآت الأعمال بغرض التوسع، ولتمويل المخزون السلعي، أو تمويل عمليات الإنتاج.

وهناك أموال أخرى تأتي من خارج النظام المصرفي، وإذا ما اختارت الحكومة، فإنها يمكن أن تخلق ديوناً من خلال الإنفاق بالعجز، وقد قامت حكومة الولايات المتحدة بعمل ذلك، على سبيل المثال: بقدر كبير وملحوظ من الانتظام في خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات (من القرن الماضي) ، كما أن المصروفات الحكومية التي تزيد على إيرادات الضرائب يمكن تمويلها عن طريق بيع السندات إلى البنك المركزي، الذي يستخدمها كغطاء للقروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية، ولإصدار النقود، وبهذا يزيد عرض النقود.

وهكذا، فإن العرض الكلي للنقود يعتمد بصفة رئيسية على إجراءات البنوك الخاصة وما تقوم به السلطات النقدية استجابة لطلبات الأفراد، ومنشآت الأعمال، والحكومة، وبهذه الطريقة، يتم خلق النقود من نسمات الهواء الرقيقة، سواء من داخل أو من خارج النظام المصرفي الخاص.

أسعار الفائدة وعدم التيقن يعتمدان على النظرية الكمية للنقود:

عرض النقود والطلب على النقود هما اللذان يحددان سعر الفائدة، وعلى النقيض من دورهما في الصيغة الأولية للنظرية الكلاسيكية لكمية النقود، فإن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤثر في مستويات الدخول والأسعار بصفة غير مباشرة فقط، من خلال سعر الفائدة على النقود، ثم إذا ما كانت الإيرادات

المتوقعة من مبيعات المنشآت مرتفعة، وكانت أسعار الفائدة منخفضة بدرجة كافية، فإن المنشآت ستتجه إلى الاقتراض من البنوك، وترتبط بنشاط استثماري فعال.

إن القائم بتوريد الشعيرات الدقيقة لشركة جنرال إليكتريك إذا ما رأى أن احتمالات مبيعاتها مزدهرة، فإنه قد يتجه إلى الاقتراض كي يشتري معدات إنتاجية أحدث؛ لكي يفي باحتياجات عميله، ومرة أخرى، فإن أسعار الفائدة قد لا تهبط بالدرجة الكافية بسبب رغبات السيولة لدى الجمهور (فخ السيولة)، أو بسبب عدم التيقن فيما يتعلق باحتمالات الاستثمار التي قد لا تكون كبيرة بالقدر الذي يغري منشآت الأعمال بالاستثمار بأي سعر فائدة.

وإذا ما تذكرنا التحيز التفضيلي لألفريد مارشال ناحية النظرية الكمية للنقود وقانون ساي **Say** يمكن أن نرى ما حدث من ضرر بالغ لنظرية مارشال من وجهة نظر كينز بشأن النقود. أولاً: إن معدل دوران النقود (**"V**) لم يعد مستقرًا، كما أن استدامة ثباته قلّت كثيرًا، وإذا ما كان الطلب على النقود أو تفضيل السيولة حساسًا للتغيرات في سعر الفائدة (تحركات أسعار السندات) أو بالنسبة للتحولات في المزاج النفسي المتعلق بالتوقعات الاقتصادية، فإن رمز معدل الدوران (**V**) قد يصبح رمزًا لسرعة التذبذب، وسيتغير معدل دوران النقود مع تأرجح رغبات الجمهور بالنسبة للنقود (السيولة)، وفي الواقع فإنه في فخ السيولة لن تكون هناك نهاية للرغبة في السيولة من جانب الجمهور، ولا يمكن للتوازنات النقدية أن تستمر مساوية بدقة للأموال المطلوبة لكل من الاحتياجات العائلية اليوميّة، وتلك المطلوبة للأعمال التجارية، كما أن رغبة الأفراد في حيازة أرصدة نقدية عند توقع جمود أسعار السندات في وسط الرياح هو أحد الحلقات المكسورة في سلسلة أحداث ساي **Say**.

النقود والكساد العظيم:

لم يقل كينز: إن النقود غير ذات صلة، أو لا علاقة لها بالموضوع، بل كان يريد أن يُظهر كيف أن النقود هي أحد المكوّنات النشطة في إنتاج الدخل؟ والناتج

والعمالة، وكان الدافع وراء هذا هو الحاجة الماسة إلى تحريك الاقتصاد للخروج من ظلمة الكساد العظيم، الذي أدت الظروف السائدة فيه إلى أن يكون في صحبته فخ السيولة مع توقعات شديدة الظلمة للأعمال.

وفي هذا الفخ المزدوج – حيث لا يمكن تخفيض أسعار الفائدة بأي درجة، ويكون المستثمرون من منشآت الأعمال على حذر ويقظة – لا تكون للسياسة النقدية أي فائدة، ولا يمكن للبنك المركزي أن يقوم بزيادة عرض النقود إذا ما كان المصرفيون من القطاع الخاص لا يرغبون في تقديم أية قروض، كما أن المصرفيين من القطاع الخاص لن يقدموا قروضًا ما لم يوجد من يأخذها، وهنا تهبط سرعة دوران النقود (**V**) إلى ما تحت مَدّ الإفلاس، وينتهي الأمر بالبنك المركزي إلى محاولة دفع عصا من المعكرونة المبتلة، وسعر الفائدة لن يهبط إلى الصفر؛ لأن الأفراد لا يتوقعون أن ترتفع أسعار السندات عما هي عليه (أو أن تهبط أسعار الفائدة لأقل مما هي عليه)، ويؤكد بعض الاقتصاديين الحاليين، مثل بول كروجمان **Paul Krugman** في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (**MIT**) – أن اليابان في خلال التسعينيات كان في فخ السيولة.

وفي خلال هذا الهبوط الهائل، فإن الملاذ الوحيد أمام الحكومة هو زيادة إنفاقها بأكثر من حصيلة ضرائبها، وخلق عجز، وبيع ديونها (السندات) إلى البنك المركزي، ولن يكون على الحكومة أن تخلق نقودًا خارجية فحسب، بل سيكون عليها أيضًا أن تضمن استخدامها – وسرعتها – من خلال إنفاقها، وستؤدي المصروفات الحكومية الناشئة عن هذا الإجراء إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى عودة تدفق الناتج من جديد وزيادة العمالة والدخل، والذي له أيضًا آثار مضاعفة، والتأكيد الذي تم وضعه على التمويل بالعجز من جانب مجموعة هامة من مفسري وشُرَّاح كينز، الكينزيون المختصون بالمالية العامة، يمكن فهمه بدرجة أفضل في عتمة ما كان يبدو شفق فجر الرأسمالية.

كينز وهارفارد، والسنوات المتأخرة في الصفقة الجديدة:

كانت الصلات غير مباشرة بين المتأخرين من مهندسي البرنامج الجديد وبين جون ماينارد كينز، وعلى الرغم من ترحيب الرئيس روزفلت بكينز بنفسه في البيت الأبيض عام ١٩٣٤، فإنه لم يترك انطباعًا قويًا لدى الرئيس، الذي وصفه بأنه "عالم الرياضيات الواهم"، وكما قال جون كنيث جالبريث، فإن الثورة الكينزية ذهبت إلى واشنطن عن طريق هارفارد(١٣)؛ حيث كانت أفكار كينز قد دخلت إلى الجامعة كعاصفة من الرياح القوية، وكان الموظفون الرسميون في واشنطن يشهدون ندوات هارفارد عن علم الاقتصاد الكينيزي، وسنعود إلى هذه الندوات في الفصل القادم.

وبطريقة ما، فإن الكينزيين كانوا يعظون جوقة الكهنة والمرتلين في الكنيسة، وفي واشنطن كان مارينر إس إكليس **Marriner S. Eccles** - رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي- قد تنبأ بأفكار كينز، كما كان الاقتصادي المعروف لوخلين كوري **Lauchlin Currie** الذي كان المدير المساعد لمستر إكليس لشئون البحوث والإحصاء، وأصبح أول اقتصادي مهني في البيت الأبيض، كان أيضًا من أنصار كينز قبل صدور كتاب النظرية العامة **The General Theory**، وقد تمكنا مع جالبريث من تعيين عدد من الاقتصاديين الكينزيين الموثوق بهم في مناصب حكومية مختلفة(١٤).

كما أن البرنامج الجديد المتأخر قد أحضر حالة الرفاهية الموجودة فعلاً في أوروبا إلى الولايات المتحدة، إلى حصن الرأسمالية؛ حيث كان يمكن لهنري فورد في عام ١٩٣١ أن يلقي اللوم على كسل العمال عن المصيبة التي دهمته، وذلك قبل فترة قصيرة من إغلاق أحد مصانعه وطرد ٧٥٠٠٠ عامل، وقد رأى فورد البطانة الفضية في المعاطف الممزقة لأولئك الرجال الموجودين على الطريق مرة أخرى،

"لماذا؟ يكون هذا أفضل تعليم في العالم يحصل عليه أولئك الأولاد الذين يتجولــون حولنا! إنهم يحصلون على خبرة أكبر في بضعة شهور أكثر مما يمكن أن يحصلوا عليه في سنوات بالمدرسة".

وبالنسبة لكل الحلول الراديكالية التي قدمها، كان البرنامج الجديد محافظًا في أساسه، فقد كان يعمل في نطاق الرأسمالية التي كانت وقتئذ في حالــة حرجــة – للمحافظة على بقاء هذا النظام. أما ما كان يتم الفشل في عمله، فكان يجب عملــه، مهما لم يكن جيدًا تمامًا – من قبل الحكومة الفيدرالية، وهذا ما تم فعلاً، فقد تم خلق الوظائف، وإطعام الجياع، وفي أثناء العملية تحولت الحكومة من تأثير لا أهمية له في الأسرة المعتادة إلى وجود محسوس على نطاق واسع، وأصبح حجمهــا شــديد الضخامة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان كثير من هذا ضــروريًا لبقــاء النظام السياسي الأمريكي، وربما كان هذا سيحدث حتى لو لم يكن جــون مايــارد كينز قد ولد على الإطلاق، وفي نهاية الأمر، كان على الاقتصاديين الكينــزيين أن يبرروا السياسات التي أصبحت بالفعل رائجة.

الثورة الكينزية: لماذا؟

ما كان ثوريًا، كان واضحًا، وبينمــا رأى الاقتــصاديون النيوكلاســيكيون الإنجليز أن العمالة الكاملة إنما هي أمر أوتوماتيكي، قال كينز: إنها ليست كــذلك، وساند الإجراءات الحكومية اللازمة لبلوغها، وفي خلال حالات الهبوط، كان لا بد من مساندة الإنفاق الخاص ودعمه من جانب المصروفات العامة، وهــي توصــية كانت تطير في وجه الفضيلة الفيكتورية التي تقضي بالاقتصاد (في الإنفاق)،أو مــا كان يبدو كذلك.

وكان السؤال الأعم هو لماذا اكتسحت أفكار كينز ميــدان علــم الاقتــصاد الأكاديمي، ووضعت معايير للسنوات الأربعين القادمة، والإجابة لا تكمن فقط فــي

خلق كينز لنظرية لطيفة وفوق النقد والطعن (وهي لم تكن كذلك) من ناحية الإتقان – وقد يقول بعضهم من ناحية الوحشية – أمكنه بها أن يدمر الوضع الأورثوذكسي.

وفي مهاجمته الفعلية لقانون ساي **Say** كان كينز يهاجم أيضًا ألفريد مارشال: الرجل الذي طلب من كينز بإلحاح أن يتحول من الرياضيات والفلسفة إلى الاقتصاد؛ نظرًا لأن مارشال كان ذات يوم من بين غلاة المدافعين عن القانون،وللبحث عن أمثله من دفاع مارشال عن ساي **Say**، كان على كينز أن يرجع إلى أعمال مارشال المبكرة؛ لأنه مع تقدم العمر به، أصبح مارشال أكثر شكًا في "قانون" الاقتصادي الفرنسي، وكما أقرَّ كينز "لن يكون من السهل اقتباس فقرات مماثلة من أعمال مارشال المتأخرة".

وكينز – ذو الملامح الرزينة والعزيمة، وذو العينين اللامعنين ونفاذ الصبر المتفجر – قام أيضًا بمهاجمة أعمال آرثر بيجو، الذي كان يدعو التلميذ كينز إلى الإفطار مرة كل أسبوع، ومرة أخرى نقول: إن اختياره للأهداف التي يهاجمها كانت تمليه أحجامها: وكان كتاب بيجو عن نظرية البطالة **Theory of Unemployment**" هو الكتاب الوحيد المفصل والمتاح عن نظرية النيوكلاسيكين للعمالة، وكان تركيز كينز عليه من قبيل المجاملة، على الرغم من أن النقد الذي وجهه إلى الكتاب لم يكن أقل قسوة لهذا السبب.

وتقدم جوان روبنسون تفسيرًا لدوافع كينز:

"لقد انحرف عن طريقه؛ سعيًا وراء التفسيرات المناقضة لآرائه الخاصة فيما يتعلق بمارشال، وذلك لكي يسحقها، ويسخر منها، ويرقص على أشلائها المشوهة؛ لمجرد أنه كان يظن أن ذلك الأمر له أهمية كبيرة – أهمية حقيقية، عاجلة وسياسية – وأن الناس ينبغي أن يعلموا أنه يقول أشياء جديدة؛ ولو كان في

كتابته مؤدبًا ولطيفًا، أو لو كان قد استخدم الحذر العلمي السليم، والاحتياطات الأكاديمية، لمر كتابه دون أن يلحظه أحد، ولو كانت ملايين الأسر التي ابتليت بالبطالة أبعد ما تكون عن تلقي الإغاثة، لقد كان يريد أن يمسك الكتاب بأحشاء الأرثوذكسية؛ حتى يرغم الناس إما على تقيئه وإخراجه وإما على مضغه والاستمتاع به بطريقة سليمة[١٥].

لقد كانت النظرية موجودة، ولكن الوسائل والأدوات البلاغية لكينز هي التي أكسبته الانتصار، وكان كينز بلا شك ينعم بحظوظ استثنائية استغلها لمصلحته، وكان تأثير مارشال ونفوذه قد أعطى لجميع الاقتصاديين في كامبردج شهرة وسمعة فائقة، كما أن النظرية العامة **The General Theory** قد تعززت كثيرًا بمساعدة الاقتصاديين الشبان اللامعين الذين كانوا يحيطون بكينز، وكانت بعض أجزائها من عمل آخرين، ومع مرور الوقت اعتمدت حيويتها بدرجة متزايدة على ما كان يدخل عليها من تعديلات.

ومن المؤكد أن كينز قد ضمن جمهورًا ضخمًا لكتابه نتيجة لهجومه العنيف على مارشال وبيجو، وأيضًا على وجهة نظر الخزانة البريطانية بشأن السياسة الاقتصادية. وكان من الطبيعي أيضًا أن تقدم الظروف السائدة في أثناء الكساد عرضًا فوريًا للنتائج القاسية التي توصل إليها كينز، ولم يكن من الممكن أن تستمر المحافظة على هذا التقليد حيًّا لهذه المدة الطويلة بعد تقديمه الحلول لمشكلة البطالة الشديدة لولا الكفاءة الفنية التي كان يتمتع بها الاقتصاديون النيوكلاسيكيون في كمبردج، ومن المفارقات أن النيوكلاسيكيين لا يمكنهم الآن أن يطفئوا النيران الثورية التي أشعلتها الحقائق الاقتصادية عندما كان لهيبها محل إعجاب في كامبريدج، في إنجلترا ذاتها.

تذييل وتقديم:

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حاليًّا بشأن أهم ما جاء في نظرية كينز، وقد كتب كينز بنفسه، دون تواضع كالعادة، إلى الروائي الشهير جورج برنارد شو **George Bernard Shaw** (الذي كان صديقًا له، كما كان اشتراكيًا فابيا) في عام ١٩٣٥: "إنك يجب أن تعرف أنني أعتقد أنني أنا بنفسي سأكتب كتابا عن النظرية الاقتصادية سيحدث ثورة كبرى – ليست على الفور كما افترض، ولكن في خلال السنوات العشر التالية" في الطريقة التي يفكر بها العالم في المشاكل الاقتصادية..."[١٦]، ويؤكد روبرت هيلبرونر آثار الثورة على السياسة بقوله: "ليست هناك آلية أمان أتوماتيكية رغم كل شيء!!... فإن الكساد لا يمكن أن يقوم بشفاء نفسه رغم كل شيء، والاقتصاد يمكن أن يرقد منبطحًا إلى ما لا نهاية، مثل سفينة وقفت لقلة الريح"[١٧].

وكان الموالون لكينز فيما بينهم منقسمين على أنفسهم منذ البداية، ويعارضون بشدة ما يعنيه كينز فعلاً، وكان قد تم الترحيب بالنظرة الكينزية المسيطرة في البداية بسبب الأحوال السائدة حينئذ، والسياسة الثورية لمكافحة الكساد التي كان يجري تنفيذها في ذلك الوقت، وعلى أية حال فإن إخفاق كينز في وضع نظرية بديلة لنظرية مارشال عن الأسعار على مستوى الاقتصاد الجزئي (كان كينز يعتقد عدم أهميتها بالنسبة لمناقشاته ومناظراته) فتح الباب أمام تفسير أدى إلى ثورة مضادة، والنظرية لم تكن ميدانًا للعمل، ولكنها كانت ميدانًا للمعركة بين الاقتصاديين.

أما القول بأن كينز كان له أثر هائل على سياسة ما بعد الكساد في إنجلترا، فهو أمر لا شك فيه، كما أن أفكاره كان لها تأثير عظيم على سياسات الاستقرار في جميع أنحاء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل وفي كندا، وفي الولايات

المتحدة الأمريكية، وأصبحت الحكومات الوطنية تلتزم اليوم تجاه جمهور الناخبين بضمان مستويات كافية من الطلب الكلي حتى توفر العمالة الكاملة للقوى العاملة في البلاد، وفي بريطانيا العظمى أصبحت هذه القاعدة الأخلاقية تعني نهاية الاقتصاد والتوفير وحرية العمل في السياسة الاقتصادية للحكومة حتى صعود مارجريت تاتشر.

وكان من آثار مايناردكينز مع القوى الأخرى وجود مستوى منخفض جدًّا من البطالة في بريطانيا في أثناء سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات التاتشرية، وفي الولايات المتحدة أدت القاعدة الخلفية الجديدة إلى إصدار قانون العمل لعام ١٩٤٦، الذي ألزم الحكومة الاتحادية باتباع سياسات من شأنها تقديم فرص عمالة لأولئك القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه. وكان يجري اتباع السياسات الاقتصادية الكينزية من جانب إدارة ترومان، وربما كان يجري اتباع صيغة معدلة من البرنامج الكينزي بنجاح كبير من جانب إدارتي كيندي وجونسون قبل تصعيد حرب فيتنام في عام ١٩٦٨[١٨].

لم يكتب كينز النظرية العامة **The General Theory** حتى يحل الأحاجي والألغاز في أحوال نظرية، بل كتبها بدافع من الحاجة العاجلة لاحتمال فشل الحكومات في إنهاء البطالة الجماعية والحرمان اللذين سيطرا على سنوات العشرينيات والثلاثينيات (من القرن الماضي) في بريطانيا وعلى سنوات الثلاثينيات في الولايات المتحدة، وفي سنوات الثمانينيات والتسعينيات (من القرن الماضي) فقدنا أو نسينا كثيرًا من رسالة كينز عن العدالة الاجتماعية، وبالتحديد أن نمو الثروة لا يتوقف على تقشف الأغنياء، ومن ثم فقد تم إلغاء أحد المبررات الرئيسية لعدم المساواة.

وبعد حرب فيتنام ركز الاقتصاديون في الولايات المتحدة على اتجاهات "التوازن" التي استخدمها كينز كحجة أكاديمية، ومن ثم غطّت على تأكيده بشأن عدم تيقن المستقبل فيما يتعلق بالتذبذبات الاقتصادية، وإذا ما اندفعنا بدون تفكير في

أذرع التوازنات لكل فرصة تأتي إلينا، فإننا بذلك وببساطة نستبدل بالتاريخ بعملية تناظر ميكانيكية، عند نقطة التوازن لا يمكن عمل أي شيء؛ لأننا حينئذ نكون قد بلغنا ما نريده فعلاً.

النتائج:

على الرغم من أن الأحوال في أثناء الكساد في الولايات المتحدة كانت تتناقض بشكل مباشر مع الفكر النيوكلاسيكي، فإن هذه الحقيقة ظلت ببساطة خافية على معظم الاقتصاديين، وكان علم الاقتصاد يتغير ببطء أكثر من تغير القيم والمؤسسات الرأسمالية.

بل إن الأفكار الخاصة بالمنافسة غير الكاملة لجوان روبنسون وإدوارد تشمبرلين قد ضاعت في غمرة النكبة، وقد أدى الكساد العظيم إلى انحراف هذه النظرية، بنفس القدر الذي أخرج به الاستهلاك الجديد لعصر الجاز عن مساره، مصنفاً المنافسة غير الكاملة بأنها مجرد تقدم في أسلوب التحليل الاقتصادي ونافيًا أنها فكرة ثورية أو أنها فكرة أساسية، ولم يحظ التمييز والاختلاف بين السلع إلا بقليل من اهتمام أولئك الذين كانوا ينعمون بالرفاهية، أو ممن كانوا يعانون من البطالة، وكان ما يهمهم بدرجة أكبر هو ما إذا كان هناك ما سيأكلونه غدًا.

ومع كل ذلك، فإن وجود جوان روبنسون والكساد كان من العناصر التمهيدية لأول ثورة يعترف بها على نطاقٍ واسع في الفكر الاقتصادي منذ ألفرد مارشال، وكانت الثورة الكينزية التي أشعل فتيلها أحد تلاميذ مارشال الآخرين في كامبريدج، وهو النيوكلاسيكي المنشق جون ماينارد كينز.

ملاحظات:

(١) تم استخلاص هذه البيانات من:

Maurice Leven, Harold G. Moulton, and Clark Warburton, *America's Capacity to Consume* (Washington: Brookings Institiution, 1934), pp. 54-56, 93-94, 103-104, 123; Selma Goldsmith, George Jaszi, Hyman Kaitz, and Maurice Liebenber, "Size Distribution of Income Since the Mid – Thirties, The Review of *Economics and Statistics* (February 1954) 16, 18; Robert J. Lampman, *The Share of Top Wealth-Holders in National Wealth, 1922-1956* (New York: National Bureau of Economic Research, 1962); James D. Smith and Steven D. Franklin, "The Concentration of Personal Wealth, 1922-1969", *American Economic Review, 64* (May 1974): 162-167 and; John Kenneth Galbraith, *The Great Crash 1929* (Boston: Houghton Mifflin, 1954), pp. 177, 180, 182, 191.

(2) Frederick Lewis Allen, Only Yesterday (New York: Harper, 1932), p. 280.

(٣) **Galbraith, op. cit., pp. 11-12** قمت بدون خجل بالاستعانة بقطع وأجزاء من هذا الكتاب في هذه الفقرة والفقرة التالية، وليس هناك أي مصدر آخر عن ١٩٢٩ يمزج بكل هذا السحر بين الواقع والتسلية، وأوجه القارئ

إلى كتاب The Greal Crash 1929 للاطلاع بشكل أكثر اتساعًا وعلى تفاصيل تاريخية عن الموضوع.

(4) F. Scott Fitzgerald, "Echoes of the Jazz Age", *Crack-Up, p.21.*

(5) Arthur Pigou, *Theory of Unemployment* (London: Macmillan & Co., 1933), p. 252.

(6) Lionel Robbins, *The Great Depression* (London: Macmillan & Co., 1986), p. 252.

(٧) من بين مختلف الأجور والشروط التي كتب عنها في عام ١٩٣٢ ما يلي: في بنسلفانيا كانت الأجور في معامل قطع الأخشاب : ٥ سنت في الساعة، وفي صناعات الطوب والبلاط ٦ سنت وفي المقاولات العامة ٧,٥ سنت، وفي تنيسي كان بعض العمال يحصلون على *أجور ضئيلة تبلغ ٢,٤٠ سنت مقابل ٥٠ ساعة عمل أسبوعيًا.*

[reported in Arther Schlesinger, Jr., The Crisis of the Old Order (Boston: Houghton Mifflin, 1957) pp. 249-250.

(8) John Steinbeck, *The Grapes of Wrath* (New York: Viking Penguin, 1939), p. 448.

(9) Others Include James Meade, Austin Robinson, and the late Piero Sraffa (1893-1983).

(١٠) كانت مراسلاتي الخاصة مع الراحلة جوان روبنسون على مدى عدة سنوات سببًا في تحسن فهمي بدرجة كبيرة لتطور فكر كينز فيما قبل وضعه كتاب النظرية العامة .The General Theory، وكذلك في توجيهي بعيدًا عن بعض الأخطاء في تفسير النواحي الغامضة في فكر كينز، كما قدم لي زميلي

وصديقي الراحل أبا. بي. ليرنر **Abba P. Lerner** توجيهًا مماثلاً على الرغم من أنه وجوان لم يكونا على اتفاق دائم، وفي النهاية أصبحت أعمل حكمًا بينهما عند تصادم آرائهما، ولم يكن أي منها يرضى بنتيجة تحكيمي.

(١١) إن علاقة رياضية بسيطة بين الميل الحدي للاستهلاك (أو الميل الحدي للادخار) والإنفاق الاستثماري تعطي قيمة المضاعف، فإذا كان مضاعف الاستثمار = ١/(١- الميل الحدي للاستهلاك) = ١/الميل الحدي للادخار. ومن الأرقام الموجودة في المثال الذي وضعته، يصبح مضاعف الاستثمار = ١/ $\frac{١}{٤}$ = ٤.

(١٢) كان كينز في الواقع يتبع التقليد النيوكلاسيكي بحيث ارتفع الناتج الكلي (مع العمالة)، ولكن بمعدل متناقص؛ نظرًا لتناقص العائد. وهذا التعقيد ليس من الضروري أن يحقق توازن الدخل القومي، ومن ثم، فإنه تم عرض العوائد الثابتة للتبسيط.

(13) See John Kenneth Galbraith, "How Keynes Came to America, (in *Economics, Peace and Laughter* (Boston: Houghton Mifflin 1971).

(14) See John Kenneth Galbraith, *A Life in Our Time: Memoirs* (Boston: Houghton Mifflin, 1981), pp. 68-70.

(15) Joan Robinson, Economic Philosophy (Chicago: Aldine Publishing Co., 1962).

وتدعم وجهة نظر روبنسون إحدى فقرات مراسلات كينز مع الراحل روي هارود **Roy Harrod** يقول فيها كينز: إنه يريد أن يكون "نقده قويًا بدرجة تكفي لإجبار الكلاسيكيين للرد عليه".

See letter to R.F. Harrod, August 27, 1935-In The collected writings of John Maynard Keynes, ed. Donald Moggridge (New York, St. Martin's press, 1973) vol. 8, p. 548.

(16) Roy Harrod, *The life of John Maynard Keynes* (New York, Augustus Kelley, 1969), p. 462.

(17) Robert L. Heilbroner, *The Worldly Philosophers*, 6th ed. (New York, Simon & Schuster, 1986), p. 271.

(١٨) تفاصيل السياسة كنظرية مطبقة في خلال تلك السنوات موجودة في كتاب

E. Ray Canterbery, *Economics on a New Frontier* (Belmont, California: Wadsworth Publishing co., 1968).

الفصل الحادي عشر

كثـرة الكينزيين المحدثين

كتب جون كينيث جالبريث يقول: "لطالما ظل كينز موضع شك من زملائـه بسبب وضوح كتاباته، إلا أنه "في كتـاب النظريـة العامـة **The General Theory** استعاد سمعته الأكاديمية، فهي عمل يتسم بعمق الغموض وسوء الكتابة وصدوره قبل أوانه"[١]، ربما يتوقع المرء الضباب الكثيف إذا ما أبحر في مياه مجهولة، غير مدوّنة على خريطة، لقد ناضل كينز لتجنب مقارنة "النظرية العامة" بكتاباته المبكـرة مثـل "الآثار الاقتصادية للسلام **The Economic Consequences of the Peace**"، وفي هذا النضال حقق نجاحًا جيدًا، وولدت كتاباته الكلاسيكية كثيرًا من التفسيرات.

ويمكن تمييز عدد من المدارس التي يمكـن اعتمادهـا بـشكل فـضفاض باعتبارها مدارس "كينزية" في وسط غياهب الضباب، ويتناول هذا الفصل الحديث عن الكينزيين الجُدد **Neo-Keynesians** والكينزيين الذين جاءوا بعد ذلـك، "**Post-Keynesians**"، الذين كانوا أكثر تنوعًا بترتيب الحداثة.

والكينزيون الجُدد "**Neo-Keynesians**" في حد ذاته مصطلح جديـد، ولكـن تعريف المدرسة ليس جديدًا وينتمي التعريف إلى الجيل الجديد مـن الاقتـصاديين الذين شبوا في أثناء الكساد العظيم، والذين بزغوا بعدئذ من أتون ودخان الحـرب العالمية الثانية، وطبقًا لما يقوله جيمس توبين، الفائز بجائزة نوبـل عـام ١٩٨١، وأحد الكينزيين الجُدد، فإن المسألة الأساسية هي ما إذا كانت هناك "نواحي إخفـاق في الأسواق ذات طبيعة تنتمي إلى الاقتصاد الكلي في اقتصاد الـسوق؛ إذ يعتقـد الكينزيون الجدد أن ذلك موجود، وأن الحكومة يمكنها القيام بشيء في هذا الصدد، كما أنهم يعتقدون أن سياسة إدارة الطلب يمكن أن تساعد الاقتصاد على البقاء قريبًا جدًا من مسار التوازن الخاص به"[٢]، وبصفة أعم، فإن هناك فرعين قد بزغا مـن الكينزيين الجُدد – وهـم الكينزيـون المهتمـون بالماليـة العامـة، والكينزيـون

نيوكلاسيكيون – وسيتم فيما بعد بحث إحدى المدارس التي قد تكون – أو قد لا تكون– حقيقة وهي الكينزيون الجدد.

وعلى أية حال، فإننا سننظر أولاً في التحولات التي كانت تواجه فترة ما بعد الكساد العظيم، والاقتصاديين الأمريكيين فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية تحدث تحولاً في الاقتصاد:

إن الكساد والحرب لا يعملان فقط على تحويل الاقتصادات، ولكنهما يغيران العقول، ولم يكن جون ماينارد كينز هو الكاتب الوحيد الذي توقع مبكرًا حدوث حرب عالمية ثانية؛ إذ كان الروائي توماس مان **Thomas Mann**، المولود في ألمانيا عام ١٨٧٥– قد أصدر رواية "ماريو والساحر **Mario and the Magician**" في عام ١٩٢٩، وفي هذه الرواية حبست إحدى العائلات الألمانية في فندق أوروبي أساسًا في أواخر الصيف، ولما طالت إقامتها أكثر من المقرر، ذهبت الأسرة إلى عرض مسرحي لأحد السحرة المشهورين، وكان الساحر الذي يبدو أنه كان مزيَّفًا يمارس قوته الهائلة على الحاضرين بحيث لا يمكنهم مقاومته ويظلون في أماكنهم، وكانت الأسرة تريد مغادرة المكان، ولكنها لم تتمكن، فقد كان هناك شيء ما يبقي أفرادها في أماكنهم، وتمكن ماريو الذي أذلَّه الساحر وسخر منه من الانتقام، إلا أن ذلك لم يوفر له أو لهؤلاء الذين احترموه أي قدر من الارتياح، لم يكن هناك علاج، ولكن كان هناك الأمل الوحيد في أن هذا العرض سينتهي في وقت ما، على الرغم من أنه قد يستمر إلى الأبد.

كانت قصة مان عن الفاشية، التي كانت قد سيطرت بالفعل على إيطاليا، وكان لها تأثير على كثير من الألمان، وكان قد رأى "سادة الخداع" واعتقد أن الناس سيجدون صعوبة في التمييز بين الواقع والوهم، وفي عام ١٩٣٣ قامت حكومة هتلر، بإجبار مان على اللجوء إلى المنفى، وفي عام ١٩٤٤ أصبح مواطنًا أمريكيًا.

كما أن إرنست همينجواي (١٨٩٩-١٩٦١) Ernest Hemingway، الروائي الأمريكي – شهد الحرب عن قرب؛ نظرًا لأنه قد جرح جرحًا خطيرًا في الحرب العالمية الأولى، وعاش بعد ذلك، في باريس، حيث كان يعيش إف. سكوت فيتزجرالد F. Scott Fitzgerald الذي كان قد أصبح شهيرًا، إلا أن هيمنجواي كان على وشك أن يبزغ من تحت ظلاله، عندما كتب روايته "الشمس تشرق أيضًا The Sun Also Rises" التي كانت عن الجيل الضائع من الأمريكيين الذين يعيشون في باريس بعد الحرب العالمية الأولى، وفي روايته "وداعًا للسلاح" "A Farewell to Arms" مزج بين الرومانسية والمغامرات البطولية الذكورية، وفي أعمال أخرى أيضًا أسر انتباه واهتمام جيل من الذكور، الذين كانوا يرون في الحرب العالمية الثانية معركة "جيدة وعادلة وضرورية" وقد أدت الخبرات التي اكتسبها زمن الحرب إلى رؤية هيمنجواي لمزايا وفضائل العمل الجماعي، وفي روايته الصادرة عام ١٩٣٧ بعنوان "الغني والفقير" To Have and Have Not يقول بطلها لاهثًا وهو يموت: "إن الرجل الوحيد... ليس لديه فرصة"، وفيما بعد في قصته "لمن تُدق الأجراس" For Whom the Bell Tolls يدعو همينجواي إلى الأخوة الإنسانية.

من المؤكد أن أطفال الكساد العظيم والمحاربين القدماء للحرب العالمية الثانية لم يشكلوا جيلاً ضائعًا، فقد تعلموا من الحياة ما تعلمه بطل همينجواي من الموت، وتعلموا مهارات جديدة وذهبوا شاكرين إلى الكلية بموجب قانون التجنيد G.I. Bill، وقد تعلم بعض هؤلاء الرجال عن كينز في جامعة هارفارد، وأصبحوا من الاقتصاديين البارزين في جيلهم، وقد ترك جيمس توبين من بين آخرين تعليمهم في جامعة هارفارد ليذهبوا إلى الحرب لأربع سنوات ونصف، ثم عادوا ليتخرجوا في الجامعة، وكان الشاب الصغير بول صامويلسون، وآخر أكبر منه قليلاً يدعى جون كينيث جلبريث ممن يقومون بالتدريس هناك، وكذلك من هم أكبر منهم كثيرا مثل ألفن هانسن Alvin Hansen، وإدوارد تشامبرلين Edward

Chamberlin وجوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** كما أن روبرت سولو **Robert Solow** الذي كان يتذكر منذ طفولته أهوال الكساد العظيم على أسرته وعلى الآخرين- أتى أيضًا إلى هارفارد في عام ١٩٤٠، وعندما نشبت الحرب، كان يبدو أكثر أهمية من الدراسة، فانضم إلى صفوف الجيش؛ ليعود فيما بعد، في سنة ١٩٤٥ لدراسة الاقتصاد، أما الفن هانسن وتلك الشخصيات الشابة، الذين كانوا يعتقدون في مبدأ أن "الرجل بمفرده ليست له فرصة" فسيلعبون أدوارًا رئيسية في قصة الاقتصاد الكينزي الأمريكي.

وبقدر ما عملت الحرب العالمية الثانية على تشكيل جيل جديد من الاقتصاديين، فإنها أيضًا غيرت الاقتصاد الأمريكي تغييرًا كبيرًا، وفي هذه المرة لم يكن الأمر مثلما كان في الحرب العظمى الأولى؛ حيث تم تجنب حدوث الكساد عقب الحرب، بل إنه بعد تأجيل الاستهلاك لمدة ١٦ عامًا، من خلال الكساد والحرب، وضع الأمريكيون أرصدتهم السائلة المتراكمة في شراء البيوت، والسيارات، وغيرهما من السلع المعمرة، وقد ساعد قانون التجنيد أيضًا في تغذية التوسع، وأعادت البلاد اكتشاف الائتمان الاستهلاكي، وأخيرًا برنامج مارشال **Marshall Plan** لإعادة بناء المصانع الأوروبية الذي ضمن شراء الحلفاء للمنتجات الأمريكية في نفس الوقت.

وفي أثناء الحرب بزغت ترسانة من البرامج الاتحادية، هذا إلى جانب أنه مع الخدمات العسكرية في نطاق وزارة الحرب، كانت هناك لجنة الموارد البشرية، ومجلس الإنتاج الحربي الذي كان يشرف على خطة المواد المحدودة، ومجلس العمال الحربي، ومكتب إدارة الأسعار، وكانت تصدر الأوامر وبموجبها تتحرك الموارد، وكان البرنامج الجديد **The New Deal** قد عمل فعلاً على توسيع دور الحكومة الاتحادية في الاقتصاد؛ أي: إن الحرب العالمية الثانية قد أكدت وجودها المستمر.

وفي قانون العمالة لعام ١٩٤٦، الذي أنشأه المجلس الرئاسي للمستشارين الاقتصاديين – أُعلن "استمرار سياسة ومسئولية الحكومة الفيدرالية في استخدام الوسائل العلمية كافة... لتشجيع بلوغ أقصى حد من العمالة، والإنتاج، والقوة الشرائية". وهكذا كانت وثيقة كينزية، كتبها ديمقراطيو البرنامج الجديد، ولكنها لقيت دعمًا من الحزبين، وقام الرئيس دوايت د. أيزنهاور **Dwight D. Eisenhower**، الذي كان أول رئيس جمهوري بعد الرئيس هوفر، بالبدء في برنامج الإنفاق على الأشغال العامة لمحاربة الركود في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤، كما أن ركود عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ شهد اعتمادًا أكبر على الإنفاق العام والتأمين الاجتماعي.

كان كينز قد أتى إلى البيت الأبيض في عام ١٩٣٤، لمجرد ألاَّ يتم فهمه، إلا أن الكينزيين تمكنوا من السيطرة على السياسة الاقتصادية في العقدين اللذين أعقبا الحرب، ومثل الأمريكيين الآخرين من جيلهم، فإنهم قد عاشوا وشبُّوا في أثناء سنوات الشدة الاقتصادية، وأدت الحرب إلى اضطراب حياتهم، ونضجوا في الخدمة الوطنية، وأصبحوا مرتبطين بعضهم ببعض من خلال الصداقة.

الكينزيون المتخصصون في المالية العامة:

عندما أتى كينز إلى أمريكا كان أهم من سانده في أواخر الثلاثينيات هو ألفن هـ. هانسن **Alvin H. Hansen**، الأستاذ بجامعة هارفارد، ومن أوائل منتقدي النظرية العامة **The General Theory**، ولما كان هانسن شخصية لها مكانتها واحترامها في الأكاديمية الأمريكية، فإن المؤسسة الاقتصادية لم يكن بإمكانها أن تتجاهل مناصرته المتأخرة لكينز أو آراءه بالنسبة لتلاميذه، والذين كان من بينهم بول أنتوني صامويلسون **Paul Anthony Samuelson**.

كان الكتاب المدرسي لصامويلسون " **Economics; An Introductory Analysis**" "الاقتصاد: تحليل تمهيدي" الذي صدر في عام ١٩٤٨ – قد آثار

عاصفة من المعارضة لتخصيصه صفحات كثيرة للنظرية الكينزية، وفي نهاية الأمر- على أية حال - كان الكتاب يستخدم لتعليم الملايين في جميع أرجاء العالم ما يتعلق بالمالية العامة ومن بعدها النظرية الكينزية النيوكلاسيكية، وفوق ذلك كله، فإن كتاب صامويلسون جعل من كينز جزءًا مقبولاً في الفكر الاقتصادي الأمريكي، وقام بذلك عندما كانت التوجهات الكينزية أكثر عملية مع ظهور إحصاءات الدخل القومي.

بول أنتوني صامويلسون:

مضى بول صامويلسون في طريقه ليصبح الفائز بجائزة نوبل التذكارية للعلوم الاقتصادية في عام ١٩٧٠، وأصبح واحدًا من أكثر الاقتصاديين في أمريكا تقديرًا واحترامًا، ولد في عام ١٩١٥ بمدينة جاري **Gary**، بولاية أنديانا، وكانت مدينة أنشأتها شركة الصلب **U.S. Steel**، وتعلم صامويلسون درسًا عمليًّا مبكرًا في المضاعف الكينزي، ومع ازدهار مصانع الصلب نما عمل والده الذي كان يمتلك متجرًا لبيع الأدوية إلى جانب أشياء أخرى (**Drugstore**)، ثم انتقلت عائلته بعد ذلك إلى شيكاغو، وانتظم صامويلسون في جامعة شيكاغو التي كانت يومئذ النافورة التي يتدفق منها اقتصاد حرية العمل **Laissez – faire Economics**.

وفي عام ١٩٤٠ كان صامويلسون مجرد معلم بقسم الاقتصاد بجامعة هارفارد، ومنها انتقل عبر نهر تشارلز **Charles River** ليصبح أستاذًا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (**MIT**)، وأصبح الشاب القصير ذو الشعر المجعد الأحمر مدرسًا ذا شعبية كبيرة ومحبوبًا جدًّا، ومعروفًا بسرعة بديهته، وسعة معرفته، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ صامويلسون تدريس المبادئ الاقتصادية الأساسية، ومن هذا المقرر التعليمي نشأ كتابه المدرسي.

وأدى كتاب الاقتصاد لصامويلسون إلى ترويج الفكرة، على الرغم من طبيعتها (الراديكالية) في ذلك الوقت، وهي التي تقول بأنه يمكن إنهاء البطالة عن طريق الخلق المتعمد للعجز الحكومي، وكان كتابه "الاقتصاد يسيطر على كل نواحي التعليم الأولى للجامعات في هذا الفرع من العلوم"، تمامًا مثل كتاب ألفريد مارشال المدرسي في باكورة سنوات القرن العشرين. وفي أثناء الستينيات (من القرن الماضي) أصبح صامويلسون مستشارًا للرئيس جون كيندي **President John F. Kennedy** في أوائل الستينيات، وقام بعد ذلك بكتابة عمود لمجلة نيوزويك **Newsweek**، وكان يعتبر راديكاليًا بما يكفي في أثناء إدارة نيكسون؛ ليكسب مكانًا في "قائمة الأعداء" سيئة السمعة.

وطبقًا لمعظم الروايات كانت إدارة كيندي هي قمة الكينزية في الولايات المتحدة[٣]، وكان الرئيس كيندي قد عين مجلسًا من المستشارين الاقتصاديين **(CEA)** يرأسه الاقتصادي الباهر ذو الشخصية الرائعة والإقناع والتر هيلر **Walter Heller**، وبدوره كان مجلسًا مرصعًا بالنجوم الذي تم جمعهم معًا، وربما كانوا أفضل جماعة من الاقتصاديين في التاريخ، وكانوا يضمون روبرت سولو **Robert Solow** الفائز بجائزة نوبل، والأستاذ بمعهد **MIT**، وتشارلز شولتز من جامعة ميريلاند، وليستر ثورو **Lester Thurow** الذي أصبح عميدًا لمدرسة **MIT** للأعمال.

وبعد وفاة كيندي في عام ١٩٦٣، فإن برنامجه للمالية العامة، الذي كان يركز على تخفيضات الضرائب والائتمان - تم التصديق عليه من جانب الكونجرس، والرئيس ليندون ب. جونسون **President Lyndon B .Johnson**، وكان الأداء الاقتصادي القوي الذي تلا ذلك هو كتاب المالية العامة الكينزية.

وهناك كثير جدًا مما يمكن ذكره عن تأثير صامويلسون على الكينزيين المتخصصين في المالية العامة، ولم يقتصر الأمر فيما بعد على الطبعات المتأخرة

من كتابه عن الاقتصاد، ولكنه تجاوز ذلك أيضًا إلى رسالة عميقة في الرياضيات كتبها صامويلسون للتأثير على الكينزية النيوكلاسيكية، ولكننا استبقنا تسلسل قصتنا.

التقاطع الكينزي The Keynsian Cross:

أصبحت صيغة صامويلسون عام ١٩٤٨ عن فكر كينز مصحوبة "بالتقاطع الكينزي"، وهو التقاطع بين دالة الطلب الكلي لكينز وخط الزاوية 45°، وهو خط من كتاب الاقتصاد لصامويلسون، والطلب الكلي والنتائج الكلية يتساويان فقط عند نقاط على خط الزاوية 45°، وكانت وجهة نظر صامويلسون أن التقاطع الكينزي له مغزى عظيم يماثل تقاطع مارشال عن منحنيات الطلب والعرض؛ نظرًا لأنه يقدم التوجه الأساسي لسياسة المالية العامة فيما بعد الحرب.

ويتم رسم التقاطع الكينزي "كما لو كانت" تكنولوجيا الإنتاج وحجم القوة العاملة ثابتين غير متغيرين، ويعبر عن جميع القيم بالنقود الحالية، وعلى المحور الرأسي تظهر جميع القيم الإجمالية بالدولار للإنفاق على الاستهلاك والسلع الرأسمالية، بينما تظهر على المحور الأفقي قيمة الدخل القومي أو الناتج القومي بالدولار.

ويبين التقاطع الكينزي، أو "نموذج خط الزاوية 45°" أنه مع ارتفاع الدخل القومي ترتفع قيمة السلع والخدمات التي يحتمل عرضها بنفس المبلغ؛ أي: إنه في كل مرة يرتفع فيها الدخول المتلقاة بمبلغ دولار واحد، ترتفع القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المتاحة أيضًا بمبلغ دولار واحد على امتداد خط الزاوية 45°، وهذا هو في الحقيقة "قانون كينز" الذي فيه "أن الطلب يخلق العرض الخاص به".

وإذا افترضنا أنه في اقتصاد تتطلب فيه العمالة الكاملة (حيث يحصل كل شخص يريد وظيفة عليها بالأجور السائدة) توفر دخل قومي بمبلغ ٢,٢٠٠ مليار دولار، ولكن يا لسوء الحظ، فالدخل القومي لا يمكن أن يبلغ هذا المدى المرتفع، وليتحقق توازن الدخل القومي أن تتساوى المصروفات بالضبط تمامًا مع قيمة

السلع والخدمات بالدولار، وهو شرط يمكن استيفاؤه عند مستوى دخل يبلغ ١٦٠٠ مليار دولار، ومع بلوغ الدخل القومي ٢٢٠٠ مليار دولار تكون قيمة السلع والخدمات المعروضة بالدولار أعلى بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار عن الإجمالي المطلوب عند ذلك المستوى من الدخل القومي، وقد أشار صامويلسون إلى هذه الحالة باسم الفجوة الانكماشية **The deflationary gap**.

ووفقًا لما ذكره كينز، فإن المصروفات الحكومية بإمكانها أن تغلق الفجوة الانكماشية، وأن تعمل للوصول إلى العمالة الكاملة إذا ما بلغت تلك المصروفات مستوى ٢٠٠ مليار دولار، وهذا يؤدي إلى رفع الطلب الكلي إلى ٢٢٠٠ مليار دولار، ويعمل المضاعف السحري على ما يبدو، الذي يبلغ (٣) على زيادة الدخل القومي بمبلغ أكبر من ١٦٠٠ مليار دولار إلى ٢٢٠٠ مليار دولار، عندئذ يتم تحقيق توازن مستوى الدخل القومي والعمالة الكاملة في نفس الوقت عند مستوى ٢٢٠٠ مليار دولار، ولما كان صناع السياسات قد عانوا مرارة اليأس في أثناء الكساد العظيم، فقد تشبثوا بالتقاطع الكينزي القديم، الذي كان يبشر بإنهاء المعاناة الناشئة عن البطالة وعدم التيقن الشديد.

وعلى أي حال، فإن الاقتصاد الذي يعاني من واقعة كساد حاد يعتبر حالة خاص،وفي الأوقات "العادية" عندما يتم دفع الدخل القومي من خلال سياسة المالية العامة، يأتي جزء من الزيادة من ارتفاع الأسعار، وجزء آخر من زيادة السلع والخدمات - أطنانًا أكثر من الصلب، ساعات أكثر من أعمال المحاماة، والتقاطع الكينزي لا يمكنه التمييز بين هذين المصدرين، ولا يمكنه أن يفرق بين الزيادات الحقيقية في الدخل القومي (ارتفاع الإنتاجية) من الزيادات الاسمية (ارتفاع الأسعار) ، وفي البداية تجاهل صامويلسون والكينزيون المتخصصون في المالية العامة هذه المحدودية ومضوا نحو استخدام التقاطع لشرح الظروف التضخمية الخالصة.

قد يكون مستوى الدخل القومي المطلوب لتحقيق العمالة الكاملة هو ٢٢٠٠ مليار دولار، ولكن قد لا يحدث توازن الدخل القومي إلا عند ٢٨٠٠ مليار دولار، وقد أشار صامويلسون إلى هذا الفرق باسم الفجوة التضخمية، وهنا يبدو من الواضح تضخم قيمة الدولار في الدخل القومي؛ نظرًا لأنه ما لم يكن هناك فائض من العمال، فإنه يجب تحديد السلع والخدمات المتاحة عن طريق رفع الأسعار، وقيمة الطلب الكلي التي تبلغ ٢٤٠٠ مليار دولار على الدخل القومي الذي يبلغ ٢٢٠٠ مليار دولار، تزيد بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار عن قيمة العرض الكلي بالدولار.

وفي هذا التصوير للكينزية، فإن السبب الوحيد للتضخم هو زيادة الطلب الكبير بالنسبة للعرض، أو كمية ضخمة من الهواء تم نفخها في البالون الصناعي. (هناك كتّاب أخر، يستعملون استعارات مختلفة، يطلقون على هذا النوع من التضخم مصطلح "جذب الطلب" **Demand pull**)؛ وفي مواجهة الأسعار المنتفخة يقوم صانع السياسة الكينزي ببساطة بقلب هذه السياسة الكينزية الداعمة والمقوية والمضادة للكساد، وإذا أمكن تخفيض الطلب الكلي (إلى ٢٢٠٠ مليار دولار في هذا المثال)، فإن الأسعار ستهبط إلى مستواها السابق.

وتكون السياسة التي توصف هي إفراغ البالون بإجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، وزيادة معدلات الضرائب، وإحداث تحركات إلى أعلى في أسعار الفوائد وكلها طرق تؤدي إلى إنقاص الإنفاق على السلع المعمّرة، وبلغة العصر "موازنة فيدرالية مقيدة" **Tight Federal Budget**، و"النقود المقيدة" تؤدي إلى انكماش الاقتصاد.

ومع انتقالنا من النظرية إلى السياسة، فإن نظرية البالون الخاصة بالأسعار تبين أنها مليئة بكلام فارغ (هواء ساخن)؛ إذ إنه كي يعمل النموذج بشكل سليم فإن كامل المبلغ الذي يمثل الفرق بين الدخل القومي بالأسعار الثابتة (٢٢٠٠ مليار دولار) والمبلغ الفعلي للدخل القومي (٢٨٠٠ مليار دولار) كان يجب أن يكون هو

التضخم السعري – هواء ساخن نقي، وبغير ذلك، فإنه عندما تزول السياسات المتشددة سواء النقدية أو الخاصة بالمالية العامة والموازنة التي تسببت في هبوط الدخل القومي، فإن الإنتاج سينخفض أيضًا، وكذلك العمالة المرتبطة بهذا الإنتاج، ولن ينزل البالون بلطف.

منحنى فيليبس:

في المالية العامة الكينزية ليس من المفروض أن يكون هناك تبادل أو مقايضة بين التضخم والبطالة، ولكن ذلك يوجد فعلاً، فقد نظر أ.د. فيليبس **A.W. Phillips** إلى أعلى، وهو اقتصادي من قمة رأسه إلى أخمص قدمه، فرأى شيئًا شاذًا، ورسم منحنى فيليبس، وهو يعقد صلة بين النسبة المئوية للتغير في معدل الأجور النقدية والتضخم في تكلفة المعيشة المصاحب لها، على المحور الرأسي، مع معدل البطالة على المحور الأفقي، وتتم ترجمة تضخم الأجور إلى تضخم سعري عندما يتجاوز معدل النمو طويل الأجل للإنتاجية (حوالي ٢٪ سنويًا في السنوات الأخيرة).

ومن المفترض أن شكل منحنى فيليبس يعكس تنافسية أسواق العمل، ففي خلال فترات الازدهار يعمل الطلب الزائد على العمالة إلى زيادة الأجور، وهو ما تتم ترجمته إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج وارتفاع في معدلات تضخم المنتجات. (الأجور تمثل أكبر حصة في تكاليف الإنتاج). وفي تلك الأوقات تهبط معدلات البطالة، ويحدث العكس في فترات الهبوط والركود.

وبتطبيق منحنى فيليبس على اقتصاد الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، الذي قام به صامويلسون وسولو، أظهر المنحنى أن المقايضة للحصول على معدلات منخفضة من البطالة هي في الواقع تضخم، وفضلاً عن هذا فإن العلاقة مستقرة، وهو ما لم يكن أخبارًا طيبة للرؤساء الباحثين عن أصوات

الناخبين، والذين كانوا يأملون في انخفاض التضخم وانخفاض معدلات البطالة أيضًا، وفي عالم الواقع، فإن سياسة تخفيض التضخم من ٦٪ إلى ٣٪ قد تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة من ٥٪ إلى ٧٪، وبالنسبة للرئيس الموجود، فإن ذلك قد يعني "وداعًا يا واشنطن"، حتى لو لم تكن واشنطن هي العالم الواقعي.

الكينزيون النيوكلاسيكيون:

أسس صامويلسون: الأسس الصغرى للاقتصاد الكلي:

كما لاحظنا، فإن منزلة صامويلسون وأسلوبه في الاقتصاد كان لا بد أن يؤثرا أيضًا في الفرع النيوكلاسيكي للكينزية.

ولما كان الاقتصاديون الأمريكيون شديدي الحساسية بشأن تحوّل اقتصادهم إلى "علم"، فإنهم نادرًا ما يكتسبون ثناءً في نطاق مهنتهم بالنسبة لما يسهمون به في السياسة العامة، والمناقشات العامة، أو التعليم، ومن بين الاقتصاديين، فإن منزلته ومكانته مستقاة من كتابه الرائع "أسس التحليل الاقتصادي (١٩٤٧)" **"Foundations" of Economic Analysis**، وهو الكتاب الأكثر مسئولية عن جعل الاقتصاد الرياضي جزءًا من الثقافة الرئيسية للاقتصاد، "والأسس" في معظمها اقتصاد جزئي، ولكن الرياضيات بها وتركيزها على التوازن دهش الكينزيين النيوكلاسيكيين، وقد أخذت "الأسس" الرياضيات البدائية لمارشال من حواشي كتابه عن المبادئ **Principles**، ثم قاموا بتحديث الرياضيات، وبعد ذلك حولوها إلى النص الرئيسي.

وتعبر الأسس عن الأساسيات الاقتصادية لمارشال بشكلها البدائي النقي، وبعزم وطيد، وصبغة رياضية لا تمكن مهاجمتها، ويتصل صامويلسون بمارشال عبر السنين من خلال عالم الفيزياء جيمس كلارك ماكسويل **James Clerk Maxwell**، وهو أحد المعاصرين لمارشال ومعلمه الخاص، وفي خطبته التي ألقاها

بمناسبة قبوله جائزة نوبل عام ١٩٧٠، أرجع صامويلسون الفضل في إحدى فكراته الهامة الخاصة بطلب المستهلك إلى كتاب ماكسويل "الساحر" عن "مقدمة لعلم الديناميكيات الحرارية" **Introduction to Thermodynamics**.

وفي نفس الخطبة وضع صامويلسون اكتشافًا اقتصاديًّا تحت أقدام مدرسه المحترم للفيزياء في هارفارد إدوين بيدويل ويلسون **Edwin Bidwell Wilson**، وهو أن رفع سعر أي من المدخلات مع تثبيت أسعار المدخلات الأخرى كافة سيؤدي إلى تخفيض الكمية المطلوبة من ذلك المنتج. (البراهين حتى بالنسبة لأبسط المقترحات غالبًا ما تتطلب رياضيات معقدة ودقيقة).

وعلى الرغم من أنه من المؤكد أن ذلك لم يكن مقصده ولا نيّته، فإن اختيار صامويلسون للأسلوب الرياضي أدى في نهاية الأمر إلى غمط قدر اقتصاد مارشال وكينز، الغني بجميع الإمكانات الدنيوية الواقعية، وأحل مكانه الاقتصاد "النظري الاختياري" **Choice – Theoretic** المجرد، وكل جزء من الاقتصاد الجزئي يمكن تخفيضه إلى مشكلة تعظيم بسيطة، ويمكن كتابة معادلة تفيد ما الذي يتم تعظيمه؟ وما الذي يتم تصغيره؟ – الأرباح أو الأجور أو الأسعار؟ – ومتوقفًا على أساس وضع المرء بائعًا أو مشتريًا. وقد أصبحت هذه الأفكار الأسس الجزئية **micro foundations** للكينزية النيوكلاسيكية.

وكانت الاختيارات المطلوبة لتحديد التعظيم/ التصغير دائمًا ما تخضع لقيود، والواقع أن الاختيار كان ينظر إليه باعتباره الإجراء الاقتصادي الوحيد للانتقاء بين عدد محدود من الخيارات، واختيارات من يقوم بالشراء للعائلة عادة ما تكون محدودة بموازنة الأسرة، واختيارات متخذ قرارات الأعمال تكون محدودة بالمنافسة التي تواجهها المنشأة من المنشآت الأخرى، وتكلفة المواد المنتجة، والتكنولوجيا، ومن الأهم بالنسبة لأسعار الفائدة والاقتصاد الكلي اختيار حائز الأصول (على أساس صافي قيمتها)، الذي قد يكون بين النقود والسندات، وعلى أية حال، ما دامت كل القيود "مفترضة"، فإنها سرعان ما تصبح عوائق خطية.

وقد بزغت المنافسة الكاملة من جانب منظّري الاختيار باعتبارها "المثالية"، ولدينا كلمة صامويلسون بشأنها من مقدمة كتابه: "على الأقل منذ زمن الفيزيوقراط وآدم سميث، لم يعد غائبًا عن صدر الأدبيات الاقتصادية ذلك الإحساس بأن المنافسة الكاملة تمثل محطة مثالية"، بل إن ميلتون فريدمان أطلق على فكرة آدم سميث أنها لا تزيد عن "فرضية تعظيم العائد"، ومن هنا كانت العملية الجراحية لزرع المنافسة الكاملة في الكينزية عملية سريعة وسهلة.

وبمجرد خروجه من حقيبة الجرّاح أصبح الجزء النظري لاقتصاد الاختيار غير خاضع للسيطرة، فقد سيطر على المقالات الصادرة في خلال السبعينيات في الصحف الكبرى الاقتصادية بالولايات المتحدة، وفي شيكاغو أصبحت خطة التعظيم خاضعة للمصالح الشخصية، والقرارات الخاصة بالزواج، والعلاقات الخارجة عن نطاق الزواج، وعلاقات المثليين جنسيًّا، والطلاق، واختيار الديانة، وآمن الاقتصاديون بأنه ليس هناك ما هو مقدس(٤).

نحو تركيبة هيكس – هانسن Hicks-Hansen Synthesis:

لم يكن بول صامويلسون سيتبع الكينزية النيوكلاسيكية عند بدايتها، وكما هو الحال غالبًا، فقد مضى وقت طويل بين وضع بذور الكينزية النيوكلاسيكية ونمو فروع جديدة لها.

إن النظرية العامة **The General Theory** لم تصل إلى أيدي الناس إلا عندما قام الأستاذ جون ر. هيكس **Prof. John R. Hicks**، الاقتصادي الإنجليزي (والحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٧٢) – بإعادة صياغة رسالتها وفقًا للمصطلحات النيوكلاسيكية، واتبع هيكس التقليد النيوكلاسيكي في احترام الزمن ورؤية جميع المتغيرات باعتبارها حقيقية، وهكذا، فإنه وفقا لصياغة هيكس لا بد من تعديل الدخل القومي الحالي وفقًا للرقم القياسي للأسعار، وبالنسبة لصناع

السياسات الذين واجههم التضخم، فإن هذا التعديل يضاعف الصعوبة؛ إذ يجب عليهم وصف أسباب تضخم الأسعار حيث لا توجد أسعار.

كان كينز قد لاحظ - في اقتصاد مارشال - أن الاستثمار والادخار وحدهما ليسا كافيين لحساب وتحديد سعر الفائدة، ولكنهما يمكن أن ينضما إلى سعر الفائدة للتنبؤ بمستوى الدخل، أو ينضما مع مستوى الدخل للتنبؤ بسعر الفائدة(٤)، ونظرًا لأن تفسير كينز لسعر الفائدة لم يكن كاملاً، فقد قام هيكس بإدماج مارشال مع كينز، مبتكرًا ما أصبح في كتب الاقتصاد المدرسية إطار **IS-LM**، وقد تقلص علم الاقتصاد بأسره إلى مجرد منحنيين يتقاطعان في نقطة واحدة؛ ليخطرا العالم بقيمة سعر الفائدة والدخل القومي.

وكان الأكثر غرابة من بين كل ذلك وُجود التوازنات في نفس الوقت في أسواق النقود والسلع، وبما يكاد أن يكون سحرًا، فإن سعر فائدة واحدة يمكنه أن يحقق المساواة بين النقود المطلوبة وعرضها، وأظهر هيكس إمكان التوازن المتزامن في سوق النقود بين طلب النقود وعرضها، وفي سوق السلع بين الاستثمار والادخار.

ومع ذلك، فما زالت الإثارة العظمى للاقتصاديين طبعًا محفوظة للتوازن، فحيث يتقاطع المنحنيان **LM** و **IS** يوجد التوازن، وسعر فائدة التوازن لا يسمح فقط للطلب على النقود بأن يتساوى مع عرض النقود، بل يسمح أيضًا للاستثمار بالتساوي مع الادخار، ومن ثم يكون الدخل القومي أيضًا في حالة توازن.

وهذا الجهاز الصغير له أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وللسياسة المالية العامة، وحتى في الوقت الحاضر يجري الاعتماد على **IS-LM** من جانب صناع السياسات، وهو يبين كيف أن الزيادة في عرض النقود تنتج سعرًا أقل لفائدة التوازن، وربما يمكّن من التنبؤ بارتفاع في الدخل القومي، وزيادة العجز في الموازنة الفيدرالية تعمل على زيادة الدخل القومي، ولكن بدون أي ارتفاع في سعر الفائدة، وهناك الأسلوب الكلاسيكي لإخراج بعض من الاستثمار بسبب ارتفاع

أسعار الفائدة على الديون، وهذا التأثير الأخير – إحداث هبوط في المضاعف الكينزي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة – هو السمة الجديدة الأكثر أهمية للكينزية.

ولم يوافق كينز في حينه على ذلك، في خطاب بعث به إلى هيكس بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٧[٦]، وكانت حجة كينز أن عجز الموازنة الفيدرالية لن يؤدي بالضرورة إلى رفع سعر الفائدة؛ إذ إن كل شيء يعتمد على الظروف الأساسية كافة في الاقتصاد، ولسبب آخر هو إن استخدام الدخل القومي الحالي في نموذج **IS-LM** يخفي الأهمية القصوى للتوقعات في تقرير الاستثمار في الأعمال، وفضلاً عن ذلك، فإن النموذج لا يقوم بأي تقدير بشأن أحوال سوق العمل.

وعند محاولة وضع الدخل والاستثمار والطلب على النقود معًا في شرح أسعار الفائدة، كان كينز غير واضح بطريقة ملحوظة، ورغم كل ذلك، فإن هيكس في ذلك الوقت قد فاتته نقطة كينز الرئيسية – وهي بالتحديد كيفية تغلب التوقعات وعدم التيقن على سعر الفائدة في تقرير الاستثمار وفي تفضيل الأفراد للسيولة – للنقود.

وكما قلنا، فقد كان تأثير هيكس متأخرًا – على هذا الجانب (الأمريكي) من الأطلنطي – من خلال نجاح الكينزيين الأمريكيين في نقل التقاطع الكينزي إلى واشنطن في أثناء أواخر الثلاثينيات، وكذلك إلى ملايين الطلبة الذين يقرأون كتاب صامويلسون بعد الحرب العالمية الثانية[٧].

وفي الواقع، فإنه كان يبدو لبعض الوقت أن الكينزيين الأمريكيين قد يستغنون عن إعادة تفسير **Re-interpretation** أعمال هيكس بأسرها، حتى على الرغم من أن ألفين هانسن الأمريكي الكينزي البارز في ذلك الوقت – قام بعمل عرض ممتاز لمنحنيات هيكس اللطيفة في كتاب جديد صدر في عام ١٩٥٣، إلا أنه يبدو أن تلميذ هانسن السابق بول صامويلسون قرأ ذلك عندما كان في طريقه إلى دمشق، وأدى هذا إلى تحوله إلى مذهب جديد، ويبدو أن التوازن العالمي أمرٌ لا تمكن مقاومته بالنسبة لشخص تدرب في حقل الرياضيات، مع الاهتمام

بالفيزياء، وعينه على الاستعارات النيوتونية، والكتابة في وقت كان فيه الاقتصاديون يناضلون لجعل الاقتصاد علمًا بنفس المعنى كالعلوم الطبيعية، وقد ضم صامويلسون نظام هيكس في كتابه المدرسي الشهير، في طبعة عام ١٩٦١ مشيرًا بسرور إلى التقارب باعتباره "التركيبة النيوكلاسيكية الكبرى".

وكانت المناقشات التي نشأت تحمل شيئًا من التشابه مع الرسائل الإنجيلية، على أية حال. وكان يتزايد وصف الخلاف بين كينز والنيوكلاسيكيين الأصليين بأنه مجرد نقاش عن الشكل المضبوط وأهمية "مختلف المنحنيات" ومن الصحيح أن الدخل القومي قد يهبط بدرجة كبيرة إلى الحد الذي لا يمكن بعده أن تهبط أسعار الفائدة، ومن الصحيح أنه في نطاقات معينة قد لا تؤدي حركات أسعار الفائدة إلى تشجيع الإنفاق الاستثماري.

وبعد سبع وثلاثين سنة من قيام سير جون هيكس بشكل غير متعمد بالبدء في الإصلاح المضاد، تخلى عن رأيه، معترفًا بمعنى أكثر عمقًا في نظرة كينز إلى النقود، والاستثمار، وعدم اليقين[٨]، ولكن تمامًا كما كان زمن هيكس سيئا في بدايته، فقد أصبح سيئًا مرة أخرى، ولم يكن سوى سبب ضئيل يؤدي بالاقتصاديين إلى الملاحظة؛ حيث لم يكن التضخم وارتفاع سعر الفائدة يمثلان مشاكل في خلال الخمسينيات والستينيات (من القرن الماضي)، وكان نموذج هيكس هانسن متوافقًا مع البيانات والزمن، في فترة كان يبدو في أثنائها أن السياسات الكينزية تعمل بشكل جيد.

إنقاذ نظرية كينز:

على غرار المرأة العجوز في الأغنية الريفية، فإن الاقتصاديين يحبون أن يعودوا إلى موطنهم بصحبة النظرية التي صعدوا بها، وعندما أصبح التضخم مشكلة بحلول سنوات السبعينيات (في القرن الماضي)، كان يبدو أن الكينزية

الخاصة بالمالية العامة والكينزية النيوكلاسيكية قد أصبحتا أقل صلة، ولكن كان من الطبيعي أن يكون الكينزيون الذين تبنوا علم الاقتصاد الكلي الأمريكي الجديد – على استعداد للقتال دفاعًا عن وليدهم؛ لأنهم كانوا يريدون أن "ينقذوا" نظرية كينز. ولكن أي نظرية؟

الأجور والتضخم:

غالبًا ما يقال خطأً: إن كينز لم يكن يهتم بالتضخم، ومن المؤكد أنه لم يكن يهتم بالتضخم في أثناء الكساد العظيم، وكذلك كان شأن الكينزيين الآخرين، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان يهتم فعلاً، وكتب عنه: "كيف ندفع تكلفة الحرب" الذي أوصى فيه بأن يطلب من الأسر أن تشتري سندات حكومية وسيلة "للادخار الإجباري"، وفضلاً عن هذا، فهناك نموذج منتشر في كلاسيكيات كينز.

في أحد المواضع يجري إدخال مبدأ عدم التيقن ليكون مسئولاً عن تذبذبات الأعمال، وفي موضع آخر يبين كينز كيف أن التضخم يمكن أن يبدأ قبل العمالة الكاملة، وفقًا لما صوَّرهُ ما نطلق عليه الآن منحنى فيليبس، وبالنسبة للصناعة كما يكتب كينز تعتمد الأسعار على ما يقدم من مدفوعات إلى أولئك الذين يقومون بإنتاج السلع؛ ولذا تدخل في تكلفة الإنتاج، ومع وجود الأسلوب الفني الخاص والمعدات المطلوبة في المكان يعتمد مستوى السعر العام على معدلات الأجور إلى حد كبير، وقبل تحقيق العمالة الكاملة تنقسم آثار الزيادات في الطلب الكلي الفعال بين تضخيم الناتج، وتضخيم الأسعار.

وقد تم أيضًا تصوير الركود، فإذا ارتفعت الأجور قبل بلوغ العمالة الكاملة وتضمنت تكلفة على الإنتاج، فإن خط الطلب الكلي لن يكون هو خط الزاوية 45° المرشد للكينزيين المتخصصين في المالية العامة، ولما كانت معدلات الأجور تكوِّن العنصر الرئيسي من تكلفة الوحدة من الإنتاج، فإن رفع معدلات الأجور سيغري المنتجين على تخفيض الناتج، ولكنهم في نفس الوقت سيرفعون الأسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج، ومن الممكن أن يجري إنقاص الإنتاج (ومن ثم العمالة)

بينما ترتفع الأسعار، وبالطبع فإنه ينظر إلى نتيجة ذلك باعتبارها خروجًا على المألوف في نطاق رؤية كينز سواء من ناحية المالية العامة أم من الناحية النيوكلاسيكية، وأقل عن ذلك كثيرًا في نطاق منحنى فيلييس.

وهذه الصورة الأكثر كمالاً عن الطلب الكلي والعرض الكلى من كينز قد تم الحصول عليها من ورثة كينز الشرعيين، وفقًا لما أعلنوه هم بأنفسهم، وهذا كما يعتقدون سينقذ النظرية في خلال فترات التضخم.

حالة دلال المزادات المفقود:

قبل أن نترك كينز ونماذجه الكثيرة لا بد أن نذكر محاولة ثانية، بل ورائعة، لإعادة إحياء نظريته، فقد قام اثنان من الاقتصاديين هما روبرت كلاور **Robert Clower** والآخر الذي يبدو من المتعذر نطق اسمه آكسيل ليانهوفنود **Axel Leijanhiufvud** – بالدفاع عن فكرة كينز الخاصة بعدم التوازن، وقد قالا: إن التوازن العام، الذي وصفه النيوكلاسيكيون المضادون للثورة – يتطلب تعديلات فورية الحدوث في الاقتصاد، إلا أن مثل هذه التصفية التامة للاختلال – كما يقولون – تتطلب "دلال مزادات من طراز فالراس" **"Walrasian auctioneer"** (إشارة إلى ليون فالراس، الذي كان ينادي بأن على كل فرد أن يتلمس طريقه نحو السعر الصحيح)، ومع استخدام دلال المزادات الذي ينادي على أسعار كل شيء، بما في ذلك أسعار العمل (معدلات الأجور) يمكن لكل لاعب (فاعل) في الاقتصاد أن يحصل على معلومات كافية لعمل تعديلات دقيقة، وبهذا تصبح أسعار السوق كافة هي أسعار التوازن الحقيقي.

ويقول كلاور **Clower** وليونهوففود **Leijonhufvud**: إنه في عالم الواقع لا يوجد مثل هذا الدلاّل!! والأسعار السائدة بما في ذلك معدلات الأجور، تتحدد بطريقة تشوبها العيوب؛ نظرًا لأن الأفراد لا تتوافر لديهم المعرفة الكاملة؛ أي: إن الناس يتصرفون على أساس أسعار "خاطئة" ما دامت ليست أسعار التوازن.

وطبقًا لما يقوله ليونهوففود ذو الرأي العميق المتبصر، فإن استجابات الأفراد تكون مقيدة بأولئك الذين تسمح دخولهم بالإنفاق، والعمال المتعطلون يقدمون مصدرًا لا يمكن الاعتماد عليه بشأن الأموال القابلة للإنفاق، وعلى عكس ما تقول به نظريات الاختيار لصامويلسون، فإن قيد الدخل عامل حاسم، وهكذا، فإن تعديلات السوق للاختلالات إنما تحدثها ردود أفعال الدخول، وتغيرات الإنتاج، ومتأخرًا فقط من خلال تغيرات الأسعار. إن العالم الواقعي إنما هو عالم مليء بالمعلومات غير الكاملة، والأشخاص الموجودون به لن ينتظروا حتى تحدث كل تعديلات الأسعار، ويعمل عدم التوازن في الأسعار بدرجة أكبر على نقص الناحية العملية للتوازن العام، ومن هذا العمل الرائد بدأ الاقتصاديون في وضع نماذج لاختلال التوازن، واليوم، يضع روبرت سولو **Robert Solow** الكينزية على أساس فكرة أن الناتج والعمالة يتكيفان أبطأ كثيرًا عن الأسعار، بل إنهما يكادان أن يكونا راكدين، وبالنسبة لكل من كلاور **Clower** وليونهوففوند **Leijonhufvund**، فإن المنافسة الكاملة لا تنتشر في عالم الواقع.

وقد كان لكينز ذاته رأي أكثر خطورة بالنسبة لعدم التيقن، وعلى سبيل المثال، فإنه قام بمقارنة سوق الأوراق المالية، بلعبة الخطف(*)، وبلعبة العانس(**) **Old maid**، وبلعبة الكراسي الموسيقية، وفي إعادة صياغته للنظرية العامة **The General Theory**؛ أي بعد سنة من صدورها - أكد كينز على استبعاد كل شيء آخر عدا عدم التيقن من المعرفة وبعد النظر باعتبارهما سبب عدم الاستخدام المزمن للموارد(٩)، فهو لم يتخل فقط عن التوازن لمصلحة اختلال التوازن، ولكنه أيضًا يتساءل عن مدى فعالية السياسات القائمة بأكملها على أساس نماذج اختلال التوازن، وعندئذ يمكن فقط الاقتراب من توازن العمالة الكاملة من خلال الإجراءات الحكومية.

(*) من ألعاب الورق **Game of snap**: حيث يتنافس اللاعبان في إطلاق كلمة **Snap** عند رؤيتهما لورقتين بنفس القيمة (المترجم).

(**) لعبة العانس: **Game of old-maid** لعبة ورق يكون فيها اللاعب الذي يمتلك ورقة معينة في النهاية هو الخاسر (المترجم).

ما بعد الكينزيين:

غالبًا ما يقتضي الأمر الذهاب إلى النقيض للعثور على المسارات المتنوعة للفكر الاقتصادي وضمها معًا، أو حتى لضم أناس مختلفين معًا، في المشهد الافتتاحي لمسرحية بيجماليون **Pygmalion** لجورج برناد شو **George Bernard Shaw** (التي أصبحت مسرحية موسيقية فيما بعد باسم سيدتي الجميلة **My Fair Lady**، تجمعت مجموعة مختلفة من الأشخاص معًا نتيجة لضرورة عامة وهي حماية أنفسهم من وابل مطر غزير، وهناك نقابل كلارا أينسفورد – هيل **Clara Eynsford-Hill** من الطبقة المتوسطة الفقيرة، ذات التظاهر بالأناقة والترفع، والسيد الإنجليزي الهندي (كولونيل بيكرينج **Colonel Pickering**)، الذي يبدو متسامحًا بدرجة كافية، أستاذ الصوتيات المغرور (هنري هيجنز **Henry Higgins**) الذي يبدو غير متسامح بشكل استثنائي، وفتاة بائعة زهور ذات جسارة في وقاحة ملحوظة (إليزا دوليتل **Eliza Dolittle**) من الطبقة الدنيا، وتجسد روح السوقية، وهذه الشخصيات لم يكن من الممكن أن توجد معًا إلا بسبب شيء مثل هذا الوابل المطري المفاجئ.

كان هناك عدد من الاقتصاديين المتعاطفين مع كينز، ولكن دون تعاطف مع الكينزية ذاتها الذين طالما استخفّوا واستهانوا بسوقية نظريات الرجل العظيم والنظرية النقدية المتحمسة التي ثارت معها، وقد استغرقت هذه الحركة الرافضة عدة عقود في المدافن الاقتصادية، كان "الوابل الغزير المفاجئ" الذي جمع تلك المجموعة المختلفة الممتدة عبر المحيطات والقارات هو تزامن التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة في سنوات السبعينيات، وقد تسبب هذا الركود في وقوع أزمة إيمانية واسعة النطاق بين المعتدلين الأرثوذكس من الكينزيين الجدد، أولئك الكينزيون الذين تم تصنيفهم "سوقة" من جانب من جاءوا بعد الكينزيين.

ازدهرت حركة ما بعد الكينزيين **Post Keynesians** في أمريكا، ولكن أيضًا في كامبردج (إنجلترا) وفي إيطاليا(١٠). على كلا جانبي المحيط جرت العودة إلى الاهتمامات الكلاسيكية بتوزيع الدخل وركز الأمريكيون – على أية حال– بدرجة أكبر على الاقتصاد النقدي، وركز الأوروبيون على الاقتصاد الكلاسيكي الحقيقي.

ومن أعمالهم سيمكنك أن تتعرف عليهم، وقد قام أولئك الذين أتوا بعد الكينزيين على الأقل بالأشياء الآتية التي تميزهم عن أنصاف الكينزيين.

- قاموا بتوسيع ومد نطاق المذهب الكينزي من خلال إظهار كيف أن توزيع الدخل يساعد على تحديد الدخل القومي ونموه بمرور الزمن.
- قاموا بضم فكرة المنافسة غير الكاملة مع النظرية الكلاسيكية للتسعير لشرح الركود المتزامن مع التضخم (**Stagflation** الركود التضخمي).
- قاموا باستخدام فكرتين – نظرية توزيع الدخل، ونظرية رفع السعر – لصياغة سياسة دخلية جديدة.
- قاموا بتنظيم لإعادة إحياء لأفكار كينز عن عدم اليقين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتفضيل السيولة، واستثمارات المنشآت، كما قاموا أيضًا ببعث فكرة كينز بأن النقود قد خلقتها البنوك بصفة رئيسية (النقود الداخلية)، ونتيجة لهذا فقد حددوا ما يمكن وما لا يمكن للسياسة النقدية عمله.

توزيع الدخل:

فيما يتعلق بالطبقات الدخلية كان يبدو أن جون ماينارد كينز كان موزعًا بين منهجين للتفكير، كانت نظريته العامة تبين كيف أن الدخل الكبير ونواحي عدم المساواة في توزيع الثروة قد أدت إلى رأسمالية غير فعّالة، بينما أنه وجد راحته الشخصية في داخل طبقته العليا والصفوة الحاكمة، وهذا على الرغم من أن جورج

برنارد شو – الذي تحول إلى الاشتراكية الفابيّة من خلال قراءته لماركس – كان ما يزال فقط في أول الطريق، كما يقال، من كينز وجماعة بلومسبري، وكانت كلارا أينسفورد هيل – إحدى شخصيات برنارد شو ولا يبدو عليها سطحيًّا أي أثر للسوقية، ومع ذلك فإنها تمثل نواحي من الطبقة الوسطى (البرجوازية) التي يرفضها شو واليزا دوليتل؛ أي أن كلارا كانت موضع ازدراء من الأشخاص الذين يعتبرون أقل منها، وكان كينز أيضًا يزدري عالم البرجوازيين الذي يحيط بالملكة فيكتوريا، ولكنهم كانوا أقل منه فعلاً.

وفي ملاحظاته الختامية على النظرية العامة **The General Theory**، قال كينز: إنه وجد أن البريطانيين يعارضون أي إلغاء إضافي للفروق الكبيرة الموجودة في الثروات والدخول بسبب اعتقاد خاطئ بأن نسبة كبيرة من النمو الرأسمالي "تعتمد على مدخرات الأغنياء نتيجة للوفرة لديهم"(١١)، وكما تبين نظريته، فإن "نمو رأس المال لا يعتمد – على الإطلاق – على انخفاض نسبة الميل للاستهلاك، بل على النقيض، فإنه يتراجع معها". وفي الواقع، فإنه يقول وهو بسبيله إلى النتيجة": إنه في الظروف المعاصرة لا يعتمد نمو الثروة كثيرًا على امتناع وتقشف الأغنياء، كما هو مفترض عادة، بل ربما كان ذلك سببًا في إعاقة النمو، وبهذا يكون أحد الأسباب الرئيسية الاجتماعية لعدم المساواة الكبيرة في الثروة – قد تم إلغاؤه"(١٢).

إن البطالة سببها هو الثراء الكبير وعدم المساواة في الدخول، وهو ما يمكن لأحد الاقتصاديين أن يظنه الفكرة الرئيسية للنظرية العامة!! ورغم كل شيء، فإن الاستثمار هو الذي يحدد الادخار، وليس العكس، وعندما يكون الاقتصادي التقدمي على وشك الصياح والإعلان "بحق جورج، أظن أنه وجدها"، ولكن على أية حال، فإن كينز يحطم آماله، ويعيد فتح باب خزانته على المحافظة والإبقاء على الموجود "إنني أعتقد أن هناك مبررًا اجتماعيًّا ونفسيًّا لوجود عدم المساواة الظاهر في الدخول والثروة، ولكن ليس بمثل هذه الفروق الضخمة الموجودة حاليًّا"(١٣)، وبالنسبة للمحافظين فإن هذه "الفروق الضخمة" لا توجد فقط إلا في عالم أحلام الليبراليين.

ولا يقتصر الأمر ببساطة على التساؤل: "لماذا لم يعد بإمكان الكينزيين أن يكونوا مثل كينز؟"، وهنا يثور سؤال آخر هو "لماذا لم يكن كينز مثل من أتوا بعد الكينزيين؟" ومرة أخرى، كلما أوجزنا في الإجابة، كان أفضل؛ لأن كينز كان يحمل الكساد العظيم في عقله، ولم يكن هناك قليل من الوقت الثمين الذي يمكن إضاعته في اتباع جميع المسارات التي فتحتها نظريته العامة، وكانت رسالة كينز المحافظة في نهاية الأمر هي إنقاذ الرأسمالية من خلال الاعتماد على الصفوة المثقفة في بريطانيا؛ كي تقوم بتنفيذ برنامجه الاجتماعي، هذا إلى جانب أن الوعي الطبقي كان إحدى خصائص كينز وسماته، وفي هجوم له على كتاب رأس المال (ماركس) **Das Kapital**، كتب كينز: "كيف يمكنني أن أتبنى عقيدة (الماركسية) تفضل الطين على الأسماك، وتعلي قدر أجلاف البروليتاريا فوق الطبقة البرجوازية والطبقة المثقفة، الذين على الرغم من كل خطاياهم يمثلون جودة الحياة والذين من المؤكد أنهم يحملون بذور نواحي الإنجاز البشري كافة "(١٤)، ليس هناك أي تناقض: فقد اعتمد كينز على الصفوة، وبالأخص على الصفوة المثقفة في تنفيذ برنامجه الاجتماعي.

وتم ترك إليزا دوليتل وتوزيع الدخل إلى من بعد الكينزيين ليفكروا فيه مليًّا.

محاولة صِرافًا لتطهير الحديَّة:

من المؤكد أن الاقتصاديين الإنجليز ممن أتوا بعد الكينزيين، في كامبردج بإنجلترا – قد حاولوا الانقلاب على تفسير الحديين لتوزيعات الدخل؛ ولذا، فقد بدأوا بتوجيه الانتقاد إلى الحدّية التي تعود إلى الوراء إلى أفكار دافيد ريكاردو.

كان الحديّون قد اكتسحوا وقضوا على النظام الكلاسيكي لنسب المدخلات الثابتة: ففي الإنتاج الكلاسيكي **الذي كانت فيه كميات ثابتة دائمًا من العمل – مثلاً– تنضم مع وحدة من** رأس المال، لم يكن المنتَج الحدي لرأس المال

خفيًا ببساطة، بل لم يكن موجودًا!! وكان لا يمكن تحديد معدل الأجر من خلال المنتج المادي الحدي للعمل أو الوحدات الإضافية من المنتجات الناشئة عن كل عامل إضافي، وقد اختفت نظرية الحدّيين عن القيمة أو الثمن مع اختفاء الحد أو الهامش.

وكان بييرو صِرافّا (١٨٩٨-١٩٨٣) **Piero Sraffa** - أحد تلاميذ كينز - اقتصاديًا إيطاليًا لامعًا ومحبوبًا لتفضيله الاستمتاع بأوقات الفراغ على الكتابة والنشر، وقد تمكن من تحرير وتنقيح المجلدات الكثيرة لأعمال دافيد ريكاردو في خلال بضع الدقائق، أو بضع الساعات التي يتيحها له العمل اليومي ولم يكن ذلك إلا بسبب طول عمره، وفضلاً عن ذلك، فقد أصدر أخيرا في عام ١٩٦٠ مجلدًا نحيلاً كتبه في أثناء العشرينيات، وهو كتاب غريب ذو عنوان أغرب "إنتاج السلع: مقدمة لانتقاد النظرية الاقتصادية **Production of Commodities: Prelude to a Critique of Economic Theory**"، وضع فيه ريكاردو في زي حديث مع تقديم نقد مدمر للحديثة.

إن السلع الرأسمالية - كما يؤكد صرافا - شديدة التنوع، وأي مقياس "لكميات" رأس المال من ناحية استخدام مقام مشترك (مثل سلعة أخرى أو نقود) سيحدث تباينًا؛ نظرًا للتباين في أسعار الآلات ذاتها، وتتذبذب هذه الأسعار مع معدلات الأجور والأرباح؛ ولذا فإن قيمة رأس المال (سعره مضروبًا في كمية) لا يتم تحديده حسب المنتَج الحدي لرأس المال، أو بحسب توزيع الدخل الذي تحدده الأسواق للأرض والعمل ورأس المال.

وهذا الكتاب مثلاً قد أنتج ماديًا باستخدام ثلاث آلات: حاسب آلي، وطابعة، وأداة تجليد، وهنا تعتمد القيمة النقدية لرأس المال - في أي حال - على حاصل ضرب الأسعار في الكميات لكل هذه السلع الرأسمالية (وغيرها) معًا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلع - الحاسب الآلي، والطابعة، وآلة التجليد - ذات أسعار مختلفة، والأرباح لا يمكن أن تكون هي عائد رأس المال لهذه الأسعار، أو حتى

القيمة الإيجارية للخدمات الناشئة عن هذه السلع الرأسمالية، التي تعتمد هي ذاتها على توزيع الدخل بين العمال والرأسماليين.

وهذا الاستنساخ الجديد لريكاردو لا يرقى في مستواه إلى مستوى التفسير، ولا يبزغ منه تفسير اقتصادي لتوزيع الدخل، وهذه هي رسالته الرئيسية، وأن الأجور والأرباح هي مسائل اجتماعية وسياسية، وعلى غرار جون ستيوارت ميل يحاول صرافًا أن يفصل موضوعات الإنتاج والكفاءة الاقتصادية عن نواحي الاهتمام بتوزيع الدخل؛ إذ إن اقتسام الدخل بين الطبقات لا تقوم بتحديده القوى غير الشخصية في الاقتصاد، ولكن من خلال النضال الطبقي والأجور المحددة والقوة النسبية للتفاوض.

الطبقات الداخلية لكاليسكي: العمال والرأسماليون:

كان المساهم الآخر لحركة كامبردج لما بعد الكينزية هو الاقتصادي الماركسي ميخائيل كاليسكي **Michael Kalecki** (١٨٩٩-١٩٧٠)، إذ إنه عندما كان في كامبردج في عام ١٩٣٥ في منفاه الاختياري من بولندا، نشأت صداقة بينه وبين جون كينيث جالبريث، ويحكي عنه جالبريث فيقول: "كان صغير الحجم، سريع الغضب، مستقلاً، ورجلاً قويًّا"، وكان كاليسكي أكثر من عرفت من الاقتصاديين ابتكارًا، ولا أستثني كينز"[١٥]، ومثل صرافًا، نادرًا ما كان كاليسكي يضع قلمهُ على ورق، ولكنه عندما كان يفعل، كان وضوح أفكاره وعمقها ذوي قوة ونفوذ.

وفي عام ١٩٣٣ قام كاليسكي بوضع نظرية على طراز نظرية كينز عن مستوى العمالة، وذلك قبل، ومستقلاً عن النظرية العامة لكينز، وعلى أية حال، فقد كانت آراء كاليسكي بشأن توزيع الدخل أكثر مجاراة لآراء المجموعة الريكاردية والماركسية فيما يتعلق بطبقات الدخل، وفي الواقع، فإن نظرية كاليسكي يمكن تلخيصها في عبارة حكيمة واحدة، "ينفق العمال ما يحصلون عليه، ويحصل

الرأسماليون على ما ينفقونه"، وهو ما كان يمكن أن يكون أحد السطور الرائعة في إحدى مسرحيات جورج برنارد شو.

ويمكن قياس الدخل (أو الناتج) القومي إما من ناحية الطلب أو من ناحية الإنفاق، ومن ثم:

الدخـــل:

الربح (دخل الرأسماليين) + الأجور (دخل العمال) = الدخل القومي

الإنفـــاق:

الاستثمار + استهلاك الرأسماليين + استهلاك العمال = الناتج القومي.

وفي هذه الخطة يتم إنفاق أجور جميع العمال بأسْرِها على السلع الضرورية؛ بحيث إن الأجور يجب أن تساوي تمامًا مصروفات العمال على السلع الاستهلاكية – الطعام، والمأوى، والملبس، والانتقال المطلوب للحياة والعمل (من الطبيعي – في الواقع – أن يقوم العمال في الوقت الحالي بإنفاق دخلهم أيضًا على بعض السلع والخدمات التي لا تعتبر ضروريات بالمعنى الدقيق، إلا أن كاليسكي كان يستعمل فكرة ماركس وميل عن حد الكفاف الثقافي)، ويكشف نظام صراف المدخلات اللازمة لإنتاج مخرجات معينة، ويحدد كاليسكي الكميات اللازمة من السلع الاستهلاكية[١٦].

وإذا ما بسَّطنا الأمور بدرجة أكبر من خلال القول بأن الأرباح كافة تتم إعادة استثمارها في المنشأة لشراء سلع استثمارية جديدة، فإن المدخرات وكذلك الاستثمارات تكون مساوية للأرباح، وهنا يعتبر الرأسمالي هو المدخر الوحيد في هذا الاقتصاد البسيط.

والعجيبة الأولى أن الرأسماليين يمكنهم زيادة حصتهم الحالية من الدخل القومي (الأرباح) من خلال زيادة إنفاقهم الاستثماري في فترة سابقة، والاستثمار - وفقًا لأسلوب كينز - يتضاعف من ناحية الناتج الكلي، ومن ازدياد الناتج تأتي الأرباح الضخمة.

والأمر الأكثر عجبًا - بل يمثل صدمة - هو أنه حتى إذا قام الرأسماليون باستهلاك أرباحهم في شكل مدخرات، وقروض تنفيذية في الثمانينيات - في شراء يخوت، وبناء منازل لقضاء الإجازات، ودعم العشاق - فإنهم لم يكونوا يعانون من نقص في دخلهم من الأرباح، إن دخل الرأسماليين ليس معرضًا لخطر كيفية إنفاقه؛ لأن ازدياد شرائهم للسلع يؤدي إلى مستويات أعلى من الإنتاج، وأرباح الرأسماليين مثل مياه الآبار الأرتوازية؛ إذ لا تهم كميات المياه التي تستخرجها منها، فإن البئر لا ينضب أبدًا.

إن تراكم رأس المال هو كل من قوس قزح ووعاء الذهب، فإذا تم تخصيص حصة أكبر من الناتج القومي للسلع الاستثمارية، فإن مستوى العمالة سيرتفع بدرجة أكبر في قطاع الاستثمار، و(لما كان الاستثمار يساوي الأرباح) تذهب حصة أكبر من الدخل القومي إلى الرأسماليين، وبالعكس، فإذا تم تخصيص قدر أكبر من الناتج للضروريات الاستهلاكية، فإن العمال سيقضمون قطعة أكبر من فطيرة الدخل القومي.

وعلى الرغم من أن الرأسماليين هم سادة عالمهم الخاص، فإن كاليسكي كان يرى عناصر خارجية، مثل حالات عدم التيقن فيما يتصل بالاستثمارات المربحة التي تسبب تذبذبات لا يمكن تجنبها في الأرباح.

هامش الأسعار والتضخم:

المنافسة غير الكاملة و"درجة الاحتكار" لكاليسكي:

لا يشكل النضال بين الطبقتين العاملة والرأسمالية طريقة توزيع الدخل فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الأسلوب الكلاسيكي لتحديد الأسعار، وبدوره، فإن هذا المزيج من تلك القوى يقدم تفسيرًا واحدًا للركود التضخمي **Stagflation**، هو هذا المزيج المخيف من الركود والتضخم.

وكان كاليسكي منغمسًا بدرجة كبيرة في عالم المنافسة غير الكاملة التي يكون فيها الإنتاج هو من عمل بضع منشآت فقط في كل صناعة أو ما يسمى احتكار القلة **Oligopoly**، ويمكن لإحدى المنشآت أن ترفع أسعارها مباشرة تبعًا لتكاليف إنتاجها إذا ما قامت منشآت أخرى في نفس الصناعة بنفس الشيء. ، وعندما وقعت شركة جنرال موتورز، التي كانت الأكثر كفاءة من بين ثلاث من أكبر الشركات المنتجة للسيارات - عقدًا نقابيًّا مع اتحاد عمال السيارات في أمريكا بشأن رفع الأجور، قامت الشركة أيضًا برفع الأسعار بنسبة تكاد تعادل تقريبًا هذا الارتفاع في الأجور، وتبعتها في ذلك شركتا فورد وكريزلر.

وكانت "درجة الاحتكار" **degree of monopoly** هي النتيجة ليس فقط للتركز الصناعي، ولكن أيضًا لترتيبات ضمنية، ووكلاء البيع، والإعلانات، وفي آخر أوراقه البحثية المنشورة شرح كاليسكي كيف تؤدي العلاوات السّعرية العالية (الهامش المضاف على التكلفة) إلى تشجيع اتحادات العمال القوية على التفاوض بشأن رفع الأجور؛ نظرًا لأن المنشآت التي تمارس احتكار القلة لديها القدرة على أن تدفع لهم، وهناك شيء قليل جدًّا من جالبريث (كما سنرى بعد) في هذه الورقة.

العلاوة السعرية ومستوى الأسعار:

لا يعزى إدخال المنافسة غير الكاملة في نظرية الاقتصاد الكلي فقط إلى كاليسكي وجون كينيث جالبريث، وجوان روبنسون، ولكن أيضًا إلى سيدني وينتراوب (١٩١٤-١٩٨٣) في جامعة بنسلفانيا، ويمكن تضخيم رؤية كاليسكي ووينتراوب **Weintraub** للتسعير في قطاع التصنيع بأسلوب كاليسكي الخفي وهو العلاوة السعرية **markup**(١٧).

وقد يمكن لمثال أن يوضح دور العلاوة السعرية **markup**، إذا كانت تكلفة الأجور بالنسبة للكمبيوتر الشخصي هي ٧٠٠ دولار، وكانت العلاوة السعرية ١٠٪ فإن الأرباح التي تتدفق عن كل وحدة من الإنتاج هي ٧٠ دولارًا، وإذا تم بيع مليون وحدة كمبيوتر شخصي سنويًا، فستكون أرباح الصناعة ٧٠ مليون دولار، وإذا ما أدى ارتفاع الأجور إلى رفع تكلفة الوحدة إلى ٨٠٠ دولار، فإن معدل العلاوة السعرية الثابت (الذي لا يتغير) وهو ١٠٪ فوق التكاليف الجارية سينتج عنه تدفق لإيرادات تبلغ ٨٠ مليون دولار، بغرض بيع نفس العدد من الوحدات.

وإذا كانت الأجور النقدية تجري إدارتها من خلال اتفاقات بين الاتحاد والإدارة، فإن رصيد الدخل الذي تقدمه العلاوة السعرية على الأجور، والذي سيكون معظمه في شكل أرباح محتجزة (الأرباح + الإهلاك) والمدفوعات عن الأسهم، كما أن استخدام الطاقة قد يرتفع أو ينخفض مع الطلب، ولكن المنشأة عادة ما تلتزم بمعدل العلاوة السعرية الذي يحقق مستوى أهدافها بالنسبة للأرباح المحتجزة، ويعتمد هذا الهدف على نسبة الكوبون الذي تدفعه إلى حملة الأسهم، ومبلغ ديونها بالنسبة إلى حقوق الملكية، و(طبقًا لبعض من أتوا بعد الكينزيين **(Post Keynesians)** مثل الراحل ألفريد أيشنر **(Alfred Eichner)** احتياجاتها المتوقعة بالنسبة للاستثمار، وطبقًا لويتراوب **Weintraub**، فإنه حتى الشركات ذات التنافسية العالية تقوم بالتسعير تبعًا لقاعدة خاصة بالعلاوة السعرية(١٨)، وعلى الرغم من أن هامش الأسعار فوق التكاليف الجارية يعكس فعلاً القوة السوقية

للشركة في إحدى الصناعات المركزة، فإن تحديد مقدار العلاوة السعرية **Markup** يسمح بتحديد سعر أعلى عندما ترتفع تكلفة الوحدة من الإنتاج.

والدخل الذي يزيد على حد الكفاف الثقافي يترك مسافة للطلب ومساحة للتنفس بالنسبة للمنتجين، والعلاوة السعرية هي نسمة الهواء الطلق التي تملأ الفراغ، وعلى الرغم من أن الأسلوب المتبع لتقسيم الدخل بين العمال والرأسماليين هو الذي يخلق الدراما الماركسية، "لصراع الطبقات"، فقد فهم كاليسكي أن مثل هذا التقسيم الحاد كحد شفرة الحلاقة لا يمكن أن يفسر تمامًا توزيع الدخل وآثاره في "مجتمع الوفرة" (مصطلح جالبريث)، فإن الطبقة المتوسطة العليا الجديدة بمجرد اكتفائها بنموذج T الأسود (لسيارة فورد)، يجب الآن حثها وحفزها لشراء سيارة ذات خطوط انسيابية، سريعة، ذات ألوان جميلة، مصممة آليًّا من أجل الراحة القصوى على الطريق، وربما تفي أيضًا بالخيالات الغريبة.

الركود التضخمي Stagflation:

كيف ننتقل من سلوك تسعير المنشأة والصناعة إلى مستوى الأسعار العامة؟ سنبدأ بالمعادلة القديمة للتبادل.

إذا كان (مستوى السعر) × (الناتج الحقيقي) = (الدخل القومي النقدي).

أو كان

$$\text{مستوى السعر} = \frac{\text{(الدخل القومي النقدي)}}{\text{الناتج الحقيقي}}$$

عندئذ يتطلب ثبات الأسعار ألا ينمو الدخل النقدي بأسرع من الناتج الحقيقي، فإذا لم يرتفع الدخل النقدي للعامل بأسرع من الناتج الحقيقي للعامل (الإنتاجية)، فإن معدل التضخم سيكون صفرًا.

ومن هنا تصبح الأجور النقدية أساسية لمستوى الأسعار، والأجور النقدية ليست مرنة في الهبوط؛ نظرًا لأن تخفيض الأجور النقدية ينتهك العقد الضمني مع العامل أو الذي ربما يكون عقد عمل مكتوب، والذي غالبًا ما يجري التفاوض بشأنه من خلال اتحاد صناعي، فإذا ما قام اتحاد سائقي الشاحنات بالتوقيع على عقد يتضمن زيادة في الأجر بنسبة ٣٠٪ تقسم بالتساوي على ثلاث سنوات، فلا يمكن لأي شخص أن يتوقع في السنة الثانية أن تنخفض الزيادة، مثلاً إلى ٥٪. ولذلك، ففي الأجل القصير يجب أن يتم تعديل أسعار المنتجات وفقًا للأجور النقدية وتكلفة الإنتاج وليس العكس بالعكس، وهناك ترتيب معدل يجري بموجبه حل كل من مستوى الأسعار والتضخم بعد تحديد معدلات الأجور النقدية، ويجري تحديد الأجور النقدية خارج نظام صرافًا **Sraffa** من خلال الظروف الاجتماعية السياسية(١٩).

وهذه النظرة لمن بعد الكينزيين **Post Keynesians** تكشف إمكانية حدوث التضخم والبطالة في نفس الوقت أو (الركود التضخمي) **Stagflation**. والاستجابة لمقاومة أي مستهلك في الأجل القصير لا تكون من خلال تخفيض الأجور أو الأسعار، ولكن أيضًا من خلال إبطاء الإنتاج، والتخفيضات الكبيرة في الإنتاج ستؤدي – بعد فترة – إلى التسريح المؤقت للعمال **Layoff**، وهذه النظرة أيضًا يمكن أن تفسر لماذا كان الركود مصحوبًا بالتضخم في الفترة من ١٩٧٤،إلى ١٩٧٥، ثم مرة أخرى في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠، بعد الارتفاع الحاد في أسعار البترول؟

سياسة الدخول:

إن تفسيرات مَنْ بعد الكينزيين **Post Keynesians** لتوزيع الدخل ومستوى الأسعار تؤدي إلى نوع ثالث من السياسة الاقتصادية لاستكمال السياسة الكينزية الخاصة بالمالية العامة والسياسة النقدية، وإذا ما كانت المساندة المتماسكة للإنفاق

بالعجز هي سمة الكينزيين المختصين بالمالية العامة، فإن السعي الدعوب نحو سياسة الدخول يميز الاقتصاديين فيما بعد الكينزيين.

وهناك بعض الكينزيين المختصين بالمالية العامة مثل جيمس توبين James Tobin – مع كل ذلك – قد وضعوا أيديهم في أيدي مَنْ بعد الكينزيين لتأييد وضع سياسة للدخول، وسياسة الدخول تتطلب بصراحة شديدة ودون مواربة أن توضع الأجور "تحت الضبط أو السيطرة" بشكل ما، وهامش الربح سيكون مهما يكون؛ لأنه على اتساق نسبي مع العلاوة السعرية **Markup**، وعلى أية حال، فإنه مع مرور الزمن تتصاعد الأجور ومعها مستويات الأسعار.

ما الذي يتم ضبطه؟ الأجور أم الأرباح؟

تفضل المنشآت إذا كان ولا بد من ضبط أي شيء، أن يكون هو الأجور، وتحبذ الاتحادات وضع الأرباح تحت السيطرة، وسرعان ما تبزغ مشاكل سياسية ومشاكل الملكية مع ضبط الأجور وحدها، وقد تكون العلاوة السعرية مصدرًا لزيادة تضخم الأرباح، حتى يكون الجزء الذي لا تحتجزه المنشآت من الأرباح لتمويل الاستثمار أيضًا خاضعًا للتنظيم، كما قد يتطلب الأمر فرض ضرائب على أرباح وتوزيعات الأسهم ومرتبات الشركات؛ بحيث تظل متناسبة مع نمو الدخل الأجري، وبغض النظر عن من الذي أصيب ثوره أوّلاً؟ فإن جميع سياسات الدخول لها نفس المغزى ونفس الموضوع، والتغيرات في الدخل النقدي يجب توجيهها لتتوافق مع خطي الإنتاج.

وقد تراوحت سياسات الدخول في عالم الواقع بين ألوان الطيف كافة؛ ابتداء من الأجر التطوعي، والمؤشرات السعرية **Guidelines** لتحديد الأجر المقرر، والضوابط السعرية التي طالما ساندها جون كينيث جالبريث، وقد استخدمت هذه

الاجراءات في أشكال مختلفة وبدرجات متباينة من القوة والعسف من جانب إدارات كل من كينيدي، وجونسون، ونيكسون، وفورد، وكارتر.

مقترحات بشأن سياسة الدخول القائمة على أساس الضريبة :Tax- based Income Policy (TIP)

يتمثل أحد البدائل لإرشادات تحديد الأسعار والأجور أو الضوابط في الحوافز الضريبية، التي تستهدف بذكاء تعديل سلوكيات الاتحادات العمالية والصناعات المركّزة، وتستخدم الحوافز والروادع الخاصة بآليات الأسعار بأسلوب جوجيتسو(*) **Ju-Jitsu** ضد نفسها، وقد قام وينتراوب **Wientraub** والراحل هنري واليش **Henry Wallich**، الذي كان محافظًا سابقًا للاحتياطي الفيدرالي، بوضع إحدى سياسات الدخول القائمة على أساس الضرائب **Tax-based Income Policy (TIP)**.

وتعمل هذه السياسة **TIP** بالطريقة الآتية: عندما تمنح الشركة زيادة في الأجور تتعدى حدًا موضوعًا – ٦٪ مثلاً – تتم معاقبة المنشأة المانحة من خلال زيادة ضريبة الدخل الخاصة بها، فإذا ما زادت إحدى المنشآت متوسط أجور عمالها بنسبة ١٠٪ مثلاً، بدلاً من نسبة ٦٪ المقررة، فقد يطلب من المنشأة أن تدفع ١٠٪ زيادة على الضرائب المستحقة على أرباحها، ومعايير الأجور أو المرتبات هي متوسط الزيادة في الأجور والمرتبات بالمنشأة، بحيث يمكن منح الرواتب التي تتعدى المتوسط للمستحقين من العمال، والهدف هو ربط زيادة الأجور النقدية بمتوسط المكاسب التي تحققها إنتاجية العاملين في الاقتصاد.

(*) جوجيتسو **Jujitsu** نوع من المصارعة اليابانية للدفاع عن النفس بدون استخدام أسلحة، يرمي فيه أحد الطرفين نفسه أو يمسك أو يضرب فيه الخصم، ويمد الخصم الطرف الآخر بقوة إضافية من وزنة وقوته (المترجم).

ما الأركان الأساسية التي تقوم عليها سياسة الدخول القائمة على الضريبة (TIP)؟ الإجابة هي تشجيع منشآت الأعمال كل على حدة لمقاومة الطلبات غير المعقولة لزيادة الأجور عندما تكون المنشأة مقتنعة بأن المقاومة أيضًا ستأتي من المنشآت والصناعات الأخرى، والسياسة توجه المنشأة نحو الرضوخ فقط للزيادة في المتوسط غير التضخمي للأجور، وسيستفيد العاملون من المكاسب الحقيقية في الأجور عندما ينحسر التضخم.

وسياسة الدخول القائمة على أساس الضريبة سياسة شديدة المرونة، فهي يمكن أن توفر العقوبة عن زيادة الأجور التي تتجاوز الحد، ومكافأة الأجور التي تقل عن الحد، أو كلاهما، وكان أحد الكينزيين الجُدد وهو الراحل آرثر أوكون **Arthur Okun**، الذي كان المستشار الاقتصادي للرئيس جونسون، كما عمل مع مؤسسة بروكنجز يقول: إنه يفضل الجزرة على العصا، فإذا حافظت المنشأة على متوسط الزيادة السنوية في الأجور تحت ٦٪ وكان متوسط زيادة أسعارها أقل من ٤٪، فإنه طبقًا لخطّة أوكون يُعْطَي موظفو المنشأة وعمالها خصمًا ضريبيًا (الجزرة رقم ١)، وتتلقى المنشأة خصمًا (الجزرة رقم ٢) على التزامات ضريبة الدخل الخاصة بها.

وقد اقترحت إغراءات الجزرة في السياسة **TIP** من جانب الرئيس جيمي كارتر في أكتوبر ١٩٧٨، وعلى أية حال فإن الحافز كان غير مباشر، أو نوعًا من الجزر المخروط، وكان يمكن للسياسة أن تقدم إعفاءً ضريبيًا لأولئك العمال الذين ظلت أجورهم أقل من الحد المعمول به إذا كان معدل التضخم السنوي قد بلغ أكثر من ٧٪ إلا أن الكونجرس رفض هذه المبادرة.

وقد تغيرت الظروف منذ الاقتراح الأصلي لسياسة الدخول القائمة على الضريبة، وكان أحد الأسباب هو أن المتوسط الفعلي لسعر ضريبة الدخل على الشركات، والسعر الأصلي للضريبة الذي تفرض على أساسه عقوبة السياسة **TIP**، كان يقترب من الصفر، أما السبب الآخر أنَّ الدخل الصافي من الفوائد باعتباره

حصة من الدخل القومي قد ازداد ١٤ مثلاً بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٩٠؛ ولذا كان يبدو من الأمور الأساسية الحصول على مصدر جديد للإيرادات الفيدرالية؛ لكي يضغط على أسعار الفائدة كي تهبط، وكذلك الضغط على سياسة الدخول القائمة على أساس الضريبة كي تعترف بالفوائد النقدية باعتبارها مصدرًا جديدًا تتزايد أهميته في ارتفاع تكاليف الإنتاج[٢٠].

النقود وتمويل الاستثمار:

هناك علاقة تمويل بين الأرباح والأموال التي تطلبها المنشأة للاستثمار، والعلاوة السعرية وخطط الاستثمار ترتبطان بعلاقات متشابكة ومعقدة في اتجاه أو آخر، وربما في الاتجاهين، وبسبب درجة الاحتكار **Degree of monopoly**، فإن الأسعار لا تعكس ظروف الطلب الحالي؛ لأنها أكثر وأوثق ارتباطًا بالطلب المتوقع مستقبلاً، وفي بعض الأحيان قد تزيد الطاقة على الاحتياجات الجارية، إلا أن هذا الموقف لا يمثل مشكلة لاحتكار القلة.

ويرى كاليسكي – بوجه خاص – أن احتكار القلة يضمن احتياجاته المالية للاستثمار من خلال قوته في التسعير، ودرجة الحساسية أو درجة مرونة الطلب على الضروريات من جانب العمال هي الصفر أساسًا؛ ولذا، فإن المنتجين يمكنهم رفع الأسعار وهم في حصانة، كما يمكنهم رفع إيراداتهم، من الاحتياجات الأساسية الاستهلاكية بما يتجاوز تكاليف الإنتاج، باعتبار ذلك مصدرًا لتمويل مشترياتهم من السلع الاستثمارية.

ويجب الجمع بين الآلات والعمل حتى يمكن إعادة إنتاج الآلات؛ ولذا، فإن حصيلة مبيعات السلع الاستثمارية أو السلع الرأسمالية من صناعات السلع الضرورية ستغطي تكاليف العمالة في صناعة السلع الاستثمارية، بالإضافة إلى تكلفة صناعة الآلات الصغيرة (**machine babies**)، أو الآلات الخاصة بصناعة

السلع الرأسمالية ذاتها، وتلك المصروفات الاستثمارية المطلوبة ستعادل أرباح صناعة السلع الاستثمارية.

ويجب أن يكون مجموع الأرباح من كلتا الصناعتين مساويًا لقيمة السلع الرأسمالية المنتجة، كما أن الأجور الحقيقية (الأجور النقدية معدلة بأسعار الضروريات) يجب أن تساوي كمية الضروريات المنتجة، وبالمثل، فإن الأرباح من كلتا الصناعتين تجتمع معًا لشراء ناتج صناعة السلع الاستثمارية، بل ومحققة أرباحًا أكثر للرأسماليين.

وهذه الحكاية الخرافية المركبة مرة أخرى بها الادخار والأرباح والاستثمار، وهي تعليمية، بل صحيحة، حتى آخر مدى لها، وقبل الثمانينيات كانت معظم الاستثمارات الرأسمالية الثابتة في الولايات المتحدة ممولة من الأرباح المحتجزة، والمنشأة العملاقة عادة ما تكون لديها القوة أو السلطة لاختيار نسبة العلاوة السعرية فوق تكاليف الإنتاج (معظمها من الأجور) التي تكفي لاستكمال خططها الاستثمارية، في معظم الأحيان دون الاضطرار إلى اللجوء إلى المصارف أو سوق المال لتسول التمويل، وقد تناقصت هذه القدرة مع انفتاح مزيد من الأسواق في الدول أمام السلع والخدمات الأمريكية، ومن ثم فإن الشركات الأمريكية بدأت تذهب إلى سوق السندات للحصول على التمويل.

"نقود من الداخل":

في كتابات كاليسكي وغيره توجد تفسيرات معقدة عن الأماكن التي يمكن أن يأتي منها التمويل للاستثمارات، أو الأرباح المحتجزة، أو الأرباح المتوقعة التي يمكن استخدامها للحصول على قروض مصرفية، أو إصدار سندات على الشركة، وهذا الجزء من الدين الذي يمثله الائتمان المصرفي يشكِّل ما يطلق عليه مَنْ بعد الكينزيين **Post Keynesians** "النقود الداخلية **Inside money**"، هذا فضلاً عن أنه بناءً على تفضيلات الدين بالمقارنة مع التمويل عن طريق حقوق الملكية **equity**

financing، يمكن للشركة طرح أسهم جديدة في أسواق الأوراق المالية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، ومن الغريب أنه في أثناء ارتفاع الأسواق في الثمانينيات والتسعينيات استعادت شركات الولايات المتحدة مجتمعة أسهمًا أكثر مما أصدرته؛ بحيث إن هذه المبالغ "السالبة" كانت نتيجة للتعامل في أسواق الأسهم.

ويوحي مَنْ بَعد الكينزيين **Post Keynesians** مثل بول دافيدسون **Paul Davidson** وبازيل مور **Basil Moore**، مثل كينز وچوان روبنسون وكاليسكي قبلهما بأن عرض النقود يبرز إلى الوجود، كما يصفه كينز وكاليسكي، ومعه الديون الخاصة (النقود الداخلية)؛ ولذا، فإن عرض النقود ذو صلة بالديون التي تخلق عن طريق التعاقدات لشراء أو إنتاج السلع، ونظرًا لأن الإنتاج يستغرق وقتًا، فإن الاتفاقات أو التعاقدات مقوّمة بوحدات النقود التي يجب دفعها عند التسليم، ومع ذلك، فإن تكاليف الإنتاج يجب أن يتم دفعها في أثناء وقت الإنتاج، وبهذا يجب على المنتج أن يتحمل دينه قبل حصوله على أي إيراد من المبيعات أيًا كان. وهذه العملية تمكِّن المنتجين من التشغيل بشكل معقول في ظل ظروف، عدمَ التيقن.

كما أن الاقتراض من البنوك وإصدار سندات جديدة من الشركة يضيف إلى عرض النقود إلا إذا كانت الزيادة في الاقتراض قد عوضت عنها إجراءات أخرى من السلطات النقدية – في الولايات المتحدة نظام الاحتياطي الفيدرالي، وكما تم وصفه في الفصل العاشر – فإن القروض الجديدة في النظام المصرفي ذي الاحتياطي الجزئي تخلق ودائع جارية جديدة، وبهذه الطريقة، فإن التغيرات في عرض النقود بالقومية تتقرر إلى حد كبير من جانب نشاط الأعمال ذاته، وهذا على النقيض من النقديين حيث لدينا $\mathbf{GNP \leftrightarrow M}$(٢١).

وفي الشركات توجد أضخم المدخرات وأكثرها إستراتيجية والتي تحوزها باعتبارها أصولاً مالية في شكل سندات أو غيرها من الأوراق المالية، ومن الممكن أن تؤدي التغيرات في التوقعات إلى تحولات في هذه الحيازات من الأصول المالية؛ مما يزيد في سوء الهبوط الاقتصادي، ويحدث هذا لأن أسعار السندات التي

تحوزها المنشآت تتجه إلى الانخفاض الشديد مباشرة قبل التهاوي الجامح (وعادة ما تكون أسعار الفائدة شديدة الارتفاع)، كما أن وقت ارتفاع أسعار الفائدة يتوافق أيضًا مع بطء وركود سوق الأوراق المالية، وبحيث إنه على الرغم من إمكان تثبيت العلاوة السعرية أو حتى ربما زيادتها، والهبوط في طلب المستهلكين قد يتصاعد إلى تدفق أصغر في الأرباح، وهو ما يؤدي إلى قلة الأرباح المحتجزة (المدخرات)، بل إن الشركات العملاقة قد تتردد عندئذ في بيع سنداتها بخسارة للحصول على النقد، أو الافتراض بسعر فائدة مرتفع حتى تقوم بتوسيع مرافقها أو استبدال معداتها العتيقة، وهذا التردد في السيولة يمكن أن تكون مصدرًا نقديًا لعدم الاستقرار في الاستثمار.

عرض النقود والسياسة النقدية:

إن طلب المنشأة خلق ودائع والحصول على قروض للمنشأة يحرك قطار عرض النقود، والانكماش في عرض النقود الذي يصممه البنك المركزي ليس له سوى أثر مباشر ضئيل على المصادر الخاصة للمنشآت العملاقة التي يدفعها الاقتصاد الحقيقي، وله أثر غير مباشر حتى الآن؛ نظرًا لتردد الشركة أو إحجامها في تصفية حيازة السندات التي تهاوت أسعارها، ومع كل ذلك، فما دامت إيرادات مبيعاتها تنمو، فإن المنشأة العملاقة ترحب بإصدار أسهم إضافية أو الاقتراض من أضخم البنوك.

وبالنسبة للمنشآت التنافسية مثل منشآت الأعمال الصغيرة، وصناعة التشييد المفتتة، فإن القصة تختلف اختلافًا كبيرًا، بل حتى مع البطاقة الائتمانية **Master Charge** (ماستر تشارج)، فإن المنشأة الصغيرة ليس لديها هالة السلطة والنفوذ التي تتمتع بها المنشآت العملاقة؛ إذ إن منشآت الأعمال الصغيرة (التي تعتبر من المنشآت ذات المخاطر المرتفعة، والتي تعتمد على الائتمان التجاري باهظ التكلفة) هي أول من يواجه صعوبات في الحصول على القروض في أثناء فترات التضييق النقدي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفوائد على الإسكان والتشييد، وعادة ما

تكون قيمة مدفوعات الفوائد أكبر من القيمة الاسمية للرهن ذاته، وبدلاً من أن تعكس إنتاجية رأس المال، فإن سعر الفائدة يصبح تكلفة رئيسية لشراء المُنتَج، والسياسة النقدية المتشددة لا تفعل شيئًا سوى أن تفاقم من الركود التضخمي الذي يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وخلق الأسعار المرتفعة في نفس الوقت(٢٢).

وقد أدت جهود من أتوا بعد الكينزيين Post Keynesians إلى تخفيض الاعتماد على هذه السياسة النقدية العكسية قد أدت بهم إلى الطريق الثالث الذي سبق ذكره، وهو سياسة الدخول.

مينسكي والهشاشة المالية:

هيمان مينسكي (١٩١٩-١٩٩٧) هو أمريكي موجز، لكنه من ذوي الإصرار من بين من أتوا بعد الكينزيين Post Keynesians، وله علاقات إيطالية تتعلق بالنقاط فيما بين العلاوة السعرية لكاليسكي، والأرباح المحتجزة، و"النقود الداخلية"، وحتى التذبذب المالي، وأكد مينسكي كيف أن الأرباح المحتجزة من العلاوة السعرية التي يُساندها الدين يمكن أن تموّل الاستحواذ على أصول رأسمالية إضافية؟ ويمكن شراء الأصول الرأسمالية التي تستحوذ عليها منشأة غير مالية، بعيدًا عن - أو خارج - المصنع القائم والمعدات الموجودة (عمليات الاستحواذ... إلخ) أو من خلال إنتاج سلع استثمارية جديدة، وهذه الحالة الأخيرة فقط هي التي تتم فيها زيادات جديدة وإضافة طاقات صناعية إلى إمكانات الاقتصاد الإنتاجية.

وتركز نظرية مينسكي عن الاستثمار على كيف أن عدم التيقن الكينزي، والمضاربة، وازدياد تعقد النظام المالي تؤدي إلى الدورات الاقتصادية أو دورات الأعمال، وأي تواصل للأوقات الطيبة يترنّح في شكل إفراط في المضاربة والتضخم وهشاشة في المؤسسات المالية، ولم تعد أفكار مينسكي يتيمة، بعد أن غطت الأحداث على تفسيراته.

ولما كان لا بد من خدمة دين المنشأة (دفع الأقساط المستحقة عن الأصل والفوائد)، فإن مينسكي يوحي بأن هذه التدفقات النقدية (والتزامات خدمة الدين) هي التي تحدد مسار الاستثمار، ومن ثمَّ الناتج والعمالة أيضًا، وبهذه الطريقة يكون مينسكي قد توسع في النظرية النقدية لمَنْ بَعْد الكينزيين **Post Keynesians** لا لتشمل الائتمان فقط، بل أيضًا المشاكل الخاصة المتصلة بالمضاربة المالية في النظام الرأسمالي.

وقد تنتهي الطفرة؛ نظرًا لمقاومة المستهلكين للأسعار، ومع ذلك، فإنه نظرًا لأن المرونة السعرية للطلب على المنتجات ليست صفرية فإن مبلغ العلاوة السعرية يكون محدودًا، وطفرة الانتعاش قد تنتهي لأن البنك المركزي قد بدأ في "تكميش" الائتمان، والأمل في آخر الأمر هو أن تتباطأ الأجور ومن ثم التكلفة والتضخم.

ومع ذلك، فإن أي هبوط في معدلات الأجور لا يغير من التزامات الديون التعاقدية؛ بحيث يرتفع عبء الدين في أثناء هبوط التضخم أو الانكماش، وتتناقص الاستثمارات التي تمول عن طريق الديون، كما تهبط مشتريات السلع الاستثمارية الممولة عن طريق الزيادة في عرض النقود، وستبدأ منشآت الأعمال في دفع الديون المستحقة عليها، بدلاً من شراء مصنع ومعدات جديدة، وكما ورد في نظرية كينز، فإن العمالة تهبط مع هبوط استخدام رأس مال الأسهم القائم، ومرة أخرى تكون ظروف منشأة الأعمال تحت رحمة عدم التيقن وسلوك السوق المالية.

وتؤدي تسوية الأسعار إلى إحداث أزمات مالية لبعض المشاركين وبعض الصناعات، وقد اعتمدت منشآت الأعمال - بما فيها المنشآت الزراعية - على معدل معين من التضخم لمنتجاتها حتى يمكنها خدمة ديونها المتزايدة، (ويمكن أن يقال نفس الشيء عن ملاك المنازل من الطبقة المتوسطة، الذين اعتمدوا منذ الحرب العالمية الثانية على ارتفاع قيمة المنازل باعتبارها مصدرًا لزيادة صافي ملكياتهم)، ومع ذلك، فإن أولئك الذين يعرفون دخائل الأسواق المالية، (الداخليين

The insiders)، يحصلون على أرباحهم ويهربون، وهذه هي بداية السباق نحو السيولة، بينما تنهار قيمة الأصول المالية.

وكما عبر كينز عن ذلك، فإن حيازة النقود "تهدئ من اضطرابهم"، ولا يمكن تجنب الرعب المالي المباشر إلا إذا:

(١) انخفضت الأسعار بدرجة يعود معها الأشخاص إلى الأصول الحقيقية.

(٢) قامت الحكومة بوضع حدود لهبوط الأسعار (مثل دعم أسعار المنتجات الزراعية) وإغلاق البنوك (مثل الإجازة المصرفية **bank holiday** في عام ١٩٣٣)، وإغلاق البورصات.

(٣) دخل مُقرض الملاذ الأخير.

مثلما فعل الاحتياطي الفيدرالي في الاضطرابات المالية التي أعقبت انهيار بنك بنسلفانيا المركزي **Penn-central** (في ١٩٧٠/٦٩)، وإفلاس بنك فرانكلين الوطني **Franklin National Bank** (١٩٧٥/٧٤) والمضاربة على الفضة التي قام بها هنت - باخ **Hunt-Bache** (في ١٩٨٠)، وانهيار سوق الأوراق المالية في عام ١٩٨٧، وكما فعلت شركة الإيداع الفيدرالية للتأمين على الودائع **Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC)** في تأميمها لبنك كونتيننتال إيلينوي **Continental Illinois Bank** (عام ١٩٨٤) أو البنوك منذ ذلك الوقت، وهذه التدخلات تمنع الانهيار الكامل لقيمة الأصول.

والالتزامات مثل السندات الرخيصة **Junk Bonds** وغيرها من المبتكرات المالية التي ظهرت في فترة الانتعاش تستعيد صلاحيتها بتمويل البنك المركزي لحيازات المؤسسات المالية، وهذا الدعم والمساندة القوية للرأسمالية يخلق القاعدة التي تساعد على تفسير التضخم الذي تلا الأزمات المالية في ١٩٧٠/٦٩، و١٩٧٥/٧٤، و١٩٨٠، والتضخم السلعي - وليست المضاربة المالية - قد تمت تهدئته بحالات الاقتراب من الكساد في العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢.

أطياف دولية:

قام تشارلز بي. كيندلبرجر **Charles P. Kindleberger**، أستاذ الاقتصاد الراحل بمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (**MIT**) بتوسيع نظرية مينسكي لتشمل الاقتصاد العالمي، وكان كيندلبرجر يرى أن المضاربة تنتقل عبر الحدود القومية، كما أن هناك روابط دولية تقدمها الصادرات والواردات والسندات الأجنبية، وفي الواقع فإن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في خلال الثمانينيات والتسعينيات كانت أعلى كثيرًا، في غياب المشتريات الضخمة لسندات خزانة الولايات المتحدة التي كان يقوم بها الأجانب.

ومع ذلك ففي نفس الوقت، كانت هذه المشتريات الأجنبية تضيف إلى الهرم الائتماني الذي سينهار مرة أخرى إذا ما فقد المضاربون ثقتهم ثانية، ويشير كيندلبرجر إلى الدين الخارجي الضخم للدول النامية، الذي تسارع من خلال ارتفاع أسعار البترول (ظلت مرتفعة حتى عام ١٩٧٩ على الأقل)؛ نظرًا لأن البنوك متعددة الأطراف التي تضخمت حيازاتها الدولارية كانت تتنافس بعضها مع بعض في محاولتها اكتشاف مقترضين أجانب جدد، ويمكن القول: إنها من الناحية العملية أجبرت الدول الأقل نموًا **LDCs**[٢٣] على اقتراض الأموال، وعلى المستوى الدولي - على أية حال - ليس هناك مقرض للملاذ الأخير، على الرغم من محاولة صندوق النقد الدولي في بعض المرات مؤخرًا أن يقوم بذلك الدور، ولكن كانت النتائج مختلطة.

ذبول النمو الاقتصادي؟

النمو الاقتصادي هو معدل النمو في الأجل الطويل للناتج المحلي الإجمالي (**GDP**)، وتنعكس دورة الأعمال في تحركات الناتج المحلي الإجمالي فوق (التضخم) وتحت (الركود) هذا الاتجاه التاريخي.

وفي جزء كبير من نظرية كينز يبدو الاقتصاد كسلسلة متتالية من اللقطات والصور بدلاً من أن يكون صورة متحركة، وبذا يكون أكثر قابلية للانطباق على دورة الأعمال أكثر منه على مشكلة النمو الاقتصادي، ويمكن أن يقال نفس الشيء على نظرية كاليسكي، وإن كان بدرجة أقل، وحتى اللقطة الخاطفة التي تبين لنا الطريق الذي نحن فيه اليوم: تكشف لنا بعض الشيء عن الشكل الذي قد تكون عليه أحوالنا الاقتصادية في السنوات القادمة.

إن الصيغة الديناميكية لكينز في بناء نظريته لعبور فترة من الزمن، التي نشأت أصلاً مع سير روي هارود **Sir Roy Harrod** – قد عمل لورد نيكولاس كالدور **Lord Nicholas Kaldor** على توسيعها، وأصبحت على النطاق الكبير مثل نظريات مالثس، وريكاردو، وماركس، وقد تقاسم هارود خشبة المسرح مع إسفي دومار **Esvey Domar** في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا **(MIT)**، وكان على روبرت سولو أن يبني نظرية نيوكلاسيكية شعبية للنمو، ولما كنا نريد أن نكمل مناقشتنا لدورة الأعمال بين عديد من الكينزيين والنقديين، فإننا سنؤجل الأفكار المتصلة بالأجل الطويل حتى الفصل الثالث عشر.

النتائـــج:

لو كان كينز حيًّا اليوم، ربما لم يكن سيصبح كينزيًّا، بل في الأغلب يحتمل أن يصبح من أولئك الذين أتوا بعد الكينزيين **Post Keynesian** فقد ضاع كثير من رؤيته الاجتماعية، التي كانت قد بدأت تتشكل في العشرينيات (من القرن الماضي) والتي بررها أو دافع عنها (في عقله) في أثناء الكساد العظيم، في الكينزية النيوكلاسيكية، وعلى الرغم من الاستخدام الجيد لما قدمه كينز من أدوية لمناهضة الكساد، والذي قام به أوائل من فسروا وشرحوا أعماله، فإن الصيغة الكينزية لما كان كينز يعنيه لم تكن قابلة للبقاء، وهي لم تكن فعالة في مواجهة التضخم، وكانت

تعاني الضعف القاتل في أسسها القائمة على المنافسة الكاملة في أسواق المنتجات، ومن أن التوازن العام يقيني مثل اليقين ذاته.

وكانت التركيبة النيوكلاسيكية موسيقى في آذان الاقتصاديين، وكان الترتيب موجودًا دائمًا، لا ينقصه سوى اقتصاد منضبط بدقة، وشخص لكتابة اللحن والنغمات، وقد قدمت الولايات المتحدة هذا في أثناء الستينيات، وقام الشاب المستر جون هيكس بتقديم الآخر، ومع أن النتيجة كانت مقياسًا صغيرًا للنيوكلاسيكيين، إلا أنه تم قلبها لتصبح إنجازًا ضخمًا للنقوديين المحدثين الذين أتوا بعد ذلك إلى مسرح الأحداث.

لم يكن النيوكلاسيكيون الذين ولدوا من جديد متخفين في ثياب النقوديين – قد انتهوا من كينز، والاقتصاديون عادة ما يتساءلون عن التوازن فقط مع المخاطرة بأنهم قد يجردون من مهنتهم أو صفتهم، وعندما كان التضخم شيئًا أكبر من أن يتم شرحه من جانب مجرد رجل اقتصادي رشيد، كان الرجل الاقتصادي فائق الرشد لم يتم اختراعه بعد، وأخرجت نظريات كينز من إطارها الزمني التاريخي؛ لأن الماضي والحاضر والمستقبل لا يمكن التمييز بينها من ناحية التوازن، وهكذا تمكن كينز من وضع النيوكلاسيكيين؛ حيث أرادوا هم أن يضعوه.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الكينزيين الجُدد لم يتمكنوا مطلقًا مِنْ فهم مَنْ أتوا بعد الكينزيين **Post Keynesians**؛ لأنهم لم يروا سببًا لمحاولة ذلك، وأن وجود بعض الاختلافات بين المدرستين ليست شيئًا ذا بالٍ، وكما لاحظت شخصيًّا، فإن بعض الكينزيين الجُدد، بمن فيهم جيمس توبين، الذي حصل على جائزة نوبل عام ١٩٨١، لم يوافق على سياسات الدخول، كما يقول روبرت سولو الفائز بجائزة نوبل أيضًا: "إن بعضًا من نظرية السعر التي أتى بها مَنْ بعد الكينزيين **Post Keynesians**، يجيء مباشرة من الاعتقاد بأن المنافسة العالمية افتراض سيئ، وقد كنت أعرف هذا طوال حياتي"، ولكنه يضيف أيضا: "لقد وجدت أن ذلك منهج غير مجزٍ ولم أهتم كثيرًا به"[٢٤]، وقد أوحى بول دافيدسون بأن سُولو **Solow** قد أصبح ليِّنًا بعد ذلك، وأصبح الآن يعتنق قدرًا أكبر من نظرية مَنْ بعد الكينزيين.

وكما سنكشف بعد في الفصل الثالث عشر أن منهجي المدرستين – على أي حال – بالنسبة لنظرية النمو ما يزالان متناقضين تناقضًا أساسيًا.

ومع ذلك، فإن بول صامويلسون خفف من كبريائه ونزل من منصته ليصدر الحكم اللاذع التالي:

"إذا كان هناك طالب يشبه هاملت يحافظ على وضعه في التـوازن المحايـد بين ما بعد الكينزية النقية، والنقدية، والتوقع الرشيد، فقد يجب دفعه في اتجـاه مـا بعد الكينزية عن طريق الممارسات الوحشية الواقعية التي استخدمتها أمريكـا فـي الثمانينيات[٢٥].

وفيما بعد، سننظر في هذه الممارسات الوحـشية الواقعيـة لأمريكـا فـي الثمانينيات.

ملاحظات:

(1) J.K. Calbraith, *Money: Whence It Came, Where It Went* (Boston: Houghton Mifflin, 1975), pp. 217-218.

(2) Arjo Klamer, *Conuersations with Economists* (Totowa, New Jersey: Rowman & Allanheld, 1984), p. 101.

(٣) لمعرفة تفاصيل أكثر عن الاقتصاد في زمن جون ف كيندي أنظر

E. Ray Canterbery, *Economics on a New Frontier* (Belmont, California: Wadsworth Publishing Co., 1968).

(٤) يتوقف الغُنْم من الزواج بالرجال أو النساء على مقدار دخولهم، ورأس المال البشري (الدخل طوال الحياة)، والاختلافات في معدل الأجر النسبي، وقد تبين أن عدد العلاقات خارج الزواج يتوقف على التخصيص المثالي لساعات الفراغ بين الزوج والزوجة وبين العشيق والعشيقة، كما تم تفسير الالتزام الديني للفرد أيضًا من خلال التخصيص المثالي لوقت الأسرة، كما أن العلاقات المثلية هي ببساطة أحد الاختيارات المثالية: يفترض أن المؤلف جاري بيكر **Gary Becker**، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٢) قد أغفل مزايا الإهاجة الذاتية بالنسبة للعلاقات الجنسية المثلية والعلاقات بين الجنسين؛ نظرًا لأن الإهاجة الذاتية تتطلب مدخلات أقل، ووقتًا أقل، وكل هذه التحليلات يزعم بأنها "مطلقة"، ولكن كثيرًا من الاقتصاديين أطلقوا على هذه الامتدادات للاختيارات النظرية الاقتصادية "الإمبريالية الاقتصادية"؛ للاطلاع على نقد لاقتصاد القيمة الحرة أو المطلقة" المزعوم؛ انظر **E. Ray**

Canterbery and Robert J. Burkhardt, *"What Do we Mean by Asking Whether Economics Is a Science?"* in Why Economics Is Not Yet a Science, ed. Alfred S. Eichner (Armonk, New York: M.E. Sharpe, 1983), pp. 15-40.

(٥) في كتابة نثرية يبدو أنها مصممة لتعذيب دارسي الاقتصاد، يستنتج كينز "لذا فإن الدوال التي تستخدمها النظرية الكلاسيكية، وبالتحديد استجابة الاستثمار واستجابة المبالغ المدخرة من دخل معين للتغير في معدل الفائدة – لا تقدم مادة لنظرية عن سعر الفائدة، ولكن يمكن استخدامها لكي تخبرنا عن المستوى الذي سيكون عليه الدخل، مع افتراض سعر الفائدة (من مصدر آخر)، وأحيانًا ما الذي يجب أن يكون عليه سعر الفائدة، إذا ما كان سيتم المحافظة على مستوى الدخل عند رقم معين (مثل المستوى المقابل للعمالة الكاملة).

John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (New York: Harcourt, Brace & World, 1936), pp. 181-182.

(6) Elizabeth Johnson and Donald Moggridge (eds.), *The Colleted Writings of John Maynard Keynes,* Volume XIV (London: Macmillan & Co., 1971), pp. 79-81.

قدم هيكس رسالته في مقالته:

(7) "Mr. Keynes and the Classics, a Suggested Interpretation", *Econometrica 5* (1937): 147-159.

وتظهر وجهة نظر هيكس المعدلة في:

(8) The Crisis in Keynesian Economics (New York: Basic Books, 1974). It is good reading.

(9) John M. Keynes, "The General Theory of Employment," Quarterly Journal of Economics 51 (February 1937): 209-223.

(١٠) تشهد على تلك التطورات دوريتان مخصصتان لاقتصاد ما بعد الكينزيين Post Keynesians وهما Cambridge Journal of Economics في إنجلترا، و Journal of Post Keynesian Economics في الولايات المتحدة، وكان المحررون المؤسسون للدورية الأخيرة هم بول دافيد سون Paul Davidson (الذي كان في جامعة رتجرز، والآن بجامعة تنيسي) والراحل سيدني وينتراوب Sidney Weintraub من جامعة بنسلفانيا، وكان جون كينيث جالبريث - أحد المؤسسين للدورية الأخيرة JPKE - هو رئيس مجلس الإدارة الفخري، وكانت الراحلة جوان روبنسون ولورد نيكولاس كالدور من بين المؤسسين لإصدارات The Cambridge Journal.

(11) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (New York: Harcourt, Brace & World, 1965), p. 372. [1936].

(12) Ibid., p.37.

(13) Keynes, op. cit., p. 374.

(14) Charles Hession, John Maynard Kyenes (New York: Macmillan, 1984), p. 224.

(15) John Kenneth Galbraith, A Life in Our Times: Memoirs (Boston: Houghton Mifflin 1981), p. 75.

(١٦) قام المؤلف بخلق هذا الجسر في:

E. Ray Canterbery, "Galbraith, Sraffa, Kalecki and Supra-Surplus Capitalism", *Journal of Post Keynesian Economics 7* (Fall, 1984): 77-90.

هذا المقال يضم تفاصيل أكثر عن كيفية إمكان إعادة تخليق أفكار جالبريث وصرافا وكاليسكي، وانظر أيضًا:

Canterbery, *"A theory of Supra-Surplus Capitalism,"* Presidential Address, Eastern Economic Journal (Winter 1988).

(١٧) بينما تنطبق العلاوة السعرية لكاليسكي على التصنيع فقط، فإن واينتراوب أكثر عمومية، وينطبق على الصناعات كافة، بما في ذلك تلك التي يمكن القول بأنها تنافسية، وقاعدة العلاوة السعرية تستخدم الآن على نطاق واسع في وضع نماذج للاقتصاد الرياضي المعتدل.

See The Econometrics of Price Determination, ed. Otto Eckstein (Washington, D.C.: Board of Governors of Federal Reserve System, 1974); Arhtur Okun, *Prices and Quantities: A Macroeconomics Analysis* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981); and William D. Nordhaus, *"The Falling Rate of Profits,"* Brookings Papers of Economic Activity 74, No. 1 (1974): 169-208.

(١٨) طبقًا لما ذكره كانتربري في:

"A Theory of Supra-Surplus Capitalism," op. cit., and "An Evolutionary Model of Technical Change with Markup Pricing,"

in William Milberg, *The Megacorp and Macrodynamics* (Armonk, New York and London, England: M.E. Sharpe, 1992), pp. 85-100.

وهو الهدف الأقصى يتم تقريره عن طريق العدد الحالي من المنشآت في الصناعة، وبواسطة المرونة السعرية المتوقعة للطلب أو حساسية المستهلكين لتغيرات الأسعار، وعمومًا كلما قل عدد المنشآت في الصناعة وانخفضت حساسية المستهلكين لزيادة الأسعار (كلما انخفضت المرونة السعرية للطلب)، ارتفع الحد الأعلى للعلاوة السعرية.

وقد تباين الحافز لاحتياجات الاستثمار الذي يعزى إلى الحصة السوقية، والنمو، واستهداف القوة، وهذه التفسيرات قدمها بالترتيب.

Alfred S. Eichner, *The Megacorp and Oligopoly: Micro Foundations of Macro Dynamics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976); Robin Marris, *The Economic Theory of "Managerial" Capitalism* (New York: Basic Books, 1964); and John Kenneth Galbraith.

وإلى الحد الذي تستخدم فيه الأموال المقترضة لتمويل زيادات أسهم رأس المال وخلق أصول مالية جديدة في أثناء عملية الاستثمار، فإن هيمان مينسكي (يوافق على هذا الموقف فى كتابه).

John Maynard Keynes (New York: Columbia University press, 1975).

(١٩) الأجور النقدية هي باطنية النمو في الطريقة التي وصفت في نظرية كانتربري عن سوق العمل؛ انظر:

E. Ray Canterbery, "*A Vita Theory of Personal Income Distribution,*" *Southern Economic Journal 46* (July 1979): 12-48.

(٢٠) للتعامل مع هذه المشاكل اقترحت شخصيًا (١) ضـريبة عادلـة للقيمـة المضافة (VAT) باعتبارها مصدرًا جديدًا، وكقاعدة ضريبية مثالية للتطبيـق الفوري لنظام تحديد الدخول على أساس الضريبة (TIP) و(٢) وضع برنامج مبسط لضريبة الدخل الشخصي بحيث يرضى منتقدو الضريبة علـى القيمـة المضافة التي يعتبرونها غير عادلة ولا تحقق المساواة، وهناك سمات وملامح عديدة للضريبة المبسطة على الدخل الشخصي التي قام الكونجرس بتنفيـذها، بينما ما زالت ضريبة القيمة المضافة متأخرة.

See E. Ray Canterbery, "Tax Reform and Incomes Policy: A VATIP Proposal," Journal of Post Keynesian Economics 5 (Spring 1983): 430-439. A later, more detailed version of the proposal appears in E. Ray Canterbery, Eric W. Cook, and Bernard A. Schmitt, "The Flat Tax, Negative Tax, and VAT: Gaining Progressivity and Revenue; *Cato Journal* (Fall 1985): 521-536.

(٢١) كانت هذه هي وجهة النظر الأصلية لكينز عن تفاعـل الـدخل القـومي النقدي، وهي أيضًا التفسير الذي أعده واستخدمه سيدني وينتـراوب Sidney Wientraub في كتابه:

Capitalism's Inflation and Unemployment Crisis, (Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1978), pp. 66-77; and by Paul Davidson in *"Why Money Matters: Lessons from a Half-Century of Monetary Theory,"* Journal of Post – Keynesian Economics (Fall

1978). pp. 57-65, and in Money and the Real World (New York: Wiley, A Halstead Press Book, 1972).

(٢٢) إلى أولئك الذين يودون استخراج السر والغموض من النقـود وأسـعار الفائدة، فإن أفضل ما يمكن لهم أن يفعلوه هو قراءة:

George P. Brockway, ***The End of Economic Man, Revised*** (New York and London: W.W. Norton and Company, 1993), especially Chapters 3,8,12 and 13.

(23) Charles P. Kindleberger, ***Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*** (New York: Basic Books, 1978), pp. 23-24

(24) Arjo Klamer, ***Conversations with Economists*** (Totowa, New Jersey: Rowman & Allanheld, 1984), pp. 137-138.

(25) Paul Samuelson, *"Succumbing to Keynesianism,"* Challenge (November-December 1984), p. 7.

الفصل الثاني عشر
النقوديون والنيوكلاسيكيون
(الكلاسيكيون الجدد) يعمقون الثورة المضادة

قامت الثورة المضادة للنيوكلاسيكيين بإعداد المسرح لصعود النقوديين، الذين برزت جذورهم حصريًا في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنهم مع ذلك يستمدون أفكارهم من النظرية النقدية للاقتصاديين الكلاسيكيين، ويؤمنون بالطبيعة ذاتية التصحيح لنظام السوق، وبمجرد أن ينمو عرض النقود "بالمعدل الصحيح" يعتمد النقديون على المحصلات السعرية وفقًا لآراء مارشال أو فالراس لتفسير الأجزاء الحساسة في الاقتصاد.

وقد لاحظنا – على أية حال – كيف كانت تتشابك المشاكل الاجتماعية تاريخيًا مع الولاء للنظرية الاقتصادية، حتى للنظريات العتيقة، ومع كل ذلك فإن النجاح الجديد لثورة النقوديين المضادة قد حدث في غمرة مزيج مركب من التضخم والبطالة، وكان الكينزيون في خلال هدوء الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ينظرون إلى النقوديين باعتبارهم أشخاصًا غريبي الأطوار. ثم صارت غرابة الأطوار وصفًا للكينزيين في أثناء السبعينيات غير المستقرة.

أزمة التضخم و البطالة في سبعينيات القرن العشرين:

وقع أحد النذر الخطيرة بالكارثة يوم ١٥ أغسطس ١٩٧١، ففي هذا اليوم كان الرئيس ريتشارد م. نيكسون **Richard M. Nixon**، الذي أرسى مستقبله السياسي على أساس الدفاع عن رأسمالية حرية السوق، ومهاجمة الشيوعية – قد أذهل الأمة بوضع ضوابط ورقابة واسعة النطاق على الأجور والأسعار، وكان

الانقلاب العكسي في سياسة نيكسون اعترافًا بفشل جميع وسائل سياسة الكينزيين الجُدد في إبطاء التضخم بدون حدوث كساد شديد، وطفت على السطح بوادر أزمة رئيسية في علم الاقتصاد، وهي الفشل في تفسير السبب في أن استقرار الأسعار لا يمكن تحقيقه إلا مقابل ارتفاع كبير جدًّا في مستويات البطالة، وكانت هناك عودة للأزمة في عام ١٩٧٣ وأواخر عام ١٩٧٩، ومرة أخرى، فإن إدارتين قامتا بإحداث حالتين من الركود الاقتصادي في محاولتهما لتخفيض التضخم.

وكان هناك سبب وجيه للربط بين الأزمات الاجتماعية والنزعات الاقتصادية، فلا يوجد شيء اسمه الأزمة الاجتماعية ما لم يقل المجتمع ذلك. والفقر والعنصرية لم يعتبرا من المشاكل الاجتماعية قبل زمان تشارلز ديكنز، إلا من جانب بضعة مثقفين اتسموا بغرابة تفكيرهم، ولم تكن أمور الأيكولوجيا موضع اهتمام واسع النطاق في الخمسينيات من القرن العشرين، ولم يكن التركيز المفرط على الماديات ليتم شجبه ما لم تفشل أعداد كبيرة من المواطنين في الحصول على الإشباع من أعمال "لا مغزى لها" ومن استهلاك تفاخري، وبعد أن قلت هذا، فإنني سأركز على الأزمتين التوءمين المنفصلتين التضخم والبطالة؛ حيث هناك تكمن فيهما أسباب الثورة المضادة.

تخيل أحد الاقتصاديين الممارسين العاديين الذكور، ورب أسرة في ريعان سن العمل في نهاية سنوات السبعينيات في القرن العشرين، يواجه الاحتمال القاسي لبطالته شخصيًا وارتفاع أسعار احتياجاته الضرورية التي لا بد له من استيفائها من دخل جارٍ يساوي الصفر، فهل تختلف نصيحته أو توقعاته بشأن السياسات؟

كان يمكن لهذا الاقتصادي أن يتنبأ بأنه لحل مشكلة التضخم، فإننا ينبغي أن نعيش مع معدل بطالة يبلغ ٨٪، ولنفرض أن صاحب عمله أخبره بأن الشركة ترحب بالتعايش مع هذا المعدل، ما دام يمكن للاقتصادي أن يتحمله، ربما كان الاقتصادي عندئذ سيفكر في الرجوع في تنبؤاته ويحاول إنقاذ وظيفته.

وهذه المعضلة الشخصية ترسم وجهًا إنسانيًا للمعاوضة (**Trade - off**) بين التضخم والبطالة – بالنسبة لكل من العامل العادي والاقتصادي؛ إذ إنه بدون شك، كان أكبر أسباب الخزي لكثير من الكينزيين الجدد هو تزامن معدل التضخم المكون من رقمين والمعدلات المرتفعة للبطالة في سبعينيات القرن الماضي، وهي مصادفة كان من المفترض ألا تحدث، ومع كل ذلك، وخاصة بعد تصاعد حرب فيتنام في عام ١٩٦٥ (وفشل الرئيس جونسون في اتباع مشورة الاقتصاديين العاملين معه برفع الضرائب) كان زخم التضخم قد بلغ حدًا جعل تحقيق قليل من السيطرة عليه يستلزم خلق مستويات من البطالة مقبولة اجتماعيًا.

المشاكل التي يثيرها التضخم:

قبل أن ننظر في معضلة السياسة التي خلقها شيطانا البطالة والتضخم، لننظر في بعض المشاكل التي خلقها التضخم، وخاصة عندما تشتد وطأته. استخدم دبليو. سي. فيلدز **W.C. Fields** (١٨٨٠–١٩٤٦)، الذي كان ممثلاً في زمن شباب هوليوود – مقياسًا مختلفًا للتضخم غير ما تسمح به الفكاهة للاقتصادي اليوم. لاحظ فيلدز حوالي ١٩٢٤ أن "التضخم قد ازداد عن دولار لربع الجالون"، وبدأ هدير العشرينيات، ويعرّف الاقتصاديون التضخم بشكل صارم بأنه زيادة مطردة في مستوى الأسعار، وعادة ما تجري معايرته بالنسبة المئوية للتغير في ذلك مستوى (مقيسًا بالرقم القياسي للأسعار)، لماذا كان التضخم مشكلة في خلال العشرينيات، والسبعينيات في القرن العشرين؟

وإن التضخم عبارة عن ضريبة مستترة تعمل على إعادة توزيع الدخل، وارتفاع الأسعار يُحول القوة الشرائية الحقيقية عن أولئك الذين ترتفع دخولهم النقدية بسرعة أقل عن سرعة ارتفاع الأسعار التي يدفعونها مقابل السلع، ويحولها إلى من ترتفع دخولهم النقدية بأسرع من الأسعار التي يدفعونها، وكتعميم تقريبي

فإن أولئك الذين يحصلون على دخول ثابتة، مثل أصحاب معاشات التقاعد وأساتذة الجامعات، يدفعون ضرائب ثقيلة بسبب التضخم، وفي أثناء هذه الفترة، كانت اتحادات العمال ذات التنظيم المرتفع أقل إحساسًا بلدغة النظم، وعلى سبيل المثال، فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨ ازداد دخل عامل الصلب (بعد خصم الضرائب وآثار التضخم) بنسبة ٣٢٪، بينما انخفض ما يحصل عليه أستاذ الجامعة في المتوسط بنسبة ١٧,٥٪.

كما أن التضخم غير المتوقع يعمل أيضًا على إعادة توزيع الثروة من الدائنين (الذين يقرضون الأموال) إلى المدينين (الذين يقترضون الأموال) عندما تسجل الديون بالدولارات الثابتة، وتتوقف حسرتك من إعادة التوزيع تلك، إلى حد كبير على ما إذا كنت دائنًا أم مدينًا، وقد يجادل البعض بأن الدائنين أكثر ثراء من المدينين، ولا يقلقون كثيرًا، ولا ينبغي أن يكون القلق كبيرًا بسبب بعض الانخفاض في ثرائهم النسبي، والمدينون الأقل دخلاً نسبيًا يقومون بسداد ديونهم بالنقود ذات القيمة الأقل، وحتى لو لم" تبكِ على الأرجنتين" لسبب النقص النسبي في ثروة الدائن، فإن سداد أسعار الفوائد الملتهبة على قروض الفقراء وعائلات الطبقة المتوسطة قد تشد بعنف نياط قلبك مع استمرار التضخم.

كذلك يعمل التضخم غير المتوقع على إعادة توزيع الثروة من أولئك الذين ترتفع أسعار ما لديهم من أصول ببطء إلى أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكثر، والفهم الكامل لهذه القضية يتوقف على أي الأسعار ترتفع، على سبيل المثال فإن أصحاب المنازل قد شهدوا زيادة كبيرة في ثرائهم النسبي؛ لأن أسعار المنازل كانت ترتفع بسرعة في أثناء التضخم في خلال السبعينيات من القرن العشرين، بينما أولئك الذين كانوا يحتفظون بالسندات كانوا يحسون بالأسى وهم يرون تناقص قيمة أصولهم (وهذا الانقسام هو نتيجة للعلاقة العكسية بين سعر السند وسعر الفائدة)، وعلى أية حال، فإن العائلات ذات الدخول الأعلى تكون لديها

المرونة المالية التي تمكنها من تحويل مواردها من نوع من الأصول إلى آخر تكون أسعاره أكثر سرعة في ارتفاعها.

ومن الصعب عمل تقدير دقيق للآثار التفاضلية للتضخم على مختلف أنواع الدخول، ومن المؤكد أن التضخم الكبير يخلق أكبر المشاكل الاجتماعية عندما تكون أسعار المستلزمات الضرورية هي الأكثر سرعة في ارتفاعها؛ نظرًا لأن القوة الشرائية لمعظم السكان ستتناقص، وكان جزء كبير من التضخم في السبعينيات من هذا النوع غير المريح.

مصادر التضخم:

يمكن تقسيم التضخم إلى أربعة أنواع على الأقل حسب مسبباته: تضخم جذب الطلب **Demand pull**، وتضخم دفع التكلفة **Cost-push**، وتضخم هيكلي **Structural**، وتضخم توقعي **Expectational**، (ومع فائدة هذا التقسيم، إلا أنه من الصعب التفرقة بين هذه الأنواع عمليًا)، ففي حالة التضخم الذي يسببه جانب الطلب، يتجاوز الطلب الكلي الناتج المحتمل، وهو نوع التضخم الموجود في نموذج التقاطع الكينزي، أما التضخم بسبب التكلفة، فقد يكون نتيجة لضغوط نقابية للحصول على أجور أعلى (والإذعان من جانب الإدارة)، أو نتيجة لارتفاع تكلفة المواد الأولية وغيرها من السلع المستخدمة في الإنتاج، وهذا النوع من "تضخم البائعين **Seller's inflation**" يمكن أن ينشأ نتيجة لارتفاع درجة تركيز الصناعات، مثل صناعة الخطوط الجوية ونظم تشغيل الحاسبات، التي لا تواجه إلا النزر اليسير من المنافسة من جانب المنتجات أو الخدمات التي يمكن أن تحل محل سلعها، وارتفاع الأسعار في إحدى الصناعات عادة ما يصبح ارتفاعًا في تكلفة الصناعة التي تليها، وهكذا، وتضخم البائعين الذي ينشأ من قوة السوق يمكن أن ينتشر في بعض الأحيان؛ على سبيل المثال من أسعار البلاستيك وإلى أسعار السيارات.

أما التضخم الهيكلي فهو من التوابع الانتقائية لكلا النوعين من التضخم، تضخم جذب الطلب، وتضخم دفع التكاليف، بل حتى إذا كان الطلب الكلي أقل من الناتج المحتمل، فإن التضخم يمكن أن يحدث حيث يكون هناك تحول في نمط الطلب، ونظرًا للجمود التاريخي للأسعار والأجور في الولايات المتحدة باتجاه الهبوط، فإن الارتفاع في الأجور والأسعار في أحد أجزاء الاقتصاد لا يعوضه هبوط مقارن في ناحية أخرى، ومن ثم، فإن المتوسط العام لمستوى الأسعار يستمر في الارتفاع ما دام استمر ارتفاع الأجور.

وينتج التضخم التوقعي من الإجراءات التي يتخذها الأفراد والمؤسسات كرد فعل للتضخم المتوقع وكما في تجسيده الكينزي الجديد، يوجد لدينا التضخم التوقعي؛ نظرًا لأننا نتوقع التضخم، ونتوقعَ التضخم لأننا عايشنا التضخم، وهناك تنويعات كثيرة من التضخم التوقعي، ومع ذلك فكلها – على أية حال – تتقاسم نفس التفسير الأساسي لسوق العمل، فالعمال يطالبون بمعدلات أعلى لزيادة أجورهم؛ لأنهم يتوقعون (صوابًا أم خطأ) ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات التي يشترونها.

ويمكن للتضخم التوقعي أن يقدم تفسيرًا لمعاوضة أسوأ في الأجل القصير في حالة انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى، وبالنسبة لأي معدل من البطالة، فكلما ارتفع المعدل المتوقع للتضخم، ارتفع التضخم الفعلي، فإذا ما توقع العمال تضخمًا سريعًا، فإنهم سيطالبون بعقود أكثر سخاء للأجور، وستقوم المنشآت عندئذ بنقل هذه الأجور الأعلى إلى التكاليف، كما سترفع الأسعار وفقًا لتوقعات العمال، (ولنفس السبب، إذا كان الناس يتوقعون تضخمًا قليلاً أولاً يتوقعون التضخم مطلقًا، فإن تضخم الأجور سيكون متواضعا، كما تقوم المنشآت بتقييد وكبح تضخم أسعار المنتجات، وهو وضع يصف ما حدث في التسعينيات من القرن العشرين، وليس ما حدث في السبعينيات)، وبهذه النظرة سيكون منحنى فيليبس للأجل الطويل أكثر انحدارًا عن منحنى فيليبس للأجل القصير؛ لأنه سيتبع كل تلك النقاط التي تتساوى عندها معدلات التضخم الفعلي والتضخم المتوقع.

النظرية الكمية الحديثة للنقود:

ميلتون فريدمان: حبيب أنصار حرية الإرادة:

تبدأ قصة النقوديين بمعادلة التبادل، وهي فكرة لها توابع تفوق ما جاء في قصة "Rocky" الفيلم الكلاسيكي، ولا ينبغي أن يكون ذلك محل استغراب، فقد كانت معادلة التبادل دائمًا مستضعفة في أي وقت كانت فية الأسعار مستقرة، ولا تنهض عن أرض الحلبة إلا عندما يشتد التضخم، ويعود أحدث اهتمام في النظرية الكمية للنقود إلى الكتاب الذي أصدره ميلتون فريدمان **Milton Friedman** في عام ١٩٥٦ بعنوان دراسات في النظرية الكمية للنقود **Studies in the Quantity Theory of Money**، وقد برز فريدمان في أواخر الخمسينيات زعيمًا لمدرسة شيكاغو للاقتصاد **Chicago School of Economics**، وفريدمان المتشيع المعاصر لفصيل حرية الرأي من مبدأ دعه يعمل **Laissez-faire**، كان هو أيضًا زعيم النقوديين المحدثين.

وقد بلغت شهرة فريدمان أوجها، حتى إنه أصبح بطلاً، لا يكاد يختفي لرواية جريمة قتل على الهامش **Murder at The Margin**، كتبها اثنان من الاقتصاديين المعجبين به[١]، وتتحدث الرواية عن أستاذ لاقتصاد قصير القامة، أصلع الرأس، بارع الحجة ولامع الذكاء (وهو يكاد أن يكون وصف فريدمان) يقوم بحل لغز جريمة قتل من خلال استخدامه لأسلوب شيكاغو في الاقتصاد، وكما يقول البروفيسور سبيرمان **Prof. Spearman** الأستاذ في الخيال في الروائي "أنا أهتم فقط بالقوانين الاقتصادية، القوانين التي لا يمكن تحطيمها"، وعلى الرغم من أن جريمة القتل قد انتهكت القانون الذي وضعه البشر، فإن القاتل قد تمكن من الفكاك؛ نظرًا لأن القانون الاقتصادي ظل سليمًا.

وعلى غرار فريدمان، فإن البروفيسور سبيرمان كان متمسكًا بالمعتقدات البالية، ورجلاً اقتصاديًا رشيدًا ونصيرًا لحرية الرأي، وكان هذا الأستاذ الطيب يتخذ قراره بالنسبة لأي شيء تمامًا كما لو كان يواجه كوبًا من الشاي.

قال سبيرمان: "سأتناول كوبًا" وانضم إليه بيدج **Pidge**. إن التفكير العقلاني الذي قاد سبيرمان إلى هذا القرار الخادع في بساطته لشراء كوب من الشاي قد تضمن فعلاً الحسابات الخاطفة التالية: الإشباع المحتمل المتوقع من كوب من الشاي المثلج المقدم سيتعدى السرور من أي عملية شراء أخرى بنفس السعر.

وإلى أن لاحظ سبيرمان قطعة الليمون التي كانت تصاحب الشاي، كان ما زال على الحد (الهامش) [٢]....

إن هناك أكثر من ارتباط هامشي بين الفلسفة الموضوعية لـ آين راند **Ayn Rand** (١٩٠٥-١٩٨٢) وميلتون فريدمان وفلسفته النقودية، والفلسفة الموضوعية تدافع بكل أنانية عن الطبيعة البطولية للرجل الاقتصادي، وقد كتب رجال مثل البروفيسور سبيرمان، وآين راند: "إن الرأسمالية والإيثار لا يتفقان، وهما متضادان من الناحية الفلسفية؛ ولا يمكنهما أن يتعايشا معًا في نفس الإنسان أو في نفس المجتمع"[٣]، ورواية (**Rand**) راند التي عنوانها "أطلس لا يبالي" "**Atlas Shrugged**" هي دفاع وتبرئة لإبداع رَبّ الصناعة، الذي أوجد الإنتاج المادي، وفيها، تجري محاكمة هَانك ريردون **Hank Reardon** بتهمة البيع غير القانوني لسبيكة معدنية ابتكرها وتم وضعها تحت الرقابة الحكومية، تبين بفصاحة عقيدة الاقتصاد الحر.

"إنني غني، وأفخر بكل بنس أملكه، لقد جمعت أموالي بمجهودي، ومن التبادل الحر، ومن خلال القبول الطوعي لكل شخص تعاملت معه... والقبول الطوعي لمن يعملون معي الآن، والقبول الطوعي لأولئك الذين يشترون منتجاتي... هل أود أن أدفع لعمالي أكثر مما تستحقه خدماتهم التي يقدمونها لي؟ لا أريد. هل أرغب في البيع بخسارة أو التخلي عن عملي عما معي؟ لا أرغب، وإذا كان هذا شرًا، فافعلوا ما تريدون بشأني، طبقًا لأي معايير ترتضونها"[٤].

وعلى الرغم من النكات التي تربط بين خلفية فريدمان ونشأته في نيوجيرسي وافتراضاته بأن كل شخص إنما تدفعه مصلحته الشخصية الخالصة، فإن التناقض الموضوعي بين فضيلة المصلحة الشخصية وعيوب الأثرة وليست مجرد حديث مكرر عادي في وقت تناول الكوكتيل. وفي رواية "أطلس لا يبالي" "Atlas Shrugged" تقيم راند **Rand** دعواها ضد الأثرة، التي ترى من خلال عيني هانك ريردون أنها تتطلب تضحية، وتهاجم راند وجهتي نظر: ألغاز وأسرار الروح، وألغاز وأسرار العضلات، ويتحدث ريردون، فيقول:

"إن الأنانية هي من عيوب الشخص، أما طيبة الشخص، فهي التنازل عن رغباته الشخصية، وإنكاره لذاته، وتخليه عن ذاته، والخضوع؛ إن طيبة الشخص هي نفي الحياة التي يعيشها، والتضحية هي جوهر الأخلاق والفضيلة، وهي أعلى فضيلة يمكن للشخص أن يبلغها(٥).

ومع أن فريدمان كان يؤمن بقوة بالفيلسوفة الراحلة المناصرة لمبادئ الحرية والروائية، فإنه كان يجد أن الإيمان المطلق لبعض أتباع راند أمر لا يحتمل (كان ألان جرينسبان **Alan Greenspan** النقودي أحيانًا، الذي كان الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الجمهورية في عهد الرئيس فورد، ثم أصبح رئيس نظام الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في رئاسة كل من ريجان، وجورج ووكر بوش، وكلينتون، وجورج دبليو بوش، أحد أتباع راند "المعتدلين".

وليكن هذا كما يكون، فقد كان فريدمان أكثر من مجرد نصير بلا استحياء لحرية الأسواق، وعلى شاكلة جون كنيث جالبريث، الذي يدعو فريدمان "أكثر الاقتصاديين نفوذًا وتأثيرًا في القرن العشرين"، فإن فريدمان من الناشطين السياسيين، وهو مثل بول صامويلسون؛ إذ كان وفي وقت ما يكتب عمودًا في مجلة نيوزويك **Newsweek**، وقد برز فريدمان مستشارًا اقتصاديًّا رئيسيًّا للسيناتور باري جولدووتر **Barry Goldwater** عام ١٩٦٤، عندما كان يؤيد ذلك المرشح الرئاسي بالنسبة لكثير من الموضوعات الحيوية مثل جيش المتطوعين، والقانون والنظام، وتقييد الإنفاق

الحكومي، و(الفضائل غير المحدودة للرأسمالية) مذهب الفردية، ورفض قرار المحكمة ضد الفصل العنصري من أطفال المدارس (anti busing)، وقد عاد فريدمان إلى الحياة السياسية في أذيال ريتشارد نيكسون في ١٩٦٨، وفيما بعد عمل مستشارًا لرونالد ريجان، الذي غالبًا ما كان يعتبر محافظًا.

ولد ميلتون فريدمان في عام ١٩١٢ في بروكلين، وكان والده من المهاجرين اليهود الفقراء، وكان والده يعمل في تجارة السلع الجافة بالجملة، أما أمه فكانت تعمل خياطة بورشة في نيويورك، في ظروف العمل التي استنكرها إنجلز في إنجلترا، وعندما انتقلت العائلة لمسافة قصيرة عبر نهر هدسون إلى راهواي، نيوجرسي (Rahway, New Jersy)، قامت والدة فريدمان بإدارة محل لبيع السلع الجافة بالتجزئة، بينما كان والده يذهب إلى عمله في تجارة الجملة بنيويورك. وعندما بلغ ميلتون الخامسة عشرة، مات والده، تاركًا قليلاً من المال لتعليم ابنه، وعلى الرغم من أنه قد نشأ في بيئة متدينة، فإن الولد فقد كل اهتمام بالأمور الروحية في عمر الثالثة عشر(٦).

وكان أكبر اهتمام وشغف لفريدمان هو الرياضيات والإحصاء، وعندما تخرج متخصصًا في الرياضيات والاقتصاد من جامعة رتجرز Rutgers في عام ١٩٣٢، تلقى فريدمان عروضًا بمنح للدراسات العليا من جامعة براون (في الرياضيات) ومن جامعة شيكاغو (في الاقتصاد)، وذهب إلى شيكاغو، إلا أن نقص المال أجبره على تركها بعد سنته الدراسية الأولى، وكان عمله كنادل، وهي وظيفة خدمات ضعيفة الأجر- غير كاف لدعم منحته الدراسية.

وانتقل فريدمان إلى جامعة كولومبيا، التي قدمت إليه منحة زمالة أكثر ضخامة، فقام باستكمال عمله في رسالة الدكتوراه عام ١٩٤١، إلا أن قبول رسالته تأخر حتى عام ١٩٤٦؛ لأن أعضاء لجنة التحكيم لم يحبوا تهجمه على الأطباء، الذين تقيد منظمتهم الدخول إلى مهنة الطب، ومن ثم تتلاعب بقوانين العرض

والطلب، وكانت هذه الحادثة بالنسبة لفريدمان مواجهة شخصية من النوع الأكثر إثارة للاضطراب مع أعداء نظام السوق الحر.

الرابطة بين النقود والناتج القومي الإجمالي:

قامت شهرة فريدمان بوصفه اقتصاديًا على وضعه للمذهب الحديث للنقودية، وينص هذا المذهب النقودي على: (١) أن التغيرات في عرض النقود من جانب الحكومة والبنك المركزي تكوِّن العنصر الوحيد القابل للتنبؤ والذي يؤثر في المستوى الكلي للمصروفات والنشاط الصناعي في الاقتصاد (٢) أن التدخل الحكومي من أي نوع – سواء عن طريق تنظيم الأعمال، أم فرض الضرائب، أم الإنفاق، أم إعانات الدعم – يتدخل في التشغيل السليم للهياكل التحتية، وهي الأسواق الحرة (٣) مع إعمال (١) و(٢) تكون السياسة الوحيدة المطلوبة لضمان عمالة كاملة لأجل طويل، واستقرار الأسعار طوال الوقت هي توجيه البنك المركزي نحو التوسع في عرض النقود بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ٥٪ سنويًا، وهو معدل يساوي تقريبًا ما يعتقدون أنه النمو غير التضخمي المحتمل للاقتصاد، وفيما عدا بعض التفاصيل الرياضية والإحصائية، فإن هذا يرن في الأذن وكأنه شيء سبقت رؤيته من جديد؛ أي: النظرية الكلاسيكية للنقود.

وكانت صيغة فريدمان للمذهب النقودي مستقاة أصلاً من اعتقاده بأن الاقتصاد الكينيزي هو طريق لتضخيم حجم الحكومة، وتدمير رأسمالية المشروع الخاص، ورغم ذلك، فإن رد فعل النقوديين هو ضد الكينزيين المختصين بالمالية العامة والنيوكلاسيكيين، الذين فتحوا الباب للهجوم من جانب أولئك الذين يخشون التضخم، وفي مراحله الأخيرة تدعم إيمان النقوديين بمجموعة من النتائج الإمبريقية التي تبين أن عرض النقود والقيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يسيران معًا واحدًا تلو الآخر.

وتستنتج علاقة السببية ذات الاتجاه الواحد من هذا الارتباط؛ إذ يرى النقوديون أن التغيرات في عرض النقود تعمل على تحريك القيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي GDP، بينما تصور النظرية العامة لكينز أن المجموعين يتفاعلان، فإذا أشار الأصبع إلى اتجاه السببية، فعند النقوديين، $M \rightarrow GDP$، بينما لدى كينز $GDP \rightleftarrows M$، وفي أواخر الخمسينيات من القرن العشرين أصبح النقوديون جزءًا من الثورة المضادة ضد الكينزيين، بينما قام فريدمان بتأييد بالجملة (وربما أيضًا بالتجزئة) لصيغة متطورة للنظرية القديمة الكمية للنقود.

وصيغة فريدمان لمعادلة التبادل قريبة جدًا من نهج مارشال، أو نهج كامبردج للتوازن النقدي **Cambridge cash – balance approach**، وبالنسبة لمارشال، فإن النقود كانت تعمل كمخزن – رغم أنه مؤقت – للقوة الشرائية بين وقت الشراء ووقت البيع، وعلاقة فريدمان مماثلة لـ **k** لدى مارشال؛ إذ إنها وضعت على أساس الطلب على النقود بدافع المعاملات، فإذا ارتفع الدخل، يتجه الأشخاص إلى حيازة أكبر نسبيًّا للنقود لإجراء المبادلات؛ نظرًا لارتفاع قيمة السلع والخدمات التي يتم بيعها، وطبقًا لهذا الرأي، فإن النقود تظل راكدة بدلاً من أن تكون متحركة وتعتمد كمية النقود التي يحتفظ الأشخاص بها على الترتيبات المؤسسية التي تجعل وصول الأفراد إلى ودائعهم المصرفية أكثر سهولة أو أكثر صعوبة.

وكما نعلم، فإن معدل دوران النقود (**V**) يعتمد على استقرار الطلب عليها، والتغيرات المؤسسية التي تؤثر على سيولة الأصول أو حتى اختراع أدوات مالية جديدة يمكن أن يغير هذا الاستقرار أو حتى تغيير التعريف بخصوص ما الذي يكوِّن النقود؟ وما دام الطلب على النقود لغرض الاحتفاظ بها ثابتًا نسبيًّا، فإن التغيرات في عرض النقود وحدها – على أية حال – هي التي يمكن أن تسبب تغيرات الأسعار، ويجب أن نضيف بسرعة أن هذا يحدث فقط إذا كان عرض النقود، ومن ثم (**V**) يمكن أن يتغير، وعلى أي حال فإنه إذا كان التغاير ثابتًا (وهو

تعريف آخر "استقرار" الطلب على النقود)، وهكذا يظل التنبؤ ممكنًا بتغيرات الأسعار من تحركات عرض النقود.

وهذه النظرية تؤدي إلى معادلة صغيرة بسيطة للتنبؤ بالتضخم تقوم على أساس النسبة المئوية للتغير في الأسعار.

التضخم = (٪ التغير في سرعة دوران النقود) + (٪ التغير في عرض النقود) – (٪ التغير في الدخل القومي الحقيقي)

ومع نمو الناتج الحقيقي والدخل القومي بمعدل للطاقة الكاملة واستقرار سرعة دوران النقود، فإن تضخم الأسعار يرتبط فقط بشكل مباشر بمعدل نمو عرض النقود بما يتجاوز معدل نمو الطاقة الكاملة للناتج الحقيقي.

كان كينز قد رأى أثر النقود على الدخل الحقيقي في الاقتصاد الخاص باعتباره غير مباشر، يعمل من خلال تحركات سعر الفائدة والاستثمار، ويتخيل النقوديون أي تأثير على الناتج باعتباره مباشرًا ولكنه زائل، وتتبع هذه الاضطرابات العارضة للناتج من التعديلات في أصول ثروة الأسرة، بما في ذلك السلع والخدمات، وهكذا فإن النظرية المعقدة تركز على الطلب على النقود في سياق الميزانية أو محفظة الأصول، وهذا التشكيل يشبه إلى حد ما كينز (وليس كينزيًا)، بمعنى أن النقود ينظر إليها كثروة، يعني كأصل.

ويشير الإصبع الجامد للنقودي إلى شارع ذي اتجاه واحد: من عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومثل هذه التغيرات في عرض النقود يجب أن يأتي من "خارج" النظام الاقتصادي، وإذا ما كان اقتراض منشآت الأعمال والنظام المصرفي الخاص وحدهما هو الذي يضيف إلى عرض النقود، وكانت نواحي نشاط المنتجين ستعمل على تغيير الطلب على النقود بدلاً من العكس، فإن الزيادات الداخلية في عرض النقود تؤدي إلى زيادة إيرادات مبيعات المنتجين، وبدلاً من ذلك، وبالنسبة للزيادات الخارجية في عرض النقود، يعتمد فريدمان على

طائرة هليكوبتر خيالية تلقي بحزم من أوراق النقد الخضراء (الدولار) من السماء في أكف المواطنين المرفوعة إلى أعلى، ويتشابه هذا مع نظام الحكومة في (طباعة النقود وتسليمها)، ويطلق الاقتصاديون على هذا التغير الخارجي في عرض النقود، وربما يطلق عليه النقاد مصطلح "**helicopout**".

بعد سقوط النقود على رءوسنا يصبح مستوى عرض النقود الجديد أعلى من الأرصدة النقدية التي يرغبها الجمهور،ولذا، فإن الجمهور يجب أن يعيد ترتيب محافظه لتعظيم عوائدها، ويخصص النقد "غير المطلوب" بين سلع أكثر، وأسهم أكثر، وشهادات ادخارية أكثر، ويرتفع الطلب على السلع والخدمات، وترتفع الأسعار أيضًا، وإذا ما كان من المتوقع استمرار الأسعار في الارتفاع (وهو توقع يعززه بلا شك اعتقاد الجمهور في نظرية الكمية للنقود)، فإن الطلب على السلع والخدمات سيرتفع بمعدلات أسرع، وهكذا يمكنك أن ترى كيف يتسبب الإسقاط الجوي لعرض النقود في انطلاق القيمة النقدية للنتاج المحلي الإجمالي.

وستكون التخمة في الطلب على الناتج الحقيقي فقاعة مؤقتة؛ لأن الأفراد يضعون خططهم – باعتبارهم مقتدرين – لإنفاق "دخلهم الدائم"؛ أي الدخل الذي يتوقعون الحصول عليه في خلال حياتهم بأسرها، والأجل الطويل – بمعناه الحقيقي – بالنسبة للجزء الأكبر منه محدد، أما بالنسبة لمستوى الأسعار، فذلك موضوع مختلف.

ومن السهل تصور هذه الرؤية القصوى للنقوديين، مهما كان نظام التسليم الآلي للنقود صعب التصديق، فعندما يتم خلق النقود من خلال تفاعل المنتجين والبنوك الخاصة فقط، فإن الصورة على أية حال تفقد تركيزها، وفي هذه الحالة، تكون القصة تقريبًا كما يلي: عند استخدام النقود الخاصة لأغراض خاصة، فإن الاستخدام يكون دائمًا "بالقدر السليم" من الكميات لأغراض "مشروعة"، وهكذا فإن عرض النقود المتولد بشكل خاص سيكفي فقط للاحتياجات الإنتاجية، ووفقًا لرؤية النقوديين، فإن اتحادات العمال ومنشآت الأعمال لا يمكن لومهما بالنسبة للتضخم.

وفي نفس السنة (١٩٧٠) التي نشر فيها فريدمان ملخصًا مهمًا لمذهبه، كان الإنفاق الحكومي يمثل ٣٢٪ من الناتج القومي الإجمالي GNP مرتفعًا من ٢٧٪ في عام ١٩٦٠، وقد ظهر الرئيس نيكسون، وهو من المفضلين لدى فريدمان، على التلفزيون يوم ١٧ يونية ليطلب من منشآت الأعمال، والعمال أن يقضوا على التضخم بمقاومتهم التطوعية لزيادة الأجور والأرباح، وقد وعد الرئيس بعدم فرض رقابة مباشرة على الأجور والأسعار، ولكنه أنشأ لجنة قومية جديدة وطلب منها اقتراح وسائل وسبل زيادة إنتاجية العامل، ولم يذكر الرئيس عرض النقود، ويبدو أن الظروف في ذلك الوقت كانت بعيدة كثيرًا عن برنامج فريدمان، كما أن سياسات الرئيس لم تكن تبدو فريدمانية على الإطلاق.

منحنى فيليبس الفريدماني:

ما الذي يمكن أن نسأل عنه؟ هو العلاقة التي أوردها فريدمان بين التضخم والبطالة، إن فريدمان أنهى بدون ألم تلك الورطة السياسية للمعاوضة بين التضخم والعمالة أحد وهي منحنى فيليبس، وذلك عن طريق نبذه.

وإذا ما تذكرنا القدرة الكلية للفرد، فإنه بسبب التضخم المتوقع يرى النقوديون أنه لا معاوضة بالمرة في الأجل الطويل، وتتبع النتيجة التي وصلوا إليها من المعدل الطبيعي للبطالة، وهي فكرة تعتمد على نظرة كلاسيكية/نيُوكلاسيكية عن سوق العمل الذي يعدل نفسه تمامًا (بالقيم الحقيقية)، والمعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل السائد في سوق العمل ويتمتع بالمنافسة الكاملة، وأي معدل للبطالة يقل عن المعدل الطبيعي يؤدي إلى التضخم، أو هكذا قيل.

وإذا ما توقع العمال اليقظون الأذكياء حدوث تضخم سريع، فإنهم سيطلبون زيادة في الأجور أكثر سخاءً، وهكذا، فإن أي زيادة في التضخم المتوقع تقابلها زيادة مماثلة تمامًا نقطة مئوية بنقطة مئوية في تضخم الأجور، مع ترك معدل

الأجر الحقيقي دون تغيير، ومع عدم تغير معدل الأجر الحقيقـي، فـإن مـستوى العمالة ومن ثم معدلات البطالة تظل ثابتة (عند معدل البطالة الطبيعي)، والتـضخم غير المتوقع فقط يمكن أن يؤدي إلى تخفيضات مؤقتة في البطالة؛ بحيـث تـصبح أقل من المعدل الطبيعي، وفي الأجل الطويل يتم توقع التضخم بالكامل، ومن ثم لا تكون هناك أي معاوضة بين التضخم والبطالة.

وبدون شك فإن توقع التضخم يمكن أن يكون نتيجة لنبوءات ذاتيـة عنـدما يقوم كل من المستهلكين وتجار التجزئة بتخزين السلع لمقاومة الارتفاع المقبل فـي الأسعار، وعلى أي حال، فعندما تفكر في ذلك، تتبين أنه لا ينبئ إلا عـن القليـل الذي يخبرنا عن الكيفية التي بدا بها التضخم في المقام الأول.

تنبؤ فريدمان بالتضخم:

طبقًا لما يقوله فريدمان، فإن توصيات السياسة تعتمد على التنبؤ، وفي عـالم نيوتن – على سبيل المثال– يقوم الـشخص العـادي بتحديـد الأسـباب والآثـار بالتقريب، فإذا ما كنت تلعب الجولف في يوم غائم ينذر بالمطر، وكانت زميلتك في اللعب قد لعبت ضربتها الثانية مُطلقه الكرة على مسار طويل عبر أربـع حفـرات إلى بعد بضع بوصات عن سارية العلم الدالة على الثقب، وبينما هي تهز عـصاها في الهواء في ابتهاج، ضربت صاعقة من البرق النادي، فإذا هـي تـسقط علـى الأرض، فإنك قد تفترض، تبعًا للمذهب النيوتوني السليم – أن الصاعقة هي التـي تسببت في سقوط زميلتك في اللعب، وربما تكون قد تعثرت أو أصابتها أزمة قلبية، كل هذا جائز، ولكن مهما كان ما حدث فعلاً، فإنك لن تفترض أنها هي التي تسببت في إحداث صاعقة البرق؛ أي: إنه ليس هناك خلاف في السبب والنتيجـة، علـى الرغم من انه في تلك الحالة الخاصة قد يكون هناك خطأ، وبتعبير فريدمان:

"ربما لم تكن هناك أي علاقة تجريبية في الاقتصاد لاحظ أحد من قبل أنها تتواتر بشكل موحد في ظل ظروف متنوعة على نطاق واسع مثل العلاقة بين التغيرات المادية... في رصيد النقود وفي الأسعار؛ إذ إن الواحد منهما يرتبط بالآخر ارتباطًا ثابتًا وفي نفس الاتجاه، وهذا الانتظام والتماثل - كما أظن - هو من نفس النسق مثل كثير من حالات التماثل التي تشكل الأساس للعلوم الطبيعية"[٨].

لم يقم أحد بتقديم حجة أقوى من هذه للعلم الصلب، فقد كانت عبارة فريدمان بمنزلة صاعقة من البرق "لم تكن في الحسبان"، ومع ذلك فإن عناصر عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي ليست بها بساطة الصاعقة البرقية ولاعبة الجولف؛ إذ إن الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود يتحركان معًا، ولذلك لا يمكن لأي امرئٍ أن يتأكد بشكل قاطع عما إذا كان عرض النقود هو الذي يتسبب في التغير الذي يلحق بالناتج المحلي الإجمالي أم أن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يتسبب في تغير عرض النقود، وبالنسبة للتنبؤ، فإن فريدمان يجادل بأننا لسنا بحاجة إلى معرفة ما الذي كان السبب؟ وما الذي كان النتيجة؟ لأن الجهل، حتى في ملعب الجولف - هو النعمة.

إذا كانت لاعبة الجولف هي التي "تسببت" في صاعقة البرق فلن يكون هذا مشكلة على الإطلاق، إذا افترضنا أن اللاعبة قد رفعت عصا الجولف الحديدية في اتجاه السماء، فإن النتيجة التي وصل إليها فريدمان سيعززها ما ذكره لاعب الجولف المحترف لي تريفينو **Lee Trevino**، من أن "الله نفسه لا يمكن أن يضرب الكرات كلها بعصا واحدة"، والتنبؤ بعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي يقودنا إلى نتيجة مدهشة للسياسة، وهي انه ينبغي أن تكون هناك قاعدة تشريعية تحدد معدل النمو السنوي لعرض النقود، وبذلك تخرجه من عدم اليقين والأيدي غير الماهرة للمصرفيين في البنوك المركزية، وبالطبع، فإن السياسة المقترحة الآن تفترض علاقة سببية ذات اتجاه واحد، وهو عرض النقود ← الناتج المحلي الإجمالي، وكان اختبار فريدمان لذكاء السلطات النقدية هو مدى قبولهم لأفكاره.

المذهب النقودي والكساد العظيم:

كان الاختبار البديل لمدى إمكان الاعتماد على المذهب النقودي كقوة للتنبؤ هو قدرته على تفسير الكساد العظيم، وقد فشل إيرفينج فيشر **Irving Fisher** وهو مصمم معادلة رائدة كمعادلة فريدمان، ليس فقط في التنبؤ بالكساد العظيم بل أيضًا الانهيار العظيم لعام ١٩٢٩، وحتى بعد الانهيار العظيم لعام ١٩٢٩، وفي وقت متأخر في مايو ١٩٣٠ كان تفاؤله غير محدود؛ نظرًا لأن "الاختلاف بين الركود الحالي المتواضع نسبيا للأعمال والكساد القاسي والشديد في الفترة ١٩٢٠-١٩٢١ كان مثل الفرق بين الأمطار الرعدية والإعصار"[٩]، ولم يذكر العلاقة السببية بين لاعبة الجولف والبرق، وفيما بعد – وباعتبار ما حدث – رأى النقديون انهيار عرض النقود باعتباره سببًا في الكساد.

وطبقًا لإحدى الدراسات العظيمة التي قام بها فريدمان مع أنًا شوارتز **Anna Schwartz**، فإن الانهيارات المصرفية هي التي سببت الكساد[١٠]، وعلى أية حال، وكما لاحظنا، فإن سلسلة المسببات كانت أطول كثيرًا، وقد أدى انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية وإفلاس المزارعين إلى انهيار البنوك في ولايات ميسوري وإنديانا وأيوا وأركانساس ونورث كارولينا[١١]، وإذا لم تكن هذه الانهيارات غير كافية، فإن انهيار بنك الولايات المتحدة بنيويورك السابق الإشارة إليه دفع الناس إلى تحويل ودائعهم المصرفية إلى نقد سائل، وبدأت بعض البنوك الأخرى تعاني من آلام الانسحاب.

وأدت هذه الانهيارات إلى انخفاض شديد في عرض النقود بنحو الثلث في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، واستباقًا للسحب المذعور للودائع، قامت البنوك بتخفيض الإقراض؛ مما أدى إلى زيادة الانكماش في عرض النقود، واختفى الائتمان لأغراض الاستهلاك والاستثمار، من أمام أعين المقترضين المتوقعين

اختفاء السراب في الصحراء، وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الكساد الاقتصادي المفاجئ إلى أن يصبح للاقتراض نفس جاذبية الجمل في حلبة الروديو(*)، وكان اللولب لا يتحرك إلا إلى أسفل، وأسهم الهبوط الحاد لعرض النقود في الكساد، إلا أن الكساد أسهم في هبوط عرض النقود.

وإلى جانب هذا، فإذا أردنا أن نلتزم في الجدل بالنظرية البحت، فإن معظم الانكماش في النقود كان من "النقود الداخلية"، وليس من النقود التي ألقتها الهليوكوبتر أو من نقود خارجية التي يعتمد عليها النقوديون، بل حتى مع ذلك، فإن انتقادات النقوديين الاحتياطي الفيدرالي وإجراءاته في أثناء الكساد العظيم، كانت عنيفة وقاسية في استهدافها، وعندما كان الاحتياطي الفيدرالي يفاضل بين عمل الأفضل والأسوأ، فإنه كان دائمًا يختار الخطأ.

النيوكلاسيكيون (الكلاسيكيون الجدد):

لم يكن ميلتون فريدمان هو نهاية المذهب النقودي كما عرفناه، فبينما كان الاقتصاديون النيوكلاسيكيون يصارعون الركود التضخمي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت هناك حفنة من اقتصاديين آخرين مشغولين ببناء نظريات من قاعدة نقودية حديثة كان من المحتمل أن تكون مدمرة للفكر الكينزي، شيء ما كان يطلق عليه "التوقعات الرشيدة" أدى إلى تغيير هائل للطريقة التي بدأ الاقتصاديون يفكرون بها في علم الاقتصاد الكلي، ولكن لننظر أولاً إلى اللاعبين في اللعبة الأحدث.

(*) حلبة للروديو هي حلبة يتبارى فيها رعاة البقر في الغرب الأمريكي في تحمل البقاء لأطول مدة على ظهر الثيران الهائجة. (المراجع).

اللاعبــون:

أصبحت للتوقعات الرشيدة شعبية بمجرد بدء المدرسـة الكلاسـيكية بلعـب الكرة، كان جون موث **John Muth**، وهو أستاذ متواضع لا يلفـت النظـر فـي مدرسة الأعمال في جامعة كارنيجي – ميللون **Carnegie – Mellon** – هو الـذي قدم "التوقعات الرشيدة في "نادي المزرعة" **(farm-club)** أو أسواق السلع في عـام ١٩٦١، ولكن تم تجاهلها تمامًا لمدة عقد كامل[١٢]، ثـم جـاء روبـرت لوكـاس **Robert Lucus**، الذي كان زميلاً لموث في كارنيجي – ميللون ليأخـذ التوقعـات الرشيدة من أسواق السلع ويقدمها مرة أخرى لتلعب في الدوري الممتـاز أو علـم الاقتصاد الكلي، وبالنسبة لعلم الاقتصاد الكلي كانت لعبة جديدة تمامًا.

كان لوكاس خريج جامعة شيكاغو في ١٩٦٤، والحاصل على جـائزة نوبـل عام ١٩٩٥، متأثرًا تأثرا كبيرًا بميلتون فريدمان وبالنقوديين الجدد، وفي الواقع فـإن لوكاس، وهو شخص اجتماعي أنيق شديد النظام، عاد إلى التدريس بجامعة شـيكاغو عام ١٩٧٥، وهو يدرِّس الآن بجامعة هارفارد، ومع أنه هو والراحل ليونارد رابينج **Leonard Rapping**، فيما بعد راديكاليًّا في اليسار الجديد – قاما بتقديم سوق العمـل الكلاسيكي الجديد في ١٩٦٩، فإن لوكاس توصل إلى المضامين الخطيرة للتوقعـات الرشيدة بالنسبة لعلم الاقتصاد الكلي بعد ثلاث سنوات[١٣].

وفي سلسلة من المقالات زعم لوكاس أنه وجد أخطاءً لا يمكن إصلاحها في نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية، وقد اجتذبت هذه الانتقادات الاقتصاديين الرياضيين الأصغر سنًّا، الذين قاموا بإجراء تفصيلات على الأفكـــار، فمـنا هـو تومـاس سارچنت **Thomas Sargent**؟ (خريج جامعة هارفارد ١٩٦٨) وهـو اقتـصادي يضارع لوكاس في هدوئه وخجله وإن كان أكثر مهارة، وقد أظهر مع نيل والاس

Neil Wallace كيف يمكن "لخرافات" السياسات الكينزية الفعالة النقدية الماليــة أن تنفجر باستخدام القنبلة الذكية للتوقعات الرشيدة(١٤).

ويحكي لوكاس القصة التالية عن سارجنت في أحد السمينارات "علــق تــوم وذكر إحدى النقاط إلا أن المتحدث لم يبد عليه الفهم، ولاذ توم بالصمت حتى نهاية السمينار وفي النهاية سلم إلى المتحدث ورقة بها مجموعة من المعــادلات وقــال: "هذا ما كنت أحاول أن أقوله"، .... ورد المتحدث قائلاً: "هذه هي فكرة ســارجنت عن المحادثة"... وضحك(١٥).

ومن الاقتصاديين كلاسيكون جدد أسهموا فيما يبدو أنه كان المنطق الذي لا يمكن مهاجمته لنظريتهم، ونجد بنيت ماكالوم **Bennett McCallum** وروبرت بارو **Robert Barro** (هارفارد ١٩٦٩)، اللذين هجرا سفينة نموذج عدم التــوازن إلــى النماذج الجديدة للتوازن الكلاسيكيون، وروبرت تاونسند **Robert Townsend** تلميذ سارجنت ووالاس بجامعة مينيسوتا، الذي أضاف مبتكرات تشبه زوارق النجدة.

وعلى الرغم من كل الضجيج الذي أحدثه أولئك الاقتصاديون، فــإن قــدرًا كبيرًا من المنهج الكلاسيكي الجديد قديم قِدَم علم الاقتصاد والكلاسيكي ذاته (ومــن هنا جاء الاسم)، وجديد تمامًا مثل المذهب النقودي الحــديث (ومــن هنــا جــاءت اللعبة). والاقتصاديون الكلاسيكيون الجُدد أيضًا من نوع أتبــاع الحريــة **Laissez-faire** الذين يفترضون أن النموذج الملائم وذا الــصلة بالاقتــصاد هــو نظريــة النقوديين، ومع ذلك فإن الكلاسيكيين الجدد أساسًا أكثر معارضة لسياسة الحكومــة من النقوديين، وإن بدا هذا موقفًا غير متوقع.

وكان الركود التضخمي في فترة السبعينيات من القرن العشرين، الذي أزاح الكينزيين الجُدد عن مسارهم، وأعاد النقوديين مرة أخرى إلى المسار التقليــدي – هو الذي قدم أيضًا قوة الدفع اللازمة خلف التوقعات الرشيدة والكلاسيكية الجديــدة، وكما كان متوقعًا، ردودًا على التوازن الكلاسيكي الجديــد الــدورات الاقتــصادية (دورات الأعمال) والبطالة، موحين بعدم التوازن، وعلى وجه الخــصوص فــإن

الكينزيين المحدثين يرون أن الكلاسيكيين الجدد أنفسهم قد أخرجوا عن مسارهم نتيجة للبطالة المرتفعة في خلال ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، وفي خلال الكساد العظيم الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، وهي ظاهرة لم يتمكن الكلاسيكيون الجدد تفسيرها.

كان هؤلاء هم اللاعبين، والآن فإن اللعبة تجري على قدم وساق.

لعبة التوقعات الرشيدة:

إن التوقعات، وخاصة التوقعات التي تتعلق بمعدلات التضخم في المستقبل- لها أهميتها الكبرى بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وقد نظر الكينزيون بل الكينزيون المحدثون إلى الخلف من فوق أكتافهم إلى التغيرات الماضية في الأسعار؛ ليروا إذا ما كانت ستفيدهم حتى يمكنهم التنبؤ بالتضخم المقبل، ويعتبر الكلاسيكيون الجدد أن هذه النظرة ليست مجرد نظرة مختلفة ولكنها أيضًا ساذجة وغير كاملة، إن السائق الذي ينظر فقط إلى المرآة التي تظهر الخلف فقط، فقد ينتهي به الأمر إلى السقوط في حفرة.

وإن عالم الكلاسيكيين الجدد يسكنه بأشخاص شديدي الذكاء بدرجة ملحوظة، وينظرون إلى المستقبل إذا لزم الأمر – سواء أكان إلى الخلف، أم إلى الأمام، أم إلى أسفل، أم إلى أعلى، وتحت كل صخرة وغصن شجرة – وفي أي مكان، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الأشخاص الأذكياء يفهمون ويفسرون بشكل سليم ما يرونه.

وعندما يرتكب هؤلاء الأشخاص بعض الأخطاء، فهم يعكفون على أخطائهم، وإذا ما استدعى الأمر، يقومون بمراجعة سلوكياتهم لاستبعاد الأمور المعتادة في أخطائهم، ولا يقتصر الأمر على ضرورة محافظة السائقين الرشيدين على اتجاه عيونهم ونظرهم إلى الطريق أمامهم، بل إن قدرتهم في تصحيح التوجه بعد أي انحناء خاطئ يترك مثل هذه الأخطاء أو الاستدارات السيئة لعجلة القيادة في المتوسط دون أي ارتباط بالمتغيرات المهمة وذات الصلة بالقرارات المقبلة

(مثل المحافظة على البقاء في الطريق)، وعادة ما يكون الجيروسكوب البشري صحيحًا مع هامش خطأ عشوائي في حد ذاته.

وقد بدأ كل هذا بالطبع مع رؤية جون موث، وبدلاً من أن ينظر الأشخاص إلى الماضي فقط لاستنتاج المستقبل، بيَّن موث كيفية قيام الأشخاص بتكوين توقعاتهم على أساس البيانات المتاحة ذات الصلة كافة، ويستخدم الأشخاص هذه المعلومات بذكاء وقليل من التكلفة، وفضلا عن هذا، فإن التوقعات المدعمة بمثل هذه المعلومات ستكون أساسًا مماثلة لتلك المعلومات المستقاة باستخدام النظرية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، فإن العمال سيستخدمون أي معلومات لديهم عن القيم الحالية لكل المتغيرات التي تلعب دورًا في تحديد مستوى الأسعار، وهكذا ولدت افتراضات التوقعات الرشيدة.

وفي انعطافة غريبة تم اكتشاف فرضية موث بواسطة لوكاس عندما تحامل على نفسه؛ ليستدير وينظر إلى الخلف ويقرأ مقالة زميله السابق – وهي الطريقة التي يكوِّن بها الكينزيون توقعاتهم – ليكتشف أساس التوقيعات المبنية على استطلاع المستقبل، ولو كان الاقتصاديون على مثل هذه الدرجة من بعد النظر التي عليها العمال الذين صورهم لوكاس، فإنهم كان ينبغي أن يروا هذه التوقعات الرشيدة في مستقبلهم، وفيما بعد جادل موث بأنه توقعاته الرشيدة لا تنطبق إلا على ظواهر الاقتصاد الجزئي، وأن الكلاسيكيين الجدد قاموا بتطبيقها خطأ في ساحة الاقتصاد الكلي[١٦] (يرفض الكلاسيكيون الجُدد الاعتقاد بأن موث قد أخطأ في إنفاقه لسنوات شبابه).

المعدَّل الطبيعي للبطالة والناتج:

يفترض الكلاسيكيون الجدد أن الأشخاص كافة سيعملون بأقرب درجة إلى الكمال – انطلاقًا من مصلحتهم الذاتية – وأن الأسواق دائمًا ما توازن العرض والطلب، كما أن عناصر الوصفة ومكوناتها واضحة أيضًا فالكلاسيكيون الجدد

يأخذون آلية السوق القديمة لآدم سميث، ويضيفون مبادئ التعظيم من كتاب "الأسس" "**Foundations**" لبول صامويلسون، ومزج ذلك في متغيرات ويرشون عليها متغيرات سياسة المذهب النقودي الحديثة، ثم يخلطون عليها التوقعات الرشيدة باعتبارها التوابل الجديدة(١٧).

وبما أن الكلاسيكيين الجدد يبدأون بفكرة فريدمان عن المعدل الطبيعي للبطالة، فإن السوق الرئيسي للتسوية سيكون هو سوق العمل، والمعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة السائد عندما يتساوى حجم العمالة المطلوبة والمعروضة عند أجر توازني حقيقي (معدل الأجر الاسمي مقسومًا على مستوى الأسعار)، ويجب أن تكون لدى العمال توقعات صحيحة عن مستوى الأسعار حتى يكون معدل أجرهم الحقيقي هو الأجر الذي يتوقعونه.

ولما كانت المعدلات الطبيعية للناتج والعمالة تعتمد على الإمداد بعوامل الإنتاج والتكنولوجيا – أي كل عناصر جانب العرض – فإن المعدلات الطبيعية للإنتاج والعمالة لا ترتبط بمستوى الطلب الكلي، ويمكن للمتغيرات الاسمية أن تحوم حول قلب المتغيرات الحقيقية بنفس السرعة التي تحوم بها رياح الأعاصير، وتترك أساس المتغيرات الحقيقة دون مساس، وحتى هذه النقطة، فإن سوق العمل ما يزال يبدو قريبًا جدًا من شكل سوق العمل الكلاسيكي.

التضخم المتوقع:

كيف يمكن للتوقعات الرشيدة أن تغير منظور سوق العمل الكلاسيكي؟ إن العامل ذا الياقة الزرقاء يبني تنبؤاته عن التضخم على نموذج النقوديين، فلنفترض أن مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي قد استحوذت عليه في الأسابيع الأخيرة هواجس بشأن ارتفاع مستوى البطالة، ويرى في هذه الحالة، يرى رئيس المجلس،

وهو بلا شك أحد الكينزيين الجدد – أن الحل هو التوسع في عرض النقود الذي يؤدي إلى إنتاج أكبر ومعدل بطالة أقل، وتضخم قليل.

وإذا ما كان العامل الحدي ذو الياقة الزرقاء يقرأ (فى أثناء رحلة الاثنين في قطار الإنفاق ذهابًا إلى العمل) عن اجتماع يوم الثلاثاء القادم للجنة السوق المفتوح للاحتياطي الفيدرالي، التي يعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيها أن عرض النقود ستتم زيادته، فإن العامل الرشيد يتوقع عندئذ أن ترتفع الأسعار، وارتفاع عرض النقود يدفع الطلب الكلي في الاقتصاد إلى الارتفاع الذي سيتسبب – مع مستوى معين للعرض الكلي – في دفع مستوى الأسعار للانطلاق؛ أي: إن العامل يتعامل مع المعلومات الخاصة بعرض النقود بنفس الطريقة التي يتعامل بها صاحب المذهب النقودي الجيد.

وفي الوقت الذي يصل فيه القطار إلى المحطة يكون العامل الحدي قد قام بعمل تقدير، على ظهر المظروف الذي يضم الشيك عن أجره، عن معدل أجره الحقيقي في المستقبل، وبالطبع، فإن الأجر الحقيقي الجديد المتوقع سيكون أقل نتيجة لارتفاع الأسعار، ومع توقع انخفاض الأجر الحقيقي الذي يحمله معه إلى بيتّه، فإن العامل يغير اتجاهه فجأة، عند بوابة المصنع، ويستدير عائدًا إلى المحطة ويركب القطار عائدًا إلى منزله – ويقوم العامل الحدي ببساطة بتخفيض ما يقدمه من خدمات العمل بسبب الانخفاض في الأجر الحقيقي المتوقع.

وإذا كانت هناك قوة عمل كافية تفكر في الفرار، فإن صاحب العمل سيجد نفسه مضطرًّا إلى زيادة الأجور أو مواجهة قصور القوة العاملة، ومن ثم يقوم صاحب العمل بزيادة الأجور والمحافظة على ارتفاع الناتج ما دام سيكون اختياره لتعظيم أرباحه يمكن في المحافظة على الناتج عند مستواه قبل ارتفاع السعر، ولما كان العمال الحديون يمكن وجودهم على كل مستويات الوظائف، فإن المستوى العام للأجور سيرتفع، وسيظل الأجر الحقيقي للعمال كما هو، وكل العمال الحديين الذين يسلكون ببراعة نفس السلوك يحدثون نفس النتائج على المستوى القومي لفعالية السياسات النقدية التوسعية للاحتياطي المركزي.

ويعتمد الوصول إلى النهاية بشكل حاسم على ما إذا كان التضخم متوقعًا (مثل ما سبق ذكره) أم غير متوقع، وفي الحالة المتوقعة بالكامل، فإن المعلومات المتاحة والاستخدام الأمثل لها لا يترك سوى هامش ضئيل للخطأ، ومع العمل الأقل، يهبط العرض الكلي للسلع، وبذلك يستمر في فرض ضغط في اتجاه ارتفاع مُستوى أسعار السلع، ويتزايد الطلب على العمل دون هوادة ويتصاعد بدرجة أكبر، ومع توقع أجور حقيقية أقل مع ارتفاع الأسعار (من ارتفاع عرض النقود)، سيطلب العمال وسيحصلون على أجور اسمية أو زيادة نقدية ذات مبالغ نسبية أعلى، وعلى الرغم من استمرار منحنيات العرض والطلب في حركة دائمة إلى الأمام وإلى الخلف، فإنها بعد أن يخمد الغبار ستنتهي حيث كانت تمامًا عند البداية، في المربع رقم واحد، وبعد أن تكون الأجور النقدية قد ارتفعت لتتناسب مع الأسعار المرتفعة للسلع، فإن سوق العمل يعود مرة أخرى إلى الأجور الحقيقية والعمالة المقترنة بوضع التوازن القديم.

وإذا ما سادت نفس العمالة كما كانت، فكذلك سيكون حال الناتج، وهكذا، فإن التقدم المبدئي المشجع في الطلب الكلي على السلع سيتم تعويضه بالضبط انخفاض متساوٍ في العرض الكلي؛ نظرًا لرد فعل المنتجين على ارتفاع تكلفة الإنتاج الناشئ من ارتفاع الأجور النقدية، ويحدث كل هذا تقريبًا بسرعة الضوء.

وعلى الرغم من ندرتها، فإن أسواق المزاد توجد أحيانًا، ويصف جون شتاينبك **John Steinbeck** أحد أسواق العمل للمهاجرين من العمال، التي تحمل خصائص المزاد في خلال ثلاثينيات القرن العشرين في روايته "عناقيد الغضب"؛ حيث يظهر نحو مائة رجل في مزرعة لا يوجد بها سوى عشر وظائف فقط، ويدع المزارع الأجور تتهاوى حتى يقبل عشرة رجال أن يعملوا بهذا الأجر، بينما يمضي تسعون في طريقهم تاركين المزرعة وهم يقولون: "لتذهب إلى الجحيم".

والتوقعات الرشيدة، وأسواق العمل التي تتوازن دائمًا بطريقة المزاد لها مترتبات خطيرة على سياسة الاقتصاد الكلي، فإجراءات سياسة الطلب الكلي المتوقع ليس لها آثار على الناتج الحقيقي أو العمالة، حتى في الأجل القصير، والمتغيرات الحقيقية مثل الناتج والعمالة والتكنولوجيا عادة ما لا تكون حساسة للتغيرات المنتظمة في سياسات إدارة الطلب، ونحن نقول "منتظمة **Systematic**" لأن السياسة الاقتصادية شديدة التقلب قد تخدع كل العمال – على الأقل لبعض الوقت – وفي تلك الحالة يفشلون في حجب عملهم أو في طلب أجور نقدية أعلى حتى يأتي الوقت الذي يدركون فيه لعبة السياسة الجديدة.

وقد يكون من الممكن توقع زيادة عرض النقود؛ لأنها عادة ما يعلنها مقدمًا من أحد الرسميين ذوي "الصوت العالي" أو يتم "تسريبها" من خلال "مصادر رفيعة المستوى" دون ذكر أسماء، أو لأنها كانت إجراءً لسياسة منتظمة يمكن التنبؤ بها بسهولة.

ويبدو شكل منحنى فيليبس للمعاوضة بين التضخم ومعدل البطالة مختلفًا بعض الشيء، عن ذلك الخاص بالنقوديين المحدثين، فهناك – كما يمكن أن تتذكر – ينتهي الأمر بالعمال (في الأجل الطويل لفريدمان، مهما كان ذلك الأجل) إلى الحصول على زيادة في الأجر الاسمي تعوِّض بالضبط عن الزيادة في التضخم. وينجذب معدل البطالة متراجعًا نحو المعدل الطبيعي.

ويختلف منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد عن منحنى فريدمان في زاوية واحدة فقط، ففي حالة التضخم المتوقع يتغير سلوك العمال والأسعار والأجور دفعة واحدة؛ ولذلك بالنسبة لمنحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد، فليس هناك اختلاف بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويكون التحرك إلى الخلف للعودة إلى معدل البطالة الطبيعي في سرعة البرق، ومن ثم فإنه يسود في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وينتهي الماراثون إلى سباق قصير لمسافة مائة متر!!

التضخم غير المتوقع:

تختلف الآثار الابتدائية للزيادة غير المتوقعة في عرض النقود (مفاجأة نقدية) عن آثار أي زيادة غير متوقعة في الطلب من مصدر آخر، ودعنا نتصور التسلسل التالي للأحداث، لعدة أسابيع قام "العالمون ببواطن الأمور" في الاحتياطي الفيدرالي بإبلاغ بعض محرري صحيفة وول ستريت جورنال **Wall Street Journal** بمدى الرعب الذي يسيطر على رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي (وهو أمر طبيعي بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارة)، وفي الصباح السابق لتغيير السياسة يقوم رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي بزيارة أحد المصانع الضخمة لشركة جنرال موتورز، مع فريق كامل من المصورين والأفلام، وبينما تمضي آلات التصوير في الدوران يعلن رئيس الاحتياطي الفيدرالي" أن لجنة السوق المفتوح بالاحتياطي الفيدرالي وافقت اليوم فقط على قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك ببيع كميات أكبر من أذون الخزانة لأحداث انكماش في عرض النقود من خلال الجهاز المصرفي، إننا يجب أن نوقف هذا التضخم، الذي يدمر النسيج الحقيقي لمجتمعنا".

وفي هذه الأثناء، في صورة بعيدة للمصنع، يتم لفت النظر إلى إدارة شركة جنرال موتورز من الرجال وهم ملتفون حول جهاز تلفزيون، يراقبون برنامج **Moneyline** على قناة سي إن إن الذي تقدمه ويلو باي ***Willow Bay***، وهي تعلن فورة للنشاط في سوق النقد، مؤشرها موجة شراء لسندات الخزانة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وهو ما يعني زيادة في عرض النقود، ولما كانت الإدارة حريصة دائمًا على أهمية إعلام القوة العاملة وإخطارها، فإنها تعلن عن طريق مكبرات الصوت "أن الاحتياطي الفيدرالي يزيد من عرض النقود"!!

يا للدهشة! إن العمال بلا شك سيصدقون أنهم كانوا في نطاق آلة تصوير غير صادقة، ولكن الاحتياطي الفيدرالي حصل على ما يريد، فقد فهمت رياسة الاحتياطي الفيدرالي ضرورة الإمساك بالعمال في حالة انعدام توازن، فإذا كان قد تم توقع التغير في السياسة، كان العمال الحديون سيشهدون ذوباناً فوريًا في أجورهم الحقيقية، وكانوا سيمسكون بأواني غذائهم، ويتوجهون مباشرة إلى محطة قطار الإنفاق، ومن ثم كان ناتج جنرال موتورز سيهبط مع هبوط العمالة في المصنع، وعلى أساس المعلومات المتاحة أو بالأحرى المعلومات الخاطئة المتاحة من الاحتياطي الفيدرالي، لم يكن في إمكان العمال أن يتوقعوا زيادة في عرض النقود.

ومرة أخرى، فإن الآثار كانت على جميع أرجاء الاقتصاد، وكما كان يحدث قبل ذلك، فإن زيادة عرض النقود ستعمل على زيادة الطلب الكلي، ومع ارتفاع مستوى الأسعار، يرتفع أيضًا الطلب على العمال، وفي الأجل القصير يرتفع الناتج والعمالة، وعلى أية حال، فإن التغيرات الأخرى تلك التي ترتبط بحالة التوقع الكامل، ببساطة لا تحدث ولا يحدث انكماش في عرض العمل أو في العرض الكلي للسلع، وهذه النتائج تمثل حقيقة المذهب الكينزي والمذهب النقودي في الأجل القصير، أي: إنه في الأجل القصير يمكن للزيادة في عرض النقود أن تحدث الآثار المقصودة منها، وهي تدفق عمال أكثر من خلال بوابات المصنع، وخروج سلع أكثر من المصنع.

وطبقًا لما تتذكره الكتابات اللينكولنية للكلاسيكيين الجدد - على أية حال - فإنك يمكن أن تخدع كل العمال لوقت قصير (الأجل القصير)، ولكن لا يمكن أن تخدع كل العمال كل الوقت (في الأجل الطويل)، وعندما يبدأ العمال في الاعتماد على ويلو باي "**Willow Bay**" بدلاً من الاحتياطي الفيدرالي، فإنهم سيحصلون على المعلومات الصحيحة، وعندئذ يقوم العمال بعمل ما كان الكلاسيكيون يتوقعون منهم

عمله، كما أن السياسة النقدية التوسعية ستفشل في تحريك المتغيرات الحقيقيـــة فـــي الاقتصاد.

السياسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة:

مما سبق قد يرى القارئ غير الحريص أن الكلاسيكيين الجدد يؤيدون سياسة نقدية أو سياسة مالية عامة متقلبة باعتبارها السياسة المختارة، وهذا المفهوم سيكون خطأ فإن الكلاسيكيين الجدد إنما يقدمون فرضية عدم فعالية السياسة، وهم يرون أن الناتج الحقيقي والعمالة لم يتأثرا بالتغيرات المنتظمة، القابلة للتنبؤ في سياسة الطلب الكلي، والنظرة الكلاسيكية الجديدة التي تقول بأن تغيـرات الطلـب الكلـي غيـر المتوقعة ستؤثر في الناتج والعمالة في الأجل القـصير لا تقـدم دورًا ذا مغـزى لسياسة تثبيت الاقتصاد الكلي، فكيف ذلك؟

فلنتدبر في موقف من النوع الذي يثير أعصاب جـون ماينــارد كينــز؛ إذ إن الاستثمار الخاص هبط بشكل حاد على خلفية أدنى مستوى لثقة المستهلك منــذ ١٩٤٦، وأدى هبوط الاستثمار إلى انخفاض الطلب الكلي، وبهذا سينخفض النــاتج، ويــنخفض مستوى الأسعار، وعندئذ سيهبط الطلب على العمال من خلال أرضية المصنع.

ولو كان العمال قد توقعوا مثل هذه الأحداث من خلال تقارير ويلــو بــاي **Willow Bay** عن هبوط ثقة المستهلك، فإنهم كانوا سيتوقعون تمامًا ارتفاع أجورهم الحقيقية مع هبوط مستوى الأسعار، وسيرتفع مقدار ما يقدم من العمل؛ مما سيهبط بالأجور النقدية. وفي نهاية الأمر سيكون الأجر النقدي ومستوى الأسعار قد هبطــا بدرجة كافية لإعادة العمالة والناتج إلى مستواهما السابقين.

وإذا ما أفترضنا حدوث انخفاض شديد غير متوقع في الاستثمار. فإنه بدون حدوث لأي تحركات من جانب العمال سيؤدي الهبوط في طلب الاســتثمار إلــى

تخفيض الناتج والعمالة، فلماذا لا تستخدم عندئذ سياسة نقدية أو سياسة مالية عامة توسعية لتعويض النقص في الإنفاق الاستثماري؟

وإذا كان عمال الياقات الزرقاء قد فشلوا في توقع نقص الاستثمار، فلا بد أيضًا أن الفشل في ذلك كان من نصيب الاقتصاديين العاملين في الاحتياطي الفيدرالي والبيت الأبيض رغم أن ياقاتهم من لون مختلف، إن صانع السياسة لن يكون في إمكانه التنبؤ بنقص الاستثمار المفاجئ مقدمًا، ولا يمكن لصانع السياسة أن يتخذ إجراءً لمنع شيء لا يتوقعه، وبمجرد أن تخفض منشآت الأعمال استثماراتها، عندئذ يمكن لصانع السياسة أن يعمل على زيادة الطلب إذا ما كان من المتوقع استمرار هبوط الاستثمار، ولكن إذا ما كان يتوقع أن يستمر الاستثمار في الهبوط فلن تكون هناك حاجة إلى سياسة توسعية؛ نظرًا لأن المنتجين والعمال أيضًا سيكون لديهم نفس التوقع إننا هنا أمام أطياف من وضع "امسك ٢٢" **(Catch 22)**(*).

على الرغم من أن الكلاسيكيين الجدد يصلون عن طريق مختلف، فإنهم مع ذلك يصلون إلى نفس المحطة التي وصل إليها ميلتون فريدمان، فهم يفضلون قاعدة معدل نمو النقود حتى يستغنوا عن التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في عرض النقود، وهذه التغيرات غير المتوقعة ليست لها قيمة في تثبيت الاقتصاد، ومن المحتمل أن تنحرف بالاقتصاد عن مسار المعدل الطبيعي للناتج والعمالة، وفي نفس الوقت فإن ثبات معدل النمو في عرض النقود سيؤدي إلى تثبيت واستقرار معدل التضخم.

(*) **Catch 22** = اسم رواية ساخرة تاريخية كتبها المؤلف الأمريكي جوزيف هيللر، ونشرت لأول مرة في عام ١٩٦١، وهذه الرواية التي كان مسرحها الفترة من ١٩٤٤ وما بعدها، غالبًا ما تعتبر أحد أعظم الأعمال في القرن العشرين، والرواية عبارة عن انتقاد عام للعملية البيروقراطية والمنطق، وقد تكرر استخدام جملة "**Catch 22**" بحيث أصبح يعني "موقف لا كسب منه"، وفي الكتاب ذاته فإن "**Catch 22**" عبارة عن قاعدة عسكرية تمنع أي شخص من تجنب المهمات القتالية. (المترجم) **(http//ee:wikipedia.org/wiki/cathc22)**.

أما بالنسبة للسياسة المالية، فإن الكلاسيكيين الجدد يعارضون الإنفاق الحكومي بالعجز سواءً أكان مفرطًا أم متقلبًا، وعلى سبيل المثال، كان كل من توماس سارجنت ونيل والاس من أشد منتقدي نواحي العجز الضخم في الموازنة في إدارة الرئيس ريجان، وتجدر ملاحظة أن السياسة المالية غير المستقرة يؤدي إلى عدم التيقن، ويجعل من الصعب على العمال والمنتجين التنبؤ بمسار الاقتصاد رغم انضمامهم بالرشادة، كما يرى سارجنت وآخرون أن ضبط مقدار عجز الموازنة ضروري لوضع سياسة نقدية يمكن الوثوق بها (قابلة للتنبؤ) وغير تضخمية.

التوقعات الرشيدة والعالم الحقيقي:

إن التوقعات الرشيدة، التي أدت إلى علم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد ليست بلا منتقدين (بما في ذلك موث ذاته)، وكثيرًا ما يقول الكينزيون وغير الكينزيين: (١) من غير الواقعي افتراض أن الأشخاص أو المنشآت تقوم بالتعامل مع المعلومات بنفس درجة الذكاء المفترضة. (٢) من غير الواقعي أيضًا افتراض استخدام الأشخاص للمعلومات على جميع المتغيرات ذات الصلة في تكوين التوقعات؛ نظرًا لأن جمع المعلومات صعب ومرتفع التكلفة (على عكس رخص الخبرة السابقة). (٣) مع تسلح كل شخص بنفس المعلومات قد يسببُ فقاعة مضاربة وما يليها من انهيار، وهو ما لا يمكن وصفه بالمحصلة الرشيدة، كما أن جون كينيث جالبريث، الذي يسخر من التوقعات الرشيدة، في روايته "أستاذ مثبت" "**A Tenured Professor**". التي تقوم على أساس العالم الواقعي للمضاربة في خلال ثمانينيات القرن العشرين، يكشف بل يصورِّ في نفس الوقت هذه الانتقادات.

في الرواية يقوم مارفين أستاذ الاقتصاد الشاب بجامعة هارفارد بابتكار مقياس للتفاؤل والتشاؤم "المفرط" في البورصة، وكان المقياس العجيب في الدقة هو "الرقم القياسي للتوقعات غير الرشيدة" "**Index of Irrational (IRAT)**"

Expectations"، وقد أدى استخدامه لهذا المقياس في البورصة إلى أن يصبح غنيًا، "والإفراط" هو نقيض التوقعات الرشيدة التي يحصل فيها جميع المشاركين في السوق على نفس المعلومات، ويستخدمونها بنفس الكفاءة، وينتهي الأمر بالسوق إلى أن يصبح كفئًا، بمعنى استغلال جميع الأرباح، ولا أحد يمكن أن يكسب نقودًا؛ نظرًا لأن النقود قد اكتسبت بالفعل، وبمعنى آخر فإن مارفين ينبغي ألا يتمكن من تحقيق كل تلك الأرباح.

وقد اخترع مارفين هذا المقياس **IRAT** من فهمه لأوهام ونواحي خداع الجمهور: فقاعات شركة بحر الجنوب(*)، والمضاربة المجنونة في أواخر عشرينيات القرن العشرين، والعبقرية المالية لأولئك الرجال الذين نقلوا أخطاء فورة التفاؤل إلى الآخرين، وهو يقرأ عن نواحي الشهرة الرائعة لأولئك الرجال الذين ساعدوا في إحداث فورة الازدهار في البورصة في نهاية العشرينيات، وعلى سبيل المثال "كان هناك ريتشارد ويتني، **Richard Whitney**، الذي كان عضوًا أساسيًّا في نادي هارفارد، وشديد الالتزام بصرامته الاقتصادية الشخصية، ورمزًا لأعلى مستويات الأخلاق المالية كما تعبر عنها مجلة بورصة نيويورك الجديدة، والذي دخل بهدوء إلى سجن سنج سنج **Sing Sing**[١٨]، ومن هذه القصة يبزغ أحد مبادئ التمويل وهو: "ابحث في أي قصة منعشة متفائلة عن أكبر أبطالها، والأكثر شهرة، وراهن على سقوطه النهائي"[١٩].

بينما كان مارفين ما يزال في مرحلة الدراسات العليا بجامعة بيركلي، تبين أنه بحاجة إلى مقياس للتفاؤل في شركة ما وفي أسهمها، وأخذ مارفين مقياس أحد الأساطير المصرفيَّة وهو بنك أوف أميركا **Bank of America**، وعلى أساس ثقة

(*) **Sourh Sea Bulbles**: فقاعات بحر الجنوب: كانت شركة بحر الجنوب شركة مساهمة بريطانية أنشئت في عام ١٧١١، ومنحت الشركة حق احتكار التجارة مع المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية، وفي مقابل ذلك تحملت الشركة الدين الوطني الذي كانت إنجلترا تحملته في أثناء الحرب، وعلى الرغم من ذلك تمت إعادة هيكلة الشركة، واستمرت تعمل من دولة لأخرى لأكثر من قرن كامل بعد انتهاء الفقاعة. (المترجم **http://en.wikipedia.org/south_sea_company**).

واقعية تساوي ١٠٠، قام مارفين بوضع مقياس التفاؤل في البنك ضعف هذا الرقم، وعلى ضوء أنوار بيركلي تحته، بينما أضواء سان فرانسيسكو تلمع من بعيد، قام مع زوجته مارجي **Marjie** باختراع مقياس **IRAT** (الرقم القياسي للتوقعات غير الرشيدة)، وكان جالبريث الذي تنبأ بانهيار سوق الأوراق المالية في ١٩٨٧ في إحدى مقالاته بمجلة أتلانتيك **Atlantic** - ما زال يلعب بالتوقعات الرشيدة.

وقام مارفين بعملية شراء على المكشوف لأسهم بنك أوف أمريكا، أما مارجي زوجته فكانت تقترض الأسهم وتبيعها بالأسعار الحالية، ثم عندما تهبط أسعار الأسهم تقوم بردها، وتحتفظ بالفرق، وكانت هذه الأرباح تأتي في أوقات مواتية، في فترة كانت فيها إدارة ريجان تخفض الضرائب على الدخول العليا؛ مما ترك لآل مارفين قدرًا كبيرًا من المال أكثر كثيرًا مما لو لم تكن الظروف غير ذلك.

وفي منتصف الثمانينيات (من القرن العشرين) "أصبحت موجة التفاؤل متوطنة وشاملة"[٢٠]، واكتشف آل مارفين التداول على المؤشر **Index Trading**، وبدأوا منذ تلك اللحظة في استخدام نظام الرافعة المالية(*) بمستوى كان من الصعب أن يحلموا به، وفي الوقت الذي كان إيفان بوسكي(**) **Ivan Boesky** يتهاوى لاستخدامه معلومات داخلية، تحاشى آل مارفين بحرص وعناية أي عمل مخالف، وكانوا مضاربين أمناء، وكان آل مارفين يقومون بعملهم على المكشوف كالمعتاد، وأصبحوا أثرياء جدًا من انهيار سوق الأوراق المالية في ١٩ أكتوبر ١٩٨٧.

(*) **Leveraging**: استخدام قرض أو ائتمان لتحسين قدرة الشخص على المضاربة وزيادة نسبة العائد من الاستثمار عن طريق عمل الرافعة **Lever =**.

(**) إيفان بوسكي **Ivan Boesky** ولد في ديترويت بولاية ميتشجان عام ١٩٣٧، ودرس في كلية القانون بجامعة ميتشجان وحصل على شهادته عام ١٩٦٥، وقد عمل مساعد أستاذ في كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة كولومبيا، وفي عام ١٩٨٦ أصبح اختصاصي مراجحة **Arbitrageur**، وجمع ثروة بلغت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من الرهان على عمليات استحواذ الشركات، وقد حققت معه لجنة البورصة **SEC** لقيامه باستثمارات على أساس معلومات متاحة له بحكم عمله وهو ما يشكل جريمة وقد حكم عليه بالسجن ٣,٥ سنة وغرامة ١٠٠ مليون دولار، وذكرت قصص أعماله الإجرامية في كتاب "وكر اللصوص" للكاتب جيمس ستيوارت.

وكانت نقطة التحول هي القرار الذي اتخذته لجنة الأوراق المالية والبورصة Securities & Exchange Commission (SEC)، بأن الرقم القياسي (IRAT) لا يعدو أن يكون عملية تلاعب غير قانونية بالأسواق، وأنه يمثل حالة للمنافسة غير العادلة بها رابح مؤكد، لم يكن الرقم القياسي (IRAT) يقدم لمارفين أي ميزة غير عادلة، إلا أن أولئك الذين كانوا يتابعون عمليات التداول التي يقوم بها كانت لديهم معلومات داخلية عن مشترياته ومبيعاته، ومن ثم كانت هناك حالة واضحة لتداول الداخليين مبنية على أساس المعلومات الداخلية عن تداولات آل مارفين، تداولات للداخليين على أساس تداولات لغير الداخليين!! وهكذا كان انهيار السوق نتيجة للاستخدام العقلاني للاعقلانية!!

وتستمر محاكمة جالبريث للتوقعات الرشيدة؛ إذ إنه عندما لم تسمح لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) لمارفين باستخدام الرقم القياسي (IRAT)، أخذ يشتري الأسهم عشوائيًّا، ويقوم بإخطار لجنة الأوراق المالية والبورصة، ويقدم معلومات كاملة عن عملياته إلى الصحافة، وكانت سمعة مارفين التي لم تهتز كافية لكي يحذو آخرون حذوه، والمعلومات الكاملة تؤدي إلى مضاربة ذات اتجاه واحد يضمن أرباح مارفين، بل إن الاستخدام الكفء للمعلومات الكاملة يزعج السوق ويعكر صفوه.

ويرد أنصار نظرية التوقعات الرشيدة على منتقديهم، بمن فيهم جالبريث، كما يلي: (١) أن كل النظريات والنماذج "غير واقعية"؛ لأن الحقيقة أو الواقع يتم وصفه بطريقة شديدة التبسيط، والموضوع الأساسي بالنسبة لأنصار التوقعات الرشيدة هو: ما أفضل طريقة لتكوين التوقعات التي تعتبر أفضل دليل للسياسات النقدية والمالية؟ (٢) أن الناس يقومون بتشكيل توقعاتهم مثاليًّا؛ بحيث تتساوى التكاليف والمنافع الحدية، التي تتضمن تكاليف المعلومات.

ومع ذلك، فإن أنصار التوقعات الرشيدة غالبًا ما يشيرون إلى سوق الأوراق المالية باعتباره السوق التام الذي يمكن فيه اختبار نظريتهم؛ لأنه لا يمكن هناك

لأي شخص الحصول على معلومات داخلية، ما إذن تفسير أنصار التوقعات الرشيدة لانهيارات سوق الأوراق المالية؟ إن انهيار السوق هو "صدمة نقدية"، والصدمات النقدية عادة ما تكون عابرة وسريعة الزوال.

أما بالنسبة للواقع، فإن الكلاسكيين الجدد لم يقولوا قط بأن الأخطاء المتوقعة أو غيرها من الصدمات للاقتصاد كانت صغيرة بالضرورة، حتى إنه في الواقع يمكن للتذبذبات في أسعار الأسهم أو البطالة أن تكون أكثر ضخامة، كما أن السياسة النقدية والمالية لا يمكنهما ببساطة القيام بدور إيجابي في التعامل مع هذه الأخطاء أو الصدمات الضخمة.

الكلاسيكيون الجُدد وحالات الكساد:

لكن ماذا عن النواحي الأخرى من عالم الواقع؟ هل الكساد العظيم مصدر من مصادر الإحراج بالنسبة للكلاسيكيين الجدد؟ إن ما كتبه روبرت لوكاس **Robert Lucus** يوحي بأن هؤلاء الأشخاص قد ارتكبوا أخطاء كبيرة بالغة في أثناء الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣؛ إذ يقول:

"كان هناك كثير من القرارات التي اتخذت، بعد وقوع الأحداث تمنى الأشخاص لو لم يتخذوها، وكانت هناك مجموعة كبيرة من الوظائف التي هجرها الأشخاص، والتي تمنوا لو كانوا قد تشبثوا بها، وكانت عروض بوظائف رفضها الناس؛ لأنهم ظنوا أن الأجور المعروضة كانت حقيرة، وبعد مضي ثلاثة شهور تمنوا لو أمسكوا بها وقبلوها، وأولئك المحاسبون الذين فقدوا أعمالهم في مهنة المحاسبة ورفضوا قيادة سيارة تاكسي، وهم الآن يجلسون في الشارع بينما يقود زميلهم سيارة تاكسي، ويودون لو أنهم قبلوا تلك الوظيفة، إن الأشخاص يرتكبون هذا النوع من الأخطاء طوال الوقت، ولا أرى ما الصعوبة في هذا السؤال عن الناس الذين يرتكبون الأخطاء في دورة الأعمال؟[٢١].

وهكذا، فإن الثلاثينيات بالنسبة لروبرت لوكاس كانت وقتًا لم يتح فيه للناس الحصول على معلومات جيدة، ومع ذلك، فإن لوكاس لا ينكر الأخطاء، بل يؤكد فقط أن الناس لا يرتكبون أخطاء منتظمة، وفي إشارة للفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ يكتب مستنتجًا" لو أن الفاعلين الأذكياء الذين يتبعون مصالحهم الذاتية سيقومون أيضًا بنفس الأخطاء المرّة تلو المرّة، وهو ما يبدو أنه يحدث، فإننا بذلك نكون مضطرين إلى الاعتقاد في وجود صعوبات معلوماتية"[٢٢]، وحتى في هذه الحالة يمكن بسهولة أن تقع في حيرة بشأن نظرية تبدأ بأن لدى كل شخص قدرًا من ذكاء اقتصادي مهني ومعلوماته، وتنتهي إلى تفسير عن الكساد العظيم مؤداه أنه لا يعدو أن يكون فشلاً معلوماتيًا، فهل يمكن أن يحدث مرة أخرى؟

بالنسبة لأولئك المحاسبين الذين أخطأوا برفض وظيفة سائق سيارة الأجرة، أو (غيرها من الوظائف الأدنى قليلاً)، فإن سائق التاكسي المتعطل رفض أن يبيع التفاح مقابل ١٠ سنتات للواحدة، ومن المؤكد أن خيارات الوظائف المتاحة كانت مختلفة في عام ١٩٣٣ عما كانت عليه في عام ١٩٢٨، وفضلاً عن هذا، فإن العمال بالتأكيد كانوا سيفضلون أن يعيشوا في مجتمع تكون فيه بيئة اتخاذ القرار أكثر تفاؤلاً، والأمر الأساسي الأكثر أهمية هو أنه عندما تكون البطالة جماعية، لا يمكن لكل فرد أن يصبح سائق تاكسي، ولكن يمكن أن يصبح جراح مخ أو أستاذا بالجامعة؛ لأنه سيكون هناك أعداد من السائقين أكثر من عدد سيارات الأجرة، والشخص الرشيد كان يعلم هذه الحقائق في أثناء الثلاثينيات، ولكن هذه المعرفة لم تكن مفيدة كثيرًا.

ويقدم روبرت بارو **Robert Barro** تفسيرًا نقوديًا عن الكساد العظيم، ويقول: إن "المتهم، الاحتياطي الفيدرالي قد قلّص عرض النقود بطريق الخطأ في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، ويوحي بارو أيضًا بأن "تدخلات الحكومة المصاحبة للصفقة الجديدة **The New Deal**، وبما في ذلك حجم النفقات العامة والتنظيم المباشر للأسعار، أدت إلى تأخير تعافي الاقتصاد، الذي كان أسرع بعد عام ١٩٣٣"[٢٣].

ومع ذلك فإن الكلاسيكيين الجدد كانوا يبدون في حيرة جماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة في الثلاثينيات، وأيضًا تلك في أوائل الثمانينيات. وربما يوافقون مع توماس سارجنت الذي قال: "أنا ليست لدي نظرية، ولا أعرف نظرية لشخص آخر يمكن أن تقدم تفسيرًا مرضيًا للكساد العظيم، إنه حقيقة حدث مهم جدًّا وعملية لم تجد تفسيرًا، ولدَّى اهتمام كبير وأود أن أرى تفسيرًا له"(٢٤).

وإن كان نصير التوقعات الرشيدة لا يمكنه تفسير الماضي، بعد كل ما فيه من أدلة، فهل يمكن أن نعطي ثقتنا العامل الحدي صاحب الياقة الزرقاء؛ كي يكون سلوكه بطريقة تضمن العمالة الكاملة في اقتصادنا الحديث الأكثر تعقيدًا؟ وهل سيكون لدى أولئك العمال الذين استغنت عنهم مؤقتًا كل من شركتي جنرال موتورز **GM** و **IBM** من الحكمة ما يكفي لقيادة سيارات الأجرة وبيع التفاح؛ حتى يحافظ الاقتصاديون على وظائفهم النهارية ويستمروا في الكتابة عن محاسن العمالة الكاملة؟

ولدى توماس سارجنت تفسير للهبوط القاسي في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، وهو يوافق على أن سياسة خفض التضخم **disinflation** التي قدمها علم الاقتصاد الريجاني (**Reaganomics**) لم يكن الجمهور يثق بها؛ أي: إن الجمهور توقع أن يتم إلغاء سياسة التشدد النقدي؛ لكي يتم تمويل العجز الضخم في الموازنة، ولما كان الناس قد توقعوا قيام السلطات النقدية بإحداث تغيير في عكس الاتجاه، فإن التوقعات التضخمية لم يتغير اتجاهها بسرعة كافية لمنع البطالة واسعة النطاق"(٢٥)، وهكذا كانت الطبقة العاملة أكثر ذكاء مما يقتضيه خيرها الذاتي.

وكان الكينزي الجديد روبرت جوردون **Robert Gordon** أقل تفاؤلاً، واستنتج أنه "في نهاية الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢ قد يثبت أن الركود وجه ضربة قاصمة لمقولة لوكاس – سارجنت – والاس **Lucas – Sargent – Wallace** (أي مبدأ عدم فعالية السياسة) كما فعل الكساد العظيم لعلم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي السابق على كينز(٢٦).

دورة الأعمال الحقيقية:

من بين خصائص الاقتصاد الكلي التي أزعجت روبرت بارو كان ما يلي: في الاقتصاد الجزئي كان جميع الفاعلين يسعون للوصول إلى الوضع الأمثل، ولما كان يمكن للأفراد أن يعثروا على كل شيء تجب معرفته عن الأسعار وعن النقود بسهولة وبتكلفة زهيدة، فإنهم ينبغي أن يتفاعلوا عندما تحدث تغيرات مفاجئة في الاقتصاد الكلي، ومن الصعب على بارو أن يصدق أن تذبذبات الدخل القومي هي نتيجة لأخطاء ارتكبها الأفراد في أثناء رد فعلهم على تغيرات السياسة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن أولئك الاقتصاديين الذين يعارضون سياسات التثبيت الحكومية يجب أن يقدموا تفسيرًا جديدًا للدورة الاقتصادية، تفسيرًا تقوم فيه الفواعل بتحقيق الوضع الأمثل، وبدا أن الدورة الاقتصادية الحقيقية ستفعل المعجزة وستحل اللغز(٢٧).

وفي هذه النماذج يتكون المجتمع من أفراد متماثلين؛ بحيث يمكن تفسير سلوك الجماعة بأحد "الفواعل" الممثلة، ولنضفي صفة شخصية آدمية على هذا "الفاعل" غالبًا ما يطلق عليه اسم "روبنسون كروزو"، وعلى النقيض من القصة الأصلية، فإن كروزو هنا لا يسمح له حتى بأن يكون لديه "فرايداي"(*)، ويقوم كروزو باختيار الأفضل لساعات عمله، بمقارنتها بساعات فراغه، وكذلك استهلاكه في المستقبل مقارنًا باستهلاكه الحالي، (وهو لا يتوقع فيما يبدو أن يتم إنقاذه في أي وقت قريب).

وقد تؤدي إحدى صدمات التكنولوجيا إلى تغيير العناصر التي يستخدمها كروزو لإنتاج أشياء، وإذا كانت الصدمة إيجابية، سترتفع إنتاجيته، ويمكنه أن ينتج عشاءه أسرع من ذي قبل، وإذا كانت الصدمة سالبة، سيكون على كروزو أن يعمل عملاً شاقًا؛ لينتج نفس العشاء كما كان قبل، وفي كلتا الطريقتين سيقوم كروزو

(*) خادم كروزو في القصة الأصلية.

بالتكيف مع الظروف الجديدة من خلال تغيير سلوكه، بتغيير المعاوضة بين وقت العمل ووقت الفراغ، وبين استهلاكه في المستقبل واستهلاكه الحالي، ومن ثم فلا أهمية لوضع الصدمة، فهو يعود بسرعة إلى حالة مُثلى.

أما الأمر الصادم حقيقة بشأن نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية، فهو السياسة المستخلصة، أن التذبذبات في الدخل القومي والعمالة تنشأ ببساطة من ردود فعل روبنسون كروزو للتغيرات في بيئته الاقتصادية، ونظرًا لأن ردود فعله مثالية، فإن أي تحرك يقوم به صناع السياسات لإلغاء الدورة الاقتصادية ستكون أقل من الوضع الأمثل بالنسبة إلى كروزو حتى إذا تمكنوا فعلاً من عمل ذلك.

فإذا قامت الحكومة بزيادة معدلات الضرائب لإبطاء اقتصاد الجزيرة الذي اشتدت سخونته، فإن كروزو قد يختار "قدرًا كبيرًا" من وقت الفراغ، وربما كان الإبحار إلى بعض المنتجعات لبضعة أسابيع كل عام، وأي تغير في الضريبة سيؤدي إلى تشويه السلوك المثالي لكروزو، ولما كانت المتغيرات الحقيقية أو متغيرات جانب العرض فقط هي التي تؤخذ في الاعتبار، فإن تخفيضات عرض النقود أو إبطاءاتها يمكن استخدامها لإنهاء التضخم، ولكن لن تكون لها آثار على إنتاج أو عمالة كروزو.

وباختصار، فإن توصيات السياسات متماثلة بالنسبة لكل من النقوديين والكلاسيكيين الجدد، وغالبًا ما تدخل نماذج دورة الأعمال الحقيقية باعتبارها تحريفًا للنماذج الكلاسيكية الجديدة.

إن النقاد لا يمكن أن يُحددوا أي "صدمات" تشمل الاقتصاد بأسره يمكنها أن تسبب ركودًا، والتغير التكنولوجي الذي قد يكون سلبيًا في إحدى الصناعات (تقليل إنتاجية المنسوجات) – قد يتم التعويض عنه بتغيرات إيجابية (زيادة الإنتاجية نتيجة استخدام الحاسبات) في صناعة أخرى[٢٨]، وهذه التفسيرات الخاصة بالدورة الاقتصادية يبدو أنها لا تلقى ترحيبًا، وكثير من الاقتصاديين كانوا ينظرون إلى القصة الأصلية لروبنسون كروزو (وفرايداي)؛ ليكونوا أكثر واقعية، فرغم أن حطام السفينة كان صادمًا، إلا أنه لم يكن في حجم التايتانيك.

النتـائج:

إن رسالة الكينزيين كانت واضحة بشكل كبير وهي: أن كبح الطلـب مـن خلال استخدام سياسة اقتصادية كينزية يخلق البطالة في الأجل القصير، في حـين أن عدم التدخل يسمح للتضخم بالاستمرار، إن الخلق المتعمد للبطالـة حتـى فـي الأجل القصير قد ينتج عنه شغب في المناطق الحضرية مثل الانتقام من النـاخبين، والسخط الاجتماعي وعدم الرضا، وما لم يتم تنفيذ سياسات تغير هيكـل الاقتـصاد حتى يكون سلوكه كما ورد في النظرية النيوكلاسيكية، فلا بد من اختراع حل أكثر حذقًا وبراعةً.

وبالنسبة لأصحاب المذهب النقودي لا توجد مشكلة، فسوق العمـل تنافـسي تمامًا بالفعل، وإذا ما رفع البيت الأبيض والكـونجرس أيـديهما عـن الاقتـصاد الخاص، واتبع الاحتياطي الفيدرالي قاعدة نقدية، فإن المعدل الطبيعي للبطالة (مهما كان مستواه) هو الذي سيسود، كما ينبغي.

وعلى النقيض من أنصار المذهب النقودي والكينزيين، فـإن الكلاسـيكيين الجُدد لم يعبروا أبدًا عن اهتمام بالعالم الواقعي، وكما كتب لوكـاس **Lucas** "إننـا نبرمج الروبوت (الإنسان الآلي) لتقليد الإنسان الحقيقي، وهناك حدود حقيقيـة لمـا يمكن أن تحصل عليه من وراء ذلك"[٢٩]، كما أن المستوى الأكثـر ارتفاعًـا مـن الرياضيات والإحصاء المطلوب من جانب أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة يبـدو شديد الأهمية لكل من لوكاس وسارجنت، ففي كلمات الأخير: "إنني أقـدر جمـال مختلف الحجج... وقد حاولت حديثًا أن أكتب ورقتين في التاريخ الاقتصادي بدون معادلات، وكان الأمر صعبًا"[٣٠].

وبالنسبة لهم يقولون: إن وضع النماذج هو مجرد لعبة، مثل لعبة البيسبول. وإذا ما أراد الاقتصاديون، أو ما هو أسوأ: إذا ما أراد صناع السياسات أن يأخـذوا

اللعبة مأخذ الجد، فتلك ستكون مشكلتهم هم، ولكن إذا خلط الآخرون اللعبة بالعالم الواقعي، وحدثت نتيجة لذلك، كمصاعب اقتصادية، فمن المؤكد أن الضحايا لن تعجبهم الكروت التي وزعت عليهم.

وليس هناك سوى قليل من الشك بشأن قوة اعتقاد الكلاسيكيين الجدد في أن حرية الأسواق سرعان ما تصحح الأخطاء كافة في غياب السياسات النقدية والمالية النشطة، وإذا كان الأمر كذلك، فمن المؤكد أنه يجب عليهم الشعور أحيانًا بالإحباط عندما تفشل الرأسمالية الأمريكية في العمل بشكل جيد، وإنني أتخيل أن أحد الكلاسيكيين الجدد وقد استثير لاتخاذ إجراء من نوع مختلف، عن النوع الذي اتخذه سير ويليام إيدن (١٨٤٩–١٩١٥) **Sir William Eden**، والد رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن، وبهذه المناسبة عندما كان الجو يشير إلى التحسن ثم انقلب إلى المطر، هز السير ويليام قبضته غاضبًا للسحب خارج النافذة صائحًا "تمامًا مثلك، يا إلهي"، ثم نزع البارومتر الذي كان ما يزال على الحائط مبينًا أن الجو "معتدل" ورماه من نفس النافذة صائحًا "هناك، أيها الأحمق، انظر لترى بنفسك"[٣١].

ملاحظات:

(1) Marshal Jevons, *Murder at the Margin* (Glen Ridge, New Jersey: Thomas Horton & Daughters, 1977). Marshall Jevons is a pseudonym of the economist team of William Breit and Kenneth G. Elzinga.

(2) Ibid., p. 11.

(3) Ayn Rand, For the New Intellectual: *The Philosophy of Ayn Rand* (New York: Random House, 1961), pp. 62-63.

(4) Ayn *Rand, Atlas Shrugged* (New York: Random House, 1957), p. 480.

(5) Ibid., p. 1027.

(٦) تم استخلاص كثير من الحقائق الخاصة بالسيرة الذاتية لميلتون فريدمان الموجودة في هذه الصفحات من الكتاب الصغير الرائع:

Leonard Silk, The Economists (New York: Basic Books, 1976), pp. 43-85.

(٧) انظر التفاصيل:

For details and elaborations, see Milton Friedman, *"A Theoretical Framework of Monetary Analysis,"* Journal of Political Economy

78 (1970): 193-238; and *"Symposium on Friedman's Theoretical Framework"* Journal of political Economy 80 (1972): 837-950.

(8) Milton Friedman, *The Optimum Quantity* Of Money (Chicago: aldine publishing Co., 1969), p. 67.

(9) Kathryn M. Dominguez, Ray C. Fair, and Matthew D. Shapiro, *"Forecasting the Depression: Harvard versus Yale,* "The American Economic Review 78 (1988): 607. in fairness to Fisher, I should add that Dominguez, Fair, and Shapiro also could not forecast the depression with either the data available to Harvard and Yale economists at the time or the data available in the 1980s. The behavior of the money supply was not helpful in these forecast attempts. These economists, however, did not use a model incorporating the structure of the economy.

(10) Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States,* 1867-1960 (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963).

(11) This view also is developed in the classic by Peter Temin, *Did Monetary Forces Cause the Great Depression?* (New York: Norton, 1976).

(12) It all started with John F. Muth, *"Rational Expectations and the Theory of Price Movements,"* Econometrica 29 (July 1961): 315-335.

(13) See Robert E. Lucas, Jr., and Leonard A. Rapping, "Real Wages, Employment, and Inflation, "Journal of Political Economy 77 (September 1969): 721-754.

(14) See, for example, Thomas J. Sargent and Neil Wallace, "Rational Expectations and the Theory of Economic Policy," Journal of Monetary Economics 2 (April 1976): 169-184.

(15) This direct quote is from Arjo Klamer, Conversations with Economists (Totoway, New Jersey: Rowman & Allanheld, 1983), p. 34.

(16) See John Muth, "An Error's in Variables Model," Eastern Economic Journal 11 (July – September 1985): 261-279.

(١٧) في تقريظ كتاب بول صامويلسون "Foundations" يقول لوكاس Lucas "لقد أحببت كتاب صامويلسون، إنه يأخذ كل تلك المجادلات الشفهية غير المفهومة التي تبدأ ولا تنتهي. ويضع لها نهاية: ويصبغ الموضوع بطريقة تجعل السؤال قابلاً للإجابة، ثم يحصل على الإجابة". [Klamer, Conversations with Economists, op. cit., p. 49].

(18) John Kenneth Galbraith, A Tenured Professor (Boston: Houghton Mifflin, 1990), p. 57.

(19) Ibid.

(20) Op. cit., p. 83.

(21) Klamer, Conversations with Economists, op. cit., p. 41.

(22) Ibid., p. 40.

(23) Klamer, *Conversations with Economists,* p. 57.

(24) Ibid., p. 69.

(25) Thomas J. Sargent, *Rational Expectations and Inflation* (New York: Harper & Row, 1986), pp. 34-37.

(26) Robert J. Gordon, *"Using Monetary Control to Dampen the Business Cycle.* A New Set of First Principles, "National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 1210 (October 1983), p. 25.

(27) See Robert J. Barro, *Modern Business Cycle Theory* (Cambridge, Massachusetts Harvard University Press, 1989), p. 2.

(28) For a critical review of the new business cycle literature, see N. Gregory Mankiw, "Real Business Cycles: A Kynesian Perspective," Journal of Economic Perspectives, 3 (Summer 1989): p. 79.

(29) Klamer, Conversations with Economists, op. cit., p. 49.

(30) Ibid, pp. 76-77.

(31) The story is related by Clifton Fadiman, *Any Number Can Play* (Cleveland: World Publishing, 1957).

الفصل الثالث عشر
النمو الاقتصادي والتكنولوجيا
شومبيتر وحركة الرأسمالية

"إن جو الثورة الصناعية – وما تحدثه من تقدم – هو الجو الذي يمكن أن تعيش فيه الرأسمالية". جوزيف أ. شومبيتر، كونيونكتورزيكلينII، ١٩٦١

على الرغم من أن حالات الازدهار والركود كانت من سمات الرأسمالية، فإن مسارها كان بصفة عامة في ارتفاع، وتتضمن اعتبارات المسار التاريخي للناتج الحقيقي دراسة النمو الاقتصادي، والمعدل الذي ينمو به الناتج الحقيقي على امتداد الزمن التاريخي.

وسنبدأ ببحث النمو الاقتصادي من أولئك الذين وسعوا نطاق النظرية العامة لكينز وامتدوا بها إلى النمو الاقتصادي، ولكن هؤلاء الأتباع المبكرين سرعان ما غمرتهم نظريات النيوكلاسيكيين عن النمو، ويبدو أن تفضيل إحدى المدرستين على الأخرى كان يعتمد على الاستقرار المتوقع للاقتصادات عبر مراحل طويلة من الزمن، وفي مكان ما يتجاوز أفق أي من هذه المناهج كانت نظرية جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** عن الحركة الرأسمالية، ولما كان يعيش في نفس الفترة التي كان فيها جون ماينارد كينز، فإن شومبيتر كان يعتبر نفسه نِدًّا كفؤًا له، وكما سنكتشف، في كثير من النواحي – أن ادعاءاته لم تكن جوفاء.

نظرية النمو الاقتصادي فيما بعد كينز:

ابتكر روي هارود **Roy Harrod**، صديق كينز – صيغة نمو اقتصادي لنظرية كينز عن الدورة الاقتصادية، وقد قام اللورد نيكولاس كالدور **Lord Nicholas Kaldor** بتوسيع هذه الرؤية الديناميكية للأجل الطويل على النطاق

الواسع لكل من مالثس، وريكاردو، وماركس واتساقًا مع تصورات كل من كاليسكي **Kalecki** وصرافا **Sraffa**، فإن عدد العمال لكل آلة في أي صناعة يظل ثابتًا، وهذه العملية للصق العمال بالآلات ذات أهمية؛ إذ إن الإحلال النيوكلاسيكي "ذي الطراز القديم" لرأس المال محل العمل قد مضى في نفس طريق النموذج أ، ولكن كما يبدو لم يكن ذلك لأجل طويل.

وقد قام هارود الذي اقتسم المسرح مع إسفيي دومار **Esvey Domar** في معهد ماساتشوسيتس (**MIT**)، بتضخيم شيء كان كينز لا يوليه اهتمامًا، ففيما يتعلق بمضاعف الاستثمار، أهمل كينز ذكر أن استمرار الاستثمار يزيد من طاقة المنشآت على إنتاج السلع؛ لأنه يضيف إلى الآلات وإلى المصانع؛ ولذا فإنه حتى يمكن تبرير هذه الطاقة الإضافية، لا يكفي القيام بزيادة استثمار مبلغ ثابت لمرة واحدة فقط.

إن الاستثمار الذي يشبه "خزانا" للعرض في رأي هارود – دومار (**Harrod-Domar**)؛ لأنه أحد مصادر الطلب في رأي كينز – يجب أن ينمو بمعدل كافٍ لتوليد دخل (مُضاعَف) لشراء سلع كافية (بافتراض وجود الميل للاستهلاك)، وبدون ذلك، فإن المصانع والمعدات لن يمكن استخدامها بكامل طاقاتها، وشركة آي.بي.إم **IBM** يجب ألا تقوم ببناء أو تجهيز مصنع جديد، بل إنها (أو أي منشآت أخرى في صناعة أخرى) يجب أن تبني مصنعًا ثانيًا؛ خشيةَ أن يكون الطلب على تجهيزات المكاتب غير كافٍ لتبرير المصنع الأول، بما يترك بيج بلو **Big Blue** (*) لتغني ببساطة الأغنيات الحزينة(**).

وبقدر ما قد يبدو موضوع هارود – دومار عديم الضرر، فإنه قد أثار سؤالاً معقدًا ومحيِّرًا عن مستقبل الرأسمالية، فتنافس آلات البانجو **Banjo** التي تعزف

(*) **Big Blue** إشارة إلى شركة آي بي إم بشعار **IBM** باللون الأزرق.

(**) **The Blues** الأغاني الحزينة للأمريكيين من أصول إفريقية.

موسيقى الاستثمار، ودقات الطلب والطاقات الصناعية، تعزف نغمة نشازا بعدم الاستقرار المتأصل في الرأسمالية، أما الاقتصاد الديناميكي والمستقر، فقد اعتمد على تعديل غير محتمل لإيقاع النغم - وهو أن ينمو الطلب والطاقة الصناعية اللازمة لإشباعه بنفس السرعة، ومواصلة للحن الجنائزي الذي أحدثه الكساد العظيم، يستمر تنافر هارود - دومار في عرض الجانب الأكثر ظلامًا للرأسمالية، ونزعتها للتقلب بين الرواج والكساد.

وفي صيغة كالدور عن نموذج النمو بعد الكينزي يعتمد استقرار الرأسمالية على العمالة الكاملة، ومرونة هوامش الأرباح، وبدون ذلك، فإن الاقتصاد سيكون كما في حالة هاورد - دومار على حافة الهاوية، وارتفاع الاستثمار، ومن ثم الطلب الكلي، سيعمل على رفع هوامش الأرباح، (والأسعار)، ومن ثم تعمل على نقص الاستهلاك، بينما أن انخفاض الاستثمار- ومن ثم الطلب الكلي - يؤدي إلى تخفيض الأسعار بالنسبة إلى الأجور ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع في الاستهلاك الحقيقي، والرأسمالية تكون مستقرة عند مستوى العمالة الكاملة، ولكن، بالطبع، فإنه إذا كانت التشنجات والبطالة موضوعًا أساسيًا يميز الرأسمالية، فأي نظرية (بما في ذلك النظرية النيوكلاسيكية، بافتراض تناغم العمالة الكاملة مع توازن أسواق العمل) ستكون ذات فائدة محدودة.

النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

في منتصف خمسينيات القرن العشرين كتبت جوقة من الاقتصاديين الأمريكيين - تناغمًا نيوكلاسيكيًّا جديدًا ذا رؤى تناقض تلك التي رآها هارود ودومار وكالدور، وكان العازف القدير هو روبرت سولو **Robert Solow**[1]، كان سولو في الصف الأول وكان بول صامويلسون **Paul Samuelson** في الثاني، من بين الذين خرجوا على المجموعة رافضين حُصول الإنتاج على نسب ثابتة من رأس المال والعمل، وفي عودة إلى مقطوعات النيوكلاسيكيين عن النمو أصبح

سعر الفائدة ومعدل الأجور يتمتعان بالمرونة، وأصبح رأس المال والعمل قابلين للإحلال بعضهما محل بعض، طبقًا لما إذا كان سعر الفائدة المنخفض يجعل الاستثمار الرأسمالي أفضل أو إذا ما كان انخفاض معدل الأجور يجعل من الأفضل استخدام العمال، وتعتبر عمليات الإحلال جيدة ومعقولة ما دام الاقتصاد لم ينحرف فعلاً عن مساره المستقر، وهكذا فإن خطر حد السكين الذي يهدد استقرار الرأسمالية يتم إبطاله بهذا الترتيب الجديد.

وقد كانت النظرية النيوكلاسيكية للنمو سببًا في تهدئة أعصاب قراء هارود ودومار وكالدور، من خلال إظهارها أن التغيرات في أجور العمالة وثمن رأس المال قد تحافظ على إبقاء الاقتصاد الرأسمالي في مسار النمو المستقر، ويمكن مقارنة الاقتصاد بعدّاء المسافات الطويلة الذي لا يغير خُطاه ومع ذلك يجري إلى الأبد، وظلت النظرية النيوكلاسيكية للنمو تسيطر على الاقتصاد الكلي حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، والنظرية مثل الاقتصاد تتمتع بقوة التحمل التي يتمتع بها لاعب الجري للمسافات الطويلة.

وكان سولو الذي حصل على جائزة نوبل عن إسهاماته في نظرية النمو الاقتصادي – قد اتبع أولاً تلك الأصداء التي تركها هارود ودومار، وكان عدم ارتياحه يرجع من استخدامهما لمعدل الادخار ومعدل نمو القوى العاملة ونسبة رأس المال المستخدم إلى مقدار الناتج على أنها معطاة بطبيعتها، ونظرًا لأن الاقتصادات ليست ذات مسارات نمو مستقرة، فإن تاريخ الرأسمالية سيكون فترات طويلة من تفاقم البطالة، وفترات طويلة من تفاقم نقص العمالة، والأسوأ أن أي انحراف صغير عن مسار النمو المستقر سيتضخم بشكل مطرد من خلال سلوكيات أصحاب الأعمال.

وكان الإسهام الرئيسي لسولو في نظرية النمو هو تقديم موضوع المرونة التكنولوجية، وكانت هناك أنواع مختلفة من التركيبات للإنتاج الكلي قبل إقامة المصانع وتجهيزها بالمعدات، ولن تصبح أساليب الإنتاج ثابتة، بالشكل التي هي عليه، إلا بعد

أن يكون كل شيء في مكانه، ومن الممكن أن تتباين درجة كثافة استخدام رأس المال في الإنتاج بمرور الزمن، وأن تكون أحد مصادر المرونة الكبرى للاقتصادات الرأسمالية (أو الاشتراكية)، وقد ظهر أن النمو الدائم للناتج للوحدة من مدخل العمل (الإنتاجية) مستقلة تمامًا عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وبدلاً من ذلك، يعتمد نمو الإنتاجية فقط على التقدم التكنولوجي بمعناه الواسع.

وعلى غرار النظرية الكينزية للمالية العامة، فقد كان لهذا النموذج آثار عملية، فقد قدم إطارًا يمكن في نطاقه استخدام سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق استدامة العمالة الكاملة، وقد كتبت أفكار سولو في التقرير الاقتصادي لعام ١٩٦٢ للرئيس (كينيدي)، ومن المعروف - على أية حال - أن النمو المستقر قد اعتمد على ظروف الهدوء التي كانت سائدة في أثناء أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في القرن العشرين، وكما كتب سولو: "إن الجزء الصعب من النمو غير المتوازن هو أنه لم تكن لدينا - وربما كان من المستحيل أن تكون لدينا - نظرية جيدة حقًا لتقييم الأصول في ظل الظروف المضطربة"(٢)، وقد قدم هذه الملاحظة قرب نهاية عام ١٩٨٧، بعد فترة قصيرة من انهيار سوق الأوراق المالية في أكتوبر من نفس العام.

كما نبعت أيضًا الفكرة العملية تمامًا عن "محاسبة النمو" من نظرية سولو عن عملية النمو، وقام الاقتصادي إدوارد دنيسون **Edward Denison** باستخدام هذه الوسيلة في دراسة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة(٣)، ووجد أن الناتج الحقيقي قد نما بمعدل ٢,٩٪ سنويًا في الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٨٢. وقدَّر دنيسون أن ٣٢٪، أو ما يقرب من ثلث ذلك النمو، كان يُعزى إلى زيادات في أحجام العمالة.

وكانت المصادر الأخرى للنمو هي تلك الأشياء الأخرى التي ترفع إنتاجية العمال، وقدَّر دنيسون أن نسبة ١٤٪ من النمو كانت تعزى إلى ازدياد تعليم القوى العاملة، ومن ثم، فإن دور التكوين الرأسمالي لم يمثل سوى أقل من خُمس النمو في الولايات المتحدة، بينما كان التغير التكنولوجي (موضع تركيز سولو) مسئولاً عن

٢٨٪ من النمو، وكان دنيسون قد أدخل المعرفة التكنولوجية الجديدة (مثل: طرق جديدة لاستخدام الروبوت في عملية الإنتاج)، وكذلك الطرق الجديدة في تنظيم الأعمال (الإستراتيجيات الإدارية) باعتبارها تقدمًا تكنولوجيًا، ولما كان يبدو في إحدى التكنولوجيات، أن الكميات الضخمة من المدخلات تتسبب في حدوث ما هو أكثر من زيادة نسبية في الناتج، فإن ذلك دفع دنيسون إلى تقدير أن نسبة تبلغ ٩٪ من النمو في الولايات المتحدة قد نتج من اقتصادات الحجم، وأخيرًا، فإن عناصر أخرى مثل آثار الطقس على منتجات المزارع وعلى حالات توقف العمل كان لها تأثير سلبي صافٍ يعادل ٢٪ من النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن دنيسون كانت لديه قائمة أطول قليلا عن مصادر النمو عما كان لدى سولو، فإن نتائجه لم تتعارض مع التقديرات المبدئية لسولو، وستظل التكنولوجيا هي القاطرة الرأسمالية للنمو، مع استمرار الاستثمار في رأس المال يتبعها في منتصف القطار تقريبًا، وينتهي سولو إلى القول: "إننا لم نعرف بعد ما يكفي عن الكيفية التي تنمو بها الدول"(٤).

المشكلة مع النمو الاقتصادي التاريخي:

لا تقدم النظريات بعد الكينزية **Post-Keynesian** والنظريات النيوكلاسيكية عن النمو سوى تأليف غير كامل للأبهة التاريخية للاقتصاد والرأسمالي، وإن مزيج الناتج وكذلك المكونات اللازمة لإنتاجه (التكنولوجيا) (٥) تتغير، وعلى الرغم من أن الأساليب الفنية للإنتاج وحجم العمالة المستخدمة مع الآلات قد تظل على ما هي عليه لعدة سنوات أو حتى لعدة عقود في أثناء ركود إحدى الصناعات، فإن الصناعات الأخرى قد تتحول إلى مكونات وتركيبات أخرى. وكان الصلب بطيئًا في الانتقال إلى عملية التحول بالأوكسجين، ولكن إستديوهات السينما كانت سريعة في التحول نحو إدخال الرسوم المتحركة، ومن المحتمل أن أي أساليب فنية جديدة ستظهر مزيجًا مختلفًا من المدخلات، وعلى سبيل المثال قد أدى التحول في صناعة الصلب إلى تخفيض عنصر العمل اللازم لإنتاج الصلب، ولكن إدخال الرسوم المتحركة في الأفلام السينمائية يتطلب عمالة أكثر.

وقد شعر سولو ذات مرة أن التكنولوجيا أصبحت "تتجسد" في المصانع الجديدة والمعدات والأدوات، إلا أن دنيسون لم يجد أي دليل على هذا الأثر[٦]، وفي بيانات النمو على امتداد فترات طويلة جدًّا من الزمن، كان معدل النمو الأسرع في الإنفاق الاستثماري يبدو أنه يقود إلى التقدم التكنولوجي بسرعة أكثر، وتوحي الفطرة السليمة بأن التكنولوجيا المعملية لا تنتج شيئًا حتى تتجسد في عملية صناعية.

وفي الواقع، فإن النمو الاقتصادي الأمريكي فيما بين عام ١٨٥٠ وعام ٢٠٠٠ لم يكن يسير بخطوات ثابتة، فقد كانت هناك حالات ركود عميقة، وحالات ذعر نقدي، والكساد العظيم، والركود العظيم في السبعينيات، والمضاربات المفرطة في الأوراق المالية في أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وقد يتطلب تفسير ما حدث في مختلف العصور نماذج مختلفة، وفضلاً عن هذا، فإنه لا يمكن لسولو وحده ولكن أيضًا هارود ودومار أن يدَّعوا وجود تفسير كامل لديناميكيات الرأسمالية.

وعندما ننظر في نواحي الفضاء الاقتصادي، فإننا قد نرى بعض الصناعات بالكامل في حالة تدهور، بينما يزدهر بعضها الآخر، بينما يقضي بعضها وقته يعدّ الأيام والليالي، فالمنتجات الجديدة تهيئ الفرصة لقيام منشآت جديدة بل ولصناعات جديدة. كما أن انتشار الحاسب الشخصي (P.C) وهو شيء لم يكن يمكن حتى الحلم به منذ عقد ونصف عقد، قد أصبح إحدى صناعات النمو التي على وشك التنظيم. وفي الولايات المتحدة أصبحت صناعة النسيج تعاني من التدهور، إلا أن صناعة أوقات الفراغ أصبحت في القمة، وأصبح الناس يقضون أجمل الأوقات بأقل الملابس، وكل ذلك ليذكرنا بأن أنواع التكنولوجيا كافة ستتباين بدرجات خطيرة عندما ننظر إلى مختلف الصناعات، وفضلا عن هذا، فلن يكون من السهل التعايش بين المنشآت ذات التكنولوجيا المرتفعة والمنشآت المتخلفة وغير ذات الكفاءة التي لا تدفع سوى أجور منخفضة، ولا تحصل إلا على أرباح قليلة، على أن بعض المنشآت التي تستخدم تكنولوجيات قديمة ستحاول الهروب من قلة الأرباح باستخدام

نفس التكنولوجيات التي تستخدمها الدول الصاعدة، ودفع أقل كثيرًا للمواطنين، واستيراد السلع بأسعار أعلى وأرباح أعلى، وهذا النوع الأخير هو ما أصبح يعرف بالاقتصاد العالمي.

كيف يمكن إذن أن يتوافق التقدم التكنولوجي مع النمو في الدخل القومي؟ إن التكنولوجيات الجديدة تبقى مجرد أفكار مجردة – وكان سولو على صواب في هذا – إلا إذا تجسدت في شكل معدات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة، وتنتقل التكنولوجيات إلى المصانع في شكل جرعات استثمارية، وبهذه الطريقة يكون استيعاب التغير التكنولوجي أكثر يسرًا وأكثر سرعة كلما ازدادت حصة الدخل القومي المخصصة للإنفاق على تكوين رأس المال الحقيقي (الاستثمار)، وإذا كان الدليل ضئيلاً في هذا الصدد، فربما يرجع هذا إلى أن الاقتصاديين كانوا ينظرون تحت عمود الإنارة الخاطئ.

وعندما نتحول بتركيزنا إلى الأجل الطويل جدًا، فإننا يمكن أن نرى كيف عملت مرحلة التنمية الرأسمالية التاريخية على تغيير مدى واتساع الدورة الاقتصادية، وكمدخل إلى ذلك، فإننا سنتناول واحدًا من أعظم الاقتصاديين الذي تم تجاهله بدرجة كبيرة.

جوزيف ألواس شومبيتر Joseph Alois Schumpeter:

ولد جوزيف ألواس شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠) في نفس السنة التي ولد فيها جون مينارد كينز ومات فيها كارل ماركس، وقد تجاهلناه حتى الآن؛ لأن ما جاء به من أفكار لم يلق تقديرًا واهتمامًا إلا حديثًا، إن أفكار هذا الأمريكي المولود من أصل نمساوي (من الجيل الثاني)، الذي اعتبر نفسه أكثر تفوقا من جون مينارد كينز، وكان صاحب شخصية واعتزاز بذاته يماثل ما كانت عليه آين راند، وستقدم نهاية مفاجئة لما كان في البداية قصة كينزية.

وقبل ذلك كان نمساويون آخرون قد عرفوا علم النفس الذي يدعم نظرية رأس المال وريادته المشروعات؛ حيث يتفوق الرياديون(*) على الجماهير من ناحية القوة العقلية والطاقة، وبصفة عامة، فإن النظرة النمساوية الجديدة المتعمقة في ريادية الأعمال ترى أن هؤلاء البشر لا يعملون فقط كعوامل تعداد وحساب، ولكنهم كانوا أيضًا على وعي حاد بالفرص "الموجودة عند المفترق"، ومع ذلك، فما زال يبدو أن هؤلاء الفواعل أكثر دهاء من كونهم منتجين، ونهازين للفرص أكثر من كونهم بنائين.

أما ريادي شومبيتر، فهو أكثر موضوعية، فقد رفع شومبيتر دور الريادي الرأسمالي إلى أعلى المراتب؛ لكي يصبح القوة المركزية في التنمية الرأسمالية، وعلى الرغم من هذا، فإنه وصل إلى نفس النتيجة المعتمة التي وصل إليها ماركس، وبالتحديد: إن الرأسمالية محكوم عليها بالإخفاق، وعلى خلاف ماركس، فقد استنكر شومبيتر الاتجاهات المدمرة للذات المتأصلة في الرأسمالية، ولكنه مع ذلك تنبأ بأن تتفوق عليها وتنسخها اشتراكية عملية.

ولا شك أن حزن شومبيتر كان أكثر على حماس الريادي منه على حماس الرأسمالية ذاتها، وذلك رغم أنه لم يكن هناك شيء خطأ في الرأسمالية ذاتها لا يمكن لاستنساخها أن يصلحه، ولا زالت جهود بحثية عديدة تنبثق من نظرية شومبيتر عن الرأسمالية، إلا أن النمساويين الجُدد، الذين ورثوا العباءة النمساوية – قد حافظوا على إبقاء شومبيتر بعيدًا بمسافة محترمة، ربما بسبب المزيج المتذبذب الذي يتكون من احترامه لماركس وتشاؤمه بالنسبة لمستقبل الرأسمالية.

كان شومبيتر قد ولد في تريش **Triesch**، بمقاطعة مورافيا، وهي الآن جزء من سلوفاكيا، كما كان الطفل الوحيد لأحد صناع النسيج ولابنة أحد الأطباء؛ أي:

(*) الريادي: **Entrepreneur**: هو ما كان يطلق عليه المنظم في الترجمة السابقة لعلوم الاقتصاد والإدارة وهو الذي يقوم بالتفكير في المشروع وضم عناصره بعضها إلى بعض حتى يظهر إلى الوجود ويبدأ عمله. (المترجم).

إنها عائلة برجوازية قليلة الشهرة، وكان خليطًا نمساويًا عاديًا من عـدة قوميـات عاشت في الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، وشـب شـومبيتر فـي الوسـط الأرستقراطي في فيينا ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد توفي والد شومبيتر، بينما كان لم يتجاوز الرابعة مـن عمـره، وتُـرك شومبيتر بعد ذلك في رعاية والدته المحبة له والمعجبة به، التي كان لديها طمـوح كبير لنفسها ولجوزيف، وبعد ذلك بست سنوات تزوجت الأم من الفيلـد مارشـال سيجموند فون كيلر **Sigmund Von Keler** الذي كان يكبرها بنحو ثلاثـين عامًـا، وقد وفر لها "صـاحب الـسعادة" بطاقـة دخـول شـومبيتر إلـى التريزيـانوم "**Theresianum**"، وهي مدرسة مقصورة على أبناء الطبقة الأرسـتقراطية، التـي انتظم فيها في الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠١، وكانت التريزيـانوم بالنـسبة إلـى شومبيتر ما كان عليه البروفيسور هنري هيجنز **Henry Higgins** بالنسبة إلى إليزا دوليتل **Eliza & Doolittle**، فيما عدا أن شومبيتر أخذ عن هيجنز الغرور الـذاتي والطباع الحادة.

وبعدئذ درس شومبيتر القانون والاقتصاد في جامعة فيينا، فيما بين ١٩٠١ و ١٩٠٦، وعندما كان هناك، قام بالدراسة على يد فريدريش فون فايزر **Friedrich von Wieser** (١٨٥١–١٩٢٦) وإيوجين فون بـوم – بـافيرك (١٨٥١–١٩١٤) **Eugen von Bohm-Bawerk** (الذي أشعل "التقليد النمساوي")، حتى وهو يتعلم من أبرع الشبان الماركسيين في تلك الأيام، وكان لـودفيج فـون مـايزس (١٨٨١–١٩٧٣) **Ludwig von Mises**، الذي كان تلميذا جادًا لكل مـن فـايزر وبـوم – بافيرك، قد وجد طريقه إلى بريطانيا العظمى، وفيما بعد إلى الولايات المتحدة، وقد فتن آين راند **Ayn Rand** التي أوصت به وقدمته إلى المعجبين بفلسفتها، وقد مكنت جهود راند فون مايزس من الوصول إلى جمهوره الاحتمالي.

وقد وُصفت فيينا بأنها أحد أفضل الأماكن الممتعة على وجه الأرض في أثناء السنوات الأخيرة من حكم أسرة هابسبورج للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، على الأقل بالنسبة لأولئك الموهوبين والمتعلمين مثل شومبيتر، وحتى ذلك الوقت، ظل شومبيتر مشهورًا على نطاق واسع باعتباره الرجل المثقف، والأوتوقراطي، و"الجنتلمان" النمساوي غير المهتم إلا بذاته، إن المدرسة القديمة التي لم تجد منذ عام ١٩١٤ وما بعده سوى دليل ضئيل على تقدم الحضارة.

وبعد عديد من المناصب والوظائف في قارة أوروبا، انتقل شومبيتر في عام ١٩٣٢ بصفة دائمة إلى جامعة هارفارد، وعلى الرغم من تمتعه بالشهرة الدولية، فإن ظلال جون مينارد كينز كانت تحجبه؛ إذ إن أفكار كينز كانت تكتسب صعودًا متواصلاً في هارفارد في أثناء الكساد العظيم، ومن المفهوم أن يصبح شومبيتر أكثر حساسية لأي مقارنة بينه وبين كينز.

كان الابتهاج الظاهر لشومبيتر يخفي اكتئابه الداخلي، ويحتمل أن يكون قد قضى بعض الوقت على أريكة العلاج الخاصة بسيجموند فرويد **Sigmund Freud** (١٨٥٦-١٩٣٩) في فيينا، ربما لمصلحتهما معًا، ظاهريًّا كان شومبيتر يبدو أنيسًا ولكنه مغرور، وكان يرتدي حلة لركوب الخيل، كاملة مع سوط قصير، عندما يذهب إلى محاضراته في جامعة هارفارد، وفي بداية المحاضرة، كان يخلع قُفاز ركوب الخيل ببطء، إصبعًا بعد إصبع، بنفس بطء الراقصة التي تخلع ملابسها قطعة بعد قطعة، ثم يثني قفازيه فوق السوط القصير، وبعدئذ، وعلى الرغم من اعتياده على نطق القرارات والتحدث بمقتضى سلطته، فإنه كان مع ذلك يلقي محاضرات ذات شعبية غير عادية.

كان شومبيتر قصير القامة، أدكن اللون، وذا طلعة مثيرة وغالبًا ما كان يقول: إن أعظم ما يطمح إليه هو أن يكون أعظم الاقتصاديين، وأعظم العشاق، وأفضل فارس يركب الخيل في النمسا، كما قال: إنه قد أنجز ناحيتين من نواحي طموحه الثلاث، ومن الواضح أن شومبيتر لم يكن أفضل فارس لركوب الخيل؛

لأنه كان خليعًا يتبع ارتكاب المعاصي مع النساء بعاطفة مشبوبة غير عادية، وادعى أنه – وليس كينز – أعظم اقتصادي في العالم، ولم يكن سعيه للحصول على الاعتراف الزائف – داخل حجرة النوم وخارجها – إلا إظهارًا لعقدة النقص، أو دفاعًا عنها، وقد كان شومبيتر يعاني من اكتئاب مزمن، ووَسواس الإصابة بالأمراض، والإحساس بعدم الكفاية، وفيما يبدو، فقد كان يحاول إخفاء مدى تدني تفكيره في ذاته، بينما يكشف في نفس الوقت عن مدى تدني أفكاره عن الآخرين.

وكان في بعض الأحيان يؤمن بحكم النخبة، والعنصرية، ومعاداة السامية، وتحسين النسل، والفاشية، على الرغم من أنه لم يكن كذلك بشكل مطلق، وكان يجد صعوبة في التعامل مع الطلبة العاديين في جامعة هارفارد، كما كان يعاني أيضًا مع أكثرهم موهبة، وقد غضب عندما لم يتمكن بول صامويلسون من الحصول على التعيين في هارفارد؛ لأنه يهودي، وعلى الرغم من عدم طلاقه لزوجته الأولى، فقد وقع مدعي الأرستقراطية في هوى وحب آني رايزينجر **Annie Reisinger** وتزوجها في نوفمبر ١٩٢٥، وكانت امرأة من الطبقة العاملة، وعمرها نصف عمره، وكانت المأساة أن آني توفيت فى أثناء عملية الوضع بعد عشرة شهور من زواجهما، بينما كانت والدة شومبيتر قد توفيت في شهر يونيو السابق لذلك، وقد كان شومبيتر عالمًا ورومانسيًا مولعًا بقصص الحب والمغامرات (وهو أمر ليس غريبًا في فيينا)، وقام فيما بعد وسيطًا روحيًا بممارسة عقيدة خاصةٍ تقوم وتستند إلى زوجته الثانية ووالدته الراحلتين(٧).

وفي وقت متأخر، في عام ١٩٤٨؛ أي قبل وفاته بعامين، وفي أثناء فترة من أسوأ وأسود حالاته النفسية والمزاجية والسلوكية – أصبح شومبيتر رئيسًا للجمعية الاقتصادية الأمريكية، وربما كان دوره في الاقتصاد المعاصر قد تعزز أكثر لو أنه قبل هذه الأفكار الكينزية سهلة الاستخدام وأضافها إلى نظريته عن الدورة الاقتصادية، إلا أنه قاوم ذلك بعنادٍ شديد – على أية حال – احترامًا لنفسه كأعظم الاقتصاديين.

لم يكن شومبيتر سعيدًا، بل كان شخصًا مضطربًا، مثل كثير من الشخصيات التاريخية التي صعدت فوق مصاعبها العاطفية إلى تحقيق إنجازات رائعة، وطبقًا لما ذكره روبرت هيلبرونر **Robert Heilbroner**، فإن حياة شومبيتر الشخصية تضيف ترابطًا منطقيًا إلى ما كان يمكن بدونها أن يكون بُعدًا اجتماعيًا محيِّرًا، وكانت نظرته النخبوية للمجتمع تجعل من شومبيتر – الخيالي الحالم– جزءًا من حلمه ورؤياه، بل "إنه كان دفاعًا عن ذاته"(٨)، والآن جاءت اللحظة المناسبة لنعود إلى الحديث عن عبقرية الرجل العملاق.

نظرية شومبيتر عن حركة الرأسمالية:

في نظرية شومبيتر عن الرأسمالية يبدو ريادي الأعمال **The entrepreneur** على أنه عامل التغير الاقتصادي، وشخصية أكبر وأكثر خطورة عن الشخصية التي توصف عادة من جانب النمساويين. والريادي، باعتباره مبتكرًا يقوم بأكثر كثيرًا من مجرد انتهاز فرص تحركات الأسعار، وهو يقوم بخلق وإنشاء صناعات كاملة، وتبدو هذه الشخصية البطولية مثل أحد فرسان العصور الوسطى، وهذه الشخصية الرومانسية تقترب بشكل أكبر من شخصية الرجل العابس المتحكم، الروآرك **the Roark**، ريردن **Rearden** وجالت **Galt**، وكلها شخصيات اخترعتها آين راند **Any Rand**، وقام بتمثيلها الممثل الأمريكي الشهير **Gary Cooper**.

وفي روايتها **Atlas Shrugged** تصف آين راند عملية الصب الأولى لمعدن ريردان، وكانت سبيكة جديدة أقسى من الصلب.

"وقف وهو يستند إلى أحد الأعمدة براقب، وقطع الوميض (الأحمر) إسفينا ظهر أمام عينيه في لحظة، كان له لون الثلج الأزرق الباهت وجودته – ثم عبر شبكة العمود المعدني وخصلات شعره الرمادية الشقراء – ثم عبر هذا الحزام في

معطفه الواقي من المطر والجيوب حيث وضع يديه، كان قوامه طويلاً ونحيلاً، وكان دائمًا طويلاً جدًا بالنسبة لمن هم حوله... لقد كان هانك ريردن[٩]...".

كان ريردن هو ريادي الأعمال، أو بعبارة أخرى: رجل الصلب، أو الرجل (السوبرمان) الخارق بالنسبة لشومبيتر، ومع ذلك، فربما كان شومبيتر يود لو وصف بطله بأنه رجل أقصر كثيرًا من ذلك.

كانت المهمة البطولية للبطل شومبيتر الخارق هي إشعال النشاط في إحدى الصناعات التي تحافظ على إبقاء الرأسمالية على مسار صاعد بصفة عامة لمدة نصف قرن، ولم ينكر شومبيتر وجود دورات أخرى، فقد كانت هناك دورة المخزون ذات الأجل القصير، ودورة الاستثمار التي يتأرجح فيها البندول إلى الأمام والخلف لمدة تتراوح بين ٧ أعوام و ١١ عامًا، وموجة طويلة بدأت شرارتها مع بداية الاختراعات التي أحدثها التقدم الكبير في المعرفة الفنية مثل الباخرة، والقاطرة أو السيارة، وبالنسبة لشومبيتر، فإن الدورات في نطاق دورات الرأسمالية كانت كل منها تصل إلى القاع (أو أدنى نقطة لها) في نفس الوقت مثل الأخريات في الفترة من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٣، وهي الفترة التي تفسر الكساد العظيم[١٠]، وكان وصول الدورات الثلاث إلى الحضيض يمكن أن يقدم تفسيرًا لجزء كبير من الانهيار الذي وقع في الثلاثينيات، فقد كان الركود الذي بدأ في أغسطس ١٩٢٩ يبدو كما لو كان نتيجة لتراكم المخزون الذي لم يمكن بيعه، وفقًا لما اكتشفه كينز، وانهارت استثمارات الأعمال في أثناء الثلاثينيات، وأصبحت صناعة السيارات التي كانت صناعة جديدة مبتكرة من الصناعات الناضجة، مُنهيةً بذلك إحدى الموجات الطويلة.

وفي الصورة الذهنية لشومبيتر، كانت الموجة الطويلة تمتد عبر ما يقرب من نصف قرن من الزمان، فقد قام شومبيتر بربط الموجة الطويلة الأولى من التنمية في إنجلترا – التي بدأت في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وانتهت في أربعينيات القرن التاسع عشر – بطاقة البخار وصناعة النسيج، وقد ضمت هذه

الفترة الثورة الصناعية (انظر الفصل الثالث)، كما قام شومبيتر أيضًا بربط الموجة الثانية – التي استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر – بالسكك الحديدية وصناعة الحديد والصلب، وشملت الفترة التي ظهر فيها البارونات اللصوص، أما الموجة الطويلة الثالثة – التي انتهت ربما في ثلاثينيات القرن العشرين – فقد كانت مدفوعة بالكهرباء، وربما بشحنة فائقة من السيارات[١١].

ويوحي روبرت هيلبرونر، الذي كان أحد تلاميذ شومبيتر في الفصول التي كان يقوم بتدريسها بجامعة هارفارد– أن شومبيتر كانت أفكاره ملتبسة بالنسبة للكساد العظيم؛ إذ إنه "بعد أن خلع معطفه الطويل بزهو شديد، أخبرنا [شومبيتر] في إنجليزية ذات لكنة ثقيلة: أيها السادة، إن الكساد بالنسبة للرأسمالية يشبه "دوش" بارد جيد، وهي عبارة كان موطن قيمة الصدمة فيها لا يقتصر فقط على الإحساس الذي لم يكن من الممكن التفكير فيه بأن الكساد له منافعه، بل في الواقع كان عدد قليل جدًّا منا هم من يعرفون معنى كلمة "دوش"، وأنها المصطلح للكلمة الإنجليزية "شاور"، **Shower**[١٢]، إن ما كان يحدث في الصناعة في أثناء الكساد، كان بالنسبة لشومبيتر هو "التدمير الخلاق" "**Creative Destruction**".

في بداية دورة شومبيتر لم يكن هناك كساد، على الرغم من وجود ركود. وفي هذه الحالة الساكنة "لتوازن فالراس" "**Walrasian equilibrium**" لا توجد فرصة استثنائية لتحقيق الأرباح، بل يحدث تدفق دائري للنشاط الاقتصادي، ويعيد النظام إنتاج نفسه، أما الشخص الاستثنائي، ريادي الأعمال، فهو يقوم بجرأة بالإغارة على التدفق الدائري ويحوّل العمل والأرض إلى استثمار، ولما كانت المدخرات غير كافية لمثل هذه المخاطرات، فيجب أن يُقدم لريادي الأعمال ائتمان تخلقه البنوك وأصحاب كرأسماليين.

ولما كان من يتقدم للعمل هو أولئك الأشخاص الأكثر ريادية وقبولاً للمخاطرة، فإن الابتكارات تظهر في شكل "أسراب"، وتتضمن هذه المبتكرات إنشاء وظائف إنتاجية جديدة، وأساليب فنية، وأشكالاً تنظيمية، ومنتجات، وحتى على

الرغم من أنها قد تكون فوق مستوى جمهرة الرأسماليين المترددة، فإن الرياديين الأبطال يخلقون ظروفًا ملائمة يمكن لأصحاب الأعمال الأقل مغامرة قبولها والعمل وفقًا لها، وهذه النواحي من النشاط تحقق النمو للتدفق الدائري وكذلك الريع (أرباح فائقة) للمحتكرين المؤقتين، وللنخبة من رياديي الأعمال، ويتعزز الازدهار الرائع للأعمال من خلال خلق وإنفاق الدخول الجديدة.

وفورة النشاط - على أي حال - تحدد نفسها؛ إذ إن الابتكارات تسهم في تناقض ظاهري، في الانحدار إلى أسفل، كما أن منافسة المنتجات الجديدة للمنتجات القديمة تسبب خسائر لمنشآت الأعمال حتى لو كان ارتفاع الأسعار يثبط الاستثمار، ويقوم رياديو الأعمال باستخدام حصيلة مبيعات منتجاتهم الجديدة لسداد مديونياتهم، وبتلك الطريقة يتسببون في إحداث الانكماش، وينتج الكساد من بطء عملية التكيف مع الابتكار، ومن هذا الانكماش الثانوي، وعندما يتم التكيف والتآلف مع الابتكارات ينتهي الانكماش ويعود توازن فالراس إلى ما كان عليه.

وفي التوازن، وهو الوقت الذي تستقر فيه المؤشرات الحيوية كافة - لا يكون هناك سوى قليل من الأسباب التي تجعل الرأسمالية تعاني أزمة قلبية، وإذا ما تركت الرأسمالية لحالها، فإنها تستفيد من آثار "خاصية التساقط إلى أسفل" "**Trickle down effect**"، وقد أخبر شومبيتر طلبته في هارفارد كيف أن "الإنجاز الرأسمالي لا يكون عادة في تقديم جوارب حريرية أكثر للملكات، ولكن في جعلها في متناول فتيات المصانع مقابل مقادير من الجهد تقل بشكل مطرد"، ويساعد وجود المبتكرات على شرح سبب بزوغ الصناعات الجديدة التي تقدم هذه المنتجات الجديدة للجماهير، وسبب موت الصناعات القديمة بعد قدر عظيم من الاعتراض والمقاومة العنيدة.

إن التركيز الصناعي الذي يتضمن صعود المنشآت الكبرى القوية، والبيروقراطية - هو الذي يوهن الرأسمالية، كما أن الاحتكار المبكر، لريادي الأعمال الفرد الذي يرتاد آفاق الاستثمار الجديدة، ويقبل تحمل المخاطر، ويحقق

السيطرة على الأسواق، دائمًا ما يكون مقبولاً من المجتمع، وعلى أية حال، فإن نضج أي صناعة وتحولها إلى احتكار عملاق يولد النزعات السياسية والاجتماعية التي تؤدي في النهاية إلى تدميره، وكان أندرو كارنيجي **Andrew Carnegie** (مثل ريردن **Rearden** في رواية **Atlas Shrugged**) شخصية بارزة مهيبة، ولكن شركة الصلب الأمريكية **United states steel corporation** كانت تلقي ظلال الموت على وجه الرأسمالية؛ إذ إن نمو منشأة عملاقة يحرم الرأسمالية من أفرادها الموهوبين من ريادي الأعمال حتى لو عرضت نفسها للهجمات السياسية والاجتماعية، كما أن البرجوازية في نهاية الأمر قد تهاجم الملكية الفردية بنفس الضَّراوة التي سبق لها استخدامها ضد البابوات والملوك.

وعلى النقيض، فبالنسبة للنمساويين الجدد كانت الملكية الخاصة هي السائدة، كما كان الحال في قصة آين راند، وفي قصة **Atlas Shrugged** يقوم جون جالت **John Galt** بإلقاء أطول خطبة (٦٠ صفحة) قيلت، على الإطلاق، في احتفال بانتصار الملكية الخاصة على الجماعية (*) **Collectivism**.

ولكن حسب ما جاء في كتابات شومبيتر، فإنه حتى رغم قدرة عقاقير الصفقة الجديدة **New Deal** على المحافظة على " الرأسمالية في خيمة الأوكسجين" بوسائل مصطنعة – مع شللها في ممارسة تلك الوظائف التي ضمنت لها أمجادها السابقة – فستكون الاشتراكية هي المستفيد النهائي من هذا المرض القاتل للرأسمالية، والاشتراكية ستعمل لأن الذين سيقومون على إدارتها هم نفس النخبة التي أدارت الرأسمالية، وبينما كان معظم النمساويين الجدد يضعون ستائر مانعة من المنشآت العملاقة، كانت نبوءة شومبيتر المفردة عن الرأسمالية هي الإدانة التي قدمها بها ماركس؛ مثل حوت التوراة الذي أنقذ يونس، وهي قيام الدولة بابتلاع الرأسمالية؛ لكي يتم إنقاذها.

(*) الجماعية = المبدأ القائل بسيطرة الدولة، أو الشعب على وسائل الإنتاج كافة أو نواحي النشاط الاقتصادي (المترجم).

دورة المنتَج: مدّ نظرية شومبيتر:

على الرغم من معاملة شومبيتر للطلب بإهمال غير حميد، فإنه مع ذلك رأى بعض فروع الصناعة تزدهر بينما تذبل الفروع الأخرى، كما أن "عملية التدمير الخلاّق" التي قال بها شومبيتر هي عملية تطورية؛ نظرًا لأن المنشآت والصناعات تأتي إلى الوجود، وتحقق النمو، ثم تتدهور، ثم تختفي، وتتسم هذه العملية بالتغير الهيكلي، ليس فقط في تكوين الناتج بل على مدار الحياة الاقتصادية، والأجل الطويل جدًا هو أجل التطور الصناعي أو حتى الثورة الصناعية.

ويمكن التوسع في آراء شومبيتر عن "عملية التدمير الخلاق"، من خلال تقديم فكرة دورة المنتج **Product Cycle**(١٣)؛ إذ إن المنتجات لها "دورة مبيعات **Sales life cycle**" كما أن لها درجة تشبع في أسواق المنتَج (على النقيض مما يقول به النيوكلاسيكيون)، وفي البداية عندما يأتي ابتكار المنتَج من أحد رياديي الأعمال – الذين تحدث عنهم شومبيتر – يتم بيعه إلى بضعة من روّاد المستهلكين، وغالبًا ما يكونون من الأسر الثرية، ولما كان المنتج الجديد عادة ما يتكلف كثيرًا لإنتاجه، فإن سعره المبدئي يكون مرتفعًا جدًّا، ومع ذلك، فإذا ما كانت هناك طبقة متوسطة، فإن المنتَج مثل حاسبات آبل **Apple Computers** سينتشر بين أعداد أكثر فأكثر من العائلات.

وعندما يصل المنتج إلى السوق الرئيسي، يصبح نمو المبيعات دليلاً على انطلاق المنتج، والسوق – أي سوق – لا يحده سوى تعداد السكان وتوزيع الدخل، وكما قالت جان باريت **Jan Barrett** "أتينا، وشاهدنا، وذهبنا نتسوّق"(**)، وعندما يكون لدى كل عائلة تقريبًا في المجتمع على الأقل أحد "المنتجات الجديدة"، يكون السوق قد وصل إلى درجة التشبع، وتبدو دورة المنتج هذه، مثل حرف "**S**" مسطّح،

(**) في لغتها الأصلية "**Veni, vidi, visa**".

وغالبًا ما يطلق عليها، وبشكل ملائم "منحنى S للمنتج، وقد يكون الحرف S رمزًا لشومبيتر أيضًا.

وقد أدى الإنتاج الكبير في نهاية المطاف إلى تحويل ذهب المقلِّد إلى ذهب الأحمق؛ إذ إنه عندما تنتشر المنتجات بدرجة كافية في أرجاء المجتمع، يمكن تنميطها أو توحيدها في مصانع عملاقة: (كما هو الحال في صناعة الصلب، وصناعة السيارات، وصناعة البيرة)، ويتم إنتاجها طبقًا لتكنولوجيا الإنتاج الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ولا يقتصر الأمر بعد ذلك على حصول كل فرد على الأقل على واحد من تلك الأشياء التي كانت غالية جدًا ذات يوم، ولكن كل المنتجات أيضًا تبدأ في أن يشبه بعضها بعضًا، ومن المؤكد أن المنتجين والصناع المجتهدين، وكذلك الوكالات الإعلانية يمكن أن تعمل على تأجيل التحقق الجماعي من تماثل المنتجات، على الرغم من أنه في نهاية الأمر تصبح القضية خاسرة، وخاصة عندما يتم استنفاد جميع الفرص الخاصة بعمل تحسينات حقيقية (مقابل "التحسينات" الوهمية) في المنتَج.

كان استقبال الصور في التلفزيون الأول - الأبيض والأسود - بدرجة جودة تلك الصور التي يمكن مشاهدتها من نافذة الغسالات الكهربية، ثم تحسنت بعد ذلك جودة الصورة وازداد حجمها، وأضيفت الألوان بعد ذلك، ثم أصبح جهاز التلفزيون قطعة جميلة من الأثاث، بعد التدقيق في صناعته، وانتهى المطاف إلى إمكان تكبير حجم الصورة مع فقد قدر كبير من الوضوح، وبعد ذلك بدأت أجهزة التلفزيون تصبح متشابهة، وأهم من ذلك أن الأسرة الأمريكية التي كان لديها أقل من ثلاثة أجهزة للتلفزيون أصبح ينظر إليها على أنها فقيرة (اقتصاديًّا، وربما أيضًا ثقافيًّا في بعض الأحيان)، كان السوق قد تشبع، وأصبحت المرونة السعرية للطلب منخفضة، وأصبحت قمة منحنى المنتَج بادية للنظر، وأصبحت الطبقة المتوسطة تنتظر التلفزيون عالي التحديد **Hi-definition**، أو أحدث ابتكار.

إن التنمية الاقتصادية تأتي بالتكنولوجيا النمطية حتى مع ازدياد تعقد النظام الشامل للإنتاج، وفي المجتمع الزراعي تكون السلع الجنيس " **Generic commodities**" من إنتاج الأرض، مثل ثمار البطاطس التي يتم هرسها أو تقطيعها في المنزل، هي السلع المطلوبة فقط للاستهلاك، والقيمة المضافة أو الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة الإنتاج (ومن ثم الفائض الاقتصادي) لا توجد لأن السلع لا يجري تسويقها، وعلى النقيض فإن المجتمع ذا الفائض الفائق **Supra-Surplus**، كما أسميَّة[١٤] – يعتمد على سلسلة أطول من عرض الموردين، وكل منهم يضيف طبقة فوق طبقة من القيمة المضافة؛ حتى يبزغ المنتج النهائي.

والطبقة المتوسطة التي تفقد طريقها في عرف شومبيتر هي أساسية في تقديم سوق للمنتَج ذي حجم كافٍ يسمح بالتكنولوجيا النمطية على نطاق كبير، وهكذا، فإن مستويات الدخل وأعداد الأسر صاحبة الدخول ترتبط بأحجام المنشآت والصناعات التي تنتج السلع والخدمات، والموازنات الأسرية تحدد الحجم العام لسوق المنتج؛ بحيث لا تكون التكنولوجيا مستقلة تمامًا عن حجم السوق الذي يمكن أن تتحمله مستويات الدخول والسكان.

وعند التقديم التجاري للمنتج لأول مرة (بالتكنولوجيا المبدئية)، على سبيل المثال: لم تظهر الحاسبات الشخصية العائلية إلا في موازنات الأسر الأكثر ثراءً، وإذا ما افترضنا أن متوسط تكلفة إنتاج الحاسب الشخصي هي: ١٠,٠٠٠ دولار وأدخلت ١٠٠٠ أسرة الحاسب الشخصي في موازناتهم عن تلك السنة، وبإضافة ١٠٪ هامش ربح فوق تكلفة الإنتاج، فإن إيراد المبيعات سيكون ١١ مليون دولار هو ما يمكن أن يكون توقع الشركة المحتكرة المنتجة، وبعد تغطية تكاليف الإنتاج، سيتبقى للمنتج مليون دولار هو الربح (وبتعبير أدق" شبه الريع **quasi-rent**)، يمكن استخدامه في استثمار أكثر، وبعد بيع الوحدات العشرة الآلاف من الحاسب الشخصي العائلي، في أثناء السنة الأولى من الإنتاج – يقوم المنتج باستخدام

شريحة من الإيراد للقيام ببحث للسوق بشأن احتمالات توسيع السوق، ويجد المنتج أنه إذا أمكنه تخفيض سعر الحاسب بنسبة ٥٠٪ فإنه يمكن إدخال ٤٠٠٠ عائلة من ذوات الدخل الأقل قليلاً إلى السوق، فإذا أمكن للمنتج أن يجد طريقة لخفض تكاليف الإنتاج إلى النصف، فإن ٥٠٠٠ حاسب يمكن بيعها (٤٠٠٠+١٠٠٠) على أساس سعر ٥٠٠٠ دولار للوحدة، وتحقيق إيراد إجمالي بمبلغ ٢٧,٥ مليون دولار (منها ٢,٥ مليون دولار هامش ربح).

ومع القيام ببحث أساسي يتسم بالعناية والحرص، جاء مهندسو الشركة ببراءة اختراع جديدة لشريحة ذاكرة **chip** حاسب يمكن إنتاجه باستخدام عمالة أقل، وعدد أقل من الأجزاء الغالية. وأن على الشركة أن تطرح أسهمًا عادية لرأس مال إضافي، أو أن تقوم بإصدار سندات أكثر، أو أن تقترض أموالاً من البنك الذي تتعامل معه لتجهيز مصانعها بالمعدات اللازمة لإنتاج النموذج الثاني من الحاسب العائلي، ومع نجاح مبيعات النموذج الثاني، فإن المنشأة يمكنها أن تعتمد الآن على تدفقات أرباحها لتمويل أي استثمارات جديدة.

ويصور هذا المثال الحالة العامة وليست الاستثنائية، وعادة ما يتم تقرير حجم المصنع حسب التكنولوجيا الأدنى تكلفة، ومع افتراض التكنولوجيا، فإن أصغر المصانع قد يكون كبيرًا جدًّا بالنسبة للسوق، وإذا كان الأمر كذلك، فإن المصنع لن يتم بناؤه حتى تبرره الدخول والموازنات والسكان، وفي بعض الحالات، قد يكون أصغر المصانع شديد الضخامة، كما أن مستوى إنتاجه قد يستوعب إجمالي الإيراد المتاح لمثل هذا المنتج، وشركات التليفونات والاحتكارات الإقليمية هي من يدق هذه النغمات، وليس من قبيل المصادفة أن صناعة السينما الأمريكية تقع تحت سيطرة أربع أو ست إستديوهات رئيسية، ومع قدوم الشركات العملاقة وتخطيط الشركات (**Corporate planning**)، وطبقًا لما ذكره جون كينيث جالبريث" ليس هناك حد أعلى واضح للحجم المرغوب"(١٥).

الابتكارات ودورة المنتَج:

يمكن القول بأن فكرة وضع دورة فوق الدورات أو موجة شومبيتر الطويلة التي تمتد حتى نصف قرن هي على الفور أكثر تشاؤمًا، وأكثر تفاؤلاً من فكرة الجشتالت (*) **Gestalt** التي نادى بها الكينزيون الأمريكيون؛ إذ تبدو الموجة الطويلة أكثر سلاسة مع مرور الزمن، وهذا وهم؛ لأننا إذا نظرنا إلى نقط البيانات على امتداد حقبة تاريخية طويلة بشكل كاف، نجد أنها ممتدة، بدرجة توحي بالاستمرار. إلا أن الحقائق التاريخية تختلف كثيرًا؛ إذ إن الأزمات الاقتصادية العالمية في أعوام ١٨٢٥ و ١٨٧٣ و ١٩٢٩ كانت تشبه بدرجة أكبر السقوط من حافة جرف هائل من الانزلاق بلطف عبر الأدوية المنبسطة، هذا بالإضافة إلى أن الارتفاعات والانخفاضات في أعوام السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات تكفي لإعطاء الاستمرار اسمًا شائنًا.

وقد أطلق كارل ماركس على أزمات الرأسمالية وصف الجائحة **Cataclysmic**، وحديثًا جدًّا قام اقتصادي ألماني آخر هو جيرهارد مينش **Gerhard Mensch** بالسير على نهج شومبيتر، ولكنه يفضل نمط المسار المتقطع للرأسمالية(١٦)، ويقوم نموذج مينش، الذي يطلق عليه نموذج الانسلاخ **metamorphosis model** على أساس دورة المنتج أو منحنى (S) للمنتَج.

وفي نموذج الانسلاخ **metamorphosis model** يلاحظ أن فترات النمو الطويلة تقطعها فترات قصيرة نسبيًّا من الاضطراب، وعلى الرغم من هذه الانقطاعات والفوران في بعض الأحيان والتباين في إيقاع التغيرات، فإن هناك

(*) الجشتالت **Gestalt** = بنية أو صورة من الظواهر الطبيعية أو البيولوجية أو السيكولوجية متكاملة؛ بحيث تؤلف وحدة وظيفية ذات خصائص لا يمكن أن تستمد من أجزائها بمجرد ضم بعضها إلى بعض (المترجم).

انتظامًا يتوافق مع منحنيات S في تلك المجمعات الصناعية التي تقود التوسعات الخاصة، ويمكن تعديل وجهة نظر مينش لبيان أن التقدم الاقتصادي العام يمكن أن يمتد لعدة قرون على الرغم من الاضطرابات الحادة.

والابتكارات يمكن أن تكون في تنويع المنتجات، مثل تسجيل الأسطوانات باستخدام الليزر، أو في نوع عملية الإنتاج مثل التصميم بمساعدة الحاسب (CAD) في صناعة السيارات أو الطائرات، وقد قام مينش بدوره بعمل تمييزات بين مختلف أنواع الابتكارات[١٧].

وقد كان إنتاج الكهرباء (عام ١٨٠٠)، والاستخدام الأول لفرن صناعة الكوك (١٧٩٦) وأول استخدام تجاري لآلة التصوير (١٨٣٨)، وإنتاج المحركات النفاثة (١٩٢٨)، وإنتاج النايلون (١٩٢٧) - ابتكارات تكنولوجية أساسية، وهذه الابتكارات التكنولوجية لم تبزغ بالطبع من فراغ، وهناك قائمة بالاكتشافات العلمية والاختراعات في أي وقت، وهذه القائمة هي نتيجة ميراث ثقافي لتطوير الأفكار، وبناء نظريات عملية جديدة، ونقل المعرفة، وعادة ما يطول الوقت الذي يمضي بين الاختراعات وتطبيقاتها التجارية، ولكنه يتباين حسب كل حالة.

وقدم تطوير النيوبرين **Neoprene** - وهو مطاط مُخلَّق إلى مينش مثالاً مثيرًا للاهتمام، عن عملية ابتكار ذات ست مراحل تبدأ بوضع نظرية جديدة (إدراك)[١٨]، ففي عام ١٩٠٦ لاحظ جوليوس أ. نيولاند **Julius A. Nieuwland** رد فعل الأسيتيلين في وسط قلوي، وعمل لمدة تزيد على عشر سنوات للحصول على رد فعل أعلى قابل للتحكم فيه (اختراع)، وفي عام ١٩٢١ أظهر نيولاند أن المادة التي توصل إليها، وهي بوليمر **Polymer** يمكن تصنيعها من خلال تفاعل يساعد **Catalytic reaction** (جدوى)، وفي عام ١٩٢٥ حضر الدكتور إي. كي. بولتون **Dr. E.K.Bolton** من شركة دي بونت **du Pont** محاضرة كان يلقيها نيولاند في الجمعية الكيميائية الأمريكية، وأخذت شركة دي بونت على عاتقها التطوير التجاري للمادة المطاطية (التطوير)، وأخيرًا، وبعد مرور أكثر من ربع قرن على

اختراعه، أصبح المطاط الصناعي يتم تسويقه كمنتج جديد بواسطة **E.I.du Pont de Nemours & Co** إي. آي. دي بونت دي نمور وشركاهم (ابتكار أساسي)، واليوم أصبح المطاط الصناعي في الاقتصادات الصناعية المتقدمة على قمة أو تجاوز القمة في منحنى المنتج **S** الخاص به، وأصبح كل من المنتَج والصناعة في مرحلة النضج.

كان الإسهام الملحوظ لـ "مينش" هو تقديم بيانات توحي بأن الابتكارات الأساسية توجد في أسراب كبيرة، كما كان يدَّعي شومبيتر، والأهم بالنسبة للرأسمالية المعاصرة ذات الفائض الفائق أن وتيرة ظهور أحدث هذه الأسراب التي تضم الابتكارات الأساسية قد بلغت ذروتها في عام ١٩٣٥ (في منتصف الكساد العظيم)، وإذا ما كان متوسط حياة المنتَج – من الابتكار الأساسي إلى النضج – هو نصف قرن، فإن نسبة كبيرة من الأسراب التي ظهرت حول عام ١٩٣٥ قد اقتربت من بلوغ مرحلة النضج، أو قمة منحنيات **S** الخاصة بها، في عام ١٩٨٥، وإذا كان الأمر كذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (**GDP**) الشامل سيتخذ شكل منحنى (**S**) الذي يصبح مسطحًا بحلول عام ١٩٨٥، إن التشبع الملحوظ في أسواق السيارات والخطوط الجوية والأجهزة المنزلية وحتى أسواق عقارات الإسكان، ويدعم الفكرة بأن الركود هو أفضل ما يصور الأحوال في الاقتصادات الصناعية المتقدمة – مثل بريطانيا العظمى، وأوروبا الغربية، وشمال أوروبا، والولايات المتحدة واليابان – بحلول عام ١٩٨٥.

وما زالت الابتكارات من حشود الأعوام ١٨٢٥ و ١٨٨٦ و ١٩٣٥ تحتل ذروة المنتجات التي يعتبرها الأمريكيون حديثة حتى اليوم، ففي عام ١٨٢٥ نجد القاطرة البخارية، وأسمنت بورتلاند، والأسلاك المعزولة، وفرن تسويط الحديد، وفي عام ١٨٨٦ كان هناك التوربين البخاري، ومحوِّل التيار، واللحام بالمقاومة، ومحرك البنزين، وصلب توماس، والألمونيوم، والأسمدة الكيماوية، والتحليل الكهربي، والمنظفات الصناعية، والرادار، والتيتانيوم، ثم وهو ما جعل التغير

السريع أكثر قبولاً – الراديو، والكوكايين، وفي عام ١٩٣٥ ظهر النايلون والبرلون والبولي إيثلين، وطرق النسخ والتصوير، والصب المستمر للحديد والصلب، ثم السنيراما؛ لكي تصبح حالات الركود أكثر احتمالاً.

أما الآثار الناشئة عن هذه الابتكارات، فليس من الممكن التنبؤ بها دائما. فقد أدت الحاسبات إلى اختراع الإنترنت، وأدت الإنترنت إلى التسويق الإلكتروني الجماعي لبعض المنتجات، وحققت الشبكة العنكبوتية العالمية **world wide web** الاتصال بين الأسواق المالية العالمية، كما أصبحت المعلومات الجديدة، جيدة كانت أم سيئة – متاحة في نفس اللحظة لكل شخص تقريبًا على كوكب الأرض، وقد يكون هذا بداية لموجة طويلة جديدة، ولكن ثمارها قد تتأخر، تمامًا مثلما تأجلت أسواق المبتكرات من العشرينيات.

الركود والركود التضخمي: النظرة الطويلة:

إن الركود الناشئ عن تشبع السوق والتضخم قد يكونان وجهين لعملة واحدة، على الأقل هذا هو ما يدَّعيه مينش، والركود يصف بدون شك حالة الفروع الرئيسية للصناعة في الدول المتقدمة في التصنيع منذ أواخر الستينيات في القرن العشرين، وبالنسبة لصناعة السيارات وهي الصناعة القائدة في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يلاحظ أن محرك دورة أتو **Otto cycle engine** الذي ما يزال مستخدمًا يعود تاريخه إلى أكثر من قرن، وكان آخر ابتكار رئيسي في المحركات، هو النقل الأوتوماتيكي، الذي انتشر على نطاق واسع منذ جيل كامل، وفي فترة كبيرة من حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تفوقت العناية بالشكل على الوظيفة في صناعة السيارات.

ولم تتغير التكنولوجيا الأساسية لصناعة الصلب كثيرًا منذ القرن التاسع عشر، على الرغم من الزيادة الكبيرة في أحجام مصانع الصلب، وعلى الرغم من

جهود رائد الأعمال الخيالي هانــك ريــردن **Hank Rearden**، وفــي الـصناعة الكيماوية الأساسية ظلت الأساليب الفنية المستخدمة في صناعة حمض النيتريــك، وحمض الكبريتيك، والأمونيا، وأسمدة النيترات، وغيرها من الكيماويات الصناعية على ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، على الرغم من الزيادة الكبرى في أحجام المصانع والتوسع في الصناعة.

أما الجــزء "التــضخمي" "**flation**" فــي مــصطلح الركــود التــضخمي **Stagflation**، فيأتي من تواصل الانفجارات السعرية، وقد حدثت هذه الانفجــارات ثلاث مرات في السنوات السبعمائة الماضية: كانت الأولى فــي القــرن الــسادس عشر، والثانية في القرن الثامن عشر، وبدأت الثالثة حوالي عــام ١٨٩٠، وكانــت سلسلة الأحداث الأخيرة هي أكثرها مأساوية على الإطلاق، كــان حجــم الموجــة التضخمية الأخيرة ربما نتيجة للابتكارات الاجتماعية مثــل الــشركات المــساهمة العملاقة، والنقابات والاتحادات الصناعية، وأساليب التسويق الحديثة، والمؤســسات المالية شديدة المرونة، بالإضافة إلى مختلف الحدود الدنيا التــي وضــعت تحــت الدخول والأسعار من خلال البرامج الحكومية منذ الكساد العظيم، ويبــدو أن هــذه الموجة قد انتهت مع الظاهرة واسعة الانتشار بقيام منشآت الأعمال دولــة النــشاط **Transnational** بالإنتاج في الدول النامية حيث الأجور المخفضة، وكان الانكماش هو السمة السائدة في شريحة كبيرة من الاقتصاد العالمي في أوائل التبعينيات.

وتتمثل إحدى الطرق لتلخيص هذه الأســباب الخاصــة بانحــسار بموجــة التضخم الطويلة إلى تقلصات انكماشية في ازدياد التعقــد فــي الاقتــصادات ذات الفوائض الفائقة، وبتعبير آخر، فإن كل طبقة إضافية كانت تــضيف المــصروفات الثابتة الخاصة بها وكذلك التكاليف الأخرى، وطبقًا لوصــف دافيــد ورَش **David Warsh** لها، فإن التسويق الحديث (والذل لم يكن موجودًا بــالطبع فــي القــرنين السادس عشر والثامن عشر) له يد طولى في ارتفاع التكاليف (الأســعار) الناشــئة

عن زيادة التعقيد[١٩]، وقد أصبحت العولمة هي المهرب من ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي تستخدمها الاقتصادات ذات الفوائض الفائقة.

ربما لو كانت الاقتصادات ذات الفوائض الفائقة لم تكن تعاني من نفس المتاعب الناشئة عن كثير من دورات المنتج التي كانت تصل إلى قمتها في وقت واحد تقريبًا، لكان التوسع في الائتمان الخاص والعام قد عمل على إحداث توسع مستدام في الناتج الحقيقي، ووفقا لما عليه الموقف الآن فإن التركز الصناعي والتعقد والركود التكنولوجي والتضخم والكساد والانكماش – كل هذه المجموعة من المصطلحات إنما تصف المجتمعات الصناعية فيما بين أواخر الستينيات وأوائل التسعينيات في القرن العشرين، ويقدم مينش صورة للمأزق التكنولوجي بسبب الأسواق المتخمة وتراخي السرب الأخير من الابتكارات في ألمانيا الغربية السابقة، كما أصبحت اليابان، ومعها الولايات المتحدة، في خلال الثمانينيات تمثل "اقتصادات فقاعة" شديدة الخطورة والتعرض للمضاربات، وبعد انفجار الفقاعة أصبحت اليابان منذ ذلك الوقت تعاني من كساد طويل بدأ في انكماش أسعار الأسهم والعقارات.

وأصبح الاقتصاد في نهاية توسّعه الطويل المدى يشهد عدد الفروع الصناعية الناضجة الذى يفوق عدد تلك الفروع البادئة بابتكارات أساسية، وكان ارتفاع نسبة الغروب إلى نسبة الشروق بالنسبة للصناعات يعني حالات إفلاس وتصفية الأصول، أما المجموعات التي كان دخلها وثروتها مهددين تقوم بشد عرباتها معًا في شكل دائرة عند الغروب، بل إن تحالفات المنتجين تطالب بإعانات أكثر وبحمايتها من الواردات الأجنبية، كما أن جماعات العمال أصبحت أكثر ترددًا في المطالبة بتأمين الوظائف.

ويمكن النظر إلى ما وصفها مانكور أولسون **Mancur Olson** بأنها "تحالفات السعي للريع "**rent seeking**" على أنها جهود منظمة لتجنب آثار تخفيض الدخل نتيجة للركود أو المنافسة، التي هي المنافسة في أسواق المنتج أو أسواق

العمل[٢٠] وعندما تكون التكنولوجيا كافية لخلق فائض وتصبح المدخلات تكميلية، يكون من الصعب جدًا، وربما من المستحيل حتى بالنسبة لسوق حرة أن تحدد "النواتج الحدية" للأشخاص الملائمين؛ لأن العمل والسلع الرأسمالية "متساوية" في ضرورتها[٢١]، ومع ذلك فإن الفائض يجب أن يقسم وفقًا لقاعدة ما.

وإذا ما كانت تحالفات "الساعين للريع" هي التي تضع القواعد، فإن توزيع الدخل يتقرر من خلال سلطاتها، وما دامت معدلات نمو الأجور وتعداد العاملين لا تتجاوز معدلات "الإنتاجية"، فإن "الساعين للريع" يقومون بتقسيم الفائض بدون خلق قدر كبير من التضخم، وهذا يمكن أن يقدم وصفًا للنصف الأول من توسع الموجة الأولى، ولا يسهم "الساعون للريع" في الركود التضخمي إلا عندما نشر أسراب الابتكارات على أوسع نطاق.

أما أولئك الذين يروون قصة مختلفة عن النمو، فإن عليهم تفسير النمو المعقد لصناعتي النمو الأمريكيتين وهما صناعة النسخ بالتصوير **Photocopying** والحاسبات الالكترونية؛ إذ إن شركة زيروكس **Xerox Corporation** التي تسيطر على صناعة النسخ بالتصوير **Photocopying** – تدين بنموها المذهل لتحسين النموذج الأصلي للناسخة رقم ٩١٤، وتحولت زيروكس من النماذج المعقدة مرتفعة الثمن إلى النماذج التي يمكن أن تخدم احتياجات كل من مكتب الفرد الواحد، وأضخم الشركات.

أما شقيقة زيروكس شركة آي بي إم **IBM**، فقد قامت بإجراء تحويل شامل لمنشآت الأعمال والحكومة من خلال استخدام الحاسبات الإلكترونية، وفي هذه العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، مرت تكنولوجيا **IBM** في خلال أربعة أجيال، وكانت كل تكنولوجيا تالية تتضمن زيادة الطاقة، ومدى الاعتماد والثقة، وسرعة التعامل مع المعلومات، وبدورها انخفضت التكلفة للحاسبات، وتوسع سوق الحاسبات أمام منشآت الأعمال الصغيرة، وكذلك للعائلات.

وأصبحت هاتان الصناعتان لا تعتمدان فقط على آلات النسخ والتصوير، والحاسبات بالنسبة لنمو مبيعاتها، ويجب البحث عن احتمالات النمو الجديدة على آفاق جديدة للتكنولوجيا.

ولا شك أن جوزيف شومبيتر كان سيحس بالسرور عند علمه بصلة اكتشافه وأهمية أفكاره في الكتابات الاقتصادية الحديثة، أو على الأقل فقد يقودنا السرور البادي عليه إلى هذا الظن، حتى لو كان وضعه يخفي مدى اضطراب عالمه الداخلي.

ملاحظات:

(1) Robert M. Solow's seminal articles are *"A Contribution to the Theory of Economic Growth,"* Quarterly Journal of Economics 70 (1956): 65-94, and *"Technical Change and the Aggregate Production Function,"* Review of Economics and Statistics, August 1957.

(2) Robert M. Solow, *"Growth Theory and After,"* Nobel lecture, December 8, 1987, in Noble Lectures, Economic Sciences, 1981-1990, ed. Karl-Göran Maler (Singapore/New Jersey/ London/Hong Kong: World Scientific, 1992), p. 203.

(3) See Edward F. Denison, *Trends in American Economic Growth,* 1929-82 (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1985), p. 30.

(4) Interview with Robert Solow, *Challenge: The Magazine of Economic Affairs*, January-February 2000, p. 13.

(5) See, for example, Joan Robinson, "Keynes and Ricardo," Journal of Post Keynesian Economics 1 (Fall 1978): 16-18.

(٦) سرعان ما أخذ سولو هذا التجسد في اعتباره في أحد النماذج التي يكـون فيها لرأس المال "أعمار" مختلفة؛ انظر:

see Robert M. Solow, *"Investment and Technical Progress,* "in Mathematical Methods in the Social Sciences, eds. K. Arrow S. Karlin, and P. Suppes (Stanford, CA: Stanford University Press, 1960).

(٧) للاطلاع على التفاصيل، والتعمق في حياة شومبيتر المعذبة والمـضطربة انظر:

Robert Loring Allen. Opening Doors: *The Life and Work of Joseph Schumpeter* (New Brunswick and London: Transaction Publishers, 1992), and Richard Swedberg, Schumpeter: A Biography (Princeton: Princeton University Press, 1992).

(8) Robert Heilbroner, *"His Secret Life,"* The New York Review of Books, May 14, 1992, p. 31.

(9) Ayn Rand, Atlas Shrugged (New York: Random House, 1957), P. 28.

(10) See Joseph A. Schumpeter, *Business Cycles* (New York: McGraw-Hill, 1939).

(11) Harvard's Simon Kuznets's Noble Prize in economics is partly related to his collaboration with Schumpeter in identifying in historical detail the three long waves. See Simon kuznets, Economic Change (New York: W.W. Norton & Co., 1953).

(12) Heilbroner, op. cit., p. 27.

(١٣) ما يلي هو صيغة مختصرة لبحث أكثر طولاً قدِّم لأول مرة في كتاب:

E. Ray Canterbery, *the Making of Economics*, 3rd ed. (Belmont: Wadsworth, 1987) [soon to appear in a 4th ed. (River, View, New Jersey/ London/ Singapore: World Scientific, 2001)].

وقد عدّل فيما بعد بتطوير الأفكار كما قدمت في كتابه

E. Ray Canterbery, *"A Theory of Supra – Surplus Capitalism,"* Presidential Address, Eastern Economic Journal 13 (December 1988): 315-332.

(14) Canterbery, *"A Theory of Supra-Surplus Capitalism,: op. cit.*

(15) John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (Boston: Houghton Mifflin, 1967), P. 76.

(16) Gerhard O. Mensch, *Stalemate in Technology* (Cambridge, Massachusetts: Ballinger, 1979).

(17) Ibid., pp. 47-50.

(18) Ibid., p. 192.

(19) David Warsh, *the Idea of Economic Complexity* (New York: Viking Press, 1984), pp. 63-65.

(20) See Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (new Haven: Yale University press, 1982), especially pp. 77-98.

(21) See Canterbery, *"A Theory of Supra-Surplus Capitalism,"* op. cit.

الفصل الرابع عشر
الوجوه المتعددة للرأسمالية
جالبريث، وهيلبرونر والمؤسسيون

كان قَدَرُ الاقتصاديين المعاصرين هو اتباع خطى إسحاق نيوتن، وتخفيض الفكر الاقتصادي إلى مجرد آلة لتعظيم المنفعة البنتامية **Benthamite utility**. إن الحسابات الرياضية جميلة عند النظر إليها، والإحصاءات لطيفة، أما التطبيقات فهي مقيَّدة، وبتبني مفردات لعالم نيوتن، يلاحظ أن العوامل الاقتصادية – التي تعمل كجزئيات – قد حلت محل الاهتمامات الاجتماعية الأكثر اتساعًا لآدم سميث وتوماس مالثس وكارل ماركس وجون ستيوارت ميل وثورستين ڤيبلين وجون ماينارد كينز وجوزيف شومبيتر، بل حتى ألفريد مارشال، وعندما ننظر فيما إذا كان ضيق العقل أكثر حكمة من اتساع العقل، فإننا ينبغي أن نعمل التفكير؛ إذ إن الجزيئات ليست فقط خالية من الفكر، بل ليست لها أيضًا إرادة للتنظيم؛ نظرًا لأنها إذا انتظمت، فإنها طبقًا لأحد قوانين الطبيعة ليست حرة الإرادة.

ولا يمكننا أن نتجاهل حرية الانشقاق، إن المنشقين مثل سميث ومالثس وماركس وميل ومارشال وكينز قد أصبحوا هم التقليديين في وقت أو آخر، وقد فوَّت ڤيبلين والمؤسسيون بهامش بسيط فقط فرصتهم في أن يصبحوا مسيطرين، ومن بين المذكورين سابقا، ليس هناك سوى مارشال الذي كان مواكبًا تمامًا لعصره، العصر الفيكتوري، ونتجه الآن إلى حفنة من المعاصرين المعارضين، وهم على الرغم من مهاجمتهم للمعتقدات والمؤسسات التقليدية، فإنهم يتشاطرون خاصيتين وهما: الرغبة العارمة في تفسير الاقتصاد بأسره بنظرة اجتماعية واسعة، والقيام بهذا ببراعة لغوية فائقة، وفي الناحية الأولى، فقد كانوا جميعًا ينتقدون بشكل موحد أولئك التقليديين المعتدلين (الأرثونكس)، ليس بسبب دقتهم أو لطفهم، بل بسبب بعدهم عن الواقع، وفي الناحية الثانية، فإنهم مثل ڤيبلين يمزجون بين الفن والعلم من خلال براعتهم واستخدامهم المبتكر للنثر الإنجليزي، والصلة الرئيسية بين مهاجمي المعتقدات التقليدية للمعاصرين والماضين هي من خلال ماركس وڤيبلين.

الأفق المؤسسي:

يقول البروفيسور هيجينز: "في أي عاصفة يفضل أن تكون لـديك مظلـة"، وبالنسبة لمهاجمي التقليديين، يستحسن أن تكون المظلة كبيرة لأنهـم مـن أتبـاع النظرية الكلية(*)، ولما كان ڤيبلين قد أسس المدرسة الأمريكية الفريدة للمؤسـسيين حيث حصل جالبريث (١٩٧٦) وهيلبرونر (١٩٩٤) علـى جائزتهمـا المحترمـة ڤيبلين – كومونز **Veblen – Commons**، فإن مظلة المؤسسيين بالتأكيد كافية، وقد كان جالبريث لزمن طويل يعتبر ليس فقط من الاقتـصاديين، بعـد كينـز **Post Keynesians**، ولكن يعد أيضًا مؤسسيًا، ولم يكن كارل ماركس بدون بعض التأثير، ولكن المؤسسيين بصفة عامة يفضلون الحركات الإصلاحية في نطـاق رأسـمالية تتغير باستمرار، بينما كان ماركس يظن أو يعتقد أنها نظام انتقالي.

ويقوم المؤسسيون بدراسة المجتمع واقتصاده كجزء من كل، في إطار نمـط منظم للسلوك الاجتماعي، وهم يهتمون بثقافـة التقاليـد، والعـادات الاجتماعيـة، وطرائق التفكير، وطرائق المعيشة، وهذه الأنماط من التفكير والسلوك يمكنهـا أن توصف بشكل واسع بأنها مؤسسات، ولا يتطلب الأمـر ضـرورة وضـع هـذه المؤسسات في مباني ضخمة، ولكن يمكن أن تتضمن معتقدات أو تصورات مثـل الفروسية، وخرافة هوراشيو ألجر، وأخلاق البيوريتـان، وفكـرة حُريـة العُمـل، والمواقف العامة نحو تكوين نقابات العمال، أو الاشتراكية، أو دولة الرفاهة.

وقد قدمت فكرة ڤيبلين عن التطور مـن أعلـى إلـى أسـفل نظريـة للتغيـر الاجتماعي، في نطاق علم الاقتصاد، ومن هذا المنظور الأوسع، كان يمكن للمؤسسيين

(*) **holistic** = من أتباع النظرية الكلية **holism**، وهي نظرية مؤداها أن الكون وخاصة الطبيعة الحديثة ترى بطريقة صحيحة من ناحية تفاعل الكليّات (مثل الكائنات الحية) التي تزيد عـن مجرد كونها مجموعة جزيئاتهـا الأوليـة (المتـرجم عـن **Webester New Collegiate Dictionary**).

أن يتساءلوا عن الآثار على السياسات من تغيير المواقف والنزعات، ورفضوا قبول سؤال الاقتصادي الوضعي (مثل ما فعله فريدمان) عن "ما هو؟" مفضلين السؤال عن "كيف أمكن للاقتصاد أن يصل إلى ما هو عليه وإلى أين يقودنا؟" وكان تحديهم الشديد للأرثونكسية متأصلاً بعمق في تأكيدهم على التغير، الذي كانوا يرون أنه أساسي بشكل أكبر للحياة الاقتصادية من التوازنات النيوتونية.

أحياناً يصور الاقتصاديون فيبلين وجالبريث وهيلبرونر باعتبارهم أنبياء وحيدين يزيدون عن كونهم محترفي الإثارة الصغار، وهذه الصورة بعيدة عن البؤرة؛ لأنهم جزء من تقليد أمريكي فريد للنقد الاجتماعي، ينهض للدفاع عن المضطهدين، ولكنه يكون متحفظًا في الثناء على الأثرياء والموسرين، والمؤسسيون – في الاتجاه الشعبوي – يفضلون الإصلاحات الليبرالية والديمقراطية التي تتناسق مع توزيع أكثر مساواة للثروة والدخل، والشعبوية **Populism** تخلق مجادلات ومناظرات قد تعكس تصادم نظم القيم مثل تلك القائمة بين رجال البنوك الذين يفضلون ارتفاع معدلات الفائدة وتواضع المشترين للبيوت الذين يأملون في انخفاض معدلاتها.

ولم يكن المؤسسيون محل اهتمام كبير؛ حيث طغى نفوذ وبين الجامعات الأرثوذوكسية المانحة لشهادات الدكتوراه في الفلسفة **PHD**، ويبدو أن المؤسسيين الذين يدركون برود الصرامة في الاقتصاد النيوكلاسيكي – يرون أن السياسة الاقتصادية تتطور في نطاق إطار ذي أبعاد اجتماعية وسياسية وقانونية وتاريخية واقتصادية، وللمفارقة، فإن رغبتهم في أن يكونوا على صلة بالواقع تجعلهم عُرضة لانتقادهم بأنهم ليسوا على صلة بالموضوع وبالنظرية النيوكلاسيكية، وفي الحقيقة – على أي حال – فإن أفضل الاقتصاديين أولئك الذين يقتنعون بإنجازاتهم – غالبًا ما يقعون تحت لعنة المؤسسيين، فهناك قدر صغير على الأقل من المؤسسين في داخل كل اقتصادٍ جيد.

وقد سيطرت خمس من الشخصيات التاريخية على المدرسة المؤسسية هم: ڤيبلين الذي قدم الوحي والإطار العام، وويسلي سي. ميتشل **Wesley C. Mitchell**، الذي قام بالدراسات الإحصائية عن الدورة الاقتصادية، وقام بتأسيس المكتب القومي للبحوث الاقتصادية **National Bur eau of Economic Research**، والذي حظي بكثير من التقدير، وعمل على تنشيط البحوث العملية في الولايات المتحدة، وجون آر كومونز **John R. Commons** الذي حث الحكومة على تشريع الإصلاحات الاقتصادية، وكان له أثر كبير في البحوث الموجهة نحو الإصلاح التي قام بها قسم الاقتصاد بجامعة ويسكونسون، وكلارنس آيرز **Clarence Ayres** التي كتبت عن آثار التغير التكنولوجي على الاقتصاد ومؤسساته، وكذلك جالبريث.

واليوم أصبحت مجموعة المؤسسيين تطلق على نفسها اسم جمعية علم الاقتصاد التطوري **Association for Evolutionary Economics**، وقد بدأت في عام ١٩٦٧ بإصدار مجلتها الخاصة: **Journal of Economic Issues**، وقد أصبح لها أتباع كثيرون في علم الاقتصاد، وأصبحت مقالاتها، وكتابها، من بين الأكثر مرجعية بين المجلات الاقتصادية الأكاديمية كافة.

ولما كان روبرت هليبرونر قد وجه الاهتمام لا إلى تعريف الرأسمالية فحسب، بل أيضًا إلى فهم تحولاتها، فإننا نعود إليه لنجد طريقًا نعود به إلى الأساسيات، وبعده سنتناول جون كينيث جالبريث.

روبرت هيلبرونر والفلسفة العالمية:

ولد روبرت هيلبرونر في مدينة نيويورك في عائلة ألمانية ثرية، وكان والده لويس هيلبرونر، قد أنشأ شركة ويبر وهيلبرونر، وهي إحدى الشركات المعروفة لبيع ملابس الرجال بالتجزئة، فيما بين الحربين العالميتين، وباعتباره ابنًا لعائلة ثرية، فقد انتظم روبرت في مدرسة هوراس مان **Horace Mann School**، التي

كانت تابعة لكلية المعلمين لجامعة كولومبيا، وتعتبر بوابة إلى مجموعة أيفي **Ivy League**(*). أنها لقصة مثيرة أن نعرف كيف أمكن لصبي ثري أن يكون ذلك الاهتمام الكبير بالعدالة الاجتماعية، وأصبح واحدًا من أكثر الأمريكيين اليساريين البارزين كما ألف عديدًا من الأعمال الكلاسيكية.

وبعد وفاة والده، عندما كان روبرت لم يتجاوز الخامسة من عمره، أصبح سائق سيارة الأسرة ويلي جيركين والده البديل، ويعزو هيلبرونر ضميره الاجتماعي إلى مشاعره الساخطة عندما أدرك أن "أمه" كانت تعطي أوامر لسائقها لمجرد أن "ويلي" الذي كان يحبه كان بحاجة إلى المال الذي كان لديها، "ويلي" كان صديقًا حبيبًا، ولكنه مع ذلك كان خادمًا، لا يميزه عن الخدم سوى حلة السائق التي كان يرتديها.

ومن مجموعة أيفي اختار روبرت هارفارد في سنة مواتية هي عام ١٩٣٦، وهو الوقت الذي كان فيه قسم الاقتصاد بجامعة هارفارد يناقش معنى النظرية العامة **The General Theory** لكينز، رغم أن أعضاءه كانوا يأخذون الكينزية معهم إلى واشنطن العاصمة، وفي السنة الثانية بالجامعة كان بول إم سويزي **Paul M. Sweezy** هو معلم روبرت. كان سويزي مؤسس مجلة **Monthly Review Press**، وكان من أبرز الاقتصاديين الماركسيين الأمريكيين "القدامى"، وكانت مهمتهم الرئيسية هي تحديث أفكار ماركس ولينين عن رأسمالية الاحتكار، وفي ذلك الوقت، كان فصل هيلبرونر يدرس موضوع سعر الفائدة باعتباره مكافأة فيكتورية مقابل الامتناع عن الإنفاق، وقام سويزي بتكليف الفصل بقراءة كتاب فيبلين "نظرية الطبقة المترفة" **The Theory of the Leisure Class** كقراءة إضافية، وسأل هيلبرونر "ماذا تظن؟ هل كان لفيبلين أن يفكر في الامتناع؟".

(*) **Ivy League**: مجموعة من الكليات القديمة الراسخة في شرق الولايات المتحدة، وتتمتع بتقدير كبير من ناحية الدراسة والمنزلة الاجتماعية. (المترجم).

وعلى الرغم من أن ازدهار هيلبرونر كاقتصادي قد أخرته خدمته في الحرب العالمية الثانية (مثل الكينزيين الأمريكيين)، وتجربته في عـالم الأعمـال والكتابـة الحرة، "إنني ما زلت أتذكر ضوءًا يمر أمامي" كما يقول، وقد كان انـشغال ڤيبلـين بالأبعاد الاجتماعية لعلم الاقتصاد هو الذي أعطى هـيكلاً للاهتمامـات الاجتماعيـة القوية لدى هيلبرونر، وفي عام ١٩٤٦ عندما التحق روبرت بالفصل الدراسي الـذي كان يقدمه أدولف لوف **Adolph Lowe** عن تاريخ الفكر الاقتصادي فـي المدرسـة الجديدة للبحث الاجتماعي، وقع تحت سحر أستاذه، وأصبح فصل لوف **Lowe** دافعًـا لأول إصدار لكتاب هيلبرونر الكلاسيكي عـن الفلاسـفة الـدنيويين **The Worldly Philosophers**، وهو الكتاب الذي جذب كثيرًا من طلبـة الكليـة – مثلمـا تنجـذب الفراشات إلى ضوء الشموع – إلى علم الاقتصاد، وباع منه أكثر من مليون نسخة.

كان هيلبرونر مفرطًا فعلاً في عاداته الكتابية، ولكنه كـان محـدثًا شـديد التأثير، ولا شك أنه قد غير كثيرًا من الأفكار من خلال طريقة إقناعـه المحببـة، ويكشف وجهه الحنون حقيقة طبيعته الصادقة، كما أن ابتسامته الشيطانية تكـشف بديهة حية.

وعلى غرار الكلاسيكيات التي أعاد إليها الحيـاة فـي الفلاسـفة الـدنيويين، أصبحت كائنات هيلبرونر تضيف توسعًا في الرؤية إلى كتاباته، كما أن عناوين كتبه ملهمة وموحية بنفس القدر مثل: طبيعة الرأسمالية ومنطقها **The Nature and Logic of Capitalism**، تساؤل في داخل الإمكانات البـشرية **Inquiry into the Human Prospect**، بين الرأسـمالية والاشـتراكية **Between Capitalism and Socialism**، رأسمالية القرن الحادي والعشرين **Twenty – First century**، المستقبل تاريخًا **The Future as History**، أزمة الرؤية في الفكر الاقتـصادي الحـديث **The Crisis of Vision in Modern Economic Thought** مع وليم ميلبرج.

الرأسمالية: رؤية هيلبرونر:

في كتابه طبيعة ومنطق الرأسمالية عام ١٩٨٥ **The Nature and Logic of Capitalsim**، يتناول هيلبرونر فحص الرأسمالية ليس فقط باعتبارها "نسقًا اقتصاديًّا" ولكن أيضًا باعتبارها "نظامًا **Regime**" يستدعي المترتبات السياسية والنفسية، ورؤية هيلبرونر لرأس المال باعتباره علاقة اجتماعية هي في نفس روح رؤية ماركس، والخاصيتان المحددتان لهذه العلاقة الاجتماعية هما (١) الأشكال التي يتم الاحتفاظ فيها بالثروة، و(٢) الطرق التي يجري بها استخدام الثروة.

في النظم الإقطاعية أصبحت الفوائض الإنتاجية علامة على المكانة أو السلع الترفية التي تعطي مستهلكيها مكانة اجتماعية، وكانت الطبقة الحاكمة هم أولئك الذين كانوا يملكون أكبر حصة من سلع المظاهر الترفية، والذين سيتحكمون في فائض المجتمع، وكما لاحظ فيبلين، فإن أولئك الذين يجمعون الفوائض من الرأسمالية ينغمسون في الاستهلاك المنافي للذوق السليم من السلع الترفية، وفي ظل الرأسمالية - على أية حال - وعلى عكس الإقطاع، فإن الثروة عادة ما تتم حيازتها في معظم الأحوال وسائل إنتاج، والطبقات الرأسمالية الحاكمة تحصل على مكانتها من خلال ملكيتها للوسائل التي تنتج للمجتمع السلع المادية، والملكية تضفي سلطة وقوة بسبب "الحق الممنوح [لأصحاب وسائل الإنتاج] في حبس ما يملكون عن استخدام المجتمع إذا ما أرادوا"(١).

والقدرة على حبس رأس المال تضفي ميزة تفاوضية نهائية للرأسمالية على العمال، وتمكن الرأسماليين من أن يطلبوا لأنفسهم نصيب الأسد من فوائض المجتمع، وعدم المساواة في القوى التفاوضية وقوة المساومة هي مصدر الأرباح، ويساند هيلبرونر تمامًا ما يذكرنا به آدم سميث بشأن تفوق قدرة رأس المال على العمل، وكذلك اهتمام كارل ماركس بشأن استغلال رأس المال للعمال، وكما يكتب

هيلبرونر، فإن ماركس يرى أن السلعة "تعتبر حاملةً وتغليفًا للتـاريخ الاجتمـاعي للرأسمالية؛ لأنها تحتوي في داخلها العناصر الخفية للصراع الطبقي"(٢).

إلا أنه منطق هيلبرونر عن الرأسمالية ينحرف عن الماركسية بطرق هامة، وطبقًا لماركس، فإن الدولة هي اللجنة التنفيذية للبرجوازية، وطبقًا لهيلبرونر، فـإن الرأسماليين قد بزغوا من النظام الإقطاعي باعتبارهم أصحاب القـوة الاجتماعيـة المستقلة عن تحكم الدولة في وسائل العنف (على النقيض من النظـام الإقطـاعي؛ حيث كانت القوى السياسية والاقتصادية للدولة غير قابلة للانفصال)، وبمجـرد أن تصبح للرأسماليين حقوق الملكية الخاصة، فإن الرأسماليين يمكنهم السيطرة علـى وسائل الإنتاج، بينما ما زالت الدول تسيطر على وسائل العنف.

وعلى غرار ماركس، فإن هيلبرونر يرى تلاقيًا قويًا للمصالح بـين هـاتين النقطتين من نقاط القوة للرأسمالية، وعلى سبيل المثال، فـإن عنـف الدولـة يـتم استخدامه تاريخيًّا ضد العمال لحماية أملاك الرأسـماليين، وعلـى النقـيض مـن ماركس، فإن هيلبرونر لا يعتبر التمييز بين الدولة والاقتصاد مجرد وهم، بل يرى أن قوة ملاّك وسائل الإنتاج قد حدَّت من سلطات الدولة. مثل هذه القيود على قـوة الدولة تسمح للمعارضين السياسيين أن يتحدثوا وأن ينتقدوا الحكومة، بينما تـستمر قدرتهم على اكتساب معيشتهم بعيدًا عن سلطة الدولة، (وكان لأبـا ليرنـر **Abba lerner** رأي مماثل بشأن هذه الميزة السياسية لحقوق الملكية الخاصة):

وبالبحث عن الدوافع التي تحرك هؤلاء الذين يرغبون فـي مراكمـة رأس المال – يتجاوز هيلبرونر ما قاله ماركس حتى يصل إلى سيجموند فرويـد، فقـد اقتنع فرويد بأنه يقبع في داخل الطبيعة البشرية دافع شامل للسلطة والسيطرة، وهذا الدافع يأتي من خبرة البشرية في مجال الإعالة فى أثناء الطفولة، ومن ثـم، فـإن اشتهاء السلطة والمكانة يحدث في الترتيبات الاجتماعية كافة، ولما كان هذا الـدافع الشامل يبدي نفسه في التسلسل الهرمي، فإنه يعتبر عقوبـة أمـام المـساواة فـي الاشتراكية وكذلك في الرأسمالية، وفي بعض الأحيان يحتمل أن يتخذ هـذا الـدافع

أشكالاً أكثر مرضية مثل الديكتاتورية في المجتمع الاشتراكي أكثر منها في المجتمع الرأسمالي، وهنا تقفز الستالينية إلى التفكير، على الرغم من أن الرأسمالية أثبتت أنها لم تكن عائقًا أمام صعود هتلر في ألمانيا.

وربما يفسر ما سبق وضع هيلبرونر – مثل جون ستيوارت ميل – في مكان متوسط بين الرأسمالية والاشتراكية، وبالنسبة لهيلبرونر، فإن أفضل إنجاز للطموح البشري يتحقق في "سويد تخيلية بعض الشيء"؛ إذ إن السويد الواقعية تجسد أحد أشكال الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية. أما السويد التخيلية بعض الشئ، وهي رؤيا لاقتصاد تعاوني، فإنها تدفع الرأسمالية الليبرالية إلى أقصى حدودها، بينما يسمح للسياسات الديمقراطية وأهداف المساواة أن تكتسب قدرًا من التفوق على النزعة للاستحواذ، وبهذه الطريقة يتوازن التحليل التشاؤمي لهيلبرونر مع تفاؤله الأخلاقي، وتجدر الإشارة إلى أن رؤياه هنا قد ابتعدت قليلاً عن اهتمامه السابق بثراء والدته باعتباره مصدر السيطرة على الفقير ويللي جيركن، بديل والده.

جون كينيث جالبريث: مقدمة:

على غرار ڤيبلين وهيلبرونر، فإن جون كينيث جالبريث أيضًا يُسعد عموم القراء، وإن لم يسعد الاقتصاديين الآخرين دائمًا بكتبه مثل مجتمع الوفرة (١٩٥٨،١٩٦٩) **The Affluent Society**، والدولة الصناعية الجديدة (١٩٦٧) **The New Industrial State**، والاقتصاد والهدف العام (١٩٧٣) **Economies and The Public Purpose**، إن جالبريث (١٩٠٨– ...) وهو أكثر الاقتصاديين المؤسسيين من بعد كينز شهرة، والتزم بهجوم ڤيبلين على النيوكلاسيكيين، وعندما كان يحس النيوكلاسيكيون بالضعف، شعر جالبريث، مثل هيلبرونر بالقوة، وبينما كان النيوكلاسيكيون ينادون ضد التدخل في قوى السوق الطبيعية، كان جالبريث يرى أن القوى الاقتصادية إذا ما تركت لنفسها غالبًا ما تعمل في مصلحة الأقوى.

وتمامًا مثل ڤيبلين، فإن مكانة جالبريث في الأدب الأمريكي متينة، ليس فقط بسبب كتاباته في علم الاقتصاد التي كانت من أكثر الكتب مبيعًا، ولكن أيضًا من خلال ثلاث روايات لقيت ترحيبًا على نطاق واسع وغير ذلك من المؤلفات الأدبية، وقد ألف جالبريث أكثر من أربعة وعشرين كتابًا، وينافس في ذلك هيلبرونر باعتباره أوسع اقتصادي حديث مقروء، كما عمل جالبريث رئيسًا للمعهد الأمريكي وأكاديمية الفنون والآداب مجتمعين.

وعلى الرغم من أنه مثل ڤيبلين له جذور زراعية، وبديهة تهكمية ساخرة، ومواهب أدبية، فإن جالبريث على النقيض من ڤيبلين كان شخصية متوازنة جيدًا بشكل ملحوظ، وتمتع بحياة شخصية ناجحة مرتفعة المستوى، ناهيك عن صلاته بأعلى مستويات القوى السياسية في الحزب الديمقراطي.

وكان ميلتون فريدمان قد عارض ترشيح جالبريث لرياسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٧٠ على أسس واهية مفادها أن ڤيبلين لم يكن قط رئيسًا للجمعية، وكتب جالبريث: "لقد علمت بعد الانتخابات أن هذا قد جنبني كارثة"[٣]، وفيما بعد كتب مقدمة لطبعة جديدة من كتاب نظرية الطبقة المترفة **The Theory of the Leisure Class**، وقاد تعبئة لإنقاذ منزل أسرة ڤيبلين في منيسوتا من عوادي الدهر.

وفضلاً عن أعماله الرئيسية في الاقتصاد التي سبقت الإشارة إليها، كتب جالبريث أعمالاً تاريخية (الانهيار العظيم ١٩٢٩، **The Great Crash 1929**) و(الاقتصاد وفقًا للمنظور **Economics in Perspective**)، وكتب في السياسة (ساعة التحرر **The Liberal Hour** وكيف نخرج من فيتنام **How to Get Out of Vietnam**)، وفي المذكرات كتب الإسكتلندي **The Scotch** ويوميات سفير **Ambassador's Journal** والحياة في زماننا **A Life of our Times**، وكتب ساخرًا عن السياسة والقياس (أبعاد ماكلاندرس **McLandress Dimension**)، ورواية يهجو فيها وزارة الخارجية الأمريكية (النصر **The Triumph**)، وتلك الرواية

المسلية التي سبقت الإشارة إليها عن إغارات الشركات والسياسات الاقتصادية للثمانينيات (الأستاذ المثبت **A Tenured Professor**)، كما اشترك في تأليف كتاب (الرسم الهندي **Indian Painting**)، واستضاف كثيرين في حلقات تلفزيونية عن "عصر اللايقين" "**The Age of Uncertainty**".

وكان جالبريث محل ثقة الرؤساء، وكاتبًا لخطب أدلاي ستيفنسون، وليندون جونسون، وجورج ماكجفرن، وآل كيندي، كما كان سفيرًا للولايات المتحدة في الهند، ومرافقًا للسيدات الأوليات، ومن المقاييس شهرة جالبريث عام ١٩٦٨ له مقابلة مع مجلة بلاي بوي **Play Boy**، التي تذكرنا بالمسرات البديلة المتاحة لأولئك الذين يملكون المال الوفير، وفراغ فيبلين، والتوقعات المحدودة (وحتى لا يزاح من زمرة الصفوة، فإن ميلتون فريدمان عقد لقاء مع نفس المجلة في تاريخ لاحق).

كانت حياة جالبريث المبكرة خلفية تنبئ عن مسيرة حياته فيما بعد كناقد اجتماعي، فقد ولد في عام ١٩٠٨ في مجتمع زراعي إسكتلندي بالقرب من محطة أيونا **Iona Station** في أونتاريو بكندا، وقد بدأ والده حياته مدرسًا ثم تحول إلى الزراعة، وكان سياسيًّا ليبراليًّا بارزًا في هذا المجتمع الذي يكاد أن يكون معزولاً، وعندما ناهز عمر جون كينيث السادسة، بدأ يذهب إلى الاجتماعات السياسية مع والده، وربما كان ذلك هو الوقت الذي بدأت تتكون لديه حاسته التهكمية الساخرة، وفي مذكراته: الإسكتلندي **The Scotch** يتذكر جالبريث إحدى المناسبات التي ألقى فيها والده خطبة ينتقد فيها خصومه من المحافظين، من أعلى قمة أحد أكوام السباخ الضخمة، معتذرًا بأنه اضطر للحديث من على منصة حزب المحافظين.

وقد كانت دراسة جالبريث الثانوية في داتون **Dutton**، وهي قرية كانت مشطورة بسبب النزاع بين الإسكتلنديين والإنجليز من سكانها، وكان معظم المحافظين من التجار الإنجليز، بينما كان معظم أتباع الحزب الليبرالي من الإسكتلنديين، وكانت خلافاتهم الاقتصادية كبيرة، وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى كان تجار القرى قد انتعشت أحوالهم (كما حدث في الولايات

المتحدة)، بينما كان المزارعون يعانون. واعتقد الإسكتلنديون، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم في مكانة تفوق مكانة الإنجليز في جميع الوجوه (وهو ما يوافق عليه جالبريث) أن التجار كانوا أفضل حالاً؛ لأنهم كانوا يشترون بأدنى الأسعار، ويبيعون بأعلى الأسعار، وفيما يبدو فقد تركت قوة المساومة المتفوقة للتجار انطباعًا دائمًا على الشاب.

واستمر جالبريث في دراسته بكلية الزراعة بأونتاريو، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة كاليفورنيا في بركلي عام ١٩٣٦؛ حيث كان قد درس ڤيبلين وماركس أولاً، وقضى معظم حياته الأكاديمية بعد ذلك في جامعة هارفارد أستاذًا للاقتصاد، والآن أصبح أستاذًا غير متفرغ بالجامعة.

نظرية جالبريث العامة عن التنمية المتقدمة:

كان هدف كتابات جالبريث في الاقتصاد ليس أقل من استبدال النظام النيوكلاسيكي، وكان يعترف بأن "النسق النيوكلاسيكي" يكون مفيدًا عند تطبيقه على نظام السوق، ولكن - كما يقول - الرأسمالية الأمريكية الحديثة قد أفرخت نظامًا آخر يعيش جنبًا إلى جنب مع نظام السوق المعروف، ولكنه تجاوزه وتفوق عليه بمراحل من ناحية الثروة والقوة الضخمة.

نظام التخطيط:

يطلق جالبريث على هذا النظام الآخر نظام التخطيط، الذي يقصد به ألفًا (أو نحوها) من أضخم الشركات الصناعية، إن المنشآت الصناعية الألف العملاقة في الولايات المتحدة تنتج حصة من الناتج القومي الإجمالي **GNP** أكبر من باقي منشآت الأعمال مجتمعة التي يبلغ عددها ١٢ مليون منشأة، وتبلغ المبيعات الكلية لأضخم أربع شركات في الولايات المتحدة ما يزيد على أولئك الملايين الثلاثة من المزارعين الذين احتفظ بهم جالبريث في السوق؛ لأنهم ينتجون المواد الغذائية. "إن

حجم شركة جنرال موتورز لا يفيد في الاحتكار أو في اقتصاديات الحجم، ولكن في التخطيط" هكذا كتب جالبريث(٤)، ويعتقد جالبريث أن النسق النيوكلاسيكي لا يمكنه تفسير الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في الشركة العملاقة.

ويطلق جالبريث على نظريته "النظرية العامة للتنمية المتقدمة **The general theory of advanced development**" وهي تختلف عن النظرية النيوكلاسيكية من ناحيتين هامتين: أولاً: إن نظرية التسعير ليست بذات أهمية خاصة في نظم التخطيط، وثانيًا: إنه بينما تتم المحافظة على التناغم النيوكلاسيكي؛ نظرًا لعدم وجود أي عنصر واحد في الاقتصاد لديه القوة على ضبط الأسعار، فإن الشركة العملاقة لديها القوة التي تمكنها من فرض أغراضها على الآخرين، والسبب الوحيد الذي لا يجعل الشركة العملاقة لديها القوة التي تمكنها من فرض أغراضها على الآخرين، والسبب الوحيد الذي لا يجعل الشركة العملاقة مفسدة مطلقة، هو أن القوة ليست مطلقة تمامًا(*)، وعلى الرغم من أن الشركات لا تتحكم في كل مصادر القوة السياسية، فإن قوة نظام التخطيط تكفي لفرض نمط "غير رشيد" لحياة الأفراد.

وطبقًا لجالبريث، فإن الشركة الضخمة تضخمت ونمت بهذا الشكل؛ لأن التكنولوجيا بلغت درجة من التعقيد؛ مما تطلب وحدة تنظيمية جديدة للتعامل معها. "وبفضل هذا التخطيط – بمعنى التحكم في ضبط التوريد وضبط الطلب وتوفير رأس المال وتقليل المخاطر للحد الأدنى – لا يوجد" كما يقول جالبريث: "حد أعلى واضح للحجم المرغوب"(٥).

وقد تم بناء النموذج (**T**) الأول للسيارة فورد في مصنع صغير في وقت قصير، ولكن كما كتب جالبريث، فإن طراز موستانج لشركة فورد الذي تم إنتاجه في منتصف الستينيات – تطلب عمالة متخصصة، وإنفاق مبالغ كبيرة من رأس

(*) يشير هذا إلى المثل القائل بأن القوة المطلقة مفسدة مطلقة (**Absolute power, corrupts absolutely**) (المترجم).

المال، وخطة دقيقة مفصلة ومحكمة للإنتاج، وتنظيمًا عاليًا، والأمر يتطلب سنوات عديدة ما بين لوحة الرسم ووضع السيارة على الطريق، ومن حسن الحظ أن خطة المنشأة غالبًا ما تكون لمصلحة الصناعة بأسرها.

وفي عالم الكتب المدرسية النيوكلاسيكية كثيرًا ما يرد أن المستهلكين هم من الملكات والمكان الذين يمكنهم تعظيم سعادتهم من خلال الاختيار الحر لما يفضلونه من قمصان وجونلات، وصابون وزيوت الحمام، ومشروبات ومقبلات الطعام. وعلى النقيض، فإن نسق التخطيط الجالبريثي يكشف عيوبا خطيرة في حرية الاختيار هذه؛ إذ إن الأمر يستغرق كثيرًا من الوقت، ومبالغ كبيرة من رأس المال لتوصيل السيارة موستانج إلى صالة عرض الوكيل، والشركة تريد أن تعمل كل ما في وسعها للتأكد من شراء المستهلك للموستانج، بدلاً من اختياره طرازًا لسيارة ذات قوة مختلفة في عدد أحصنتها أو ربما قد يختار شراء الحصان ذاته.

ولذا، فإن جزءًا من خطة الشركة يصبح هو إدارة ما يرغب فيه المستهلكون، ومن خلال الإعلان والترويج وفن البيع، فإن المنتجين يخلقون عديدًا لهذه الرغبات التي يسعون لإشباعها والظاهرة الاقتصادية التي يسميها جالبريث "أثر التبعية"، ومع رفضه للفكرة النيوكلاسيكية بتناقص المنفعة الحدية، يتوقع جالبريث – متجاوزًا حتى ما رآه ڤيبلين – شيئًا أقرب إلى سيادة المنتج في الاقتصاد الأمريكي.

وعلى سبيل المثال، ففي إحدى المناقشات عن السيارات، لاحظ جالبريث "أنه نظرًا لأن جنرال موتورز أصبحت تنتج نحو نصف السيارات، فإن تصميماتها لا تعكس الطراز الحالي، ولكنها هي الطراز الحالي، والشكل الملائم للسيارة، بالنسبة لمعظم الأشخاص، سيكون هو ما يمليه الصناع الرئيسيون للسيارات بشأن ما سيكون عليه شكل السيارة"[٦].

وبمجرد إشباع الضروريات يكون هناك عالم جديد تمامًا من الرغبات الممكنة ينتظر خلقه من خلال إعلانات أكبر عليها صبايا ملاح يرتدين سيورًا جلدية، ومن خلال إعلانات التلفزيون يظهر فيها الرجال الخضر العمالقة، ومن خلال إعلانات المجلات عن المشروبات الكحولية في صناديق مخملية، ويلاحظ جالبريث أن "وسائل الإعلام لم تكن ضرورية عندما كانت حاجات الجماهير تتمحور أساسًا حول الاحتياجات المادية؛ إذ لا يمكن حث الأفراد بالنسبة لإنفاقهم؛ حيث يذهب ذلك للغذاء الرئيسي والمأوى"(٧).

وفي كتابه "الاقتصاد والهدف العام" **"Economics and Public Purpose"** يدعم جالبريث حجته بشأن خلق الحاجة بعض الشيء، معترفًا بأن أي تخفيف للمهمة الشاقة لغسيل الصحون لعائلة كبيرة يمثل سدًّا لحاجة فعلية – رغم أن أي شخص لن يحتاج بالفعل إلى غسالة صحون أتوماتيكية قرنفلية اللون، وينفق كثير من المنشآت العملاقة قدرًا لا بأس به من مواردها على البحوث التي تهدف لاكتشاف هذه الحاجات – حتى لو كانت غير محسوسة بشكل كبير.

وهكذا، فإن " بيع صوت القَلي" قد يؤدي إلى زيادة المبيعات والنمو لإحدى المنشآت، ولكنه يفيد أيضًا الصناعة بأسرها، وهو شكل آمن من المنافسة بين المتنافسين القائمين، ويزيد من صعُوبة دخول منافسين جدد أو ترسيخ أقدامهم في الميدان، ويؤدي الإنفاق على المصروفات المشتركة لبحوث السوق – والإعلان – والترويج من جانب أكبر ثلاث شركات لصناعة السيارات إلى زيادة ما يخصصه المستهلك في موازنته بغرض شراء سيارة وإلى ترويج النمو في الصناعة بأسرها، وعلى الرغم من أن جالبريث لم يتوسع في تحليله إلى الاقتصاد الدولي، فإن اليابانيين كانوا لا بدّ أن يستفيدوا من أساليب الولايات المتحدة في "بيع" السيارات إلى العالم.

الهيكل التقني والغرض منه:

في عالم نظم التخطيط للشركات العملاقة تقوم مجموعات بدلاً من الأفراد بصناعة القرارات، وكل الموظفين الذين لهم دور في العملية الجماعية لصنع القرار هم أعضاء في الهيكل التقني، وهو مصطلح جماعي لا يضم كبار الموظفين في الشركة فقط، بل يضم أيضًا بعض الموظفين وبعض العمال المعينين أيضًا، وهو يتكون فقط من أولئك الذين يمكنهم أن يضيفوا المعرفة المتخصصة، والموهبة أو الخبرة إلى قرارات المجموعة، وفي الشركات الضخمة جدًّا، فقد يضم أيضًا رئيس مجلس الإدارة، والرئيس [العضو المنتدب] ونواب الرئيس من ذوي المسئوليات المهمة، وأشخاصًا من ذوي المناصب الرئيسية في هيئة موظفي الشركة، مثل رؤساء الإدارات أو الأقسام، والهيكل التقني لا يمكن تعريفه بشكل محدد، كما يقول جالبريث، ولكنه أصبح يسيطر على الشركات بطريقة تدعم نبوءة ڤيبلين بأن جميع المنشآت سيتولى الفنيون منطقيًّا تشغيلها بدلاً من المخاطرين.

والهيكل التقني يستبدل ريادي الأعمال **Entrepreneur** القديم وكابتن الصناعة بشيء يشبه كثيرًا لجنة ضخمة، واللجان لديها أهداف تختلف عن القبضة الثابتة (أو غير الثابتة) للكابتن التي تمسك بعنان الشركة، وبينما كان علم الاقتصاد النيوكلاسيكي لديه الفرد الرأسمالي الذي يهدف إلى (وينجح في) تعظيم الربح، فإن الهيكل التقني المسيطر لجالبريث لديه غرضان رئيسيان بدلاً من غرض واحد.

أولاً: هناك غرض الحماية؛ إذ إن قيام الهيكل التقني جماعيًّا باتخاذ القرار هو محاولة لضمان مستوى أساسي ولا ينقطع للإيراد، والمحافظة على رضاء حملة الأسهم وإبقاء البنوك بعيدًا عن الأبواب مع توفير مدخرات ورأس مال للشركة، وفي هذا الصدد تتصرف الشركة العملاقة كبيروقراطية عملاقة. **وثانيًا:** إن هذا الهيكل له دور إيجابي هو نمو المنشأة، والنمو يصبح هو الغرض المهم لنظام التخطيط برمته، ومن ثم للمجتمع الذي تسيطر عليه منشآت الأعمال العملاقة.

وإحدى الطرائق التي تضمن بها المنشآت تحقيق النمو هي القيام بذلك من خلال الاستحواذ، وفيما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٥ استحوذت أكبر ٢٠٠ شركة صناعية في الولايات المتحدة على ٢٦٩٢ منشأة أخرى، كما يلاحظ جالبريث، وكانت هذه الاستحواذات تمثل نحو $\frac{1}{7}$ من كل النمو في أصول هذه المنشآت خلال هذه الفترة، وفي السنوات الثلاث التالية قامت أكبر ٢٠٠ شركة بالاستحواذ على ١٢٠٠ منشأة أخرى.

وعلى النقيض من ماركس وفيبلين، اللذين كانا يعتقدان أن الدافع إلى التركز الصناعي هو التعطش إلى الربح، ويرى جالبريث في دافع الهيكل التقني ميزة بيروقراطية وهو دافع يكتب أيضًا هكذا: سلطة.

وكل عضو في الهيكل التقني يرى المنطق في النمو، فالوحدة في المنشأة، كإدارة مثلاً، يمكنها أن تتوسع في مبيعاتها، ومع ازدياد الإيرادات يمكن للإدارة أن تتوسع في العمالة بها، ويمكن أن تطالب بترقيات جديدة، وزيادات في الأجور، ومتطلبات أساسية تتماشى مع الزيادة في الحجم، والمكافآت التي لا يمكن لأعضاء الشركات التي لا تحقق النمو أن يطالبوا بها، ولما كانت الضخامة تأتي بالضخامة؛ نظرًا لأن ازدياد الإيرادات يوفر الشركة المزيد لكي تنمو، وعندما تكون الشركة من الضخامة بحيث يمكن لإنتاجها وحده أن يحدث تقلبات في الأسعار، يكون الأكثر أمنًا لهذه المنشأة ويقنع منشآت أخرى مماثلة أن تحدد الأسعار أولاً، ثم تقوم بتعديل إنتاجها لبيع منتجاتها بالسعر المحدد سلفًا(٨).

إن نظام التخطيط والهيكل التقني مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالدولة؛ نظرًا لأن المصروفات الحكومية تمثل حصة ضخمة من إيراد الشركات، وما زالت هناك أيضًا أسباب أخرى لوجود علاقة حميمة بين البيروقراطيات الحكومية والشركات، أهمها التكافل البيروقراطي، وتنحو الوكالات التنظيمية العامة، مثل لجنة التجارة الفيدرالية - إلى أن تقع أسيرة للمنشآت التي أُنشئت هي من أجل تنظيمها، وغالبًا ما تقدم الحكومة رأس المال للتطوير الفني، مثل الطاقة النووية، والحاسبات، والنقل

الجوي الحديث، ومعدات الاتصالات بالأقمار الصناعية، وأحيانًا يمكن للحكومة أن تقوم بدور وكالة إقراض الملاذ الأخير، مثل ما كان عليه الحال في حالات الإنقاذ التاريخية لشركة لوكهيد، وشركة كرايزلر، وإدارة رأس المال طويل الأجل.

وهكذا يصبح هدف نمو الشركة غير قابل للانفصال عن هدف النمو الاقتصادي القومي، فما يكون جيدًا للحكومة يكون جيدًا لجنرال موتورز، والنمو الاقتصادي القومي هو أيضًا هدف مهم للعمالة المنظمة، وهو هدف يتلاءم جيدًا مع طموح الهيكل التقني، فالمنشآت العملاقة تحدد الأسعار؛ بحيث يمكنها أن تنقل عادة عبء زيادة الأجور إلى المستهلك في شكل أسعار أعلى، وكل إنسان يربح ربما باستثناء المستهلك.

مبدأ جالبريث عن التطور غير المتساوي:

ما يصفه جالبريث هو توزيع غير متساوٍ للقوة بين نظام التخطيط ونظام السوق الذي ينتج من تطورهما غير المتساوي، ويتطلب نظام التخطيط عمالاً على مستويات عالية من المهارة، على أن يكون بإمكانه أن يدفع لهم أجورًا جيدة جدًّا غالبًا أعلى مما يستحقون في نظام السوق مقابل قدرتهم على توليد إيراد، وهكذا فإن نظام السوق يكون في وضع سيئ من منافسته على العمالة الماهرة، وفضلاً عن هذا، فإن نظام التخطيط ذا النفوذ يمكنه أن يحصل على الخدمات من الدولة، التي يستغني عنها نظام السوق إلى حد كبير.

والتطور غير المتساوي الذي يحابي نظام التخطيط يؤثر في نزعات اجتماعية كبيرة، على سبيل المثال: إذا كان المستهلكون يحافظون على عشقهم للنقل الخاص بسبب أن نظام التخطيط قد أفهمهم جزئيًّا بأن السيارات أساسية لحياتهم. عندئذ يتم الاستخفاف بالنقل العام، حتى مع أنه قد يكون أكثر فائدة للمجتمع في النهاية.

ويهتم جالبريث باختلال التوازن الاجتماعي؛ إذ إن القطاع الخاص يتسم بالنهم بينما يكون القطاع العام غير العسكري يعاني من الحرمان، حرمان يمتد إلى التعليم، والفنون، ومختلف أنواع الخدمات العامة، والسياسة العامة النقدية والمالية تخدم سياسة الهيكل التقني المتمثلة في النمو الاقتصادي المطّرد، حتى يمكن للمستهلكين الأفراد أن يشتروا منتجات المنشآت العملاقة، والتضخم قد يكون نتيجة لهذا الزواج، ولكن الشركات العملاقة عادة ما تكون محصنة من السياسات النقدية المقيدة؛ نظرًا لأن العمالقة لديهم مواردهم المالية الذاتية الضخمة التي ينهلون منها، وما دام الطلب مرتفعًا في الاقتصاد، ولم يكن من الممكن للجمهور أن يعارض بشكل فعال الهيكل التقني، فستكون النتيجة أن حلزونية الأجور – الأسعار تواصل الارتفاع.

عالم جالبريث:

كان جالبريث واضحًا في انفصاله عن النيوكلاسكيين، وكانت بؤرة تركيزه على التخطيط وليست على السوق، وهو يقوم بفحص المنشأة العملاقة، وليس المنشأة الصغيرة، ويرى أن الأسعار والنواتج يجري تقريرها من خلال الهيكل التقني، وليس عن طريق آلية السوق، وهو أكثر إيمانًا بسيادة المنتج منه بسيادة المستهلك، وهدف المنشأة هو النمو، بدلاً من أقصى معدلات الربح.

إن علاقة الدولة بالشركة هي علاقة تعاونية، ويرى جالبريث أن كل ما يتعلق بنوعية الحياة لكن في مكوّنات الناتج، وليس في حجمه، ولأنه يتجاوز الاقتصاديين إلى جمهور أكبر، ونظرًا لأنه – مثل فيبلين وهيلبرونر – يرى علم الاقتصاد النيوكلاسيكي مسألة اعتقاد بدلاً من كونه حقيقة واقعة، فإن جالبريث لا يلقى إعجابًا شاملاً من الاقتصاديين المهنيين الآخرين.

النتائـــج:

على غرار ما فعله جون ستيوارت ميل، فقــد قــام جالبريـــث وهيلبرونـــر وغيرهما من المؤسسيين بتذكير علم الاقتصاد بمضامينه الإنسانية الواســـعة، وقـــد قاموا جميعًا في لحظة ما بالتشكك مرة أخرى في إعلاء الاختيار الاقتصادي البحت على موازنة الأشياء المهمة في الحياة، كما أظهروا بطريقة لا لـــبس فيهـــا عـــدم التساوي في التطور بالاقتصاد الأمريكي، على النقيض من السلاسة المفترضة التي رسمها النيوكلاسيكيون، وبأحد المعاني أيضًا، فإن جالبريث – مثل آدم ســـميث – هو المعلِّم الأخلاقي الإسكتلندي الذي يحثنا على التحرك تجاه مجتمع أكثر إنجـــازًا، وكما قال هيلبرونر في أول كتاب له: إن الاقتصاديين الأكثر أهميـــة تاريخيًّـــا قـــد حاولوا أن يحطموا الأرثوذوكسية الحاكمة، وهذا هو ما كان جالبريث وهيلبرونـــر يفعلانه، وكان ميدانهما هو جزءًا من دولة الاقتصاد السياسي العريقة.

ومع ذلك، يظل النموذج الذي وضعه مارشال أو فـــالراس كآلـــة للاتـــساق الداخلي بلا أخطاء، هو الذي يحظى بإعجاب معظم الاقتصاديين، وفي الواقع، فقـــد بيَّن الاقتصاديون كيف يمكـــن اســـتخدام آليـــة التـــسعير وتخـــصيص المـــوارد النيوكلاسيكية في ظل الاشتراكية؟ وكيف أن الملكية الخاصة ليـــست لهـــا أهميـــة نظرية مطلقًا، في النظرية النيوكلاسيكية وهو ما يعني أنها كأداة، فـــإن النظريـــة توجد بذاتها، مستقلة عن الرأسمالية، ويشكو هيلبرونر قائلاً: "إن اقتصاديّ هارفارد جريج مانكيو **Graeg Mankiw** هو مؤلف أحد الكتب الجيدة كتابة، والشعبية، وهو شاب شديد الذكاء، كما أنه يتحدث عن الحاجة إلى استخدام لغة علمية، ولكنـــه لـــم يستخدم "مطلقًا" كلمة "رأسمالية"(٩).

ربما كان هذا هو السبب الذي يطلق من أجله جالبريث على علم الاقتـــصاد النيوكلاسيكي أنه "نسق إيماني"، وهو يعبر – أو على الأقل يبدو أنه يعبر – عـــن

عدد من القيم الغربية الهامة، مثل الحرية والمبادرة الفردية، والماركسية من ناحية أخرى لا تتلاءم مع أخلاق الغرب في بعض النواحي، كما أن عيبها الأكبر فربما هو مولدها في المتحف البريطاني، وهو مكان خارج يقع أبواب جامعة كامبردج، إنجلترا، وهذا المولد المتدني حرمها من التنشئة المناسبة في الممالك الأكاديمية، أما بالنسبة للمؤسسيين، فإن ڤيبلين لم يجد أبدًا منصبًا مضمونًا في أي جامعة أمريكية كبرى، بينما حصل جالبريث على منصب دائم في جامعة هارفارد باعتباره كينزيًا.

وقد نجا النيوكلاسيكيون من مصير الرأسمالية الكاريكاتورية؛ نظرًا لأن الاقتصاديين فشلوا في دعم آلة أفضل، كما نجا الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أيضًا من النقد اللاذع لماركس، لكن لا يمكن نسيان جالبريث وهيلبرونر، فانتقاداتهما وتحدياتهما التي حظيت بجمهور كبير من القراء؛ نظرًا لصلتها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل، فإن النقاد الأرثوذكس لا يعبرون بشكل جيد عن مدى صلتهم بالواقع.

ملاحظات:

(1) Robert Heilbroner, *Behind the Veil of Economics* (New York: W.W. Norton, 1988), p. 38.

(2) Robert Heilbroner, *Marxism: for and Against* (New York: w.w. Norton, 1980), p. 103.

(3) John Kenneth Galbraith, *A Life in our Times* (Boston: Houghton Mifflin, 1981), p. 31.

(4) John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (Boston: Houghton Mifflin, 1967), p. 76.

(5) Ibid.

(6) Ibid., p. 30.

(٧) Ibid., p. 207 يمكن تصوير هذه المناقشة بهرم الاحتياجات لمنجر Menger في الجدول ٧-١ والذي يبين أنه عند استيفاء الاحتياجات ١، ٢، ٣ ووفقًا لما يقوله جالبريث، فإن الحث الإعلامي يصبح فعّالاً مع الحاجة الرابعة (إمكان النقل) والحاجة الخامسة (التمتع بالرفاهية).

(٨) أولئك الذين يرغبون في الحصول على تفصيلات أكثر عن نظرية الشركة لجالبريث يمكنهم الاستفادة من قراءة تقييم لها كتبه أصغر أبنائه جيمس ك. جالبريث: انظر James K. Galbraith, *"Galbraith and the Theory of the Corporation,"* Journal of Post Keynesian Economics 6 (Fall

43-60 :(1984). ويرى جيمس أن إسهام والده الأكثر أهميــة فــي النظريــة الاقتصادية هو نظريته عن الشركات.

(9) ***"The End of the Worldly Philosophy: Interview with Robert Heilbroner,"*** **Challenge: The Magazine of Economic Affairs 42, no. 3 (May – June 1999): 56.**

الفصل الخامس عشر
صعود اقتصاد الكازينو

كما لوحظ، فإن الرأسمالية شيطانية في نطاقها: إن لها وجوهًا عديدة، وقد بدأ تحول عظيم آخر في الرأسمالية الأمريكية في خلال فترة إدارة الرئيس ريجان، وكانت إنجلترا قد قامت باستيراد بعض من نفس قوى التحول في أثناء سنوات حكم تاتشر، وقد بدأ كل شيء بما أطلق عليه **Reganomics** [اقتصاد ريجان]، الذي تطلب تجمعًا لثلاث قوى عظيمة فعالة، الأولى كانت النقودية، وكما قال ميلتون فريدمان لرونالد ريجان: "والنقودية يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التضخم مع انخفاض مؤقت فقط في الإنتاج والعمالة"، والقوة الثانية كانت ارتفاع نفوذ النمساويين المحدثين ورغبتهم في تحرير ريادي الأعمال والدولة، والثالثة كانت حلم أنصار جانب العرض لتحرير الأغنياء من الضرائب "المفرطة"، ومن تلك القوى جاء صعود قوة اليمين الجديد في فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدءًا من الاقتصادي النمساوي لودفيج فون مايزس **Ludwig von Mises** في فيينا التي استقرت على درج السلم الأمامي للبيت الأبيض مع رونالد ريجان.

وكما حدث مع المذهب النقودي، فإن صعود اليمين الجديد كان ردَّ فعل على أزمات الركود التضخمي في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، وبينما كان الكينزيون متحدين في توقعهم لقيام الحكومة بدور ما في الاقتصاد، فإن اليمين الجديد كان يضع ثقته في الرأسمالية ذات الأسواق الحرّة، كما كان اليمين الجديد يرى في السوق حلاً لجميع المشاكل الاقتصادية، وأنه يمثل الحل الوحيد.

نبعت الحلقة المبدئية لاتصال النمساويين الجدد بالسلطة السياسية من إنشاء مؤسسة تشارلز كوخ في عام ١٩٧٤ **Charles Koch Foundation**، التي أصبحت معهد كاتو بواشنطن دي.سي. **Cato Institute, Washington. D.C.**، وكان كوخ – رئيس مجموعة كوخ الصناعية – قد أنشأ مؤسسته لغرس بذور آراء

الاقتصاديين المناصرين لمبدأ دعه يعمل **Laissez-faire** مثل لودفيج فون مايزس، الاقتصادي الأثير لآين راند، وكان الهدف المشترك للنمساويين الجُدد ومعهد كـاتو هو تقليص الحكومة إلى حد كبير، وعلى الرغم من أنهم قد يفضلون شخصية مـن عينة آين راند على رونالد ريجان كرئيس، فإن رئاسته كانت هي اللعبة الوحيدة في المدينة، وقام النقوديون وأنصار علم اقتصاد ريجان ببناء جسر إلى اقتصاد الكازينو – جزئيًا عن قصد، ولكن غالبًا بمفعول الخطأ والصدفة.

تجربة بنك الاحتياطي الفيدرالي مع المذهب النقودي لفريدمان (١٩٧٩–١٩٨٢):

على أية حال، كان المذهب النقودي سابقًا على رياسة ريجـان، فقـد كـان ظهور التضخم في أواخر الستينيات (ثم أصبح أسوأ بموقف منظمة الأوبك خـلال السبعينيات من القرن العشرين)، وصعود ميلتون فريدمان قـد أدى إلـى تجربـة نقودية، بدأت في الشهور الأخيرة من رياسة جيمي كارتر، وقد أكد بـول فـولكر **Paul Volker**، الذي كان آنئذ رئيسًا لنظام الاحتياطي الفيدرالي – أن معدل النمـو في عرض النقود قد انخفض تقريبًا إلى النصف خلال الشهور الستة الأولـى مـن التجربة، كما أن سعر الفائدة لأموال الاحتياطي الفيدرالي، الذي كان قد اقترب مـن ١٠٪ في منتصف صيف ١٩٧٩ قد ارتفع تقريبًا إلـى الـضعف بحلـول أوائـل الثمانينيات؛ حيث وصل إلى ١٨٪، بل إن أعلى الشركات تصنيفًا بدأت تدفع ١٤٪ على قروضها.

وهكذا أصبحت إدارة كارتر تواجه هرمجدون(*) تمويلية، فـضغطت علـى فولكر المتردد لتفعيل إجراء مضاد قلما تم استخدامه، ألا وهو قانون رقابة الائتمان

(*) هرمجدون: الموضع الذي ستجري فيه المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر التي يتنبأ أنها ستحدث في نهاية العالم وفقًا لما جاء بالعهـد الجديـد (سـفر الرؤيـة. إصـحاح ١٦) (المترجم).

لعام ١٩٦٩ The Credit Control Act لتنظيم ائتمان المؤسسات المالية، وكان التخفيض الفوري في الاقتراض ذا أثر سريع ومُمْرِض على الاقتصاد، وفي الربع الثاني من عام ١٩٨٠، انخفض الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP) بمعدل سنوي بلغ ١٠٪ تقريبًا، وهكذا أدى المذهب النقودي لفولكر والخطأ التنظيمي لإدارة كارتر في إحداث ركود حاد جدًّا في الأعمال، ركب على ظهر الركود الطويل اللانحي والمؤلم الذي امتد فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥، ومع ذلك فإن الركود الشديد وإن كان قصيرًا قد انتهى قبل التجربة النقودية، وبدأ فولكر يلغي الضوابط الجديدة بعد شهرين فقط من فرضها، وبدأ الاحتياطي الفيدرالي يضخ النقود في الاقتصاد، ولا يلجأ سوى مؤقتًا إلى العكس.

وهُزم كارتر في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠، وعُزِي ذلك في جزء كبير منه إلى ما جلبه النقوديون، على الرغم من التحذيرات التي وجهها مستشارو البيت الأبيض عن عواقب سياسة الاحتياطي الفيدرالي، لقد كان اقتصادًا لا يجدي فيه سوى التفاؤل المعدي لرونالد ريجان وعلم اقتصاد جانب العرض؛ أي علم اقتصاد الفرح ذلك فقط ما كان يمكن أن يعدل الاتجاه، أو هكذا كان التفكير.

وعندما تولى ريجان السلطة، لم يكن التعافي من الركود الذي تركته إدارة كارتر عام ١٩٨٠ قد تم، وكان معدل البطالة ما يزال يحوم عند ٨٪ تقريبًا. فولكر فقد صار الآن إلى جانب ريجان أن يواجه استمرار مرض الركود التضخمي، وهي حالة يتزامن فيها التضخم والبطالة في أحداث بريطانيا العظمى وأوروبا الغربية أيضًا، ومن بين التوعمين المتعارضين، قدر بول فولكر ورونالد ريجان – اللذان كانا في ذلك الوقت تحت تأثير النقودية العلمية – أن التضخم هو أكثر الشرين سوءًا.

وقد آمن ريجان بحماس بالغ فيما قاله له فريدمان من أن المذهب النقودي يمكنه أن يهزم التضخم بدون أي هبوط ملحوظ في الإنتاج أو ارتفاع في البطالة، واعتقد ريجان أن فولكر قد فشل؛ لأنه لم يثابر بالقدر الكافي في مبارزته الأولى مع شيطان التضخم، وفي أحد الاجتماعات الهامة مع فولكر حثه ريجان ليس فقط

للعودة إلى سياسة نقدية متشددة، بل إلى سياسة أكثر تشددًا، وكما لاحظ أحد كتاب السيرة الذاتية أن ريجان... كان يصدِّق (الأشياء) بالطريقة التي يصدق بها الطفل – أي بعاطفة مشبوبة بإيمان مطلق، وقد آمن بعلم الاقتصاد الريجاني، ومن ثم وُجد علم الاقتصاد الريجاني **Reganomics**"(1).

ومرة أخرى قام فولكر بثني ذراع المذهب النقودي، مُبطئًا عرض النقود بعد منتصف عام ١٩٨٠، ومستمرًا في تخفيض سرعة نموه في عام ١٩٨١، وكان التعاون بين السلطات النقدية التي أعلنت ذاتيًا "استقلالها السياسي" وبين إدارة ريجان أمرًا مثيرًا للتأمل، فكان هناك اتفاق غير معتاد بين البيت الأبيض والاحتياطي الفيدرالي على ألا ينمو عرض النقود سوى بنسبة ضئيلة لا تزيد على ٢,٥٪ سنويًا، وعلى بعد خطوات من الاحتياطي الفيدرالي كان موظفو البيت الأبيض يتلون آيات الحمد والمجد لله عن كيفية نمو الناتج القومي الإجمالي الاسمي **GNP** بمعدل سنوي يبلغ ١٢٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤، وكان أي اقتصادي يخفق في الإيمان بدين عرض النقود يتعرض على الفور لسخرية صحيفة وول ستريت جورنال.

علم اقتصاد جانب العرض:

على غرار ما كان يقوم به متولفو عرائض المركانتيلية اعتمد مناصرو جانب العرض على المناقشات والمجادلات المثيرة، بدلاً من الأرقام والحقائق. كان اقتصاد جانب العرض حدثًا إعلاميًا قادته الصحفية جود وانيسكي بجريدة وول ستريت جورنال، والكاتب بروس بارتليت، وعالم الاجتماع ذائع الصيت جورج جيلدر، وجميع الكتاب الثلاثة كانوا يقومون بإشارات مخلصة إلى النمساويين الجدد، ومع ذلك، وكما كان المذهب النقودي رد فعل على الفشل المتصور للكينزية في إنهاء الركود التضخمي، كان هو أن ينظر إلى علم اقتصاد جانب العرض" متماهيًا مع علم الاقتصاد الريجاني **Reganomics** على أنه طريق الخروج من الركود.

كان المتصور أن النقودية وحوافز جانب العرض باعتبارها المشهد الأول في رواية علم الاقتصاد الريجاني، وستستعيد اليوتوبيا الكلاسيكية، والقيود المشددة على النقود ستؤدي إلى كسر التضخم، بينما تؤدي تخفيضات ضرائب جانب العرض إلى التوسع في استخدام العمالة والإنتاج، كما أن التخفيضات المتواضعة في ضرائب الدخل الشخصي للعمال ستدفعهم إلى العمل أكثر مما يعزز الإنتاجية، كما أن التخفيضات الكبيرة في الضرائب على دخول الأغنياء، وخاصة الضرائب على الأرباح الرأسمالية ستكون حافزًا لهم لزيادة الادخار، وسيؤدي ارتفاع المدخرات إلى ارتفاع مستويات استثمارات منشآت الأعمال.

كان ما يكمن خلف أفكار جانب العرض هو الصديق الكلاسيكي القديم، قانون ساي **Say's Law**، في أكثر تعبيراته فجاجة؛ "العرض يخلق طلبه الخاص" هو سارق المشهد الأول، وكما كتب بارتليت **Bartlett** على صواب" في كثير من النواحي، لا يكون اقتصاد جانب العرض أكثر من... قانون ساي للأسواق، الذي أعيد اكتشافه"(٢)، وكان قانون ساي هو الذي حقق الصلة بين اقتصاد ريجان والنمو علم الاقتصادي، وكان الادخار هو الذي يعمل على تسريع قاطرة النمو؛ نظرًا لضمان تحويل المدخرات إلى استثمار، والقاطرة تسرع دائمًا مهما كانت درجة برودة مناخ الاستثمار؛ نظرًا لأن كل دولار يتم ادخاره لا يترك أبدًا مضمار السباق.

وهكذا، فإن الغرض الأعلى للأغنياء يكمن في ادخارهم؛ ولذا سعى علم اقتصاد ريجان إلى الطبقة الأعلى دخلاً (أعلى من ٥٠,٠٠٠ دولار سنويًا في عام ١٩٨٠) من أجل مدخرات أعضائها؛ لأن هذا كان المكان الذي توجد فيه الأموال، وقد وفر هذا الحافز القاعدة الأخلاقية لتخفيض أسعار الضرائب الحدية على القادرين والأغنياء، وكتعويض قدمت مزايا ضريبية خاصة للشركات مثل ائتمان ضريبي أعلى، ومعدلات ضريبية أقل، وإهلاك بمعدلات أسرع حيث يضيف كل ذلك حوافز أكثر للاستثمار.

وقد أعطى جيلدر دفعة أخرى لأنصار جانب العرض حتى وهو يتبنى ريادة الأعمال النسماوية الجديدة، وذلك في كتابه عن الثروة والفقر **Wealth and Poverty** الذي كانت قراءته مقررة على موظفي البيت الأبيض عام ١٩٨١ في عهد ريجان، وكانت العلاقة بين الادخار والاستثمار قد ألهمت جيلدر، المؤلف الذي كثيرًا ما اقتبست عباراته في خطب ريجان، الحقيقة: من أجل مساعدة الفقراء والطبقات الوسطى، فلا بد من تخفيض معدلات الضرائب على الأغنياء"(٣)، بل إن دولة الرفاه فضلاً عن ذلك، حسبما كان جيلدر يظن تحفز الفقراء على اختيار الفراغ بدلاً من العمل، وهي إحدى المثبطات الكبرى، هذا بالإضافة إلى أن ريادي الأعمال سيواصلون لعب دورهم البطولي التاريخي بمجرد أن يتحرروا من قيود الضرائب.

لذلك تضمن قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١، وهو محور اقتصاد جانب العرض – وفاءً للوعد به، وتخفيض معدلات الضرائب الشخصية، وبينما شدد علم الاقتصاد الريجاني على تلك الحوافز الضريبية التي افترض أنها ستكون ذات تأثير على العمالة والطاقة الإنتاجية، فقد مضى البرنامج إلى أبعد من ذلك، فقد استهدف تخفيض دور الحكومة الفيدرالية، الذي تم التوسع فيه عن طريق برامج الصفقة الجديدة **New Deal Programs** في الثلاثينيات وفي الحرب العالمية الثانية، وذلك باستثناء متطلبات الدفاع القومي ونظام العقوبات الجنائية، التي تم التوسع فيها، وأخيرًا، كان على ريجان أن يحقق توازن الموازنة الفيدرالية بحلول عام ١٩٨٤، وهي سنة نبوءة جورج أورويل **George Orwell** أن "الساعات تدق الثالثة عشرة"(*).

وبالحكم على الأحداث بنتائج تخفيض الضرائب، كان أكثر الأمريكيين ثراءً هم الأكثر حاجة إلى التحفيز، وإذا ما نظر إلى التخفيضات في معدل الضريبة الفعالة على الدخل أي معدل الضريبة الحقيقي الذي تم دفعه بدلاً من مجرد معدل الضريبة الوارد في جداول مصلحة الضرائب "**IRS**"، وكان السعر الفعلي للضريبة

(*) إشارة إلى رواية جورج آورويل: ١٩٨٤، التي نشرت عام ١٩٤٨.

على دخل ذوي الثراء الفائق، أو أولئك الـ ١٪ على قمة هرم الدخول – قد تم تخفيضه بمقدار ٧,٨ نقطة مئوية بحلول عام ١٩٨٤. وكان السعر الفعلي للضريبة على الأغنياء جدًا أو الـ ٥٪ العليا قد تم تخفيضه ٤,٢ نقطة مئوية، أما الأثرياء فقط، أو نسبة العشرة في المائة أصحاب الدخول العليا، انخفضت الضريبة بالنسبة لهم بنحو ٣,١ نقطة مئوية، هذا فضلاً عن أن أعلى سعر للضريبة على الدخل غير المكتسب من مدفوعات الفوائد قد انخفض من ٧٠٪ في عام ١٩٨٠، إلى ٥٠٪ في عام ١٩٨٢، ثم إلى ٣٨,٥٪ في ١٩٨٧ وإلى ٢٨٪ في عام ١٩٨٨.

ولم يقتصر الأمر على تمتع الأثرياء بدخول أعلى كثيرًا – سواءً أكان من المرتبات، أم خيارات الأسهم، أم مدفوعات الفوائد، أم المكاسب الرأسمالية – بل أصبحت كل عائلة يمكنها أن تحتفظ بحصة أكبر كثيرًا من أي مكاسب تحصل عليها، وكان متوسط الإعفاء الضريبي للضرائب المحصلة لكبار الأغنياء، نسبة ١٪ في قمة هرم الدخول، هي ٥٢,٦٢١ دولارًا في عام ١٩٨٩، وكانت القيمة الإجمالية لتلك التخفيضات الضريبية من عام ١٩٨٢ وحتى آخر عام ١٩٩٠ نحو تريليونين من الدولارات (حسب قيمة الدولار في ١٩٨٥)، وهي قيمة تعادل تقريبًا كامل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٩٢، في عهد الرئيس بوش، ارتفع متوسط الإعفاء الضريبي لكبار الأغنياء إلى نحو ٧٨٠٩٠ دولار على دخول بلغ متوسطها ٦٧٦٠٠٠ دولار.

والآن، لنوجه اهتمامنا إلى المشهد الثاني في قصة علم الاقتصاد الريجاني.

منحنى لافر والتأمل في توازن الموازنة:

كانت هناك حلقة مفقودة. كيف مع هذه التخفيضات الهائلة في الضرائب، سيمكن تحقيق توازن الموازنة؟ ولما كان "موضوع توازن الموازنة" يعمل على زيادة تغذية حماس وسائل الإعلام، فقد قام آرثر لافر **Arthur Laffer**، وهو أستاذ

إدارة أعمال سابق في جامعة جنوب كاليفورنيا، بإيجاد الحلقة المفقودة، كان منحنى لافر الذي يعتبر حجر رشيد بالنسبة لعلم الاقتصاد الريجاني - قد قام برسمه للصحفية وانيسكي **Wanniski** على منديل مائدة في حانة فندق للداخليين **"insiders"** في واشنطن دي. سي. وقد استمد شهرته بوضعه في كتاب وانيسكي الطريقة التي يعمل بها العالم **The Way World Works**.

ويتتبع منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضرائب والإيرادات الحكومية، وعند طرفي النقيض (صفر٪ و ١٠٠٪)، لن تكون هناك أي إيرادات للحكومة، ومع ارتفاع معدلات الضرائب فوق الصفر، يسهم تقديم السلع العامة الأساسية لتشغيل الأسواق (العدالة، والدفاع، والنظام والقانون، والتعليم الابتدائي) في الإنتاجية والناتج، ومن ثم، في إيرادات الضرائب، وعلى أية حال، فمع زيادة معدلات الضرائب أكثر، تؤدي تغيرات الأسعار النسبية إلى انخفاض في المكافآت الادخارية بعد الضرائب، وفي الاستثمار، وفي العمل من أجل الحصول على دخل خاضع للضريبة، ويبدأ الناس في التحول للخروج من هذه النواحي من النشاط إلى اللهو، والاستهلاك، والملاذات الضريبية، ويترتب على ذلك تآكل الدخل والناتج القومي وهو الأساسي الذي تنطبق عليها المعدلات الضريبية، ويهبط الإيراد الضريبي من أسعار الضرائب الأعلى، ولكن معظم الاقتصاديين كانوا يرون غير ذلك، وأن أسعار الضريبة بعيدة تمامًا عن هذا النطاق الشاذ، والآن تمت كتابة المشاهد الافتتاحية وتم بناء المسرح.

"ذعر الموظف الداخلي" دافيد ستوكمان:

كان دافيد ستوكمان **David Stockman**، وهو أول مدير للموازنة في عهد الرئيس ريجان (١٩٨١- منتصف ١٩٨٥)، كما كان في وقت ما من أنصار اقتصاد جانب العرض المعروفين، وقد لاحظ بسرعة وجود عيوب في البرنامج، وبكلمات اعتراف عيد الميلاد في ١٩٨١ قال: "إن مشروع قانون كمب - روث

Kemp-Roth (الاسم الأصلي لمشروع قانون ضرائب جانب العرض) كان دائمًا هو حصان طروادة(*) لتخفيض المعدل الأعلى للضريبة"(٤).

حصان طروادة؟ هكذا أُدخل علم اقتصاد جانب العرض إلى معسكر الأعداء وهم العمال بحصان محمّل بمجموعة من رياديي الأعمال، وبدلاً من رد الفعل الكالفيني(**) من جانب العمل، فإن رجال الرئيس كافة كانوا يعتمدون على تفسير حرفي لنص قانون ساي **Say's Law** وعلى الصياغة الذاتية لريادة الأعمال النمساوية الجديدة لحفز الناتج، سواءً كانت من المستثمرين البيوريتانيين أو رياديي الأعمال شديدي اليقظة، وكان ستوكمان يرى أن نظرية جانب العرض في حقيقتها ليست سوى ملابس جديدة للمذهب العاري "للنظرية القديمة للتساقط **Trickle – down theory**"(٥)، التي بمقتضاها فإن كل المزايا التي يحصل عليها الأغنياء، "تتساقط" إلى العمال، ورغم كل شيء، فإن الحاجة لتخفيض رفاهة الفقراء، وإعطاء مزايا ضريبية للأغنياء، كانت تعني أن العمال الفقراء لديهم من الأموال أكثر من اللازم بينما أن ما لدى الأغنياء أقل من اللازم.

وهكذا، فإنه حتى من خلال التخفيضات المتنوعة في الضرائب التي ستعمل على زيادة الدخل القابل للتصرف، فإن الفعالية المنتظرة لا تنبع من تأثيراتها على الطلب الكلي الكينزي، التي يفترض أن تكون صفرًا، بل طبقًا للمقولات النيوكلاسيكية، فإن فعالية التخفيضات الضريبية ستأتي من تغييرها للأسعار ذات الصلة وحث صناع القرار لإحلال النشاط الإنتاجي (الاستثمار، والعمل، والتبادل) محل اللهو والتعطل، وهو ما يتسبب في زيادة الناتج، وهنا سيكون هوارد رورك

(*) إشارة إلى إحدى الأساطير الإغريقية. حصان طروادة هو حصان خشبي ضخم استخدمه الأثينيون وملأوه بالجنود وتم إدخاله بخدعة إلى ما وراء حصون طروادة، والمقصود هنا أن مشروع القانون كان مليئًا بنصوص تكفل هزيمته من داخله. (المترجم).

(**) نسبة إلى كالفين **Calvin** المصلح البروتستانتي القائل بأن كل شيء قدري ترسمه الإرادة الإلهية.

وأمثاله[*] Howard Roark في العالم أخيرًا – بدون الشكر لله – أحرارًا تمامًا في القيام بدورهم في ظل رأسمالية السوق الحرة. (لم يبد على ريجان مطلقًا أنه يفهم إلحاد آين راند)، وسيؤدي التحول بعيدًا عن اللهو والفراغ والاستهلاك في اتجاه النشاط الإنتاجي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

العواقب:[**]

الركود العظيم من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢:

غالبًا ما تكون العواقب مبشرةً ولكن المحصلة عادة ما تكون أقل من الفيلم الأصلي، وفي هذا الصدد، فإن محصلة إعلان مناصري جانب العرض لم تكن فريدة.

بل إن وهج التفاؤل لدى رونالد ريجان لم يمكنه أن يمنع المصيبة، فقد أدت السياسة النقدية المتشددة للاحتياطي الفيدرالي وما صاحبها من ارتفاع عجز نواحي الموازنة إلى إحداث زيادة حادة في أسعار الفائدة، طغت على التخفيضات الكبيرة الشاملة في الضرائب المفروضة على منشآت الأعمال بهدف تشجيع التكوين الرأسمالي[٦]، وفيما قبل ذلك، في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، كانت صفوف العمال المتعطلين "اختياريًّا" تنمو بسرعة، ولكن يبدو أنها لم تكن بالسرعة الكافية للمحافظة على إبقاء التضخم تحت السيطرة، ومع ذلك، ومع اتباع "وصفة" النقوديين إلى آخر مدى تمكن بول فولكر من تحريك معدل البطالة كثيرًا إلى أعلى، ولم يكن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي (GNP) الاسمي، بالطبع، في خلال الفترة الرئاسية

(*) بطل إحدى روايات آين راند Ayn Rand، المنشورة عام ١٩٤٣، الذي كان يرفض اتّباع الأساليب الكلاسيكية في العمارة، وطرد من مدرسة الهندسة، وبعد متاعب لا حصر لها انتصر وفرض آراءه في نهاية الأمر، والعبارة الواردة في النص إشارة إلى جملة قالتها بطلة القصة "هل تريد أن تقف وحيدًا ضد هذا العالم بأسره؟ (المترجم).

(**) العواقب: Sequels يقصد بها في صناعة السينما إنتاج فيلم أو أكثر يعقب الفيلم الناجح للاستفادة من نجاحه.

الأولى للرئيس ريجان، وفقًا لما هو منتظر ومكتوب، ولكنه بلغ معدلاً سنويًا غير محتمل هو ١٢٪، وفي منتصف صيف عام ١٩٨١، كان معدل البطالة هو الذي يقترب من ١٢٪. وهو أعلى معدل بطالة منذ الكساد العظيم.

أين كان أولئك الرياديون الأبطال عندما اشتدت الحاجة إليهم؟

انفجار الدين القومي (١٩٨٠-١٩٩٢):

لو كانت أهداف الإيرادات الحكومية أهدافًا عسكرية، على الرغم من عدم الشك بأنها قد تحسنت كثيرًا بسبب التمويل الممتاز للبنتاجون، فإن مناصري جانب العرض كانوا سيخطئونها بنحو قارة كاملة، وبدأت نواحي عجز الموازنة تزعزع السجلات التاريخية، وكان هبوط الناتج القومي الإجمالي يعني ركود إيرادات الضرائب، وخاصة عند معدلات الضرائب الدنيا، وكانت تخفيضات ريجان للضرائب مع انفجار الإنفاق العسكري وعمق الركود قد أدت إلى ارتفاع الدين القومي من ٩٠٨ مليار دولار إلى ٣,٢ تريليونات دولار، أو ما يعني أكثر من ثلاثة أمثال الدين المتراكم من ٣٩ من الرؤساء السابقين، ابتداءً من جورج واشنطن.

ولكن ارتفاع نواحي عجز الموازنة الاتحادية، وتراكم الدين لم تنته بنهاية الفترة الثانية لرئاسة ريجان، أما الرئيس جورج بوش فقد أراح بال أولئك الذين اعتادوا على الاستمرار، فاستمرت نواحي العجز الفيدرالية في التصاعد، وبلغت نحو ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٢، وبلغ الدين القومي نحو ٤٠٠ تريليون دولار في عام ١٩٩٢، ولما كان بوش غير قادر أو غير راغب في تخفيض نواحي العجز، فقد ترك ذلك برمته للرئيس الديمقراطي الجديد الذي خلفه "بيل كلينتون"، الذي قام بخفض نواحي العجز بنحو ٦٠٪ في خلال فترته الرئاسية الأولى، وانتقل إلى موازنة متوازنة في خلال عام ١٩٩٨، وشيد جسره الأمثل إلى القرن الحادي والعشرين بفوائض في الموازنة.

أين إذن كان موطن الخطأ المرعب؟

الحساب الاقتصادي للنقوديين المحدثين في التطبيق:

إننا حتى لو قبلنا الحساب الاقتصادي للنقوديين، فإن السياسة النقدية لفولكر لا تكون منطقية، ولن نحتاج إلى النظر لأبعد من المعادلة **MV = PT**، وهي المتساوية الكلاسيكية للنقوديين، وفي المعادلة الحديثة للنقوديين من فريدمان يحل الناتج الحقيقي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي محل (**T**)، وإذا أردنا أن نعبر عن كل القيم في المتساوية بالنسب المئوية للتغيرات أو معدلات النمو، فإن معدل نمو عرض النقود مضافًا إليه معدل النمو في سرعة دورانها يعادل التضخم مضافًا إليه معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي (**GNP**)؛ أي أن المعادلة الحديثة للنقوديين تصبح كما يلي:

النسبة المئوية للتغير في **M** + النسبة المئوية للتغير في **V**.

= النسبة المئوية للتغير في **P** + النسبة المئوية

للتغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي **GNP**.

ومجموع الجانب الأيمن في المعادلة هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي الاسمى **GNP**.

وبهذه الطريقة فإن الوعد العظيم للنقوديين يؤول إلى مجرد حساب بسيط، ولكنه محرج للغاية، وكان تخطيط ريجان – فولكر لزيادة عرض النقود بنسبة ضئيلة لا تتعدى ٢,٥٪ سنويًّا فيما بين ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤[٧]، وإذا ما افترضنا أن مستشاري الرئيس ريجان سألوه ذلك السؤال الواضح "ما حجم النسبة المئوية للتغير في سرعة دوران النقود لتعطي المعدل المستهدف للنمو النقدي في الناتج القومي الإجمالي (على الجانب الأيسر من المعادلة) وهو ١٢٪؟" والإجابة بالطبع هي ١٢٪ – ٢,٥٪ أو ٩,٥٪. ومعدل النمو في سرعة دوران النقود، وهو المتغير الذي أخفق فريدمان في ذكره لريجان – يجب أن يكون نسبة مدهشة تبلغ ٩,٥٪، ومع ذلك، فإن متوسط معدل النمو في تلك السرعة لم يبلغ سوى ٣٪ في كل فترة ما بعد

الحرب من ١٩٤٦-١٩٨٠، والأكثر أهمية أن هذه النسبة التاريخية التي تبلغ ٣٪ لمعدل النمو في سرعة تداول النقود إذا أضيفت إلى نسبة ٢,٥٪ التي تمثل معدل النمو (أي جمع النسبتين معًا، مرة أخرى) ستسمح بنمو اسمي في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥,٥٪ فقط سنويًا وليس ١٢,٥٪، ومع رغبة البيت الأبيض في أن يكون التضخم بمعدل ٦٪، فإن النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي **GNP** سيكون – ٠,٥٪ سنويًا (٥,٥-٦,٠)؛ أي: إن الناتج القومي الإجمالي يهبط!! وفي الحقيقة هذا هو ما حدث.

وفي الفترة ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، كانت توقعات التوظف مفزعة، وكانت توقعات عوائد الاستثمار كئيبة، كما كانت تتزايد درجة عدم اليقين بها، وهو ما كان يبدو وضعا كينزيًا، ومع ذلك، فإن العائلات والشركات لم تتشبث فقط بحيازة النقود، ولكنها أيضًا وضعتها في أصول مالية مرتفعة السيولة، وهو ما خفض سرعة الدوران الداخلية للنقود، وعلى عكس أفكار كل من آدم سميث وكينز، فإن المدخرات الشخصية ومدخرات الشركات كانت تنهال على الأصول المالية بدلاً من الدخول في استثمارات حقيقية في مجال الأعمال، وهكذا انهار الناتج، وبهذا لم تؤد سياسة فولكر النقدية المتشددة إلا إلى تناقص التضخم بتكلفة مرتفعة تمثلت في الركود العميق، تمامًا كما فعلت من قبل.

ويقدم رابو كارابكيان **Rabo Karabekian**، وهو شخصية تعمل في جميع التحف الفنية، في رواية كورت فونيجات **Kurt Vonnegut** اللحية الزرقاء **Bluebeard** (١٩٨٧)، وصفًا جيدًا للنتيجة، في عام ١٩٣٣ كان رابو ينظر في محطة جراند سنترال في مدينة نيويورك بحثًا عن عنوان معلمه، ويستغرق رابو مفكرًا، "إن الركود العظيم كان ما زال ماضيًا في طريقه؛ ولذا كانت المحطة والشوارع تغص بالمشردين، تمامًا كما هي اليوم، وكانت الجرائد مليئة بالقصص عن الاستغناء عن العمال وحالات إغلاق المزارع، وإفلاسات البنوك، تمامًا كما هو الحال اليوم"(٨)، تمامًا كما كانت في ١٩٨١ حتى ١٩٨٢.

ومع أخذ جميع الأشياء في الاعتبار، كانت الثورة في مجال المالية العامة مدهشة، ولكن الرئيس لم يحصل على كل ما طلبه[٩]، وعلى الرغم من أن الضرائب الفيدرالية على الدخل قد ارتفعت فعلاً بنسبة ١٪ للأسرة في المتوسط، فإن أعدادًا كبيرة من الشركات الرئيسية مثل **U.S.Home**، و **Dow Chemical**، وجنرال إليكتريك، وجنرال ديناميكس وشركة بوينج حققت ضريبة سلبية على الدخل (رد مبالغ الضرائب أو غير ذلك من المزايا الضريبية) في خلال ١٩٨١ وحتى ١٩٨٣، حتى مع تحقيقهم لمكاسب كبيرة، ونظرًا لعدم اقتناعه وعدم رضائه فقد حث ريجان لوضع برنامج لتخفيضات أكثر في الضرائب المحلية في فترة رئاسته الثانية.

عودة كينز: البديل الكينزي لريجان:

يمتلئ التاريخ، كما في روايات ف. سكوت فيتزجرالد - بالمفارقات، ففي ١٩٨٠ كان علم الاقتصاد الكينزي في أدنى نقاطه بين الاقتصاديين في الولايات المتحدة، إلا أن علم الاقتصاد الريجاني الذي وضع البلاد على شفا الكساد غير هذه النظرة إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى سبب وحيد على الأقل، وهو أن تعويضات البطالة وغيره من البرامج الناشئة عن الصفقة الجديدة **New Deal** قد وضع حدًا أدنى أقل للدخل القابل للتصرف وهو ما يعني هبوط إنفاق المستهلكين، وكما أن رونالد ريجان وعائلته قد تلقوا مساعدات من خلال برامج الرئيس فرانكلين روزفلت في سنوات الثلاثينيات، فإن الفقراء والمتعطلين كانوا يتلقون المساعدات مرة أخرى، من خلال نفس النوع من برامج المساعدات فقد استدارت إدارة ريجان إلى دخل المستهلكين القابل للتصرف لتحفيز الطلب الفعلي الكينزي.

لقد أصبحت السياسة المالية الكينزية هي المخرج من هذا المرض، وبدأ مسئولو الاحتياطي الفيدرالي وقد أصابهم الهلع وهم يتخيلون أمام أعينهم ما حدث من كساد في أثناء الثلاثينيات، بدأوا في صيف عام ١٩٨٢ يتبعون سياسة نقدية توسعية بشكل لا يمكن تصديقه، وتم تفكيك المذهب النقودي، وقدمت الزيادة الهائلة

في المصروفات الفيدرالية العسكرية (نحو ٧٪ سنويًا بالقيمة الحقيقية)، على الرغم من أنها كانت جزءًا من خطة الموازنة الأصلية لحكومة ريجان، طلبًا كينزيًا سريعًا كان الاقتصاد الكاسد في مسيس الحاجة إليه، وبدأ الرئيس ريجان ومناصرو جانب العرض في الدفاع بشدة عن نواحي عجز الموازنة الكينزية التي كانت تتجاوز كثيرًا المبالغ المقبولة لكثير من الكينزيين المحدثين.

رأسمالية الكازينو:

كان من بين تراث علم الاقتصاد الريجاني ازدياد تضخيم أهمية وول ستريت في المجتمع الأمريكي، وكانت الرسالة الرئيسية لرونالد ريجان هي أن الحرية لعمل ما يشاء المرء ليست مقصورة على الشركات الأمريكية وحدها، بل من حق جميع الناس ذوي الثراء أن يفعلوا أيضًا ما يشاءون، وكان استمرار هذه السياسات من جانب إدارة كلينتون، غالبًا على حساب أولئك الذين كانوا قريبين من القاع، محل دهشة وغضب كثير من الديمقراطيين القدامى.

لم تكن هناك سوى مسافة ضئيلة تفصل بين الثروة وول ستريت، وهكذا أصبح وول ستريت عين/ بؤرة دوامات الإعصار المالي الذي سرعان ما كان سيعصف باقتصاد أمريكي يعاني من الهشاشة المالية، وفي أثناء الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٩ تفجرت الولايات المتحدة متحولة إلى لاس فيجاس، ومن هنا أتى مصطلح "اقتصاد الكازينو"[١٠]، وارتفعت فقاعة مضاربة من نوع مماثل في سماء طوكيو.

وبلغ هذا التحول ذروة المضاربة المالية في منتصف الثمانينيات تقريبًا، واندمج في الركود العظيم في أوائل التسعينيات؛ ليؤدي إلى إعادة إشعال عربدة المضاربة خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وبدا أن كثيرين قد أعادوا اكتشاف المتعة الفبلينية في اكتساب النقود من النقود أو من الأصول المالية

بدلاً من الاعتماد على الأرباح الناشئة من إنتاج السلع، وأعاد آخرون اكتشاف ميزة جاتزبية **Gatsbyesque advantage**، من باب الشره والجشع، بالقفز خارج حدود العرف والملاءمة، وقد بدأ المجتمع يشبه سوقًا عملاقة للاستثمار في السوق النقدية؛ حيث المهمة الرئيسية فيها للعائلات ومُنشآت الأعمال هي المضاربة.

انفجار دين القطاع الخاص:

سرعان ما انتشر وباء الدين في القطاع الخاص، وتحولت ميزانيات منشآت الأعمال من التمويل عن طريق حقوق الملكية (إصدار أسهم جديدة للشركات) إلى التمويل عن طريق القروض (إصدار سندات على الشركات)، وفي عام ١٩٨٣ بلغ إجمالي إصدارات الأسهم والسندات ٤,٨ مليارات دولار و ٤ مليارات دولار بالترتيب، وهو وضع مثالي من منظور رجل الأعمال المحافظ، وفي كل عام من أعوام الثمانينيات بعد ذلك، كان صافي إصدار حقوق الملكية سالبًا، بينما ارتفع صافي إصدار سندات الشركات ارتفاعًا شديدًا (إلى نحو ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩).

وعلى الرغم من أن السنوات التي جاءت في أعقاب كساد الثمانينيات قد أطلق عليها اسم توراتي "السنوات السبع السمان"، فإن الفحص الأكثر دقة يجعلها تبدو ببساطة أقرب إلى التعافي من الركود العظيم في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، فبحلول منتصف عام ١٩٨٤ تعافى اقتصاد الولايات المتحدة فقط.إلى مستواه قبل رئاسة ريجان، وكان يشبه إلى حد كبير التعافي الذي حدث في خلال ١٩٣٦ – ١٩٣٧، عندما وصل إلى مستوى الناتج القومي الإجمالي قبل الكساد العظيم، وثمة تباين يمكن توضيحه بين الفترتين يبرزه تخفيض الضرائب في الحالتين – في عقد الستينيات وعقد الثمانينيات، فقد بلغ نمو الناتج القومي الإجمالي في خلال الستينيات نسبة ٤٦٪؛ أي: أكبر كثيرًا من نسبة ٢٨٪ التي حققها في الثمانينيات، وقد توسع الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٧٪ في خلال الستينيات، ولكن النسبة لم تتعد ٢٩٪ فقط في خلال الثمانينيات، ولم يرتفع معدل البطالة إطلاقًا عن ٦,٧٪ (١٩٦١) في خلال الستينيات، بينما لم يهبط إلى أقل من ٧٪ في خلال السنوات من ١٩٨٠

وحتى ١٩٨٦، وبلغ ٩,٦٪ ثم ١٠,٧٪ في السنتين ١٩٨٢ و ١٩٨٣، وفضلاً عن ذلك، فقد ارتفعت حمى الاستغلال المالي والمضاربة.

ونظرًا لتركز ملكية الدين المحمل بالفوائد، فإن ارتفاع معدلات الفائدة عمل على تحويل توزيع الدخل والثروة نحو قدر أكبر من عدم المساواة[١١]، وعندما تكون قلة فقط هي التي تمتلك ما يعادل قيمة "السبيكة الذهبية"، كان عليهم أن يمتلكوا ذلك الخيال الذي يمكنهم من تقرير المكان الذي يحتفظون بها فيه، وكما قدرت الحكمة الإلهية، كان هناك عدد متزايد من المؤسسات المالية التي تمت إزالة القيود عنها قد أصبحت أكثر ابتكارًا بدرجة ملحوظة في خلق أدوات مالية جديدة (مثل شهادات الإيداع **Certificate of Deposit (CD'S)**، وشهادات الإيداع الكبرى **Jumbo CD'S**، والسندات متدنية التصنيف عالية المخاطر **Junk Bonds**، الخيارات **Options**، وغيرها) والتي يمكن تخزين الثروة فيها من لحظة إلى أخرى انتظارًا لارتفاع قيمتها، وبعبارة أخرى، فإذا كان الأثرياء يرغبون في المضاربة، يجب أن يكون لديهم قدر كبير من الفيشات **(Chips)**، وفي البداية، فإن هذه الفيشات تقدم في شكل سندات خزانة حديثة الإصدار، وفيما بعد أصبحت الفيشات الإضافية تقدم بوسائل جديدة للاستحواذ على الشركات، أو السيطرة عليها باستخدام الاقتراض.

مايكل ميلكين يخلق سوق السندات منخفضة التصنيف وعالية المخاطر :Junk Bonds Market

مع تمهيد الطريق نحو تحرير الأسواق بواسطة ميلتون فريدمان، وأصبح تحرير الأسواق من أجل الكسب المالي واجبًا أخلاقيًا، والمسئولية الوحيدة لمنشآت الأعمال - كما كتب فريدمان- هي زيادة أرباحها، وهي عقيدة تردد صداها في خطب ريجان، وقد انتشرت بين الناس الفكرة عن "سحر السوق" وبسرعة من بيت ريجان الأبيض إلى المناطق الريفية، وكانت العبارات الرئيسية بشأن وول ستريت هي: (١) أن إدارة ريجان ضد كل اللوائح الحكومية التي تؤثر على أي سوق

ويشمل ذلك سوق السندات. (٢) إذا كان يمكن كسب النقود من خلال القيام بعمل ما – أي عمل – فسيكون من غير الأخلاقي عدم "القيام به" (مع الاعتذار لـ نايك **Nike**)، وكان مايكل ميلكين ناتجًا فرعيًا طبيعيًا لإحياء عقيدة السوق الحر.

كان ميلكين وهو طالب مجد في دراسة الأعمال بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، في أثناء منتصف الستينيات، ويقرأ عن السندات ذات التصنيف المنخفض وغير المصنفة بينما الطلبة الآخرون يمرحن ويدخنون الماريجوانا، وفيما بعد في أثناء عمله بائعًا للأوراق في شركة دريكسل، أخذ ميلكين يبشر بإنجيل جديد؛ إذ – بالنسبة إلى ميلكين – كان العائد الأعلى على السندات منخفضة التصنيف يعكس مخاطرة تستحق تحملها مقابل هذه العائدات الضخمة المتوقعة، وكان مقتنعًا بأن المشكلة الوحيدة بالنسبة للديون منخفضة التصنيف هي نقص سيولتها أو سرعة قابليتها للتحويل إلى نقود.

وفي نهاية الأمر تمكن ميلكين من تبديد كراهية العملاء المبدئية تجاه التعامل في السندات عالية المخاطر، فقد تمكن ميلكين بقدرته البيعية من حل مشكلة "نقص السيولة"، فقد اجتذب الممولين الذين لم يروا أي وصمة عار ترتبط بالسندات منخفضة التصنيف، وعندما أوفت عائدات هذه السندات بتوقعات العملاء أو تجاوزتها، أصبح هؤلاء المشترون الأوائل من المساندين المتحمسين لميلكين.

وفي أوائل عام ١٩٧٧ أصبح ميلكين يسيطر على ربع السوق الوطنية في السندات ذات العائد المرتفع، لقد أصبح أحد صناع السوق، كما تمكن ميلكين من طمأنة حملة السندات أنه سيقوم بشراء السندات منهم في أي وقت يريد المشتري أن يحصل فيه على نقد، أو يريد بيعها والحصول على سيولة، كما أن ميلكين بدوره أن يعيد بيع السندات والاحتفاظ بأي فروق بين أسعار "الشراء" و"البيع" غير المنشورة وهو ما مكَّنه من جمع أموال هائلة، ولم يكن هناك غير ميلكين وقليل من زملائه هم الذين يعرفون مدى اتساع الهوامش بين أسعار الشراء والبيع، وهو ما كان مصدر ازدياد ثراء ميلكين.

ولم تقم لجنة الأوراق المالية والبورصة، وهي الجهة الرئيسية المنظمة لأسواق الأوراق المالية - بتسجيل العروض وظل سوق ميلكين غير خاضع للتنظيمات واللوائح، تمامًا كما تخيل فريدمان وريجان، وأنصار جانب العرض، وكان ميلكين يعمل بناء على أكبر مما لدى أي مشترٍ أو بائع؛ لأنه كان هو سوق السندات منخفضة التصنيف[١٢]، أما أولئك المشترون والبائعون على الجانب الآخر من السوق، فربما كانت لديهم أيضًا معلومات، إلا أنهم لم يكونوا ندًّا لما لدى ميلكين من معلومات سرية، ومن ثم، فإن جانبًا كبيرًا "سحر" هذا السوق جاء من إخفاء ميلكين لمفتاحه.

وهكذا انتهى نصف قرن من النزعة لتفضيل تجنب المخاطر معارضة الإفراط في الدين، في أثناء الثمانينيات.

السندات منخفضة التصنيف تؤدي إلى جنون شراء الشركات بأموال مقترضة (LBO):

إن الاتجاه نحو الاندماج بين المنشآت في الولايات المتحدة له تاريخ طويل مجيد، يعود إلى عصر البارونات اللصوص، والتركز هو خاصية أمريكية مثل الأمومة، وفطيرة التفاح، وجون د. روكفللر **John D. Rockfeller**، أما ما يتغير فهو اللوحة أو اللافتة التي تحمل أسماء الشركات والصناعات المنهارة وطرق الاستحواذ، وكانت إحدى الطرق الجديدة - الشراء بأموال مقترضة، أو **LBO** - هي إحدى ابتكارات الثمانينيات.

كانت أضخم الشركات الصناعية الأمريكية، حسب حجم إجمالي الأصول في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى نهاية ١٩٨٣، هي شركات البترول، والسيارات، والحاسبات الإلكترونية، والصلب، والاتصالات، والمنتجات الكيماوية، وكانت هذه الصناعات في قمة دورتها الإنتاجية، أو تجاوزتها بمدى كبير، (وفقًا للتعريف الوارد في الفصل ١٣)، كانت شركة إكسون **Exxon** (ستاندرد أويل أوف

نيوجرسي سابقًا) ما زالت على قمة هذه المجموعة في عام ١٩٨٣، تتبعها شركات جنورال موتورز وموبيل أويل، وتكساكو، وستاندارد أويل (إنديانا)، وإي. آي. ديبونت دي نيمور **E.I. Dupont de Nemours** وستندارد أويل (كاليفورنيا)، وفورد، وجنرال إليكتريك.

ولم تخضع سوى بضع من الشركات العملاقة للتقسيم بواسطة سلطات منع الاحتكار – وهي تلك السلطات التي حصلت على ترخيصاتها المبدئية مع نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لاتخاذ إجراء تجاه الاحتكارات الضخمة للبارونات اللصوص – وتم إيقاف بضعة اندماجات، وعلى سبيل المثال: فإن شركة ستاندارد أويل تم "تفكيكها"، ضمن قائمة أكبر عشر شركات بدلاً من شركة واحدة(١٣)، وأصبح هناك ثلاث شركات، بل إنه من بين أضخم ٥٠٠ شركة صناعية (صناعات تحويلية وتعدين) في عام ١٩٨٣ حققت شركات القمة ٢٥، ٤١٪ من إجمالي المبيعات، بينما حققت الشركات الخمسون على القمة ما يزيد على النصف، وساد اتجاه مماثل في الصناعة المالية.

وعلى الرغم من المنحدر المتزلج الذي بني عليه سوق السندات ضعيفة التصنيف **Junk Bond**، فإنه أدى إلى عصر جديد من شراء الشركات بأموال مقترضة (**LBOs**) في خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، وأدى في النهاية إلى تقليل حجم الطبقة العاملة، وبالرغم من كونه هو سوق السندات ضعيفة التنفيذ الذي كان يدر الأرباح والمكاسب الطائلة، فإن مايكل ميلكين كان ما يزال يرى أن هناك أموالاً أكثر يمكن الحصول عليها من عمليات الاندماج والاستحواذ؛ إذ يمكن شراء شركة عامة من جانب مجموعة من الممولين عن طريق بيع السندات متدنية التصنيف لشركات التأمين والبنوك والسماسرة وشركات الادخار والإقراض **S&L's**، وبهذا الترتيب الرائع لن يضطر الممولون إلى استخدام أي قدر من أموالهم الخاصة، فضلاً عن أن جميع أولئك القائمين بالعملية، بمن فيهم كبار التنفيذيين الذين يبيعون شركاتهم الخاصة وميلكين – حققوا عشرات الملايين من الدولارات.

وقامت بعض القوى الجديدة بمساندة ميلكين في الوقت الذي كان عمله يعاني من التباطؤ، ففي خلال سنوات رئاسة ريجان حدث اندفاع نحو إنشاء المجمعات المختلطة **Conglomerates** واندماج المنشآت غير ذات الصلة بعضها ببعض، وكان السبب في ذلك هو التشجيع سواء من جانب سياسة الضرائب، وسياسة مناهضة الاحتكارات التي أصبحت مرنة بشكل مفرط، وبحلول عام ١٩٨٣، كان ترتيب عمليات الاندماج قد أصبح إحدى صناعات النمو بقيادة أحد ملوك المال الأسطوريين في تكساس تحت اسم سليم بيكينز **Slim Pickens**. وللصدفة الحسنة بحلول عام ١٩٨٥ كان لدى مايكل ميلكين وزملائه من دريكسل **Drexel** من أموال العملاء أكثر مما كان يمكنهم استغلاله، ولزيادة عرض السندات متدنية التصنيف، بدأوا في تمويل المغيرين على الشركات مثل بيكينز **Pickens** وكارل إيكاهن **Carl Icahn**، ورونالد بيريلمان **Ronald Perelman**، وكان أبرزهم **(KKR) Kohlberg Kravis Roberts & Co**.

قام كبار المسئولين في شركة **KKR** فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٩ باقتراض أموال عن طريق دريكسل أكثر من أي عميل آخر في السندات متدنية التصنيف: وأصبحت **KKR** هي الفنان المسيطر في عمليات اقتناص الشركات(١٤)، وقد توقفت شركات التأمين والبنوك، ومؤسسات الادخار والإقراض **S&Ls** فعلاً عن تمويل شراء السلع الرأسمالية، والتنقيب عن البترول، أو بناء المساكن، وبدلاً من ذلك قامت بإقراض مليارات من الدولارات إلى **KKR** في مشترياتهم من السندات متدنية التصنيف من ميلكين، وأكملت شركة **KKR** ما يناهز ٦٠ مليار دولار من الاستحواذات في أثناء الثمانينيات، وتصاعدت في شراء شركة **RJR Nabisco** بمبلغ ٢٦,٤ مليار دولار، في أواخر عام ١٩٨٨، التي كانت في وقتها أضخم عملية استحواذ في التاريخ، وكانت من الغرابة وسوء السمعة بما يكفي لأن يملأ ليس كتابًا فحسب بل فيلمًا تليفزيونيًا، وقد ولدَّت تلك العمليات سندات متدنية التصنيف بما تناهز قيمته مليارات الدولارات؛ لأنه حتى استخدام الرافعة يؤدي إلى

تخفيض قيمة السندات القائمة من الشركات ممتازة التصنيف إلى متدنية التـصنيف، وأخذ مرتب ميلكين وعلاواته في التصاعد حتى تجاوز ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ فقط.

وتتجلى عمليات التجمع **Conglomeration** وعواقبها مـن حـرب تقـديم العروض لشركة ماراثون للبترول **Marathon Oil Company**، فقد حاولت شركة موبيل **Mobil**، التي كانت قد استحوذت قبل ذلك على سلسلة متاجر مونتجـومري وارد **Montgomery Ward** (وفيما يبدو كان ذلك، حسب تخمين كثيرين، بهـدف التنقيب عن البترول في جزر مونتجومري وارد) أن تـشتري شـركة مـاراثون، وعلى عكس الدعاوي بشأن آثار برنامج حوافز ضرائب جانب العرض، فإن شركة موبيل عبرت عن رغبتها في شراء احتياطيات البترول الموجودة بدلاً مـن إنفـاق الوقت والمجهود في البحث الفعلي عن احتياطيات جديدة، وفي أجرأ مقـامرة منـذ إنشاء الشركة في عام ١٩٠١ بواسطة أندرو كارنيجي وجـي. بـي. مورجـان – قامت شركة الصلب الأمريكية **U.S.Steel** بتقديم عرض منافس لعـرض موبيـل لشراء شركة ماراثون، ونتيجة لنجاح شركة الصلب الأمريكية في عملية الاستحواذ أصبحت شركة الصلب الأمريكية **U.S.Steel** الآن شركة **USX** هي الـشركة رقـم ١٢ من بين أضخم الشركات الصناعية الأمريكية.

وفي ربيع عام ١٩٩٠ غرقت شركة نابيسكو **RJR Nabisco** تقريبًـا فـي دوامة الإفلاس نتيجة لتكلفة الاحتفاظ بدينها من السندات متدنية التصنيف، كمـا أن شركة **KKR** كانت قريبة جدًّا من الإفلاس أيضًا، وهذه المدخرات بما فيهـا تلـك الشيكات من التأمين الاجتماعي للمسنين – لم تـذهب إلـى تطـوير البـرامج أو المصانع، ولكنها وضعت في سندات متدنية التصنيف مع تآكل القيم في هـذا المـد العاتي للدين، وعلى أية حال، وعلى النقيض من كثير مـن المـسنين ومؤسـسات الادخار والإقراض **S&L's**، فإن الأمر لـم يقتـصر علـى بقـاء شـركة **KKR**

واستمرارها برغم العواصف، ولكن في منتصف التسعينيات قامت مرة أخرى بقيد أسهم الشركات التي تملكها في بورصة نيويورك للأوراق المالية ووسعت عملياتها.

وإذا ما كانت هناك طاقات صناعية صافية قد نتجت عن هذه الاستحواذات في خلال الثمانينيات، فإنها لم تظهر في البيانات، وقد هبط صافي الاستثمارات الثابتة كحصة من صافي الناتج القومي من ٦,٧٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ إلى ٤,٨٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، والأهم من ذلك أن معدل النمو في الخدمات الرأسمالية في القطاع الخاص قد انخفض من ٤,٢٪ في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٩، إلى ٤٪ في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩، إلى ٣,٢٪ في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٨، وإلى ١,٣٪ في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨، كما تباطأت الإنتاجية أيضًا.

وتم تمويل هذه الاندماجات الضخمة وإعادة الهيكلة من نسل جديد من الممولين، وهو نسل وصفه توم وولف **Tom Wolfe** بشكل جيد في روايته **The Bonfire of The Vanities** "شعلة الزهو والغرور" التي صدرت في نوفمبر ١٩٨٧، عندما كانت الفقاعة قد بدأت في الانفجار، واعتلى شيرمان ماكوي **Sherman McCoy** قمة بائعي السندات في وول ستريت، وأصبح "سيد العالم" يعيش في شقة فاخرة من طابقين وذات ١٤ غرفة في بارك أفنيو، شارع الأحلام. وكان يعمل في وول ستريت، في الدور الخمسين للشركة الأسطورية بيرس آند بيرس **Pierce&Pierce** ويطل على العالم وكان في سيارته الرودستر **Roadster** التي اشتراها بـ ٤٨٠٠٠ دولار مع أجمل نساء نيويورك - بدون مقارنة - إحدى الدارسات صغيرة السن، ربما ولكنها كانت رائعة باهرة إلى جواره!! حيوان صغير لعوب... لقد كان من هذه السلالة التي كان قدرهم الطبيعي أن يحصلوا على ما يريدونه[١٥].

وهذا الـ "ماكوي" غير الحقيقي كان في طريقه إلى الإفلاس، وهو يكسب مليون دولار سنويًا، وباعتباره واحدًا من أولئك "المتعاملين الجادين الذين يمثلون وول ستريت"، كان سيد الكون يرتدي حلة من الصوف ذات لون يتراوح من الأزرق

إلى الرمادي، تم تفصيلها له خصيصى في إنجلترا بمبلغ ١٨٠٠ دولار وسترة بصف واحد من الأزرار، وذات طيات صدر عادية، أما في وول ستريت فإن السترة ذات الصفين من الأزرار وطيات الصدر ذات الرءوس الدقيقة تعتبر شديدة الأناقة، ومتكلفة بعض الشيء، وكان شعره البني الكثيف ممشطًا مباشرة إلى الخلف، كان كتفاه عريضين وكان يحتفظ بأنفه الطويل وذقنه الجميلة دائمًا إلى أعلى(١٦).

وفي خلال النصف الأول من الثمانينيات تحول قدر كبير من قوة البنوك التجارية ومؤسسات الادخار والإقراض إلى القائمين بعمليات المراجحة في وول ستريت مثل سيد الكون، وإيفان بوسكي **Ivan Boesky**، وروبرت روبين **Robert Rubin** ومصرفي بنوك الاستثمار مثل مليكين في دريكسيل وكذلك الموثوق به جي. بي مورجان **J.P.Morgan** وشركاؤه، وسماسرة الأوراق المالية، وفي هذا العقد الذي اتسم بسرعة الحركة، أصبح وول ستريت مع كل ما تقدم تسيطر عليه الفضائح في عام ١٩٨٥، وكان أقرب إلى مقبرة كنيسة ترينتي في عام ١٩٨٧، وقد عانى الشارع من مصير كمصير سيد الكون، ومرة أخرى يلاحظ أن الحياة تقلد الفن، وعلى أية حال، فإن الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في عالم ١٩٨٧، والانهيار الصغير الذي حدث بعد ذلك بعامين – لم يفلحا في إنهاء حمى المضاربة أو الأهمية الجديدة لوول ستريت في الاقتصاد، ولكنها وفرت ببساطة فرصة شراء لأولئك الذين أصبحوا أكثر ثراء فعلاً من خلال التخفيضات الضريبية، ومدفوعات الفوائد، والأرباح الرأسمالية.

انفجار الفقاعات:

على امتداد نحو أربعة عقود ابتداء من منتصف الخمسينيات [من القرن الماضي]، كان الائتمان الجديد يضاف إلى هرم الديون بسرعة أكثر وأكثر، وكانت فقاعات المضاربة في العقارات والأراضي وفي الأسواق المالية في أثناء الثمانينيات مدفوعة بالتسارع في الائتمان الجديد، إلا أنه قرب نهاية فترة رئاسة ريجان، تباطأت خطى النمو بشكل كبير؛ نظرًا لأن ألان جرينسبان، **Alan**

Greenspan رئيسًا لمجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي، وتحول إلى هدف أن يصبح التضخم صفرًا، وكان هذا الانقلاب في الاتجاه الذي دام نحو ٤٠ سنة يعني انخفاضًا أكثر في قيمة الأصول العقارية وتباطؤ نمو المكاسب لكل من الشركات المالية وغير المالية.

وكانت نواحي الضعف واضحة في الأصول العقارية بحلول منتصف الثمانينيات، ولكن الانهيار العظيم لسوق الأوراق المالية في أكتوبر عام ١٩٨٧ كان يعني أكبر نذير بقرب نهاية المرحلة الأولى من المضاربة، وفي هذا الوقت كانت صناعة الادخار والإقراض S&L قد انهارت فعلاً، وفي منتصف ١٩٩٠، تنبأت وزارة خزانة الأمريكية بأن أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة من مؤسسات الادخار والإقراض S&Ls – أي أكثر من ٤٠٪ من جمعيات التوفير كافة – سيتم استحواذها من جانب الحكومة، وقد أوضحت مصادر خاصة أن الرقم سيكون أقرب إلى ٢٠٠٠ مؤسسة، أو بعبارة أخرى الصناعة بأسرها!! وستكون التكلفة النهائية التي يتحملها دافعو الضرائب ما يزيد على تريليون دولار، أو ٤٠٠٠ دولار لكل شخص، ويبلغ الرقم الكلي للعقارات التي ستبيعها الجهات الاتحادية نحو مليون (وهو رقم يستبعد عشرات الآلاف من المنازل التي أعيدت ملكيتها للبنوك).

وكانت هناك صلات وثيقة بين المتعاملين في السندات متدنية التصنيف وفورة مؤسسات الادخار والإقراض، وبين مايكل ميلكين كأمثلة توم شبيجل لمؤسسة كولومبيا للادخار والإقراض وتشارلز كيتنج في لينكولن[١٧]، وبنهاية سنوات السبعينيات (القرن الماضي)، كانت مؤسسات الادخار والإقراض تدفع فوائد بمعدل ١٢٪ أو ١٣٪ لاجتذاب الودائع كما كانت تتلقى حصة ضئيلة من قروض الرهن العقاري على المساكن، وبحلول عام ١٩٨٢ كانت هذه المؤسسات قد مُحيت تمامًا؛ إذ إن الكونجرس والبيت الأبيض في محاولة "لإنقاذها" اتفقا على استمرار جمعيات التوفير في إقراض الأموال تقريبًا لأي شيء، وفضلاً عن هذا، فقد أصبح من حق أي فرد أن يفتح مؤسسة للادخار والإقراض، وهكذا لمح المخادعون والمحتالون بل

المجرمون هذه الاحتمالات، وعندما سُئِل وليام ساتون **William Sutton**: لماذا كـان يسرق البنوك؟ أجاب: "لأنها المكان الذي توجد فيه النقود"، وهذا هـو سـبب قيـام تشارلز كيتنج بتكوين هذه المؤسسة للادخار والإقراض في لينكـولن، وقـد قامـت جمعيات الادخار والإقراض في كل من كولومبيا ولنكولن وفيرنـون، وكثيـر مـن الجمعيات الأخرى بتضخيم أصولها بالسندات متدنية التصنيف **Junk Bonds**.

وعندما بدأت الشركات الممولة عن طريـق القـروض (**leveraged**) مثـل شركة إنتجريتد **Integrated** وكامبو **Campeau** تتساقط في عام ١٩٨٩، كان سوق السندات متدنية التصنيف قد بدأ انهيارًا ضخمًا، كما كان هنـاك "انهيـار أصـغر" لسوق الأوراق المالية في ١٣ أكتوبر، يقوده سقوط حـاد فـي أسـهم عمليـات الاستحواذ، وكانت حالات التوقف عن الدفع هي العمل المعتاد يوميًّا، إلى جانب أن أصول مؤسسات الادخار والإقراض من السندات متدنية التصنيف قد قاربت قيمتها العدم، وفي النهاية أعلن إعسار جميع مؤسسات الادخار والإقراض التي كانت من بين كبار المشترين للسندات المتدنية من ميلكين واستولت عليها الحكومة.

وفي نفس الوقت وقعت البنوك التجارية في المأزق، وكانت هناك تخمة علـى المستوى القومي من العقارات السكنية والتجارية الزائدة عن الطلب، تدفع الإيجارات إلى الهبوط، وخفض قيمة أصول البنوك، وقد حجزت البنوك عند ما قيمته ٢٦ مليار دولار من العقارات التجارية في ١٩٩١، أو ما يمثل نسبة ٣٢٪ أكثر مما كان عليـه في ١٩٩٠، وعلى الرغم من أن أقل من عشرة بنوك كانت تتعثـر فـي الولايـات المتحدة سنويًّا بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٨١، فإن الوضع قد تغير كثيرًا.

أما الذي حدث للمطورين العقاريين الرئيسيين الـذين عـانوا مـن الحجـز فيجسده مصير تشارلز كروكر **Charles Croker**، الشخصية الرئيسية في كتـاب توم وولف **Tom Wolfe** المسمى الرجل الكامل **A. Man in Full**. وكان المكان هو أتلانتا – جورجيا التي كانت في نهاية القرن مدينة رواج تخص بالثروة الجديـدة،

أما كروكر فقد كان أحد نجوم كرة القدم(*) بالجامعات، وقد أصبح الآن الملك السابق متوسط العمر لمؤسسات أتلانتا الضخمة والذي تصادمت ضخامة شخصيته الزائدة عن الحد مع حقيقة الديون التي تأخرت مواعيد سدادها، ويمتلك تشارلي مزرعة لصيد طيور السمان **Quail – shooting farm**، مساحتها ٢٩٠٠٠ إيكر، كما أن له زوجة ثانية صغيرة السن وكثيرة المطالب، ولكن أيضًا لديه مبنى إداري ضخم نصف فارغ تم بناؤه بدين ضخم لم يتم سداده(١٨).

ونتيجة إقراض البنوك إلى أولئك المطورين العقاريين من أمثال تشارلي كروكر **Charlie Croker**، فإن الشركة الفيدرالية للتأمين على الودائع (**FDIC**)، التي قامت بتأمين ودائع البنوك منذ عام ١٩٣٣ – أفلست لأول مرة في عام ١٩٩١، وقد أدت انهيارات البنوك إلى استنزاف الصندوق؛ نظرًا لإفلاس بنوك بلغ عددها ٨٨٢ بنكًا بلغت أصولها الإجمالية ١٥١ مليار دولار فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩١، وعلى خلاف انهيارات كثير من البنوك الصغرى في أثناء الكساد العظيم، فإن تلك البنوك التي انهارت فجأة كانت من البنوك العملاقة، وكانت هناك بنوك نسبتها ١١٪ فقط من البنوك التجارية حققت فعلاً خسائر في عام ١٩٩١، ولكن تلك البنوك كانت تمتلك الخُمس فقط من إجمالي أصول النظام المصرفي التي كانت تبلغ ٣,٤ مليارات دولار. وبينما كانت يومًا ما مؤسسات يعتبرها الاحتياطي الفيدرالي "من الضخامة بحيث لا يمكن أن تنهار"، فربما أصبحت الآن من الضخامة بحيث يتعذر إنقاذها.

وعندما تصبح الشركات غير المالية في وضع لا يمكنها من خدمة ديونها المتصاعدة، فإنها تنهار أيضًا، وقد ارتفعت هذه الانهيارات إلى ما بلغ نحو ١٤٠٠ أسبوعيًا في عام ١٩٨٧، إلى نحو ٩٠٠ أسبوعيًا في عام ١٩٨٩، وارتفع إلى ١٧٠٠ في عام ١٩٩١، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ١٨٠٠ في أوائل عام ١٩٩٢،

(*) كرة القدم الأمريكية (**Football**) هي أقرب إلى لعبة الرجبي **Rugby** في إنجلترا، أما كرة القدم المعروفة بهذا الاسم على مستوى العالم، فيسمونها في أمريكا **Soccer**.

وينطبق نفس الأمر على العائلات، وقد ارتفعت نسبة حالات الإفلاس الشخصية ارتفاعًا صاروخيًا إلى أكثر من ١٥٠٪ في أثناء الثمانينيات إلى رقم قياسي في عام ١٩٩٠ بلغ ٧٢٠٠٠٠ حالة.

وتحولت مهمة إقالة الصناعة والمؤسسات المالية من عثرتها إلى الحكومة الاتحادية وبنك الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك أموال دافعي الضرائب لإنقاذ مؤسسات الادخار والإقراض، والبنوك التجارية، وشركات التأمين العملاقة، وتمت تصفية جزء كبير من الصناعة المالية في نفس الوقت الذي تم فيه صدور حكم بالسجن لمدة عشر سنوات على مايكل ميلكين في ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ (وقد تم الإفراج عنه في عام ١٩٩٣، بعد تخفيض العقوبة بقدر كبير) ، وفي عام ١٩٩٦ قام مايكل وأخوه، وكلاهما ما يزال من بين أغنى الأغنياء الأمريكيين الأربعمائة وفقًا لما نشرته مجلة فوربس **Forbes**، باستثمار ٢٥٠ مليون دولار لخلق ما عرف باسم كون المعرفة **Knowledge Universe (KU)**، وهي شركة للخدمات التعليمية، وفي غضون عامين استحوذت الشركة **(KU)** على ٣٠ شركة، ولديها عمليات أخرى لم تتم بعد، ويبدو أن هناك بعض الأشياء لا تتغير، وكان السؤال الذي بدأ الناس يوجهونه هو: من الذي سينقذ العامل العادي الذي يعمل مقابل الأجر؟

كان علم الاقتصاد الريجاني هو المحفز على القيام بعمليات الاستحواذ من جانب أصحاب الثروات، ولم تكن هناك نهاية معروفة في الأفق لما سينتج عنها، ومن الصعب معرفة إلى أين ذهبت كل هذه الأموال الفيدرالية والإعفاءات الضريبية، وبمعنى من المعاني، فإن هذه الأموال قد ذهبت بدون أن تترك أثرًا يدل عليها؛ مما يذكرنا بتجربة رابو كارابيكيان جامع الأعمال الفنية الخيالي، وهو الشخصية التي ابتكرها كوبرت ڤونجوت في كتابه "اللحية الزرقاء" " **Blue Beard**"، فقد دمرت اللوحات كافة – التي يملكها رابو – بسبب تفاعلات كيميائية غير معروفة ولم يتحسب لها، بين أحجام القماش المستخدم في لوحات الرسم والدهان الحائطي والشرائط الملونة التي وضعها عليها، ومع ذلك فقد دفع الناس مبالغ كبيرة لاقتناء لوحاته.

وكما يتذكر رابو... "إن الناس الذين دفعوا نحو خمسة عشر، أو عشرين، أو حتى ثلاثين ألف دولار للوحة واحدة من لوحاتي – وجدوا أنفسهم يحملقون في قماش خالٍ، وفي صورة جديدة، وقصاصات من شرائط ملوّنة وأشياء تشبه حبيبات الأرز المهشمة المتعفنة على الأرضية"، ومع ذلك، فقد أكدت الإعلانات لرابو أن هذا الطلاء "ساتين دورا – لوكس" "Sateen Dura Lux paint" سيبقى جميلاً أكثر مما بقيت ابتسامة الموناليزا"(١٩)، وقد كان الناس يدفعون بسخاء مقابل لوحات رابو، والآن فإن اللوحات قد ذهبت كلها، وكذلك النقود، ومع ذلك فإن رابو استمر يجمع ثروة مما يجمعه من لوحات فنية كان يعيد بيعها، وهكذا كان رابو يشبه بائع السندات متدنية التصنيف، وحائزي لوحاته أشبه بأصحاب الودائع في بنوك الادخار والإقراض.

اللامساواة المتزايدة في الثمانينيات:

كان تكتيك حصان طروادة الذي استخدمه أنصار ريجان ناجحًا بنفس قدر نجاح اليونانيين في انتصارهم في حرب طروادة عام ١٢٠٠ قبل الميلاد، فقد حقق الأمريكيون الأثرياء مكاسب كبيرة في دخولهم الحقيقية، بينما عانى الأمريكيون الأفقر فعلاً من خسائر في دخولهم الحقيقية في أثناء الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤، ولما كان نحو نصف العائلات الأمريكية قد عانوا من خسائر في دخولهم الحقيقية في خلال الفترة الأولى لرئاسة ريجان، فقد تناول بعض الديمقراطيين الليبراليين حركة مَدّ علم الاقتصاد الريجاني بالتعليقات الساخرة قائلين: إن مد علم الاقتصاد الريجاني "يرفع اليخوت كافة"، ومع نمو دخل الأسرة بدرجة أكثر بُطئًا في خلال الثمانينيات أكثر من السبعينيات أو فيما بين الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٧٣ أصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء صاروا أكثر فقرًا، طوال سنوات حكم ريجان، وقدّم التحول المفاجئ إلى زيادة اللامساواة مبلغ ١١٣١٧ دولارًا أكثر لكل أسرة في أغنى ٥٪ في عام ١٩٨٨ عما كانت عليه في عام ١٩٧٩، كما انطوى على خسارة ١٢٠٠ دولار لكل عائلة في شرائح القاع التي تبلغ ثلاثة أخماس الأسر، وسرعان

ما تجاوزت حصة الدخل التي يتلقاها أغنى ١٪ من الأسر عن تلك التي تتلقاها ٤٠٪ من الأسر التي تمثل أدنى الشرائح.

كان أي "تساقط" للمنافع مجرد أوهام، فبعدما انخفض معدل الفقر الرسمي في الولايات المتحدة إلى ١١,٧٪ وعدد ٢٦,١ مليون نسمة في عام ١٩٧٩ واستعاد قوته وبلغ ١٣,١٪ و ٣١,٩ مليون نسمة في عام ١٩٨٨، وفي نفس السنة كان هناك طفل من بين كل خمسة أطفال يعيش في فقر، وكان الفقراء يصبحون أكثر فقرًا؛ نظرًا لأن الفجوة بين الدخول الفعلية وخط الفقر ارتفعت من ٨,٩٪ فيما بين عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩، ثم إلى ١٥,٥٪ في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨[٢٠]،

أما الذي حدث لعدم المساواة في الثروة فكان أكثر خطورة، وعندما ننظر إلى أولئك الذين يتسابقون لإنهاء الثمانينيات ومعهم معظم الدمى، نجد أن بعضهم قد أصبح بالفعل قريبًا من خط النهاية، وعند خط البداية تبين عملية المسح التي أجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن ماليَّات المستهلكين أن العائلات في شريحة تبلغ ٢٪ عند القمة – هم تقريبًا أو بالفعل أغنى الأغنياء – تملك نحو ٣٩٪ من سندات الشركات والسندات الحكومية و٧١٪ من سندات البلديات المعفاة من الضرائب، أما أغنى ١٠٪، أو الأغنياء ببساطة، فيملكون ٧٠٪ من السندات و ٨٦٪ من السندات المعفاة من الضرائب[٢١]، كما أن معظم الحيازات من أسهم الشركات وغيرها من الأصول المالية كانت تتركز أيضًا في بضع أيادٍ.

ومما لا يمكن تصديقه أنه مع انتهاء فترتي رئاسة ريجان كان الدين القومي أو قيمة سندات الخزانة القائمة تبلغ نحو ٣,٢ تريليونات دولار، بينما كانت تخفيضات الضرائب قد قدمت إلى الأغنياء الأمريكيين تريليوني دولار من السماء لشراء هذه السندات، كما أتاحت الإعفاءات الضريبية لكثير من الأمريكيين الأثرياء شراء ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار من دين السندات الجديد لإدارة ريجان، بل إن توزيع هذه الحيازات كان يميل ناحية الشريحة العليا التي نسبتها ١٪ أو كبار الأغنياء، بل أكثر من ذلك إلى الشريحة الأعلى التي تبلغ نسبتها ٠,٥٪ أو كبار

الأغنياء. وقد ذهب معظم - إذا لم يكن كل - هذه الدولارات الإضافية في محافظ السندات، ولم يقتصر الأمر على إصدار السندات - بكميات هائلة - في خلال رئاسة ريجان، ولكن أيضًا تقديم الوسائل لشرائها فقد استمرت الإعفاءات الضريبية حتى نهاية القرن العشرين[٢٢].

وفيما بين الأسر، فإن مدفوعات الفوائد الكبيرة التي كانت الخزانة الأمريكية تدفعها، استأثرت بها القلة التي تملك السندات، وفي المقابل تم تقليل الإنفاق، ولما كانت نسبة ٣٪ فقط من جميع العائلات هي التي تمتلك مباشرة أي سندات (سواء سندات عامة أم سندات شركات)، فإن نسبة ١٪ العليا من أصحاب الثروات، كبار الأغنياء، حصلوا على نصف إجمالي مدفوعات الفوائد التي تذهب إلى العائلات، بينما اقتسمت نسبة ٥٪ العليا الخمس الباقي، وكانت الفوائد المركبة وحدها قد خلقت مليونيرات ومليارديرات جدد، وبحلول أنخر التسعينيات، كانت ما تزال هناك نسبة ٤٪ فقط من جميع العائلات تمتلك سندات من أي نوع. وفاقت القيمة المقدرة نتيجة لارتفاع الحصة من دخل الفوائد الزيادة الكلية في الدخل القابل للتصرف في عقد الثمانينيات بأكمله.

في نفس الوقت تدهورت حصة الرياديين **entrepreneurs** من الدخل القومي بشكل خطير، وهو ما لا يمكن معه وصف هذه الفترة بأنها العصر الذهبي لريادة الأعمال والرأسمالية المنتجة ببناء المصانع، ولكن اقتصاد الكازينو يعيد توزيع الدخل والثروة المالية ويزيد تركزه.

وقد استمر اتجاه دخل الفوائد لما بعد رئاسة ريجان وبوش، ففي عام ١٩٩٨ دفع الأمريكيون من الضرائب ما يكاد يساوي ما دفعوه من فوائد إلى حائزي السندات، كما دفعوا من المبالغ لإدارة الأسطول والقوات الجوية والجيش والقوات البحرية ووكالات المخابرات، ومسئولي وكالات الدفاع وموظفيها، وهذا يمثل نحو ١٤٪ من كل دولار أنفقته الحكومة الاتحادية، وإلى حد كبير فإنه بسبب نمو أسواق السندات، كانت ١٣ سنتًا من كل دولار من الدخل القابل للتصرف (الدخل

الشخصي بعد خصم ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية) تأتي من مدفوعات الفوائد في عام ١٩٩٦، وفي تناقض صارخ، فإن ٤ سنتات فقط من كل دولار من الدخل كانت تأتي من أرباح الأسهم.

منظور صافي الذمة المالية: أين ذهبت النقود؟

عادة ما لا يحب الاقتصاديون النظر إلى صافي الاستحقاق أو صافي الثروة، وإذا ما كان لنا أن نفهم آثار التحول إلى اقتصاد الكازينو، فإن علينا على أي حال أن نجد الإجابات في الميزانيات.

إن التضخم في أسعار السلع والخدمات العادية في خلال الثمانينيات والتسعينيات قد هبط، بينما ارتفعت أسعار الأصول المالية، وفضلاً عن هذا، فإن قيم الأصول المادية كانت تهبط أو كانت راكدة، حتى مع ارتفاع أعباء الدين، وعندما ننظر في توزيع الأصول حسب نوعها – مالية أو مادية – فإننا يمكن أن نفهم أكثر لماذا اتسعت فجوة عدم المساواة بين الثروات بسرعة كبيرة؟

كان كبار الأغنياء (أعلى نسبة ٠,٥٪ من العائلات) يمتلكون ٤٦,٥٪ من أسهم الشركات و ٤٣,٦٪ من السندات القائمة في ١٩٨٣، بينما ٩٠٪ من العائلات الأمريكية من المستويات الأدنى كانت تملك ١٠,٧٪ و ٩,٧٪ فقط بالترتيب. وبالنسبة للأصول العقارية، التي هي مصدر الثراء الصافي للأسرة العادية، فإن الحصص تكاد أن تكون قد انقلبت، إذ إن نحو ٥٠٪ من كافة الأصول العقارية كانت تملكه نسبة ٩٠٪ من العائلات التي تمثل المستوى الأدنى.

وكان الفرق الكبير بين تضخم الأصول المالية وانكماش الأصول المادية أو الركود ذا أثر كبير على النسبة الدنيا التي تمثل ٩٠٪ من العائلات في خلال الثمانينيات، في الفترة من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٨٩ ارتفع متوسط الثروة لنسبة الـ ١٪ العليا، أكبر الأغنياء، من ٧,١ مليونات دولار للعائلة إلى ٩,٠ مليونات دولار، هذا هو

المتوسط، وفي نفس الوقت انخفضت الثروة للخمس الأدنى (من ٣٢٠٠ دولار إلى ١٨,١٠٠ دولار للأسرة، وبالنسبة للخمس التالي من ١٢٣٠٠ دولار إلى ١٠١٠٠ دولار)[٢٣]، وقد حقق مايكل ميلكين ٣ مليارات دولار في تجارته وعملياته في السندات متدنية التصنيف **Junk Bonds** في خلال بضع سنوات انتهت في ١٩٨٩، وكان واحدًا من أغنى الأشخاص في الولايات المتحدة، وسيكون من السهل استنتاج أنه نظَرًا لأن الأغنياء سيصبحون أكثر غنى، فإن منشآت الأعمال يجب أن تفعل ذلك أيضًا، وسيكون هذا سهلاً، ولكن مثل كثير من الأشياء السهلة فإنها تكون خطأ، وقد تقدمت شركة دريكسل **Drexel Burnham Lambert Inc** المملوكة لمايكل ميلكين، بطلب لإعلان للتمتع بحماية قانون الإفلاس في ١٣ فبراير ١٩٩٠.

أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فإذا أضفنا التغير في صافي قيمة المنشآت إلى التغيرات في ثروات العائلات، فإن النمو السنوي في صافي الأصول لكل بالغ كان على خط ثابت مسطح في خلال الثمانينيات، وفضلاً عن هذا فإن صافي القيمة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢ لقطاع المنشآت غير المالية قد نمت بخطى بطيئة بنسبة ٠,٦٢٪ سنويًّا، ويبدو أن نمو صافي الأصول في الاقتصاد قد تحول من منشآت الأعمال إلى عائلات مختارة، وكانت الولايات المتحدة تغدو أكثر فقرًا، رغم أن النخبة بها كانت تزداد ثراء.

وبحلول وقت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ كانت البلاد تبدو كأنها قد غاصت في ظلام مزعج وينذر بالشر، كان هناك ركود مثير للاضطراب والانزعاج، بدأ في شهر يوليو ١٩٩٠ وانتهى رسميًّا في عام ١٩٩١، وأعقبته عدة سنوات من النمو شديد البطء كحركة القوقعة، أعطت خاصية للركود العظيم حتى مع بدء انطلاق ارتفاع أعظم سوق الأوراق المالية.

اقتصاد كلينتون: الاستمرار مع بنك الاحتياطي الفيدرالي:

تاريخيًّا تكررت الشكوى من نيويورك وواشنطن: "هؤلاء السياسيون الموجودون داخل الطريق الدائري لا يفهمون ما احتياجات وول ستريت" وعلى خلاف نزاعات كثيرة، فإن الشجار بين الشارع (وول ستريت) وواشنطن قد انتهى؛ إذ إن رئيس الاحتياطي الفيدرالي ووزيرين متتابعين للخزانة وطبقة حائزي السندات، التي هي بذاتها نتاج مشترك بين واشنطن ونيويورك – قد نقلوا أجندة وول ستريت إلى البيت الأبيض، وقد قام بيل كلينتون، وهو ما يزال رئيسًا منتخبًا بتحويل السياسات الاقتصادية كافة للبيت الأبيض إلى آلان جرينسبان **Alan Greenspan** والى كبار مسئولي الخزانة، وجميعهم من اختيار وول ستريت، وفي منتصف أبريل ١٩٩٣ كانت الإدارة قد تبنت تفضيلات اللاعبين في السوق المالية من أجل تخفيض عجز الموازنة وحرية التجارة، الذي كان البرنامج الحلم للجمهوريين في عهد أيزنهاور.

جرينسبان وكلينتون: حلف غير مقدس:

كان التلاقي الأولى بين كلينتون وجرينسبان يبدو غيرَ محتمل تمامًا مثل التلاقي بين كوكبي الزهرة والمريخ. في الخمسينيات كان آلان جرينسبان الذي يقف إلى يمين الجمهوريين أنصار أيزنهاور قد انجذب إلى حلقة نيويورك الضيقة الصغيرة التي قادته إليها آين راند **Ayn Rand**، فقد كان جرينسبان أحد الطلبة الأوائل في معهد ناثانييل براندن **Nathaniel Branden Institute** وهو أحد "المراكز الفكرية" التي أنشئت لترويج أفكار آين راند، وقد أطلق أنصار راند الآخرون على جرينسبان اسم "الحانوتي"؛ لأنه كان دائما يرتدي حلة سوداء، تمامًا مثل تلك الحلة التي ارتداها في جنازتها، وانقلب جرينسبان بعد ذلك إلى ارتداء اللون الأزرق فقط، ربما كي يبدو أقل شرًّا في نظر العمال الذين يرتدون الياقات الزرقاء(٢٤).

كان جرينسبان عضوًا في مجموعة يمينية راديكالية، كانوا يسمون أنفسهم فيما بينهم "المجمع" "**The Collective**"، أما بالنسبة إلى راند، فكان لقبهم "مجموعة ٤٣" نسبة إلى السنة التي أصدرت فيها روايتها رأس النافورة **The Fountainhead**"، وقام المجمع بتحويل جرينسبان إلى عاشق لحرية الأسواق، وهو الرجل الذي لم يكن فقط يشك في فاعلي الخير، بل كان يُكِنُّ كراهية يمينية للحكومة، وقد صرح جرينسيان لجريدة نيويورك تايمز **New York Times** في عام ١٩٧٤" إن ما فعلته (راند) معي – من خلال المناقشات الطويلة، وكثير من المجادلات التي امتدت إلى الليل – كان هو أنها جعلتني أفكر كيف أن الرأسمالية ليست فقط كُفْئًا وعملية، بل أخلاقية أيضًا"(٢٥)، ومهما كانت المفارقة التي تنتظر نصيرًا لحرية الأسواق ليصبح أقوى بيروقراطي في العالم، فإنه سيُبرًأ منها من خلال إظهار أن جرينسبان، هوارد رورك البنوك المركزية، قد أصبح البطل الوحيد الذي حرر وول ستريت من أغلال الحكومة، إن جرينسبان لم ينحرف مطلقًا عن معتقداته الراديكالية، على الرغم من أنه وهو رئيس للاحتياطي الفيدرالي يذكر ذلك بوضوح أقل.

وفي تناقض حاد وخطير لأصل جرينسبان ونسبه، كان كلينتون جنوبيًّا شَعْبويًّا، وكان يحكم الولاية الجنوبية المتخلفة – أركنساس (أركنصو بالنطق العامي)، وكان أحد الديموقراطيين الجدد الذين كانوا أكثر ميلاً للمركزية عن الديمقراطيين القدامى، ولكنهم مع ذلك كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالبرامج الاجتماعية التي قدمها فرانكلين روزفلت ضمن البرنامج الجديد **New Deal**، وكانوا ما يزالون يعتقدون أن الحكومة الفيدرالية لها دور هام في المحافظة على العمالة الكاملة، كما كانوا يعتقدون أنه من مسئولية الحكومة الفيدرالية زيادة الفرص المفتوحة أمام الفقراء؛ لأن الأغنياء لديهم الموارد التي تكفيهم للعناية بأنفسهم، وفضلاً عن ذلك، فإن كلينتون قد رشح نفسه للرئاسة على أساس الاستثمار في البنية الأساسية مثل الطرق، والمطارات، والجسور والمدارس، وعندما كان

سيرشح نفسه لمدة الرئاسة الثانية، كانت هذه الموضوعات، على أي حال قد هُجرت لفترة طويلة، اللهم إلا إذا كان بناء الجسور إلى القرن الحادي والعشرين" سيعتبر ضمن البنية الأساسية الجديدة!!.

إستراتيجية جرينسبان بالنسبة للسوق المالية:

ظهرت سيكولوجية جديدة تقول: إن النمو الاقتصادي البطيء كان أمرًا طيبًا؛ لأنه أدى إلى أسعار أعلى للسندات، ومن ثم انتعشت سوق الأوراق المالية، وكان من الضروري المحافظة على انخفاض أسعار الفائدة ليس من خلال سياسة نقدية سهلة، ولكن من خلال المحافظة على ليونة الاقتصاد، بل إن مجرد ذكر الإسراع في النمو الاقتصادي خلق رعشة في وول ستريت، وإذا كان من الضروري، فإن الاحتياطي الفيدرالي يمكنه أن يرفع أسعار الفائدة للأجل القصير حتى يمكن لأسعار فائدة السندات أو الفائدة طويلة الأجل أن تهبط.

وقد صوّر جرنيسبان حملة السندات والمتاجرين فيها باعتبارهم "على مستوى عالٍ من الحذق"، الذي كان يعني بها أنهم توقعوا استمرار عجز الموازنة الفيدرالية في الانفجار"[٢٦]، فمع هذا التوسع في المصروفات الفيدرالية، فإن التضخم لا محالة سيشتد ارتفاعًا، وفي رأي جرينسبان، فإن نواحي عجز الموازنة التي كانت نتيجة للإنفاق الحكومي، وليست نتيجة لارتفاعَ أسعار البترول، التي كانت هي التي تسببت في دفع التضخم ذي الرقمين في أواخر السبعُينيات، وقد طلب المستثمرون في سندات الخزانة الأمريكية طويلة الأجل وقتئذ عوائد أعلى بسبب توقعاتهم بشأن نواحي العجز، وكان هذا التحول غير المواتي بشأن نواحي العجز الفيدرالية هو التحول السريع الجديد في إستراتيجية السلاسة الاقتصادية لفترة ما بعد ريجان.

ومع السيطرة على نواحي العجز قال جرينسبان بأن توقعات السوق ستتغير، وأن أسعار الفائدة للأجل الطويل ستهبط، ولما كان أصحاب المنازل قد تزايد

اعتمادهم على استخدام إعادة التمويل كأحد مصادر الائتمان الاستهلاكي، فإنهم قد يشترون السيارات، والأجهزة المنزلية، والأثاث، وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وهذا الاقتراض والإنفاق سيؤدي إلى توسع الاقتصاد بدرجة مدهشة، وفضلاً عن هذا، فإنه نظرًا لانخفاض حصيلة العائد الذي يتلقاه حائزو السندات، فإنهم قد يحولون أموالهم إلى سوق الأسهم، وأن أسعار الأسهم ستنطلق، كما ينطلق سرب الأوز، وأخيرًا، فإنه في مثل هذه البيئة الملائمة، سيؤدي النمو الاقتصادي الناشئ من تخفيض العجز إلى زيادة العمالة، وقد صادق كلينتون – بصفته الرئيس المنتخب – على إستراتيجية جرينسبان للسياسة الاقتصادية لفترة ما بعد ريجان.

التضحية بالبنية الأساسية العامة لتخفيض عجز الموازنة الفيدرالية:

أدرك فريق كلينتون الاقتصادي أنه بدون التعاون مع جرينسبان، فإن جهودهم سيكون مقضيًّا عليها بالفشل، ومع رؤى انهيارات سوق الأوراق المالية والكساد وانهيارات البنوك التي كانت تتراقص في رأسه، أكد كلينتون للكل بأن هناك خطة رئيسية لتخفيض العجز يجري أعدادها فعلاً، كان كلينتون الذي يمثل مزيجًا استثنائيًّا من الديمقراطي الحقيقي، والشعبوي، ذي الإحساس بنبضات الجنوب، ورجل الشعب، ودارس السياسة الذكي قد تم تجاوزه، فقد انقضت مؤسسة واشنطن – وول ستريت وسرقت سياسة كلينتون الاقتصادية.

وتدريجيًّا أخذت معدلات الفائدة على السندات لمدة ٣٠ عامًا تهبط، بينما ارتفعت الأرباح الرأسمالية لحائزي السندات، وتلا ذلك توسع بخطى مستقرة، وإن لم يكن شديدًا، في الناتج المحلي الإجمالي **GDP**، وفي قطاعات الاقتصاد الحساسة لأسعار الفائدة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١٪، بينما لم تحقق القطاعات غير الحساسة لأسعار الفائدة أي نمو فعلي، وقد أشاد جرينسبان ولويد بنتسين **Lioyd Bentsen** وزير الخزانة، بالفضل في النمو إلى "إستراتيجية الأسواق المالية".

ومع ذلك دامت حياة التحالف بين كلينتون وجرينسبان بقدر مدى حياة الفراشة، وفي يناير ١٩٩٤ أخبر جرينسبان كلينتون ومستشاريه الاقتصاديين بأن توقعات التضخم تتصاعد، وبعد ذلك بأسبوعين رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفوائد للأجل القصير، ثم قام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفوائد للمرة الثالثة في ١٨ أبريل ١٩٩٤، وتحرك السعر المبدئي للأجل الطويل إلى أعلى بنسبة فاقت أي مرة سبقتها في الفترة الأولى لرئاسة كلينتون، وهكذا أخلف جرينسبان وعده للرئيس بتخفيض أسعار الفوائد إذا ما قام كلينتون بتضييق فجوة العجز، وبنهاية هذه العملية، كان جرينسبان قد رفع أسعار الفائدة على أموال الاحتياطي سبع مرات.

إن أجزاء الاقتصاد شديدة الحساسية لتخفيض أسعار الفائدة هي أيضًا شديدة الحساسية بنفس الدرجة أو أكثر لزيادة أسعار الفائدة، وفي أوائل عام ١٩٩٥، كانت هناك مؤشرات بادية لحدوث تباطؤ اقتصادي، هذا فضلاً عن أن الكونجرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون كان يضغط لتخفيض العجز على الرغم من أن تخفيضات الإنفاق، وتخفيض الضرائب بنسب كبيرة على الأغنياء – قد تم تنفيذها طبقًا لتوصيات أنصار ريجان، وفي نفس الوقت، كان الرئيس كلينتون يتقهقر في استطلاعات الرأي، على الرغم من التخفيضات الوحيدة ذات المغزى في عجز الموازنة منذ إدارة نيكسون.

وفي خلال معظم العقد اعتمد جرينسبان على العلاقة بين معدل البطالة الفعلي والمعدل الطبيعي (للتذكير، هو المعدل الذي لا يؤدي إلى تسارع تضخم معدل البطالة **Non Accelerating – Inflation Rate of Unempolyement (or NAIRU)**، وبصفة عامة، فقد استخدم جرينسبان الضربات الاستباقية، ورفع أسعار الفوائد حتى قبل إظهار المعدل الطبيعي أي بارقة للتسارع، وعلى الرغم من تقديرات الاحتياطي الفيدرالي للمعدل الطبيعي بنسبة ٦,٣٪ عن السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠، والمعدل الفعلي للبطالة بنسبة ٤,٣٪ في مايو ١٩٩٨، وهو أدنى معدل له في خلال ٢٨ عامًا، بينما وصل معدل التضخم إلى الصفر تقريبًا، وعلى الرغم من الواقع

الانكماشي، استمر الاحتياطي الفيدرالي يعبر عن القلق في الفترة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ بشأن التضخم المتوقع، ومن المؤكد أن هذا التحيز الطبيعي ضد التضخم، والعمالة الكاملة – كان من دواعي سرور أصحاب الثراء.

وعلى الرغم من الاضطراب الذي لحق بإستراتيجية الأسواق المالية، والتحسن في الوظائف في أثناء الحملة، فإن اتباع كلينتون لأجندة الجمهوريين، والحملة الباهتة للمرشح بوب دول – كان فيهما ما يكفي لإعادة انتخاب كلينتون في عام ١٩٩٦، هذا بينما كانت سياسة جرينسبان قد خلقت أعظم رواج في سوق الأوراق المالية في التاريخ الأمريكي، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية كانت من عمله، فقد بدأ في القلق بشأن احتمالات انفجار الفقاعة. وهو الهاجس الذي بدا صداه في خطبة ألقاها في ديسمبر ١٩٩٦ عن احتمال "الضخامة غير الرشيدة **Irrational Exuberance**" للسوق، وفيما بعد لم يكن قادرًا على الحديث عن انخفاض سوق الأسهم، فقام الاحتياطي الفيدرالي بإدارة نفسه بطريقة هي الأقل احتمالاً للتعجيل بأكبر انهيار لسوق الأوراق المالية في التاريخ الأمريكي.

وفي أوائل سبتمبر ١٩٩٨، عندما علق جرينسبان مجرد تعليق بأن الاحتمالات متساوية لتخفيض أو رفع أسعار الفائدة، حقق مؤشر **Dow** أعلى ارتفاع في نقطه على الإطلاق؛ إذ قفز ٣٨٠ نقطة في يوم واحد[٢٧]، وكان مؤشر **Dow** يتأرجح بشدة بمئات النقاط من أسبوع إلى آخر، وأحيانًا من يوم إلى آخر، وأحيانًا أخرى في نفس اليوم، وكانت التذبذبات القصوى في الأسواق المالية في خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين كانت غير مسبوقة، وفي جهد ظاهر لاحتواء التذبذب الفائق للأسواق المالية، أعاد الرئيس كلينتون تعيين جرينسبان رئيسًا للاحتياطي الفيدرالي لمدة رابعة قبل نصف عام من انتهاء مدته الثالثة.

وكما حدث قبل ذلك، فإن أولئك الذين تحسنت ثرواتهم أو صافي استحقاقاتهم أعظم تحسن مع ازدهار الأسواق المالية كانوا هم الأغنياء، وكانت التنبؤات تشير إلى أن أكبر الزيادات (بالنسبة المئوية) قد ذهبت إلى أعلى ١٪، وأن الثروات

الخاصة بكبار الأغنياء في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ ستنمو بنسبة تقدر بنحو ١١,٣٪ (متوسط الكسب مليون دولار)، هذا بينما أن الخمس الأدنى سيتحرك للاقتراب من نقطة التعادل بتغير في الثروة يبلغ ١٨١٠٠ دولار إلى - ٥٩٠٠ دولار، بينما أن الخمُس الثاني سيشهد كسبًا في متوسط ثروة الأسرة (يتراوح بين ١٠١٠٠ دولار إلى ١٢٣٠٠ دولار)، ومع ذلك، وحتى مع مكاسب السوق المرتفعة، فإن الأسر في الخمس الأوسط من توزيع الثروة لا تتمتع سوى بمستوى من الثراء في ١٩٩٧ أقل مما كانت تحصل عليه في ١٩٨٩[٢٨].

ميراث كلينتون: نهاية الأجندة التقدمية:

في فترته الثانية تخلى الرئيس كلينتون عن الاهتمامات الخاصة بالسياسة الاقتصادية المحلية، وكان يرى أن إنجازات السياسة الخارجية هي الطريق إلى مكانته التاريخية بين الرؤساء الأمريكيين، وكان قد حارب جرينسبانو وول ستريت وخسر، وكان التقدميون قد أصيبوا بخيبة أمل عميقة لاستسلامه لوول ستريت.

وقد أشرفت إدارة كلينتون على المرحلة الأخيرة للتحول التاريخي إلى السياسة النقدية على حساب سياسة المالية، وكانت الثورة الريجانية قد خلقت كثيرًا من الديون الفيدرالية (سواءً الدولية وغيرها) التي لم تترك مجالاً لاستخدام نواحي العجز المتعمدة لدفع أو إبطاء الاقتصاد، هذا إلى جانب أن الحوار والجدل السياسي تحول من استخدام الموازنة الفيدرالية كقوة استقرار مقابل حديث متكرر عن العمل لتوازن الموازنة الفيدرالية، وعندئذ بدأت مراقبة فوائض الموازنة بانتباه، إلى أن تم إلغاء الدين القومي تمامًا، ولما كان الاحتياطي الفيدرالي هو الذي يشتري ويبيع السندات الحكومية في إدارته للسياسة النقدية، فإن وصول حجم الدين القومي إلى الصفر يجعل إدارة السياسة النقدية أمرًا مستحيلاً فعليًا، وإذا ما تم إلقاء السياسة النقدية في نفس الكومة من النفايات مثل السياسة المالية، فلن تكون هناك حاجة إلى الاقتصاد الكلي.

وقد خلقت هذه السياسات ودعمت طبقة من الأغنياء تتجاوز كل تصور، وسرعان ما يؤدي الشعور بالغبطة والسعادة وتذبذبات الأسعار إلى اجتياح مبيعات السندات العامة والخاصة، وتقديم فرص جديدة لتحقيق الأرباح للمتعاملين يوميًّا، وبعد أن قدمت الأرباح الرأسمالية لسوق السندات ذلك القدر مع الاحترام الذي حرمت منه طويلاً، فإن اللعب في سوق السندات، الذي أصبح متصلاً تمامًا بسوق الأسهم ذي التذبذبات اللولبية رغم ارتفاعه المستمر، يتطلب خفة ورشاقة أحد أبطال لعبة كرة المضرب **Racquetball**، إن طبقة حاملي السندات - كما ادعوها - التي خرجت من بطن عدم المساواة المتفاقمة، وأصبحت الآن تتعامل في بيئة مالية جديدة متحررة - لن يقتصر دورها فقط في الإسهام في تراجع حظوظ الشريحة الأدنى التي تمثل ٩٥٪ من العائلات فحسب، بل أيضًا في خلق كازينو مالي.

واستمر الترويج لإتمام "الثورة الريجانية" من جانب الأغلبية الجمهورية في الكونجرس، والصفحة الرئيسية في جريدة وول ستريت جورنال وفي عام ١٩٩٧، وقع كلينتون على حزمة تساقط "**trickle down**"، تتضمن خفض الأرباح الرأسمالية وخفض ضرائب الميراث (التركات)، ومرة أخرى استفادت أعلى شرائح الأثرياء التي تمثل ١٪ من العائلات بأكبر وأعلى درجة؛ حيث أصبحت العائلة تدفع ضرائب أقل بملغ ١٦٠٠٠ دولار عن ذي قبل، أما أدنى الشرائح التي تمثل ٢٠٪ من العائلات فقد ارتفعت الضرائب التي تدفعها كل منها بمبلغ ٤٠ دولارًا في المتوسط سنويًّا، ولم يحدث تغير في الشريحة الأعلى التي تمثل ٢٠٪ أيضًا، أما الشريحة الوسطى والتي تمثل ٢٠٪ فقد استفادت كل عائلة فيها مبلغ ١٥٠ دولارًا سنويا، وإن الديمقراطيين الجدد - كما كان يقال - هم العمليون القادرون على الوصول إلى تفاهم وحل وسط مع الحزب الجمهوري، وطبقًا لهذا المعيار، إن لم يكن بأي معيار آخر، أصبح بيل كلينتون هو أكثر رئيس ديمقراطي تنازلاً وقبولاً للتسوية في التاريخ، وفي شتاء ١٩٩٨، بينما كانت كلمات جرينسبان ما تزال تحرك الأسواق المالية، تم المطالبة بعزل الرئيس من قِبَل الحزب الجمهوري الذي قام بتقليده، هذه هي الطريقة التي يعمل بها العالم فعلاً.

النتائج:

على غرار الإعلانات عن الطلاء ساتين دورا لوكس " **Sateen Dura – Luxe paint**"، فإن علم اقتصاد ريجان لم يحقق المزايا التي وعد بها، كما أن علم اقتصاد كلينتون حافظ على إبقاء الثورة الريجانية في المالية العامة على قيد الحياة، وظلت ابتسامة "الموناليزا" هي الوحيدة التي تبدو حقيقية.

وكانت نواحي فشل علم اقتصاد ريجان سببًا في إعادة الحياة إلى الكينزية – التي صممها كينز لإنقاذ الرأسمالية من نفسها – في وقت كان يبدو فيه أن الكينزية النيوكلاسيكية ما زالت في غيبوبة، ومع ذلك فإنه يبدو أن رأسمالية الكازينو غير قابلة للإيقاف في مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد أدت عملية التحرر المالي **Financial Deregulation** في خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إلى فتح الباب حتى الآن أمام سوء استغلال غير مسبوق، وقد أخفقت حالة التفاؤل المبدئية بشأن قيام المنافسة بين مقدمي الائتمان بسبب حشود حالات الإفلاس، والاندماجات بل حتى حالات التركز المالي العظمى.

ملاحظـات:

(1) Edmund Morris, Dutch*: A Memoir of Ronald Reagan* (New York: Random House, 1999), p. 447.

(2) Bartlett, op. cit., p. 1.

(3) Gilder, op. cit., p. 188.

(4) Quoted by William Greider, *"The Education of David Stockman,"* Atlantic Monthly, (December 1981), p. 46. Stockman's confessions had been made to journalist-friend Greider.

(5) Ibid., p. 47.

(٦) كرد فعل على الخسائر الضخمة في إيرادات ضريبة الدخل، قام الكونجرس في عام ١٩٨٢ بإلغاء زيادة أخرى في علاوات الإهـلاك المتـسارع، وقـام بإلغاء تأجير المرفأ الآمن، وهي مادة صدرت في عام ١٩٨١ تسمح للشركات غير الرابحة أن تبيع مستحقاتها لدى الضرائب وإعفاءاتها عن الإهلاكات إلى شركات رابحة، وقد أدت هذه التغيرات الضريبية التي حدثت في عـام ١٩٨٢ إلى أن يصبح العائد المتوقع من الاستثمار في المباني والمعـدات نحـو ١٧ نقطة مئوية (بدلاً من ٢٨ نقطة مئوية) فوق العائد قبل المعاملة الضريبية وفقًا لقوانين ريجان، وفي غمار الأزمة الاقتصادية الشديدة - على أية حال - لـم تكن المبيعات تكفي للاستثمار في أية طاقـة جديـدة، كمـا أن التخفيـضات الضريبية لم تقدم أي حافز.

(٧) هناك مقياس بديل لعرض النقود (M2) كان مستقرًا نسبيًا في أثناء هذا الوقت، وكان الاحتياطي الفيدرالي- على أي حال - يستخدم فقط M1 كدليل له، وفيما بعد كان الاحتياطي الفيدرالي ينظر في عدة مقاييس لعرض النقود، ولا يقتصر ما يشمله M2 العملة، والحسابات الجارية والشيكات السياحية (M1) بل يضم أيضًا الودائع لأجل من الفئات الصغيرة، والودائع الادخارية، وحسابات إيداعات الأسواق النقدية، وأسهم صناديق الاستثمار المشتركة في الأسواق النقدية (غير مؤسسية)، واتفاقات إعادة الشراء لليلة واحدة ولأجل، واليورو دولار لليلة واحدة، وتعديلات التوحيد، وبالطبع يخترع وول ستريت أدوات أكثر يمكن فيها الاحتفاظ بأصول سائلة، مهما كانت مشتملات تغير عرض النقود، أما المقاييس الأخرى، M3 و L، فهي تشمل الودائع بفئات أكبر إضافة إلى الأدوات المالية ذات الآجال الأطول، ويستمر البحث عن مقياس "صحيح" لعرض النقود.

(8) Kurt Vonnegut, *Bluebeard: The Autobiography of Rabo Karabekian (1916-1988)* (New York: Delacorte Press, 1987), p. 85.

(٩) رفض الكونجرس الأمريكي مقترحات ريجان التي كانت ستخفض قدرًا كبيرًا من مزايا التأمين الاجتماعي للعمال الذين يحصلون على معاش مبكر، ومزايا الإعاقة للمحاربين القدماء، والمساعدات الفيدرالية للعائلات منخفضة الدخل لمواجهة نفقات التدفئة، والإنفاق على برامج كوبونات الغذاء، وإلغاء برامج تقديم الغذاء بالمدارس بالنسبة لأطفال الطبقتين المتوسطة والعليا، وزيادة المدفوعات من مرضى نظام الرعاية الصحية مديكير **Medicare** لمعظم الإقامات بالمستشفيات، وتخفيض كبير في الإنفاق على برامج التعليم الابتدائي والثانوي لذوي الحالات الخاصة والمعاقين، وتخفيض كبير في برامج قروض الطلبة، خفض الإنفاق على بناء الطرق السريعة وبناء الجسور، وزيادة معدلات الفائدة على كوارث المزارع وقروض المنشآت

الصغيرة، وتخفيض حاد في مدفوعات الرفاهة العامة، وإلغاء برامج شركة الخدمات القانونية، وبرامج محاكمة الأحداث، وخفض ضخم في موازنة رعاية الأمومة والطفولة، بما في ذلك برامج النساء الحوامل ذوات الدخل المنخفض، وتخفيض أكبر مما قد يسمح به الكونجرس في عديد من البرامج المحلية الأخرى، بما في ذلك المحافظة على الطاقة، ووكالة حماية البيئة، والالتزامات الفيدرالية بتأمين الرهون، ومنح التنمية الاقتصادية، والمساعدات الخاصة بالهنود الأمريكيين، والتدريب على الوظائف، وبرنامج المساعدة الطبية ميدياكيد **Medicaid**، ومنح الخدمات المجتمعية.

(١٠)قمت بإدخال مصطلح اقتصاد الكازينو لأول مرة في كتاب ***The Making of Economics*, 3rd ed. (Belmont, California: Wadsworth, 1987). pp. 342-343.**

(١١)في عام ١٩٩٥ كان ١٠٪ من العائلات تملك ٨٩,٨٪ من السندات، و٨٨,٤٪ من أسهم الشركات وصناديق الاستثمار المشتركة. بينما كانت شريحة ١٪ العليا وحدها تملك النصف من كل الأسهم، وأخيرًا، فإن الأغنياء الذين يمثلون أغنى ١٠٪ كانت تملك ٧١,٦٪ من إجمالي صافي الثروات العائلية. (قيمة الأصول مطروحًا منها قيمة الالتزامات).

(١٢)يمكن استخلاص تفاصيل أكثر عن مايكل ميلكين وكثيرين آخرون من شخصيات وول ستريت في كتاب الصحفي جيمس ستيوارت الحائز على جائزة بوليتزر: عرين اللصوص **James B. Stewart's *Den of Thieves* (Simon & Schuster: New York, 1991).**

(١٣)تم "حل" احتكار شركة روكفللر ستندارد للبترول بحكم صادر من المحكمة العليا في عام ١٩١١، وتم تقسيم شركة ستندارد للبترول "القديمة" إلى عدة شركات منفصلة في عملياتها، التي خصصت لها مناطق خاصة في الولايات

المتحدة، وعادةً ما كانت كل شركة من شركات ستاندرد هذه تظل العنصر المسيطر في كلٍ من مناطق التسويق الأصلية ومن بين المساهمين المسيطرين في كل شركة أعضاء عائلة روكفللر، وأصحاب مصالح في روكفللر، وصندوق روكفللر.

(١٤) القصة الكاملة لشركة (KKR) مفصلة في كتاب جورج أندرز، تجار الدين

George Anders, *Merchants of Debt: KKR and the Mortgaging of American Business* (New York: Basic Books, 1992).

(15) Tom Wolfe, *The Bonfire of the Vanities* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1987), p. 80.

(16) Ibid., p. 50.

(١٧) تمت إقامة هذا الربط بطريقة مدهشة وممتعة من جانب مايكل لويس **Michael Lewis, *Liar's Poker* (New York: W.W. Norton, 1989), pp. 206-228. Lewis,** الذي يعمل الآن صحفيًا، عندما كان يعمل في بيع السندات في شركة سالومون برانرز خلال فترة طويلة من الثمانينيات، ويقدم جيمس ب. ستيوارت تفاصيل حية عن حياة مايكل ميلكين الغارقة في الثراء والجريمة في شركة دريكسيل بيرنهام لامبرت **Drexel Burnham Lambert Inc. is provided by James B. Stewart, op. cit.**

(18) For the "full" story, see Tom Wolfe, *A Man in Full* (New York: Farrar Straus Giroux, 1998).

(19) Vonnegut, op. cit., pp. 19-20.

(20) See Lawrence Mishel and David M. Frankel, *The State of Working America*, 1990-1991 (Armonk: M.E. Sharpe, 1991), p. 168. Additional, related historical data are developed and presented in this important book and its later editions.

(21) The categories of richness are defined in E. Ray Canterbery, *Wall Street Capitalism: The Theory of the Bondholding Class* (Singapore/ New Jersey/ London/ Hong Kong: World Scientific, 2000).

(٢٢)كانت تخفيضات الضرائب الضخمة للأغنياء وما صاحبها من ذلك السيل الجارف من سندات الخزانة الجديدة هي الحافز والدافع إلى ما ذكرته عن صعود طبقة حائزي السندات في كتابي رأسمالية وول ستريت Wall Street Capitalism, ibid، وكثير مما سيأتي بعد هو ملخص للحقائق والأفكار الموجودة في هذا الكتاب، للاطلاع على التفاصيل والأفكار يرجى الرجوع إلى الأصل.

(23) See Lawrence Mishel, Jared Bernstein, and John Schmitt, *The State of Working America*, 1998-1999 (Ithaca and London: Cornell University Press, 1999), pp. 258-275.

(٢٤)توجد تفاصيل أكثر عن قصة سنوات العلاقة بين كلينتون وجرينسبان في كتاب كانتربري السابق ذكره Canterbery, op. cit.

(25) Quoted by Steven K. Beckner, *Back From the Brink: The Greenspan Years* (New York: John Wiley and Sons, 1996), p. 12.

وقد تعرف بيكنر لأول مرة بآلان جرينسبان من خلال كتاباته عن فضائل الاقتصاد الحر وقاعدة الذهب في مجلة آين راند، وفيما بعد قام بتغطية

أخبار جرينسبان بوصفه صحفيًا ماليًّا في واشنطن. والجزء الأكبر من كتاب بيكنر عبارة عن مديح، على الرغم من أن كثيرًا مما يثني بيكنر على جرينسبان بشأنه - قد يكون موضع إدانة له من آخرين.

(26) **Bob Woodward, The Agenda: Inside *the Clinton White House* (New York: Simon & Schuster, 1994), p. 69.**

(٢٧)كان اليوم هو الثلاثاء ٨ سبتمبر ١٩٩٨. كانت النسبة المئوية للكسب ٤,٩٨٪، ومع ذلك فإن ترتيبه كان ٥٨ بين الأكبر من ناحية الحساب بالنسبة المئوية.

(28) **See Mishel, Bernstein, and Schmitt, *The State of Working America 1998-1999, op. cit.***

الفصل السادس عشر
الاقتصـــاد العـــالمـــي

في تحولها الخطير نحو تجارة أكثر حرية، وتحرير الأسواق المالية الدولية - نشطت إدارة كلينتون في الترويج لتكامل أكثر للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، و"الاقتصاد العالمي"، على نقيض ما يقوله الثقات المعاصرون - ليس شيئًا جديدًا، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية عالمية تقريبًا، وشهدت التجارة الدولية بعثًا مع بواكير الحروب الصليبية الأولى، أما ما هو جديد، فهو طبيعة القائم بالتجارة وما الذي يتاجر فيه، وازدياد الحجم وسرعة تحرك رأس المال التمويلي والمعلومات حول العالم.

وقد أدى الانخفاض الكبير في تكلفة النقل والاتصالات إلى تسهيل هذه التحركات، وانخفضت تكلفة النقل الذي يغطي مسافات طويلة سواء بالبحر أو الجو بنحو الخُمس فيما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين على التوالي، كما أن المكالمة التليفونية التي تستغرق ثلاث دقائق من نيويورك إلى لندن والتي كانت تتكلف ٢٥٠ دولار (بأسعار ١٩٩٠) في عام ١٩٣٠، هبطت تكلفتها إلى ٥٠ دولارًا فقط في عام ١٩٥٠ ثم إلى ٣,٣٢ دولارات في عام ١٩٩٠ وفي نفس الوقت انخفضت تكلفة معالجة المعلومات من دولار للمعاملة في الثانية في ١٩٧٥ إلى سنت واحد فقط في عام ١٩٩٤، وانخفضت أيضًا تكلفة استخدام الأقمار الصناعية بدرجة كبيرة، وهذه التكاليف الأكثر انخفاضًا إنما كانت نتيجة لتغيرات ثورية في التكنولوجيا، وفي قدراتنا على نشرها[1].

العولمة ونمو الشركات دولية النشاط:

العولمة تعني أشياء مختلفة لمختلف الاقتصاديين، ويفضل بيتر جراي **Peter Gray** أن يطلق عليها "الانخراط الاقتصادي الدولي" **International Economic Involvement** (**IEI**) الذي يتضمن هو ذاته المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (**GATT**)، والآن أصبحت بموجب منظمة التجارة العالمية (**WTO**)، ودعمتها مناطق التجارة الحرة الجديدة (الاتحاد الأوروبي)، ونمو الشركات دولية النشاط (**MNC's**)، وتكامل الأسواق المالية في العالم، وكانت آثار الانخراط الاقتصادي الدولي (**IEI**) هي أن كل الدول تقريبًا قد تكاملت تكاملاً عميقًا في الاقتصاد العالمي، وأصبح يتم تزويد الأسواق بسهولة متزايدة من الخارج، وازداد حجم المنتجات المحلية المعرضة للمنافسة الأجنبية (ويتم هذا حتى بالنسبة للولايات المتحدة القوية).

وأصبح هناك انخراط لما هو أكثر من التجارة مثل عناصر الإنتاج كالعمل، ورأس المال، والتكنولوجيا، والتمويل أو تدفقات الأموال الساخنة، والاستثمار المباشر في الدول الأجنبية، وكلها أصبحت أكثر للانتقال، ويرجع قدر كبير من هذا التحرك مثل تحركات المديرين من دولة إلى أخرى، وبناء المصانع في دول أخرى (استثمار أجنبي مباشر) - إلى الشركات دولية النشاط **MNCs**(٢)، فمنذ الثمانينيات وعلى الرغم من سرعة تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه قد حقق نموًّا بنسبة ١٣٪ سنويًّا بينما توسعت التجارة العالمية بنسبة ٦٪ فقط سنويا، كما حقق الإنتاج الصناعي العالمي مجرد ٢٪ من النمو سنويًا.

ويقدم الاقتصادي هورست زيبرت **Horst Siebert** تعريفًا للعولمة بأنها تخفيض في تجزئة الأسواق وازدياد الاعتماد المتبادل بين الأسواق الوطنية بعضها ببعض، وكانت الأسباب التي عبر عنها ونتائج العولمة مماثلة لما ذكره جراي **Gray**، كما أنه بالنسبة للأسباب أضاف تخفيض التوترات السياسية الناشئة من انتهاء الحرب الباردة وسياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما يذكر بالتحديد التغيرات الجذرية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية، وكذلك انفتاح الصين وبعض التحركات نحو النمو في الهند(٣).

وطبقًا لما ذكره جراي **Gray**، فإن المعرفة المملوكة أو "الأصول المخلوقة" هي عنصر مهم، بل هي العنصر الحاسم من عناصر الإنتاج في المنشأة دولية

النشاط، وهذه المنشآت غالبًا ما تنتج سلعًا تعتمد على التكنولوجيا، أو ما يطلق عليه جراي (سلع–ش) S-goods؛ (حيث تشير "S" في الإنجليزية [ش في العربية] إلى شومبيتر Shumpeter)، وتفصيلاً، فإن هناك نوعين رئيسيين من سلع – ش "(١) تلك التي تتطلب مدخلات صناعية أو مدخلات من منشأة معينة (معرفة مملوكة، وتكنولوجيا متقدمة) و(٢) تلك التي يمكن أن تتميز من خلال الطراز، والإعلانات، وفن البيع، والترويج وهكذا، وتتضمن (سلع – ش) عالية التكنولوجيا منتجات مثل مواكيك الفضاء، والقطارات السوبر، والرقائق الصغيرة، وتقنيات الجينات الحيوية Biogenetics والطائرات الأسرع من الصوت، أما (سلع – ش) المتميزة فتتضمن سلعًا مثل السيارات، وأفلام السينما، والملابس ذات التصميم الخاص، ومع ازدياد أهمية (سلع – ش)، فكذلك تزداد أهمية المنشآت دولية النشاط، وهنا تظهر المنافسة غير الكاملة.

وقد سيطرت التجارة في منتجات المصادر الطبيعية مثل الموز والسلع المصنعة الجنيس مثل الأقمشة على معظم العالم الدنيوي لدافيد ريكاردو، ولم تكن فكرته عن الميزة النسبية تتطلب استخدام أصول مخلوقة أو موازنات إعلانية، وكانت السلع الداخلة في التجارة واضحة بشكل يكفي لرؤيتها، وبافتراض عدم انتقال عوامل إنتاج مثل المصانع، فإن حركة العوامل ستمنع انتقال أو تحرك السلع النهائية والخدمات، أو هكذا كان يفكر، وعلى نقيض صارخ، فإن (سلع – ش) هي المنتجات الثانوية ذات الألوان الزاهية للاقتصادات ذات الفوائض الفائقة مثل الولايات المتحدة، وكلها لا تتطلب التكنولوجيا فقط، بل فن البيع العظيم.

وتسيطر المنشآت دولية النشاط وسلع – ش على الدول ذات الفوائض الفائقة، ولكنها نادرة الوجود في الدول النامية، ونتيجة لهذا، فإن الصناعة التمويلية العالمية مركزة في الوقت الحالي في الدول المتقدمة، ولكن مع ذلك، فإن الصناعة التحويلية التي بلغت نسبتها ٣٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول الأسواق المتقدمة (الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD]) في

عام ١٩٦٠ لم تحقق سوى ٢٣,١٪ في عام ١٩٨٧، وقد ازدادت حصة الصناعة التحويلية من التجارة الدولية من ٢٤٪ فقط في عام ١٩٦٥ إلى ٤٥٪ في عام ١٩٨٦ في الدول النامية، وكان جزء كبير من هذا التوسع التصديري في الاقتصادات حديثة التصنيع في جنوب وشرق آسيا وكان يتضمن ما يمكن أن يطلق عليه الميزة التنافسية بدلاً من الميزة النسبية، أما كيف حدث هذا فيمكن تفسيره بالعودة إلى فكرة النمو الاقتصادي طويل الأجل.

منحنى (S) للمنتج الدولي:

منذ أن ظهرت سلع شومبيتر (سلع – ش) إلى الوجود لم يصبح من المستغرب أن نجد أن أفكار شومبيتر ذات صلة بالاقتصاد العالمي، لقد دخلنا ليس فقط إلى عصر الاعتمادات المتبادلة للاقتصادات، بل أيضًا إلى المنتج العالمي، والشركات دولية النشاط ومعايير العمل الدولية، والاهتمامات البيئية العالمية.

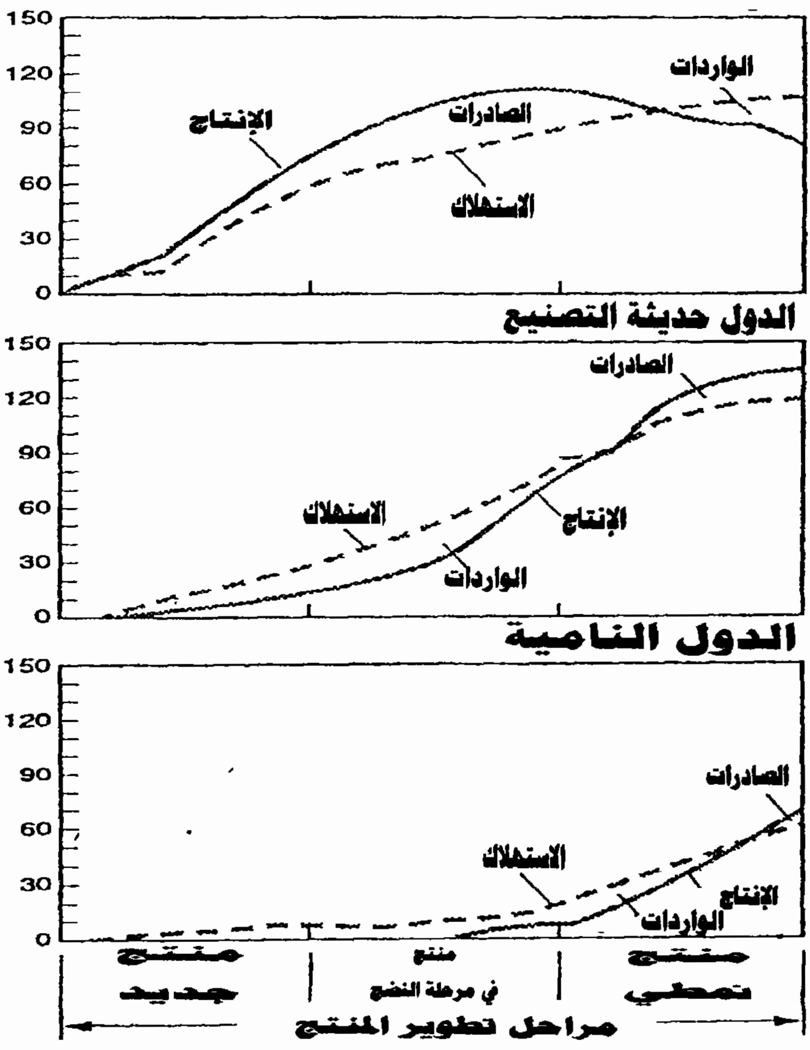
ومن المفيد أن نفكر في اقتصادات السوق (المهيمنة) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وفي أوربا الشرقية باعتبارهما "الشمال" وفي الدول النامية باعتبارها "الجنوب"، وحلم الدول منخفضة الدخل، التي تسيطر عليها الصادرات الزراعية وغيرها من المواد الأولية – هو زيادة حجم قطاع الصناعة التحويلية بها؛ أي: أن تصبح صناعية، وللمفارقة، فإن المستهلكين الشماليين يكادون أن يكونوا متشبعين بالمنتجات المصنّعة، وبسبب ارتفاع تكلفة العمالة أصبحت تكلفة إنتاج الوحدة أكبر ارتفاعا في الشمال عما هي عليه في الدول حديثة التصنيع، مثل المكسيك، وجمهورية كوريا، وتركيا، وفنزويلا، وعلى سبيل المثال، كان أجر داريو سانشيز ديلجادو هو ١,٧٥ دولار في الساعة في مصنع سيارات في المكسيك في عام ١٩٩٢، بينما كان أجر مايكل شولتز، وهو عامل لحام في مصنع كرايزلر، في إسترلنج هايتس بولاية ميتشيجان – هو ١٦ دولارًا في الساعة، ومع

هذا، فما زالت هناك حاجة في الاقتصادات ذات الفوائض الفائقة إلى تسويق الفوائض الضخمة.

وفي نفس الوقت، فإن مبيعات الدول النامية ما زالت بعيدة جدًّا عن الوصول إلى درجة التسطح وانقلاب منحنى ش إلى أسفل، وقد بيَّن الاقتصادي رايموند فيرنون **Reymond Vernon** الأنماط العالمية لمنحنيات ش بشكل بارع ومتقن، وتتقسم الدورة الديناميكية للمنتَج بين ثلاث مراحل للتطوير: منتَج جديد، ومنتج في طور النضج (النمو)، ومنتج نمطي، وهذه الأنماط مبينة في الشكل (١٦-١).

في المرحلة المبكرة يضمن شبه الاحتكار الريادي عددًا صغيرًا من المنشآت وأسعارًا مرتفعة، وعندما يصبح المصنع المنتِج ضخمًا بدرجة كافية وتنخفض الأسعار بدرجة تكفي لإشباع السوق المحلية للاقتصادات ذات الفوائض الفائقة، تستقر مستويات الإنتاج، ومع ذلك، فإنه قبل حدوث بزمن طويل، يكون القائمون على تسويق هذا المنتَج قد بدأوا ينظرون في إمكانيات البيع في الخارج، (وهو ما يطلق عليه "متنفس آدم سميث للفوائض")، وفي هذا الصدد، أنشأت الولايات المتحدة إمبراطوريات دولية النشاط على أراضٍ أجنبية.

دول الفائض الفائق:



شكل ١٦-١

وقامت منشآت ألمانيا الغربية واليابان في البداية بإنشاء فروع توزيع لها في الخارج، في أغلب الأحوال، وأبقت على الإنتاج في الأراضي المحلية، حديثًا بدأت اليابان وألمانيا الموحدة حديثًا، ببناء مصانع في الولايات المتحدة وغيرها من الدول،

في مرحلة النضج (النمطية)، تكون الأسواق في الدول النامية أصبحت متنفسًا للفوائض؛ نظرًا لأن الاقتصاد ذا الفائض الفائق يواجه منافسة من غيره من الاقتصادات الغنية بسبب تآكل المراكز الاحتكارية، (وقد حدث هذا عندما أصبحت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** أكثر تشابهًا في مراحل تعافيها بعد الحرب العالمية الثانية، وعملت كل منها على زيادة تشبع الأخرى)، كما أن الدول حديثة التصنيع **(NICs)** أصبحت من المنافسين الأكفاء؛ لأن اتباعها للتكنولوجيا النمطية في ذلك الوقت صاحبته العمالة الرخيصة، وأنشئت مصانع الصلب الحديثة في البرازيل والمكسيك وتايوان وجمهورية كوريا، وكانت هذه الدول قد مرَّت بثوراتها الصناعية وأصبحت تستثمر أموالاً ضخمة في البحوث والتطوير الإلكتروني، وهو من الأعمال التي كانت تختص بها عادة دول الفوائض الفائقة.

وفي الاقتصادات المتقدمة الراكدة في سنوات السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات كانت أشكال المنحنى الأعلى المسطح من دورة المنتَج معلقة على حوائط قاعات مجالس الإدارة، وفي البداية تحرك العمالقة نحو التجمع والتكتل، وكانت شركة جنرال موتورز على القمة في هذا الاتجاه بتحركها نحو فروع الصناعة المتعلقة بالحاسبات الآلية، والروبوت (الإنسان الآلي) وتقنيات رؤية الروبوت، وكما لوحظ، فإن الثمانينيات والتسعينيات كانت عصرًا تميز بالنشاط في عمليات الاندماج والاستحواذ فيما بين منشآت الأعمال، التي غالبًا ما كانت تغذيها السندات متدنية التصنيف **Junk Bonds**، والتي بلغت أوجها في البداية بعملية راينولدز – نابيسكو **Reynolds-Nabisco**، وفيما بعد بعمليات مايكل ميلكين **Michael Melken** وشركة **KKR**.

وفضلاً عن هذا، فإن العلاقة الوثيقة بين الدَّورات الاقتصادية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** منذ الخمسينيات – تعكس تداخل دورات المنتَج في الدول التي تعاني من تماثل تشبع الأسواق، ونتيجة لهذا، فإن الارتفاع في إنتاج المنتجات من خلال التكنولوجيا النمطية، ولكن من الخضوع لتمييز المنتجات النهائية في الدول حديثة التصنيع **NICs** آثار صيحات ومطالبات من أجل الحماية التجارية التي أصبحت أكثر ارتفاعًا وأكثر فعالية في خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما ازدادت كثافة الحاجة إلى متنفس لتصريف الفوائض في الصناعات المتضررة في الشمال.

إن استمرار سيطرة السيارات، والسلع المنزلية المعمّرة، والصلب في كثير من الدولة الغنية – يقوم على أساس القوة الاجتماعية والسياسية أكثر من قيامه على أساس تغطية احتياجات المستهلكين، وكان هذا هو وهم الابتكار الذي حجب حقيقة الركود، إن من الأسرع والأسهل لاحتكارات القلة خلق الوهم بمنتج أو بتحسين عملية لإنتاج منتج عن خلق منتج جديد فعلاً أو منتج جديد مُحسَّن من منظور جديد، (والثقافة الكونفوشوسية الجديدة لا تعاني من هذا العيب، فإن لديها أفقًا أطول مدى كثيرًا) وما زالت، ميكروسوفت، أحدث احتكار في أتلانتك بوليفار الأطلنطي، تعيش فعلاً في داخل الوهم.

إن تشبع سوق معين أو حتى مجموعة من أسواق منتجات يعتبر أحد عوامل القلق، ولكن ذلك فقط لأصحاب النظرة الضيقة، أما من البعد العالمي – مثلاً – فليست هناك تخمة في السيارات؛ إذ إن سوق السيارات في المكسيك الذي فتح بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**NAFTA**) – سوق جديد وقوي، وتشكل المكسيك وغيرها من الدول النامية حدود المكان المعتاد لمنتجات دول الفوائض الفائقة، وفي أرجاء العالم في عام ١٩٧٨ كان عدد السيارات المتاحة يبلغ فقط ٣٠٠ مليون سيارة لنحو ٤,٢٥ مليار نسمة في العالم، ويمكننا أن نتوقع بشكل

معقول سوقًا عالمية لنحو مليار سيارة مع بداية الألفية الجديدة، وكذلك يمكن توقع ثلاثة أمثال على الأقل (أو أكثر) للسلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى.

ومن ناحية التنمية الاقتصادية العالمية، فهناك بالفعل أسواق لم تطرق لابتكارات المنتجات الجديدة، وهي موجودة في ذات دول الفوائض الفائقة، كما أن دول الفوائض الفائقة تتمتع بميزة في تلك الأصول المخلوقة وهي نتاج التكنولوجيا العالية التي تعتمد على البحوث المكثفة، كما أن الرقائق الصغيرة والكيمياء الحيوية، وبحوث الجينات، والروبوت (الإنسان الآلي) والتصنيع المثير في الفضاء الخارجي يمكن أن يولد منتجات لم يتم الحلم بها، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تم إحلال الإنسان الآلي (الروبوت) محل العمال غير المهرة، كما تم إحلال الحاسبات الآلية في الاقتصادات فائقة الفوائض محل الموظفين نصف المهرة (العاملون في إمساك الدفاتر، والآلات الكاتبة وأمناء المخازن)، وقد بلغت إنتاجية التصنيع ارتفاعات خطيرة، كما أن توظيف العمالة البشرية لكامل الوقت يمكن أن يبلغ أعماقًا خطيرة.

ومع ذلك، فإن الميزة التنافسية الدولية في جوهرها تعتمد على التوليد المتوالي (وليس بالضرورة المستمر) للابتكارات الأساسية ونشرها، والتكنولوجيات النمطية المعروفة عادة ما تكون – نظريًا على الأقل – سهلة النقل من دولة إلى أخرى، فقد تم اختراع القاطرة في عام ١٧٢٧ واستخدمت تجاريًّا في عام ١٨٢٤، وكذلك موتور البنزين الذي اخترع في عام ١٨٦٠ تم استخدامه تجاريًا في عام ١٨٦٨، وإذا ما كان الاختراع والابتكار يحدثان في إحدى الصناعات ذات الوضع الإستراتيجي ولديها القدرة الكافية على نشرها، فإن التنمية الاقتصادية يمكنها اتباع هذه الصناعة القائدة.

إن الوقت اللازم بين الاختراعات، والتطبيق العملي لها، ووقت إثمارها – قد يصبح أقصر، (وإن كان منيش **Mensch** يختلف مع هذا الرأي) وأسرع الصناعات نموًّا في دول الفوائض الفائقة هي صناعة المعلومات وكابلاتها البصرية

optic cable، ورقائقها الصغيرة، والأقمار الصناعية، وأشعة الليزر، وربما كان العائق الوحيد أمام معرفة الصينيين لتكنولوجيا دول الفائض الفائق هو نقص التركيز الكونفوشيوسي، بل حتى لو لم تقصر الفترة الزمنية بين الاختراع والابتكار، فمن المؤكد أن الفترة بين الفكرة [الناشئة عن الملاحظة] والاختراع ستقل، وعلى أي حال، فإن خبرة الدول حديثة التصنيع تفيد بأن نشر التكنولوجيا الموجودة حاليًا يتم بأسرع مما كان عليه في الماضي، ويرجع ذلك في معظمه إلى الانخفاض الحاد في تكلفة المعلومات،

وفي الواقع، فإنه مع أخذ كل هذه الأشياء في الاعتبار، فإن الثقافة الكونفوشيوسية الجديدة تبدو اقتصاديًا أكثر نزعة للنجاح عن الثقافة الغربية، وقد قدمت "دول اليابان الجديدة"(*) مثل تايوان وجمهورية كوريا وإندونيسيا بالفعل بعضًا من مفاجآتها المدهشة، وقد كان الريادي الأمريكي - في البداية - صغيرًا ومبتكرًا، وعادة ما كان يرغب في البيع، حتى يلقى كل ابتكار تالٍ نفس المصير في النهاية ألا وهو الاحتكار الفعلي من جانب التكتلات العملاقة، وهذه العملية قد تمنع الولايات المتحدة من قيادة الاقتصاد العالمي لإخراجه من برئية الركود التي تحيط بها الهشاشة المالية.

عجز الميزان التجاري ووظائف كل الوقت Full-time في الولايات المتحدة:

ربما كان أهم تغيير في الاقتصاد العالمي هو رأس المال التمويلي الطليق، وقد أدت التدفقات السريعة للأموال، والحركات الخطيرة في أسعار العملات (أسعار الصرف الأجنبي) - إلى ربط كثير من الدول بمصير واحد مشترك، وكان

(*) دول اليابان الجديدة: تسمية أطلقها المؤلف على تلك الدول التي اتبعت مثال التنمية اليابانية (المترجم).

من بين الأسباب التي أدت إلى تسهيل هذا التحول انتشار الأدوات المالية في أرجاء العالم وحركتها غير المقيدة، وأدى تحرير التمويل محليًا وخارجيًا في أثناء سنوات كلينتون – جرينسبان إلى تشجيع هذه التطورات، وبدورها كانت السهولة والسرعة التي تقرر بها المصائر الوطنية المشتركة – تصورها الاهتمامات الدولية للبيت الأبيض ابتداءً من منتصف التسعينيات،

كانت الولايات المتحدة لفترة طويلة تعاني من عجز تجاري مع أهم شركائها التجاريين وهي اليابان، ومن الخصائص المميزة للتجارة في السلع – ش **S-goods** أن تكون التجارة بين الدول التي تتماثل في معدل الدخل الفردي وفي الأذواق، وفي أثناء عام ١٩٩٦ تحولت اهتمامات البيت الأبيض عن عجزنا التجاري المزمن مع اليابان متجهة نحو وضع اليابان الاقتصادي الصعب، ففي أعقاب سقوط فقاقيع المضاربة في سوق الأوراق المالية والسوق العقاري في أثناء الثمانينيات – عانى اقتصادها نتيجة لدخولها في كساد هدد نظامها المصرفي، وفي أثناء فجر عام ١٩٩٦ والشهور المشرقة في عام ١٩٩٧ كانت التصريحات الرئيسية للبيت الأبيض والخزانة عن "توازن الموازنة الفيدرالية" موجهة نحو تقوية الدولار وزيادة التوسع في فائض الميزان التجاري لليابان مع الولايات المتحدة، ومساندة اقتصادها، وفي هذا الوقت كان انهيار النظام المصرفي الياباني يهدد الأسواق المالية العالمية، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا التهديد كان يمكن أن يؤدي إلى انهيار سوق الأوراق المالية الأمريكية في وقت كان الأمريكيون فيه يعتبرون أسعار الأوراق المالية أفضل مؤشر على صحة الاقتصاد،

كان الدولار القوي يعني ضعف الين، ويجعل (سلع – ش) اليابانية مثل منتجات سوني أرخص بالنسبة للأمريكيين، ويزيد حجم واردات الولايات المتحدة من السلع اليابانية، كما أن تقليل صادرات الولايات المتحدة سيكون وسيلة لتقوية الاقتصاد الياباني، **ثانيًا**: بعد ازدياد ازدهار المضاربة على الارتفاع في سوق السندات، أصبحت أهمية هذه السوق تزداد يومًا بعد يوم بالنسبة للأمريكيين، وهو

ما أثار خوفًا جديدًا، لما كان ضعف الدولار يخفض من قيمة سندات الولايات المتحدة المملوكة لأجانب، فإن المشترين الأجانب قد ينسحبون جملة من السندات الأمريكية، وهو ما قد يؤدي إلى انهيار في الأسواق المالية بالولايات المتحدة، وفي الأعوام من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠، أدى انهيار كثير من الاقتصادات الآسيوية وروسيا، الذي امتد إلى أمريكا اللاتينية - إلى أن تصبح الولايات المتحدة ملاذًا آمنًا للأغنياء وحائزي السندات،

كانت الفجوة التجارية الأمريكية مع اليابان تمثل نحو ثلث العجز الكلي، وارتفعت بنسبة ١٥٪ في أثناء عام ١٩٩٨، وهكذا فإن حالات العجز التجاري، التي كانت ذات يوم أمرًا خاصًا بين العملاء والمنشآت، أصبح يتم استبقاؤها الآن لتحقيق استقرار نظم مالية أخرى وإنقاذ نظمنا،

كان العجز التجاري الناشئ الذي كان مقبولاً عند ٢٠ مليار دولار في ١٩٨٢، قد وصل إلى رقم قياسي بلغ ١٥٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٧، ورغم أن العجز هبط إلى ١١٠ مليار دولار بعد ذلك بعشر سنوات، فإن عام ١٩٩٨ شهد رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ ١٦٩ مليار دولار، وكان جزءًا كبيرًا من التدهور الأحدث في الميزان التجاري مصدره أزمة آسيا، مع أزمة العملة البرازيلية التي كانت تهدد بإضافة مزيد على العجز، وأدى هبوط العملات الخارجية إلى أن تصبح الواردات أرخص مما نتج عنه تدفق من الصلب والسيارات وغير ذلك من المنتجات الأجنبية إلى الولايات المتحدة، وبهذا أصبحت الولايات المتحدة هي مشتري الملاذ الأخير في الاقتصاد العالمي المنهار.

عندما ينفق الأمريكيون في الخارج أكثر مما ينفق الأجانب في الولايات المتحدة، فإن الإسهام الصافي للتجارة الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي **GDP** للولايات المتحدة يكون سالبًا، وبينما تكسب صادرات الولايات المتحدة دخلاً قوميًا وتسهم في العمالة، فإن واردات الولايات المتحدة تولد دخلاً للدول الأخرى وتولد عمالة أكثر في الخارج، والعجز التجاري للولايات المتحدة الذي يبلغ ١٦٨ مليار

دولار يعني خفضًا أكبر في الناتج المحلي الإجمالي GDP، وباختصار يمكن القول بأن مبيعات سندات الولايات المتحدة للأجانب مضافًا إليهما الأزمتان الآسيوية والأمريكية اللاتينية قد أسهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة،

ومع بداية التعافي الهش في عام ١٩٨٣ لم يكن العجز التجاري في الجزء الأكبر منه يعدد إلى شراء المنتجين الأمريكيين لعدد الآلات الأجنبية والسلع الرأسمالية؛ لأن أكثرهم كان مترددًا، ولكنه كان يعود إلى الإنفاق المفرط في التبذير للمستهلكين الأمريكيين الأغنياء، وأصبحت السيارات الفخمة ذات "الماركات" مثل ليكسس **Lexus**، إنفنيتي كيو ٤٥ **Infiniti Q45**، و بي إم دبليو **BMW** ومرسيدس بنز مألوفة بالنسبة للعائلات الثرية، وقد استمر التفضيل الأمريكي للسلع الكمالية الأجنبية بدلاً من السلع الرأسمالية في خلال التسعينيات، وحتى دونالد ترمب **Donald Trump** كان يشتري اللوحات الفنية للرسام رينوار (الفرنسي)،

وكان العمال الأمريكيون على حق عندما كان يؤلمهم هذا الاتجاه التجاري، وعلى سبيل المثال: إذا ما أخذنا في الاعتبار أن العجز التجاري نتيجة التبادل السلعي في المصنوعات قد بلغ ١٦٨ مليار دولار، ولما كان ناتج الصناعة بقيمة ٥٤٠٠٠ دولار يؤدي إلى تشغيل عامل واحد، فإن تسرب ١٦٨ مليار دولار إلى الخارج يؤدي إلى انكماش في الطلب على العمالة بالولايات المتحدة يبلغ ٣,١ مليون عامل، ومع ارتفاع الطبقة المترفة الجديدة من حائزي السندات وهبوط فرص العمل في الصناعة وافقته ضغوط في اتجاه خفض الأجور، فليس من المستغرب تمامًا أن تكون حالات التعافي الاقتصادي من الهبوط المزدوج في عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٢، والركود في عام ١٩٩٠ الذي استمر حتى عام ١٩٩١ غير مستوية، تمامًا مثل شوارع بوسطون المرصوفة بالقرميد، وفي الحقيقة فإن المزايا والمنافع في خلال الربع الأخير من القرن العشرين لم يتمتع بها سوى الخمس الأعلى من العائلات وبخاصة أكثرها ثراءً،

ولا يوافق كل الاقتصاديين على أسباب جمود دخل هذه الطبقة العاملة؛ إذ إن هناك عناصر أخرى بدون شك قد أسهمت في حالات العجز التجاري الأمريكي، ومهما كانت الأسباب للعجز الخارجي - على أية حال - فإن انتشار حيازة السندات إلى الحلفاء في التجارة له نفس الأثر، ويؤدي إلى إبطاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي **GDP**، هذا فضلاً عن أن ارتفاع حالات العجز التجاري قد أحدثت ضغوطًا هبوطية على طبقة عاملة كانت بعيدة فعلاً عن الحماية النقابية، وكان حائزو الثروات المالية، على الرغم من أنهم لم يكونوا السبب الوحيد لتنامي انعدام الأمان الوظيفي الآتي من سوء الرياح التجارية، فإنهم أضافوا بعدًا هامًّا لهذا القلق، وفضلاً عن هذا، فإن الضغوط الهبوطية على الأجور قد أفادت بصفة عامة شريحة الخمسة في المائة العليا في توزيع الدخل والثروة حتى الآن، وسنقوم فيما بعد بالنظر في مصادر أخرى للضغوط الهبوطية على وظائف الوقت الكامل وعلى الأجور.

تقليص العمالة الأمريكية:

الطريق إلى التعافي من دين السندات متدنية التصنيف (Junk Bonds):

كما لاحظنا، لم يكن هناك شيء أفقد آلان جرينسبان أعصابه، كما فعل تقلص جيش العاطلين في تقديرات الاحتياطي الفيدرالي، إن نشر سياسة قومية للمحافظة على فائض ضخم من العاملين المتعطلين يعتبر وسيلة فعالة مؤكدة لتخفيض الأجور الحقيقية، ومع ذلك، فإن الأثر العكسي لهذه الإستراتيجية السياسية على العمالة تجاوز بكثير تلك السياسات الخاصة بالنمو البطيء، ومع ذلك فإن هذه التطورات الأخرى تساعد في شرح السبب في هبوط معدل البطالة الظاهرة في الولايات المتحدة، بينما تستمر الضغوط التي لا تكاد تحس على الأجور وأسعار السلع، وفي نفس الوقت فهي أيضًا تساعد على تفسير السبب في أن أصحاب الثراء المالي ما يزالون يزدادون ثراءً.

وإلى جانب علاقة هذه التطورات بسياسات الاحتياطي الفيدرالي الخاصة بالنمو البطيء، فإن التسريح المؤقت للعمال يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإستراتيجية الأسواق المالية بطريقة أخرى، كانت فترة الاندماجات من خلال الاقتراض بضمان السندات متدنية التصنيف (**Junk Bonds**) قد تسبب في تكلفة عالية لخدمة الديون، وكما لاحظنا، فإن شركة الولايات المتحدة للصلب **U.S**، **Steel, a**، **k.a**، **USX** – قد أصبح ترتيبها الثانية عشرة بين أضخم الشركات الصناعية في البلاد، ما بين عشية وضحاها، وقد تطلب الارتفاع الكبير في تكلفة خدمة السندات "عالية العائد" تخفيضات في التكلفة تم تحقيقها من خلال التسريح المؤقت للعمال، بما في ذلك الإدارة الوسطى، وفي البداية، على الأقل، كان استمرار الإنتاج بعمالة أقل يحقق زيادة الأرباح وزيادة أسعار الأسهم، وقد أدى نجاح إستراتيجية الأسواق المالية، وتشجيعها للاندماج وتسريح العمالة إلى إعطاء حائزي الأسهم – المحليين والخارجيين – أرباحًا رأسمالية في الأسهم عندما لم تتحقق مكاسب من السندات.

كانت آر جي آر نابيسكو **RJR Nabisco** على قمة الموجة الأولى من تقليص العمالة، وقد تمكنت من تجنب الإفلاس نتيجة التمويل بالسندات متدنية التصنيف فقط عن طريق بيع أجزاء مختلفة من أعمالها وتسريح عمالها، ومن بين أولئك العمال المسرحين وجدت نسبة ٧٢٪ أعمالاً ولكن بأجور تبلغ نحو نصف ما كانوا يتقاضونه، وأدت موجتان تاليتان من تقليص العمالة إلى إلغاء نحو ٢,٥ مليون "وظيفة جيدة".

وقد حدثت الموجة الثانية، ولم يكن ذلك مستغربًا، في أثناء الركود ما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، وعلى الرغم من أن العمال يتم تسريحهم دائمًا في أثناء فترات الركود، فإن هذه المرة كانت مختلفة؛ نظرًا لأن التسريح كان تسريحًا دائمًا، هذا بالإضافة إلى أن التسريح قد تم على أساس ثلاثة عمال (الياقات الزرقاء) مقابل كل موظف (الياقات البيضاء) في وقت ما يشبه الكساد بين ١٩٨٠ و١٩٨١، ثم في ركود عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩١ انخفضت النسبة لتصبح (اثنان : واحد).

وبدأت الموجة الثالثة بعد ركود ١٩٩٠-١٩٩١ في أثناء توسع، وإن كان بطيئًا وغير مؤكد، وكان التقليص في حجم العمالة يتجاوز ٥٠٠,٠٠٠ عامل في كل سنة من السنوات الثلاث ١٩٩٣، و ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وكانت الشركات وقتئذ تحقق أعلى أرباح بين ما حققته في خلال ما يزيد على ٢٥ سنة؛ مما ساعد على الأرتفاعات الشديدة في الأسواق المنتعشة للسندات والأسهم(٤)، وكانت إيه تي آند تي AT&T على قمة هذه الموجة بإلغائها، ٤٠,٠٠٠ وظيفة – معظمها في المناصب العليا ذات المرتبات المرتفعة من بين ذوي الياقات البيضاء – وهو ما تم الترحيب به مع بداية عام ١٩٩٦.

وبعد ذلك بدأت الموجة الرابعة لتقليص العمالة مع بداية عام ١٩٩٧، فقد كان أصحاب السندات وحملة الأسهم الذين أصبحوا يدمنون المكاسب الرأسمالية المدهشة، فكانوا يطالبون أيضًا بتحسين أكثر في الأرباح، وفي يوليو قامت كل من شركة وولورث **Woolworth** وشركة **International Paper** بطريقة لطيفة وعلى حدة بالتخلص من ٩٠٠٠ عامل، وتبعتهما شركة "ستانلي ووركس" **Stanley Works** وشركة "فروت أوف ذالوم" **Fruit of the Loom** بالتخلص لا من الملابس الداخلية، ولكن من نحو ٥٠٠٠ من العمال من كل منهما، ولم يعد المساهمون يتركون للشركة وقتًا طويلاً لاتخاذ الإجراءات، وبمجرد ما أعلنت شركة ويرل بول وشركة "فودليون" **Whirl Pool and Food Lion** عن تسريح مؤقت للعمال، صعدت أسهم ويرل بول على الفور بنسبة ١٤٪، وصعدت أسهم فود ليون ٤٪.

في عام ١٩٩٨، بدأت موجة خامسة لتقليص العمالة، ففي شهر يناير كان معدل البطالة، ما يزال منخفضًا قليلاً، وذلك على الرغم من ارتفاعه إلى ٤,٧٪، وكان الارتفاع في البطالة مرتبطًا بعمليات التسريح المؤقت الضخمة، وهذه المرة كان الشرير المزعوم هو الاقتصاد العالمي، الذي أصبح مثل الغابة خارج الدار، وكان الارتفاع الذي لا يتوقف في قيمة الدولار وعمليات إعادة الهيكلة الموفرة للتكاليف التي قام بها المنافسون الأجانب ترغم منشآت الأعمال بالولايات المتحدة

على تخفيض أكثر في الأجور، وبلغ تعداد العمال الأمريكيين المعرضين لهذه العاصفة العالمية ما يقارب الخُمس، وبعد تخفيض ١٤٢٠٠٠ وظيفة في الربع الأخير من عام ١٩٩٧، وهي الأضخم منذ الركود الذي حدث في بدايات التسعينيات أعلنت شركات الولايات المتحدة الرئيسية، وقبل نهاية عام ١٩٩٨- تسريحًا مؤقتًا بمعدل قياسي شمل ٥٧٤٦٢٩ عامل، وهي العملية الأكبر منذ عام ١٩٩٣، وقامت شركة بوينج العملاق الجوي، إحدى الضحايا الرئيسية لانهيار العملات الآسيوية بتخفيض نحو ٤٨٠٠٠ وظيفة في سنة ٢٠٠٠ .

وكان أحد المنتجات الثانوية الهامة لتقليص العمالة هو العامل المؤقت وقوة عمل الطوارئ أو ما يمكن أن يطلق عليه "قوة عمل وال مارت **the Wal – Mart Labor force**"، وهؤلاء العمال عادة ما يكونون من بين المسرّحين من وظائف "دائمة"، يتم إعطاؤهم أجورًا أقل، ومزايا إضافية وإجازات أقل، كما أنهم يواجهون قدرا أكبر من عدم الأمان، والعمال الذكور المؤقتون يحصلون على نصف ما كانوا يحصلون عليه عندما كانوا يعملون طوال اليوم، ومعظم من هم حاليًا بين الفقراء لم يكونوا فقراء عندما كانوا يعملون الوقت الكامل، ولكنهم كانوا من بين الطبقة المتوسطة، هذا إلى جانب أن العمال المؤقتين عادة ما تقل احتمالات حصولهم على مزايا إضافية، وبدرجة أكبر الوظائف التي تؤدي إلى فرص أفضل، كما أن تخفيض التأمين الصحي المقدم من صاحب العمل وتخفيض تغطية معاش التقاعد للعاملين من الرجال الذي حدث في الربع الأخير من القرن العشرين قد ألقى بعبء كبير وقدر أكبر من القلق على العائلات.

وعلى الرغم من أن إدارة كلينتون كانت على صواب في البداية في تأكيدها على إصلاح التعليم والتركيز على التدريب على الوظائف التي تمكن العمال الأمريكيين من المنافسة في الأسواق العالمية، فإن إستراتيجية جرينسبان للأسواق المالية أدت في الواقع إلى تفكيك كل ما تناولته الوعود، وفي بداية القرن الحادي والعشرين كان الخوف منتشرًا في جو العمالة، ليس مجرد خوف من التسريح

المؤقت، ولكن الخوف من أن يصبح التسريح دائمًا ومن أن يصبح العمل "الـدائم" مؤقتًا، أما أصحاب الثروات المالية بالطبع، فقد كانوا محصنين ضد هذه الأوبئـة، هذا إلى جانب، أنه في نظرية البنك المركزي، يعتبر عدم أمان العامل أمرًا جيـدًا؛ لأنه يحافظ على غطاء فوق الأجور والتضخم، وقد رفـع آلان جرينـسبان سـعر الفائدة خمس مرات في أثناء الألفية الجديدة، ولكن قبل كذبة أول أبريل ٢٠٠٠.

عولمة الدين والهشاشة المالية:

كان لحالات العجز التجاري المزمنة للولايات المتحدة عواقب أخرى، ومنـذ أن بدأت الولايات المتحدة في إدارة عجز تجاري مزمن، كـان عليهـا أن تمـوّل العجز المتضخم عن طريق الاقتراض من الخارج، وكانت الوفرة والتعدد في السلع الجديدة التي تدخل البلاد- تتطلب تدفق موجة ضخمة من الأمـوال إلـى خـارج البلاد، وكانت النواحي المالية للاقتصاد العالمي قد وصلت إلى البنـوك الأمريكيـة كانت الولايات المتحدة لمدة قرن من الزمان ابتداءً من عام ١٨٧٠ تتمتع بسلسلة لم تتقطع من الفوائض التجارية (واستثمارات أجنبية إيجابية)، فيما عدا ما لحقها مـن ألم متواضع نتيجة للأزمات البترولية في السبعينيات، وبعد مضي ٤٠ شهرًا فقـط من تطبيق علم الاقتصاد الريجاني – على أية حال- أصبحت الاستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة غير مفيدة، وفي خلال ٢٤ شهرًا أخرى، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم،

ومع اقتراب الدين الأجنبي إلى خُمس الناتج المحلـي الإجمـالي للولايـات المتحدة في عام ٢٠٠٠، كانت الولايات المتحدة قد بدأت تشبه إحدى دول أمريكـا اللاتينية، ونظرًا لأن هذا الدين ليس مستحقًا لنا ولكن لآخرين، فإن البلاد في نهايـة الأمر سيكون عليها أن تسدد هذا الدين من خلال زيادة الإنتاجية الضخمة أو مـن خلال الهبوط في مستوى المعيشة، وقد أصبحت الولايات المتحدة جزءًا من مشكلة الديون العالمية وربما أيضًا جزءًا من مشاكل أخرى، وأي محاولة مـن الولايـات

لتحدث تحولاً سريعًا في مديونيتها سينتج عنها ركود وانكماش عالمي، وفي نفس الوقت - على أية حال - ونظرًا لأن قدرًا من الدين قصير الأجل، فإن الانسحاب المفاجئ للأجانب من أسواق السندات والأسهم - قد يُعجل بانهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة.

وليس من قبيل الغلو والإغراق أن نعقد مقارنة بين وضع الولايات المتحدة والنتائج المحتملة لتداعيات مالية عالمية له ووضع إحدى دول أمريكا اللاتينية، فقد أدى الانتقال العالمي للعدوى النقدية إلى إحداث اضطراب في الاقتصاد المكسيكي؛ بسبب الحجم الضخم للدين الأجنبي قصير الأجل للمكسيك، وفي عام ١٩٩٤ كان نحو ٤٠٪ من سندات الخزانة المكسيكية، ونحو ٣٠٪ من الأسهم المكسيكية يملكها أجانب، وفي الفترة ما بين عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣ ارتفع سوق الأوراق المالية المكسيكية بنسبة ٤٣٦٪ بالدولار، وعندما توجه باقي العالم نحو شمال الحدود، في محاولة لأخذ أرباحهم الضخمة معهم إلى الخارج، اضطرت المكسيك إلى تخفيض قيمة البيزو **Peso**، وفي أوائل عام ١٩٩٥ أدى هذا التخفيض في العملة إلى ارتفاعات خطيرة في أسعار الفائدة - إلى مستويات مرتفعة مثل ٨٠٪، وبهذه المعدلات للفوائد، لم يتمكن المقترضون المكسيكيون من خدمة ديونهم، وواجهت البنوك المكسيكية مشاكل الإعسار، وبدورها لم تقتصر الحكومة المكسيكية فقط على الارتباط بخطة لإنقاذ البنوك بمبلغ ٦٥ مليار دولار، ولكنها أيضًا بدأت في السماح بملكية الأجانب للبنوك المكسيكية(٥).

وامتد انهيار البيزو والتقشف في المكسيك إلى عملات اقتصادات السوق الصاعدة، وانتشر "أثر التكيلا" **"Tequila Effect"**(*) في أرجاء أمريكا الجنوبية وشرق آسيا في وقت مبكر حوالي منتصف عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من أن التكيلا ليس لها نفس التأثير على كل شخص، فإن الأثر في هذه الحالة أدى إلى

(*) **Tequila** = اسم مشروب كحولي مكسيكي.

"الأنفلونزا الآسيوية"، في شكل هبوط وانهيار مفاجئ وقاسٍ للدول النامية في شرق آسيا، مع وقوع تايلاند كأول ضحية، وامتدت العدوى إلى هونج كونج، وإندونيسيا وماليزيا، والفيليبين وكوريا الجنوبية، وقد هدد انهيار عملاتها الين الياباني واليوان الصيني، والأسوأ من ذلك أن انتشار الأنفلونزا غربًا أدى إلى انهيار الروبل الروسي، مهددًا حتى ارتفاع الأسواق في الولايات المتحدة، ودارت أزمة العملة دورتها العالمية عندما ضربت ظهر المكسيك (من حيث بدأت)؛ أي البرازيل والأرجنتين، ولم يحدث في التاريخ الاقتصادي أن سقط جزء كبير من العالم بهذا الحد وبهذه السرعة.

وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد على النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وآسيا لتجنب انهيار في نظمها المصرفية والسيولة العالمية، وأصبحت الأزمة عالمية؛ نظرًا لأن الدول النامية كانت مدينة بمبالغ كبيرة لمجموعة ضئيلة من البنوك الخاصة في دول الفائض الفائق (وبخاصة الولايات المتحدة)، وكانت البنوك تدريجيًا "تشطب" قدرًا كبيرًا من الديون باعتبارها "ديونًا معدومة"، وأصبحت قيمة أصولها الآن نسبة صغيرة فقط من القيمة الأصلية بالدولار، إلا أن هذه الإجراءات، جنبًا إلى جنب مع المشاكل المصرفية الأخرى، قد دفعت كثيرًا من البنوك – وخاصة بنوك نيويورك الكبرى مثل تشيز مانهاتن – إلى أن تصبح قريبة من الإعسار، ولو بدأ ذعر وعدوى نقدية في الولايات المتحدة القوية القادرة، فيمكننا أن نتخيل فقط مدى السرعة ومدى الدمار والخراب الذي سيكون عليه "أثر دراي مارتيني" "**Dry Martini Effect**"(٦).

تخفيض حجم الطبقة الوسطى في بداية الألفية:

كان النمو الأبطأ وضياع الوظائف، والضغوط لتخفيض الأجور – هي أكثر النقائص ظهورًا وهي التي نتجت عن الارتفاع الكبير للعجز التجاري للولايات المتحدة، وقد استمرت نكبة الطبقة المتوسطة في أثناء توسع اقتصادي، رغم أنه

كان بطيئًا، وساءت أكثر فأكثر نتيجة للأزمتين الآسيوية والأمريكية اللاتينية، وبينما أسهم بطء النمو الاقتصادي في النمو البطيء للدخل الناتج من الأجور، فإن الارتفاع البطيء في نمو عمالة الوقت الكامل قد أفشل استفادة معظم العائلات منها، بل إن أولئك العمال الذين تم الاحتفاظ بهم للعمل كامل الوقت - كانوا يعملون ولكنهم لم يتقدموا في وظائفهم، وفضلاً عن هذا فقد حدث تدهور أكبر في الميزان التجاري من الأزمة العالمية أدى إلى إبطاء النمو وأبقى معدل البطالة بأعلى مما كان يمكن أن يكون عليه، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **GDP** إلى ١,٤٪ فقط في أثناء الربع الثاني من عام ١٩٩٨، وهو أقل كثيرًا من حد السرعة الذي وضعه جرينسبان، ولم يكن هناك سوى الإنفاق الاستهلاكي الممول بالدين، والذي يؤدي إلى معدل ادخار شخصي سالب، والذي يمكن أن يعمل على زيادة سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي، والذي أدى فيما بعد إلى توسع متزايد هدده تشديد السياسة النقدية في أثناء عام ٢٠٠٠.

ومن ثم، وطبقًا لما عكسته بيانات مكتب الإحصاء للولايات المتحدة **U.S**، **Census Bureau** في أثناء معظم التسعينيات، استمرت الحالة المالية للعامل العادي في التدهور الطويل، الذي بدأ في أواخر السبعينيات، وازدادت سرعته في خلال الثمانينيات ومعظم التسعينيات، وفي خلال ذلك الوقت تجمدت الأجور الحقيقية بالساعة أو هبطت بالنسبة لمعظم العاملين في الشريحة الدنيا البالغة ٦٠٪ من العاملين، ومع ذلك، فإن الفترة القصيرة من النمو الاقتصادي الكبير فيما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، تصور مدى الخير الذي يمكنه أن يأتي به هذا النمو للأمريكيين الذين يرغبون العمل لساعات طويلة، وبنهاية عام ١٩٩٧ كان متوسط دخل الأسرة قد ارتفع إلى ٣٧٠٠٥ دولارًا، وهو ما جعل هذا الدخل يأتي مباشرة بعد متوسط دخل عام ١٩٨٩، على الرغم من أن الكسب كان نتيجة الزيادة في عمل الأسرة العادية بنسبة ٤٪ عما كان عليه في بداية العقد، ويعني هذا أنه من خلال العمل

لساعات أكثر في أثناء التوسع، تمكنت العائلة العادية من النضال حتى عادت تقريبًا إلى مكانها السابق الذي كانت فيه قبل عقد كامل(٧).

إن تعريف الأمريكيين للحلم الأمريكي هو: بلوغ وضع الطبقة المتوسطة: وهي على الأقل إحدى الطبقات المتوسطة التي تتقلص، وينكشف هذا التقلص في مصدر بيانات مختلف يتضمن كلا من الدخل الأجري والدخل غير الأجري، وفي عام ١٩٩٣، تم تقديم ٤٦ مليون إقرار عن الدخل الخاضع للضرائب تراوحت الدخول فيها بين ٢٠٠٠٠ دولار و ٧٥٠٠٠ دولار، وهو نطاق الدخل الذي غالبًا ما يستخدم لتعريف الطبقة المتوسطة الأمريكية، وفي ذلك العام كانت هذه الطبقة المتوسطة تمثل ٤٧٪ فقط ممن يحصلون على دخولهم من الأجور والمرتبات، الذين قدموا إقرارات ضريبة الدخل، والأسوأ أن نحو ٤٤ مليون شخص – أي بما يقل مليوني شخص فقط عن الطبقة المتوسطة بأسرها، أو ٤٥٪ من كل دافعي الضرائب – قدموا إقرارات عن دخول تقل عن ٢٠٠٠٠ دولار؛ أي: إنهم من فقراء العاملين، وهي طبقة دنيا تزداد اتساعًا، وسرعان ما ستبلغ نحو نصف دافعي الضرائب الأمريكيين، وقد انخفضت حصة دخل الخُمس الأوسط من العائلات الأمريكية من ١٧,٥٪ في عام ١٩٧٩ إلى ١٥,٧٪ في عام ١٩٩٧.

ومن ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ وبينما كان معدل البطالةَ المقيس ينخفض بأكثر من الثلث، فإن الأجر الحقيقي للساعة للعمال الأمريكيين ظل فعليًا دون تغيُير، ومنذ عام ١٩٧٤، فإن العامل المتوسط لكل الوقت كان ينبغي أن يحصل على ٦٠٠٠ دولار أكثر سنويًا وذلك ببساطة لكي يساير المكاسب الناشئة من إنتاجية العامل، لماذا إذن في هذه البيئة يتوقع أي شخص أن ارتفاع الأجور سيهدد بإشعال التضخم؟ في الحقيقة، إن معدل البطالة المقيسة كان يعتبر الشخص عاملاً إذا اشتغل بأي وظيفة سواء أكانت لمدة عشر ساعات أم أربعين ساعة أسبوعيًا، مؤقتة أم موسمية أم دائمة، وسواء أكان الأجر الذي يحصل الشخص عليه هو ٧ دولارات أم ٧٠ دولارًا للساعة، ويعتبره غير موظف إذا كان قد ترك صفوف القوة العاملة

بدون أمل وبدون تشجيع، أما معدل البطالة الذي يعكس عدم القدرة على الحياة بشكل طيب وعلى كسب ما يحقق الاكتفاء الذاتي، فسيكون ثلاثة أمثال المعدل الرسمي للبطالة.

النتائج:

مهما كانت إسهامات العوامل الأخرى في تغير الحظوظ، فإن بعض الأشياء مع ذلك تظل واضحة، فمنذ إضعاف اتحادات العمال في أثناء سنوات رئاسة ريجان، التي سهّلها أعمق انخفاض في النشاط منذ الكساد الكبير، وازدادت كثافته من خلال تنامي نواحي العجز التجاري، وزادت سرعته من خلال تخفيض الأحجام (الذي بدأ في أثناء نظام السندات متدنية التصنيف **Junk Bonds** واستمر طوال فترة النمو البطيء الذي كان مهندسه هو آلان جرينسبان)، وقد تناقصت القدرات التفاوضية على الأجور لكل من عمال الياقات الزرقاء العاديين، وعمال الياقات البيضاء، وأصبحوا يعيشون في خوف، وكان النمو المستدام الوحيد للدخل يأتي من الدخل غير المكتسب الذي كان معظمه من الفوائد على السندات والمكاسب الرأسمالية من السندات، ولما كان معظم العائلات الأمريكية لديها ملكيات صغيرة في الأدوات المالية، فإن الكثرة الغالبة تعتمد على العمل من أجل الحصول على دخل، ولعل نمو الدخل غير المكتسب بخطوات سريعة تاريخية في أثناء الوقت الذي تجمدت فيه الأجور يفسر هبوط الطبقة المتوسطة، وقد قدم تاريخ الربع الأخير من القرن العشرين وصفة ليس فقط لإحداث انقلاب في الاتجاه نحو تحقيق عدالة أكبر من الدخول منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ولكنه قدم أيضًا تحولاً نحو عدم المساواة الذي لا يمكن غفرانه في الثروة.

ومع أن ربع القرن الماضي كان ممتازًا بالنسبة للأثرياء، فإن آثاره كانت مُميتة لمعظم الناس، وما دام الثراء المكتسب من الأسواق المالية لم يكن نتيجة مباشرة لبذل الجهد، فإن اللجوء إلى أخلاقيات كالفن بالنيابة عنه يكون به قدر من

التجاوز، ومع ذلك، فإن الأغنياء يكون ثراؤهم محمودًا ما دامت مكاسبهم لا تعني خسارة للآخرين، ومع ذلك فإنه بالنسبة لأصحاب الثروات المالية – على أية حال – لم يعتمد النجاح المالي على الأشياء الجيدة التي تحدث للاقتصاد الحقيقي الذي يتم الإنتاج فيه، أما هؤلاء الذين يعملون من أجل أن يعيشوا فيتركون للتفكير مليّا، ليس في احتمال اقتسام الأرباح والمظلات الذهبية الهابطة، ولكن في مصير المنتجات المصنًعة، وخاصة تلك المنتجة من أجل التصدير في اقتصاد عالمي رومانسي.

ملاحظات:

(1) These data found in *World Bank, World Development Report*, 1995, p ،51 ،

(2) See H ،Peter Gray, *Global Economic Involvement: A Synthesis of Modern International Economics* (Copenhagen: Copenhagen Business School Press, 1999) ،

(3) *See Horst Siebert, The World Economy* (London and New York: Routledge, 1999) ،

(4) See Lester C.Thurow, The Future of Capitalism (New York: Morrow, 1995), pp ،26-29 for a more extended discussion of these experiences ،For the data sources, see pp ،334-335 ،

(٥) يقوم قدر كبير من البحث والبيانات في هذه الفقرة والفقـرة التاليـة علـى أساس كتاب:

Timothy A ،Canova, "Banking and Financial Reform at the Crossroads of the Neoliberal Contagion, *American University International Law Review 14* (1999) 1571-1645.

(٦) للاطلاع على نماذج التشريعات، التي تتـضمن فـرض ضـريبة علـى المضاربة في النقد الأجنبي، انظـر Canova, op.cit، and Canterbery, *Wall Street Capitalism, op.cit.*،

(٧) للاطلاع على عديد من التفاصيل عن سلوك الأجور والمزايا انظر:

Lawrence Mishel, Jared Bernstien, and John Schmitt, *The State of Working America,* 1998-1999 (Ithace and London: Cornell University Press, an Economic Policy Institute book, 1999) .

الفصل السّابع عشر
تسلق الجبل الاقتصادي وسعيًا إلى النظرية العليا

تطور علم الاقتصاد:

اكتشفنا أن الاقتصادات تبدو دائمًا في حالة أن التعصير شيءآخر؛ لذا، فربما نزعم أن نجد علم الاقتصاد يتطور جنبًا إلى جنب مع الرأسمالية، وقد تتبعنا خطى التطور البطيء لاقتصاد السوق من إخفاقات كل من النظام الإقطاعي والمركانتيلية، وقد أصبح التباين الدولي للسلع ممكنًا من خلال بزوغ الفوائض المادية المنتوجة من تخصص العمل، وكانت نظرية آدم سميث عن القيمة، ومحاولته لتفسير ما تستحقه الأشياء فعلاً - قد جاءت نتيجة الحاجة إلى تحديد "سعر" للفائض أو صافي القيمة المضافة.

وقد تضمنت الثورة الصناعية تغيرات في التكنولوجيا خطيرة إلى الحد الذي تولدت معه مستويات لم يكن يمكن الحلم بها من القيمة المضافة، وقد كان انتشار الابتكارات والتكنولوجيا ووصولها إلى الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر هو الذي أبلغنا العصر المذهب، كان الدخل الذي يحصل عليه الأثرياء الجدد هو المقابل العائلي لفائض الإنتاج، وهو الذي أدى إلى توليد طبقة متوسطة ومد الاختيار الاقتصادي إلى خارج عتبات دور الأغنياء.

وتم توجيه الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى سلوك الطبقة المتوسطة العليا في إنجلترا، ومع ذلك فإن التحسينات التي أدخلها ألفريد مارشال كانت مسايرة للميكانيكا النيوتونية، وكان تناغم الأسواق الذي قدمته المعادلات الرياضية الناعمة خطوة رئيسية نحو جعل الاقتصاد مجرد استعارة للعلم الطبيعي لنيوتن، وقد تمت إضافة صلابة إلى الاستعارة باستخدام حساب نيوتن في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وحدثت إعادة ترتيب رئيسية للنجوم الاقتصادية نتيجة للتحول بعيدًا عن نهج التوازن الجزئي لمارشال، والذهاب نحو نهج التوازن العام لصامويلسون، وعلى الرغم من أن أعمال صامويلسون تضمنت قدرًا كبيرًا من بدايات النظرية العليا في الولايات المتحدة، فإن نظرية التوازن العام كان قدرها أن تأخذ النظرية إلى مستويات عالية من التجريد حتى إن صيغة صامويلسون ذاتها بدأت تبدو محددة بالمقارنة، ولما كان هذا المسعى قد سيطر على "المعرفة العليا"، فإننا ينبغي ألا ننهي الحديث بدون تقديم وصف أكثر له، وسنعرف بدورنا أن الصعود إلى قمة التمثيل الداخلي ليس هو نفس الشيء مثل تسلق الجبال في عالم الحقيقة.

النظرية العليا وصيغتها عن التوازن العام:

اكتسب الاتجاه نحو التجريد قوته الدافعة من التوازن العام لفالراس **Walras**، واستمر مع النموذج الكينزي النيوكلاسيكي، صاعدًا مع توسع آرو – ديبرو **Arrow – Debreu** للتوازن العام، ومتصاعدًا في التوقعات الرشيدة وعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والنظرية "عامة" بمعنى أنها تُجَسِّر الفجوة بين الاقتصاد الجزئي والكلي، وحيث تصفو جميع الأسواق عند أسعار التوازن، فإن كل قيم الطلبات والعرض والدخل يمكن تلخيصها في الطلب الكليّ، والعرض الكلي، والدخل الكلي، وفي نموذجها الأفضل، فإن نظرية التوازن العام لفالراس **Walras** يقصد بها أن تطبق فقط على الأسواق الحرة والاختيار الحر فقط.

وعلى نقيض فالراس والنهج المعاصر، فإن آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس كانت لديهم نظرية للقيمة أساسها تكلفة الإنتاج ومعدل أرباح صفري بموجب ما أصبح يطلق عليه في النهاية ظروف المنافسة الكاملة، وعلى أية حال، فإن الطلب بصفة عامة لا يؤثر إلا في الكميات لا في الأسعار؛ إذ إن الأسعار تحددها أساسًا تكاليف الإنتاج، أما البديل، وهو النظرية النيوكلاسيكية للقيمة، فقد وضع الطلب في مركز أعلى من العرض في تحديد أسعار التوازن، وقد افترض

الكلاسيكيون أن الأسواق ستكون ذات صلة، ولكنهم تجاهلوا تأثير الطلب على القيمة، وكما لاحظنا، فقد فهم مارشال فكرة التوازن العام، ولكنه اعتقد أن رياضيات فالراس لم تكن مؤهلة للقيام بهذه المهمة، وفي هذا كان على[1] صواب.

وانبثقت من تقاليد فالراس أربعة موضوعات أساسية لتشغيل النظريين المحدثين:

(١) هل يمكن لنموذج فالراس أن يبرهن على وجود توازن وحيد؟ وإذا لم يمكن، فإن نظرية القيمة للأسواق التي يعتمد بعضها على بعض تسقط.

(٢) إذا كان التوازن موجودًا، فهل هو مستقر؟ وإذا لم يكن، فإن تعدد التوازنات يصبح ممكنًا.

(٣) هل يفي توازن فالراس بمعايير الاقتصاد الحديث للرفاهة؟ وإذا لم يكن كذلك، كيف سيمكن الحكم بأن التوازن "جيد"؟.

(٤) هل يمكن أن يوجد توازن فالراس في ظروف عدم اليقين؟ وإذا لم يمكن، ووجد عدم اليقين، تصبح التوازنات غير ذات موضوع.

من الواضح أنه نظرًا لأن التوازن بمعناه لدى نيُوتن موضوع خلاف، فإن الأسئلة والإجابات رياضية بحت، ولم يكن علم الجبر وحساب نيوتن – على أية حال – على الدرجة التي يمكنها أداء المهمة، واستخدم كينيث أرو **Kenneth Arrow** وجيرارد ديبرو **Gerard Debrea**، ومن تبعهما نظرية المجموعات **set theory** بحيث يمكن فيها قيم المتغيرات في مساحات مجردة.

وفي عام ١٩٥٤ أصدر أرو وديبرو برهانهما على وجود التوازن "لاقتصاد تنافسي" "**Competitive Economy**"، وبدأ باقتصاد الملكية الخاصة، الذي توجد فيه التفضيلات (الأذواق)، والتكنولوجيا، والدخل المبدئي، وتوزيعات الثروة، والملكية الخاصة للمنشآت باعتبار أن كل تلك "معطاة"، والمستهلكون والمنشآت يعتبرون

متلقين للأسعار؛ أي: إن المستهلك الفردي أو المنشأة الفردية، لديهما جزء صغير حدي من الدخول والمنتجات؛ بحيث لا يمكن لأي شخص أن يؤثر في الأسعار، وإذا ما وضعنا ذلك بطريقة مختلفة، كما فعل سميث، فإن السوق وحده، وليس أي فرد أو منشأة هو الذي يحدد الأسعار، وإذا ما جمعت الأشياء معًا، وكان الطلب الكلي والعرض الكلي متساويين، فإن الفرق بينهما يكون صفرًا، في كل الأسواق هذا هو قانون فالراس؛ قيمة الطلب الزائد تساوي صفرًا(٢).

وعلى الرغم من أن النظرية شديدة التجريد، فإن فهمها ممكن بالرغم من الطبيعة الفنية البحتة للإيجاز، ومع ذلك لم يكن ممكنا إكمال الإثبات بدون الاطلاع على إصدار سابق كتبه جون ف. ناش، الصغير **John F, Nash, Jr** (١٩٥٠)، يبين وجود نقاط للتوازن للألعاب غير التعاونية من خلال استخدام نظرية النقطة الثابتة **fixed-point theorem**(٣)، وسرعان ما أصبح هذا الشرط معروفًا باسم "توازن ناش" **"Nash-equilibrium"**، ونظرية الألعاب **Game theory** - كما يطلق عليها - تنطبق هنا؛ لأن ما يقوم به كل مستهلك وكل شركة مقيَّد بالاختيارات التي قام بها جميع المستهلكين والمنشآت بحيث لا يوجد لدى أي فرد الحافز لاختيار إجراء بديل، وإذا ما وضعنا ذلك بشكل مختلف، تجد أنك قد كنت ستقوم باختيار مختلف إذا لم يكن عليك أن تأخذ في الحسبان الاختيارات التي قام بها أصدقاؤك(٤).

ولعل إعطاء نبذة مختصرة عن حياة جون ناش وعمله تلقي بعض الضوء على كيفية اختراعه لنظريته عن السلوك الرشيد(٥)، وُلد ناش في بلوفيلد، بولاية ويست فرجينيا، وكان طويل القوام، أنيقًا، مغرورًا، ورجلاً غريب الأطوار، كان عبقريًا يحيط به في جامعة برنستون أعلى كهنة العلوم في القرن العشرين وهم ألبرت إينشتاين، وجون فون نيومان، ونوربرت ڤينر، وقد صعد ناش بنفسه إلى نهايته، نهاية كانت في الغالب تكمن في عقله، وبدلاً من الصعود إلى القمة في المسار المحفور على جَبَل العِلم القائم، تسلق ناش جَبلاً آخر مختلفًا تمامًا.

وكان لديه اتساق واحد، فقد كان راشدًا مفرطًا؛ حيث الصفة تتناقض مع الاسم، وحول قرارات الحياة - سواءً أكانت قول "أهلاً"، ومع أي بنك سيتعامل؟ وما الوظيفة التي سيقبلها؟ ومن سيتزوج؟ - إلى قواعد رياضية منفصلة تمامًا عن العاطفة، أو العرف، أو التقاليد، وكان ما حققه من إنجاز في الرياضيات، مع كل ذلك مثيرًا للدهشة والإعجاب، وبينما كان جون فون نيومان **John Von Neumann** قد قام أولاً بتحليل السلوك الاجتماعي باعتباره ألعابًا مجموعها صفر، ركز ناش على الفرد، وبهذا جعل نظرية الألعاب متصلة باقتصاد آدم سميث الذي يكسب فيه الجميع، وسيكون في مقدور كل فرد من الجزارين والخبازين أن يختار بشكل مستقل أفضل إجابة يراها على أفضل إستراتيجيات اللاعبين الآخرين، وعلى الرغم من أن هذا الشاب، فيما يبدو، كان بعيدا عن الاتصال والإحساس بعواطف الأفراد الآخرين، بما في ذلك عاطفته الشخصية، فقد كان في مقدروه أن يتصور قيام الشخص باختيار استراتيجيته المنطقية تمامًا التي يراها ضرورية لتعظيم ما يحصل عليه من مزايا وتقليل ما يراه فيها من نقائص، وكان هذا هو البرهان الذي استخدمه أرو وديبرو لتقديم حل رياضي لاستعارة آدم سميث لليد الخفية، وفي النهاية كان توازن ناش[٦].

وعند بلوغه سن الثلاثين، أصبح ناش معروفًا باعتباره إحدى العبقريات الرياضية في قرنه (القرن العشرين)، وفي تلك السنة عانى ناش من إصابته الأولى بالفصام وجنون العظمة **Paranoid Schizophrenia**، ولمدة بلغت ثلاثة عقود كانت لديه أوهام وهلوسات **Hallucinations** وتفكير غير منظم وأحاسيس مختلفة، وكان ناش يعتقد في نفسه أنه "شخصية رسولية مقدسة ذات أهمية عظيمة لكنها سرية"، فهجر الرياضيات إلى دراسة الأعداد التعدادية والتنجيمية والنبوءات الدينية، وعلى غرار زيلدا فيتزجرالد **Zelda Fitzgerald** كانت لديه كل أنواع الأدوية والعلاج بالصدمات، ومارس بعض عمليات الصفح والغفران ومظاهر الأمل التي لم تستمر سوى بضعة شهور، وأخيرًا أصبح شبحًا حزينًا يكثر التردد على فصول الدراسة

في جامعة برنستون، ويقوم بالكتابة أو الرسم بعجلة ودون عناية على السبّورات، وفي نفس الوقت كان اسمه يطفو في كل مكان: في مجلات الرياضيات، وكتب العلوم السياسية، والمقالات عن علوم الأحياء التطورية وكتب الاقتصاد المدرسية، وكذلك المقالات العامة.

وقد كتبت زيلدا فيتزجرالد بمرجعية ذاتية عن مشاعرها في كتابها "Save Me the Waltz" بما يلي: "من بين كل الأشياء الموجودة على الأرض لم تكن تريد شيئا بقدر ما كانت تريد أن تملك نفسها، كما كانت تبدو لها، حتى تحقق سيطرة تامة عليها"(٧)، وكانت القوة الدافعة لها، والاهتمام القسري الذي لا يقاوم يتركز في كمال أداء جسدها في رقص الباليه، وكان القسر لدى ناش هو تحقيق كمال عقله، وكانت حياة هذا المريض بالفصام (الشيزوفرانيا) ممزقة بين الرغبة في الكشف عن نفسه، والرغبة في إخفاء نفسه، ولشعوره بالتعرض للخطر أصبح ماهرًا في إخفاء نفسه.

وفي نهاية الأمر، لم تكن القصة مأساوية بالنسبة إلى ناش كما كانت بالنسبة إلى زيلدا، (التي لم تشف أبدًا)، وقد مرت بناش بعض لحظات الشفاء النادرة والمتفرقة من مرض الفصام، وفي أوائل التسعينيات كان يشتغل بالرياضيات مرة أخرى، وفي عام ١٩٩٤ حصل ناش مع كل من جون سي هارساني **John C Harsanyi**، ورينهارد سيلتين **Reinhard Selten** على جائزة نوبل في الاقتصاد، وذلك "لتحليله الرائد للتوازن في نظرية الألعاب غير التعاونية"، أما الدراما خلف المنظر الأمامي، فقد كان خلف الجائزة شيء استثنائي تمامًا مثل حقيقة كسب أحد علماء الرياضيات للجائزة وهو ما لم يحدث قبل ذلك مطلقًا، وخاصة بالنسبة لشخص كان يفترض أنه ميت(٨)، وعلى الرغم من أنه لم يطلب من ناش إلقاء خطبة القبول، فإنه لم يسبب أي مضايقة في احتفالات تسلم جائزة نوبل، ولكنه ببساطة كان يتصرف تمامًا بنفس الغرابة التي كان يتصرف بها عندما كان شابًا.

ويعود بِنَا توازن ناش دورة كاملة إلى القصة الرئيسية لأرو وديبرو، وعلى الرغم من إثبات وجود بعض التوازنات، فإن أرو وديبرو لم يتمكنا من إثبات تفرده، فأي عدد من مجموعات التوازنات قد يكون محققًا لتكنولوجيا معينة وللتوزيع المبدئي للدخل أو الثروة، والفهم الحقيقي لكيفية اختيار أي اقتصاد ما بين عديد من توازنات فالراس - قد يتطلب نقلة أكبر من النظرية الأصلية لفالراس وتوازن ناش، وحتى يأتي ذلك الوقت، فإن ادعاء وجود نظرية جديدة للقيمة يعتبر من قبيل الكلام الفارغ.

وهناك موضوع ذو صلة بما سبق وهو ما إذا كان اقتصاد "أرو - ديبرو" قد حل محل علم اقتصاد الرفاهة "الحديث"، أو بصورة أخرى: هل توازنات فالراس هي ذاتها مثل الشروط "المثلى" في علم اقتصاد الرفاهة "الحديث"؟ وحتى اليوم يقوم اقتصاد الرفاهة على أساس أمثلية باريتو **Pareto Optimality**، وتحدث الحالة المثلى لباريتو **Pareto Optimum** عندما لا يمكن لأي تغيير في الاقتصاد (مثل زيادة أو نقص السعر) أن يحدث تحسنًا في منفعة أي شخص دون أن يخفض منفعة شخص آخر على الأقل، وببساطة فإن الحالة المثلى لباريتو تتطلب الوفاء بجميع الشروط الحدية الخاصة بمدرسة الحديين، وبصفة خاصة تساوي المنافع الحدية بالنسبة لجميع المستهلكين، ومثاليًا فإن التوازن العام سيعمم هذه الأمثليات الحدية على جميع الأفراد والمنشآت، وعلى أية حال فإن معايير الرفاهة هذه إنما تتعلق فقط بالكفاءة الهندسية، ولا تتعلق بكيفية شعور الأفراد حقيقة بأحوالهم على المستويات المختلفة من الدخل أو الثروة.

وقد أظهر موريس ألليّه **Maurice Allais** الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٨٨ "لإسهاماته الرائدة في نظرية الأسواق والاستخدام الكفء للموارد" - (١٩٤٣-١٩٤٧) أن كل توازن سوق يكون كفئًا اجتماعيًّا بمعنى انه لا يمكن لأي شخص أن يصبح أكثر ثراء بدون أن يصبح آخر أكثر سوءًا، وفضلاً عن هذا، فإن تلك النتيجة تصدق حتى بعد إعادة توزيع مبدئي لهبات الثروة، ومرة أخرى من

الممكن أن تكون هناك مجموعات مختلفة من أسعار وكميات التوازن[٩]، وكما تبين، فإنه إذا سادت الظروف التنافسية، بالنسبة لتكنولوجيات معطاة وتوزيعات للدخل والثروة، فإن كل توازن من هذه التوازنات الكثيرة الممكنة يحقق شروط الامثلة لباريتو، ولكننا عرفنا أن هذه هي الحالة في وقت مبكر مع صدور كتاب بول صامويلسون "الأسس" "**Foundations**".

وفي عام ١٩٥٢، قام كل من اللّيه وأرو بصفة مستقلة بتقديم عدم اليقين في نظرية التوازن العام، وتنطبق نفس النظريات والبراهين على توازنات فالراس، وفيما كتبه أرو أن عدم اليقين تتم إدارته من خلال إدخال السندات وتداول السندات، وجنبًا إلى جنب مع إدخال سوق السندات لجأ أرو إلى استخدام "التنبؤ التام" "**Perfect foresight**" بالنسبة للتوقعات الخاصّة بسعر التوازن، وأصبح لدى كل شخص وكل منشأة "كتالوج" كامل يضم قائمة بكل المجموعات الممكنة للأسعار المستقبلية والكميات ("الأوضاع" كما يشار إليها رسميًّا) في الاقتصاد، ويمكن تشبيهه بالكتالوج الخاص بمحلات "سيرز"(*) **Sears Catalog**؛ إذ يكون لدى كل شخص وكل منشأة نسخة من نفس الكتالوج.

وتكمن الصعوبة في معرفة كيف سينتهي الأمر بأن يكون لدى كل الأشخاص نفس الكتالوج، خاصة أنه على عكس سيرز، تختلفَ الأسعار والكميات في كل ثانية، وغالبًا ما يطلق على هذا "مشكلة التنسيق **Coordination Problem**"، مشكلة فعلا؛ إذ إن التنسيق سيتطلب ليس فقط خبير مزادات فالراس بل خبير مزادات فالراسي "سوبر"، لا يقتصر علمه فقط على الأذواق، والتكنولوجيا وتوزيعات الدخل والثروة، ولكن لديه القدرة الحسابية ويمكنه بطريقة ما أن يعلن لكل الأطراف كل أسعار البضاعة الحاضرة لكل مجموعة من الكميات.

(*) **Sears** = من المتاجر الكبرى متعددة الأغراض **Department Stores** في الولايات المتحدة الأمريكية (المترجم).

وإدخال التنبؤ التام يعيدنا مرة أخرى إلى التوقعات الرشيدة **Rational Expectations**، فقد قام الكلاسيكيون الجدد (فصل ١٢) أيضًا، بوضع نوع من نظرية التوازن العام؛ لأنها تقوم على أساس الاختيار على مستوى السلوكيات الفردية، والاختلاف الرئيسي للكلاسيكيين الجدد عن صيغة "أرو – ديبرو" للتوازن العام هو تركيزهم على نواحي فشل السياسة الاقتصادية، فعندهم أن جميع التغيرات "المتوقعة" في السياسات دائمًا ما تترك الاقتصاد في حالة أكثر سوءًا، مع انتهاك أوضاع الحالة المثلى لباريتو، وهكذا، فإن التغيرات التي تتجاوز تلك الموجودة في داخل الأسواق الحرة سيئة؛ بحيث تقع أفكار الكلاسيكيين الجدد أيضًا تحت نفس النظرية العليا.

ولكننا سنخطئ إذا لم ننظر في النظريات الأخرى إلى جانب نظرية فالراس للتوازن العام، التي تعترف بوجود الاعتمادات المتبادلة في الاقتصاد، وفضلاً عن هذا، فإن هذه النظريات تقدم تقييمًا أكثر حسمًا لهل النظرية العليا السائدة ستهيمن على مستقبل الاقتصاد، وستتناول مسألة أكانت وجهة النظر أفضل من أعلى الجبل أم أن القمة ربما يكسوها الضباب؟ وبهذا تنخفض الرؤية إلى حد بعيد.

تحليل المدخلات والمخرجات وهامش السعر: نظرة بديلة للصناعات المتداخلة:

تعتبر نظرية المدخلات والمخرجات طريقة أخرى لحساب حالات الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، وقد اخترع فاسيلي ليونتيف **Wasily Leontief** (١٩٠٥–١٩٩٩) – وهو اقتصادي أمريكي روسي المولد، درس في لنينجراد وبرلين – تحليل المدخلات والمخرجات، وكان ليونتيف رجلاً قصيرًا متواضعًا وعطوفًا، كثيرًا ما تقدم للدفاع عن الراديكاليين الأكبر والأصغر سنًا من اليساريين عندما كان في جامعة هارفارد، وكان هو وأرو من بين أولئك الذين تركوا هارفارد احتجاجًا

على ما قام به قسم الاقتصاد بجامعة هارفارد من تطهير لنفسه باستبعاد الراديكاليين اللامعين من الشباب في هيئة التدريس.

وعلى النقيض من نهج التوازن العام، فإن التكنولوجيا هي التي تحرك تحليل المدخلات والمخرجات[١٠]، إن وصفة الإنتاج تقرر نوع وكميات المدخلات المطلوبة لوحدة من المخرجات معينة، ويمتد هذا المطلب التكنولوجي إلى العمالة ورأس المال، وعلى سبيل المثال، فإن العلاقة المباشرة بين المدخلات والمخرجات (معاملات الفنية) تنبؤنا بأنه في عام ١٩٧٨ كان إنتاج طن من الصلب الكربوني للولايات المتحدة يتطلب ٠,٩٥ طن من الفحم، و٨,١٤ ساعة من العمل، ١,٦٥ طن من خام الحديد، و٠,١٠ طن من الصلب الخردة و١١ مليون وحدة حرارية بريطانية من الطاقة، والفكرة ليست مجرد نظرية، فهذه المعاملات قد قدرها ليونتيف، والمدخلات والمخرجات إمبريقية وكانت بداياتها في عالم الأرقام الحقيقية.

وفي أي تكنولوجيا، عادة ما تكون معاملات الارتباط الفنية ثابتة لمدة معينة على مستويات المنتجات كافة حتى يمكن أن تسود التكاليف الثابتة، وهو ما يشبه كثيرًا ما هو موجود في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ومع بقاء الأشياء ثابتة على حالها، فإن الفرق بين إجمالي مصروفات الصناعات (وهو نفس قيمة الإنتاج الإجمالي) والمصروفات على المواد يتساوى مع القيمة المضافةَ أو الدخل المولَّد للاقتصاد، وبدورها فإن هذه القيمة المضافة هي فعلاً مجموع الأجْور، والمرُتبات، والفوائد، والأرباح في الاقتصاد وبهذه الطريقة فإن قيمة الناتج القومي ستتساوى مع قيمة الدخل القومي، وفي الواقع، فإن جدول المدخلات والمخرجات قد تم استخدامه في مراجعة دورية على مدى إمكان الاعتماد على حسابات الدخل القومي التي تجري تقديرها بشكل منفصل.

ويمكن العودة من إجماليات الاقتصاد إلى تفاصيل أي صناعة معينة، وإذا ما واصلت مثالنا السابق، فإن ساعات العمل المطلوبة، التي تبلغ ٨,١٤ ساعة، لإنتاج طن من الصلب، إذا ما تم ضربها في معدل الأجر لعمال الصلب (١١,٦٦ دولارًا

للساعة)، ثم يتم ضرب الناتج بدوره في إجمالي إنتاج الصلب الكربوني فيعطينا إجمالي الأجور في الصناعة، وإذا ما تمت قسمة إجمالي الأجور على إجمالي الصلب المنتج (بالطن) يعطي مقدار الأجر لكل طن، وإذا ما تم طرح مجموع تكلفة المواد للطن مضافًا إليها مقدار الأجور للطن من سعر الصلب الكربوني سيكون لدينا الدخل المتبقي أو أرباح الوحدة التي تبلغ ٢٩,٩٢ دولارًا للطن في تلك السنة.

ومن الطبيعي أن يكون النظام بأسره أكثر تعقيدًا مما توحي به هذه النبذة المختصرة، وعلى سبيل المثال، فإن كلاً من المواد المباشرة وغير المباشرة ومتطلبات العمالة يتم حسابها، وإذا ما واصلنا مثالنا السابق، فإن المتطلبات غير المباشرة في إنتاج الصلب تتضمن أطنان الفحم المطلوبة لإنتاج ١,٦٥ طن من خام الحديد، حتى يمكن إنتاج طن من الصلب بشكل مباشرة، وكذلك ملايين الوحدات الحرارية البريطانية لإنتاج ٠,٩٥ طن من الفحم لإنتاج ذلك الطن من الصلب، وحجم النقل اللازم لنقل ٠,١٠ طن من خردة الصلب إلى مصنع الصلب..، وهكذا.

والنظر في كلّ من المطالب المباشرة وغير المباشرة له أهميته في إيجاد الأسعار النهائية ومدفوعات الدخل عن كل وحدة من المنتج، التي أصبحت سعرًا يتضمن ليس فقط القيمة المضافة لهذه الصناعات التي تقدم المدخلات المباشرة، ولكن يتضمن أيضًا القيمة المضافة لتلك الصناعات التي تقدم المدخلات غير المباشرة؛ ولذا فإن الأسعار التي يجب أن تسود في المدة الطويلة إذا ما كان على كل صناعة أن تغطي تكاليف إنتاجها ستقوم على أساس تكاليف الإنتاج التي يتم تحملها بصفة مباشرة وغير مباشرة ومدفوعات الدخل[11]، وكما قلت، فإن النظام الكامل شديد التعقيد.

وأولئك الذين يقرأون بعناية عن بييرو صرافا والاقتصاديين ما بعد كينز في الفصل الحادي عشر سيدركون أن المدخلات والمخرجات كانت الأسلوب الفني في نظرية صرافا عن القيمة، وفيما كتبه ليونتيف وصرافا، فإن معدلات الأجور لا تقيس الإنتاج الحدي للعمل وإن معدل الربح لا يقيس الإنتاجية الحدية لرأس المال،

وفي كتابات صرافا، فإن القيمة المضافة في صناعة الصلب سوف تتباين مع تحرك معدل الأجور وبهذا سوف يتحرك إجمالي الأجور بالنسبة لمعدل الربح، وبدوره، فإنه ما دام سعر الصلب يعتمد على القيمة المضافة، فإن السعر النسبي للصلب (للسيارات مثلاً) سيتغير، كما أن التحسينات التكنولوجية ستؤدي أيضًا إلى تغيير الأسعار، وانتهاكا لكل الأشياء التي كانت مقدسة في نظرية التوازن العام، فإن تغيرات الأسعار ستؤدي إلى تغير توزيع الدخل حتى لو كان توزيع الدخل سيؤدي إلى تغير الأسعار.

وإذا ما وضع ذلك بطريقة مختلفة، فإن أسعار التوازن العام تخصص الموارد "بطريقة ذات كفاءة"، أما أسعار صرافا فلا تحقق ذلك، وبدلاً من ذلك فإنها وسائل لإعادة توزيع الدخل بين العمال والرأسماليين، بينما تتحرك معدلات الأجور بالنسبة لمعدلات الأرباح، ونظرًا لأن الكفاءة تعتمد فقط على التكنولوجيا – وليس على الأسعار النسبية – فإن الدخل يترك حرًا لتوزيعه من خلال مؤسسات الاعتياد، وقوة التفاوض النسبية، أو القوى المؤسسية، وفي نفس الوقت يكون إجمالي الناتج القومي غير قابل للنقاش وبعيدًا عن كل طريق للضرر.

ومع ذلك، يظل أحد الموضوعات الفنية هو هل يمكن تخفيض المنتج الوسيط الذي تقدمه كل الصناعات إلى نوع واحد فقط من المدخلات الأساسية؟ وقد أدى هذا الموضوع إلى إحداث انقسام بين الاقتصاديين، كما رأينا منذ البداية، فقد اعتقد كارل ماركس أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، واقترب الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بدرجة أكبر من العكس؛ إذ إنهم أخذوا يركزون على معدل الربح، باعتباره المنتج الحدي لرأس المال، والنظرية النيوكلاسيكية اقرب إلى أن تكون نظرية رأس مال للقيمة.

ولم يكن حل هذا الانشقاق سهلاً، وسأستخدم حقي بوصفي مؤلفًا وأكتب إجابتي[١٢]، لندع الأسعار تتحدد على أساس نسبة مئوية للفرق بين التكلفة وسعر البيع (**mark-up**) يتم تحديده بواسطة كل صناعة، ويضاف إلى إجمالي تكلفة

الأجور، وعلى متطلباتها من المواد المباشرة وغير المباشرة، وعلى أرباحها المباشرة وغير المباشرة من جميع الصناعات، وعندئذ لا تكون تفرقة بين الفرق بين التكلفة وسعر البيع، وهامش الربح حتى بالنسبة لاقتصادٍ نامٍ، وتكون النسبة المئوية للزيادة بين التكلفة وسعر البيع (ومعدل الربح) أكبر، كلما قلت حساسية مستهلكي المنتج (سواء أكانت العائلات أم المنتجين الآخرين) للتغير في السعر، وكلما كان تأثير الدخل أقوى على الطلب.

وكل ما سبق ذكره عن آثار الإعلان وفن البيع على بيع السلع غير الأساسية في ظل الرأسمالية فائقة الفائض ينطبق هنا، ورغم كل شيء، ومع المخاطرة بأن تبدو شخصًا عاديًا، فإنك عندما تشتري سيارة أولدزموبيل جديدة، يكون المصنع قد أعطى وكالة بيع السيارات الأولدز علاوة على تكلفة إنتاج الوحدة **Mark up** (تكاليف العمالة المباشرة وغير المباشرة، والمواد، ومستلزمات السلع الرأسمالية)، هذا الفرق بين تكلفة الإنتاج (سعر المصنع) وسعر البيع النهائي (سعر "القائمة" أو سعر البطاقة الملصقة **Sticker**) يمكن أن يتباين على أساس عدد الأشخاص مثلك الذين أمكن إقناعهم بأن سيارة أولدزموبيل هي المزيج المثالي لقوة المحرك، وخصائص الاستعمال، والراحة، واستهلاك الوقود، والشكل، واللون المعدني لطلاء سيارة يمكن "تحمل" تكلفتها في مستوى دخلك، أما سعر المصنع بالطبع فيتضمن جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمصنع مضافًا إليها "علاوة" المصنع **factory mark up.**

الاختيار بين طرق التوازن: مسار حرج:

هذان النهجان – التوازن العام، والمدخلات والمخرجات مع العلاوة **mark-up** – يقدمان اختيارين واضحين، ومع ذلك كما لاحظنا، فقد سيطر التوازن العام على أجندة البحوث الأكاديمية في أثناء التسعينيات، ويمكن تقديم عدة أسباب لذلك: (١) في البداية كانت المدخلات والمخرجات تستخدم أداة تخطيط للدول النامية بما

في ذلك الاتحاد السوفيتي، ولم تكن بدأت في الظهور أداة للأسـواق الحـرة، (٢) جرى الترحيب بانهيار الاقتصاد السوفيتي (والنظام السياسي) في التسعينيات باعتباره انتصارًا لرأسمالية السوق الحرة، وإفلاس أي شيء آخر يقوم على أساس غامض مثل "الخطة"، (٣) أي نظرية لا تعتمد على دفع الأجور، وقيمة المنتجات الحدية، وعلى أن الأرباح هي العائد على رأس المال، تنتهك نظرية القيمة للاقتصاد النيوكلاسيكي ونظرية التوازن العام، (٤) نظرية المجموعات تعتبر صيغة أفضل للرياضيات من المنظومة الجبرية المستخدمة في نماذج المدخلات والمخرجات، إلا أن دقة النظرية الموضوعة - رغم كل شيء - تعتمد على التجريد غير المستنير من عالم الواقع.

ولا يمكن للمرء سوى أن يخمِّن أي من هذه الأسباب كان القوة الأشد في إبقاء علم الاقتصاد فيما بعد كينز في مكانه، وقد فشلت محاولة الاقتصاديين الغربيين لغرس نظام المنشأة الحرة الرأسمالي للحلول محل النظام السوفيتي القديم، وزعم كثير من الاقتصاديين أن اليوطوبيا الرأسمالية ستبزغ فورًا من بين الأنقاض السوفيتية، وهي رؤيا متأصلة الجذور في نظرية التوازن العام، وفي الواقع، فإن كثيرًا من الروس لم يبدأوا في تقدير الاشتراكية إلا بعد أن جرَّبوا "الرأسمالية"، وتصور التجربة الروسية مدى أهمية المؤسسات في خلق نظام سوق ناجح وتطويره، فلقد كانت روسيا خالية تمامًا من المؤسسات الرأسمالية التي نشأت وتطورت على مدى قرون عديدة في أوروبا والولايات المتحدة.

وقدم صعود اليمين الجديد في الولايات المتحدة، والتاتشرية في المملكة المتحدة قدرًا كبيرًا من الدعم الفكري والمالي لأولئك الاقتصاديين المساندين لرؤية السوق الحرة، وتجاهل هذا الغزو الفكري - لحسن الحظ - نواحي فشل النقودية وعلم اقتصاد جانب العرض، وحتى في غياب الأيديولوجية - على أية حال - التزم كثير من الاقتصاديين بالنظرية الحدية؛ نظرًا لأن الأسعار المتولدة في النظرية كانت هي القيم الوحيدة في أي نظرية عن القيمة لم تتعرض للتلويث من

خلال الأحكام الاشتراكية أو السياسية، ومرة أخرى، على أية حال، كانت هذه الحالة في النظرية فقط، وبخاصة أن الدفاع الأخلاقي عن الرأسمالية يتطلب ألا يدفع لرأس المال أكثر مما يستحقه وهو قيمة منتجه الحدي.

وأخيرًا فإننا لا يمكن أن نتجاهل المصلحة الشخصية للاقتصاديين، فقد تم إبلاغ الشباب الذين كانوا يستعدون للذهاب إلى برامج القمة للدراسة من أجل الحصول على درجات الدكتوراه في الولايات المتحدة - أن عليهم أن يعرفوا رياضيات التوازن العام للحصول على منصب جيد، وأن يحصلوا على عقد ثابت للعمل الأكاديمي، وأن طالب الدراسات العليا المتمكن بدرجة كافية في الرياضيات والذي يحصل على دكتوراه الفلسفة في هذا التخصص يصبح نجمًا ساطعًا في الاقتصاد، وفي عملية مسح شملت ٢٠٠ من طلبة الدراسات العليا في الاقتصاد في أكثر وأعلى برامج الدراسات العليا - لم يكن هناك سوى ٣٪ فقط هم من يعتقدون أن المعرفة الجيدة للاقتصاد "مهمة جدًا"، وكان أعلى ما يهمهم هو أن "يكونوا على درجة جيدة من القدرة في حل المشاكل" و"التفوق في الرياضيات"، إن البراعة مطلوبة، أما معرفة الاقتصاد فلا[١٣]، ولا عجب أن يكون المستشارون الأمريكيون قد أخبروا الروس أن المصلحة الذاتية الفردية وليست المؤسسات ستفتح المجال لليوطوبيا الرأسمالية.

وإلى هذا الحد، يكون التوازن العام قد فشل على المستوى العملي، "لماذا؟ من السهل أن نرى البحث عن قصة مرتبطة بخلق نظرية الألعاب وبنظرية النقطة الثابتة، وقد كتب أحد الدارسين القريبين من الموضوع، ومن ذوي الأهمية ما يلي: "إن قصة التوازن هي إحدى القصص التي لم يلعب فيها العمل الإمبريقي والأفكار عن الحقائق والأكاذيب - أي دور على الإطلاق"[١٤]، والتاريخ - كما يمكننا أن نضيف - لم يلعب أي دور فيما عدا الغياب، ومن هذه القصة يمكننا رغم كل شيء، أن نستخلص بعض الدروس عن مستقبل علم الاقتصاد.

فمنذ البداية كان التغير التكنولوجي "معطاة" في نظرية التوازن العام – إحدى القوى الدافعة في اقتصادات العالم الواقعي، وفضلاً عن هذا، فإن التاريخ يعرض أمامنا ثلاثة عصور – العصر المذهب **The Gilded Age** وعصر الجاز **Jazz Age** وعصر اقتصاد الكازينو **Casino Economy**، الذي ارتفعت فيه درجات عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، التي أصبحت فيها المضاربات المالية أكثر أهمية من الإنتاج، (يفضل كثيرون تسمية الفترة الحديثة جدًا "عصر المعلومات"، ومع ذلك، فلا ينبغي الخلط بين المعلومات والمعرفة)، فإنه في نظرية التوازن العام عادة ما تكون توزيعات الدخل والثروة "معطاة"، ويبدو أن التكنولوجيات الجديدة البازغة من الأسواق الكبيرة تتولد عنها هشاشة مالية، ويجب على علم الاقتصاد القابل للتطور أن يبحث عن النسيم متجاوزًا عبق نظرية التوازن العام السابقة، وستتطلب الرؤية الجديدة فهمًا للتغير التكنولوجي، وتوزيعات الدخل والثروة، وعدم الاستقرار المالي في نطاق الرأسمالية بوصفه هدفًا متحركًا.

وهذه الأفكار تتحالف بشكل وثيق مع أفكارنا الختامية فيما يتعلق بمستقبل علم الاقتصاد.

ملاحظات:

(١) للاطلاع على تاريخ كامل وممتع للرياضة وللاقتصاديين الرياضيين الذين يبزغون في نظرية التوازن العام المعاصرة، يرجى قراءة E، **Roy Weintraub, "On the Existence of a Competitive Equilibrium: 1930-1954," *Journal of Economic Literature* 21, no. 1 (March 1983): 1-39**.

(٢) هناك نظام للطلب الزائد من L من معادلات، في L من الأسعار:

$$z_i(P_1,...,P_L)=O, i=1,2,...,L...(1)$$

وقوى العرض والطلب، التي تحددها "المعطيات" "**givens**" (الأذواق، والتكنولوجيا، والدخل والثروة) للاقتصاد، ستكون في حالة توازن عند الأسعار P^* إذا – وفقط إذا – كانت P^* تقدم حلاً للمعادلات (١)؛ ولذا فإنها تضم مجموعة أسعار التوازن، وفي نظرية فالراس تتحدد القيمة من خلال حل للمعادلات (١)، ونظرية القيمة تتطلب وجود نظرية تضمن، بالنسبة لجميع الاقتصادات ومن طبقة واسعة – أنه سيكون هناك حل واحد على الأقل لمعادلات (١) في شكل أسعار إيجابية، وفي الوضع الإجمالي،

$$\sum_i p_i z_i(p_1, p_2,..., p_L)=0.........(2)$$

وللاطلاع على مسح كامل ولكنه انتقادي لإسهامات أرو في نظرية التوازن – يرجى الاطلاع على:

Darrel Duffie and Hugo Sonnenschein, "Arrow and General Equilibrium Theory," *Journal of Economic Literature 27*, no ،2 (June 1989): 565-598 .

(3) There is little reason for most people to know the definition of the fixed point theorem ،But, for the curious, it states that if $x \rightarrow \phi\ x$ is an upper semi-continuous point-to-set-mapping of an r-dimensional closed simplex S into A(S) (the set of closed convex subsets of S), then there exists an $x_0 \in S$ such that $\phi\left(x_o\right) \in A(S)$. A corollary says that S could be any compact convex subset of a Euclidean space ،"Convexity" simply means that factor substitutions, say, capital for labor in the production of a product, gives diminishing marginal products for the factor which is increased .

(٤) إن توازن ناش من عدد n للاختيارات له خاصية أنه يعمل على تعظيم ما يحصل عليه الشخص من عائد بمعلومية اختيارات الآخرين، وعلى سبيل المثال، فإن ما يختاره الآخرون يؤثر في الأسعار والكميات التي تحدد ما يمكن أن يتحمله شخص آخر، وقام ديبرو بتطوير الفكرة الخاصة بأن اللعبة العادية للشخص n؛ حيث يكون فيها لكل شخص مجموعة من الاختيارات الممكنة تعتمد على اختيارات الآخرين، ومن ثم فإن ما هو ممكن يتوقف على أعمال الآخرين.

(٥) للاطلاع على سيرة ذاتية مثيرة ورائعة لجون ناش حاصد الجوائز، اقرأ كتاب سيلفيا نصار **Sylvia Nasar, *A Beautiful Mind* (New York: Simon & Schuster, 1998)** من السيرة الذاتية في الفقرات التالية من كتاب نصار.

(6) Ibid., p ،16 ،

(٧) مقتبس مــن Quoted by Nancy Milford, *Zelda: A Biography* (New York, Evanston, and London: Harper & Row, 1970), p ،242.

(٨) اقرأ القصة الكاملة في كتاب نصار Nasar, op.cit., Chapter 48.

(٩) كما هو معتاد، يقدم ألليه Allais سيرة ذاتية مختصرة، ونبــذة عــن أهــم إسهاماته في الاحتفال بمنحه جائزة نوبــل؛ انظــر: Karl-Goran Maler, *Nobel Lectures: Economic Sciences,* 1981-1990 (Singapore/New Jersey/ London/Hong Kong: World Scientific, 1992), pp ،215-252.

(١٠) للاطلاع على تفسير غير فني، ولكنه كامــل عــن نظريــة المــدخلات والمخرجات انظر:

E ،Ray Canterbery, "Input-Output Analysis," in *The Elgar Companion to Radical Political Economy,* eds ،Philip Arestis and Malcolm Sawyer (Hants, England/Brookfield, Vermont: Edward Elgar, 1994), pp ،212-216 ،

(١١) هذه الأسعار، أو "حل الأســعار الثنــائي" "dual price solution" فــي نموذج ليونتيف عن الإنتاج يتضمن ضرب متجه القيمة المضافة مــضروبة بشكل سليم في ليونتيف، ومقلوب ليونتيف (مصفوفة مقلوبة) لا يعطي فقــط المواد المباشرة، بل أيضًا المواد غير المباشرة المطلوبة لكل صناعة.

(١٢) انظر:

See E ،Ray Canterbery, "The Mark-up, Growth and Inflation," Paper presented at the Eastern Economic Association Meetings, March, 1979 and E ،Ray Canterbery, "A General Theory of International Trade and

Domestic Employment Adjustments," Chapter 16 in International Trade: Regional and Global Management Issues, ed., Michael Landeck (London: Macmillan ،1994).

وكان إيشنر **Eichner** قد قام قبل ذلك بوقت طويل بوضع نظريـــة كاملـــة لشرح الفروق التي تضاف إلى سعر التكلفة باستخدام أعمال **Leontief**، **Luigi Pasinetti, Sraffa and Canterbery** لبناء صيغة ديناميكية أو اقتــصادية عـــن النمو من هذا النوع، أما الذي يمكن الاقتصاد مـــن النمـــو، فهـــو إدخـــال الاستثمار (في السلع الرأسمالية) بما يزيد على ما يتطلبه الاقتصاد لإعـــادة الإنتاج، وكذلك إدخال مدخرات منشآت الأعمال فى صورة جزء من أرباح الصناعة؛ انظر:

See Alfred S ،Eichner, The Macrodynamics of Advanced Market Economies (Armonk, New York: M.E ،Sharpe, 1987) and Luigi L ،Pasinetti, Structural Change and Economic Growth (London: Cambridge University Press, 1981) ،

وقد تم وضع نماذج كانتربري (١٩٧٩، ١٩٩٤) ونماذج باســينيتي بـــشكل مستقل ولكنهما يتقاسمان بعض الخصائص.

(13) Arjo Klamer and David Colander, *the Making of an Economist* (Boulder/San Francisco/ London: Westview Press, 1990), p ،18.

هذه النظرة المهمة العميقة عن كيفية تدريب الاقتصاديين، وسلوكيات الطلبة التي تكشف أكثر مما يمكن تناوله في هذا الكتاب المختصر.

(14) Weintraub, op ،cit., p ،37.

الفصل الثامن عشر
مستقبـــــل الاقتصـــاد

البحث عن بدائل راديكالية:

كان دور الاقتصاديين الراديكاليين هو لفت الانتباه إلى الفجوة بين الواقع والعلوم السائدة، وهي إحدى الممارسات التي غالبًا ما كان ينظر إليها بذهول من جانب الاقتصاديين الأورثوذكسيين، ومع ذلك، فإذا ما كنا نريد أن نناصر وجهة نظر مخالفة للأورثوذكسيين أحيانًا، فإن البديل "الراديكالي" بحكم تعريفه لا يعدو أن يكون اللعبة الوحيدة في المدينة، فقد قدم الراديكاليون عدة رؤيات بديلة.

وقد رأى كارل ماركس عدم الاستقرار، واحتكار رأس المال، واغتراب العمال، بينما كان الوضع المثالي الذي قدره الكلاسيكيون هو الخاصية الطبيعية للتكيف الذاتي للأسواق بفعل قوة – اليد الخفية – تحاكي ثابت الجاذبية لنيوتن، وقد لاحظ ثورستين فيبلين **Thorestein Veblen** حقيقة البارونات اللصوص والذين ركزوا بشدة على النقود أكثر من تركيزهم على الإنتاج، كما تحسَّروا على ارتفاع أهمية تسويق المنتجات.

وقد جدَّد جون كينيث جالبريث – حديثًا جدًّا- هجوم فيبلين على النيوكلاسيكيين، ويرى أن الإنتاج في اقتصادات الفوائض الفائقة يتطلب تحويلاً لموارد هائلة وتمسكًا خاصًا بالتسويق والإعلان لضمان الإنفاق بدلاً من الادخار من جانب كاسبي الدخول الأكثر تميزًا، ويتحسر روبرت هيلبرونر على اعتياد الاقتصاديين المهنيين تنظير الاقتصاد المجرد بدون كشف الارتباط مع الرأسمالية المعاصرة، وفيما يلي سننظر في مدى جدية هذه الاهتمامات الجذرية.

التحدي الكينزي:

حتى الآن يعتبر أخطر التحديات للأرثونوكسية (بشكل أو آخر) هو اقتــصاد جون ماينارد كينز، ولكن الكينزية وقعت على حدها القاطع نفسه، فقد جرى ابتذال النظرية العامة بواسطة بعض الآباء حسني النية حتى أصبحت النظرية تحمل شبهًا بالاقتصاد النيوكلاسيكي، أكثر مما كان كينز – المنشق على العقيدة النيوكلاســيكية – يمكن أن يقصده، وعلى غرار ما فعله ماركس الذي أعلن في النهاية انه "لــيس ماركسيًا"، فإن كينز بلا شك لم يعد كينزيًا.

وعندما يفشل العلم، كما فعل في القرن التاسع عشر، فإنه يخفت أيضًا عقيــدة، ويكون هناك تراجع أكثر عمقًا إلى الدين وإلى مستعــصي ســبنس(*)، وأدى فــشل الكينزية المبتذلة **vulgarized** إلى الثورة المضادة للنقوديين التي أصبحت فيمــا بعــد قانونا مقدسًا للفترة الأولى من علم اقتصاد ريجان **Reganomics**، وقد أدى هذا الفشل أيضًا إلى ما بعد الكينزية، وإلى راديكالية اليمين الجديد، وإلى الكلاسيكية الجديدة.

وقد انتشرت الكينزية المتواضعة في خلال الثلاثينيات، وتم استغلال الكينزية العسكرية استغلالاً كاملاً في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم كان نجاح الــسياسات الكينزية لإدارتي الرئيسين كيندي وجونسون، الذي أصبح العلامة المميزة للعــصر الذهبي لعلم الاقتصاد الكلي الحديث، وبعد ذلك جاء علم اقتصاد ريجــان أو علــم اقتصاد جانب العرض ليدخل الممارسة العملية، وكما لاحظنا فإن هذا الأخير كــان يتطلب الإيمان أكثر من العلم.

ونزلت السياسة من علياء النظرية العليا إلى ابتذال علــم اقتــصاد ريجــان والتاتشرية **Tatcherism**، وأصبحت على الفور خطوة هائلة إلــى الخلــف لعلــم الاقتصاد وأكثر من خطوة صغيرة إلى الوراء للبشرية، ويستحق جــورج جيلــدر

(*) **Herbert Spencer**: فيلــسوف إنجليــزي (١٨٢٣-١٩٠٣)، والمــستحيلات المستعــصية **(Unknowables)** هي ما يتجاوز ويفوق فهم البشر وإدراكهم (المترجم).

George Gilder، الذي لم يفز إطلاقًا بجائزة نوبل في الاقتصاد – معظم التقدير للزلّة التي وقع فيها علم اقتصاد ريجان، فقد تمكن من تقديم كون حميد، والإله، والاقتصاد إلى البيت الأبيض على نفس الطبق، "لكي تنتصر لا بد أن يكون لديك الإيمان؛ حتى تسترد الاعتقاد في التغيير وحكمة النظر في عبقرية الرجال الأحرار الذين يخشون الله، وهذا الاعتقاد سيسمح لنا برؤية أفضل الطرق لمساعدة الفقراء، والطريق إلى فهم حقائق المساواة أمام الله..."(١).

بل قام جيلدر بتحديث قصص رجل الدين الأمريكي هوارتشيو ألجر **Alger** والكون الحميد، الذي تكون فيه الثروة وليدة الصدفة والمعارف الملائمة والاستحقاق، وقد ازدهر العصر المذهَّب **Gilded Age** (١٨٧٠–١٩١٠) على أساس هذه التوسعات في قصص العهد القديم عن الأنبياء والرسل نوح وإبراهيم ويوسف وداود، وفي رأي جيلدر فإن الابتكار الاقتصادي يتطلب تجاوز العقلانية الضيقة واعتناق القيم الدينية، ومهما كان عدم الوعي بعبادة الله، وتندمج الفضيلة والصدفة نظرًا لأن"...، الشخص المحظوظ ينظر إليه على أنه مبارك، وأن حظه الحسن – وخلاص المجتمع – هو من قبيل العناية الإلهية"، وإذا ما استبدل "بسخاء الحظ وكرمه" "نظام تخطيط بشري مغلق"، سيضيع كل شيء؛ لأن "النجاح لا يمكن التنبؤ به أبدًا"(٢)، فما "الشرارة الأخلاقية للعطر المذهب التي يجري تقديمها إلى عصر جيلدر **Gildered Age**.

ربما كان جيلدر متشبعًا بآراء وأفكار آين راند **Ayn Rand** والنمساويين الجدد بشأن عدم جدوى "خلايا النحل المخططة"، وعلى أي حال، فإن رائدهم يفكر دائمًا من خلال ذكاء رشيد وإرادة حرة، وهو يشبه كثيرًا أحد اللاعبين على طرف توازن ناش، فالحظ والعناية الإلهية والله لا يتدخلون في الآلة الكونية النمساوية الجديدة، وتمكن جيلدر مع جود وانيسكي **Jude Wanniski** النصير الدائم لجانب العرض– من إحياء هوارتشيو ألجر في ثوب جديد، وأصبحا عضوين بمجلس إدارة مؤسسة "العمل من أجل الحلم الأمريكي" **"Working for the Amercian Dream"**،

وهي مؤسسة كان هدفها هو تلميع صورة مايكل ميلكين **Michael Milken**، وهذا هو نفسه ميلكين الذي أدانه المدعون "لنمط من انماط التزوير المحسوب والتدليس والفساد في أكبر أحجامه"، والذي كانت جرائمه "نتيجة الطمع والغرور والخيانة"، وهي جزءً من "خطة رئيسية للحصول على السلطة وتجميع الثروة"(٣)، هل هذه القيم متأصلة في "الحلم الأمريكي"؟ وهل كان المدعون من قساة القلوب في إغفالهم لذكرى هوراشيو ألجر؟

كان الكينزيون اللاحقون **Post Keynesians**، أو الأكثر التزامًا بالنص في تفسير كينز - لا يخطئون انتقاد النمساويين الجدد الطريقة النيوكلاسيكية؛ لأنهم كانوا يوافقون على عدم واقعية التوازنات النيوتونية، بل لم يخطئ الكينزيون اللاحقون جيلدر؛ لأنه كان أكثر جرأة من النمساويين في رؤيته للأحكام القيمية على أنها جزء متأصل في الواقع الاقتصادي، ومن ثم في علم الاقتصاد ذاته، وعندما نتذكر أن كينز كان يستجيب لواقع الكساد العظيم، وأنه وضع السياسة قبل النظرية، فإننا يمكن أن نقدّر السبب في رغبة الكينزيين اللاحقين في أن تكون لهم نظريتهم والواقع أيضًا.

وكان اختلاف الكينزيين اللاحقين مع النمساويين ينبع من وجهة النظر النمساوية بشأن الواقع الاقتصادي، هذا هو السبب، رغم أن كان كينز يكتب دائمًا عن ريادي الأعمال **entrepreneur** باعتباره صانع القرار الرئيسي، ولكن في رأي كينز، فإن أخطاء الريادي تسبب الكساد، وأما في علم الاقتصاد النمساوي فإن الريادي "غير المقيَّد" يضمن الرخاء.

ولما كنا في عصر لم يَعُد العلم فيه يُعْبَد لذاته، فلا يحتاج الاقتصاديون إلى الاعتذار إذا ما خضعوا لمعنى جديد للواقعية؛ أي إذا ما ابتعدوا شيئًا ما عن النظرية العليا، وليس علينا أن نقبل الداروينية الاجتماعية الجديدة على أنها مسوغ للسماح بدخول التقديرات الحكمية الأخلاقية إلى العلم الاجتماعي، بل لو كانت جوان روبنسون **Joan Robinson** ما تزال على قيد الحياة، لكانت حضّت

الاقتصاديين على مناهضة الداروينية الاجتماعية الجديدة كمسوغ من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي.

لقد أصبحت حياة البشر في خطر، والعالم الحديث يطلب علم اقتصاد مفصل حسب الاحتياجات البشرية، علم اقتصاد يعترف بأن سلوكنا - وخاصة سلوكنا الاجتماعي - أكثر تعقيدًا وأصعب مراسًا من الجزيئات أو النحل، وأن الرفاهة البشرية - بدون شك - ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل الفردي الحقيقي وتوزيع ذلك الدخل، تمامًا كما تتحالف مع توزيع الثروة، وهكذا، فإن تأكيد الكينزيين اللاحقين والمؤسسيين على توزيع الدخل يجعلنا أقرب إلى علم إنساني.

والرأسمالية - التي أصبحت الآن الرأسمالية العالمية، والتي يعتمد قطاع الصناعة الذابل في اقتصاداته ذات الفائض على الإنتاج بأجور ومزايا منخفضة - تواجه أزمتها الثالثة منذ الحرب العالمية الثانية، فما زال منحنى فيليبس للمعاوضة بين التضخم والبطالة التي قضت على الكينزية المبتذلة **vulgarized** وجعلتها شيئًا شاذًا متروكًا بلا حل من جانب التجربة النقودية، وقد أدى علم اقتصاد ريجان إلى تفاقم مشاكل الفقر، وخلف وراءه (مع قوى أخرى) الركود العظيم، وعجزًا غير قابل للاستمرار في الموازنة العامة، وارتفاعًا شديدًا في أسعار الفائدة الحقيقية، وهشاشةً مالية، وأزمة دين عالمية، وعمل علم اقتصاد كلينتون **Clintonomics** على إنهاء نواحي عجز الموازنة، بل خلق على الأقل فوائض سريعة التلاشي في الموازنة، وخلف وراءه تذبذبات مالية شديدة، وعمل على تغذية أكبر تحول إلى تركيز الثروة في القرن العشرين، لقد خلق علم اقتصاد ريجان اقتصاد الكازينو، ولكن كلينتون بتنازله عن السياسة الاقتصادية إلى آلان جرينسبان وإلى وزراء الخزانة الذين عملوا معه - احتفل بعواقب اقتصاد الكازينو، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان مرشح الديمقراطيين الجديد للرياسة آل جور يخون اقتصاد كينز، وكان يقول: إذا ما وقع ركود فإننا سنكون بحاجة إلى المحافظة على وجود فائض في الموازنة الفيدرالية، وبذلك قلب السياسة الكينزية رأسًا على عقب.

وإذا ما افترضنا أن السياسيين والاقتصاديين تمكنوا من التفكيك التام للسياسات التي يمكن أن تمنع الكساد، عائدين إلى الخلف إلى عصر كوليدج وهاردنج، فإن حماس طبقة الاقتصاديين لا يمكن تجاهله؛ فكما لاحظنا، كان لدى أحدث أعضائها قليل من الإيمان في الطرق التي يجب عليهم أن يتعلموها ليحصلوا على عمل، والأسوأ أن رأسمالية الكازينو قد لا تتمكن من الاستمرار في الحياة، وقد واجه كينز احتمالات حدوث نتيجة مماثلة، وهي موت الطراز القديم للرأسمالية، وعندئذ في الثلاثينيات [من القرن الماضي] وكما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أصبح أشد المدافعين عن الرأسمالية من بين أسوأ أعدائها.

من الاقتصاد القديم إلى الاقتصاد الجديد: يا لها من موجة طويلة....!!:

لقد كنا فيما وصفته بالجمود العظيم **Great Stagnation**، الذي بدأ حوالي عام ١٩٨٧، وكان الجمود في الأشياء الحقيقية مثل الناتج الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والوظائف الدائمة طوال الوقت، وكان الوجه الآخر لعملة الجمود هو عدم الاستقرار المالي، وليس من الضروري أن يكون الجمود وعدم الاستقرار المالي "إلى الأبد"، وتاريخيًا لم يكن للاثنين بداية فقط بل ولهما نهاية أيضًا، ولكن نهايتهما تأتي وفق خطى مختلفة، فالجمود بحكم طبيعته ينتهي ببطء بينما الفقاعات المالية عادة ما تنفجر فجأة وبدون توقع.

لقد دخل الرئيس بيل كلينتون إلى البيت الأبيض في عام ١٩٩٣ واعدًا بأن ينهي الجمود العظيم وإعادة الحيوية إلى الاقتصاد مع تعزيز البني التحتية العامة، بما في ذلك تحسين الرعاية الصحية وتحسين التعليم، إلا أن معظم هذه البرامج قد تمت التضحية بها على مذبح التضخم الصفري وإستراتيجية آلان جرينسبان بشأن الأسواق المالية، وقد نجح بيل كلينتون الديمقراطي الجديد في عمل ما لم يتمكن سلفاه الجمهوريان من عمله على الرغم من قوة محاولاتهما، فقد قام بإعادة توازن

الموازن الاتحادية، وقد أدى هذا الإجراء إلى إطلاق يد الاحتياطي الفيدرالي ليفعل ما كان يحسن القيام به – وهو الإبقاء على الأجور منخفضة، وفي نفس الوقت رفع الدخل غير المكتسب وزيادة ثراء الأغنياء.

والكازينو المالي الذي أصبح عالميًّا الآن لا يمكن أن يظل مفتوحًا إلى ما لا نهاية، وعند نقطة معينة يجب أن يدخل الناتج الحقيقي، وتأمين الوظائف في الصورة، إن قدرًا كبيرًا من المرض العالمي- كما ذكرت – هو دورات نضج المنتجات، والإخفاق في جمع العسل من أحدث أسراب المبتكرات، لماذا غالبًا ما يخفق التدفق النقدي للأرباح (العسل من ابتكارات الجيل الأخير) في أن يؤدي إلى ابتكارات أساسية؟ قد يبدو أنه بسبب العمالقة الذين ينتجون منتجات نمطية ليست شديدة الابتكار (تواكب ميكروسوفت العصرية)، مع أن القوة السوقية التي تتمتع بها هذه الشركات تمكنها من قضاء وقت طويل مع ما يكاد أن يكون منتجات خيالية وبزيادة الأسعار للمنتجات التي لا تعتمد مبيعاتها بشكل كبير على الأسعار، والريادي الأوحد داوود لا يقيم عادة في منزل جالوت، والابتكارات الحقيقية لا بد أن تأتي من خارج العمالقة.

وفي خلال النصف الأخير من الموجة الطويلة للتوسع الاقتصادي، تحقق دون توقع أحد النماذج الصناعية الذي تم تصميمه وفقًا للمعاملات الفنية الثابتة لليونتيف، وبمجرد أن تنتشر ابتكارات العمليات الأساسية على نطاق واسع في الاقتصاد، يصبح الفرع الصناعي جامدًا بشكل ملحوظ في أساليبه الفنية، حقيقةً، يكبر ويتضخم حجم مصانع الشركات، ولكن يتكرر استخدام نفس الأسلوب الفني على نطاق أوسع.

والمفارقة أنه في نوبات الانفعال النهائية للهبوط يجري أخيرًا تعديل تكنولوجيا الإنتاج من خلال ابتكارات التحسين، وفي الموجة الحالية تم اتباع الميكنة الآلية في صناعة المنتجات النمطية، للحلول محل العمالة مرتفعة الأجور، وقد بدأت الأزمات تشق طريقها من خلال نواحي الجمود، وقد تضاعفت مشتريات نظم

الميكنة الآلية للمصانع في الولايات المتحدة الأمريكية، فبلغت ١٨,١ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وقد ظهر التصنيع المتكامل باستخدام الحاسبات الإلكترونية إلى الوجود في منتصف التسعينيات، ومع ذلك، فقد لوحظ أنه ما يزال هناك تصغير كبير في الحجم، والأسوأ – على الأقل بالنسبة للعمال – وجود خيار عالمي مفتوح أمام قطاع الصناعة وهو الإنتاج في الدول منخفضة الأجور.

وإذا ما كان تحليل مينش **Mensch** صحيحًا، فإن الابتكارات الأساسية تشكل تجمعات شومبيترية في أثناء المأزق التكنولوجي، وطبقًا لبياناته، فإن ثلثي الابتكارات التكنولوجية الأساسية في النصف الثاني من القرن العشرين – حدثت في العقد التاسع عام ١٩٨٩، وحدثت أعظم انطلاقة للابتكارات في عام ١٩٨٤، وهو يمكن مقارنته (بميزان الابتكارات) بالأعوام ١٨٢٥ و١٨٨٦ و١٩٣٥(٤)، إننا في حالة مخاض لولادة فرصة نادرة.

وقد حدثت هذه النافذة الضيقة للفرصة بالنسبة لريادي الأعمال منذ نصف قرن فقط، أو حوالي هذا الوقت، وعلى أية حال، فإن عمر الريادي يشبه كثيرًا عمر الفراشة – قصير – وربما كان يزداد قِصَرًا مع كل موجة، وغالبًا ما يكون الريادي الوحيد هو ذاته الشخص الذي يتولى الترويج التجاري لأحد الابتكارات الأساسية، وخالقًا بذلك احتكارًا مؤقتًا في إنتاج أحد المنتجات الجديدة، وفي نهاية الأمر تولد صناعة جديدة.

هذا النشاط الريادي يقدم وصفًا جيدًا وتاريخيًّا للنمو الحديث والسريع لصناعة الحاسبات الشخصية **Personal Computer**، فقد بدأ الرياديان ستيفن ب، جوبز **Steven P، Jobs** وستيفن فوزنياك **Stephen Wozniak** في تحريك هذه الصناعة مع حاسبات أبل **Apple Computers** في عام ١٩٧٦، وفي عام ١٩٨٥ كانت الصناعة في قمة نضجها الذي جسدته استقالة جوبز بمرارة من رئاسة مجلس إدارة شركة أبل، كان بيل جيتس وميكروسوفت في ذلك الوقت يحتكران نظام التشغيل للحاسب

الشخصي، وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت ميكروسوفت تتصرف كأنها محتكر كسول، وأعلنت وزارة العدل الأمريكية فعلاً أنها "محتكر" يهدد المستهلكين.

وقد اجتذبت الأرباح المبدئية للاحتكار مُقلّدين (أكثر رخصًا) ممن يمكنهم أن يحققوا شيئًا من النمو على الجزء الأساسي لمنحنى S للحاسب **Computer S-curve**، وعلى أية حال، فهناك الآن عملية غربلة في صناعة الحاسب الشخصي – فقد خرجت "هيوليت – باكارد" وشركة **IBM** بنهاية القرن العشرين – وهو ما سيؤدي إلى عدد صغير من الباقين أحياء، ويأتي إلى المشهد الرياديون الذين تحدث عنهم كينز وشومبيتر مرة كل نصف قرن تقريبًا، وحضور الرياديين هذا الذي يشبه حضور الفراشات يساعد في تفسير ظاهرة سيطرة الاحتكارات الصغيرة على النمو المبكر لإحدى الصناعات، بينما تكون الاحتكارات ذات القوى العملاقة هي سمة سنوات الغروب لهذه الصناعة، إن عصر الريادي يشبه كاميلوت، الذي يأتي مرة واحدة فقط للزيارة في لحظة رائعة كل نصف قرن (تقريبًا).

إن التفسيرات البسيطة وحدها لا تكفي، ورأسمالية الفوائض الفائقة نظام شديد التعقيد، ويستحق تفسيرًا أكثر ثراء مما قدمه "أرو – ديبرو"، وقد قدم دافيد وارش **David Warsh**، أحد الكتاب الماليين لجريدة "بوسطن جلوب" **Boston Globe** – وصفًا "لفكرة التعقيد بالرسم البياني، ويقول وارش: "إن أفضل المتاح حاليًا هو المؤشر التقريبي لتعقد اقتصاد [الولايات المتحدة]، وهو نظام التصنيف الصناعي الموحد **Standard Industrial Classification (SIC)** أو نوع من الدليل الأصفر **Yellow pages**(*) للأمة(٥).

وتشمل فكرة وارش **Warsh** عن التعقد ازدياد التخصص وحالات الاعتماد المتبادل، ويبدأ نظام التصنيف الصناعي الموحد **(SIC)** بعشرة أقسام تتضمن

(*) **Yellow Pages** = فصل من دليل التليفون يضم أرقام تليفونات الأعمال التجارية والخدمات مرتبة أبجديًا حسب مجال العمل (ويطبع عادة على ورق أصفر) (المترجم).

الزراعة والتعدين، والصناعة تنتقل بعدها إلى ٨٠٠ تصنيف رئيسي، مثل التعـدين واستخراج الفلزات غير المعدنية، وينتهي أخيرًا بأحجار البناء والحبـال والجـدائل وهكذا، وفي التقسيم الأكثر دقة، يوجد نحو ١٠٠٠٠ صناعة أمريكية اليـوم، أمـا التقسيم المطلوب للعمالة فأكثر كثيرًا في دقته بدرجة تفوق ما كان يمكن لآدم سميث تصـوره؛ لأن طبقـات القيمة المضـافة تـولد ترتيبًا هرميًّا للمهـام والوظـائف والصناعات التي تتباين في درجات تعقدها(٦)، وتؤدي عملية العولمة المعاصرة إلى توسيع نطاق الدليل الأصفر بحيث يشمل الدول الصاعدة.

الاقتصاد السياسي... مرة أخرى؟

يشير قدر كبير من النقاش والبحث السابق إلى صعوبة رسم خـط واضـح فاصل بين الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ إذ إن المجتمـع هـو نسيج متشابك بدون فواصل يلعب فيه الفرد أدوارًا عدة مثل عامل إنتـاج (العامـل عادة)، ومستهلكًا، ومواطنًا، وبوصفه مستهلكًا يصوِّت بالدولارات، أمـا بوصـفة مواطـنًا فإنه يصـوِّت (أحيـانا، أيـضًا بالـدولار) فـي العمليـة الـسياسية، والمواطنون الأكثر غنى عادة ما يصوتون بدرجة أكبر من الفقراء، وفـضلاً عـن هذا، فإنه الغني يمكنه أن يشتري طريقًا للوصول عن طريق الإسهام فـي لجـان النشاط السياسي "PACs"، ومع هذا، فإن المواطنين الغاضبين من الكونجرس ومن الرئيس المتخلي عن وعوده والتزاماته – يمكنهم أن يكسروا الصلة بين الدولارات والأصوات.

ومنشأة الأعمال لديها ما يكفي من "الأصوات الدولارية" للتأثير في الـسياسة العامة من خلال عمليات الضغط والنفوذ السياسي، وقد تكون للشركة قوة سياسـية لا تتناسب مع عدد الأشخاص التي تمثلهم، وقد أتت أحدث مناصرة وتأييـدًا لهـذا الفرض من الإفصاح عن مدى ما تعرفه شركات التبغ الأمريكية عـن الأضـرار

والآثار السلبية على الصحة الناشئة عن منتجاتها، وعلى الرغم من أن هذا التحليل مألوف لدى مواطني اليوم، فإن وجهة النظر التي عبر عنها لوك **Lock** وسميث **Smith** بشأن الحرية قصرت الحرية الفردية على الممتلكات الخاصة، والملكية بدورها كانت حقًا غير قابلة للتحويل، ولم تكن هناك التزامات اجتماعية تصاحب حق الملكية، وهذه الفكرة تتلاءم بشكل جيد مع اقتصاد يضم أعدادًا ضخمة من التجار وصغار الصناع، والحرية تتضمن استقلال الشخص، وبعد تحول الشركة المساهمة لتصبح عالمية، فإنها على أية حال قد حطمت قيودها من اللوائح الحكومية المرنة فعلاً.

وفي تعقيداتنا الحديثة هناك عدد صغير من الشركات الصناعية والمالية ذات السيطرة، وحلت محل المنافسة – إلى حد كبير– الأسعار والأجور المحددة إداريًا، والحكومة شريك في منشآت الأعمال الكبرى، والتخطيط مقدمًا أصبح هو سمة الصناعة، كما يزداد انفصال ملكية الشركات العملاقة عن إدارتها، وأصبح يمكن وصف صاحب رأس المال فقط بأنه الفرد المبتكر المبارز بالسيف في الصناعات المشرقة التي سقطت الآن فريسة للعمالقة.

والشركة ذاتها – على أي حال– ورثت الاستقلال بدون الالتزام الذي كان ذات الميزة الوحيدة للفرد، وعلى النقيض، كان العمل ضعيفًا، حتى إنه أجبر على تنظيم نفسه، وأدت شكاوى المستهلكين إلى التنظيم الحكومي، وأصبحت الحكومة مسئولة عن الشركات التي لم يكن عليها – بدون ذلك – أي واجبات مدنية محددة، وقد أصبح نشاط الأعمال اقل خصوصية، وأكثر عمومية، ولم تكن هناك حرية كبيرة فيما تمت إعادة تعريفه بأنه الشروط التي بدونها تتم إعاقة الحرية، والآن، على أية حال، فإن السلطة المناوئة للحكومة قد تم القضاء عليها في عالم أصبح يمكن فيه نقل المصانع إلى الدول ذات الأجور المنخفضة.

ومن بين الصناعات التي تم تركيزها حديثًا: صناعة أجهزة الإعلام، والحاسب الآلي (الكمبيوتر) أي صناعة المعلومات، وكما كانت الأرض هي مصدر

القوة في العصور الوسطى، ورأس المال في أثناء الثورة الصناعية، فكذلك تمامًا أصبحت المعلومات هي مصدر القوة، وكما كان الحال، وربما كما سيكون، فإن النقود يمكن أن تشتري أي مصدر جديد للقوة، وإذا ما أصبحت المعلومات أيضًا في أيدي حفنة من الأفراد، فكيف يمكن للمواطن العادي أن يصل إليها، وربما يمنع إساءة استخدام المعلومات؟

صوت الأساتذة:

لم نبتعد كثيرًا في تجوالنا عن الأساتذة، فآدم سميث لم يتجاهل إمكانية قيام القوة الاقتصادية بالإفساد، ولكنه ببساطة عمل على توليد تفاؤل بدون أساس، ولم ينكر سميث أن الحب يؤدي إلى الهدايا، ولكن في زمانه، كان الاهتمام موجهًا إلى بدء تشغيل آلة الصناعة، ليس بعدم قدرة الآلة على توفير احتياجات الأفراد كافة.

ولم تكن تنقص ألفريد مارشال القاعدة الأخلاقية، كما لم يكن ينقصه العطف والحنان قبل أن يبدأ عصر "المحافظين العطوفين"، وقد قام رسله ببساطة بإزاحة المتغيرات الاجتماعية كافة من قاطرة تحليله، والقاطرة ذاتها أصبحت الآن مجرد كاريكاتير للرأسمالية النيوتونية، ومن المؤكد أن ماركس وفيبلين قد تنبأ بالمشاكل الخاصة بتوزيع الدخل، والقوة المفرطة للشركات، واغتراب العمال، وقد وصف شومبيتر حركة رأسمالية فشلت في أن تصبح دائمة، ومع هذا، فإن الأرثوذكسية قد جردت جون ماينارد كينز من أفكاره التقدمية الاجتماعية، ومقصده الأخلاقي، إلا أن تصميم كينز ما يزال هناك، في النظرية العامة، ليقرأه الجميع، وفي الواقع، فإن دراسة الأساتذة والتمعن في آرائهم ستكون بداية جيدة لأي شخص مهتم بالاقتصاد.

إن حاجتنا إلى رؤية جديدة ذات أهمية حاسمة، فهناك ذلك الخطر الحاضر دائمًا بأن كثرة وقائع الفشل ستكون قاتلة للمجتمع، وحتى لو تم حل كل المشاكل المعاصرة، فلن يكون هناك عصر ذهبي، إن تعقيدات الحياة الواقعية في الماضي والحاضر والمستقبل ستقدم لنا حقيقة واحدة مؤكدة فقط وهي أن المعرفة ستستمر في أن تكون سلسلة من الآفاق اللانهائية.

ملاحظات:

(1) George Gilder, *Wealth and Poverty* (New York: Basic Books, 1981),
p ،168.

(2) Ibid., p ،267 .

(٣) هذه هي اللغة المستخدمة في مذكرة حكم المدعين؛ انظر:

James B ،Stewart, Den of Thieves (New York: Simon & Schuster, 1991), p ،441.

وقد دخل ميلكين السجن في بليزانتون، كاليفورنيا، خارج سان فرانسيسكو في ٣٠ مارس ١٩٩١ ليبدأ تنفيذ الحكم بعشرة سنوات، وقد تمكن من الاحتفاظ بنحو ٥٠٠ مليون دولار من ثروته، وتم العفو عنه بعد ذلك،

(4) Gerhard O ،Mensch, *Stalemate in Technology* (Cambridge, Massachussetts: Ballinger, 1979), p ،197.

(5) David Warsh, the Idea of Economic Complexity (New York: Viking Press, 1984), p ،36.

(٦) في أحد أمثلة وارش الأقل لياقة يرفع الخنزير على خط التجميع عند ولادته، ويعيش حياته بأسرها في الداخل، يتغذى على وجبات أعدّت بواسطة الحاسب الآلي مملوءة بالفيتامينات والإضافات المعدنية، ويذهب إلى المجزر بعد خمسة شهور، وبدلاً من أن يقطع أحد الجزارين رقبته يتم

مفاجأته بمطرقة على رأسه ويتم قتله بصدمة كهربائية، غالبًا ما تكون مولدة من محطة نووية.

وربما كان وارش قد أضاف أن الخنزير تمت تغذيته بمضادات حيوية بعد ذلك تم أكلها من قبل أشخاص قد يتطلبون رعاية طبية، من أحد الاختصاصيين المطلوبين حديثًا، وفضلاً عن هذا، فإن مفتشي اللحوم يستخدمون الآن أدوات معقدة مصممة، وينتجها أشخاص مبعدون من ساحات حيوانات أوماها كما يفضلها معظم الناس، وهذا القسم الأكثر تعقدًا من العمل يتطلب نظرية عن توزيع الدخل الشخصي من شرائح؛ نظرًا لأن بعض المهام بسيطة، وبعضها الأخر معقد بطريقة مثيرة للسخرية، وبعضهم يدفع له أجر مرتفع؛ انظر.

(see E ‹Ray Canterbery, *"A Vita Theory of Personal Income Distribution,"* Southern Economic Journal 46 (July 1979):

معجم للمصطلحات المتواترة:

• **ميزة مطلقة Absolute Advantage**: قدرة إحدى الدول على إنتاج سلعة بكمية أكبر من دولة أخرى بنفس الموارد، هذه الفكرة قدمها آدم سميث باعتبارها الأساس للتجارة الدولية المفيدة للطرفين، ولكنها منذ ذلك الوقت توسعت لتشمل منشآت الأعمال والأفراد.

• **القيمة المطلقة للفائض Absolute Surplus Value**: الزيادة في قيمة إنتاج جديدة يتم خلقه في يوم واحد على قيمة قوة العمل المستخدمة، وهي قيمة يعززها مجرد زيادة إطالة ساعات العمل اليومي، ومن الواضح أن الفكرة أتت من كارل ماركس؛ انظر أيضًا فائض القيمة.

• **المقايضة Barter**: التبادل المباشر لسلعة أو خدمة مقابل أخرى بدون استخدام النقود وسيطًا للتبادل.

• **رأس المال Capital**: قدم ليون فالراس Leon Walras تعريفًا لرأس المال يشمل فقط السلع الإنتاجية المعمرة مثل الآلات، والأدوات، والعدد، والمباني الإدارية، والمكاتب والمخازن، واليوم يضيف الاقتصاديون إلى هذا السلع تحت التشغيل، أو التغيرات في المخزون، وهذا التعريف أضيق من تعريف الاقتصاديين الكلاسيكيين، الذين ضموا أيضًا صندوق الأجور والمواد بالإضافة إلى البنود الأخرى فى صورة جزء من رأس المال.

• **الرأسمالية Capitalism**: نظام اقتصادي يسيطر عليه تراكم رأس المال ووجود العمالة الأجرية، وعادة ما يكون رأس المال في أيدي ملاك من القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات وشركات المساهمة، بينما يبادل

العمال ساعات عملهم (أو قوة العمل، طبقًا لكارل ماركس) مقابل الأجور المدفوعة من أصحاب رأس المال.

• **اقتصاد الكازينو Casino Economy**: مجتمع يكون فيه جمع المال عن طريق الأدوات المالية أكثر أهمية من الأرباح المنتوجة من إنتاج السلع والخدمات، وتتسبب صناديق سوق المال، وأدوات المضاربة مرتفعة المخاطر والسلوكيات المرتبطة بها إلى أن يصبح الاقتصاد مماثلاً لمدينة لاس فيجاس المتفجرة، وهذا المصطلح من ابتكار راي كانتربري.

• **الشيوعية Communism**: أحد أشكال التنظيم الاقتصادي يقدم فيه الإنتاج طبقًا للقدرات ويقوم الاستهلاك على أساس الاحتياجات، ولم يقدر لهذا النظام الوجود في صورته الاقتصادية الخالصة.

• **الميزة النسبية Comparative Advantage**: القدرة الوطنية على إنتاج سلع أو خدمات بتكلفة موارد (المدخلات) أقل بالنسبة لتكلفة شركائها في التجارة، وطبقًا للنظرية، التي قدمها دافيد ريكاردو بكل دقة، فإن الدولة ينبغي أن تتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيًا، وتستورد تلك السلع التي تكون تكلفة إنتاجها بها مرتفعة نسبيًا.

• **الاقتصاد التعاوني Cooperative Economy**: صيغة توافقية من اقتصاد السوق التنافسي يتم فيه تحديد كميات معينة من المنتجات والأسعار من خلال نظام السوق الحر، ولكن التطرف في توزيع الدخل والثروة يخضع لتأثير حكومة ديمقراطية.

• **العصور المظلمة The Dark Ages**: جزء من فترة في العصور الوسطى كان التغير الاجتماعي والاقتصادي يجري تدريجيًا، وقد بدأت في نهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦ بعد الميلاد)، واستمرت نحو ٩٠٠٠

عام، وتوحي الاكتشافات الحديثة بأن الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية في أثناء العصور المظلمة كانت تتكرر بصورة أكثر مما كان يعتقد سابقًا.

• **أثر الاعتماد Dependence Effect**: عن طريق الإعلان والترويج وفن البيع يمكن للمنتجين أن يخلقوا كثيرًا من الاحتياجات التي يسعون إلى إشباعها، ويرجع أصل المصطلح إلى جون كينيث جالبريث،

• **الكساد Depression**: حتى سنوات الثلاثينيات في القرن العشرين، كان هذا المصطلح (جنبًا إلى جنب مع مصطلح "الذعر") يستخدم لوصف جميع حالات الانخفاض القابلة للقياس بالسنوات أو بالعقد، التي كان يرتفع فيها معدل البطالة إلى ١٠% أو أعلى؛ ولذا فإن مصطلح الكساد يصف بوضوح الأحوال الحالية في روسيا وفي أجزاء من أوروبا الشرقية.

• **النظرية التفاضلية للريع Differential Theory of Rent**: هذه النظرية التي وضعها في صورتها المبدئية توماس مالتس، وقام بتهذيبها وصقلها دافيد ريكاردو – توحي بأن أعداد السكان تتزايد وتجري من أجل استغلال الأراضي الضعيفة والأضعف ثم الأكثر ضعفًا للزراعة، وسيتم تحديد سعر الحبوب وفقًا لأعلى سعر لزراعة أضعف الأراضي في المجموعة، وهكذا يحصل ملاّك الأراضي الأفضل ريعًا تفاضليًا يمثله الفرق بين متوسطي تكلفة الإنتاج.

• **مذهب ازدياد البؤس Doctorine of Increasing Misery**: تسوء ظروف العمالة بالنسبة لتحسن ظروف الرأسماليين، وعندما تصبح الظروف النسبية غير قابلة للتسامح، يثور العمال، وهذه الظروف طبقًا لما يقوله ماركس تساعد على تفسير انهيار الرأسمالية

• **الرجل الاقتصادي Economic Man (homo economicus)**: هذا تجريد يستخدم لتعريف سلوك البشر على أنه نوع مثالي من الرشاد و [illegible]م من

الاختيار الرشيد، والرجل الاقتصادي دائمًا ما يفاضل للحصول على الأمثل من خلال الاختيار الرشيد، لا ينحرف أبدًا عن أهدافه حسب أي مصالح إلا مصلحته، ومع أن البعض يطلقون على الرجل الاقتصادي مصطلح "الغبي الرشيد"، وسلوك الرجل الرشيد يمكن في جوهر الاقتصاد النيوكلاسيكي الحديث، والمذهب النقدي والاقتصاد الكلاسيكي الحديث.

• **الريع الاقتصادي Economic Rent**: وفقًا لتطبيقه على الزراعة، فهو يعبر عن سعر الحبوب – مثلاً – التي تم تسلمها، مطروحًا منه سعر الحبوب الذي حث المزارع على إبقاء استخدام أرضه وفقا لاستخدامها الحالي، وبشكل أكثر عمومية، فإن الريع الاقتصادي هو "العائد الزائد" الذي يتم تلقيه من أحد عوامل الإنتاج المشغولة بالعرض، وفي الأزمنة المعاصرة قد يقال: إن مادونا(*) تتلقى ريعًا؛ نظرًا لتفردها في مجالها.

• **البلاغة الاقتصادية Economic Rhetoric**: دراسة الفكر الاقتصادي كما لو كان شكلاً من أشكال الحث والإقناع من خلال المناقشة وتقديم الحجج، وتعتمد البلاغة – مع ذلك– على إقامة الحجج في نطاق الأزمنة،

• **الجدول الاقتصادي (Tableau Economique)**: هو تصور للتدفق الدائري للمنتج والدخل في اقتصاد ما وكان أول من وضعة هو كيناي **Quesnay**،

• **المرونة Elasticity**: بصفة عامة هي درجة الاستجابة في الكميات المطلوبة أو المعروضة نتيجة لتغير السعر، ومرونة سعر الطلب – مثلاً – ويمكن قياسها باعتبارها نسبة تغير النسبة المئوية للمواد المطلوبة إلى النسبة المئوية للتغير في السعر، وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح، فإن الطلب على السلعة يكون مرن السعر، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن الطلب يكون غير مرن السعر.

(*) مغنية أمريكية شهيرة (المترجم).

• **الثورة الصناعية الإنجليزية The English Industrial Revolution**: هي الفترة بين عام ١٧٨٠ وعام ١٨٥٠ في إنجلترا، التي ازداد الإنتاج في أثنائها بشكل ملحوظ في كل صناعة تقريبًا، وكان أحد أكثر ملامحها أهمية هو إنتاج الآلات باستخدام آلات أخرى.

• **التنوير The Enlightenment**: حركة فلسفية في القرن الثامن عشر تميزت بكثير من التنظير عن السياسات، والاعتقاد في قيمة العقل كأداة للتقدم، واستخدام الطريقة العملية في الاستطلاع العلمي.

• **مضاعف العمالة Employment Multiplier**: الفكرة بأن الوظيفة العامة لعامل واحد إضافي يمكن أن تؤدي إلى زيادة إجمالية في العمالة الوطنية بأكثر من واحد، وهذه الفكرة البديهية لجون ماينارد كينز تم وضعها في صيغة رياضية بواسطة سير ريتشارد كاهن.

• **التوازن Equilibrium**: حالة توازن بين القوى أو الأعمال المتعاكسة التي عندها تستقر المتغيرات المعنية في حالة السكون، وتتحرك على مسار زمني قابل للتنبؤ به في الحالة الديناميكية.

• **سعر التوازن Equilibrium Price**: هو السعر الذي تتساوى فيه الكميات المطلوبة والمعروضة، أو السعر الذي يخلو فيه السوق من السلعة، والسعر موضع الحديث يمكن أن يكون متصلاً بالمنتجات، أو الخدمات أو العمالة أو رأس المال.

• **التوازن العام General Equilibrium**: نظرية اقتصادية بموجبها تكون كل الأسواق – الخاصة بالسلع تامة الصنع وبعوامل الإنتاج – تكون كلها وفي نفس الوقت في حالة توازن.

• **العصر المذهَّب The Gilded Age**: في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفترة هي التي كانت بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩١٠ والتي أدت فيها رأسمالية

السوق الحر مطلقة العنان إلى تراكم الثراء ورأس المال في أيدٍ قليلة من خلال المنافسة القاتلة، والتي نشأت عنها قوة احتكارية مستغلة، بما في ذلك تكوين اتحادات احتكارية (Trusts)، والمصطلح مأخوذ عن كتاب من تأليف ثورستين فيبلين.

• **عصر جيلدر The Gildered Age**: هي الحقبة التي بدأت في عام ١٩٨١ وما زالت مستمرة، وقد ورثها رأي كانتربري اسم جورج جيلدر **George Gilder**؛ لأن كتابات جيلدر كانت تحديًا لقصص الكاهن الأمريكي هوارتشيو ألجر، واستخدم العالم الحميد الذي اكتسب شعبية في أثناء العصر المذهب **Gilded Age** كمبرر لسلوك البارونات اللصوص.

• **نظرية التخمة The Theory of Gluts**: فائض اقتصادي عام كبير (أي في عدة أسواق للسلع) سببه عدم كفاية الطلب الشامل في اقتصاد ما.

• **تلمس الطريق (Groping (Tatonnement**: اتجاه نحو التوازن العام للسوق الذي يحدث في النهاية في نفس الوقت، وتأتي الفكرة من فكرة فالراس عن تلمس الطريق، ففي أحد الأمثلة قدم فالراس فكرة استخدام الرسائل القصيرة، التي كان يستخدمها رياديو الأعمال كعقود مؤقتة في شراء وبيع السلع والخدمات، ولا تصبح هذه الرسائل نهائية إلا إذا كان السعر فعلاً عند نقطة التوازن، ودون ذلك لا يتم استبقاؤها وتبدأ عملية أخرى لإعادة التعاقد، وهذا التلمس للطريق في الواقع لا يعدو أن يكون عملية للمحاولة والخطأ تصبح بها الأسواق في نهاية الأمر خالية من السلع،

• **مذهب المتعة Hedonism**: وجهة نظر ترى أن الناس لن يتبعوا أي شيء إلا المتعة، أو تجنب الألم، وكان هذا العلم بالنفس **Psychology** أحد الركائز الأساسية لفلسفة جيريمي بنتام **Jeremy Bentham**.

• **العصور الوسطى العليا The High Middle Ages**: هي فترة فرعية من العصور الوسطى التي امتدت من عام ١٠٠٠ إلى عام ١٣٠٠، وكان هناك تغير اجتماعي واقتصادي كبير في خلال تلك السنوات، تخلى فيه المذهب الإقطاعي المعتمد على الاكتفاء الذاتي عن كثير من خصائصه مع انتشار التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الأقاليم والدول.

• **المدرسة المؤسسية (ويطلق عليها أيضًا التطوريَّة):**

Institutionalist (also called Evolutionist) School: مجموعة من الاقتصاديين الذين يعتقدون أن المؤسسات بتعريفها الواسع الذي يتضمن الأفكار وعادات التفكير تعتبر شديدة الأهمية في تفسير السلوك والنشاط الاقتصادي.

• **المؤسسات Institutions**: وفقًا لتعريفها الواسع تتضمن النظم الرسمية مثل الدساتير، والقوانين، والضرائب والتأمين واللوائح التنظيمية للسوق، وكذلك الأعراف غير الرسمية للسلوك مثل العادات والمعنويات والأخلاق والأيدلوجيات ونظم الاعتقاد، وكل هذه الأشياء تعتبر ذات أهمية للمدرسة المؤسسية للاقتصاديين.

• **مضاعف الاستثمار Investment Multiplier**: إذا ما قامت الحكومة أو إحدى الصناعات باستثمار مبدئي بدولار واحد، فإن الدخل القومي سيرتفع بمضاعف هذا الدولار الواحد، وهذا هو مضاعف العمالة من ناحية متطلبات الاستثمار، وقد قدم مضاعف الاستثمار جون مايناردكينز مع الرياضيات التي اقترضها من مضاعف العمالة لسير ريتشارد كاهن **Sir Richard Kahn**.

• **القانون الحديدي للأجور Iron Law of Wages**: يفترض أن تتم المحافظة على الأجور عند حدها الأدنى المطلوب لحد الكفاف في العلاقة بين الأجر

والعامل، وقد قدم كل من مالتس وريكاردو حججًا لمثل هذا القانون، وقبل ماركس "القانون الحديدي" ولكن لسبب آخر.

• **عصر الجاز Jazz Age**: اصطلاح يستخدم أساسًا بالنسبة للولايات المتحدة، في العقد الواقع بين نهاية الحرب العالمية الأولى والانهيار العظيم (عام ١٩٢٩)، وقد اشتق الاسم من نسخة وايت ديكسيلاند عن الجاز الأسود التي حددت عصر نوع الرقص، وعكست جوًا من الإثارة والثقة، ولعل ف. سكوت فيتزجرالد في روايته جاتسبي العظيم **The Great Gatsby** (١٩٢٥) قد صور مدى الفخامة والثقة الاقتصادية.

• **نظرية العمل بوصفها أساسًا للقيمة Labor Theory of Value**: تتحدد قيمة السلعة بقدر كمية العمل التي تدخل في إنتاجها، وعلى الرغم من أن آدم سميث (بعد جون لوك **John Locke**) قدم نظرية للقيمة من خلال العمل، فقد قام دافيد ريكاردو بصقلها وتهذيبها حتى أصبحت من اختراعه، وعلى الرغم من استخدام ريكاردو للنظرية كنظرية للثمن، فإن ماركس تبنى فكرة ريكاردو باعتبارها تفسيرًا لاستغلال العامل، بينما تباع مقابل قيمة تزيد على قيمة العمل فيها.

• **قانون الطلب The Law of Demand**: هو القول بأن كمية أي سلعة عادية وسعرها مرتبطان عكسيًا؛ أي: إن كمية السلعة التي يرغب الفرد ويقدر على شرائها ترتفع إذا هبط سعر الوحدة، وتهبط الكمية إذا ارتفع سعر الوحدة.

• **قانون تناقص المنفعة الحدية The Law of Diminishing Marginal Utility**: فكرة أن الإشباع الناشئ من وحدة إضافية من الاستهلاك ينخفض عن الإشباع الناشئ من الوحدات السابقة.

• **قانون تناقص الغلة The Law of Diminishing Returns**: (قانون الإنتاجية المتناقصة) كلما ازداد مقدار أحد المدخلات ذات النوعية المساوية في العملية

الإنتاجية مع ثبات المدخلات كافة في نفس النوعية على حالها – فإن الناتج المادي الحدي لهذا المدخل – سيتناقص على الأقل – بعد نقطة معينة.

• **تفضيل السيولة Liquidity Preference**: الرغبة في الاحتفاظ بمبلغ معين من النقود بسعر فائدة معين وعند مستوى دخل معين، وقد أتت الفكرة من جون ماينارد كينز، الذي اقتنع بأن الناس سيفضلون الاحتفاظ بقدر أكبر من النقود كلما انخفض سعر الفائدة.

• **فخ (مصيدة) السيولة Liquidity Trap**: حالة في سوق المال يصبح فيها تفضيل السيولة أو النقود لا نهاية له، ومهما ازداد عرض النقود، يتم اكتناز كل دولار، وعلى الرغم من أن الفكرة تنتمي إلى وصف كينز للأحوال في أثناء الكساد العظيم، فإن الاسم مستخرج من دراسة دينس روبرتسون، وقد أوحى الاقتصادي بول كروجمان بأن اليابان كانت في مصيدة السيولة في أثناء التسعينيات.

• **علم الاقتصاد الكلي Macroeconomics**: فرع الاقتصاد الذي يركّز على إجمالي الناتج القومي، والمنتَج، والعمالة، والمستوى العام للأسعار، وقد تطورت هذه الدراسة مع اقتصاد جون ماينارد كينز.

• **الحد The Margin**: يعود هذا المصطلح أساسًا لبنتهام، وهو نقطة التغير إلى المتعة أو الألم، ووفقًا لما اتبعت مدرسة الحديين فهو نقطة التغير في أي كمية متصلة بالاقتصاد وعادة لها نفس المعنى كمستخرج من حساب.

• **مدرسة الحديين The Marginalist School**: إحدى مدارس الفكر الاقتصادي التي بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر، بشكل يزيد أو ينقص في درجة الاستقلال في مختلف الدول، واستمرت تسيطر على الاقتصاد الكلي، وقد أعطت الحدية مركزًا خاصًا للتحليل الحدي الذي يجري التركيز فيه على حالات الزيادة والنقصان الصغيرة.

• **المركانتالية (مذهب التجاريين) Mercantilism**: نظام اقتصادي تقوم فيه الحكومة بإدارة الاقتصاد بغرض زيادة الثروة القومية وقوة الدولة، وبصفة عامة يكون التركيز إلى الداخل، حتى يتم تعزيز الإنتاج، وتحديد الاستهلاك المحلي، وتحقيق ميزان تجاري أفضل (تزيد فيه قيمة الصادرات على قيمة الواردات)،

• **علم الاقتصاد الجزئي Microeconomics**: فرع الاقتصاد الذي يركّز على الوحدات الصغيرة لاتخاذ القرار مثل المستهلك، والأسرة، والمنشأة حتى يمكن إظهار كيف أن اختياراتها تحدد الأسعار والكميات النسبية، وتخصيص الموارد، والتوزيع الوظيفي للدخل،

• **العصور الوسطى The Middle Ages**: فترة طويلة متنوعة من تاريخ أوروبا الغربية بدأت مع نهاية الإمبراطورية الرومانية في عام ٤٦٧، وانتهت مع سقوط القسطنطينية والإمبراطورية (البيزنطية) الرومانية الشرقية عام ١٤٥٣، الذي وافق بداية عصر النهضة،

• **القانون الطبيعي The Natural Law**: القانون الطبيعي – إذا وجد – هو نظام قانوني ملزم للأشخاص حسب طبيعتهم فقط وبصفة مستقلةً عن أي اتفاق أو عرف، ويفترض أننا نعترف بالقانون الطبيعي؛ لأننا جميعًا كائنات رشيدة.

• **النظام الطبيعي Natural Order**: نظام اجتماعي خيالي مستخرج من القانون الطبيعي.

• **المعدل الطبيعي للبطالة Natural Rate of Unemployment**: معدل البطالة الذي يسود عندما تتساوى العمالة المطلوبة والمعروضة عند أجر التوازن الحقيقي.

• **الاقتصاد النيوكلاسيكي Neoclassical Economics**: مدرسة للفكر الاقتصادي ظهرت بعد عام ١٨٧٠، وكانت لها جذورها في كل من كتابات

الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وفي الحدّية، وكانت تتبع ألفريد مارشال، في تأكيدها على الأسواق التنافسية وشروط التوازن، وعلى مبادئ وعمليات الاقتصاد الحر (في اللغة الإنجليزية للقرن الثامن عشر كان ذلك يعني الليبرالية أو التحررية).

• **ميكانيكا نيوتن Newtonian Mechanics**: نظام وضعه نيوتن بمقتضاه تتبع كل الظواهر المادية الطبيعية قوانين ميكانيكية، وبهذا دلل على انتظامها رياضيًّا، وقد اخترع نيوتن حساب التفاضل والتكامل، باعتباره فرع الرياضيات الجديد المطلوب للتعامل مع قوانينه الخاصة بالحركة،

• **الوضع الأمثل لباريتو Pareto Optimum**: حالة متخيلة بمقتضاها لا يطرأ أي تغيير إضافي في الاقتصاد (مثلما يحدث في الأسعار) يؤدي إلى تحسين المنفعة البنتهامية لشخص بدون تخفيض المنفعة التي يحصل عليها شخص آخر على الأقل، وقد سميت الفكرة باسم مخترعها فيلفربدو باريتو **Vilfredo Pareto** وهو اقتصادي إيطالي.

• **التوازن الجزئي Pareto Equilibrium**: فكرة قدمها ألفريد مارشال، بمقتضاها يتم تثبيت أسعار وكميات السلع في الأسواق، بخلاف السلعة موضع الدراسة، أو يفترض صغر حجم تأثير هذه السلع،

• **الراديكالية الفلسفية Philosophical Radicalism**: حركة إصلاحية بدأها أتباع جيريمي بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، وكان الغرض منها هو ترجمة الليبرالية من أصولها الفلسفية إلى نتائج عملية في القانون والاقتصاد والسياسة، وفي أوائل القرن التاسع عشر في بريطانيا كوّن هؤلاء الراديكاليون نوعًا من المؤسسة الثقافية، التي ضمت إليها الاقتصاديين الكلاسيكيين جيمس ميل **James Mill** وجون ستيورات ميل **John Stuart Mill** ودافيد ريكاردو **David Ricardo**،

• **الفيزيوقراطية Physiocracy**: قانون النظام الطبيعي الذي أعطى الفيزيوقراطية اسمها.

• **التوقعات الرشيدة Rational Expectations**: هي التوقعات التي يكوّنها الأشخاص على أساس جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات عن المستقبل، ولا يقتصر دور الأفراد على استخدام هذه المعلومات بذكاء وبتكلفة بسيطة، ولكن تنبؤاتهم ستكون أساسًا هي ذاتها مثل تلك المستقاة بواسطة النظرية الاقتصادية المعنية، والنظرية الاقتصادية المعنية عادة ما تكون النظرية النقدية.

• **حقيقي Real**: المكاسب المحققة بعد "تكميش" القيمة الاسمية على أساس الرقم القياسي للأسعار (كما هو الحال في الأجور الحقيقية).

• **أثر الأرصدة الحقيقية Real Balance Effect**: عندما ينخفض الطلب الفعال نتيجة لانخفاض الأجور، تنخفض الأسعار أيضًا وتزداد قيمة الأصول السائلة (مثل النقد) الموجود بالقطاع العائلي ومنشآت الأعمال، وتؤدي الزيادات في الأصول الحقيقية السائلة إلى إشعال رغبة الإنفاق والاستهلاك لدى كل من المستهلك والمنتج، وقد قدم هذه النظرية آرثر بيجو **Arthur Pigou**، وأعاد إحياءها دون باتينكين **Don Patinkin**.

• **الركود Recession**: انخفاض اقتصادي تجري فيه، قاعدة لا فكاك منها، ينخفض في أثناء ذلك الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي في ربعين متتاليين في سنة واحدة، وتعتمد الولايات المتحدة على المكتب القومي للبحوث الاقتصادية **National Bureau of Economic Research** لتقرير ما يمكن أن يكون أولاً ركودًا، انظر أيضًا الكساد **Depression**.

• **فائض القيمة النسبي Relative Surplus Value**: هو فائض القيمة الناشئ من التحسينات في التكنولوجيا التي تخفض وقت العمل المطلوب لإنتاج منتج معين، وتؤدي إلى درجة مرتفعة من التخصص للعامل، ومرة أخرى يرجى النظر في المصدر لكارل ماركس.

• **عصر النهضة The Renaissance**: فترة انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى الزمن الحديث، وعادة ما يحدد تاريخ بدايتها بسقوط القسطنطينية في عام ١٤٥٣، وتزامنت نهايتها مع نهاية القرن السابع عشر، وتميزت الفترة بإحياء الفنون الكلاسيكية والآداب والبدايات الأولى للعلوم الحديثة.

• **البارون اللص Robber Baron**: في أثناء العصور الوسطى كان البارون الإقطاعي الذي ينهب ويسرق الأشخاص الذين يمرون في الأرض التي يسيطر عليها، وقد جرى إحياء المصطلح في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لوصف تلك الزمرة المكونة من بضعة عمالقة في الأعمال، ممن يسيطرون على الصناعة الأمريكية.

• **قانون ساي Say's Law**: الإنتاج في ظل المنافسة الحرة بالأسواق يؤدّي دائمًا إلى توليد كمية معادلة من الطلب على السلع المنتجة، وباللغة العادية "فإن العرض يخلق الطلب الخاص به".

• **القواعد الاجتماعية Social Rules**: هذه قواعد وضعها البشر كطريقة لتنظيم المجتمع، وعندما نتحدث عن القانون والنظام؛ فإننا نتحدث عن القواعد الاجتماعية،

• **الاشتراكية Socialism**: شكل من التنظيم الاقتصادي توجد فيه ملكيات عامة أو مشتركة لتلك الفروع من الاقتصاد الحاسمة لعمله، وبصفة عامة تقوم الاشتراكية على أساس مبادئ الفرصة المتساوية، والمساواة، والإدارة الحكومية، وتخفيض تراكم الملكيات الفردية إلى أدنى حد، كصورة من السيطرة الاجتماعية.

• **حالة سكون Stationary State**: حالة اقتصادية يتوقف فيها صافي الناتج القومي للبلاد عن النمو، وقد تحسر عليها ريكاردو؛ لأنه كان يعتبرها فترة أو حالة جمود Stagnation بينما أن جي، ستيوارت ميل وجون مايнارد كينز رحبا بها باعتبارها حالة بلوغ مستوى مرتفع من الناتج الفردي في اقتصاد ناضج متقدم،

• **اقتصاد الفائض الفائق Supra Surplus Economy**: هو اقتصاد صناعي متقدم تتجاوز فيه الفوائض الصافية الإنتاجية مجرد مواجهة احتياجات المستهلك العادية التي يكون على منتجي القطاع الخاص والحكومة إنفاق مبالغ ترويجية وطاقات هائلة لحفز الطلب، وهذا المصطلح من ابتكار رأي كانتربري.

• **فائض القيمة Surplus Value**: المبلغ الذي تتجاوز به قيمة تبادل المنتجات في السوق قيمة العمل المطلوب لإنتاجها، وهذه القيمة التي عرّفها ماركس هي مصدر أرباح صاحب رأس المال.

• **الهيكل التقني Technostructure**: مصطلح جماعي يستخدم لوصف كل أولئك الموجودين في شركة عملاقة والذين يمكنهم أن يضيفوا إلى المنشأة المعرفة المتخصصة، والمواهب أو الخبرة اللازمة للقرارات الجماعية، وغالبًا ما تتضمن لجنة، والمصطلح من وضع جون كينيث جالبريث.

• **مذهب المنفعة Utilitarianism**: فلسفة للأخلاق والسياسات والتشريع تجد أن كل نواحي المنطق العملي في فكرة المنفعة تؤكد أن العمل السليم، والخلق الحميد، والقانون الصحيح - أدوات تعظيم المنفعة، واختبار العمل السليم وهكذا هو مبدأ تحقيق أعظم سعادة Greatest Happiness Principle، الذي يضمن أن الأعمال ينبغي أن توجه نحو تشجيع أقصى سعادة لأكبر عدد من الأشخاص.

• **صندوق الأجور Wages Fund**: وفقًا لتعريف الاقتصاديين الكلاسيكيين هو صندوق يستخدمه المنتجون لشراء المواد الخام ودفع استحقاقات العمال،

• **بائع المزاد العلني لفالراس Walrasian Auctioneer**: في عملية تلمس الطريق التي اقترحها فالراس، يقوم أحد الدلالين المختصين بالبيع بالمزاد العلني بعملية المناقصات والمزايدات وفحص العروض وتقرير أيها الذي سيقوم بتصفية الأسواق كافة، وعند هذه اللحظة فقط يسمح بالتداول.

• **النظرة العالمية World View**: مجموعة من المعتقدات التي يجري تقاسمها على نطاق واسع بشأن علاقة الفرد بالعالم الطبيعي، وبأفراد البشر الآخرين في المجتمع وبالله – سبحانه وتعالى – وكانت وجهة النظر العالمية في العصور الوسطى تتلخص في فكرة الكون Cosmos، وهو التناغم الذي يضم كل الموجودات، والوجود الإلهي، والروحي المتجسد في كل الأشياء الحية.

مقترحات مع تعليقات لقراءات إضافية

المقدمـة:

- **Boorstin, Daniel J ‹The Discoverers (New York: Random House, 1983) .**

مقدمة رائعة ولكنها منفتحة لكبار المفكرين الذين شكلوا آراءنا العالمية، منذ قدماء البابليين حتى إينشتين، ويرى بروستين أن كل اكتشاف يمثل حدثًا في السيرة الذاتية.

- **Hicks, John ‹A Theory of Economic History (Oxford: Clarendon Press, 1969).**

على الرغم من عدم سهولة قراءته، فإن هـيكس ينفـرد بجعـل النظريـة الصرف تؤثر على التاريخ الاقتصادي.

- **Klamer, Arjo ‹Conversations with Economists (Totoway, New Jersey: Rowman & Allanheld, 1983) .**

يتخذ المؤلف المدخل البلاغي بشكل حرفي ويقص عن مقابلاته مـع كبـار الاقتصاديين والكتاب يوفر طريقًا غير مؤلم للدخول في رءوس بعض الاقتصاديين المعاصرين.

- **McCloskey, Deirdre ‹The Rhetoric of Economics (Madison: University of Wisconsin Press, 1985).**

هذا الكتاب الرائد الذي ألفه أحد أفضل الكتاب وأكثرهم اجتهادًا في الاقتصاد، قام بتقدم المدخل البياني لفهم الاقتصاد،

- **Swedberg, Richard ،Conversations with Economists and Sociologists (Princeton: Princeton University Press, 1990)** ،

بين سويدبرج الخصائص الثقافية والشخصية لموضوعاته في المحادثات، كتاب ممتع في قراءته،

الفصل الأول: نظام الإقطاع ونشأة المجتمع الاقتصادي:

- **Braudel, Fernand ،Civilization and Capitalism, 15th – 18th Century, translated from the French by Sian Reynolds, three vols (New York: Harper & Row, 1984) ،**

هذا الكتاب الثري بصوره يؤرخ بتسلسل زمني وبلغة نثرية جميلـــة الحيـــاة التجارية والعادية في أثناء القرون المؤدية إلى ازدهار الرأسمالية.

- **Cipolla, Carlo M ،Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000-1700 (New York: W.W.Norton & Co., 1976).**

هذا الكتاب الكلاسيكي يغطي قدرًا ضخمًا من التاريخ في بعـــض صـــفحات بطريقة عجيبة،

- **Collis, Louise ،Memoirs of a Medieval Woman (New York: Harper & Row, 1983) ،**

سيرة ذاتية وضعت على أساس ذكريات مارجري كيمب، وهي أول ســـيرة ذاتية تكتب بالإنجليزية، وكانت مارجري كيمب **Margery Kemp** امرأة اســـتثنائية من نساء القرن الخامس عشر، امرأة حجت إلى القدس في نهاية الأمـــر لتطهيـــر إحدى الخطايا السرية في باكورة حياتها، والكتاب يقدم صورة ملونة ومفصلة عـــن الحياة اليومية في العصور الوسطى في إنجلترا وحول ضفاف البحر المتوسط،

- **Erickson, Carolly ،The Medieval Vision: Essays in History and Perception (New York: Oxford University Press, 1976) ،**

جهد رائع وناجح لتفسير الإدراك الحسي في العصور الوسطى باعتباره نظرة مختلفة إلى الواقع، نوع من الواقع المتغير للسحر الذي يمكن فيه للأكيناس أن يجدوا فيه الملائكة مستوى من الخلق يجعل الخلق بأسره قابلاً للفهم.

- **Gilchrist, John T ،The Church and Economic Activity in the Middle Ages (New York: St ،Martin's Press, 1969) .**

به كل شيء يود كل فرد أن يعرفه عن الكنيسة والاقتصاد.

- **Hilton, Rodney ،Bond Men Made Free (London: Temple Smith, 1973) .**

هذا الكتاب الكلاسيكي أعاد الحياة إلى النظام الإقطاعي.

- **Keen, Maurice ،Chivalry (New Haven: Yale University Press, 1985) .**

هذا كتاب كلاسيكي آخر يكشف الفروسية سواء بالنسبة لما يتصوره الأشخاص السذج عنها، أو عما كانت هي عليه في الواقع.

- **North, ،Douglas C ،and Robert Paul Thomas ،The Rise of the Western World: A New Economic History (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).**

حصل دوجلاس نورث على جائزة نوبل لعام ١٩٩٣ في الاقتصاد، وكان ذلك في الجزء الأكبر منه؛ بسبب آرائه المتعمقة التي كشف عنها (مع المؤلف المعاون) في هذا الكتاب الكلاسيكي.

- **Postan, M.M ،The Medieval Economy and Society (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1972) .**

دراسة ممتازة عن كيفية تشكيل النظام الإقطاعي للمجتمــع، وكيــف شــكل المجتمع الإقطاع؟

- **Tawney, R.H ،Religion and the Rise of Capitalism (New York: Harcourt, Brace, 1937).**

هذا الكتاب مكتوب بأسلوب جميل، وهذه الجوهرة الرائعة التي كتبها مؤرخ عظيم تُعلمنا كما تمتعنا في نفس الوقت، وعنوانها يفصح عن مضمونها،

- **Tuchman, Barbara W ،a Distant Mirror: The Calamitous 14th Century (New York: Alfred A ،Knopf, 1978) .**

هذا الكتاب كان الأفضل مبيعًا عن تاريخ أسوأ قرن في العصور الوســطى، ويقرأ الكتاب باعتباره رواية.

الفصل الثاني: الرؤية العظيمة لآدم سميث:

- **Heilbroner, Robert ،The Limits of American Capitalism (New York: Harper & Row, 1966).**

المؤلف هو أحد أفضل الكُتّاب في الاقتصاد، وأكثرهم إمتاعًا، يبين كيف أن الرأسمالية لا يمكنها الوفاء باحتياجات كل شخص.

- **Heilbroner, Robert ،The Worldly Philosopher, 7th ed ،(New York: Simon & Schuster, 1999) .**

هذا الكتاب الكلاسيكي أعاد كبار الاقتصاديين إلى الحياة لجيل كامل من القراء.

- **Polanyi, Karl ،The Great Transformation (New York: Farrar & Rinehart, 1944) .**

كتاب يستغرق الانتباه عن الصعوبات التي واجهت فكرة آلية السوق عند تقديمها في القرن الثامن عشر في عالم لا يقوده نظام السوق حينئذ، وهو ما يمكن أن يقدم تحذيرًا لأولئك الذين يتوقعون اليوم أن الولايات السوفيتية وأوروبا الشرقية ستقوم بتحويل أنفسها فورًا إلى اقتصادات تعمل بنظام السوق.

- **Smith, Adam ،An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed ،Edwin Cannan, introductions by Edwin Cannan and Max Lerner (New York: Rnadom House, 1937) .**

كان هذا الكتاب الذي كتبه آدم سميث بمنزلة إطلاق نيران الاقتصاد السياسي المليء بفقرات متنوعة، ومع ذلك فما زال الكتاب مملوءًا بالدرر التي تنتظر اكتشافها.

- Smith, Adam ،An Inquiry into the Nature and Causes of the wealth of Nations, abridged, with commentary and notes by Laurence Dickey (Indianapolis/Cambridge: Hackett Publishing Co., 1993) .

هذا الكتاب غير المختصر الذي ألفه سميث يـضم نحـو ١٠٠٠ صـفحة، وقراءته متعبة ومرهقة إلا إذا كان القارئ من الأتباع المخلصين لآدم سميث، وهذا الموجز الجديد يحتوي على المواد السليمة كافة كما تم زيادتـه ثـراءً بالتعليقـات اللامعة للبروفيسور ديكي.

- Smith, Adam ،"The Principles which Lead and Direct Philosophical Inquiries: Illustrated by the History of Astronomy," In the Early Writings of Adam Smith, ed ،J ،Ralph Lindgren (New York: Augustus M ،Kelley, 1967), pp ،30-109 .

في هذه الرسالة نجد أصول حب سميث للنظام النيوتوني والقانون الطبيعي،

- Smith, Adam ،The Theory of Moral Sentiments, ed ،Ernest Rhys (London: Everyman's Library, 1910) .

رسالة فلسفية يبرز فيها سميث الأهمية الحاسمة للتقمص العاطفي باعتبـاره أساسًا لمجتمع متناغم.

الفصل الثالث: بنتام ومالثس: المنادي بالمتعة "والكاهن":

- Bentham, Jeremy ،An Introduction to the principles of Morals and Legislation, introduction by Laurence J. Lafleur (Darien, Connecticut: Hafner Publishing Co., 1948) أصالته ستكون محل ، إعجاب كثيرين.

- Burtt, Everett, Jr ،Social Perspectives in the History of Economic Theory (New York: St ،Martin's Press, 1972).

هذا مصدر جيد للاقتباسات الطويلة المختارة من كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين، كما أن به ملاحظات كثيرة لأولئك الذين يريدون البحث في أركان المكتبة.

- Hartwell, R.M ،The Causes of The Industrial Revolution (London: Methuen & Co., 1967).

- يظل هذا الكتاب أحد أفضل الشروح للثورة الصناعية الإنجليزية.

- Himmelfarb, Gertrude. The Idea of Poverty: England in the Early Industrial Age (New York: Alfred A ،Knopf, 1984) .

تاريخ كلاسيكي لفقر ذلك العصر، وكيف أصبح موضوعًا اجتماعيًا.

- Malthus, Thomas. "An Essay on the Principle of Population, as it Affects the Future Improvement of Society: With Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers" in On Population, by Thomas Malthus, edited by

Gertrude Himmelfarb (New York: Random House, Modern Library, 1960) .

هذا هو تقرير مالثس الكلاسيكي عن أسباب الانفجار السكاني والحاجة الشديدة إلى العكس،

- Mokyr, Joel (ed.) The Economics of the Industrial Revolution (Rowman & Littlefield, 1985).

تتضمن هذه المختارات كثيرًا من أفضل المقالات عن الثورة الصناعية الأولى، والمقالة الأولى التي كتبها محرر الكتاب في مقدمته تستحق ثمن الكتاب بأكمله،

الفصل الرابع: توزيع الدخل: ريكاردو ضد مالثس:

- **Ricardo, David ،Principles of Political Economy and Taxation (London: J.M ،Dent & Sons, 1937) ،[1817].**

هذا الكتاب جاف، وشحيح، ومكدس؛ إن ريكاردو عادة من القراءات القاسية،

- **Sraffa, Piero ،Works of David Ricardo (London: Cambridge University Press, 1951).**

طبعة ذات عدة مجلدات تحتوي على أعمال ريكاردو الكاملة، والمجلد الثاني به ميزة فريدة وهي إعادة طبع "مبادئ" مالثس (والمقروءة بدرجة أكبر كثيرًا عن ريكاردو)، ومع ملاحظات ريكاردو المدمرة في كل ركن.

الفصل الخامس: مياه الفقر الباردة وحرارة عواطف جون ستيوارت ميل:

- **Dickens, Charles ‹Hard Times (New York: E.P ‹Dutton, 1966) ‹ [1854] ‹**

على الرغم من أن هذا الكتاب ليس من أكثر الكتب المقروءة من روايات تشارلز ديكنز، فإن هذا الكتاب هو الأكثر صلة بالاقتصاد وبالتعليقات الاجتماعية لهذا الفصل، وكما هو معتاد فإنه من أكثر الكتب متعة،

- **Mill, John Stuart ‹Principles of Political Economy, ed ‹J.M ‹ Robson, two vols (Toronto: University of Toronto Press, 1965) ‹ [1848].**

ربما كان أفضل مسح للاقتصاد الكلاسيكي للقارئ العادي، وهذا الكتاب المدرسي طبع سبع طبعات في حياة ميل، وقد طبع ميل على حسابه الخاص نسخة غير غالية الثمن، وكان من أكثر الكتب مبيعًا بين الطبقة العاملة،

- **Williamson, Jeffrey G ‹Did British Capitalism Breed Inequality? (London: Allen & Unwin, 1985).**

أحد الاقتصاديين البارزين يبحث أسباب عدم المساواة.

الفصل السادس: كارل ماركس:

- **Bowles, Samuel, David M. Grodon and Thomas E. Weisskopf. After the Waste Land: A Democratic Economics for the Year 2000 (Armonk, New York: M.E ،Sharpe, 1990).**

يقود المؤلف الاقتصاديين من اليسار الجديد أو الفكر الماركسي المعاصر، والكتاب تكملة لكتاب سابق، وهو كتاب مثير، ويقدم حججًا جيدة، ويقدم نقدًا حيًّا لرأسمالية الولايات المتحدة وما الذي يجب عمله بشأن تجاوزاتها، ويمكن لطلبة الجامعة قراءته.

- **Dowd, Douglas F. The Twisted Dream: Capitalist Development in the United States since 1776 (Cambridge, Massachusetts: Winthrop, 1974).**

نظرة نقدية للرأسمالية الأمريكية قدمها أحد المفكرين الأجلاّء، والكتاب المرموقين.

- **Marx, Karl ،Capital: A Critique of Political Economy, ed. Friedrich Engels, vol ،1, 4th ed., revised (New York: Random House, Modern Library, 1906).**

دراسة نقدية للاقتصاد السياسي، ولا يمكن للمبتدئ أن يبدأ أولاً بقراءة هذا المجلد الذي كتبه الأستاذ نفسه.

- **Marx, Karl. Economic and Philosophic Manuscripts of 1844 (Moscow: Progress Publishers, 1959).**

دراسة نقدية للاقتصاد السياسي، ولا يمكن للمبتدئ أن يبدأ أولاً بقراءة هـذا المجلد الذي كتبه الأستاذ نفسه.

- **Marx, Karl ،Economic and Philosophic Manuscripts of 1844 (Moscow: Progress Publishers, 1959) ،**

هذه الكتابات التي كتبها ماركس في شبابه جعلـت وجهـة نظـر مـاركس الإنسانية أكثر تأثيرًا على اليسار الجديد.

- **Tucker, Robert C ،(e.d) the Marx-Engels Reader, Revised (New York: W.W ،Norton & Co., 1978).**

تحتوي هذه الطبعة على مختارات ممتازة من ماركس وإنجلز، بما في ذلـك المانيفستو الشيوعي الشهير (بسوء السمعة).

- **Wilson, Edmund ،To the Finland Station (Now York: Harcourt, Brace, 1940) ،**

يضم هذا الكتاب الجميل السيرة الذاتية لكل من ماركس وإنجلز، واستعراضًا لكتاباتهما، ولما كان الكتاب غريبًا كما يبدو، فإنه كتاب من الصعب تصنيفه.

الفصل السابع: ألفريد مارشال الفيكتوري العظيم:

- **Eastern Economic Journal 8 (January 1982)**

الموضوع بأكلمه، ومعظمه مكتوب بنثر بديع، عن ألفريد مارشال.

- **Keynes, John M ،Essays in Biography (London: Macmillan & Co., 1933)**

تضم هذه المقالات الأدب الرفيع الذي لا يمكن أن يرتقع إليه إلا أحد أعضاء بلو مسبري، وهي تتضمن صورة مبدئية طريفة عن مالثس وبالطبع مقالاً عن مارشال.

- **Marshall, Alfred. Principles of Economics, 8th ed. (London: Macmillan & Co., 1920) ،**

هذا الكتاب الكلاسيكي بقلم أعظم الاقتصاديين في عصره كما أنه كتاب مدرسي تعلم على صفحاته أكثر من جيل من الاقتصاديين.

- **Whitaker, John K ،The Early Writings of Alfred Marshall, 1867-1900 (New York: Free Press, 1975) .**

يبين المؤلف كيف أن معظم أفكار مارشال كانت مستكملة قبل كتابة مؤلفه "المبادئ".

الفصل الثامن: ثورستين فيبلين يهاجم قباطنة الصناعة الأمريكيين:

- Allen, Frederick Lewis ،The Lords of Creation (New York and London: Harper & Brothers, 1935).

- كتاب شديد الإمتاع، وهو عن البارونات اللصوص.

- Diggings, John Patrick ،Thorstein Veblen: Theorist of the Leisure Class (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1999) ،

هذه السيرة الذاتية التاريخية لفيبلين قابلة للقراءة بطريقة مرضية حتى تكون جديرة بفيبلين، ويبين ديجينز كيف أن فيبلين كان هو عالم الاجتماع الأمريكي الوحيد في القرن التاسع عشر، الذي كانت لديه القدرة الثقافية على تحدي النظريات الاقتصادية لماركس بمقتضى ما جاء فيها.

- Dorfman, Joseph ،The Economic Mind in American Civilization, 1606-1865, 5 vols (New York: Augustus M ،Kelley, 1966) ،

في هذا الكتاب ذي النطاق الواسع الآخذ بالألباب ينفرد المؤلف بكشف الكيفية التي فكر بها الأمريكيون بشأن تنظيم الرأسمالية الأمريكية عبر القرون.

- Gruchy, Allan G. Contemporary Economic Thought: the contribution of the Neoinstitutionalist Economics (New York: Augustus M ،Kelley, 1972) .

- هذا كتاب كلاسيكي عن التفكير المؤسسي.

- Hofstadter, Richard. Social Darwnism in American Thought, revised ed. (Boston: Beacon Press, 1955) .

كان للمصدر الكلاسيكي أثر كبير في تشكيل منظور كثير من المثقفين عن الاشتراكية الداروينية.

- Lebergott, Stanley. The Americans: An Economic Record (New York and London: W.W ،Norton & Co., 1984) .

مسرد تاريخي للتاريخ الاقتصادي للمجتمع الأمريكي مع تركيز خاص على عملية التصنيع، والمؤلف كان رئيسًا سابقًا لجمعية التاريخ الاقتصادي الأمريكية.

- Tilman, Rick ،Thorstein Veblen and His Critics, 1891-1963 (Princeton: Princeton University Press, 1992) .

تاريخ ثقافي شامل إلى جانب دراسة عن الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على فيبلين محطم المعتقدات والمؤسسات التقليدية.

- Tilman, Rick ،A Veblen Treasury: From Leisure Class to War, Peace, and Capitalism (Armonk, New York: M.E ،Sharpe, 1993).

الكتاب الوحيد المتاح الذي يقدم – في صورته المحررة – نواحي الطيف كافة في إسهامات فيبلين المحطمة للتقاليد والمعتقدات القديمة، وهو يركز على نظرية الطبقة المرفهة، ويحتقر النظريات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك الماركسية، وجذور المؤسسات، ولكن يركز بصفة خاصة على منشآت الأعمال، والثقافة الأمريكية، والعلاقات "الباثولوجية" الدولية.

- Veblen, Thorstein . The Theory of the Leisure Class (New York: Viking Press, 1931) .

لماذا لا نذهب إلى الذهب؟ كان هذا هو ڤيبلين في أحسن حالاته وفي أكمل شخصية له ساخرة وتتلذذ بالتعذيب.

الفصل التاسع: عصر الجاز: آثار الحرب ومقدمات الكساد:

- **Bell, Quentin. Bloomsbury (New York: Basic Books, 1968).**

هذا ملخص لتاريخ جماعة بلومسبري كتبها أحد أقرباء اثنين من الأعضاء، وهو نفسه فنان وكاتب وتتناول ذكاء وتعالي الأعضاء، كما تتضمن رسومًا نادرة وصورتين نادرتين لجون ماينارد كينز.

- **Dos Passos, John ،U.S.A ،(Boston: Houghton Mifflin, 1946) ،**

رواية في كتاب شامل رائع من ثلاثة أجزاء تقدم مقدمة جميلة عن تاريخ الولايات المتحدة بين الحربين العالميتين، وكان دوس باسوس ملهمًا في كتابتها إلى جانب ثورستين فيبلين الذي هو أحد شخصيات الرواية.

- **Fitzgerald, F ،Scott ،The Great Gatsby (New York: Charles Scribner's Sons, 1925).**

هذا الكتاب الكلاسيكي إلى جانب كتابات سابقة لفيتزجرالد هي التي أطلقت الاسم وحددت عصر الجاز وقد كان هو وزوجته زيلدا من المشاركين ذوي الحيوية، وأصبحا لا ينفصلان عن التعريف.

- **Keynes, John Maynard. The Economic Consequences of the Peace (London: Macmillan & Co., 1919).**

هذه التحفة تستحق القراءة اليوم بسبب كل من أسلوبها الأدبي ورؤيتها التاريخية.

- **Skidelsky, Robert ،John Maynard Keynes. Volume One, Hopes Betrayed, 1883-1920 (New York/London: Penguin Books, 1983).**

إحدى أفضل السير الذاتية عن أي شخصية في أي زمن، وهذا الجزء يقـدم تفاصيل مذهلة عن سنوات تشكل كينز، ويتضمن نظرات متعمقة في صلات كينـز بأصدقائه في كامبردج وجمعيـة بلومـسبري وكتاباتـه عـن عواقـب الـسلام .Consequences of the peace**

- Sraffa, Piero. "The Laws of Returns Under Competitive Conditions," Economic Journal 36 (December 1926): 535-550.

التفسير النظري الكلاسيكي لمنشآت الأعمال العملاقة.

الفصل العاشر: جون ماينارد كينز والكساد العظيم:

- **Allen, Frederick Lewis. Only Yesterday (New York: Harper, 1932).**

أحد كتب التاريخ الأكثر متعة والمقروءة على نطاق واسع عن تاريخ الكساد العظيم.

- **Chick, Victoria. Macroeconomics After Keynes: A Reconstruction of the "General Theory" (Cambridge, Massachusetts: MIT press, 1983).**

محاولة شجاعة لإنقاذ كينز من الكينزيين.

- **Dillard, Dudley. The Economics of John Maynard Keynes (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice- Hall, 1948).**

التفسير العلمي الأول لنظرية كينز "النظرية العامة" وأحد أكثر الكتب قـراءة حول العالم.

- **Galbraith, John Kenneth. The Great Crash 1929 (Boston: Houghton Mifflin, 1988) ،[1954].**

القصة الكلاسيكية للانهيار الضخم الذي حدث لبورصة الأوراق المالية فـي عام ١٩٢٩، كتاب غير عادي جرت كتابته بحيوية وذكاء.

- **Galbraith, John Kenneth. A Life in Our Time: Memoirs (Boston: Houghton Mifflin, 1981), pp ،68-70.**

كان جالبريث قريبًا من أحداث القرن العشرين ومن القادة العظماء في قدر كبير من القرن العشرين وفي هذه المذاكرات يمزج بين هذا القرب والكتابة الفعالة المسلية وبصفة خاصة قام بإلقاء الضوء على البرنامج الجديد **"The New Deal"** وحضور كينز إلى أمريكا، وإدارة الرئيس كينيدي.

- Galbraith, John Kenneth ،Name-Dropping: From F.D.R ،On (Boston: Houghton Mifflin, 1999) ،

بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى مذكرات موجزة تغطي نفس الموضوعات في طريقة أكثر خصوصية وتسلية، فإنهم سيجدون قدرًا كبيرًا مما يثير إعجابهم في هذا المجلد الصغير.

- Keynes, John M ،the Collected Writings of John Maynard Keynes (London: Macmillan & Co., New York: St ،Martin's Press, 1971), Vols 8, 10, 13-16 and 19 ،

تحتوي هذه الأجزاء على كتابات ذات صلة بهذا الفصل من الكتاب.

- Keynes, John M. the General Theory of Employment, Interest and Money (New York: Harcourt, Brace & World, 1936).

ما زال يعتبر الكتاب الأكثر تأثيرًا على الاقتصاد، وقد صدر في القرن العشرين.

- McElvaine, Robert. S. The Great Depression, Revised ed. (New York: Times Books, 1993) ،[1984].

هذا الكتاب البارد المقروء كتبه أحد المؤرخين وهو في جُلّه قصة للأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمة، وكذلك للأبعاد الاقتصادية.

- **Skidelsky, Robert, John Maynard Keynes. Volume Two, The Economist as Saviour, 1920-1937 (New York/London: Penguin Books, 1994).**

في هذا الجزء الثاني من سيرته الذاتية يتتبع سيدلسكي حياة كينـز وأعمالـه وصلاتها بالأحداث العالمية، حتى الاستقبال الشعبي لكتابه "النظرية العامة في عـام ١٩٣٧"، ومرة أخرى ينتقل سيدلسكي إلى الناحية الشخصية عندما يصف صـدمة أصدقاء كينز في جماعة بلومـسبري عنـد زواجـه براقـصة الباليـه الروسـية ليديالوبوكوفا.

- **Steinbeck, John. The Grapes of Wrath (New York: Viking Penguin, 1939).**

روائي عظيم يصف الغضب البشري في أثناء الكساد العظيم.

الفصل الحادي عشر: كثرة الكينزيين المُحْدَثين:

- **Boland, Lawrence A. the Foundation of Economic Method (London: George Allen & Unwin, 1982).**

إذا ما أردت أن تعرف أكثر عن الطريقة التي تحكم الاقتصاد النيوكلاسيكي، فهذا مكان جيد للعثور على ما تريد.

- **Davidson, Paul. Money and the Real World (New York: Wiley, Halstead Press, 1972) .**

كتاب كلاسيكي يصف آثار النقود في نظام الإنتاج الحديث، وهو أحد الكتب التي تعرِّف الحركة الكينزية اللاحقة **Post Keynesianism**.

- **Davidson, Paul. Post Keynesian Macroeconomic Theory (Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar, 1994).**

مثل كتابه السابق، فإن هذا الجزء يشجع الطلبة على العودة إلى تركيز كينز على المشاكل الاقتصادية للعالم الواقعي ورسم السياسات لحلها، كما يبحث أيضًا محددات النظريتين "الكلاسيكية الجديدة" والنظرية الكينزية الجديدة".

- **Eichner, Alfred S ،(ed.)A Guide to Post-Keynesian Economics (Armonk, New York: M.E ،Sharpe, 1979).**

- مقدمة تستحق القراءة للموضوع.

- **Eichner, Alfred S. (ed.) Why Economics Is Not Yet a Science (Armonk, New York: M.E. Sharpe, 1983).**

المقالات التي يضمها هذا الجزء تتعاطف مع الآراء الأصلية لكينز، وبصفة عامة يقول المؤلفون: إن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علمًا بنفس مفهوم علم الفيزياء.

- **Hicks, John R. The Crisis in Keynesian Economics (New York: Basic Books, 1974).**

في هذا الكتاب السهل يشجب هيكس ويقول مستنتجًا: إنه أساء فهم كينز عندما قام هو (هيكس) بوضع نظرية IS-LM، واعتراف هيكس بخطئه يعتبر ملزمًا.

- **Johnson, Elizabeth, and Donald Moggridge (eds.) The Collected Writings of John Maynard Keynes (London: Macmillan & Co., 1971), Vol 14 .**

- يتضمن هذا الجزء كتابات ذات صلة بموضوع هذا الفصل.

- **Robinson, Joan. The Accumulation of capital (London: Macmillan & Co., 1956).**

- تفسير كلاسيكي للرأسمالية الحديثة.

- **Sraffa, Piero. Production of Commodities by Means of Commodities (Cambridge University Press, 1960).**

هذا الكتاب الكلاسيكي الصغير قام بتقديم العرق الإيطالي في مجرى دم الكينزية اللاحقة، ولسوء حظ القارئ العارض، فإن هذا موجز ومختصر وفقًا لأسوأ معنى ريكاردي.

- **Weintraub, Sidney. A General Theory of the Price Level, Output, Income Distribution and Economic Growth (Philadelphia: Chilton, 1959).**

هذا الكتاب الكلاسيكي يعرّف وجهة النظر الكينزية اللاحقة عن أثر توزيع الدخل على الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني عشر: النقوديون والكلاسيكيون الجدد يعمقون الثورة المضادة:

- **Friedman, Milton. "The Quantity Theory of Money-A Restatement," in Studies in the Quantity Theory of Money, ed. Milton Friedman (Chicago: University of Chicago Press, 1956).**

هذا البحث غالبًا ما يتم ذكره باعتباره باعث المذهب التنفيذي الحديث وإعادة الحياة إلى مدرسة شيكاغو للاقتصاد.

- **Friedman, Milton and Anna J. Schwartz. A Monetary History of the United States, 1867-1960 (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963).**

دراسة عملية طويلة لسلوك عرض النقود بالولايات المتحدة منذ عام ١٨٦٧، وغالبًا ما يقتبس النقديون من هذا المصدر الأصيل دليلاً على أن النقود وحدها هي الأساس، قراءة صعبة.

- **Galbraith, John Kenneth ،A Tenured Professor (Boston: Houghton Mifflin, 1990).**

هجاء على من يجمعون الأموال أكثر فأكثر في أثناء الثمانينيات، وعلى أخلاقيات أساتذة الجامعات وضيق تفكيرهم الأبدي، وكانت رشاقة جالبريث في هجاء الأجندات الأمريكية الخفية في هذه الرواية التي جاءت في حينها مثيرة للفرح الكوميدي، ولا يُستثنى من ذلك الاقتصاديون أو ذوو التوقعات الرشيدة.

- Lucas, Robert E. Jr ،and Leonard A. Rapping. "Price Expectations and the Phillips Curve, "American Economic Review 59 (June 1970): 342-350.

هذه المقالة الكلاسيكية جمعت أولاً بين فكرة التوقعات الرشـيدة والاقتـصاد الكلي.

- Lucas, Robert E. Jr. and Leonard A. Rapping ،"Real Wages, Employment and Inflation," Journal of Political Economy 77 (September 1969): 721-754.

وفي هذه المقالة الأصلية، يقدم لوكاس ورابينج التوقعات الرشيدة في تحليـل أسواق العمل، وقد أشعل هذا الاتجاه بين الكلاسيكيين الجدد ناحية النظر في أسواق العمل تمامًا مثل أسواق المزاد.

- Rand, Ayn. Atlas Shrugged (New York: Random House, 1957).

توجد مبادئ راند عن الموضوعية بتوضيح كامل في خطبة تمتد ٦٠ صفحة يقولها أحد أبطال كتابها، وهو جون جالت **John Galt**، وفي هذا الكتاب الذي يضم ١١٦٨ صفحة بين دفتيه، وهو أطول كثيرًا من كتاب ثروة الأمم، ولسوء الحظ لـم يجد طريقه إلى السينما على الرغم من المحاولات المتعددة، والمعجبون الصادقون سيكون عليهم قراءة الكتاب حتى النهاية غير السعيدة.

- Sergent, Thomas J. Rational Expectations and Inflation (New York: Harper & Row, 1986).

هذا كتاب جيد إذا ما كنت مهتمًّا بمعرفة أكثـر عـن التوقعـات الرشـيدة، والفصل الأول منه رياضي وصعب، ويصبح الكتاب أكثر إمتاعًا وقراءة بعد ذلك، وهو يتضمن نقدًا ممتعًا عن الاقتصاد الريجاني.

- **Solow, Robert. "The Intelligent Citizen's Guide to Inflation," Public Interest 38 (Winter 1975): 30-66.**

يعتبر مقدمة جادة، وليست هراءً إلى أسباب ونتائج التضخم.

الفصل الثالث عشر: النمو الاقتصادي والتكنولوجيا، شومبيتر والحركة الرأسمالية:

- **Canterbery, E ،Ray. "Galbraith, Sraffa, Kalecki and Supra-Surplus Capitalism," Journal of Post Keynesian Economics 7 (Fall 1984): 71-89.**

إذا ما كنت ترغب في معرفة أكثر عن الصلات المذكورة في عنوان الكتاب، فإن هذا المقال يوفر لك هذا، وكما هو الحال بالنسبة لكتاب (**Atlas Shrugged**) لا تنتظر ظهور الكتاب في شكل سينمائي، بل الأكثر احتمالاً أن هذا لن يحدث.

- **Landes, David S. The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor (New York/London: W.W. Norton & Company, 1998).**

بدأ مساره من آدم سميث، ويخبرنا المؤرخ الاقتصاد لاندس قصة رائعة عن الثروة والقوة؛ حيث حدث في خلال القرون الستة الماضية أنه كانت أكثر اقتصادات العالم ثراءً أوروبية في الغالب، وهو يزعم أن الميزة الرئيسية لأوروبا هي الاختراع والمعرفة الفنية، كما تم تطبيقها في الحرب، وفي النقل وتوليد القوى، والمهارة في الأعمال المعدنية.

- **Mensch, Gerhard O. Stalemate in Technology (Cambridge, Massachusetts: Ballinger, 1979).**

كتاب مهم يحدد كميات مختلف النواحي في منظور شومبيتر بشأن الموجة الطويلة.

- **Olson, Mancur. The Rise and Decline of Nations (New Haven: Yale University Press, 1982).**

يبدأ الكتاب من قاعدة ضيقة، ولكنه يتوسع لتصبح عريضة متسعة.

- **Rostow, W.W. The world Economy (Austin: University of Texas Press, 1980).**

هذا هو الاقتصاد الذي كُتِب على نفس حجم فيلم "ذهب مع الريح" وهو يقدم رؤية بانورامية للنظام العالمي.

- **Schumpeter, Joseph A ،Captialism, Socialism, and Democracy, 3rd ed ،(New York: Harper & Brothers Publishers, 1950).**

هذا هو حصاد شومبيتر في أفضل حالاته،

- **Swedberg, Richard ،Schumpeter: A Biography (Princeton: Princeton University Press, 1991).**

هذه السيرة الذاتية لشومبيتر تكشف بعناية عن الطبقات المختلفة لشخصية هذا المفكر البارز.

- **Warsh, David. The Idea of Economic Complexity (New York: Viking Press, 1984).**

هذا الكتاب الجميل يمزج بين البديهة والحكومة، كتبه أحد الصحفيين الماليين في مجلة **Boston Globe** (بوسطن جلوب) وهو يحتوي على تفسيرات عميقة مثيرة للدهشة عن دورية التضخم،

الفصل الرابع عشر: الوجوه الرأسمالية المتعددة: جالبريث وهيلبرونر والمؤسسيون:

- **Ayres, Clarence. The Theory of Economic Progress (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944) ،**

هذا الكتاب الكلاسيكي الذي كتبه أحد قادة المؤسسين الأمريكيين يبرز الأهمية البالغة للتكنولوجيا في التغير الاقتصادي.

- **Canterbery, E. Ray (ed.) "Galbraith Symposium," Journal of Post Keynesian Economic 7 (Fall 1984): 5-102.**

سلسلة من المقالات تتضمن مقالة كتبها آرثر شليزينجر، جونيور عن "جالبريث السياسي" ومقالة أخرى كتبها المؤلف تقدم شرحًا مطولاً وتقييمًا لإسهامات جالبريث.

- **Galbraith, John Kenneth. The Affluent Society, 2nd ed., revised (Boston: Houghton Mifflin, 1969).**

كتاب كلاسيكي ممتع قدم عديدًا من المصطلحات التي أصبحت الآن في الاستخدام العام مثل "مجتمع الرفاهية" **Affluent Society**.

- **Galbraith, John Kenneth. The New Industrial State (Boston: Houghton Mifflin, 1967).**

في تقديري أن هذا الكتاب الكلاسيكي هو أفضل ما كتب جالبريث في الاقتصاد، ومرة أخرى فإن "الهيكل الفني" ونظام التخطيط للمنشأة قد أصبح جزءًا من اللغة الإنجليزية.

- **Heilbroner, Robert. The Nature and Logic of Capitalism (New York: W.W ،Norton, 1985).**

- سيد الموضوع يكتب نثرًا مخمليًّا.

الفصل الخامس عشر: صعود اقتصاد الكازينو:

- **Anders, George. The Merchants of Debt (New York: Basic Books, 1992).**

إن القصة المثيرة لشركة **Kohlberg Kravis Roberts & Co** الملك القائـــد لعمليات شراء الشركات باستخدام القروض، في وول ستريت في خلال الثمانينيات، والقصة السريعة تأخذ القارئ خلال التمويل المعقد للمنشأة الأمريكية في أثناء القيام بعمليات الشراء الكامل باستخدام القروض، ويبين العلاقـــة الوثيقـــة بـــين شـــركة **Kohlberg Kravis Roberts & Co** وبين رئـــيس عمليـــات الـــسندات منخفـــضة التصنيف بشركة دريكسل بيرنهام لامبـــرت **Drexel Burnham Lambert** وهـــو مايكل ميلكين **Michael Milken**.

- **Bartlett, Bruce. "Reaganomics". Supply Side Economics in Action, Foreword by Rep. Jack Kemp (Westport, Connecticut: Arlington House Publishers, 1981).**

أحد الكتب المبكرة المناضلة عن كيف يُؤدي اقتصاد ريجان إلـــى رخـــاء لا نهائي للجميع.

- **Canterbery, E. Ray. Wall Street Capitalism: The Theory of the Bondholding Class (Singapore/River Edge, New Jersey/London: World Scientific, 2000).**

هذا الكتاب يمكن قراءته إلى حد بعيد من جانب القارئ العادي. ويقدم كثيرًا من التفاصيل عن التحول إلى اقتصاد الكازينو وعن عواقب هذا الاقتصاد.

- **Canterbery, E ،Ray ،"Reaganomics, Saving, and the Casino Effect," in The Economics of Saving, ed ،James H ،Gapinski (Boston/ Dordrecht/ London: Kluwer Academic Publishers, 1993) ،**

تشرح فصول هذا الكتاب بعض التناقضات في اقتصاد ريجان والسبب في إسهامه في اقتصاد الكازينو.

- **Chernow, Ron. The House of Morgan (New York: Atlantic Monthly Press, 1990).**

هذا الكتاب باهر وممتع بقدر طوله، وهو يروي قصة صعود وسقوط وبعث الإمبراطورية المصرفية الأمريكية، وهو كتاب سريع الخطى والتنقل بقدر ما هو رواية جيدة، وينتهي الكتاب بعمليات الشراء والاستحواذ عن طريق الشراء بأموال القروض التي تضمنت شركة **RJR NABISCO** في أثناء الثمانينيات.

- **Dolan, Edwin G. (ed.) The Foundations of Modern Austrian Economics (Kansas City, Kansas: Sheed & Ward, 1976).**

مقدمة جيدة سهلة القراءة عن الموضوع.

- **Feldstein, Martin ،"The Retreat from Keynesian Economics," Public Interest 64 (Summer 1981): 92-105.**

مقال كتبه أحد كبار المستشارين الاقتصاديين للرئيس ريجان، ويهاجم فيه كينز ويهلل لاقتصاد ريجان.

- **Minsky, Hyman P. Can "It" Happen Again? Essays on Instability and Finance (Armonk, New York: M.E ،Sharpe, 1982).**

لقد كان هو "الكساد العظيم الذي يستنتج منيسكي أنه لا يمكن أن يعود مـرة أخرى ما دام البنك المركزي يقف شامخًا كمقرض الملاذ الأخير.

- **Minsky, Hyman P. John Maynard Keynes (New York: Columbia University Press, 1976).**

- رأيٌ عن كينز يتفق مع ما كان لدى هذا السيد في عقله.

- **Partnoy, Frank. FIASCO: The inside story of a wall street trader (New York/ London: Penguin, 1999).**

قصة يرويها أحد الداخليين عن الرياضة الدموية لعمليات تداول المـشتقات، وهي تتسم بالذكاء والكوميدية في نفس الوقت، وتـنص عمليـات الإخفـاق التـام **(Fiasco)** في مقاطعة أورانج، وبنك بارينجر وشركة بركتور آند جامبل وكثيـرين غير ذلك.

- **Shand, Alexander H. The Capitalist Alternative: An Introduction to Neo-Austrian Economics (New York and London: New York University Press, 1984).**

تغطية قابلة للقراءة لجميع النقاط النمساوية الرئيسية بدءًا من المنهجية مـن خلال القيمة، وحتى الدورة الاقتصادية، كما يتضمن أيضًا سيرًا ذاتية جيدة إذا مـا أردت الرجوع إلى المصادر الأصلية.

- **Tobin, James ،"Reaganomics and Economics," New York Review of Books ،December 3, 1981.**

كتاب مبكر به هجوم جمالي على اقتصاد ريجان من جانب أحد الكينـزيين البارزين، والحاصل على جائزة نوبل.

الفصل السادس عشر: الاقتصاد العالمي:

- **Canterbery, E ‹Ray ‹Wall Street Capitalism: The Theory of the Bondholding Class (Singapore/ River Edge, New Jersey / London: World Scientific, 2000) ‹**

يكتشف المؤلف جانبًا مظلمًا للعمالة الأمريكية في تكامل الاقتصادات، ويعبر عن قلقه بشأن الطبيعية الرخوة للتدفقات الرأسمالية الدولية أو خاصة تلك المتـصلة بالمشتقات المالية.

- **Gray, H. Peter. Global Economic Involvement: A Synthesis of Modern International Economics (Copenhagen: Copenhagen Business School Press, 1999).**

تركيب تخليقي حديث لدور الشركة متعددة الجنسيات في عمليـة العولمـة، وهو جيد بشكل خاص في وصف المؤسسات الجديدة المؤثرة في البيئة العالمية.

- **Siebert, Horst. The World Economy (London/New York: Routledge, 1999).**

يستخدم زيبرت تحليلاً اقتصاديًا تقليديًا بدرجة أكبر عما يفعله جـراي **Gray** ومع ذلك فإذا أمكن القارئ أن يتجاوز الرسوم البيانية الأرثونكسية فإنه سيخرج من القراءة بأكثر معلومات عن التغيرات التاريخية في الاقتصاد العالمي.

الفصل السابع عشر: تسلق الجبل الاقتصادي سعيًا إلى النظرية العليا:

- **Nasar, Sylvia. A Beautiful Mind (New York: Simon & Schuster, 1998).**

يتضمن هذا الكتاب سيرة ذاتية عن جون فوربس ناش، الصغير، وربح جائزة نوبل في الاقتصاد، وقد يكون الكتاب الوحيد الذي به بحوث عن نظرية اللعب، التي ستصبح قابلة لفهمها من جانب غير المتخصصين، وهو يرسم صورة حساسة عن المرض العقلي الذي أصاب ناش، حتى وهو يخلق ألمًا في قواه الثقافية وفي ذكائه، وفي نهاية رواية هوليوود تختلط عواطف ناش في النهاية مع ذكائه للمرة الأولى في حياته.

- **Heilbroner, Robert and William Milberg. The Crisis of Vision in Modern Economic Thought (Cambridge: Cambridge University Press).**

كتاب جمالي مقنع ينتقد النظرية العليا في الاقتصاد الكلي.

الفصل الثامن عشر: مستقبل الاقتصاد:

- **Brockway, George P ،The End of Economic Man, revised ed. (New York/ London: W.W ،Norton, 1991).**

كتاب مملوء بالذكاء وسرعة البديهة والفطرة السليمة، ويقوم بروكواي بقلب كثير من الفكر الاقتصادي التقليدي رأسًا على عقب على حساب العلم الكئيب، وهذا هو مكان جيد مثل غيره للبدء في التفكير إلى أين ينبغي أن يذهب الاقتصاد؟

المؤلف فى سطور:

إي راي كانتربري

أستاذ اقتصاد متفرغ بجامعة ولاية فلوريدا (مدينة تالهاسي **Tallahasee**). وهو مؤلف الكتاب الذي حظي بشهرة واسعة "علم الاقتصاد على جبهة جديدة" (**Economics on a new Frontier**) والكتاب الكلاسيكي "صنع علم الاقتصاد" (**The Making of Economics**)، وكتاب موجز علم الاقتصاد **A Brif History of Economics** الذي لقي رواجًا كبيرًا، وكذلك كتاب "رأسمالية وول ستريت" (**Wall Street Capitalism**)، وكتاب "جرينسبان: الوحي الإلهي خلف الستار" (**The Oracle Behind The Curtain**)، وكتاب الاقتصادي المثقف ف. سكوت فتزجرالد، تحت النفوذ (مع توماس د.بيرش) والرواية الساخرة: شركة الصندوق الأسود، ويعود كانتربري في كتبه على مزيج مثقف من التاريخ ونظرية الأسواق المالية والنظرية الاقتصادية والسياسية العامة، كما فعل في مؤلفه الحالي، وقد عمل كانتربري رئيسًا لجمعية الاقتصادات الشرقية في ١٩٨٦- ١٩٨٧ ورئيسًا لجمعية التجارة والتنوير الدولية في ١٩٩٨- ١٩٩٩.

وقد كان من أوائل المنتقدين للسياسة النقدية لآلان جرينسبان (رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي) باعتباره أكثر الزعماء نفوذًا للاقتصاد الجديد الذي ساعد على تضخم سوق "ناسداك" **NASDAQ** ليصبح فقاعة معرضة للانفجار.

وقد قام المركز الدولي للسيرة الذاتية في كمبردج بإنجلترا بضم كانتربري ضمن ٥٠٠ شخصية من جميع أنحاء العالم في كتابه الأساطير الحية **Living Legends 2002** كما ضمه المعهد الأمريكي الدولي للسير الذاتية في كتابه عن أصحاب العقول العظيمة في القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٢).

المترجم في سطور:

سميـــر كـــريِّم

كان يعمل وكيلاً أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي فـــي خـــلال فتـــرة النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات قبل أن ينتخب مديرًا تنفيــذيًّا وعضوًا بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي ممثلاً لمصر وجيبوتي؛ حيث عمل لمدة اثني عشر عامًا.

وفي أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بـــوزارة الاقتـــصاد حمـــل عـــبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوروبا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك؛ مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر في عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي حـــصل منها على ماجستير في إدارة الأعمال، فضلاً عن دراسته العليا بالخـــارج بعـــد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة القاهرة عام ١٩٥٢.

وقد قام بترجمة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية التي كان مـــن أهمها "الاقتصاد الدولي الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلـــسون بـــراون، وكان آخرها عن ترويض النمور من تأليف روبرت جران عن الأزمة المالية فـــي جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧، كما قام بترجمة كتاب التثبيت والتكيـــف "قـــصة الإصلاح الاقتصادي في مصر"، تأليف د. جودة عبد الخالق، وكتاب تدمير النظـــام العالمي من تأليف د. فرانسليس بويل من إصدار المجلس الأعلى للثقافـــة، وكتـــاب إنقاذ آدم سميث جوناثان ب. ويت من إصدار المركز القـــومي للترجمـــة، ضـــمن المشروع القومي للترجمة.

المراجع في سطور:

جودة عبد الخالق

يعمل أستاذاً للاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وهو يحمل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من جامعة ماكمستر (كندا)، وقد عمل مستشارًا لعدد من المؤسسات والهيئات المختلفة، ضمت جهاز تخطيط الطاقة بمصر، والبنك الأهلي المصري، كما عمل خبيرًا استشاريًا مع الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) وجامعة الأمم المتحدة (UNU) ومجلس السكان والمركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، وقد كان زميلاً زائرًا رئيسيًّا في جامعة جونز هوبكنز، وأستاذاً زائرًا في جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس، وكذلك في جامعة جنوب كاليفورنيا كما عمل خبيرًا ممتازًا في البنك الدولي.

وله العديد من المؤلفات والكتابات منها الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر، وسياسات التثبيت والتكيف والبرامج، بالإضافة إلى مقالات كثيرة في أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية، (مجلة فصلية تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة) ومجلة مصر المعاصرة، واقتصادات الطاقة، والمشكلات الاجتماعية.

وقد حصل على جائزة الدولة للتفوق في الاقتصاد عام ٢٠٠٥.

التصحيح اللغوى: مبروك يونس
الإشـــراف الفنى: حســـن كامل

كتاب موجز تاريخ علم الاقتصاد يصور كيف أن أفكار الاقتصاديين العظماء لم تكن مقصورة على التأثير في المجتمعات، بل إنها هي ذاتها قد تشكلت وفقا للوسط والمحيط الثقافي الذي عاشوا فيه. وفهم رؤى الاقتصاديين - بالاستنارة والحيوية التي اكتشفها كانتربري - يتيح للقراء أن يضعوا الاقتصاد بين مجموعة أوسع من الأفكار. وقد قام المؤلف بالربط - بطريقة سحرية - بين آدم سميث وفكرة إسحق نيوتن عن الكون المنظم، وبين ف. سكوت فيتزجيرالد فيما كتبه عن جاتسبي العظيم وثورستاين ڤيبلين، وجون شتاينبك وما كتبه عن عناقيد الغضب والكساد العظيم، وبين ماكتبه توم وولف عن شعلة الزهو والغرور والاقتصاد الريجاني.

ومع الأسلوب المرح، غالبا، فإن السهولة التي تتميز بها كتابات كانتربري ستجعل الغزوة الأولى للطالب في الاقتصاد بالحيوية والصلة الوثيقة بما حوله، وسيقوم القراء بحذف "الكئيب" من وصف هذا العلم.

ISBN 978-9953-0-2824-8

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح